





كتاب
 الفقه
 في
 الفرائض
 من
 تصانيف
 آية الله
 العظمى
 السيد محمد
 باقر
 الخراساني
 قدس سره
 ٩٨

صلح حواسي الدرر والخور
 ليثنا واستاذنا محمد مذهب
 الامام ابي جعفر النعمان
 في المآثر اوع ومفيد
 للطالبين على وجه
 التحسين بلاء فاع
 بهذا المله والدين
 حسن الشربلاني
 الوفاي

من من الله على عبده
 الفقير كفا محمد بن
 محمد حافظ الدين
 المستوفى سبط
 علي المقدسي
 من كان موفيا بحال السالكين
 قدس برعدس ولا يرضح

ادلم اصيب امواكم ونواكم ولم اقبل العرف منكم ولا اليه
 وكنتم عبيد للذي انا عبثكم فمن اجل ما ذا اتعب البدين
 للمفيسك نور من صاحب التفسير

١٧٧



واذا خفيت على العبيد يعاذر
 ان لا ياتي من علة عينا

هدا كتاب لبيعاء بطله ذهبها كان البايح المعجون

Süleymaniye Kütüphanesi	
KİŞİ	AMEA ZADE
HÜSEYİN PASA	
YERİ	
Kitap No	177

هذا الكتاب
 من
 تصانيف
 آية الله
 العظمى
 السيد محمد
 باقر
 الخراساني
 قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اظهر في هذه الدار بديع قدرته واستامن الصخر
لن شاكنا تعلق به سوا قارار دته ومن علي من شامها بما شاخضه
بحر بلحمته ووقفه لنهج الرشاد منحصر بقضد لمقضي حكته واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اعد لها للوقوف بحضرة
واشهد ان سيدنا وسيدنا ومخلصنا محمد عبده ورسوله البشير النذير
بواضح شريفة شهادة تهي قايلا من الرفوات وتقبله عند عنته صلى
الله عليه وعلى اله واصحابه وعترته النافلين اليها احكام دينه وملته ما بينك
وجوه الاحكام بنور الحق وتجلت صدور الاحكام بدور الشوق
وبعد فيقول العبد الفقير الي لطف مولاه الجلي والحنفي حسن بن عثمان
علي الكني بابي الاخلاص الوفاي الشريفي الحنفي ادام الله سوان نعمه عليه
وعفوله ولوالديه وللسانحة ومحبيه والتمني اليه وسبحهم فوق ما ياملون
في الدارين من بسط يديه وانعمهم من كرمه وعاملهم بالرمي الي بدي
لديه امين اي لما قرأت كتاب دور الحكم شرح غور الاحكام علي اتقي
استاذ علمته من ادركت من العلم الاعلام واعظمهم مراقة في القيام وادام
الملك العلام وذلك باشارة استاذك قد قرأت الكتاب سابقا عليه
وارشدني للازمة الاستاذ المذكور وامر بالتابع علي الاشتغال
وامد عمادة عزتي لديه ولاح من ركة اخلاص طوبتهما الظاهر الشاهد
فها حسن سيرتهما الظاهر لوامع انوار هداية اشرفت علي وسواطع اسرار
داية من انفسهما الزكية عقت لدي جزامهما الله عن جبر جزيه وشهما
في الدارين بما اعد لاوليائه وتكررت في هذا الكتاب مراجعات للذهب
مد او ما لم يستنه لما انه من احسن ما صنع فيه وشهرته فوق المطالب
في مدحته دم الله مولفه وتعمده بحضرة ومودته الاشارة من استاذي



بسط

بسطير ما ظفرت به من تقييد شوارده والتقييد علي ما فيه والتميم
لفوائده وكانت لك طلة الاشتغال لا تنبه له في المال لا اله الا
به امثال اردت جمع ماسطرة عليه من المهمات مراجع النظر مراعي
للقبول والتمائم معتمد اي الاحكام اول ما كان عليه في الذهب المعول
ما تبع به منها فيه علي ما ذكرته منوها علي مما اشكرته وحررت عازيا كل حكم ليس
عنه نقلته فشرعت مستعيدا بالله من الخلل في كل ما كتبه ونقلته ومعتمدا
في الاختيار والتصحيح علي محقق الروايات والدرابات من كل الترجيح
وما نقلته بصيغة اصح ما يقضي به من اصح تصحيح وهذا حسب طاقتي
وهي القاصصة وهي في القاص مع كثرة العوز وقلة المواد ووفرة
الهموم وندرت المواد وانعيا به وجه الله الكريم وحصول رضوانه مع
والفوت بمشاهدة ذاته العلية في عالي جنانه وارجوا من جزيه كرم الله
ان يكون عمدة وذاخير لي ولخواصني في الله ان شاء الله قايلا ما شا الله
لا قوة الا بالله ولما كان محمد الله تعالى معني في باب عن كثير من الكتب المعبره
طلاوي شقة المشقة في طلب المسائل المحررة مؤلف العايدة عند اب
الهي والتصرع مؤلفي القايدة لدي دي التقي والمصاير النيرة سميت
X غنية ذوي الاحكام واسأل الله تعالى ان يجعله خالصا لوجهه ذي الجلال
والاكرام وان يوفق للاتمام ويمسك للاختتام وبناعليك توطنا واليك انبا
واليك المصير انت مولانا فتم المولي ونعم النصير **كتاب الطهارة**
قوله وعلي التقديرين يكون يعني المجمع اقول فلذا اختير علي السبيل لتعدد
انواع الطهارة والطلاقة اي الكتاب علي ضم الحروف الي بعض عرف والضم فيه
بالنسبة الي الكثر من الحروف حقيقة وبالنسبة الي المعاني المرادة منها
بحان **قوله** واصطلاح مسابيل كالحسن وقوله مستقلة اي مع قطع النظر عن
تبعيتها للغير او تبعية غيرها اياها الي دخل فيه هذا الكتاب فانه تابع لكتاب

كتاب الطهارة

من هذا ان الوضوء كان مفروضاً ومنقول المذهب انه في من بركة وترت
اياه بالمدينة وزعم ابن الجهم المالكي انه كان مندوباً قبل الهجرة وابن
حزم انه لم يشذع الا في المدينة هذا قول المصنف عن جابر صوابه عن
لان الرواية لم تقع عن جابر في مسلم ولا في غيره على ما رايته بل عن جابر
ابن عبد الله الجلي ولفظ صحيح مسلم حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وابو
عن ابراهيم وابو كريب جميعاً عن ابي معاوية وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة
سنا ابو معاوية ووكيع واللفظ ليحيى انا ابو معاوية عن الامام عن ابراهيم
عن همام قال قال جابر بن محمد بن جعفر عن علي بن حنفية قال قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم توضعوا مسح على خفيه قال
الاعشى قال ابراهيم كان يجمعهم هذا الحديث لانه اسلام جابر كان بعد زول
المائدة انتهى وقال شارحه الامام النووي نعمنا الله ببركاته ما قوله كان
يجمعهم هذا الحديث لانه اسلام جابر كان بعد زول المائدة معناه ان الله تعالى
قال في سورة المائدة فاعملوا وجوهكم وايدكم الى المآقي واسمى ابراهيم
وارجلكم فلو كان اسلام جابر متقدماً على زول المائدة لاحتمل كون حديثه
في مسح الخف منسوخاً بآية المائدة فلما كان اسلامه متأخراً علمنا ان حديثه
يملك به وهو مبني ان المراد بآية المائدة غير صاحب الخف فتكون السنة
مخصصة للآية والله اعلم وروى في سنن البيهقي عن ابراهيم بن ادهم
رضي الله عنه قال ما سمعت في المسح على الخف احسن من حديث جابر رضي
الله عنه والله اعلم انتهى ما ذكره النووي قلت واما جابر رضي الله عنه
فهو اول من اسلم من انصار قبل العقيدة الاولى بعام كما قاله الحفاظ
وقال بعضهم اسلم مع نفر الستة والظاهر انه لا فرق بين القولين لان
بعضهم لا يبعد من نفر الستة عتبة كما ذكر في نور النبأ عن ذكر من شهد
بدا من الانصار رضي الله عنهم **قوله** غسل الوجه بالفتح مصدر وغسلته

في الصحيح
وعنه
نحوه

غسلوا بالضم الاسم اي غسل البدن والماء الذي يغسل به وبالكسر ما
يغسل به من خطي وخوم والغسل اسالة المأخيت يتقاطر كذا الملقح في البرهان
وقوله اشارة الى تعدد القطرات لكن قال العلامة المقدسي ولو قطرة
عندهما وعند ابي يوسف بل الحبل وان لم يسيل ولا يغسل داخل العين بالماء
ولا بأس بغسل الوجه مع ماء عينيه وقيل ان بعض شريفة النخون في ظاهر
الرواية يجوز ولو ترصت عينه يجب ايصال الماء تحت الرمي ان يتوخر
بتخيض العين والمقلد في شرح العلامة الشيخ علي المقدسي **قوله** خلافاً لابي
يوسف ظاهره ان الخلاف مذهب ابي يوسف وفي الجرح البرهان انه
مروي عنه وظاهر القول ان مذهبه خلافه وبإضافة البرهان وقيل
يخرج ابو يوسف ما رواه العذار **قوله** كالشارب والحاجب الخ ا قوله كذا
في الرواوية حيث قال فيها ان المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحته
اي الشارب كالحاجبين وعد في التحسين ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين
والشارب من الاداب مطلقاً انتهى ويخالفه ما في البقالي لو قص الشارب
لا يجب تحليله وان طال يجب تحليله انتهى وكذا يخالفه ما قاله في البرهان
ويجب غسل بشرة ليرسرها الشعر كحاجب وشارب وعنفقة في الخنار
لبق الواجبة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لا لعدم المواجهة الكاملة
بالنباتة انتهى **قوله** والمحبة تنقله اي حكم ما تحته الى ملا في البشرة منها الى الرأس
حكم ما تحته لزوم غسله فتقله اليها واطلق المحبة تشمل الكثرة وغيرها وهو
صريح ما نقله المصنف بعدة عن المحيط ومثله في البدائع مع زيادة حيث قال
فيها المحدث من الوجه يجب غسله قبل نبات الشعر واذا ثبت يسقط غسل
ما تحته عند عامة العلماء وقال ابو عبد الله الترمذي انه لا يسقط وقال الشافعي
ان كان الشعر كثيفاً يسقط وان كان خفيفاً لا يسقط انتهى ولكن قد علمت
ان الخنار عندنا التفتيل فنصار مذهبنا كقول علي الخنار الشافعي **قوله** المتقدم الامام البرهان

وهو اظهر الروايات اي نقل اللحية غسل ما تحتها الى جميع ظاهرها وهي
 كثيفة على ما ذكرناه والنقل اليها اصح ما بقي به والاكتفاء بثلثها او ربعها
 غسلا او مسحا او غير ذلك من مسح الكل مستروك والخلاف في غير المسترسل
 عن دارة الوجه واما المسترسل فلا يجب غسله ولا مسح كافي البرهان
 وفي الجمع عن مسيه المصلي انه سنة **قوله** وقال الشافعي يجب ان كانت اللحية
 حنيفة قد مناه مدد هينا على المختار فلا يختص به الشافعي **قوله** وكذا لا ي
 ايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجب قد علمت ما قد مناه من اختلاف
 التزجيم فيه **قوله** ثم قال الضمير فيه راجع للمحيط **قوله** واليدين قال العلامة
 المقدسي في شرحه فلو ظن له يدان على المتك فالتامة هي الاصلية يجب
 غسلها ولا خزي زائدة فاحادي منها محل الفرض يجب غسله وما لا فلا
 ويندب وكذا ما ترك في اليد من اصبع زائدة وكف وسلعة والزايد
 على الرجلين كاليد من اثنى **قوله** فرادي اقول في هذا التقييد نظره في الفرض
 في غسل اليدين لا يقيده بكونهما مستفردتين وكذا الحكم في الرجلين وعلى ما قاله
 يقيده بما ذكره وحذف في الثاني لدلالة الاولى عليه ولكن هذا التقييد لا يعول
 عليه وحمل لفظه فرادي على ارادة انفراد الفسل بآياه **قوله** المص بعده مسرة
 وكيفية الى اقول لم يذكر الكافي هذه الكيفية في هذا المحل اعني في بيان
 الفرائض ولا في غيره على ما رأت بل في سنن الوضوء وهو المناسب لان المراد هنا
 بيان ما هو المفروض في الوضوء في حد ذاته والعبارة ناطقة بما يفيد ان هذا
 في الغسل على وجه السنة لقوله ويصب الماء على يمينه ثلاثا الى الان التحص وان
 استيقظ من النوم ولا يتيقظ نجاسة على يده لا يلزمه غسلها ثلاثا بتوهم اصابتها
 بخلا جسابل هو مستثناة احتياطاً فكان ينبغي اقتفاء اثر الكافي بوضع الشيء
 في محله ولا يدخل اصابع يده اليسرى الى فيه اشار الى انه لا يدخل
 الكف فان ادخله صار الماء مستعملاً وبه صرح في المبني بخالفه **قوله** قاضي

ايضا

كان الحديث اول الجنب اذا ادخل يده في الماء للاعتراف وليس عليها نجاسة لا
 يفسد الماء وكذا اذا وقع الكون في الحب وادخل يده الى المرق لاخراج الكون
 لا يصير الماء مستعملاً وكذا الجنب اذا ادخل رجله في البير لطلب الدلو لا يصير
 مستعملاً لما كان الضرورة انتهى وكذا الخالف ما قال في شرح لا قطع يكوم بالماء
 الذي ادخل المستيقظ يده فيه لاحتمال النجاسة كما وضع يده فيه انتهى
 ينبغي ان يعتمد قوله قاضي كان لما قالوا ايكره ادخال اليد الى ناقيل الغسل
 الحديث يبي المستيقظ وهو كراهه **قوله** تنزيه واليه محمول على وجوب
 ما يقره به ذكر المحل في المستصفي وان لم يقد ر على الاعتراف لا يتوجب
 ولا يله ولا غيره ويؤاخذ بحسنه يقيم ويعمل ولا إعادة عليه نقله المقدسي
 عن المصنفات تحت خطاب واحد يعني بالنظر الى الامعاء المغسولة دون
 مسح الرأس انه لو اريد تضمن الامر خطا بين الغسل **قوله** والمسح **قوله** بالماء
 المرق بكسر الهمزة وفتح الفاء وفيه القلب ملحق عظمي العنقه والذراع **قوله** او غسل
 الرسول عليه السلام النفل عنه بالتواتر لا يلزم منه ثبوت خصوصية
 غسل الرجل الاخرى كفي المضمضة تغلفه متواتر عن الرسول وليست
 فرضا **قوله** انه يقصد في صب الماء في الصباح فقد في الامر قدما
 توسط وطلب الاسد ولم يجاوز الحد **قوله** واختلف في مثل العجين والطين
 ا قوله جزم في البرهان بوجوب غسل ما تحت العجين ونحوه ثم قال وينبغي
 ان يحل ما في الجامع الاصغر من عدم منع الطين والعجين على التليله الرطب
 واختلف في التراب فقيل يمنع لظاهر حملولته وقيل لا لعدم لزوجه
 انتهى وقال المقدسي في الفتاوى وكهن رجله ثم توضاوا من الماء على رجليه
 ولم يحل الماء للدمومة جان لوجود غسل الرجلين انتهى **قوله** والخامس
 الصبي يزع او يحرك ا قوله هو المختار من الروايتين كافي البرهان
قوله ومسح ريع الرأس الى اقول مقدار المفروض من مسح الرأس روايات

وضع يده
في راسه ما
يصلح الوضوء

قوله في غسل
الرجلين
ان يكون
مستقفا
على حكمه
ان يفرغ
من الماء
الذي في
الرجلين
فيمسح
بهما
فيمسح
بهما
فيمسح
بهما

كان

قوله ما قال وبه اخذ عامة المتأخرين وقال الزيلعي انه المختار وصح في المحيط قول
محمد وكذا في الدراج معزيا الى الوجيز ولو كان ما بيننا من الامور انما ينقص
قل او اكثر لا جاع اصحابنا انتهى **قوله** لمعني لو كانا مغلوبين لم ينقصا قالوا علام
الدم غالبا او مساويا ان يكون احمر وعلامة كونه مغلوبا ان يكون اصفر فيظهر
ما يعلم به حال القبح **فرع** الحقوا بالتي ما في النائم اذا صعد من الخوف بان كان
اصفر او منتفرا وهو مختار اي نصر وصح في الخلاصة طهارته وعند اي يوسف
يخس ولو نزل من الرل من طهارته اتفاقا وفي التخييس انه طاهر كيف ما كان
عليه الفتوى كافي في البحر **قوله** وان اختلط البلغم بالطعام اعتبر الناب قد صرح
بالنقص ان غلب الطعام مطلقا ولم يذكر ما اذا تساويا وقال الكمال ان كانت
العلبة للطعام وكانت حاله لو انفسد يبلغ ملائم تنقص طهارته وان
كان حاله لو انفسد البلغم ملاه فعلى الخلاف وان كانت سواها ينقص كذا في الخلاصة
وفي صلاة المحسن قال العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل حلة وعجز
هذا اولى من عجز ما في الخلاصة هذا وكان الطحاوي يميل الى قول اي يوسف
بناء على انه يخس لا يرا احد الا وكان كالدوم والصفر ويكره ان ياخذ بطرف
كما انتهى **قوله** والسبب يجمع متفرقة عند محمد اقول والاصح قول محمد كافي
اللافي والبرهان وقال في البحر قد نقلوا في كتاب الغصب مسيلة اعتبر
فيها محمد المجلسي ابو يوسف السبب وهي تزوج خاتما من اصبح نائم ان اعادها
في ذلك النوم يرا اجماعا وان استيقظ قبل اعادتها ثم نام في موضع
فانادها لا يرا عند اي يوسف وعند محمد يرا وان تكررت وتيقظت
فان قام عن مجلسه ذلك ولم يرد بها اليه ثم نام في احد وزدها اليه
لم يرا من الغنا اجماعا لخلاف المجلس والسبب ولم يذكر لابي حنيفة
قوله لان الصحيح من مذهبه لا يضمن اليه بالتحويل وتامه فيه فليراجع
قوله وما ليس بحدث ليس بخمس قال في الهداية يروي ذلك عن ابي

قوله

صحة

يوسف

يوسف وهو الصحيح وقال الكمال قوله وهو الصحيح اعتراف عن قول
محمد انه بخمس وكان الاسلاف والمندوبين يعتيان بقوله وجماعة اخرى
قوله اي يوسف وفقا باصحاب الفروع حتى لو اصابه ثوب احدهم اكثر
من قدر الدم لم لا تمتنع الصلاة فيه مع ان الوجه يساعده لانه ثبت ان
الخارج بوجهه الصلاة حدث وان هذا الوجه فيلجج الخروج لا يثبت
شرعا والالم يحصل لانما طهارة فلو لم اكل ما ليس حدثا لم يعتبر رجبا
شرعا وما لم يعتبر رجبا لم يعتبر نجسا فلو اخذ من الدم البادي في محله
بقطة والنزح في المالم بخمس انتهى **قوله** فلا اي فلا ينقص الوضوء مطلقا اقول
يعني لا في الصلاة ولا خارجا وهو الصحيح **تكملة** ان احد مما ليس الناقص
النوم بل الحدث ولكن اقيم السبب الظاهر وهو النوم مقامه كافي في السفر
وعنه الثاني ان التقيد بالنوم يخرج الخامس مضطجعا قال في البحر
ولا ذكر له في المذهب والظاهر انه ليس بحدث وقال ابو علي الدقاق وابو
علي الرازي ان كان لا ينهم عامة ما قيل عنده كان حدثا كذا في شرح
العداية انتهى قلت لكن صرح بقاضي خات من غير اسناده لاحد فاقضي
كونه المذهب فقال والغاس لا ينقص الوضوء وهو قليل يوم لا يشبه
عليه اكثر ما يقال وتجري عنده انتهى **قوله** يصلي بالتوضي مباشرة الى قوله
هذا على قوله عامة المشايخ وصح المتأخرون كقاضي خان النقص عقوبة
له مع اتفاقهم على بطلان صلاته كافي في البحر **قوله** الى ان يقرأ قوله لا يخلو اما ان
يكون متنا او شرا فان يكن متنا فهو استنسا من قوله وناقضه فتهمة بالغ
وفيه نظره انه يلزم منه عدم بطلان وضوء صلاته ولم يزل بذلك الاثر
رحمة الله كما سنذكره وفيما ذكره المص رحمه الله في باب الحدث في الصلاة قصص
بفساد الوضوء بتهمة بعد ابعث القعود قدر التشهد ومن صرح بالنقص
صاحب البرهان فقال ونقصنا بها اي بالتهمة بعد التشهد وضوء لوجودها

حكم ما نصيب الشدة
من الدوام قبل

عبارة الرقعة والناس من نوحان قبل
وهو حديث في حالة الاصل
وشققت وهو ليس بحديث
فيكون ما قيل من انه حديث
سبع ما قيل من انه حديث
والله اعلم بالصواب

في حرمة الصلاة ونقاه فرضا اعتاد واله بالصلاة انتهى وكذا في التبيين
 وشرح المنظومة لابن الشيخ وان يكن شرحا فهو استثناء من قوله لانها
 تكون في الصلاة فالمعني انه ان نهد التهمة عند الصلاة تكون التهمة
 في الصلاة وليس يصح كانه علمت قوله وسباني ان الصلاة ختم به كيف
 كان الصبر في به واجع الى المزيج فصنفه وقوله كيف كان يعنى من حدث
 بعد او كلام بعد التقود قدر التهمة تلي قوله كوما الوهمه الامام والمأموم
 معا وصرح الزبلي بنفسه ووضوح قوله الا ان يكون مسبقا قوله هذا
 الاستثناء ان يكن شرحا فهو استثناء من قوله لان خروج الامام خروج
 له وهو ظاهر المستقامة وان يكن متنا كافي النسخ التي رأتها فهو استثناء
 من قوله فتهمة المأموم لم تنقض وضوه وهو مشكوك لان تهمة الامام
 تنقض صلاة المأموم في قول أبي حنيفة فلم يبق في حرمة الصلاة فادلتهم
 لا تنقض وضوه كايض عليه المصنف في باب الحدث في الصلاة وصرح
 به ايضا قاضي خان في فتاواه انتهى ولكن تغليل الله الاستثناء بقوله
 فانما حينئذ تكون في اتصاله يعني ان الاستثناء من وعلمت عدم استقامة
قوله والمباشرة الفاحشة وهي ان ياشرا امراته متجوزين وانتشر
 الملة واهاب فزجها قوله كلا فسرها الزبلي وزاد الكمال في
 تفسيرها المعانقة وتبعه صاحب البرهان فقال وهي ان يجردا معا
 متعاقبين متماشي الفرجين ثم قال فعن محم لا تنقض الا ان يتفق خروج
 شي انتهى وفي القية وكذا المباشرة بين الرجل والغلام وكذا بين الرجلين
 بوجوب الوضوء عليهما انتهى وفي البحر وكذا على الرازي قوله لا بأس بالذكر قوله
 لكن يستحب غسل اليدين في البايغ ما يفيد تقييد الاستحباب بما
 اذا كان الاستحباب طاهرا دون الماء وهو حسن كما لا يخفى قاله صاحب
 البحر قوله تشتت نقطة الى قوله هو قوله هو مستغني عنه مما تقدم من قوله

فان كان الاستثناء في قوله هذا

وناقه

وما فقه خروج بحس منه الى ما يطهر لكن ذكره بعده لما فيه من
 التفصيل قوله يخرج من اذنه قبح الى كذا في التبيين معربا الى اللطواني
 وكتاب في البحر فيه نظير بل الطاهر اذا كان الخارج فيما او صديدا انتهى
 سواء كان مع وجع او بدونه لا ينما لا يخرج قوله الا عن علة نعم هذا التفصيل
 من منما اذا كان الخارج ما ليس غير انتهى قلت ويؤيد ما ذكره في البحر
 من كمال ثم الجرح والنقطة وما التثني والسرقة والاذن اذا كان
 علة سواء على الصحيح انتهى قوله ان خرج منهما الدمع فنقض الى قوله فيلزم
 الوضوء لكن قال الزبلي لو كان في عينيه رمدا وعش يسيل منهما الدموع
 قالوا يومر بالوضوء عند كل صلاة لاحتمال ان يكون صديدا او قبيحا
 انتهى وهذا التفصيل يقتضي انه امر استحباب فان الشك والاحتمال
 في كونه نائضا لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول بالشك نعم اذا
 علم من طريق غلبه الظن باخبار الاطباء او بعد ما في على ظن المبني
 يجب كذا قاله صاحب البحر بعد نقله كلام الزبلي انتهى قلت لكن صرح الكمال
 بالوجوب بقوله قالوا من رمدت عيناه وسال المأموم وجب عليه الوضوء
 فان استمر فزقت كل صلاة انتهى وصيغته قالوا انه كرفيافه الخلاف
 بينهم عدم الوجوب من مقابلة قوله بما اذا كان بها عذب قوله والنقض بما
 سأل منه لما قال الكمال وفي التبيين العذب في العين اذا سأل منه ما تنقض
 لانه كالجرح وليس به مع والعذب بالتحريك ودم في الماقي قوله لا يجزئ
 ولو متصل وهو المشور قوله هذا خلاف صحيح العمدة وان لما قال
 الزبلي وغلافه ما يكون منفصلا عنه دون ما يكون متصلا به في الصحيح
 وقيل لا يجر من الجلد المتصل به ومن حواشي المصنف والباضا الذي
 لا كتابه عليه والصحيح منه لانه تنع للمصنف انتهى ولما قال في البرهان
 اختلف اصحابنا في الجاني فقال بعضهم هو الكف وقال بعضهم هو الجلد

صحيح

وقال بعضهم هو الخيط وهو الاصح وقال بعضهم الاصح هو الجلد
وتعين حمله على غير المشرق كما صرح به الحاكم الشهيد في الجامع الصغير
قوله واختاره في الكافي ايضا قول عبارة الكافي ولا يكره منه بكم
عند الجمهور كذا في المحيط **قوله** وضو الغسل وضو مصدر بمعنى الغزوه
لان المصدر يكره ويراد به الزمان والمكان والفاعل والمنعول كذا
في الكشاف والغسل يعني به غسل الجنابة والحيف والتفاس وهو منه
يعني الغني اعم من الاعتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي
يغسل به ايضا كافي الغزوه **قوله** النوي انه يفتح العين ومنها
لغات والفتح اصح واشهر عند اهل اللغة والعلم هو الذي يستعمله
الفقهاء اكثرهم واصطلاحه هو المعنى الاول اللغوي وهو غسل البدن
كافي البحر **قوله** المراد ههنا ما يتناول لما اقول فيكون من عموم الجان لاستعمال
المشترك في معنيين **قوله** حتى داخل القلعة في الاصح كذا ذكره الربيعي
ونقل في البحر عن البداية انه لا يخرج في اتصاله الماء داخل القلعة وانه
لا بد من الادخال واختاره صاحب الهداية في مختارات النوازل
انتهى وقال الكمال ويدخله اي الماء القلعة استحبابا وفي النوازل
لا يجزئ تركه والاصح الاول للخروج لا لكونه خلفه انتهى قلت ينبغي
التفصيل ان كان يمكن فتح القلعة بلا مشقة لا يجزئ تركه والا جزاء
والي هداية كذا في الكمال **قوله** والغزوه الخارج احترازه عن الداخل
كذا قال الكمال وتغسل فرجا الخارج لانه كالم ولا يجب ادخالها الاصح
في قبلها وبه يعني انتهى **قوله** كذا في الغزوه وضو وضو هو الصحيح وعن اي حيفه
رحمه الله انها تترك ذواها ثلاثا مع كل بلة عصر كافي الكافي وكذا قال
في الهداية وليس عليها بل ذواها يعني اذا بلغ الماء اصول الشعر هو
الصحيح قال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم يجب بلها ثلاثا

وهو حمله على ما لا بد من
وهو الخيط هو الخيط في غير هذا
الموضع هو الخيط في غير هذا
وهو الخيط هو الخيط في غير هذا
وهو الخيط هو الخيط في غير هذا

مع كل بلة عصر وفي صلاة البقالي الصحيح انه يجب غسل الذوايب وان
تجاوزت القدمين وفي مسوط بكر وفي وجوب اتصال الماء الى شعب قاصها
اختلافه المشايخ انتهى والاصح نفيه للمصدر المذكور في الحديث انتهى كلام
الكامل **قوله** وعسل فرجه وحيث بدنه ان كان فيه افول لم يكتف بغسل الخبث
عن الفرج لان غسل الفرج من سنت الغسل وان لم يكن به نجاسة كقوله
الوضوء وبه يدفع ما قاله الزيلعي وافقني اثره ابن كمال باشا وكان نفيه
يعني صاحب الكثر ان يقول ونجاسة لو كانت عن قوله وفرجه لان الفرج
انما يغسل لاجل النجاسة انتهى **قوله** حتى لو لم يغسل لم يكن الغسل مستوفيا وان
زاله الحديث اقول يعني لو لم يغسل ثلثا وكان الاول ان يقول ولو لم
يكتف ولو انقضى الحب في ما حار ان مكث فيه قدر الوضوء والغسل فقد
اكمل السنة والا فلا قاله الكمال وقال الشيخ زين وبقا من ما لا يغسل والوجه
الكبير او وقفه في المطر كما لا يخفى انتهى **قوله** ياديا في الغسل منكبه الايمن الى
قال الكمال ولم يذكر اي في الهداية كتيبه العقب واختلف فيه فقال الخوا
ينفي على منكبه الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم على سائر جسده وقيل يبدأ
بالايمن ثم بالراس ثم بالايسر وقيل يبدأ بالراس وهو ظاهر لفظ الكتاب
يعني الهداية وظاهر حديث حيمونه رواه الجماعة عنها قالت وضعت
للنبي صلى الله عليه وسلم ما يغسل به فافزع على يديه فتسلما مرتين
او ثلثا ثم افزع يمينه على شماله فتسل من الكبر ثم ذلك يده بالايمن ثم
تضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلثا ثم افزع
على سائر جسده ثم بقي عن مقامه فتسل قدميه انتهى قال في البحر بعد ثلثه
وبه يهتف ما بقي صاحب الدرر والغرر من انه يوحى بالراس وكذا
في الحديث انتهى **قوله** ادا ب الغسل هي ادا ب الوضوء لكن يستثنى منه
استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كشف العورة بخلاف الوضوء

بعضها مما في من جامع مثله في الغسل **قوله** وجب الغسل للميت قال
في البحر اي الغسل فرض على المسلمين على الكفاية لا على الميت وهذا هو
مراد المع من الوجوب كما صرح به في الوافي في الجنازة وفي فتح القدير
انه بالجماع انه ان يكون الميت حتى متحلا فانه مختلف فيه قيل نعم وقيل
يفسده في ثيابه والذولي اولى وسياتي الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى
قوله وعلى من اسلم جنبا او حائضا اقول فيه اشارة الى انها لو انقطع
حيضا ثم اسلمت لا غسل عليها به صرح الزيلعي فقال اذا اسلم الكافر
جنبا فيه روايات في رواية لا يجب لانه ليس مخاطبا بالشرع فصار
كالكافرة اذا احضت فظهرت ثم اسلمت وفي رواية يجب عليه لان وجوب
الغسل باوادة الصلاة وهو عندنا مخاطب بقصد كالوضوء وهذا ان
صفة الجنابة مستدامة بعد اعلانه فدواما بعده كانشاء في الغسل
انتهى لكن روماد كمثل هذا ان كان باشا وعصمه لزوم الغسل عليها
فيما اذا انقطع دهرها ثم اسلمت لبقا الحدث الحكم وعدم التفرقة بينهما وبين
الجنب وقد صرح بذلك في البرهان فقال وفرض ايضا يعني الغسل ببلوغ
صبي باحلام واسلام كافرين بعد جنابه وانقطاع حيض في المصحح
لبقا صفة الجنابة بعد البلوغ والاسلام ولا يمكن اذا المشروط بنواها
الابه فيفترض وقيل لا يجب لعدم وجوب السبب بعد ما انتهى **قوله**
او بلغ لا بالسرس بل بالترال اقول لو حذف لفظه بل بالترال
لكان اولى ليشمل من بلغ بالترال وغيره كالحيض **قوله** او ولدت
ولم تزد ما هذا عند ابي حنيفة وزفر وهو احتيا والي علي الدقاق
لان نفس خروج النفس تقاس وهذا في يوفى وهو رواية عن محمد لا
غسل عليها لعدم الدم قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء
في التبيين وقال في البرهان وغسلها الغسل عند ابي حنيفة وان لم

ومن مكروهاته الاشراف كافي البحر **قوله** وفرض اي الغسل عند خروج من
الاقول خروج المني وما عطف عليه شرط للوجوب لا اسباب فاضاه
الوجوب اليها جان واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة المتأخرين
سبب وجوبه ارادة فعل ما لا يحل فعله مع الجنابة وقيل وجوب ما لا يحل
معا والذي يظهر انه ارادة فعل ما لا يحل لانه عند عدم ضيق الوقت
او عند وجوب ما لا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الثاني
ان سبب وجوب الغسل الصلاة او ارادة ما لا يحل فعله مع الجنابة ولا تزال
والالتقاء شرط **قوله** ولم يذكر الدفق لانه ليس بشرط عند ابي حنيفة ومحمد
اقول يعني ليس شرطا مستقيما وذلك لان اشتراط الدفق يفيد اشتراط
خروج المني بشهوة الى ظاهر البدن ولم يشترطاه وشروطه ابو يوسف
واعترض بل هو شرط الدفق بانه لا يشمل مني المرأة لان ماها لا يكون واقفا
انتهى وثمره الخلاف يظهر فيما راختم مثاقفا مسك ذكره حتى سكت
شبهه ثم ارسله فتول المني فغند مما يجب عليه الغسل وعند ابي حنيفة
والفتوي على قول ابي يوسف في الضيف عند خوف الرية وعلى قولهما في
غيره كافي البحر **قوله** لو قالت امرأة معرجة اقول لم يقيد المسئلة بشمل
حالة النوم واليقظة وقال الكمال امرأة قالت معي جنبي يا بني في النوم
مرايا وجبا اجد اذا اجامعني فغسل عليها ولا يخفى انه يقيد
بما اذا لم تر المآفان بدانة صريحا وجب كانه احتلام انتهى قلت وعلى
هذا اذا اجتمعت باثباته يقظة ورات المآفارج الفرج وجب الغسل
لخروجه عن شهوة وكان لم يذكر هذا الظاهر **قوله** في احد سبيلي ادبي
لا لم يقيد به بكونه مشتمى وقال في البحر وقد حكى في السراج خلافا في
ولي الصغيرة التي لا تستحي منهم من قال يجب مطلقا ومنهم من قال
لا يجب مطلقا والصحيح انه اذا لم يكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة
يقع

تردما احتياطا واكتفيا بالوضوء اخر اليه في قولها الاخر وهو الصحيح
لثقلته بالنفس ولم يوجد حقيقة والوضوء لازم للطهارة الموحدة
بالولادة وتشدكر ان اكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة **قوله** فانها
لو رأتها كان فرضا لا واجبا اقول هذا يخرج منه بان المراد بالواجب
الواجب الاصطلاحي لا الفرض وكذا فيما قبله وهي طهارة كثيرين ونظر
فيها وصرح بالفرض في جميع ما اطلق المعنى عليه الوجوب صاحب الهمم فان
هذا الذي سموه واجبا يفوت للزمان بنية **قوله** وعرفة اقول وذلك
ان يفوت في عرفة بعد الزوال وقال في شرح الجمع وفي عرفة والماليم
لقد قيل ان الغسل ليس لعرفة انتهى قلت مراده انه للوقوف وبه
يظهر قول بن امير حاج والظاهر انه للوقوف وما اظن احدا ذهب الي
استثانته ليوم عرفة من غير حضور عرفات كما في البحر **قوله** اعاد اللام الى
اقول مراده انه ليوم العيد وقال في البحر الغسل في الجمعة والعيد
سنة للصلاة لا لليوم في قول ابي يوسف لانها افضل من الوقت وقا
الصحيح قول ابي يوسف فكان ينبغي للمصنف المشي على الصحيح جعل الغسل
في العيد لصلاته كما مشي عليه المع في الجمعة جعله تعذرا لما يكون مشيه
في الجمعة العيد بن علي موال واحد **قوله** ومكة اقول ودخول مدينة النبي
صلي الله عليه وسلم وغسل الميت والحجامة ولبلة القدر اذا راها وتقدم
بعضه **قوله** يغتسل واحد لعيد وجمعة اجتماعا مع جنابة كل افرع جنابة
وحين **قوله** اختلف في وجوب ثمن ما غسلها الى اقول ولم يذكر ما الوضوء
وقال الكمال وثن ما غسل المرأة ووضوها على الرجل وان كانت غنية
انتهى ولم تحك خلافا **قوله** لا يجوز لها الطواف اقول كان ينبغي افراد الضمير
لانه في سياق قوله وحرم عليه الطواف يعني الجنب لكنه ذكر عبارة من
نقل عنه بر من **قوله** فيقول الآية اقول هذا على رواية الطحاوي لان في

من ما غسلها وضوءا
على خلفا

يباح قراءة مادون الآية لغير الطاهر **قوله** وقيل مادونها ايضا اقول
يعني هو حرام كحرمة الآية وهذا على رواية الكرخي لان في روايته الآية
هادونها على حد سواء في الحرمة كما في التبيين ثم رأت مادونها في الزانية
اختلف في تعليم الجنب والحائض القرآن والاصح انه يعلم كله كله مادون
الآية لا على قصد قراءة القرآن **قوله** وتعليم القرآن حرفا حرفا ينظر ما المراد
به الهادي او غيره **قوله** ومن ما هو فيه مستغنى عنه بما قدمه بقوله
المحدث البالغ لا يمس مصحفا **قوله** ويكره له اي الجنب كتابته اي القرآن
الى اقول ان كان سنه ما ذكره عن الانبياء فلا يصح الحكم بالكراهة
مطلقا لانه لا كراهة فيها اذا كانت الصحيحة على المرض وان كان
حامل للصحة وهو يكتب فهو حامل فرائضه وتقدم حرمة من ما هو فيه
وجله انتهى وقال الزبلي ويكره له يعني للجنب والحائض والنفسا ان يكتبوا
كتابا فيه آية من القرآن لانه يكتب بالقلم وهو في يده كذا في فتاوى اهل
سمرقند وذكر ابو الليث انه لا يكتبه وان كانت الصحيحة على المرض ولو
كان ما دون الآية وذكر القندوري انه لا بأس به اذا كانت الصحيحة
على الارض وقيل هو قول ابي يوسف انتهى **قوله** لا قراءة الفتوة هذا في
ظاهر الرواية وكرهها محمد لشبهة القرآن لان ايا كتبه في مصحفه
ذكره ابن بليغ **قوله** ودفع المصحف للصبي هو الصحيح **قوله** لان في تكليفهم
كان ينبغي افراد الصغير للطهارة **قوله** لو كان رقية في غلاف فتجاف
عنه لم يكره دخوله الخلاء والاحتراز عن مثل هذا افضل ذكره
الزبلي **قوله** وبما قصد تنبيهه يعني بلا كراهة لمقابله بقوله
وقيل يكره **قوله** وقيل البوي مضد قال في البحر صحيح في السراج الوهاج
عدم الفرق بينهما لكن محله ما اذا لم يكن للبوي دم اما اذا كان له دم
سائل فانه يفسده على الصحيح انتهى والبحري ما يكون بين اصابعه

في

سنة خلاف البري كذا في القم **وله** كذا اي كالا ساير المايعات في الحكم
 المذكور اي في انه اذا مات في المايح ماي الولد لا يجسد وان مات فيه
 بري الولد وماي المعاش جسد **وله** خلاف ما غير احد ما يحسن فيه نظرا
 لان ظاهره يقتضي انه اذا وقع فيه جسد ولم يغير احد او صافه يجوز التطهير
 به وليس بصحيح اذ القليل من المايح يوقع الخجاسة فيه وان لم
 يظهر لها اثر ولا يقال ان كلامه فيما اذا كان الماكثرا لان الكلام فيما لا يخفى
 بالقليل وهو متعلق بما اشار اليه ولان عطفه الما الجاري وما هو في حكم
 بعده يقتضي ان الكلام في القليل من الما واما استدلاله بقوله فان المراد
 بالموصول في قوله عليه السلام الم فهو صحيح غير ان الحديث ليس على إطلاقه
 بل هو محمول عندنا على ما اذا كان الماكثرا او جاري الما قال في البرهان
 في سياق دليل الامام مالك رحمه الله لا اعتبار الاوهاف مطلقا من قول
 النبي صلى الله عليه وسلم الما طهور لا يجسد شي الخ انه ليس على الإطلاق
 واستدل في الشرح على ذلك وكذا قال الزبلي ثم قال وما رواه محمول على
 الما الجاري واستدل لذلك بهذا الظهور استدل به بالحديث انما هو على
 جزاء دعوى **وله** فاحتمر ههنا بخار الهداية والظاهر في قوله لم يقع بخار
 في الهداية بل نقل فيها على صيغة الضعف وعبارتها والجاري ما لا يتكرر
 استعماله وقيل هو ما يذهب بنبئة انتهى ثم هو لا في الثاني لان
 لفظه والجاري ما يذهب بنبئة انتهى وكذا انتهى عليه صاحب الكافي
 في الكفر بقوله وهو ما يذهب بنبئة وقال شارحه الزبلي وحده
 الجريان بما ذكر وهو رواية عن اصحاب ثم ذكر قولنا رايها انه ما بعد
 الناس جاديا وهو المصحح ذكره في البداية والنهاية وقال في البحر شرح الكفر
 وقد اختلف في حد الجاري على اقوال منها ما ذكره الله واصحابها انه ما بعد
 الناس جاديا ثم ذكره في البداية والنهاية وكثير من الكتب انتهى **وله**

اشره

اشره وهو اللون والطعم والرائحة حتى ان والي لم يحز استعماله اقول
 المراد ان كلاما من الطعم او اللون او الرائحة اشركا قال في الكفر وطوطم اولون
 اوتج وقال الزبلي قوله وهو طوطم اي الما هو الطعم او اللون او الرائحة
 انتهى **وله** راع الكرواس قال الكماله وذراع الكرواس ستة قبضات
 ليس فوق كل قبضة اصبع فاهية وهل للغير ذراع المساحة او الكرواس
 اوتي كل زمان ومكان ذرعا منهم اقول كل منها صحه من ذهب اليه والظاهر
 في المربع انتهى وقال في الكافي والاصح ان يعتبر في كل مكان وزمان ذراعه
وله ان كانت مربية تنجس والا فلا اقول ينبغي ان يدار الحكم على ظهور اثر
 الخجاسة مربية كانت او لم تكن اذ كان الجاري كما قال الكمال ومن اي يوسف
 انه كالجاري لا تنجس الى بالغير وهو الذي ينبغي تفحصه فينبغي عدم الفرق
 بين المربية وغيره لان الدليل انما يقتضي عند الكثر التنجس الى بالغير
 من غير فصل وهو ايضا الحكم المجمع عليه على ما قدمناه من نقل شيخ الاسلام
 انتهى وقال في البحر بعد نقله لعدا في النصاب وعليه الفتوى ثم قال
 ان مشايخ ماوراء النهر جوزوا الوضوء من اي مكان كان فيما اذا كانت عين **الخجاسة**
 مربية كما قالوا جميعا في الما الجاري وهو المصحح لان غير المربية لا تستقر في
 مكان واحد بل ينتقل فلا يثبت بالخجاسة في محل التوضي انتهى قلت ولا
 يمنع ذلك قول الزبلي وذكر ابو الحسن وهو الكروي ان كل ما خالطه
 الجحش لا يجوز الوضوء به وان كان جاديا وهو الصحيح انتهى في مكان جله
 على ما اذا ظهر اثر الخالطير شد الى ذلك قوله وان كان جاديا لان الخجاسة
 في الجادى لا تنجس في محل الا بظهور الاثر وهذا بينه في ما فرعه الزبلي
 على ما حكاه عن الكروي بقوله فعلى هذا ان ما ذكره المص يعني صاحب الكفر
 بقوله فهو اي ما كان عشوا في عشر كالجاري لا يدل على ان موضع الوقوع
 لا ينجس لانه يجعله الا كالجاري فاذا نجس موضع الوقوع من الجادى فمنه

وجعلوا لولا جسد
 وذراع المساحة
 فوق كل قبضة اصبع
 فاهية صح

اولي قائل **هو** اي كونه طاهر هو المختار قال الكمال بعد نقل
 تفهيم مثل هذا عن المختار وغيره هذا ترجيح على التقدير بعشر ولو
 من على الاصح يعني من اعتبار غلبة الظن تفويضا للرأي المبني على اعتبار
 الكبر الراي لوضوح مسئلة لو كان على بلاسة ولو بسط بلغ عشرا في عشر اختلف
 فيه ومنهم من يجعله كثيرا والوجه خلافه لانه عدد اكثر من عدد الي
 حنيفه على حكم الرائي في عدم طوص النجاسة الى الجانب الاخر وعند تفاوت
 الجمل ينسب لاشك في غلبة ظن الخوص اليه والاستعمال يقع من السطح لا
 من العمق وهذا يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار لانه اذا لم يكن له عرض
 فاقر به المورد الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الاخر من عرضه وبه خالف
 حكم الكثير اذ ليس حكم الكثير بنقص الجانب الاخر بسقوطها في مقابلة بدوت
 تغير انتهى **قوله** الخوص الدور الخ قال الكمال فان كان الخوص مدورا فغير
 باربعة واربعين ومائة واربعين والمخارسة واربعون وفي الحساب
 يكتب باقل منها بكثر للمناسبة لكن يفتي بستة واربعين كيلا يتصور مائة
 الكسر والكل تحركات غير ذمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم بتقدير
 معين انتهى لكن التفاوت بين ما نقله الله والكمال من جهة الحساب
 بعيد والصواب واضح لمن يعرف الحساب ثم قلت مبينا للصواب وهو
 كلام الطهيري الذي تبعه مولف الدور ولا يعدل عنه الى غيره فان
 ستة وثلاثين في الدور تبلغ مائة ذراع كالعشر في عشر للمرج زيادة
 كسر فالزام قدر يزيد عن الستة والثلاثين لوجه له على التقدير بعشر
 في عشر عند جميع الحساب وطريق مساحته ان تقرب نصف قطر المستدير
 في نصف دوره يكون مائة ذراع واربعة اخماس ذراع وقطر ستة وثلاثين
 احد عشر ذراعا وخمس ذراع ونصف القطر خمسة ونصف وعشر تقرب
 نصف القطر في نصف الستة والثلاثين وهو ثمانية عشر تبلغ مائة ذراع

واحد

واربعة اخماس ذراع بيانه ان بسط الخمسة والنصف والعشر ستة
 وخمسون لدخول النصف في العشر وزيادة واحد هو بسط الكسر ستة
 تقرب ستة وخمسين في ثمانية عشر التي هي نصف الدور فيخرج الف
 وثمانية فقسما على مخرج الكسر وهو عشرة ويقسمه الف على عشرة
 تخرج مائة ويقسمه ثمانية على عشرة يخرج اربعة اخماس كافي السراج الاول ج
 مع بيان كونه امثال الخوص وقطره والقطر هو الخط المار على المركز حتى
 ينتهي الى جانبي المحيط للدورة ونصفه هو هذا القاطع لنصفه بالمشاهدة
 وبرهان ذلك استعملنا الدور والمساحة التي هي تكبير الدائرة فقسما
 المساحة على ربع الدور وهو تسعة تخرج القطر احد عشر ذراعا وخمس ذراع
 وبه ان اعتبار ستة وثلاثين نقطة المساحة وهي مائة ذراع واربعة
 اخماس على نصف القطر هو ما ذكرناه وقد بسطنا ذلك برسالة سميتها **البرهان**
 الصغير على الخوص المستدير وبذلك يعلم ان القول الخالف بانه لا بد ان
 يكون الدور اربعة واربعين او ثمانية واربعين لا وجه له في قول
 الحساب مع اعتبار العشر في العشر المحدث لهم الصواب **قوله** وفي المحيط
 لا يتوضا بما يسيل من الكور لقوله وهو الاظهر كافي البرهان **قوله** الاول
 اما بالطح بظاهر لا يقصد به التنظيف لا يزول به الاطلافة وهو مقيده بما
 اذ لم يغلب على الماء فيسلب رقة **قوله** بحيث يخرج بلا علاج هذا على غير
 المظهر كقدمناه اعل على الاظهر فلا فرق بين من حوز وجه نفسه او
 بعلاج **قوله** كاللبن مثلا يخالطه في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه
 غالبا فيه لم يخرج اقول يجب ان يقال فان كان لونه او طعمه باولا بالواو كما
 قال الزيلعي المتعم لهذا الضابط فان كان لون اللبن او طعمه هو الغالب
 فيه لم يخرج الوضوء والاجاز وتوضيحه ما قاله في بيان التوفيق بقوله
 في محل قول من قال ان غير اجد او جازا جاز الوضوء على ما اذا كان

وحدهم

او انه ماله يخلو ولو عن بكرة و **قوله** في النهاية وغراه الى الميسوط كما في البحر
قوله اذا اذقنا في حلب اقول يعني وقتنا من الشاة وهي تحرق وقت الحلب
في الحلب كما يعلم من شرحه وبه صرح في الهداية وغيرها والتقييد بالحلب
للاختلاف عن الانا قال في الهداية وفي الشاة تحرق في الحلب بكرة او بقرتين
قالوا ترى البقرة ويشرب اللبن لكان الضرورة ولا يعني القليل في الانا على
ما قيل لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كالنير في حق البقرة
والبعيرتين انتهى والغيبس بالبعرة والبعيرتين ليس اخترازا عما فوق ذلك
لما قاله في الغيبس ولو وقع البعير في الحلب عند الحلب فزير من ساعته لا يفسد
انتهى **قوله** لا يخرج اذا ربيت من ساعته ولم يجر لها لون فيرد ان عدم الغيبس
مفيد بعدم الكثرة واللون وبه صرح النكاح بقوله فلو اخذوا لبن كوزها
لا يجوز انتهى **قوله** في تيممه لما سياتي ان ماله دم له الم صوابه لما تقدم **قوله** في
يخرج الواقع في البير يعني مما ذكر اذا اوجب نزع شيء فلا يجزى اخراج نحو
البعيرتين لعدم نزع شيء يوقوعد ولو وقع فيها غلظ او خشبة او قطعة ثوب
مطلقة بخامسة وتعد واستخرج ذلك وينزع الما يظهر ذلك بتمامه
فخر كحل كما في الغيبس **قوله** قاله في النهاية الم كذلك يظهر الدلو والرشا والبركة
وبد المستسنى كطهارة عروة الا يريق بطهارة اليد اذا اخذها كما غسل
يده **قوله** وقيل يقدر ما فيها كان ينبغي ان يقال وقيل انه غير صغير او
يرسل فيها قصبة لان هذه الاحكام وجه لمعرفة مقدار ما بها عند تقصير
منها وانما قلنا ينبغي الم لان قوله الم لا يفيد غير ما تقدم متناهما
قوله وان مات بغير حمامة الم اقول هذا والميت المسلم بعد غسله لا يفسد
والكافر يفسد بها ولو غسل وقال في البحر الشهيد كما لغسل وفنه
نظر لما ان الدم الذي به غير طاهر في حق غيره الا ان يحمل على ما اذا لم
غسل عنه قبل الوقوع في البير **قوله** ولو وقع اكثر من فارة الى قوله لم يجز

اي كاي
البحر

لما

لما حواه الزبلي والكمال بقولها وعن ابي يوسف **قوله** ولو كانت فارتان الى
حكياه بقولها وعن محمد انتهى وقال في البرهان ولحق محمد الثلاث منها الى
الحبس بالهرة والبست بالحلب وابي يوسف الحبس الى التسع بالهرة والعشر
بالحلب **قوله** لمحق يلزمهم اعادة الصلوة اذا اتوا منها اي وهم محدثون
كافي الجوهره **قوله** لمحق اذا كانوا غسلوا الثياب اي من نجاسة اما اذا اتوا منها
وهم متوضئون او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يبعدون اجماعا كذا
افاد شيخنا ابو قتي الدين رحمه الله ذكره في الجوهره انتهى ونقبت شارح
منية المصلي القول بوجوب الغسل بانه اذا كان يلزمهم غسلها للكون
مفسولة بما البير فيما تقدم حال العلم باستمالها على الفارة بدون يوم
وليله او بدون ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب من باب
الاقتصار على التخييس في الحال لا مستند الى ما تقدم فلا يجزى هذا على
قوله لانه يوجب مع الغسل الماعادة ولا على قولهما لانها لا يوجبان غسل
الثوب اصلا انتهى **قوله** وقال لا تجسها منذ وجد الم يعني حتى يتحققوا موقوع عليه
الفتوى كذا في الجوهره انتهى وقال الشيخ قاسم في تصحيحه قال في فائدي
العتاب قولها هو المختار قلت لم يوافق علي ذلك فقد اعتمد قول المامون
والمنقني والموصلي وصدر الشريعة ونج دليله في جميع المصنفات وصرح
في البدائع ان قولها قياس وقوله استحسان وهو الاحوط في العبادات انتهى
قوله بل غسل ما اصابه ما وها اقول يخالف هذا ما قاله الزبلي وصاحب
البحر والغيبس يقولهم وقال لا يحكم بنجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة
شؤون الصلوات ولا غسل ما اصابه ما وها انتهى فلعل الصواب خلاف
ما قاله **قوله** والحلب عند من يقول بنجاسته قال الزبلي وفي الحلب رواية
بنا على انه نجس العين اوله والعجم انه لا يفسد ما لم يدخل فيه لانه ليس نجس
كالعين **قوله** وسور ما قول الم اقول لم يفرد سور والعرض مثله الاطلاق

الامام

لانه ما كوك وان كان مكروها وفيه روايات عن الامام وظاهر الرواية
 طاهرة من غير كراهة وهو قاطع لما لان كراهة طهارة لا يحتمل لانه الذي
 الجاد لا يخافه فلا يؤثر في كراهة سورة وهو الصحيح كذا في البحر من
 البداية **قوله** وهذا يشير الى التنزه اقول والاصح ان كراهة سورة الهرة
 تنزيهية كافي الفتح وهذا في الهرة الاهلية اما الرية فسورة بها تحبس في
 الكشف الكبير **قوله** والدجاجة التي لا تفر الى اقله وكذا الهبل واليق للجلالة
 وهي التي تاكل العذرة فان كانت تخط واكثر عليها عطف الدواب لا يكره
 سورة كافي البحر **قوله** واما سواكن البيوت فلا تخرجهن لهما اوجب
 نجاسة سورةا الى بعيد نجاسة لم المذكورات ولهذا اذا مات في الما
 نجسته وهو ظاهر في غير العرق لما تقدم من انها لا تجس الما **قوله** وبعض
 هو الشيخ ابو طاهر الدباس كان يكره هذه العبارة **قوله** فليل الشك في
 طهارة ومقتل في طهوريته وهو الصحيح عبارة الكافي ثم قال وعليه الجمهور
 وقال في البحر بعد ذلك هذا مع اتفاقهم انه طاهر لرواية لا يجس الثوب
 والبدن والما لا يرفع الحدث فلهذا قال في كشف الاسرار شرح
 اصول في الاسلام ان الاختلاف لغلي ثم قال وبهذا علم ضعف ما استدله
 به في الهداية لقول من قال بالشك في طهوريته بانه لو وجد الما المطلق
 لا يجب عليه غسل راسه فانه وجوب غسله انما يثبت **بشأن الخامسة**
 والثابت الشك فيها فلا يتجس الراس بالشك فلا يجب وعلم ايضا ضعف
 ما في فتاوى قاضي خان تقريرا على كون الشك في طهارة انه لو وقع في الما
 القليل افسده لانه افساد بالشك **قوله** كذا في الكافي عبارة الكافي
 من قوله فليل الشك الى وهو الصحيح فقوله وعليه الفتوى من القيمة
قوله واذا كانت امه انا فانيه اشكال الى قال مشايخنا فان قلت
 اين ذهب قولك الولد يتبع الام في الحل والحرم قلت ذلك اذا لم يظلم

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

شبيهه بالاب اما اذا غلب شبيهه فلا انقي وبهذا سقط اشكال الزيلعي لا يخفى
 قاله في البحر **قوله** وتوضاه اقول ويؤيد احتياطا لما قال الكمال اختلفوا في السنة
 في الوقت بسور الجمار والمحوط ان يؤيد انتهى **قوله** حتى لو توضا بسور جمار
 فصلي ثم احدث ونيم الى اقول انما قال ثم احدث ليكون ادل على الخروج عن
 عمدة الصلاة مما لو لم يحدث والا فلا دخل للحدث لانه لو نيم قبل حدثه باعاد
 الصلاة خرج عن الهدية يقتض لما قال الكمال لو توضا بسور الجمار وصلي
 الظهر ثم نيم وصلها صحت الظهر انتهى وكتب على طائفة شيخنا العلامة شمس
 الملة والدين محمد المحبي ادام الله نفعه يعني ولم يحدث بينهما لكن كرهه فعلم
 في المق الاول دون الثانية اما اذا توضا وصلي ثم احدث ونيم وصلي تلك
 الصلاة جاز ويكره فعلم ولا يجوز انه استلزم ادا صلاة بغیر طهارة مستترة
 انتهى قلت يعني يكره فعلم في المرتين للتحلل بينهما الحدث واورد في البحر
 سواله على ما اذا تحلل بينهما الحدث بقوله فان قيل هذا يستلزم الكفر
 لادايه الصلاة بغیر طهارة في احدي المرتين فينتفي ان لا يجوز الجمع قلنا
 ذاك اذا لم يكن متطهرا اصلا اما هنا فقد اداها بطهارة من وجه شرعا كما
 لو صلي بعد الغصه او الحجامة لا تجزئ صلاة ولا يكفر لمكان الاختلاف
 فهذا الذي يخلاف ما لو صلي بعد البول انتهى **قوله** كذا في الكفاية وشرح الزاهد
 وقع في نسخة مكان الكفاية الكافي ولم ارا العبارة في الكافي **قوله** وان قال
 ابو يوسف بالنييم فقط اقول والفتوى على قول ابي يوسف وروي رجوع
 ابي حنيفة الى قوله كافي ومن الحقايق وقال في البرهان والنييم مع وجود
 بنيته التمر متعين عند ابي حنيفة في الاصح وهو رواية نوح بن ابي منيم عنه
 كما يعني ابو يوسف به **قوله** العكس لا يقتض الوضوء رواية عن ابي حنيفة
 وروي محمد الجمع بينهما انتهى وقال الكمال انما اختلف اجوبته لاختلاف
 المسائل وقامه فيه فيراجعه من رآه **قوله** معروفا قال في المغرب امر

الدابة وكتبه محمدا ومنه كان عليه السلام يركب الحمار معرويا وهو حال
 من ضمير المفاعل المستكن ولو كان من المفعول لعتل معرويا انتهى
 يعني ما فيه **باب التيمم** وهو لغة التقيد يعني مطلق
قوله وشرا ما كذا قالوا الحق انه اسم لمسح الوجه واليدين عن الصعيد
 والتقيد شرط لانه النية قاله الكمال وقال في الجوهرية وفي الشرع
 عبادة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التيمم ومثل عبارة عن
 التقيد الي الصعيد للتطهير وهذه العبارة اصح لان في العبارة الاولى
 اشترط استعمال جزء التيمم بالجواز وان لم يوجد استعمال جزائتي
 قلت هو وان كان اصح من الوجه الذي ذكره لا يعني ما فيه من وجه اخذ
 وهو انه جعل مدلوله التقيد المخصوص وعلمت ما ذكره الكمال **قوله**
قوله فالتييم للجناية بالانفاق يعني فالتييم السابق باق لرفع الجناية
قوله لبعده ميلا يعني اشتراط الخروج من المصرو هو الصحيح لانه لا
 يشترط الخروج للحرج ويبعد ميلا عن ما يلحقه الحرج سواء كان في
 المصرا او خارجا عنه يعني ايضا اشتراط السفل لان المعنى شمل الكل والميل
 هو المختار في التقدير ذكره الزيلعي ويعتبر ابو يوسف لجواز التيمم
 غيبة رفقة عن محمد ويعملوا ذهب اليه اي الما قالوا وهو احسن
 ما اخذ به خشيعة ان يقال دونهم ذكره في البرهان قلت وهذا يرجع
 الى منفق عليه وهو الحق **قوله** وهو ثلث الفريخ اربعة الاف خطوة
 اقول هذا على احد تفسيرى الميل لما قال في البرهان والميل ثلث
 الفريخ والميل في تقدير ابن شجاع ثلاثة الاف ذراع وجمالية الى اربعة
 الاف وفي تفسير غيره اربعة الاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع الف
 وهو اربعة وعشرون اصبع بعد دحرجة الى الله الله محمد رسول
 الله انتهى قلت لكن يمكن ان يقال لا خلاف لحد كلام بن شجاع على ان مراده

باللؤلؤ

باب التيمم قوله

بالذراع ما فيه اصبح قائمة عند كل قبضة يبلغ ذراعا ونصفا **قوله** ع
 العانة ويؤيده ما قاله الزيلعي متقرا عليه وهو اي الميل ثلث فريخ اربعة
 الاف ذراع بذراع محمد بن فريخ بن الشاذلي طولها اربعة وعشرون اصبع
 وعرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن انتهى **قوله** لا يقدر
 معه على استعمال الما اقول في القدرة محتمل ان يقدر على تناول
 ولا يقدر او بعكسه فان كان الاول ووجد من يوصيه في ظاهر الوجه
 لا يتم لانه قادر ودوي من اي حنيفة انه يتم وعند محمد لا يتم كافي التيمم
 وقال في الجوهرية ان كان لا يقدر على الحركة الى الما لا يقدر الما لا لم يظن
 وصاحب العرق المديني فان كان لا يجد من يستعين به جاز التيمم اجماعا
 وان وجد فعند ابي حنيفة يجوز له التيمم ايضا سواء كان الميم من اهل
 طاعته او لا واهل طاعته عبده او ولده او اخيه وعند محمد لا يجوز
 له التيمم كذا في التأسيس وفي المحيط اذا كان من اهل طاعته لا يجوز
 اجماعا انتهى وان كان الاحتمال الثاني وهو انه يقدر على
 تناوله كمن جدي او محلي او جراحه يند ايجوز له التيمم اجماعا كافي الجوهرية
 انتهى هذا او مفهوم كلام المصنفات ما ذكر مع القدرة على التيمم فان
 عجز ايضا عن التيمم بنفسه وبغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس الى
 حنيفة حتى يقدر على احد مما وقال ابو يوسف يصلي تشبها ويعيد وتقول
 محمد مضطرب كافي الجوهرية **قوله** او رد الى قال في البحر اعلم ان جواز التيمم
 للحنفية عند ابي حنيفة رحمه الله مشروط بان لا يقدر على مسح الما ولا
 اجرة الحمام في المصرو ولا يجد ثوبا يدي به ولم كانا ياويه انتهى وكلام
 المصرو رحمه الله يشير الى انه يجوز للمحدث ايضا حيث لم يشترط ان يكون
 جنبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم ذكره الزيلعي
 في قال الكمال واما خوف الرض من الوضو بالماء البارد في المصرو على قوله

به

لا تأخير فيه اصله وانما
 على ما لا ينبغي ان يترك
 على

لا يتم لانه قادر ودوي من اي حنيفة انه يتم وعند محمد لا يتم كافي التيمم
 وقال في الجوهرية ان كان لا يقدر على الحركة الى الما لا يقدر الما لا لم يظن
 وصاحب العرق المديني فان كان لا يجد من يستعين به جاز التيمم اجماعا

هذا محض من البحر عيار
 المصرو رحمه الله يشير الى انه يجوز للمحدث ايضا حيث لم يشترط ان يكون
 جنبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم ذكره الزيلعي
 في قال الكمال واما خوف الرض من الوضو بالماء البارد في المصرو على قوله

هاتين التيمماتين فاختلغا فيه جعله في الاسرار جميعا وفي فوائده
 قاضي كان الصحيح انه لا يجوز كونه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف
 بما يلي انه مجرد وهم اذ لا يستحق ذلك في الوضوء عادة انتهى **تلييه**
 علم مما ذكرناه ان المراد بالخوف غلبة الظن ومعرفة باجتهاد المريض
 والاجتهاد غير مجرد الوهم بل هو غلبة الظن عن اماره او تجربه او باخبار
 طبيب مسلم غير ظاهر الغش وقيل عدالة شرط فلو روي من المريض لكن
 الضعف باق وظاف ان يرضى سبيل عنه القاضي الامام فقال الخوف
 ليس بشئ وما وقع في التبيين الصحيح الذي يخفى ان يمرض بالصوم فهو
 كالمرض فالمراد من الخشية غلبة الظن كذا في شرح القزويني من العواض
 في الصوم فيكون كذلك **هنا قول** او عدوا او سمع وسوا الخاف على نفسه
 او ماله او امانته او طاف على نفسه من فاسق عنده الما او خان المديون
 المفلس من الحبس بان كان الدين عند الما وسند ذكر حكم الامارة انه
 شانه بقا **قوله** او عطش يحصل له او لدابة يعني ولو كانت كلبا واحتياجه
 للعين كالشرب لا الخاف لان حاجة الطبع دون حاجة العطش
 ورفيق القافلة كرفيق الصحبة فان امتنع صاحب الما وهو غير محتاج
 اليه للعطش كانه المضطر اخذ منه نهرا ومقاتلة فان كان المقتول
 صاحب الما قدمه هدر ولا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة وان كان
 المضطر فهو مضمون بالقصاص او الدية والكفارة كافي البحر ان
 ويصفي ان يصح المضطر قيمة **المأول** او عدمه قال في البحر ويشترط
 ان لا يمكن ايصال ثوبه الطاهر اليه اما اذا امكنه ايصاله ثوبه ويخرج
 الما قليلا قليلا بالسبل لا يجوز له التيمم انتهى **قوله** لعين الاولى مثنى على
 القول بانه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لانه ينقلد
 ولو صلوا له حق الامارة قال صاحب الهداية هو الصحيح وفي ظاهره

الرواية

الرواية يجوز للولي ايضا لان الاضطراب فيها مكروه ولو لم ينتظر جاز
 له التيمم قال شمس الائمة هو الصحيح كافي التبيين **قوله** يعني اذا خاف
 غير الولي الى القول وكذا الاول وقد اذنت لغيره ولا بد من خوف
 فوت التكبيرات كلها لو اشتغل بالطهارة فان كانه يرجو ان يركع
 البعض لا يتيمم ولا فرق بين كونه محدثا او جنبا او حائضا او نفسا كما
 في البحر **قوله** وعبارة الاولى اولي من الولي كالاخي يعني لشئ لا طاهر
 لكن احيب عن الذي عبر بالولي ان كلامه شامل ايضا اذ يعلم الحكم
 فحين هو مقدم عليه بالاولي لان الولي اذا كان لا يجوز له التيمم وهو
 موخر عن غيره من السطات وما بعده فمن هو مقدم عليه اولي ولا يخفى
 ان ما ذكره المصنف انما هو على مختار صاحب الهداية **قوله** او عيذ قالت
 الزيلعي بان توثقه وان كان بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توثقنا ادعاهما الثاني
 لا يتيمم وتبعه بعده بقوله وقالوا اذا كانت لا يخاف الزوال ويمكنه
 ان يدرك شيئا منها مع الامام لو توثقنا لا يتيمم اجماعا وان كان يخاف
 زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع ايضا لقول
 الفوائد بالفساد بدخول الوقت المكروه والامام في العيذ لا يتيمم في
 رواية الحسن وفي ظاهر الرواية بحرية لانه يخاف الفوقه بن والكنه
 حتى لو لم يخف لا يجوز به **قوله** لانه فوثقنا الى خلف وهو الظاهر والقضا اطلاق
 الحظمية فهما ظاهر باعتبار تعليق القضا والم فلا حظية في الظاهر عن الجمعة
 على المختار واصل المطلاق في الهداية او ردت هذا لا يتا في الاصل
 مذهب رفر اما على المذهب المختار من ان الجمعة خلف والظاهر اصل
 فلا ودفع بانه متصور بصحة الخلف لان الجمعة اذا فاتت يصلي الظهر فكان
 الظهر خلفا صورة اصلا معني وقد جمع بينهما في المنافع فقال لانه تفرقت
 الى ما يقوم مقامها وهو المصل انتهى **قوله** بنية الصلاة اقول ولو صلاة

في ان غاية ما يفيد
 صحة العبارة والامام
 بالاحضرة فبعد ما قيل
 عارض من غير الاول
 ولا ترد الاول كونه الثاني

انه ان سال اعطاه لم يجز له التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه ثم وان شك
 في الاعطاء وتم وصلى وساله فاعطاه يعيد لانه ظهر ان كان قادرا وان
 منعه قبل شروعه واعطاه بعد فزاعه لم يعيد لانه لم يتبين ان القدرة كانت
 ثابتة انتهى وفي البحر القالب عدم الصفة بالماحي لو كان في موضع تجري الصفة
 عليه لا يجب الطلب منه انتهى **اول اعطاه بالكثر من عن المشايخ يعني بما يقاين**
فيه وفي ضعف التيمم في رواية النوادر وقيل شطرنج في رواية الحسن
وقيل لا يدخل تحت تقوم المقومين قول وهو ليس عنده يعني فاضلا عن
نقته واختاره في الهداية اقول عبارة الهداية ولو تيمم قبل الطلب
اجزاه عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال
لا يجزى لانه المأمور عادة انتهى فتأمل وفي البرهان والمظهر قولهما
وقال الكمال وعند الخصاص لا خلاف بينهم فمراد ابي حنيفة اذا غلب على ظنه
منعه ومرادهما اذا ظن عدم المنع انتهى وقاله في البرهان بعد ذكره وله
لم يحك في الثاني خلافا وذكر عبارة كذا قد منها **اول ولم يجز التيمم على ارض**
ان سيدكرها ايضا في باب تطهير الخس **اول وينقضه ناقض الوضوء يعني فان**
كان تيمم حدث ثم احدث اعاده وان كانت الجنابة ثم احب عليه اعادته لها وان
احدث حدثا لوجب الوضوء فان تيممه ينقضه باعتبار الحدث فتثبت احكام
الحدث لا احكام الجنابة فانه محدث لا يجب **اول لانه خلفه قال في الحد**
اعلم ان التيمم بدل بلا شك اتفاقا لكن اختلفوا في كيفية البدل في موضعين
احدهما الاحتياط مع الشافعي رحمه الله وذكره ثم قال الثاني الخلاف بين
اصحابنا فعند ابي حنيفة وابي يوسف البدلية بين الماء والتراب وعند محمد
بين الغلين ومما التيمم والوضوء وينفع عليه جواز افتد المتوضي بالتيمم
فاجاباه ومنعه وسباني ان شاء الله تعالى انتهى **اول وقد ذكرنا ما اوقاه وذلك**
ما اباح التيمم لكان اظهر في المراء **اول لان الحدث السابق يظهر حينئذ**

البرهان والجمع والمختار في التتوي عدم المتقاض اتفاقا لا لوتيمم
 وقوله ما لا يعلم به جازيتم اتفاقا قاله في البحر عن التوشيح وفي البرهان
 قال في الجنيس صلي بالتيمم وفي حنيفة يبرر يعلم به جازي في قوله ولو كان
 على شاطئ النهر ولم يعلم به عن ابي يوسف روايات رواية لا يجوز اعتبارا
 بالاداة المعلقة في عنقه وفي اخرى يجوز لانه غير قادر اذ لا قدرة بدو
 العلم وقيل هو قول ابي حنيفة وهو الاصح انتهى فاذا قال ابو حنيفة
 جوازه لمستيقظ على شاطئ النهر لا يعلم به فكيف يقول بانقاض تيمم الماوية

قال بعض الفاضل قوله فان الحدث السابق ناقض حقيقة لا ينافي
 قوله ابي حنيفة وابي يوسف لان التيمم عندهما ليس بطهارة مبرورة ولا
 حطه عن الوضوء بل هو احد نوعي الطهارة فكيف يصح ان يقال على الحدث
 السابق علمه عند القدرة فالولي ان يقال لما كان عدم القدرة على الماشط
 لمشروعية التيمم وحصول الطهارة عند وجودها لم يبق مشروعا فاشترط لان
 استنا الشرط يستلزم استنا الشروط والمعاد بالنفق اتفاقا كذا في البحر **قول**
 وان كني لاحد مما بعينه يعني ولم يكف الاخر **قول** وان كني لاحد منهما منفردا
 يعني غير عين بان كان يكفي هذا فقط او الاخر فقط **قول** فصل المعة كذا
 في التلخيص ثم قال واعاد تيممه للحدث عند محمد لعدمه على الماء وحجب
 صفة الى الجنابة لا ينافي قدوته على صفة الى الحدث ولهذا الوضوء الى الوضوء
 جازيتم لجنابته اتفاقا وعند ابي يوسف رحمه الله لا يفيد لانه مستحق
 الصرف الى المعة والمستحق نجسة كالمعدوم وتامه فيه فليبرأ منه من راحة
قول فانه لو كان مشغولا بها لدفع العطش اقول كذا هو بصورة اللام وينبغي
 ان يكون بالظن والدال ليشمل احتياجه للعين كذا قد منها **اول** وناقضه
 ايضا مردود الناعس هذا عند ابي حنيفة وابي حنيفة وهو رواية عنه كافي
 البرهان والجمع والمختار في التتوي عدم المتقاض اتفاقا لا لوتيمم
 وقوله ما لا يعلم به جازيتم اتفاقا قاله في البحر عن التوشيح وفي البرهان
 قال في الجنيس صلي بالتيمم وفي حنيفة يبرر يعلم به جازي في قوله ولو كان
 على شاطئ النهر ولم يعلم به عن ابي يوسف روايات رواية لا يجوز اعتبارا
 بالاداة المعلقة في عنقه وفي اخرى يجوز لانه غير قادر اذ لا قدرة بدو
 العلم وقيل هو قول ابي حنيفة وهو الاصح انتهى فاذا قال ابو حنيفة
 جوازه لمستيقظ على شاطئ النهر لا يعلم به فكيف يقول بانقاض تيمم الماوية

مع حق عقلة انتهى ما في البرهان تبعاً للكمال قلت لكن ربما يفرق بينهما
 بينهما بان النوم في حالة التضرع على وجه لا يشعر بالما نادى خصوصاً على وجه
 لا تحمله القطة المشعة بالما فلم يتغير بوجهه فجعل كالقطة حكم اول التضرع
 منه ولا كذلك الذي لم يعلم بالما وهو قريب منه يريده قوله الهداية والنام
 قادر تقديره عند الي حنيفة انتهى **مر** حتى لو من به ينام ينتهي في النوم
 لا المرد لا يجزي ان هذا خاص بالحدث الغير المتكسر اما لو كان جنباً او محدثاً
 متكناً فالنفس بالمرور على القول به اي لو كان اكثر اعضاء الرضوض
 مجزواً في الحدث الاصغر اقول اختلف المشايخ في حد الكثرة فمنهم من اعتبر
 من حيث عدد الاعضاء فلو كان براسه ووجهه ويديه جراحة والرجل لاجراحة
 لها يتم سواء كان اكثر من الاكثر من الاعضاء الجرحية جرحاً او صحيحاً ومنهم
 من اعتبرها في نفس كل عضو فاذا كان اكثر من كل عضو من اعضاء الرضوض
 جرحاً فهو اكثر الذي يجوز معه اليتيم والافلا كذا في البرهان **والاي**
 وان لم يكن اكثر مجزواً في شاملة لما اذا تساوى الجرح والصحيح ولما
 اذا كان اكثر صحيحاً وعليه مشي قاضي خان فانه قال وان استوي الجرح
 والصحيح كما هو انبه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه
 احوط انتهى وقال في البرهان والاصح ان المساوي كالفالج فيتم انتهى وقال
 الزيلعي وهو اشبه غسل الاعضاء في الرضوض والغسل اقول المراد غسل
 الاعضاء الصحيحة واما الجرح فانه يمسح عليها ان لم يضره وعلى الخرقه ان
 ضره المانع من الرضوض اقول ومهمومه انه ان كان من قبل الله
 تعالى لا يعيد وتقدم ثم وقع الاختلاف في الخوف من العدو وهل هو من الله تعالى
 فلا يجب له عادة او هو بسبب العدو فقبح ذهب صاحب معراج الدراية
 الى الاول وصاحب النهاية الى الثاني والذي يظهر ترجيح ما في النهاية على

ظاهر

ظاهر المخالفة لكن يقال انه لا خلاف في مكان التوقيت بان المراد بالخوف من
 العدو والخوف الذي لم يشأ عن وعيد من قادر عليه وغر ذلك كافي للخوف
 من السمع والامانة الى الله للمخوف من مباشر سبب له من الغير في حق
 الخائف كذا في البحر قلت قد نقل في بعض شروح الوقايع عن المضرات انه
 لا يعيد في الخوف من السمع بالاتفاق فتأمل في كلام صاحب البحر
 ومحبوس في السجين قال في المحيط لو حبس في السجرتين وصلى ولم يعبد لانه
 انضم عذر السفر الى العذر الحقيقي والغالب في السفر عدم المأفق في عدم
 من كل وجه كذا في البحر انتهى قلت ولا يخلو عن قيد ظاهر المتأمل **المسح على الخفين**
المسح على الخفين مراد صاحب الكافي في الاقول محصله ان الجواز
 في كلام الكافي يعني الحل المقابل للحرمة لا يعني الصحة المقابلة للبطلان
 فاشتبه الزيلعي غير وارد فانه عدم الجواز لا ينافي الصحة فقد اقر صحة كلام
 الزيلعي في ذاته وان لم يكن وارداً على الكافي ولم يرتق الكلام كلام الزيلعي وظهر
 فيه بقوله ومبني هذه التغطية على صحة هذا الفرع يعني الذي نقله الزيلعي
 لبطلان المسح نحو من الماء وهو منقول في الظهيرية لكن في صحة نظرات
 كلمتهم متفقة على انه الحق اعتبر شرعاً ما سار به المحدث الى القدم فيبقى
 القدم على طهارة ما ريجل المحدث بالحلق فيزال بالمسح وينو عليه منع المسح للميت
 والمعدومين بعد الوقت وغير ذلك من الخلافات وهذا ينبغي ان يغسل
 الرجل في الحلق وعدمه سواء اذ لم يغسل معه ظاهر الحلق في انه يعني الغسل
 لم يزل به المحدث لانه في غير محله فلا يجوز الصلاة به لانه صلى مع حدث
 واجب الرفع اذ لو لم يجب الغسل والحال انه لا يجب غسل الرجل جازية
 الصلاة بلا غسل ولا مسح فصار كل لو ترك ذراعيه وغسل محلاً غير واجب
الغسل كالنحو وراى في الظهيرية بلا فرق لو ادخل يده تحت الخنوقتين
 بواحد حل فمسح الخفين وذكر فيها انه لم يجز لبس الاطراف في غير محل الحدث والوجه

يعني من جهة ما لم يرد
 القواعد

اي اورد
 ولا ادرك
 بواحد حل
 فمسح الخفين

في شرح الجمع بان يكون من ادم اذ لو كان من الكرياس لا يجوز للمسيح
عليه الا ان يكون دقيقا يصلح البطل الي ما تحته انتهى وكذا في الثاني
والثاني والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
ان الفتوي على جواز المسيح على التثنية وحينئذ لا يخفى الجواز عليه بكونه
منفردا فيكون ولو للمسيح على خوف مثله او من ادم ولم ار من به عليه
قوله اقول يعلم منه جواز المسيح الخ قال في البحر وهو الحق فاستدركه لكنه
قال في شرح الجمع لان الملك دانه لم يكن خفاءه صاحبين للمسيح لحزقهما
بحزن على الموقنين انما قال في الثاني ونقل في فتاوي الشاذلي ان ما
يلبس من الكرياس المجرد تحت الحقة يمنع المسيح على الحقة لكونه فاصلا
وقطعة لرباس تلفه على الرجل لا تمنع لانها غير مقصودة لللبس لكن فيهم
مما ذكر في الثاني انه يهيئ المسيح لان الحقة الغير الصالحة للمسيح اذا لم يكن
فاصلا فان لا يكون من الكرياس فاصلا انتهى وقال في البحر بعد
قله وقد وقع في عصرنا بين فتا الروم بالروم كلام كثير في هذه المسئلة
فمنهم من تنسك بما في فتاوي الشاذلي وافق بمنع المسيح ورد في من الملك
في عزه للثاني اذ الظاهر انه المراد به كافي النفس ولم يوجد فيه ومنهم
من ائق بالجواز وهو الحق وذكر وجهه فليراجع من رآه **قوله** ثم رج
الي قولهما واقول لم يكن الرجوع بضامته بل استدلال لما قال في النافار خاتمة
ذكر الشيخ الامام شمس الائمة الشرحي في شرحه حكى عن ابي حنيفة رحمه
الله انه سمع علي بن ابي طالب في مرضه الذي مات فيه وقال لواءه فقلت
ما كنت امنع الناس عنه قال رحمه الله استدلالا به علي رجوعه الي قولهما
وفي الذخيرة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوي مروا كان الشيخ شمس الائمة
الحلواني يقول هذا كلام محتمل على انه كان رجوعا الي قولهما وحتم ان لا يكون
رجوعا وبكونه اقتدارا لهم انما اخذت بقول المخالف للصراحة ولا يثبت

الرجوع

الرجوع بالشك انتهى ووقع بضم القاف وفتحها الجاء اقول كذا في
شرح الجمع وليس بظاهره هو كما قال في البحر البرقع بضم الباء الموحدة
هو سكوت الراوض والقاف وفتحها خريقه تنقب للمعين تلبسها الدواب
وسما الاعراب على وجوههم **قوله** وفرصه قد وثلاث اصابع اليد يعني
من اصغرها كافي الخاتمة والبرهان واكتفى المصنف رحمه الله بذكر قدر
الالة عن ذكر قدر المسوح استغنا عنه ببيان الالة لحصول المقصود به
واشار بلفظ التمدد الي انه لا يشترط ان يكون بذات الاصابع كما ذكره
فما بعد **قوله** شرطه بقاء قدر المسحوق من كل من القدمين من محل
الفرص وهو مقدم الرجل اذ لو قطعت احدي رجليه وبقي منها اقل منه
او قدره تكن من العقب لا يمنع لوجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت
من الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا يمنع كافي الفتح **قوله** والطلب هذا
على الصحيح وقيل لا يجوز بالطلب لانه نفس دابة لا ما وليس يصح كافي الفتح
قوله وذكر التبدل اقول والمختار به هو الصحيح كافي البرهان **قوله** في
الساق يعني فوق الكعبين كافي الفتح **قوله** هذه العبارة منقوله عن الشافعي
اقول استدل الشافعي بهم والمراد منهم نقلوا ذلك الفعل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ليكون مسونا قال الزيلعي في بيان سنة المسيح بيده من روي
الاصابع الي الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله** حرق
قدر ثلاثا الخ اقول ومقطوع الاصابع يعتبر باصابع غيره وقيل باصابع
نفسه لو كانت قائمة وذكره الزيلعي وقال في البحر والوجه الثاني ولكن لم
يغيره **قوله** اي ثلاث اصابع التمدد هذا على الصحيح وقيل اصابع اليد **قوله**
هو ظهور الانامل لا يمنع في الصحيح اقول كذا في الثاني ورايه بطرقة وهو اختار
شمس الائمة الحلواني واختار شمس الائمة الشرحي رحمه الله انتهى **قوله** خلا
النجاسة الخ اقول وبخلاف اعلام الثوب من الحرير فاذا بلغت اكثر من اربع

ان يمنع

اصابع لا يجوز لبسه واختلف المشايخ في جمع الخروق في ادي الاضحية كافي
البحر وخلاف الاكتشاف والفرق ان الخف شرع وحصة فلا يناسب
الضيق وكيفية جمع الاكتشاف سياقي ان شاء الله تعالى الا اذا انقطع
عذره وقت الوضوء وليس فيكون مده مسحة يوما وليله لومقها وثلاثا
لومسافرا وبه صرح في شرح الجمع حقي اذا وجد حال الوضوء اقول الضمير
في وجد للعدو انتهى وجعله محتمل الكتاب المرحوم الوائي راجعا لانقطاع
فقال حقي اذا وجد اي التقطاع انتهى ويلزم عليه عدم صحة المسح بعد الوقت
في الصورة الأخيرة وهي ما اذا وجد التقطاع في الحالين اي حال الوضوء وليس
وعبارة المصنف مستأصرفة بمعنى المسح بعده في الصورة الأخيرة وبها
صرح في شرح الجمع كما ذكرناه فالصواب رجوع الضمير للعدو ولو كان
مخرج اكثر القدم اقول القدم من الرجل ما يطأ عليه الانسان من لدن
الرمخ الى مادن ذلك وهي موشة والعقب بكسر التاء موخر القدم
ولو كان اعرج يمشي على صدور رجله قدميه وقد ارتفع العقب من محله
له ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق كافي الحائض وكذا يمسح الاعرج لو كان
لا عقب الخف كافي الناظر خاتمة وعليه اكثر المشايخ اقول وفي النصاب
الصحيح انه لا ينتقض ان يتي فيه قدر ثلاث اصابع طول وان كان اقل ينتقض
قبل وبلغ المالكين تغييره بقيل لا يناسب سنده **مده** وقد اقتصرنا
في الكتب المشهورة على النواقص الثلاثة المذكورة اقول لا نسلم ذلك لما
نقله ولما قدمناه عن قاضي طائفة ولما قاله الزيلعي ولا حتى شهرتهم وينتقض
ايضا دخول خفه للمالان رجله يصير بذلك مقسولة ويجب غسل رجله
الاخري لا متناع الجمع بينهما وذكر المرعشي ان غسل اكثر القدم ينتقضه
انتهى وقد منا بعضه **لحنيته** يعيد مسح الجرموق الاخر فيه خلاف
وفر فلا يمسح عنده وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والاول اصح

وجه

وجه عدم وجوب الفرع جواز ابتداء المسح على الجرموق الواحد مسح الخف
الواحد فاليتأكد **مده** المسح على الجبيرة اجم اقول لم يبين صفة وقال في
قبرهات والمسح على الجبيرة وخرقة الفرقة وخرها واجب على الصحيح
من ابي حنيفة وبه قال الاثر استنباه رواية قيل وهو قوله الاول ثم رج
عنه وقيل واجب عنده فرضه عندهما وقيل الخلاف في المخرج لما الكسور
فيجب فيه اتقا وقيل لا خلاف بينهم فقوله لما بعد جواز تركه في غير
المسح وقوله بجوازه فيمن يضره انتهى وقد جمع المحقق الدال الى تقوية القول
بوجوبه فقال ما معناه وغاية ما يفتيد الوايد في المسح على الجبيرة الوجوب
فعدم الفساد بتركه اتقوا بالاصول انتهى ولا يخفى انه على القول بوجوبه لا
الفساد بتركه اذ لم يمسح وصلى فانه يجب عليه اعادة الصلاة لترك الواجب
انتهى قلت ولا يقال يمكن ان يراد بالواجب ما يفوت الجواز بقوته لما نقله
الزيلعي عن الغاية والصحيح انه اي المسح واجب عنده وليس بضر حتى
يجوز هلاته بدونه انتهى ثم قال وقد ذكر الرازي تفصيلا على قول الامام
انه كان ما تحت الجبيرة لو ظهر امكن غسله فالمسح واجب وان كان لا يمكن
غير واجب قال الصيرفي وهذا احسن الاقوال انتهى قلت ويتعين حمل
قوله لو ظهر امكن غسله الى ما اذا لم يند على حل الجبيرة كما سنده كرهه ولا
فلا يصح المسح عليها **مده** وانما يجوز المسح الى اقول فيه اشارة الى انه لا يجزيه
على ما تحت الجبيرة اذا قدر على غسله وبه صرح في شرح الجامع الصغير لقاضي
خان بقوله ان كان لا يضره غسل ما تحته يلزمه وان كان يضره الغسل بالماء
البارد لا بالحار يلزمه يلزمه الغسل بالحار وان ضره الغسل بالمسح مسح
ما تحت الجبيرة ولا يمسح فوقها انتهى قالوا ينبغي ان تحتفظ هذا فان الناس
ما فلتوك لكن قال في السراج الواجب ولو كان لا يمكنه غسل الجراحة الا بالماء
الحار خاصة لم يجب عليه تكلف الغسل بالماء الحار ويجزيه المسح على جل

المشقة انتهى والظاهر الاول كما لا يخفى قاله في البحر والمراد بالضرر
المعتبر من ان العمل لا يخلو عن اذى ضرر قد لا يبلغ الترك كما في سرح الجمع
مولد او كانت مشدودة بغيره اقول يعني ولا يضره موضع الجيرة لكونه
قريبا لقوله وانما يجوز بان يحسن من موضع الموضع بان كان بغيره الماثلت
ولهذا يعلم الجواب عن قوله الحق في فتح القدير ولم ارطهم ما اذا ضربه الطلح المسح
لظهور انه حينئذ يمسح على الكلا انتهى **مولد** اما بان لا تسقط هذا هو موضع السيلة
فكان ينبغي ان لا يذكر في مقابلة السقوط عن ربل بالسقوط لا عن بر **مولد**
اذ لم تكن على الرأس فيه اشارة الى ان حكمها في الرأس كغيرها وقد اختلف في
وجوب المسح عليها اذا كانت بالرأس ولم يبق منها ما يجزي في الغرض والصواب
هو الوجوب كما في البحر فتمت في جامع البرامع رجل به رمد فداواه وامرات
لا يغسل فهو كالجيرة وفي الاصل اذا انكسر ظفره وجعل عليه الدواء او لعلك
وقوصا وقد امر ان لا يمسح عنه بخبره وان لم يخلص اليه الما ولم يشترط المسح
ولما امر الما على الدواء او العلك من غير ذكر خلاف وذكر خمس الامة الخواص
وشروط امرار الما على العلك ولا يكتفي بالمسح كذا في التاتارخانية وفي البرهان
لو انكسر ظفره فجعل عليه دواء او علكا او دخل جلدة مرارة فان كان نصه
نعمه مسح عليه وان ضربه المسح تركه وان كان باعضائه **مولد** امر عليها الما ان
ان قدر والمسح عليها ان قدر ولا تركها وغسل فاحولها انتهى واذا نوا
وامر الما على الدواء ان سقط الدواء ان سقط عن رجب غسل ذلك الموضع
والا فلا كذا في التاتارخانية **مولد** واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي بينا القعدة
التي ينبغي حذف لفظة بي فتأمل **وما يختص بالنيابا** الجبض الى
هذا التعريف بما على ان يسمي الجبض حيث اما ان كان حداثا فترقبه ما نصية
شرعية بسبب الدم المذكور واختلفت فيهم من ذهب الى انه من الاحداث
ومنهم من ذهب الى انه من الاخلاس اي بتت شح اقول هذا على المختار

الشارحون
تعريف

لتعريف ان الخارج منها حيض لبلوغها وقيل بت ست وضمها ربيع
احترز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم عرق اقول ولم يذكر المصدا احترز عنه
هذا البلوغ واحترز به غيره عن الصغيرة وقال الشيخ قاسم فوكم ان دم الصغير
استحاضة ممنوع لان دم الاستحاضة مما يترتب عليه احكامها ودم الصغيرة لا عبرة
به في الشرع فذكره لاصلاح التعريف لا لخارج حكمه عن حكم دم الحيض انتهى
قلت ولم يخفى ما فيه لترتب حكم الصلاة صحة وفساد اذا استمر عليها وصحة صورها
وعدم منعها جل وطبها وطريقه ولا يابسه لانه مختلف فيه اقول يرد البلوغ فانه
اخذ في الحديث انه مختلف فيه فلا وجه اخذه في الحديث تاملا لا خفي
يعني اقل مدته هذا يعني ان يكون ثلاثة خبره فاحتاج لبيان ما اخره
والاصح ان يكون منصوبا على الطهارة بليلها صرح به لزيادة الايضاح
ولا تذكر الايام بل فقط الجمع يتناول مثلها من الليالي قال تعالى ثلاثة ايام
وقال ثلاث ليال والقصبة واحدة واكثره عشرة هذا على قول ابي حنيفة
اخرى وقال او لا خمسة عشر وهو حجة على الشافعي الخ اقول وعلى ابي يوسف
في التقدير يومين واكثر الثالث وعلى مالك ساعة كما في الكافي ولون
رأته في مدته المراد بالمدة وان عادها لا يمكن ان تحض فيه وهو ما قبل
سن الاياس كما يعلم من البحر وغيره سوى البياض شملت الحضة مطلقا
وقال في الهداية واما الحضة فالصحيح ان المرأة اذا كانت من ذوات الاقرا
يكون حيضا فجعل ذلك على فساد العذا وان كانت كبيرة لا تربي فيو الحضة
لا يكون حيضا ويجعل على فساد المنية انتهى وقال في البحر تعلقا عن البدائع
قال بعضهم الكدرة والتربية والصفرة والحضة انما تكون حيضا على الإطلاق
من غير العائز اما في العائز فينظر ان وحدتها على الكدرة ومدة الوضع قريبة
من حيض وان كانت مدة الوضع طويلة لم يكن حيضا لان دم العائز يكون
مستقرا فيغيب الما فيه لطول المكث وحاصرت من الجواب في هذه الابواب

باب ما يختص بالنيابا

من الحيض هو الجواب فيها في النقاس لا ما اخذ الحيض انتهى وفي معراج الدواية
 معراجا الى حق الامة لواقى مفتي بشي من القوال في موضع الضرورة طلبا للتيسير
 كان حسنا انتهى وظهر مطلقا في اي في تلك المدة حيض اشار به الى انه لو لم
 احد الدمين من مدة الحيض بان راق يوما ما وشعته طهر او يوما ما مثلا
 لا يكون حيضا لان الدم لا يخرج يوجد في مدة الحيض وكذا النقاس كما في
 التبيين ووجهه لا قال في البحر وقد اختار هذه الرواية اصحاب
 المتون لكن لم يفتح في التروح كالاختي ولعل وجهه ان قياسها على النصاب
 غير صحيح لان الدم منقطع في اشياء المدة بالكلمة وفي القيس عليه ليشترط بقا
 جزء من النصاب في اشياء المدة الا عند نصب العادة الى سائر المرات مسايل
 مسيلة من بلغت مسقاة وسيا في انه يتبدل فيها بقية من كل شهر
 وباقي طهر ومن لها عادة في الطهر والحيض ثم استمر بها الدم وحيضها وطهرها
 مارات فعدتها بحسب ما سندها والثالثة مسيلة المظلمة وتسمى الحيضة وفيها
 نفوس ثلاثة ذكرها في البحر واختلفوا في تعدد مدتها الى اقول كذا ذكره
 صدر الشريعة وليس له خلاف في عدة الحيضة وهي التي كانت لها عادة وانما
 بها الدم ونسبت عدد ايامها واولها واخرها ودورها فلا يناسبه الاطلاق
 ولا ما صورته من العورة الامة والراجح انه مقدور بستم الى اقول
 كما قاله صدر الشريعة وهذا في الحيضة كذا ذكرناه وقال الزيلعي ينبغي ان
 يريدوا على ذلك لا يجوز ان يطلقوا في اول حيضها فلا تعتد بتلك الحيضة

هذه

فتحتاج الى ثلاث حيض سواء اطلاق مضبوطا فليس هذا التقدير بل اقول
 لجان كون حساب يومه كونه اول الحيض فيكون اكثر من المذكور بعشرة
 ايام او اخر الطهر فيقدر بستين واحد وثلاثين او اثنين وثلاثين
 او ثلاثة وثلاثين وعقد ذلك وان لم يكن مضبوطا فينبغي ان يزداد العشرة ان
 له مطلقا اول الحيض احتياطا انتهى قلت ولهذا تعلم صحة جوابنا عن الزيلعي
 في قوله تعالى في الحيض ما يكون من الحيض فيكون اكثر من المذكور بعشرة
 ايام او اخر الطهر فيقدر بستين واحد وثلاثين او اثنين وثلاثين
 او ثلاثة وثلاثين وعقد ذلك وان لم يكن مضبوطا فينبغي ان يزداد العشرة ان
 له مطلقا اول الحيض احتياطا انتهى قلت ولهذا تعلم صحة جوابنا عن الزيلعي

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والراجح ان يكون عدد ايامها
 ودورها فلا يناسبه الاطلاق
 ولا ما صورته من العورة الامة
 والراجح انه مقدور بستم الى اقول
 كما قاله صدر الشريعة وهذا في
 الحيضة كذا ذكرناه وقال الزيلعي
 ينبغي ان يريدوا على ذلك لا يجوز
 ان يطلقوا في اول حيضها فلا تعتد
 بتلك الحيضة

وجهه انه اعلم الى محله عند قوله المتقدم وطهر مطلقا فيها حيض فكان
 ينبغي ذكره ثم فعند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة الى قال الكمال
 وهبه التوكيد انتهى وفي التاثيرا بينه قال في المحيط وبعض مشايخنا اخذوا
 بقول ابي يوسف وبه كان يفتي القاضي الى علم صدور الاسلام ابو اليسر وكان
 يقول هو اسهل على المفتي والمستفتي وعليه استقر اي صدور الاسلام حكام
 الدين وبه يفتي انتهى وقال في البحر بعد نقله رواية ابي يوسف لكنه لا يقول
 ذلك في عدة النقاس فواجهه متاملا كون الدين بضابا اقول وهو
 ثلاثة ايام وعند محمد لا قال الكمال وفي بعض نسخ المبسوط ان القوي
 على قول محمد والاول اولى انتهى ويعني بالاول قول ابي يوسف الذي هو قول
 ابي حنيفة اقول ففي رواية ابي يوسف العشرة الاولى لان قلت في جعل
 العشرة الاولى حيضا نظرا لان سوطه وجود نصاب اقله وذلك اما ثلاثة
 ايام بليا لهما عند ابي حنيفة ومحمد او يومان واكثر الثالث عند ابي يوسف
 ولم يوجد قلته قد تقدم انه الطاهر اذا لم يكن خمسة عشر يوما كان فاسدا
 فلم يكن فاصلا بين كمال الدم المتوالي واذا كان كمال الدم المتوالي فاحيض عشرة
 والطهر خمسة عشر والنقاس الى تسمية بالمصدر واما اشتقاقه من
 تنقس الرحم او خرج النفس بمعنى الولد فليس بذلك ذكره في الطائي عن
 المغرب وقال الكمال ثم ينبغي ان يزداد في التعريف فيقال عقب الولادة من
 الفرج فانها لو ولدت من قبل سوطها بان كان بطنها جرحا فانتفت
 وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائلة لنفسا وينقضي به العدة ويصير
 الامة ام ولد له ولو على طلاقها بالعدتها وقع كذا في الظهيرية انتهى وان
 ساء الدم من السفلى صارت نفسا ولو ولدت من السرة لانه وجد جرح
 الدم من الرحم عقب الولادة كذا في البحر عن المحيط انتهى وافاد للصفى انها
 اذ لم ترد ما لا تكون نفسا وقال في البرهان وعليها الغسل عند ابي حنيفة

عبارته الرحم المتخلف
 الدم اذا كان اقل من خمس
 عشر يوما لا يغسل به
 كالماء البقي الى وان كان
 عشر يوما غدا يكون فاسدا
 لكنه لا يغسل به الا في
 النقاس المخرج

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والراجح ان يكون عدد ايامها
 ودورها فلا يناسبه الاطلاق
 ولا ما صورته من العورة الامة
 والراجح انه مقدور بستم الى اقول
 كما قاله صدر الشريعة وهذا في
 الحيضة كذا ذكرناه وقال الزيلعي
 ينبغي ان يريدوا على ذلك لا يجوز
 ان يطلقوا في اول حيضها فلا تعتد
 بتلك الحيضة

وان لم ترد ما احتياطا لعدم ظهور عن قليل دم ظاهر او التقي بالوضوء قولها
 الاخر وهو الصحيح انتهى وقد مناه في موجبات الغسل وذكرناه ايضا هنا لعل
 بطل من الملبين وقال في البحر في التناوي الظهيرية قول الامام بالرجوب
 في السراج الوهاج وقال وبه كان يعني الصدور الشهيد فكان هو المذهب
 وفي العنايم واكثر المتأخرين اخذ بقول ابي حنيفة انتهى وهذا ما وعدنا به
 على انها من الرحم انت الضمير باعتبار الدماء كان الاولي تذكره لرجوب
 للنفاس لان الحيض يمنع وجوب الصلاة الى هذا التعليل فيه تصور
 لما فيه من تخصيص الحكم بالحائض والمتن شامل للنفاس وبني كالحائض في الاحكام
 وان لم يعرض لها المص **بول** اي حل وطي من انقطع دمها اكثر اقول لكن ينبغي
 ان لا يطأ حتى يغتسل كما في البحر **بول** لا اذا مضى اذ في وقت صلوة الا يعني به
 ادناه الواقع اخر الوقت لقوله لان الصلوة تضارقه وينبغي دمه لا اعم منه
 كما غلط فيه بعضهم ثم المص في مسلم لما ان التيم اذا صلت به كذلك كما في
 البحر وفيه تصور لعدم التعرض للكلاب على الغسل وقد ذكره في المتن
قوله فان كان الاقطاع فيما دون العادة لا لم يعرض منه حكم ابتائها و
 يحل للزوج قربانها وان اغتسلت مالم تمس عادتها في الفرج **تبيين** مده
 الاغتسال من الحيض في الاقطاع لاقل من عشرة وان كان تمام عادتها جلا
 للعشرة حتى لو طهرت في الاولي والباقي قدر الغسل والحجزة فظهر انما
 تلك الصلاة وفي الثانية يشترط ان يكونه الباقي من الوقت قدر الحجزة **وقر**
 فقط وفي المحتجب الصحيح ان يقتصر مع الغسل لبس الثياب وهكذا صورها وما **عق**
 في البحر **بول** ويكفر مستحله اي وطي الحائض اقول اختلف في تكفيره وذكر الرجعة
 صاحب تنوير الابصار انه لا يكفر مستحله وعليه القول قرأته ولا يخفى **وهو**
 ان المتن شامل للنفسا وقد خصه بالحائض ولم ار حكم من وطي النفسا من **الصلوة**
 حيث تكفيه اما حرمة وطئها **قوله** فزات خمسين يوما فالعشرة **مس**
قوله فزات خمسين يوما فالعشرة **مس**
قوله فزات خمسين يوما فالعشرة **مس**
قوله فزات خمسين يوما فالعشرة **مس**

فان قيل لم يقل فالعشرون كما قال خمسة ايام بعد السبع استخاضة قلت
 حكمه ذلك ليعرف به جوان اطلاق الاستخاضة على جميع الرايد وطي ما من به
 اكثر انتهى وما قيل انه لم يقل فالعشرون التي بعد الثلاثين على قياس
 ما قال خمسة ايام بعد السبع استخاضة لان المحتاج الى البيان العشرة التي
 بعد الثلاثين لما في وقتها فيه تساهل **قوله** او على عادة عرفت لهما اقول
 لم يعرض لما ثبت به العادة وقال في الملاحظة والثاني القوي على قول الى
 يوسف في ثبوت العادة بمرة واحدة وعندهما لا بد من العادة لثبوت
 العادة والخلاف في العادة الاصلية لا الجعلية ومن اراد ذلك فليقصد
 فتح القدير **بول** فيكون طهرها عشرون يوما اقول العشرة ليست بلا رنة
 فكان ينبغي ان يقول كما قال المالك انه يقدر حيضها بعشرة من كل شهر
 وباقية طهرها عشرون وشهر تسعة عشر انتهى **بول** واما النفاس
 فاذا لم يكن للمرأة عادة الى هذا القيد هو الثابت فكان الاولي تركه لان
 التعليل لمن لا عادة لها **قوله** واما السابغ فلما عرفت يعني من استدله
 ثم الرحم بالحبل **بول** لا يمنع صلاة هذا على الصحيح فيما زاد على العادة
 فلا ترك الصلاة بحجود روية الدم الرايد كما في البحر ولا تصلي بحجود روية
 الا صلي على الصحيح كما في التبيين **بول** وينبغي ان لا يأتها زوجها احتياطا
 حتى يتبين حالها **قوله** ولها ولدان الا اقول وكذا الحكم لو ولدت ثلاثة بين
 الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذلك بين الثاني والثالث ولكن
 بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فيجوز حمل واحد اعلى الصحيح
 كما في التبيين **بول** وسقط يري بعض خلقه الا اقول وان لم يعلم حاله بان
 اسقطت في المخرج واستمر بها الدم ان اسقطت اول ايامها تركت
 الصلاة قدر عادتها وتماهى في البحر **بول** واما الاياس قد ذكرنا حكمه
 في باب العدة فليراجع **بول** اقول لا يخالف بينهما اجماع قلت بويده ما قال

فاحتمل غسل
 فاحتمل غسل

لعدم استعمال المايح الفالغ **قوله** ان طهر راس الحشفة فيه اشارة الى ان محل خروج المني لا يخرج من اثر البول بل ما اذا طح الحشفة واصابه المني وجده مرج صدق التسمية بقوله هذا اذا كان راس الذكر طاهرا بان ماله ولم يتجاوز البول منه مخزجه او تجاوز واستنجى انتهى وفيه اختلاف لما ذكره الكمال بقوله ثم قيل انها يطهر بالفرك اذا لم يسبقه مذي فان سبقه لا يطهر الا بالنسل وعن هذا قال شمس الامة مسيلة المني مشككة لان كل فعل عتيق ثم يعني الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل تبعا انتهى وهذا ظاهر انتهى فانه اذا كان الواقع انه لا ينجي حتى يذوي وقد طهره الشرع بالترك بلباس يلزم انه اعتبر ذلك الاعتبار اعني اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا مال ولم يستنج بالماء حتى امضي فانه حينئذ لا يطهر الا بالنسل لعدم المني كما قيل وقيل لو مال ولم يستنج البول على راس الذكر بان لم يتجاوز النقب فامني لا يحكم بتنجيس المني وكذا ان جاوز ولكن خرج المني وقفا من غير ان يستنج على راس الذكر لانه لم يوجد سوى مروه على البول في مجراه ولا اثر لذلك في الباطن انتهى ما في الصحيح وقال في البحر بعد نقله وظاهر المتن الاطلاق اعني سواء بال واستنجى او لم يستنج بل ما فان المني يطهر بالفرك لا من مغلوب مستهلك كالمدى ولم ينف في الذي الا كونه مستهلكا لاجل الضرورة انتهى وليكن ما فيه على جعل عملة العفو الضرورة كما بينه الكمال والضرورة في البول **قوله** لا فرق فيه الخ اقول وكذا لا فرق بين مني الرجل والمرأة وكون الثوب جديدا او غسلا او مبطبا على الصحيح **قوله** وللخص من ذي جرم اي كالروت والعدرة والدم والمني كافي للهداية انتهى وسواك الجرم منها او مكسبا اذا التصق به مثل وتراب وهو الصحيح كافي للتبين **قوله** بالمدى بالارض تبع فيه رواية الاصل وهو الصحيح فانه ذكر في الاصل اذا مسحها بالارض تطهر وفي الجامع الصغير انه ان حكمه اوجه بعد ما بين وقال في النهاية قال

مشايخي

بار طهر الا فاس

مشايخي لولو المذكور في الجامع الصغير كما تقول انه اذا لم يمسحها بالتراب لا تطهر كافي البحر كذا عليه هو المختار لعموم البلوي كافي الصحيح عليه الفتوى كما في الثاني اذا بولغ فيه يعني تحت لم يبق اثر النجاسة كافي الثاني وقال في البحر فعلم به ان المسح بالارض لا يطهر الا بشرط ذهاب اثر النجاسة والا لا يطهر انتهى ويطهر الصقيل الخ اقول اطلق في طهارة بالمسح سواء اصابه بخس له جرم او لم يطهرك ان او يابس على المختار للفتوى كافي البرهان ويشترط ذاك المشرع ما مسح به قريبا كان او خروجه او صوف الشاة او غيره كافي البحر ويصنع ما لو اصاب طهره او وجاجة او انية مدهونة او الحطب الخرايطي او القصب البوريا كافي الصحيح واختلف الصحيح في عود نجاسة الصقيل بقطع نحو البطيخ او اصابته وكذا في نظائره المني اذا فركه ولفقه اذا دلك بالارض اذا جفت والبر اذا غارت والاولي اعتبار الطهارة في الكل كما يفيد اصحاب المتن حيث مرجوا بالطهارة في الخي وعلاقة الطاهر الطاهر لا يجب التنجيس قال في البحر وقد اختلف في فتح القدي وقيل ليله هذا التقدير لقطع الوسوسة والا فالذكر في المحيط قالوا البساط اذا نجس فاجري عليه الماء الى ان يتوهم زوال طهره لان الماء يقوم مقام المصرا انتهى فلم يقيده بالليل كافي البحر يصلي على الطاهر منه مطلقا هو الصحيح فلا تقسد الصلاة بخلاف ما لو كانت في طرف عامته وكان على الارض وعرك بحركة انتهى وكان حقه ذكر هذه في شرط الصلاة والارض باللبس لم يقيده بالشمس كما قيده في الهداية لانه اتفاقا لا فرق بين الشمس والنار والريح واذا فقد تطهر الارض بالماء صب عليها ثلاثا وجفت كل مرة جرة طاهرة وكذا الوضوء عليها بكرة ولم يظهر لكون النجاسة ولا زحما فانها تطهر كافي الصحيح وكذا الاجر المفسر وش اقول واما الجرد المجنوبي انه لا يطهر بالجفاف وقال الصغير في ان كان املس فلا بد من الغسل وان كان يشرب النجاسة كجر الرجا فهو كالارض والحصى عنوله الارض

حاشية الدرر

كافي البحر وشجر وكلاهما يمان هو الخصار كافي البرهان شرح مواهب الرحمن
 وعني قدر الدمع المستقيم وقت الاصابة فلو كانت دهنا نجسا قد والدمع
 فانقرش نصار اكثر منه لا يمنع في احينا المزعجيات وجماعه ومختار عينهم
 المنع فلو صلي قبله اتساعه جازت وبهده لا ولا يقرب نفوذ المتدار الي
 الوجه الاخر من ثوب ذي طاقه خلاف ذي طاقين ودرهم متفصل الوجهين
 ثم انما يعتبر المانع مضافا اليه فلو جلس العبي المتجسس الثوب والبدن في حجر
 المصلي وهو يستمسك او الحمام المتجسس على راسه جازت صلاته بخلاف ما لو
 حمل ما لا يستمسك وهو المتقال اقول وهو عثرون قراها
 كقول ما لا يوكل اقول الا بول الخساس خروده فانه ظاهر وشمل اطلاقه
 بول الهرة والغادة على الطاوي قبل لا يفسد كافي البحر وجرا الفارة اذا لم
 في الخطه جاز اكل الدقيق ما لم يظهر اثر الخريفه كافي الفسخ ودم المراد
 به غير الباقي في العروق وفي حكم الدم الممزول اذا قطع نال الدم الذي فيه
 ليس نجسا وكذا الدم الذي في الكبد وليس دم النقي والبرانيه بشي ودم
 الشهيد ظاهر ما دام عليه حتى لو حمله وصلي تحت صلاته بخلاف قتل غير
 شهيد لم يغسل او غسل وكان كافرا لانه لا يملكه بطهارته بالغسل بخلاف
 المسلم كذا في الفسخ وخروجه حجة مثله البطل والاوز وروث وحشي
 الدون للحمار والخنزير والبغل والحق للبقرة والجر للابل والغنم وهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا نجاسة لها خفيفة وهو لا يظهر طهرها محذرا كذا في المواهب
 وعني ما دون ربع ثوب اقول كذا بدت قبل المراد لم يذكر الثوب الكامل
 وقد قيل به بل ينبغي ان يصدر به والحكم في البدن كالثوب فمن قال انه ربع
 الثوب الكامل قال بمثله من جميع البدن ومن قال بانه ربع الموضع المصاب
 كاللحم قال كذلك ربع العضو كذا في صحيح الجميع الا انه الظاهر بان المراد به
 اذ في ثوبه يجوز فيه الصلاة لم يند حكم البدن وترجع القول باعتبار ربع طرف

اصابه

اصابه من الثوب والبدن بان الثوب عليه كافي البحر اي بوله ما لا يوكل
 لوانتي المصمتة على اطلاقه لكان اولى ليقيد الحكم في كل بوله استغنى بالاض لا بالاشارة
 كروى الميراقول ولواصابه ما قلش فانه لا يجب غسله والمراد من روى البحر
 ما يشهد ولو محل ادخال السلك واما اصاب الغاسل من غسالة الميت مما لا
 يمكن للمحتاج عنه ما دام في علاجه لا يجسه لعموم الطوبى كذا في البحر الواو
 كالورود فيه اشارة الى خلاف الثاني في ان الماء الذي ورد على النجاسة
 لا يظهر عنده فالاولي في غسل الثوب النجس في اجائه وضعه ثم صب الماء عليه
 لا وضع الماء اوله ثم وضع الثوب فيه حر وجا من الخلاف كافي البحر وعو ذلك
 يعني به المسك والرياء لطهارة بالاسطوانة الى الطيب يصلي على ثوبه
 غير مضرب الى كذا ذكر الخلاف في الكافي ونقل في شرح المواهب الاجتماع على الصحة
 والخلاف في العبد النجس احد وجهيه لكن بناء على التوفيق بين القولين والاصح الخلا
 لكن لا يكون ظهور البلية فيه كذا لو عصر الثوب قطرت اقول ظاهره انه
 لا يمنع ما ظهر فيه من رطوبة لا تنقص ولو كان النجس ينقصه لعصره وبه قال الحلواني
 ويتبين عدم المحذور حينئذ لما قال في البرهان ولوانت فاش او ثراب نجسان
 من عرف نائم او بطل قدم وظهر اثرها في البدن والقدم نجسا والاولا كقوله
 طاهر تنجس من لونه في ثوب نجس وطب لا ينقص الثوب النجس لو عصر لم يدم
 انفصال شيء من جرمها اليه حينئذ واختلف المتأخرون فيما لو كان الطاهر بحيث
 لو عصر لم يقطر منه شيء فذكر الحلواني انه لا ينقص في الاصح وقيد به بعض المحققين
 بما لا يمنع عند عصره روى صفار ليس لها قوة السيلان لتصل بعضها
 ببعض فتقطر بل تقتضي مواضع منها ثم ترجع اذ احل الثوب وبعد الحكم
 على مثله بالطهارة مع وجود حقيقة المخالطة فالاولي انما عدم النجاسة
 بعدم منع شيء عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعدم التقاطر انتهى ولا يخفى
 انه لا ينفقه بانه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذي لا يتقاطر بعصره

ط

بار طهر الا فاس
 في غير الا فاس

او يمكن ان يصيب الثوب الجاف قدر كثير من الخبثات ولا يمنع منه شيء
بعضه كما هو مشاهد عند البداة بفلسه فيتعين ان يفتي بخلاف ما صحح المصنف
انتهى مواد نجس طرفه منه فسيجيء الى هكذا قاله صدر الشريعة واختاره في
الخلاصة واختاره في البدائع غسل الجميع احتياطاً لان موضع الخبثات غير
معلوم وليس البعض باولي من البعض كما في البحر ثم ان **قوله** وغسل طرف اخر
منه لا يناسب قوله ونسي لان الاخرية تستعمل بالعلم بغيره ولذا حذف لفظ
الآخر في شرح منية المعصلي فقال نجس طرف من الثوب فسيغسله طرفاً
منه ثم اريدون تطهيراً انتهى لكنه يتامل في الحكم بالطهارة مع عدم التحري
في الحد الغسول ولم يعلم للخبثات محل لا طناً ولا يقينا **مسألة** **قوله**
من نجس نجس من الجن اقول هو ليس بقيد احترازي من نجاسة من الخارج نصيب
المخرج لانها تظهر بالاستحباب بالمجر وخوفه كافي التبيين قلت وفي الطلاق الزبلي
طهرانها بالمجر نظراً لان مطلق لا يظهر ان الزبلي قابل بان المستحب بالمجد
اذ اقدمنا قليل نجسه كما سنده منه وقال في القينة اذا اصاب المخرج
نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر الا بالغسل
كذا في شرح المجمع انتهى وصاحب الجريص على انهم نقوا هذا التصحيح هنا
بصفة التبريض فالظاهر خلافه انتهى بنحو جريص متى ذكر اكثر
كدر وخبث وراى اشار به الى انه لا يستفي عما له فيه غير الماد سيصرح
به مبالغة في التسمية اقول والله السخاؤون على سقوط اعتبار ما بقي من
النجاسة بعد الاستحباب بالمجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعدة
لا يتنجس ولو تعد بما قليل نجسه كافي التبيين **قوله** والمرأة في الوقيين مثله
صيفاً كما قاله صدر الشريعة وقال الزبلي وقاصي ذلك والمرأة تفعل
في جميع الاوقات مثله مثل الرجل في الشتاء انتهى ولعل الظاهر ما ذكره
المصنف وصدر الشريعة رحمهم الله لخشية تلويث المخرج لو ابتدأت من خلف

قوله

قوله

وغسله بعده اي بعد المجر اولى قال الزبلي قبل طوابعه وليس
يستثنى وقيل هو سنية في زماننا انتهى وقال في البحر وقيل سنة على الإطلاق
وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في السراج الوهاج ان امكن بالكشف
المؤنة ظاهرة انه فيما اذا لم يتجاوز مخرجها لم يترك حكم بالوجوب فيه فمما ياتي
فيقتضي ولو ادي الى كشف المؤنة ويغسله بطن اصبع اليه يقول لا روثاً
احترازاً عن الاستمتاع بالاصبع واذا استنجى بالاصبع برأي الكيفية الا انه
يقتصر على الاصبع والمرأة تعدد اليه هذا اذا لم تكن عذراً لانها لا تستنجى باصبعها
خوفاً من زوال العذرة بل بباطن كرهاً ويجب اي غسل المخرج بماء ورة مافوق
مافوق الدرهم اقول المراد بالواجب الغرض وان كان المجر قد زال وهو
فما دونه فالغسل واجب وقد جعل الاستحباب فتمين مستحباً واجباً وقد شهد
في السراج الى خمسة اقسام اربعة من يغيب من الحيف والنفاس والجنابة والراح
اذا تجاوزت مخرجها والظاهر للسنة اذا كانت مقدار المخرج في محله وفي
شماخ ذكر وجهه في البحر ولولم يحصل ثلاثة زاد عليها اقول هذا على
الاصح من انه موقوف الى رايه فيغسل حتى يقع في قلبه انه طهر كما في الفتح وفي شرح
المنظومة ان الله تعالى للرجل في الغائط واجب وان عجز عنه فغسله قبل يطهر
وقيل لا يطهر ما لم تترك الراحة وان بالغ ويكره استقبال القبلة في البول
الى كذا استقبال عين الشمس والقمر احكاماً للماء وكذا ذهب الشيخ ليل لا يصيبه
رشاش بوله والنكاح عليهما للمني عنه اقول استدرك في البرهان بقول
الذي صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان كاشفت عورتهمما يجذبان فان الله
عقبت على ذلك ومع طهارة المفسول نظهر اليه اقول ولكنه يستنجى غسل
اليه قبل الاستحباب ليل يقترب المسام النجاسة وبعد أيضاً مبالغة في الظاهر
الطهارة ويستحب تقديم الاستعاذة وتقديم التسمية وتقديم الرجل اليسرى
في الدخول واليمين في الخروج وان يقول بعد حرجه الجوده الذي اذهب

كتاب الصلاة

عن الاذي وعافان كافي البرهان والله الموفق
 لم يتصرف لتقريبها وكان ينبغي له ذلك كما فعل في كتاب الطهارة وقال في البرهان
 وفي عبادة عن تحريك الصلوات وهما الغلطات الثابتات عند المجتهدين في غير
 شربا او عن المعاد منه قوله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم وعلي هذا يكون من
 الاسماء المنقولة لوجود هاهنا وفي الامي والفرقة بين التغيير والتقلات
 في التقل لم يتبع المعنى الذي وضعه الراضع مرعا وفي التغيير يكون باقيا
 لكنه زيد عليه شي اخر وفي الشريعة عبارة عن الاركان المعلومة **قوله** بخلاف
 الصلاة المنقولة القول فكنه يحكم باسلامه في رواية عن ابي حنيفة ذكرها في
 شرح الجمع **قوله** وبجاء اول الوقت على غير معذور اقول وسيدكر ان سبب الوجوب
 اخر الوقت انه لم يود قبله فالمراد بوجوبها اول الوقت الوجوب الموسع وهذا سبب
 نفس الوجوب واما سبب وجوبها فاما في الكافي انه الخطاب **قوله** وبجاء عليه
 اي على المعذور والى اقول ظاهره انه اراد بالمعذور من ذكره وفيه نظر لان
 من انقضى في الوقت بالاهلية كالسلوع والاسلام لا يقال له معذور لان المعذور
 من كان مخاطبا بالصلاة مع قيام ما به من حدث معصية ولو كان الصبي لا يترك
 طاعة السبب وثانيا ان من انقضى بالاهلية سواء كان الاخر او غير **قوله**
 وقت النحر اي وقت صلاة النحر وهو الي اخره متضمن ان المراضع من لقوله
 تعالى حافظوا الاية كذا استدلال صاحب الكافي والفتية ابو الليث في مقدمته وقال
 وقال القرطبي هذا الاستدلال انما يصح اذا جعل الوسطي معني المضلي وان لا
 يبطل معني الجمعية من الصلوات بدخول الالف واللام فاما اذا كان معني
 المضلي كاهو راي الاكثرين او بطل معني الجمعية بدخول الالف واللام كما هو
 المقرر من القاعدة فلا يصح هذا استدلال فانهم والاولي ان يقال ثبت كون
 الصلوات الخمس مراد من الامة بالجماع انتهى لانه يقتضي عدد الله وسطي وواحد
 للعطف المتقني للمغايرة وانقضى عن ضرورة وللمسنة والجماع علم **قوله** قدومه لانه
 اول

من ذكره لا يكون احد
 الوقت سببا لان
 في حقه لا يخرج التصف
 منه الا اهلكه الله

شارح

اول اليوم هذا احد ما قيل وقيل لعدم الخلاف في اوله واخره او لانه اول
 صلاة صلاها ادم عليه السلام حين اخط من الجنة **قوله** ومن قدم الظهر اراد
 به محمد رحمه الله كما فعل في الجامع الصغير **قوله** نظر الي ان الصلوة فيه اي في
 وقت الظهر والمراد الصلاة اليهودية **قوله** من طلوع النحر الى اخلاف المناسخ
 في انه هل العبرة لاول طلوعه او استطارته او بشارته وقال صاحب
 البحر على سبيل البحث والظاهر انه لا خير لتقريبهم الصادق به انتهى وهو
 ظاهر كلام المصنف رحمه الله لتقريبه به قلت والذي يظهر لي ان العبرة بنحو طلوعه
 ولا ينافيه التقريب لانه من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره لانه يكون
 بعد غروب الشمس من يديه لعظم الحديث ثم صلى النحر حين بزغ النحر وحرم الطام
 على الصائم الى طلوع الشمس يعني الى قبيل طلوعها لما ذكر في الحديث
 واما الثاني فلما تمت عليه السلام في ذلك الوقت فيه نظر لان خبره عليه
 السلام صلى في اليوم الثاني الظهر وقد صار ظل الشيء مثله مرة فلم يطابق
 المدي فكان ينبغي ان يستدل بما روي من اختلاف الرواية فيه فيلزم بالمثل
 وبالمثل في الخروج بالمثل فيستدل في الخروج فلا يخرج الا بيقين هو بلوغه
 مثله مرتين باقل وعندهما اخره اذا صار الظل مثله اقول وهو وثقا
 عن ابي حنيفة واختاره الطحاوي وهو الظاهر كافي البرهان وبخالفه ما في
 تصحيح الشيخ قاسم وعندهما الجوة وبه ينبغي قال الكمال ومن المناسخ من
 اخبار القوي على رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة كقولها ولا تساعده
 رواية ولا رواية وذكر وجهه ووافقه فليدفع العلامة الشيخ قاسم وقال
 ثبت ان قول الامام هو الصحيح لكن صاحب البرهان مع متابعتهم للمحقق بن
 الهمام مشي على الرواية الثانية الموافقة لقولها وقال وعليه القوي لما رواه
 الدارقطني والحافظ ابو القاسم الدمشقي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انشق الحرق قال البيهقي في المعرفة

لا يستدل الا بخبر الطحاوي
 وبما صدر من ابي حنيفة
 وانما خبره في رواية
 عن ابي حنيفة عن
 ابي حنيفة عن
 ابي حنيفة عن

وهو مروي عن علي بن عباس وعادة بن الصامت وشداد بن ابي
والجهم بن مرة وعليه اطلاق اهل اللسان فيكون حقيقة فيها لبيان
ولا يكون حقيقة في البياض فيها للاشتراك حتى نقل ان الامام رج
اليه قال في البرهان مثله ثم قال واثبات هذا الاسم للبياض قياس
في اللغة وانه باطل ولان الطوالح ثلاثة العوارب ثلاثة ثم المعتبر لدخول
الوقت الوسط منها وهو النحر الثاني فكذا في العوارب المعتبر لدخول الوقت
الوسط وهو الجرة فبذلك يدخل وقت الغشا وهذا لان في اعتبار البياض
معنى الخروج فانه لا يذهب الا قريبا من ثلث الليل وقال الخليل بن احمد
واعيت البياض بكرة فاذنوب الابعده نصف الليل انتهى فكن حمل الزيلعي مروي
عن الخليل على بياض الجرة وذلك يغيب اخر الليل واما بياض الشفق وهو
زمن الجرة فلا يخالض عنها الا قليلا قد مر ما يخالض طلوع الجرة عن البياض
في النجاشي واما اخره فلا جماع السلف اقول لم يستدل بحديث امامه
جبريل فلا يفل غير لما فيه من عدم المطابقة للمدعي ظاهرا لكنه يظهر من في العناية
بمجموعات الاحاديث ان اخر وقت الغشا حين يطلع النحر فلهذا لم يستدل ان الذي
به المص رحمه الله وعندهما يعيد الوقت ايضا يعني على وجه السنة الشافعي
فلا يبعث قبلها يعني لا يتبع مقتداهم عن السنة فتفي الصحة المراد به في صحة ادايه
سنة لا تفي اصل الصحة ولا تحيان لتقدم وقتها اقول وبه اقول البقالي
ثم واقف الخليلي وهو مختار صاحب الكنز واقفي الامام البرهان الكبير
برجوعهما في الفتح قلت ولم يساعد القابل بالوجوب حديث الدجال
الذي رواه مسلم لما قيل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليل الدجال في الموضع
قال صلى الله عليه وسلم اربعون يوما يوم كسفه ويوم كثره ويوم كجمعه
(وسائر ايامه لا ياتكم فليله يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسفه ايكثينا
صلوة يوم قال لم اقدسه واله لانه وان اوجب اكثر من ثلثي ليلته غشا مثلا قبل

طلوع

طلوع النحر لا يكون كذلك في الحجاب في هذه المسئلة لان لم يوجد من
يخفي فيه مقدار وقت الغشا والوتر ليقدر له **قول** ويستحب تأخير النحر هذا
في حق غير المرأة والامتناع لها في النحر الغسل وفي غيرها لا ينظر الى نزاع
الرجال عن الجماعة كافي النحر ولا خلاف له في سنة الغسلين نحر من دلت كما
في النسخ **قول** الي ما يمكن فيه ترتيب اربعين اية ثم اعادة الى اقول للامتناع يكون
الاعادة بقراءة حسنة مع الامتناع بالوضوء ايضا قبل خروج الوقت وان لم يكن
ظاهرا لصلاة من قيامه وقال الكماله قالوا وحده يعني الاستمرار بالنحر ان
يبدأ في وقت يبقى منه بعد اداها الى اخر الوقت ما لو ظهر مناد صلوة اعادها
بقراءة حسنة ثم ثلث بين الحسين والحسين اية قبل طلوع الشمس ولا يظن ان
هذا يستلزم الغسلين الا من لم يضبط ذلك الوقت **قول** وتأخير ظهر الصيف
الطلقة مثل ما لو صلى وحده او جماعة كافي شرح الجمع وقال في النحر اطلقت
فاناداه لا فرق بين ان يصلي بجماعة او لا ولا بين كونه في بلاد حارة او لا ولا
بين كونه في شدة الحر او لا ولهذا اقال في الجمع وتفضل البراد بالظن مطلقا
فاني السراج الواجب من انه انما يستحب البراد بخلافه شروط فغيره نظير هو
مذهب الشافعي على ما قيل والجمعة لظهور اصلا واستحبابا في الزمانين انتهى
تفصيل لم يذكر المص رحمه الله تأخير وقت العصر وقال في الكافي يجب
تأخير العصر في كل زمان ما لم تغيب الشمس لانه عليه السلام كان يامر بتأخير العصر
والعبادة لتغير العرض عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لا لتغير
الضوء كما قال النخعي والحاكم الشهيد لانه اذا حصل بعد الزواله فمضى صار الوقت
حيث لا تخاريف الا عين قد تغيرت والاول **قول** وتأخير الغشا اطلقت وظاهر
ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسئلة
يوم الغيم **قول** وبه يوفق الى اقول وقد ظفرت بان في المسئلة روايتين يستحب
تأخير الغشا الى ما قبل ثلث الليل في رواية وفي رواية اله ووجه كل في البرهان

مع
القيم

هذا هو الوجه الثاني في بيان
أنه لا يكره في الصلاة
أن يكون فيها ركعة واحدة
أو ركعتين أو ثلاثا
أو أربعاً أو خمساً
أو ستاً أو سبعاً
أو ثمانية أو عشرة
أو عشرة عشر أو عشرين
أو عشرين أو ثلاثين
أو ثلاثين أو أربعين
أو أربعين أو خمسين
أو خمسين أو ستين
أو ستين أو سبعين
أو سبعين أو ثمانين
أو ثمانين أو تسعين
أو تسعين أو مائة

وهذا أحسن ما يوفق به تلك القاض وقد وثق به شارح الجمع بأن
يكون الناجز إلى الثلث مستحباً في الشاء إلى ما قبله في الضيف لعلته النوم
وأما الناجز إلى نصف الليل فمباح وإلى آخره فمكروه انتهى وعلى الكراهة
في البداية بتعليل الجماعة انتهى ويكره النوم قبل الغسل حتى توف الجماعة
والحديث بعدها لغیر حاجة والأفلا كقراءة القرآن والذكر وحكاية الصالحين
ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف والعوس وتأخير الوتر إلى المجر
ظاهر ما في البرهان والجمع أن الناجز مستحب للمتمم أحد الليل وطول
بالف صلاة الليل للآيات بما يتصل به مع ولذا قال في البحر وإذا أوتر قبل
النوم ثم استيقظ وصلى ما كتب له لا كراهة فيه ولا يبعد الوتر وإزمه ترك
الأفضل المفاد من حديث الصحيحين أجلوا آخر صلاتكم وترأ وتحميل ظهر
الشاء قال في البحر ولم أر من تكلم على صلاة الظهر في الريح والخريف والذي
يظهر أن الريح ملحق بالشاء والخريف بالصيف وتحميل المغرب أقول
ولم تجد حكماً تأخيراً وهو مكروه في رواية وهو الأصح الأمن عند ركعة السفر وهو
أو يكون قليلاً وفي رواية أخرى لا يكره ما لم يغيب الشفق وفي الكراهة بتطويل
القراءة خلاف وفي الفتنة تأخير الغناء إلى ما زاد على نصف الليل والمصدر
إلى وقت اصفرار الشمس والمغرب إلى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم
انتهى كذا في البحر فقلت لكنهم صرحوا بأنه لو اشغل جميع وقت العصر بالقراءة
لا يكون مكروهاً فيظهر مع ما ذكره من الخلاف في المغرب فإذا أداها كما
وجبت لا يكون فعلها فيه وإنما يكره تأخيرها إليه كذا قال الزيلعي وقد نص
على كراهة الفعل أيضاً في البحر فقال وقد قدمنا أنه للكره إنما هو تأخير
لأداؤه وقيل أداؤه أيضاً كافي الكافي وعليه هذا مشي في شرح
الطحاوي والتحفة والبدائع واللاذبي وغيرها على أنه المذهب من فيه حكاية
خلاف وهو الأوجه للحدث انتهى وسند كرهه وأما إذا تلاها فيها إلى كذا

هذا هو الوجه الثالث في بيان
أنه لا يكره في الصلاة
أن يكون فيها ركعة واحدة
أو ركعتين أو ثلاثا
أو أربعاً أو خمساً
أو ستاً أو سبعاً
أو ثمانية أو عشرة
أو عشرة عشر أو عشرين
أو عشرين أو ثلاثين
أو ثلاثين أو أربعين
أو أربعين أو خمسين
أو خمسين أو ستين
أو ستين أو سبعين
أو سبعين أو ثمانين
أو ثمانين أو تسعين
أو تسعين أو مائة

هذا هو الوجه الرابع في بيان
أنه لا يكره في الصلاة
أن يكون فيها ركعة واحدة
أو ركعتين أو ثلاثا
أو أربعاً أو خمساً
أو ستاً أو سبعاً
أو ثمانية أو عشرة
أو عشرة عشر أو عشرين
أو عشرين أو ثلاثين
أو ثلاثين أو أربعين
أو أربعين أو خمسين
أو خمسين أو ستين
أو ستين أو سبعين
أو سبعين أو ثمانين
أو ثمانين أو تسعين
أو تسعين أو مائة

هذا هو الوجه الخامس في بيان
أنه لا يكره في الصلاة
أن يكون فيها ركعة واحدة
أو ركعتين أو ثلاثا
أو أربعاً أو خمساً
أو ستاً أو سبعاً
أو ثمانية أو عشرة
أو عشرة عشر أو عشرين
أو عشرين أو ثلاثين
أو ثلاثين أو أربعين
أو أربعين أو خمسين
أو خمسين أو ستين
أو ستين أو سبعين
أو سبعين أو ثمانين
أو ثمانين أو تسعين
أو تسعين أو مائة

قال

قاله الزيلعي وقال في البرهان ولا يصح في المواقف الثلاثة شيء من الزيادة
والواجبات عندنا سوى صوموم وسجدة ثلاث وصلاة جنازة فحلت فيها
فلا يجوز مع الكراهة لا بد منها كاطنة البعض كذا جاز تطوع بداهة الخ
أقول المراد بلحوان الصحة لا الحلق لأنه لا يكون أثماً والأفضل في الأولين
إلى أقول وعليه هذا الأفضل في قضاء تطوع بداهة فيها فافسده القضاء في كامل
وان صح في مثل ما بداهة فيه ذكره الزيلعي قال في البحر وقول الشارح
يعني الزيلعي بينهما والأفضل أن يصلي في غيره ضعيف كما قدمناه انتهى وقال
الكان يخرج به عن القضاء من العدة وإن كان أثماً انتهى ورايت مكتوباً على
نسخة من الزيلعي هذا الكلام البسوط وغيره وفي ظاهر الرواية وجوب القطع
انتهى وقال قاضي خان وإذا انقطع الطمع في المواقف المكروهة فإنه
يقطع ثم يتقضي في ظاهر الرواية انتهى فهذا نص على وجوب الأمر
سوى سنة الفجر المراد به فيما قبل طلوع الفجر لا تقضى سنة الفجر إلا بعد
بكره الغاية أقول ولو وترل الذي وقت الأحمر فإن القضاء فيه مكروه
أقول ظاهر الصحة مع الكراهة وخالفه ما قاله الزيلعي عند قول
صاحب الكفر ومنع عن التسليم صحة صلاة الفجر والعصر لأن قضاء فائتة
إلى المراد بما بعد العصر بتغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء
أيضاً انتهى قلت ولا يقال أنه لا مخالفة لحل في الجواز على الحل لأن المراد
به عدم الصحة كما تقدم في مسئلة الكافر إذا سلم والعبيد إذا بلغ في الوقت
المكروه فلم يرد حتى خرج الوقت فإنه لا يصح قضاء ما فات في وقت مكروه
مثله لأن ما ثبت كمال لعدم نقص في الوقت نفسه فلا يخرج عن عمدة
الاباطلة كافي في القدير من جوبط بالصلاة من أول وقتها فلم يرد
حتى خرج الوقت حكمه كذلك بالهولي وما وقع في الهداية من قوله ويكره
أن يتنفل بعد الفجر حتى تطلع وبعد العصر حتى تغرب ولا بأس بأن يصلي

1

في هذين الوقتين الغوايت ليس على ظاهره لما قال في شرح الجمع ولا بأس
بالصافيهما الى طلوع الشمس في البحر وغيرهما في هذه العبارة
اولي من عبارة القدوري حتى تعرف ان الغروب فيها ماول بالتعريف انتهى

وقال صاحب النهاية الى ان قول يمكن التوفيق بان يحمل كلام صاحب

النهاية على الغوايت الواجب ترتيبها مع الجهة ومصدر الشريعة على فوايت

واحدة الترتيب فلا معارضة والا فلا يسع مصدر الشريعة الحكم بالكرامة

مطلقا لما لا يصح جمعه مع ما عليه من الغوايت اللازم ادائها مرتين **الاذان**

يكروه التطوع عند الإقامة الا سنة الجوان لم تحف فوق الجماعة وقبل العبد

مطلقا وبعده في المسجد لا البت وبين المجهين وعند صتي وقت المكتوبة

ومداومة الاختين وحضور طعام شاقه نفسا وما يشغل البال ويحل

بالخشوع كافي البحر ويكره الكلام بعد اشتقاق البحر الى ان يصلي الاخير

وبعد الصلاة لا بأس به ولا بالمشي في حاجته وقبل كره الى الشمس وقبل

الى ارتقاها كافي الفتح **باب الاذان** وشرعا اعلام وقت الصلاة

اقول لعل السري عدوله عن قوله غيره اعلام بدخول وقت الصلاة وان

صح ان يكون كذلك على حذف مضاف للاشهاد بان لا يختص باول الوقت امام ان

لما ان يرد به كالصلاة في الصيف كافي البحر سنة مؤكدة هو الصحيح

كافي الكافي وهو قول عامة الفقهاء وكذا الإقامة وقال بعض مشايخنا واجب هكذا اعلام

وقال محمد بمقتل اهل بلدة اجتمعوا على تركه وابو يوسف يحسنون واولية اعلام

يضررون ولا يفتانلون بخلاف الزهري هذا على الصحيح من ان اذان العشاء امام دخول

لا يقع للوتر كافي التبيين لكن قال الكمال اذان العشاء اعلام بدخول وقت

وقتها وصلاة العبد قال الكمال ولولا ما روينا في العبد لاذناله على

ادواته الوجوب يعني وجوب العبد اما السنة فلا وما رواه طوماني صحيح

مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العبد غير

مستحب

سيدني كوفي
الحمد لله الذي
كلام الزهري
وارحمته الترتيب

مرة ولا مرتين بغير اذان ولا إقامة بترجيح التكبير لم يبين كيفية

الاذان وما سذكره من انه ياتي بين كل كلمتين بسكتة يقتضي ان يكون

ثرا وسذكر ايضا ما يفيد التحسين ان شاء الله تعالى لكن قال في شرح

النهاية لاني الكارم وكيفية اي الترتيب ان يقول الله اكبر الله اكبر

ويقف ثم يقول مرة اخرى وهكذا بين كل كلمتين وعن ابي بكر الانباري

ان عوام الناس يصفون الرامن الله اكبر وكان المراد يقول ان الاذان

سمع موقوفنا في مقاطعة فالاصل فيه الله اكبر يسكون الراحات فتح الهمزة

الها كذا في المضمرات انتهى واحترز بالتكبير ان يعاد اعما قيل ان ايا يوسف

يقتيه فالك الحاقاله بالتكبير الاخير بالحق وهو التقني اي تحت يديه

الي تغيير كلماته ولولم يلحقه تغيير فلا بأس فيه وان لحته كان مكرها فاقول

انما يكره ذلك في الاذكار واما في الجعلتين فلا بأس به كما في شرح الجمع وقيل

في الفتح لا يلحق الاذان لانه لا يحل وتحسين الصوت مطاوب ولا تلازم بينهما

وفيه الحواشي مما هو ذكر فلا بأس باذكار المدي الجعلتين **والا** لا يرجع

اقول فلو رجع قال في البحر الظاهر من عباراتهم ان الترجيع عندنا مباح ليس

بسنة ولا مكروه لكن ذكر الساج اي الزبلي وغيره انه لا يحل الترجيع بقراءة

الشان ولا التطريب منه والظاهر ان الترجيع هنا ليس هو الترجيع في الاذان

بل هو التقني انتهى **باب** وهو ظاهر من كلام الزبلي لقوله عقب ما تقدم من

كلامه ولا يحل الاستماع اليه لان فيه تشبها بفعل النفس في حال فسهم وهو

التقني انتهى يضع الموضع الى اقول ضمن وضع معي الموضع فغداه يعني

واما قوله وجر وضع يديه فمحموله محذوف تقديره على اذنيه ولا يجوز

بني لانه على حقيقة ولا تضمن فيه لما قال الزبلي وان وضع يديه على

اذنيه لحسن لان ابا محذوفة ضم اصابعه المريج ووضعها على اذنيه

وعن ابي حنيفة انه ان جعل احدي يديه على اذنه تحسن انتهى وان

وان

ترك فلا بأس بقوله لا يخالف هذا ما قال في الهداية وان لم يفعل حسن
 لان المراد به ان الاذان حسن كافي في الفسخ يعني لا ان عدم وضع الاصبع
 حسن ولهذا قال في الكافي وان لم يفعل حسن لانه ليس بصفة اصلية اذ لم يجر
 في اذان النازل من السماء فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا
 لان الاذان معه احسن فاذا تركه بنى الاذان حسنا انتهى ويرسل
 هو ان ينصل بين كل كلمتين بسكته لقول النبي صلى الله عليه وسلم لبلال
 رضي الله عنه اذا كنت فترسل واذا اقمت فاحذر والامر للذهب لانه
 ليس في حديثه الملك النازل حتى لو ترسل فيها او حذر فيها او ترسل في الامة
 وحذر في الاذان جاز لحصول المقصود وهو العلم بالاذان وترك ما هو زينة
 لا يفر كذا في الكافي ويسكن كلامهما بالوقف تكن في الاذان حقيقة وفي الاقا
 يتوفي الوقف كافي التبيين وفلك في البحر وفي التبيين التكبير جزم وفي المضرات
 انه بالخيار في التكبير ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالجرم وان كرر التكبير
 مرارا فالاسم الكريم مرفوع في كل مرة وذكر اكبر فيها بعد الامة الاحيرة بالرفع
 وفي الخبر هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالجرم انتهى ويلفت
 في الجمعتين اقول الملقمة تشمل ما لو كان يودع لنفسه على الصحيح لانه صار
 سنة الاذان فلا يترك كافي التبيين حتى قالوا في الذي يودع للوؤد يعني ان
 يحول كذا في البحر ميمنا ويساوا قال في البحر فندجه لانه لا يحول وراه لا
 فيه من استدبار القبلة وله امامه لحصول العلم في الجملة بغيرها من كلام
 الاذان انتهى قلت ولا يخفى ان هذا لا يتأتى في المنازات اليهودية الا في سنة
 بجلته ولذا قال المصنف ان امكن الاستماع بالشاق والامتناع في موضع
 فصرع من القيمة يودع المودع فتعوي الكلاب فله ضلها ان ظن انها تنع
 بصرها والافلا كما حضر تطويل القراءة اي في الركعة الاولى والافلا تطويل
 في فاته يشاركه فيه الظهور ويستقبل فيها القبلة اي بما احبب النازل

من

من السماء ولو تركه الاستقبال جاز لحصول المقصود ذكره لمخالفة السنة
 ذكره في الكافي والهداية وقال صاحب البحر الظاهر انما كراهة تنزيه
 وذكر وجهه ويستثنى من سنة الاستقبال ما اذا اذن ركبها فانه لا يسن
 الاستقبال بخلاف ما اذا كان ماشيا ذكره في الظهيرية عن محمد انتهى **قوله**
 ولا يتكلم في اشياء اطلقت تشمل كل كلام فلا يجد لو عطف هو ولا يثبت
 عا لحساب ولا يسلم ولا يرد السلام لا بعده ولا قبله في نفسه على الصحيح
 وان تكلم في اشياء استأنفه في الفسخ وفي الخلاصة ان تكلم بكلام يسب
 لا يلزمه الاستقبال كذا في البحر وقال قاضي طان خمس خصا لك لو وجد
 احدها في الاذان او في الإقامة يوجب الاستقبال اذا غشي على المودع او المص
 او مات او ذهب ليتوضا او حصر ولم يكن هناك من يلتمه او حصر انتهى وقال
 في البحر والمراد به التوبة لا حقيقة الواجب ويثوب اقول ويكون الثوب
 هو المودع لانه لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فقه في العلم والجاه كان وقت
 الصلاة سوى المودع لانه استفضل لنفسه ويجلس بينهما في البرهان
 ويستحب الفصل بين الاذان والإقامة ويكون وصلهما ولم يقد الفصل
 بشي في ظاهر الرواية وينبغي ان يبعد بعد ما يحضر القوم الملائكة للعرض
 مع مراعاة الوقت السجدة والفصل في صلاة المغرب بسكته عنداني جنبه
 بعد ما يقرأ ثلاث ايات قصار في رواية او يخطو ثلاث خطوات في اخرى
 وقوله يستحب الفصل بحال حقيقة قدر الجساسة في الخطبة الا في القوم
 الجاهل علة استئنا التوب في المغرب حمور الجامعة وقد علم في الهداية
 وغيرها في جميع الاوقات والظاهر عدم مخالفة لما ذكره المصنف فيكتفي
 بادي الفصل احترازا عن ظاهره ان الزيادة على اذناه مكروهة وفي الهداية
 ما يشير الى ان تأخير المغرب قد راد ركعتين مكروه وقال انك لا بعد شك
 وقد قد مناع القيمة استئنا التأخير القليل يجب حمله على ما هو اقل من قوله

ما

اذا توسط بينهما لم يفتى بسلام الصلاة انتهى وباقيهما لقائمة اقول
 الا للظن يوم الجمعة في المصنف ان اداه باذانه واقامه مكره يروي ذلك
 عن علي رضي الله عنه ذكره الزيلعي وقال الكمال بعده والاما ترويه النساء
 او تنقض بها عمتين لان عائشة رضي الله عنها امنهن بمرادك ولا اقامة حين
 كانت جامعتهن مشروعة وهذا يقتضي ان المفردة ايضا كذلك لا تركها لما كان
 هو السنة حال شورية الجماعة كان حال الافراد اولى والله سبحانه اعلم انتهى وينكر
 المصنف وجيزه للباقي يعني ان اتخذ مجلس القضاء الذي يباقي بها كافي
 البحر وباقيهما المصلي في المسجد جماعة يعني به مسجد اهل الطريق مطلقا
 او في محلة ولم ينعلا فيه قبل لما في البحر وان اذن في مسجد جماعة وصلوا بترك
 لعنهم ان يؤذوا ويبيدوا الجماعة ولكن يصلون وحدانا وان كان المسجد
 على الطريق فلا بأس ان يؤذوا فيه ويقتلوا بخلاف الثالث الذي يعني به عدم
 الكراهة في تركها اذا وجد اي الاقامة والاذان في مسجد محلة لان مؤذيا
 نائب عن اهلها فيها يقول ما قال المؤذن قال في النهاية يجب عليهم الجماعة
 وناقض دليله الكمال بانه غير مخرج في اجابته باللسان انتهى والمراد ان يجب
 الاول ان تكرروا وان كان من غير مسجد وهذا اذا سمع المسنون منه وهو
 ما لا يحن فيه ولا تلحق ولا بد ان يكون غريبا لا يجرى الاذان بالعارية
 لانه سنة مستترة فلا يخبر وان علم انه اذانه في الموضع كافي البرهات
 ويقول عند قوله قد قامت الصلاة الى اقول والله جابته للاقامة مستحبة ما في البحر
 لا يترك القراءة اقول ليس على اطلاقه لما قال الكمال وفي العيون قارب في سماع
 مع النذارات فضل ان يسلك ويسمع وعن الرستماني معنى في قراته ان سماع الاقامة
 كان في المسجد وان كان في غيره فكذا ان لم يكن اذات مسجده انتهى لكن
 قد منا ان الاجابة لا تخص بمؤذن مسجده **تم** لم يذكر المصنف رحمه الله
 الدعاء عقب التسميع وقال في البرهات ثم دعا بعد الفراغ بالوسيلة للنبي

في قوله قد قامت الصلاة
 في قوله لا يترك القراءة
 في قوله قد قامت الصلاة
 في قوله لا يترك القراءة

صلي

صلي الله عليه وسلم لقوله صلي الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم
 رب هذه الدعوة القامة والصلوات القائمة ات محمد الوسيلة والمقبلة وام
 بها ما يحود الذي وعده الله من ثوابه يوم القيامة انتهى وقامه في الفتح
باب شروط الصلاة في جمع شرط على وزن فعل واصلة مصدر
 واما الشرايط فواحدة شريطة من غير الشرايط في لغة اللغة والبناء
 القرينية فان مقابل لم يحفظ جمعا لفعل يقع الفاعل سكوت العين واما فرائض
 فجمع لكون مفردة فريضة كعنايف جمع مخيف **ول** لان من قال جملة صفة
 كاشفة اراد به كصاحب الهداية وحقيقته كما قاله الكمال هذا لبيان الواقع
 وقيل لاخراج الشرط العقلي كالحياة للالم والجعلي كدخول الدار للطلاق
 وقيل لاخراج ما لا يتقدمه كالقصد شرط الخروج وترتيب ما لا يشترع مكررا
 شرط البقاء على الصحة وعلى الثاني ان الشرط عقليا او غيره متقدم فلا يخرج
 قيد التقدم العقلي والجعلي للقطع بتقدم الحياة ودخول الدار على الالم مثلا
 ووقوع الطلاق ولا يقال بان الجعلي مسبب لوقوع العلق لانا نعتد بل السبب
 استطاع لكن تاخر عمله الي وجود الشرط للجعلي فتعين الاول وذلك قوله
 التي تقدمها تقييد في شروط الصلاة لا مطلق الشروط وليس للصلاة
 شرط جعلي ويبعد الاحتراز عن شرطها العقلي من الحياة ونحوه اذ الكتاب موضوع
 لبيان العمليات فلا يحظر غيرها **ول** اذ ليس من الشروط ما لا يكون متقدما
 اقول حقيقة كما قال الكمال وشرط الخروج والبقاء على الصحة ليسا شرطين
 للصلاة بل امراض وهو الاحتراز والبقاء اما يسوغ ان يقال شرط الصلاة
 فرعا من الجوز اطلاقا لعم الكل على الجز وعلى الوصف المجاز وانتهى وعلم
 بهذا ان ما قاله بن كمال باشا لا بد من هذا القيد اي قيد التقدم احترازا
 عن التروط التي لا تتقدمها بل تقلدها او تاحزنها وهي التي تذكر في باب
 صفة الصلاة كالخبركة والترتيب والخروج بصنعه والمراد شرط الصحة

باب شروط الصلاة

لا شرط الوجود ولذلك صح تنوعه الى النوعين المذكورين انتهى لا خلاف عن
قوله من اظهر ثوبه الى المراءى به مما لا يعني عنه من الخس لما قدم في كتاب
 الطهارة فلا يرد الى عراض على الإطلاق هنا ويجوز لبس الثوب الخس لغير
 الصلاة ولا يلزم الاحتجاب كافي المبسوط وذكر في البغية تلخيص الغنية خلافا
 فيه ذكره في البحر **قوله** مكانه اقول المطلقة تشمل اشترط طهارة موضع كلا
 المتقدمين على الموضع حتى لو كان تحت احدتهما مالا يعني عنه منع الجواز وان طارت
 الصلاة مع رفعه ولا يحصل كانه لم توضع خلافا لابي يوسف وطهارة موضع
 اليدين والركبتين على اختيار ابي الليث وتجيده في الصلوات وهذه المناوي
 والحكم بجواز الصلاة بدون وضعهما ينكره ابو الليث وكذا يشترط طهارة
 موضع الجبهة على الصحيح وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يشترط بنا على
 رواية الاكتفاء بالسجود بالانكس وهو اقل من قدر الدرهم كافي البرهان
قوله عادم ثوب المراد بالعدم عدم الوجودان ولو باللباس باحة فبذلك من الستر
 لو اوج له على الموضع وبالثوب ما يستوعبه ولو حبرا او حشيشا او نباتا
 او طينا يلطخ به عورته ويبقى عليه حتى يصلي كافي البحر كمال
 وعن الحسن المروزي لو وجد طينا يلطخ به عورته ويبقى حتى يصلي **قوله** انتهى
 فظاهره عدم اللزوم بخلاف ما يفيد كلام صاحب البحر انتهى ولو وجد
 ما يستوعب من العورة وجب استعماله ويستتر القبل والدرج فان لم
 يجد ما يستوعب الى احدتهما قبل يستتر الدرهم في الخش في حالة الركوع والسجود
 وقبل القبلة لا يستقبل به القبلة ولا يستتر غيره والدبر يستتر بالانكس
قوله صح صلواته قايما بركوع وسجود اقول هو ليس بقيد احترازي عن صحة
 صلواته بالايما قايما لما قاله الكمال ولو اوما القام او ركع وسجد القام طار
 انتهى كقول الزبلي وفي ملتقى البحار ان شاصلي عريانا بالركوع
 والسجود او مومياهما اما قاعدا او قايما فهذا نص على جواز اليا قايما

وما

وما ذكره في المداينة وغيره يمنع ذلك فانه قال في الذي لا يجد ثوبا فان صلى
 قايما اجزاء لانه في التفرقة ستر العورة الغليظة وفي القيام ادا هذه الا
 هيل الى ايما شاء ولو كان الايما جازا حالة القيام لما استقام هذا الكلام
 انتهى **قوله** وندت قاعدة موميا المطلقة تشمل ما اذا كان ثوبا او ليلاني يت
 او موميا او موميا **قوله** وكيفية التفرقة ليس على وجه اللزوم لجوازه كيف
 كان **قوله** مادار عليه اقول ويضع يديه بين يديه **قوله** او اقل من ربعه
 طاهر وندب صلواته فيه اقول وهو لا فصل ويلبى في الفضل الصلاة قايما
 عاريا بالايما ودونها في الفضل الصلاة قايما عاريا بالركوع والسجود
 طافي التبيين واستجاب الصلاة في ثوبه كله بحسب قوله ابي حنيفة والي
 ابو يوسف وادب محمد وروى الصلاة فيه وقول محمد احسن فله في البرهان
 عن الاثر وانتهى لكن قال الكمال وفيه نظر وذكر وجه **قوله** لان فرض الستر
 عام لا يختص بالصلاة يعني اذا لم يكن له نكشافه لوضعي صحيح كافي البحر
قوله ولو صلى واحد مما يحسب الى يعني ولو اراد الصلاة **قوله** وجبت عريانه
 المراد بالحرية البالغة لما قال في المحيط مراعاة صلت بغير وضوء او عريانه
 تؤمر بالعادة وان صلت بغير قناع فصلاتها تامة استقامنا لقوله عليه
 الصلاة واللام لا تقضي حاجين بغير قناع ولا يتناول غير الحاجين وان
 ستر عورة الراس لما عطف بغير الرق فبعض الصبا او لي لا يستلزم
 بغير الصبا الخطاب بالزنايين كذا في غيره من الشرايط لا يسقط بغير
 الصبا كافي البحر انتهى وهذا واضح خصوصا على القول بان الصبي علف
 خطاب الوضع كربط صحة الاحكام بشرائطها **قوله** ولا يجب الستر في اقل من
 راس الراس قال الكمال ولو وجد ما يستوعب بعض العورة يجب استعماله
 ويستتر القبل والدبر انتهى فعلى هذا يجب عليها ستر بعض الراس ويمكن
 الجمع على الواجب في كلام المصنف على اللزوم فلا يثبت الجواز بترك اقل من راس

هذا هو الوجه في قوله لا يشترط طهارة موضع الجبهة على الصحيح
 وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يشترط بنا على رواية الاكتفاء
 بالسجود بالانكس وهو اقل من قدر الدرهم كافي البرهان
 قوله عادم ثوب المراد بالعدم عدم الوجودان ولو باللباس باحة فبذلك
 من الستر لو اوج له على الموضع وبالثوب ما يستوعبه ولو حبرا او حشيشا
 او نباتا او طينا يلطخ به عورته ويبقى عليه حتى يصلي كافي البحر
 كمال وعن الحسن المروزي لو وجد طينا يلطخ به عورته ويبقى حتى يصلي
 قوله انتهى فظاهره عدم اللزوم بخلاف ما يفيد كلام صاحب البحر انتهى
 ولو وجد ما يستوعب من العورة وجب استعماله ويستتر القبل والدرج فان لم
 يجد ما يستوعب الى احدتهما قبل يستتر الدرهم في الخش في حالة الركوع
 والسجود وقبل القبلة لا يستقبل به القبلة ولا يستتر غيره والدبر يستتر
 بالانكس قوله صح صلواته قايما بركوع وسجود اقول هو ليس بقيد احترازي
 عن صحة صلواته بالايما قايما لما قاله الكمال ولو اوما القام او ركع وسجد
 القام طار انتهى كقول الزبلي وفي ملتقى البحار ان شاصلي عريانا بالركوع
 والسجود او مومياهما اما قاعدا او قايما فهذا نص على جواز اليا قايما

ربع الواس مكشوف فاع القدوة لما كان دون الربع لا يجمع كشف وجه الصلاة
 وعمل الواجب في كلام الكمال على الاصطلاح ولا يمنع قوله ويستتر القبل
 والبر لا مكانه حمله على حذو مضاف اي يستتر بعض القبل والبر انما
 عادم من يد الشخص الا قول وان وجد ما قبله يجب استئصاله خلاف ما يكتفي
 بعض اعضاء الرضا حيث يباح التيمم مع كل في الفتح ستر العورة قال
 اهل اللغة سميت عورة لتبع ظهورها ونقص البصائر عما اخذت من
 العور وهو النقص والعيب والتبع ومنه عور العين والكمة العور القبيحة
 وحد الستر ان لا يرى ما تحت الساتر حتى لو كان بغيره لا يجوز والخلق الستر
 مثل ما لا يعل لبسه فتع الصلاة به ويأثم مع وجدان عوره ولزوم الستر ولو
 ستره ابيته مظلم وان كان الساتر لا يجب عن الله فتاركه يراه سبحانه
 عادم الادب واللازم ستر جواب العورة واعلاها عن غيره لا نفسه حتى
 لو اراها من زيقه او امكن ان يراها فان الصلاة صحيحة عند العامة وهو
 الصحيح وامكان رويتها من اسفل ليس بشي والمسحبة الصلاة في قميص
 وازار وعمامة وتكره في السراويل متقدمة كل في البحر مع ظهرها وبطنها
 اقول والجانب تبع للبطن والبطن ماله من المقدم والظهر ما يتامله
 من الوجه وكفيها عبر بالكف دون اليد لوقوع في المحيط للدلالة على
 انه مختص بالباطن وان ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي
 مضافات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورة الي الرسغ ووجه
 في شرح المنية بما اخرج ابو داود الخ لكن قاله صاحب البحر والمذهب
 خلافه واما الذراع فمن اي يوسف ليس بعورة واختاره في الاختيار
 للحاجة الي كشفه للخدمة ولانه من الزينة الظاهرة وهو السوار وصح في
 المبسوط انه عورة وصح بعضهم انه عورة في الصلاة لا خارجا والمذهب
 ما في المتن لانه ظاهر الرواية كما صرح به في شرح المنية انتهى وقد مرها

على تهر

هذا

هذا في اصح الروايتين كل في البرهان ويروي ان القدم عورة اقول
 صحه القطع وقاضي خان واختاره السيدي والمغنياني وصح صاحب
 الاختيار انه ليس بعورة في الصلاة خلاف خارجا ووجه في شرح المنية
 كونه عورة مطلقا كذا في البحر لكن قد علمت ان القدمين ليسا من العورة
 في اصح الروايتين وكل من ذكره وانثيه بلا ضم هو الصحيح
 وكذا كل واحدة من اليدين عورة والبر تالتهما على الصحيح كل في شرح
 المنظومة لابن الشيخ اي النازل وغيره هو المختار ولم يتعرض للركبة
 وقال الكمال والاصح انها تبع للخص لا تاملتي العظمتين لا عضو مستعمل للكب
 يعني ان يكون كذلك كذا في الشاوي انتهى انكشف العورة المراد به
 المانع منها وان وقع المكشاف على مواضع متفرقة من العورة جمع فان بلغ
 ربع ادني عضو منها منع جواز الصلاة كما ذكره محمد في الزيادات وقال
 الزبيدي يعني ان يعتبر بالاجزاء لان الاعتبار بالادني يودي الي ان النيل
 يمنع وان لم يبلغ ربع المكشف بانه لو انكشف نصفه من الخد مثلا
 ونصف شئ الاذن بلغ ربع الاذن واكثر ولم يبلغ ربع جميع العورة
 المكشوفة ومثل نصف عشر كل وبطلان الصلاة بذلك التدريج لفت
 القاعدة انتهى واقفه المحقق بن الهمام وردة تليذه العلامة بن الشيخ
 في شرحه لمنظومة بن وهبان فقال بعد مثل كلام الزيادات الذي قدمنا
 وبه يستقيم ما قاله مولانا بديع رحمه الله وهذا نص اي من محمد بن الحسن
 صاحب المذهب علي امرين الناس عمنها فلو ان احدهما لم يعتبر الجمع بالا
 فلا اساس والاعتساع بل بالمقدار والثاني ان المكشوف لو كان قد ربح
 اصفرها من العضو المكشوف يمنع الجواز حتى لو انكشف من الاذن تسها
 ومن الساق تسها يمنع لان المكشوف قد ربح الاذن فاذا علمت هذا
 ظهر لك ان الاعتبار للجمع انما هو بالمقدار وفيه في ما ذكره شارح الكثر

كنه الكنه
 انكشف ربع
 فسد صلا أو المنية
 فساد الصلاة المكشاف
 ما فوق الاذن لا
 قبحها على الصحيح وفي حقه
 النظر سوي ما بينهما هو
 الصحيح انتهى ص ٣

من انه ينبغي ان يعتبر بالاجزاء وهو كلام مدحوق فيه ببيان ان كلام الفيلسوف
ظاهره انه فهم ان القاعدة ان المتعدد انما هو ربيع المنكشف وهذا خلاف لان
المتعدد انما يكون ذلك اذا كان المنكشف في عضو واحد وانه يعتبر بالاجزاء
بان انكشف من فنده مثلا مواضع متعددة واما في صورتنا فالاكتشاف حصل
في اعضا متعددة كل واحد منها مودة والاحتياط في اعتبار ادانها لانه به
يوجد للمانع فيظهر الى مقدار المنكشف من جميعها فان بلغ قدر ربيع اعضاها
حكمنا بالفساد اخذنا بالاحتياط والالزام صحة الصلوة مع انكشف قدر ربيع
عضو مودة من المنكشف وان خلافت القاعدة التي قلنا عن محمد وهذا لازم
على الاعتبار بالاجزاء الذي ذكره لان نصف من الخمد ونصف من البطن ونصف
من الازن من حيث الاعتبار بالاجزاء يبلغ ربعا ومن حيث الاعتبار بالمقدار
يلغ قدر ربيع عضو كامل منها وهو الذي فيلزم صحة الصلوة مع انكشف
قدر ربيع عضو تام مودة من جهة المنكشف ولا قابل به وفي ترك الاحتياط
والجيب من شيخنا المحقق كيف تبعه عليه واقره مع انه خلاف مضمون محمد وقول
ان جميع الاعضاء في المنكشف كمضو واحد المراد به في اعتبار الجمع لا في اعتبار
ربيع مجموعها فاملة معناه في النظر بالله الهادي للصواب انتهى استقبال
عن الكعبة لكي اجماعا اقول اطلقة مثل المشاهد للكعبة وغيره ولذا فرغ عليه
حتى لو صلي في بيته لا وليس الاجماع على الإطلاق بل في حق المشاهد للكعبة اما
من بيته وبينها قابل فلا اجماع على اشتراطها فيها في حق بل الاصح انه كالتأنيب
للزوم الجرح في الزام حقيقة المسامة في كل بقعة يصلي فيها كما في الفتح والبركان
ولو كان الحائل اصليا كالجبل كان له ان يجتهد والاولي ان يصعد له يصل
الي يقين قال الكمال وعندني في جواز التحري مع امكان صعوده اشكال
لان المصير الي الدليل الظني وتركه القاطع مع امكانه لا يجوز انتهى
فنده يشترط يعني عند القابل بوجوب استقبال عن الكعبة

يشترط

يشترط فيه الاستقبال والتأويل عبد الكريم الجرجاني لكن قال قاضي خان
اما اشتراطه في استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصل الى
الركبة لا يشترط وان كان يصل الى العمرة لا يشترط فاذا نوي القبلة او
الكعبة او الجهة كان انتهى مع علمه بجهتها يعني او بعينها بان خاف
الاجزاء لو قال كان خاف لكان اولي لانه لا حصر فيها ذكره لحرمان الصلاة
على الدابة الي اي جهة توجهت دابته في الفرض ملي ما قاله في الفتح لو كان على
الدابة بخلاف النزول للطين والردعه يستقبل قال في الظهيرية وعندني
هذا اذا كانت واقفة فان كانت سارية يصلي حيث شاء ولتقابل ان ينصل
بين كونه لو اوقفها للصلاة كان المقطاع عن الرقعة اوله بخلاف فلا يجوز
في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كل من اي يوصف في التيمم ان كان بحيث
لومضي الي الماتذهب القافلة وينقطع جاز والذهب الي الماء واستوصوا
انتهى او كانت الدابة جوحا لا يمكن الركوب لو تركه المبعين او شيخا ولا يجد
المعين كافي البحر او نظام الغمام بالطا المهمله فان دفع ما قيل على طنبه
بالعجة هذا العلم من تحريفه الناحي والاهتم بالضاد المعجمة لا الظا المثالة
انتهى لما قال في الصحاح وكل شيء كثر حتى علا وغلب فقد طم يطم وقال ايضا
وتضام القوم اذا انضم بعضهم الي بعض انتهى فيصح بالضاد المعجمة
ايضا وعدم المخير يعني اذا كان حاضرا عنده ولو لم يكن حاضرا لا يجب
عليه ان يطلبه وهذا اذا كان المخير من اجل ذلك الموضع لانه لو كان
مسافرا مثله لا يلتفت الي قوله واذا لم يساله وتحريه يصلي فان احابه
صحت ولا فلا ولو ساله فلم يخبر وتحريه يصلي ثم اخبره بان لم يصب لا اعاد
عليه كما في شروح الجمع وقال الكمال وكذا لا يجوز اي التحري مع الحاربي وفي قوله
اي صاحب الهداية ليس بضرورة اشارة الي انه ليس عليه طلب من يساله
عند الاشتباه والوجه انه اذا علم ان المسجد قوام من اهله مقيمين

عنهم ليسوا كالحائرين فيه وقت دخوله ومع حوله في القرية وجب عليهم ليسا
قبل التحريم انتهى لكن قال في البحر وفي فتاوي قاضي خان رجل صلى في المسجد
في ليلة مظلمة بالتحريم فبين خطاؤه حين قال لا تسلمه ان يرفع ابواب
الناس للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة من الجدران والمحيطات حتى
وعسى يكون ثم موزع فجاز له التحريم انتهى قلت فيحمل ما قاله الكمال على من
دخل تارة الدفع المتأخر ولم يعد ان اخطأ هذا خلاف ما لو تروضا
ما او صلى في ثوب على ظن الطهارة ثم تبين انه نجس حيث يعيد الصلاة ولو
صلى وعنده انه نجس ثم تبين طهارته او انه محدث او ان الوقت لم يدخل
فظهر بطلانه لا يحرم طهارة البحر لكن رأت بخط شيخ شيعي العلامة الشيخ علي
القمي رحمه الله معروفا الى الزاوية صلى في ثوب على انه نجس ثم بان
بطلانه بان وان صلى على انما بين القبلة ثم بان خلافه لا يصح لان الواجب
اذا الصلاة ثوب طاهر وقد وجد والواجب التوجه الى ما هو قبله
عنده قائل انتهى وفسدت ان شروع فيها بلا تحريم تسامح بذكره
وان علم فيها اصابتها واصل بما قبله وفيه خلاف الى يوسف فانه يفتي
عنده ولو علم اصابتها بعد ما صحت اقول فيه تأمل لانه قد حكم
بنسأد صلاته بقوله قبله وفسدت ان شروع بلا تحريم بالعنق هنا
والصلاة الواحدة لا تقف بمقتضى ذلك يعني ان يقول طهارة البدائع
لو شك ولم يخرج وصلى الى جهة من الجهات فالاصل هو النسأد فان ظهر
خطاؤه بيقين او بالتحريم تقرر النسأد وان ظهر صوابه ان كان بعد الفراغ
اجزانه لانه اذا شك وبني صكبة على ذلك احتمل واحتمل فان ظهر الخطأ
تثبت به وان ظهر انه صواب متى ابتداء الحكم بالجواز بالشك بل بالنسأد
بناء على الاصل فادان بين الصواب بطل الحكم باستصحاب الحال وثبت الجواز
من الاصل انتهى او كما قال الكمال فلو صلى من اجتهدت عليه القبلة بلا تحريم

فعلية

فعلية
الاعادة الا اذا علم بعد الفراغ انه اصاب انتهى واصلاح العبارة باسما
لفظة ان من قوله وان علم فيقال وفسدت ان شروع فيها بلا تحريم وعلم فيها
اصابتها الى ان لم يعلم المتقدم فالحال امامه اقول في اشارة الى انه لا يصح
المتقدم جملة بجهة امامه وبه صرح في البرهان ولكن والحق المصنف هذه
المسئلة عن قيد كونها في الغارة كغيره لكن قال في البحر هذه المسئلة من
مسائل الجامع الصغير وفي كتاب الاصل فانه قال لو ان جماعة صلوا
في الغارة عند اشتباه القبلة الى ثم قال صاحب البحر فشرط ان يكون
في الغارة وهو يدل على ان التحريم لا يجوز في الغارة والمصنف من غير سواله
وقد اسلفناه انتهى وذكر قريبا وان علم انه ظن ان امامه اي حال اقتضاه
فسدت وايضا لو كان عنده انه تقدم عليه لا يجوز صلاة ذكره بن كمال
باب شاعن الملاحمة يؤخذ مما قدمناه ان المعنى لا يشترط لصحة الصلاة
امساك المحراب كاقوله التامية بل حاله عندنا كغيره لقوله عليه السلام انما
الاعمال بالنيات كذا استدلل به في الهداية وغيرها ولا يصح لان الاصوليين
ذكر وان هذا الحديث من قبيل ظني الثبوت والدلالة لا يجوز واحد مشترك
الدلالة فيفيد السنية والاستصحاب لا الافتراض كذا في البحر بل الصواب
في الجواب المتأخر ان ما ذكره ينزع ايضا الى تفسير السنية بالعلم لانه نفس
النية التي هي الإرادة بعمل القلب وفسد بان يعلم بداهة اي صلاة يصح
بل الظاهر ان قول الهداية والشرط ان يعلم بقلبه ليس تفسير الارادة
ليلزم ما قبل بل هو شرط لتحقيق تلك الارادة ولا يخفى ان الشرط غير الشرط
فلا يتأتى نسبة ما ذكر اليها لان المراد من الظاهر وكلامها ظاهر والنقطة
بها مستحب يعني طريق حسن احب المشايخ لانه من السنة لانه لم يثبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف ولا عن احد من الصحابة
والتابعين ولا عن احد من الائمة الاربعة بل المنقول انه صلى الله عليه وسلم

كان اذا قام الى الصلاة كبر هذه بدعة حسنة عند تصدع الفريضة
 لم يصح بكيفية النبي وفي المحيط ينبغي ان يقول اللهم اني اريد صلاة كذا في هذا
 لي وتقبلها مني وهو ينبغي ان التلفظ بها يكون بهذه الصيغة لا بخلاف
 او انوي ولا يخفى ان سوال التوفيق والقبول شي اخر غير التلفظ بها يذكر
 في الاحكام الملح لكثرة مشاقه وطول زمانه وكذلك الصلاة فيكون ضربها
 في نفي قياس الصلاة عليه وهو ظاهر مفهوم كلام المصنوع والكنز ويتبين ان يلحق
 الصوم بالبح في سوال التيسير كالقبول لطول زمانه ومشقة نفي الصلاة
 والمشي الى المسجد يعني الى مقام الصلاة ووقتها الا فضل الى يعني
 الى فضل مما شمله ظاهر الرواية وهو عدم صحتها بالنسبة المتأخرة عن الترخية
 فتصح بالمقدمة عليها من غير ما صل اجنبي وبالمقارنة للتحكمة والافضل
 منها المقارنة وقيل نفع النبي مادام في الشئ معطوف على مقدمه وهو
 مقابل ظاهر الرواية وهو كما قيل انها تصح بالنسبة المتأخرة عن الترخية وهو
 ما روي الكوفي انها تقبل واختلفوا على قوله فيقبل الى التوقد وقيل الى
 الركوع وقيل الى الرفع منه قياسا على نية الصوم كالروايات الخمس والجمعة
 الطواف استقصائية والواجب كالوتر الطواف للمبطل فلا يحتاج الى
 قوله بعدها ونحوها والمراد بنحوها ما اوجبه بنذر او افساد وركعتا
 الطواف انتهى وكذا يشترط نية يقين المجدد للملاوة لانية النية في
 المسجد والمراد باشتراطه يقين وجوده عند الشروع فقط حتى لو
 نوي فزاد شوع فيه ثم نسي فظن تطوعا فانه على انه تطوع فهو فرض مستقط
 وكذا العكس ويكون تطوعا في البحر والجماعة في صلاة الجماعة من
 الواجبات تسامح والخطا في عددها لا يضر اقول وكذا في صحتها لما تقدم
 من ان الذكر باللسان لا معتبر حتى لو نوي الظن وتلفظ بالعصر كان شارعا
 في الظن بخلاف التقليل الى قوله والاكتفاء بباطق النية في النقل متفق عليه

فان

فان مطلق النية كاف فيهما ايضا عند الجمهور اقول وهو ظاهر الرواية والظن
 ليس متعلقا بالترافع والسنن الموكدة دون النقل لما قدمنا ان النقل
 متفق على مطلق النية فيه لكن الاحتياط في الترافع والسنن الموكدة التبيين
 لانه صحيح عدم جواز النية المطلقة لكنه ضعيف لما قاله في مختصر الظهير بالمشي
 نحو صداقة بنية مطلقة وكذا الترافع والسنن كلها عندنا اجتنابا وقيل المصحح
 ان الترافع والسنن المطلقة لا تنافي مطلق النية انتهى يعني في الفرض
 ينوي ظهر اليوم اقول فان لم يقيد به بكونه ظهر اليوم بل قال الظاهر لا غير
 اختلف فيه والمصحح انه يجوز في الفتح ولو نوي ظهر الوقت والوقت باق
 حاشا ا قوله ولو في الجمعة بخلاف فرض الوقت فيها كما ذكره ولو كان الوقت
 قد خرج الى اقول بعدم الجواز هو الصحيح كما في الفتح انتهى قلت ومفهومه
 انه لو علم خروج الوقت اجزاه ولو نوي فرض الوقت جاز في الجمعة
 قاله في البرهان الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت انتهى اي يجوز نية
 فرض الوقت وكذا في الفتح والاحتياط ان يصلي بعدها الظاهر اقول
 ظاهر كلام المصنف عدم وجوبه وهو مرجع ما نقله شيخ الاسلام سري الدين
 عن جده شيخ الاسلام ابي الوليد بن النخعي انتهى وقال شيخ استاد ج
 العلامة الشيخ علي القدي رحمه الله قلت يتعين تعيينه بما قاله حينئذ انتهى
 عند مجرد التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه في صحتها اي الجمعة وعلى
 قوله من يعتد قوله الى يوسف فالظاهر وجوب الاربع ولو يريده تعيين
 التمر تأشيري بلا بد وكذا اقول النية انتهى لكن لا ينبغي لهذه الصلاة للعوام
 الذين يخافون عليهم الوقوع في الادرهام سبل شمس الائمة الخواين عن قوم كما
 عادتهم الصلاة وقت طلوع الشمس يمنعون عن ذلك قال لا ينبغي فلا ينبغي
 بها الا للخواص ولو بالنسبة اي بعد صلاة الجمعة احترافه عن قول
 بعضهم انها تصلي قبل الجمعة وذكر وجه في نفي الشك للمقدسي قبل

ظهر الحمد

طلب

سنتها هكذا في القنية وتداوله الشواحي وفي الظهيرية انها توخر عن السنة
وكذا في الحجة ولكن زاد فيها انه يصلي بعده سنة الوقت وكنتين قال
العلامة قال العلامة القندي فيصير ما يصل بعد الجمعة عشرا وانما ادرك
بما هو احوط واخري يقتصر على التمسك في القعدة الاولى منه ولا
يفسد بتكملا ولا يستتبع في الشئ الثاني واختلفوا في القراءة قال في القعدة
فقبل بقرا الفاتحة والسورة في الراج وقيل في الاولين كالظاهر قال في الجمع
وهو اختياره وعلى هذا الخلاف من يقضي الصلوات احتياطا والخيار
عندي التمسك فيها رايه انتهى وقال العلامة القندي ولا شك ان الاحتياط
ان يتوهم في الجمع يفيد كلام الظهيرية ويعني ان يكون هو المختار
واختلف في مراعاة الترتيب بينها وبين العصر كافي القنية وقال العلامة
القندي ولا يخفى ان الاحتياط مراعاة الترتيب ثم قال هل يوجب لها باقاة
اولا لم اطلع عليه من صرح فيه بشئ ويمكن ان يقال ما في بالقامة وذكر ما
يفيد هذه الاخلاصة ما ذكره كتابه للسيمي في شرح الشريعة في بيان ظهر الجمعة
فعليك به قلت ولا يجوز الاقتداء بها بل يروي على الافراد وهو ظاهر فلا
لم يذكره القندي ويروي اقتداءه بالامام اطلقه فمثل الجمعة وقال القاضي
ولو روي الجمعة ولم يوافق اقتداء بالامام اختلفوا فيه بعضهم جرد ذلك لان
الجمعة لا تكون الا مع الامام انتهى قلت فعلى هذا صلاة العيدين اقله
فيه تحت الى اجيب عن الزيلعي بان ما قاله هنا مبني على قول الصحاحين
او متاخر عن الاولى تايت الضمير في عنه لرجوعه للقنية واختلف
في النسخة اقول قال في الكافي وانما شرطت سنة الامامة اذا ائمت محاذية
اي اذا كانت المحاذاة تامة زمانا اقتداها به بان قامت بحج رجل خلف
الامام لا يلزم الذي يجنبها فسادا ولو موافق عليه من جهة امامه فتوقف
ما يلزمه على الزامه كما لو وقعت بحج الامام فان لم يكن بحجها رجل زمانا

اقتداها

اقتداها به بان قامت خلف الصفوف في رايه يصح اقتداها به بلانية الامام
لان لفساد في الحال خلاف ما تقدم لانه الفساد ثم ثابت في الحال وهو القضا
موقوف والمصل عدم اشتراط سنة الامام وانما تركناه للفساد الذي يجري
المعدي ولم يوجد فلم نشترط اليه نعم الاقتدا لكن بشرط ان لا يلزم المرأة
احدا فسادا فان لم تقدم بقا اقتداها بها على الصحيح وان تقدمت بطل اقتدا
لنواق الشرط وفي رايه لا يصح لانه لما احتمل الفساد من جهة توقف ذلك
على احتياجه بل اعتبارا بالحواله لان ما مضى الى المخرج انتهى وقال الزيلعي
فان لم يكن بحجها رجل فيه روايات في رواية كالاول اي كما اذا ائمت محاذية
فلا فرق بينهما وفي رواية تصير داخله في صلاة من غيريه الامام ثم ان لم
كاذبا ائمت صلاتها وان تقدمت حتى طاف رجل او وقف بحجها رجل ذلك
صلاتها ومن الرجل والفرق بينهما وبين المحاذية ابتداء ان الفساد في هذه محتمل
وفي ذلك لان ما انتهى قلت انه قول الزيلعي او وقف بحجها رجل لم يذكره
في الكافي والعناية بل اقتصر على ما اذا تقدمت بعد احراما فاذت رجل وذا
ظاهري فساد صلاتها لعدم اتيانها بالشرط لانها الزمت الفساد لم يذات
بصنعا وهو تقدمها اليه بعد احراما واما اذا وقف رجل بحجها وقد احرمت
متاخرة عن الصفوف لم يوجبها الزام فساد فليتأمل ما قاله في البحر
وظائف في هذا العموم بعضهم يعني في عموم عدم صحة صلاتها اذا لم يتوأم
فتاوى يصح اقتداء النساء ان لم يتوأماتهن في صلاة الجمعة والعيدين وصح
صاحب الخلاصة والجمهور على اشتراطها في حجتين لما ذكرنا انتهى يعني ان
يجل الخلاف على ما اذا لم تتعد محاذية اما اذا كانت محاذية عند اقتداء فلا
خلاف في لزوم سنة امامتها كما قدمناه والقول بصحة صلاتها وان لم يتو
امامتها اذا لم يعبد محاذية في الجمعة والعيدين ظاهره الجلي وجود النبي
حتى اذا علم عدم النبي لا يصح اقتداها عن في الجمعة والعيدين ايضا لما قاله

و

متن

الظلال واعلم ان اقتداوا من في الجمعة والعيدين عند كثير لا يجوز الا بالنية
وعند اكثر يجوز بدونها نظرا الى اطلاق الجواب جملة على وجود النية منه وان لم
يستفسر حاله انتهى فكن لا يخفى ما بين البحر والفتح من الخلاف في نسبة ما قيل
من الجواز وعدمه للاكثر انتهى واما صلاة الجنازة فلا يشترط في صحة ائمة

فصل في الصلاة

اي ماهية الصلاة وهذا شروع في المقصود بعد النزاع من مقلما تده
قبل الصفة والوصف في اللغة واحد وفي عرف المتكلمين خلافة والتحرير
دكر ان الوصف لغة ما في الموصوف من الصفة والصفة هي ما فيه ولا يتكرر
يطاق الوصف ويراد الصفة وبهذا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في انه
الوصف مصدر وصدة اذ اذكر ما فيه ثم المراد هنا بصفة الصلاة الاوصاف
الغسية لا وهي الاجزا العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجزا الهوتة من
القيام الجزية والركوع والسجود كما في فتح القدير وليس هذا من باب قيام العرف
بالعرف لان الاحكام الشرعية لها حكم الجواهر وهذا توصف بالصحة والنسبة
والاطلاق والفتح واعلم انه يشترط لثبوت الشريعة اشياء العينية وهي ماهية
الشيء والعين هنا الصلاة والركن وهو جزا الماهية كالقيام والحكم وهو
الاثبات بالشيء كجوازها ومنساده وثوابه ومحل ذلك الشيء وهو الاداء
المكلف بشرطه كالطهارة والسبب كالوقت كما في البحر **قوله** لها فرائض المراد
بها ما يفوت الجواز بوثوقه **قوله** منها التحريم وهي شرط عندنا على المصحح كما يذكره
المصنف وقال محمد الكوفي ومالك دكن واختاره الطحاوي ووجه كونه المطويات
والشرط الاتيك لها قايما فكان ينبغي للمصنف ذكره حتى لو ادركه الامام والاعا
ففي ظهريه ثم كبر ان كل الى القيام اقرب صح وان كان الى الركوع اقرب لم يصح
ولو ادرك الامام والاعا فكبر قايما يريد تكبير الركوع طارت صلاته
تنبيه من فرائضها النية وتقدم انها شرط ولم تذكر هنا لما سبق **قوله**

لا

لا يحرم الاشياء المباحة قبل الشروع يعني من غير جنس الشئ **قوله** وهو
التكبير اي الوصف الخ اقول هذا شرط عندنا على القادر لما في المحيط الا
والحزم لو انتحى بالنية جازلها انما باقعي ما في وسعها انتهى ولا يجب عليه
تحريك لسانه عندنا كما في النسخ وقال الزبلي وفي المبسوط والوريك ولو نوي
الحرس والامي الذي لا يحسن شيئا يكون شارا عا بالنية ولا يلزمه التحريك
باللسان **قوله** يقول الله اكبر اقول انشأ به الى انه لا بد من اتيانه بحملة تامة
فلا يصير شارعا بالمبتدأ وحده كانه ولا ياكس وهو ظاهر الرواية
كما في التحرير ومنهم من قال يصير شارعا بكل اسم مضمرة او خبرا لا فرق
بين الجلالة وغيرها وهو رواية الحسن وروى قاضي خان بين ما لو قال
الله او الرب ولم يزد يصير شارعا ولو قال الكبير او الاكبر لا يصير شارعا
قال في الفتح كان النقص الاختصاص في الاطلاق وعدمه كما في البحر انتهى
قلت لما قاله الزبلي مستدلا بالنية يصير شارعا بذكر الاسم دون
الصفة عند ابي حنيفة لا عند محمد الا بالاسم والصفة ومراده المبتدأ والخبر
انتهى غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية مثل قول محمد انتهى لكن قال
قاضي خان بعد الذي تقدم لو ادركه الامام في الركوع فقال الله اكبر لم
ان قوله الله كانه في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا
في الصلاة انتهى ولم يكف فيه خلافا يقتضي انه لا بد من ذكر الصفة لغير
الشروع والافترق الحال بين مصل ومصل فليتامل **قوله** لا ياتي
بالمد في هزة الله ويطي اكبر اقول فان اتى به ان كان في المزة فهو مقصد
لان استقام وان تقدمه يكف للشك في الكبريا كما في التبيين لكن لم يحرم
بالكفر في المبسوط فانه قال كما في البرهان لو مد الف الله لا يصير
شارعا وحيف عليه الكفر ان كان قاصدا انتهى وان اتى به في با
اكبر فقد قيل تقصد وقال بعضهم لا تقصد وان كان المد في لم

او اكبر

الله بحسن ما لم يخرج عن حد ما في التبيين انتهى وجزم الهم من الاسم
الكريم خطأ وما عتبه الكل من عدم النساد والكفر بالمذهب فيه نظر
ذكره في البحر وأعاد الله حرف الجر في قوله وفي أكبر ليعيد الهمي عن التباد
بالعقبي من قضا وبها لا بد له كان في الحق فهو مفيد كما قد مر **قوله** بعد دفع
يديه هو المصحح أقول هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول عامة
علمائنا ومصحح في الهداية كما في البحر وقال في البرهان وأبو يوسف يرى
الرفع مع التكبير انتهى وقال الكاوي عن أبي يوسف قوله وحكي عن
الطحاوي فعلا واختاره شيخ الإسلام وصاحب النجاة وقاضي خان انتهى
وفي الخلاصة هو المختار انتهى والقول الثالث وقته بعد التكبير فيكبر أو لا
ثم يرفع يديه وذكر وجهه في البحر انتهى لكن يضعفه ما قاله الزيلعي ولو كبر مسوع لأن
ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به لقوات محله وإن ذكره في كلام الزيلعي
النا التكبير دفع لأنه لم يأت محله انتهى **قوله** هذا إذا نية أقوله وإن لم يكن هذا القول
إليه الموضع المسنون وفيهما بقدر ما يمكن سوا ذلك دون المسنون أو قوله
وان أمكن رفع أحدهما فقط فعل كما في التبيين **تنبيه** سيذكر المعمر
رحمه الله تعالى الأدب في آخر الباب كإخراج الكفين من الكفين عند
الأحرام وكان ينبغي ذكرها هنا ووضع كل منها في محله كما صنع في بقية
الأفعال **قوله** وقال قاضي خان وبمس للإظهاره مغايرة للإمام الهداية
وقال في البحر والمراد بالمخاذاة أن يحبس باليأسه ثم يفتح يديه ليتيقن مخاذاة
يديه أذنيه انتهى فلا محالة على هذا **قوله** وبعد رفع الملاء الخ لم يتبدد
بكونها حرة مثله المنة لكن قال الحدادي وأما المنة فذكر في الفتاوى
أنها كالرجل في الرفع وكالحق في الركوع والسجود يعني أنها تنضم انتهى **قوله**
وجازت التهمة بما يدل على التظيم أقول هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال
أبو يوسف لا يجوز إلا بالله أكبر الشوق عليه أو الأكبر أو الكبير ويتروك في كبر

نفا

نفا واثباتا ولا يجزئ به نفي هذه الثلاثة أو الأربعة إذا كان بحسن
التكبير كما في البرهان وزاد في الخلاصة خامسا الله أكبر وذكره في البحر
قوله نحو الله أجل أقول بسم الله الرحمن الرحيم لرافتحها قيل يصح وقيل
لا يصح الشروع لها وهو الصحيح كما في الغاية والراجح **قوله** والتسبيح
قال الزيلعي لكن الأول أن يشرع بالتكبير وهل يكره الشروع بنفي
أم لم يذكر صاحب النجاة أنه يكره في المصحح وقال الرضوي الأصح أنه لم يكره
انتهى وذكر في البحر ما يفيد وجوب الافتتاح بالتكبير لمن أحسنه وتعيينه
ما صححه الرضوي وتضعيف ما ذكره في المستصحب من أن مراعاة لفظ
التكبير في افتتاح صلاة العيد واجبة كإتيان سائر الصلوات فراجع
قوله وبالفارسية أقول المداوم ما لم يكن عربيا لأخص من الفارسية
ولم يقيده بالعجز عن العربية وهو قول أبي حنيفة وأهل ذلك التكبير هو
العتيق وهو أصل ما يله لسانك ذلك فهو كالمكان غير العربية فإنه
جائز أجماعا وكالتلبية والسلام ورواه والتسمية عند الدعاء والمصحح
رجوع الإمام إليهما أي إلى أبي يوسف ومحمد في عدم جواز الشروع في
الصلاة بالفارسية لغیر العاجز عن العربية كما لو قرأها هذا أيضا
مرجع عنه في المصحح فإنه لو قرأ غير العربية قادرا على العربية لا تصح
بالاتفاق على الصحيح كما في البرهان وقال الزيلعي والخلاف في الجواز إذا
اكتفى به أي بغير العربي في خلاف في عدم النساد حتى إذا قرأه بالعقبي
قد ما يجوز به الصلاة جازت صلاة انتهى وحكي مثله في البحر عن الهداية
ثم قال وفي فتاوي قاضي خان أنها تنسد عندهما والتوفيق بينهما محل ما في
الهداية على ما إذا كان ذكر أو تنزلها ويحل ما في الشاوي على التخصيص
والمراد بالهي كالتقاة الشاذة فإنهم صرحوا في الشروع أنه لا يكتفي
بها ولا تنسد وفي أصول شمس الأئمة أن الصلاة تنسد بها فيحل الأول على

في الصلاة
بغير العربية
لا تصح

ما اذا كان ذكر او سترها او حمل على طين للنفاذ على المصحف ولا على المني
 كالقراءة والثاني على غيره كما بيناه في كتابنا في اصول انتهى ولا يجوز بالتفسير
 بالاجماع لانه منقطع به ذكره الزيلعي اودع وسمى هذا بالاتفاق
 حين كان مناه خرب انظر له اي اللهم اغفر لي واحفظني فان اقتصر على
 اللهم فقد اختلفوا فيه والصحيح الجواز كما في المحيط والدر ايم وقال الحدادي
 الاصح انه لا يصير شارعا المفضل عند اي حنيفة الم اقول هذا على
 الصحيح من ان الخلاف انما هو في الافضلية لا الجواز وقيل الخلاف في الجواز
 ولو قال الموم اكبر الي فيه اشارة الي ان الموم علم انه حصل منه قبل
 الامام ولو لم يعلم انه كبر قبل الامام او بعده فان كان اكبر رايه انه كبر
 قبله لا يجزيه والا اجزاه لان امره محمول على الصلاح حتى يتبين الخطا
 يتبين او يغالب الظن كذا في البحر من المحيط واجمعوا على انه لو فرغ من قوله
 الله اكبر الم اقول لفظ اكبر اعني الخبر لم اراه في الثانية بل اقتصر فيها على ما
 لو فرغ من قوله الله اعني المستبداء على ما ذكره المص لم تقع المقارنة بين هذه
 المسئلة والتي قبلها وهي ما لو قال الموم اكبر قبل قول الامام الم الامن
 حيث الاصحبة والاجماع وهما متقاربان على ما رايته قال قاضي خان ويكبر
 المقتدي مع الملم فان قال المقتدي الله اكبر وقوله الله اكبر وقع قبل
 قول الملم ذلك قال النقيي ابو جعفر محمد الله الاصح انه لا يكون شارعا عند
 ثم قال واجمعوا على ان المقتدي لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من
 ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في اظهر الروايات انتهى فتبين لهذا ان
 لفظ اكبر من المسئلة الثانية من كلام المص ليست من الثانية
 علم من هذه المسئلة انه لا يكون شارعا في الصلاة اطلاقا منصرفا ولا
 معتديا بغيره على ذلك في البحر في اول هذا الباب بقوله ولو كبر قبل
 امام لا تجوز صلاة ما لم يجد دلالة اقتدي بمن ليس في الصلاة فلا يظن

في

في صلاة ولا في صلاة نفسه على الصحيح لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة
 المفراد انتهى لكنه عقبه بقوله ولو اقتنع بالله قبل امامه لم يصح شارعا
 في صلاة لانه صار شارعا في صلاة نفسه قبل شروع الامام انتهى فغيبه
 مخالفة الا ان حمل على غير الصحيح فليتامل يعني رفع اليدين للمحترمة الم
 لم يبين فيه حكم اسرار المقتدي بالتكبير وكان ينبغي بيانه ومنها القيام
 اقول وهذه ان يكون بحيث اذا مدي يده لا يقال ركبتيه كما في البحر ينبغي
 ان يكون مفعل لوه بعد وما يقر المروض من القراءة فمضاه الواجب
 واجبا والستة سنة ولم اراه في الغرض اقول وكذا ما هو ملحق به كالواجب
 يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلاة المروضة اقول
 المراد بالعرض القطعي لان غير الصلاة المروضة كالوتر لا بد من القيام
 فيها لا على القطعي ومنه يضع يمينه الم لا يعني ان ظاهره رجوع الغيب
 الي القيام بل يفيد تعيين الوضع في ابتدائه بل اعم وظاهر الرواية انه
 كما منع من التكبير يضع تحت سترته هذا سنة في حق الرجل وامام المرأة
 فالسنة في حقها الوضع على صدرها وكان ينبغي للمصنف ذكر طاهها كما قدمه
 في الوضع للتكبير وصحة الوضع الم هذا هو المختار في حق الرجل كما
 في التبيين والمرأة تقع يديها على صدرها ولا تقبض بل تضع كفا اليدين
 على ظاهر كفا الايسر ذكره القسري ويرسل يديه في قومة
 الركوع قال في البحر وهذا بالاجماع ثم قال وذكر شيخ الاسلام انه يرسل
 في القومة التي تكون بين الركوع والسجود على قولهما طاه هو قوله محمد وذكر
 في موضع اخر انه على قولهما يعتمد فان في هذا المقام ذكر مسنونا وهو
 التسميع او التحميد وعلى هذا مشي صاحب التلخيص انتهى ثم قال وعلى هذا
 فالمراد من الاجماع المتقدم اتفاق ابي حنيفة وصاحبيه على الصحيح انتهى
 وبين تكثيرات العيد اقول وقيل يضع يمينها كما سئذ ذكر

في صلاة ولا في صلاة نفسه على الصحيح لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة
 المفراد انتهى لكنه عقبه بقوله ولو اقتنع بالله قبل امامه لم يصح شارعا
 في صلاة لانه صار شارعا في صلاة نفسه قبل شروع الامام انتهى فغيبه
 مخالفة الا ان حمل على غير الصحيح فليتامل يعني رفع اليدين للمحترمة الم
 لم يبين فيه حكم اسرار المقتدي بالتكبير وكان ينبغي بيانه ومنها القيام
 اقول وهذه ان يكون بحيث اذا مدي يده لا يقال ركبتيه كما في البحر ينبغي
 ان يكون مفعل لوه بعد وما يقر المروض من القراءة فمضاه الواجب
 واجبا والستة سنة ولم اراه في الغرض اقول وكذا ما هو ملحق به كالواجب
 يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلاة المروضة اقول
 المراد بالعرض القطعي لان غير الصلاة المروضة كالوتر لا بد من القيام
 فيها لا على القطعي ومنه يضع يمينه الم لا يعني ان ظاهره رجوع الغيب
 الي القيام بل يفيد تعيين الوضع في ابتدائه بل اعم وظاهر الرواية انه
 كما منع من التكبير يضع تحت سترته هذا سنة في حق الرجل وامام المرأة
 فالسنة في حقها الوضع على صدرها وكان ينبغي للمصنف ذكر طاهها كما قدمه
 في الوضع للتكبير وصحة الوضع الم هذا هو المختار في حق الرجل كما
 في التبيين والمرأة تقع يديها على صدرها ولا تقبض بل تضع كفا اليدين
 على ظاهر كفا الايسر ذكره القسري ويرسل يديه في قومة
 الركوع قال في البحر وهذا بالاجماع ثم قال وذكر شيخ الاسلام انه يرسل
 في القومة التي تكون بين الركوع والسجود على قولهما طاه هو قوله محمد وذكر
 في موضع اخر انه على قولهما يعتمد فان في هذا المقام ذكر مسنونا وهو
 التسميع او التحميد وعلى هذا مشي صاحب التلخيص انتهى ثم قال وعلى هذا
 فالمراد من الاجماع المتقدم اتفاق ابي حنيفة وصاحبيه على الصحيح انتهى
 وبين تكثيرات العيد اقول وقيل يضع يمينها كما سئذ ذكر

فالخامس الى هذا قوله عند محمد سنة للقرآن في الشا والتش
 والحنانة كما في البرهان وقيل سنة التيام مطلقا حتى يقع في الشا كما في البرهان
 اي يقرأ سبحانك اللهم يعني الى هو سبحانك اللهم ونبارك اسمك
 وتعالى جده وطالع عجزك سبحانك مصدر كغفران طريكا ويستعمل الامضافا
 منصوبا باضمار فعله وجوبا فعناه اسبحك تسبيحا اي اترهك ترهها
 اي اعتقد تراهنك عن كل صفة طليق بك وعجزك اي عجزك محمدك فهو في الي
 عطف الجملة على الجملة ونفي سبحانك صفات النقص ثابت بقوله وعجزك
 صفات الكمال لان الحمد انما هو الصفات الكالية وهذا وجه تقدم التسميع
 على التمجيد وتبارك لا يتصرف فيه ولا يستعمل الله تعالى ولعل المعنى والله
 اعلم تكثير جنود اسماء بك الحسني وزادت على جنود سائر الاسماء لولائها
 على الذات السبوحية القدسية العظمى والافعال الجامعة لكل معنى اسنى وتعالى
 حرك اي ارتفع عظمتك وسلطتك أو عتاك عما سواك وطالع عجزك في
 الوجود فان العبودية حق فبدا بالنفي الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم
 بالتوحيد ترقيا في الشا على الله عز وجل من ذكر النعوت السلبية والصفات
 الثبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وطالع انفراد
 باللوهية وما يختص به في الوحدة والصدقية فهو الاول والاخر والظاهر
 والباطن وهو بكل شيء عليم قوله وجل ثناوك قال في النية وان
 زاد وجل ثناوك لا يمنع منه ولا سكت طريكم وكذا في الثاني لكن بلفظ
 قالوا فلا ياتي به في الفرائض قوله كذا في الهداية مقيدا بالمزايين والظلم
 في جميع الصلوات في البحر قوله ان المولى تركه في كل صلاة نظرا الى الملاحظة
 على المروي من غير زيادة عليه في خصوص هذا الجمل وان كان شاعلي الله
 تعالى او بما هو قبل البحر قوله فان ادرك الامام في الركوع بحرم قائما
 ويركع ويتركه الشا وان ادركه في السجود ياتي به بعد التركه ثم يكبر ويحمد

وكذا

وكذا الواد ركه في التعدة ط في الحانية وطريجه اقول ظاهره انه لا يسن
 الايتان به عند تمام في جميع الصلوات خلافا لما في يوسف وفي البرهان ما ينفذ
 سنة الايتان به في النافلة عند ما حيث قال ويجمع الي يوسف بينهما اي
 التوجيه والشا في الصلوات اجزا اي في قوله الاخر لعدم المناقاة بين المرويين
 قلنا هو محمول على النافلة لما رواه النساوي من انه صلى الله عليه كان اذا
 قام يصلي تطوعا قال الله اكبر وجهت وجهي فكون مفسرا لما في غيره من
 الاطوار المطلقة انتهى وكذا ما في الثاني فييد منيته في النافلة فان
 عنده يقول اي وجهت ا قوله لفظه اي لم يذكرها الزيلعي والبرهان كما
 يذكر الخ ا قوله تمامه كما في التبيين وجهت للذي فطر السموات والارض
 حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتي وسكوتي وبحياي ومما في الله
 العالمين انتهى وزاد علي في البرهان مرويا عن علي رضي الله عنه برفعه
 لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين لوقال وانا اول
 المسلمين لا نقصد صلواته في الاصح اذا لم يخبر عن نفسه بل كان تاليا واذا كان
 محبرا فنفسه اتفاقا كما في البحر وعند ما لوقال قبل التكبير لاحاد
 القلب فهو حسن اقول نسب هذا في شرح الجمع لبعض المتأخرين ومحمد
 استحبابه تعالى للهداية وقال الزيلعي والاولي ان ياتي بالتوجه وبك
 التكبير لا يودي الى تطويل القيام مستقبل القبلة وهو مذموم شرعا
 قال عليه السلام مالي اراكم سامعين اي مخبرين وقيل لا بأس بين
 النية والتكبير لانه ابلغ في العزيمة انتهى ويعود اقول لم يذكر
 كيفية واختلف فيها فقال في الثاني المختار اعود بالله من الشيطان
 الرجيم وهو اختيار ابن عمر وعاصم وابن كثير انتهى قال في البحر وهو قول
 الاكثر من اصحابنا لانه المنقول من استعاذته صلى الله عليه وسلم وبهذا ينفذ
 ما قيل المختار استعاذته بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيارنا حتى ذكره

في الكافي ايضا و ما قاله في الهداية انه الاول في لوقا القرائ انتهى
 للقرأة قال في البحر فبعد ما بقراءة القرائ للاشارة الي ان التليد لا يغوز
 اذا قرأ علي استاذة كما نقله في الذخيرة و ظاهره ان الاستعادة لم تشع الا
 عند قراءة القرائ او في الصلاة و فيه نظر لما مر انتهى لا الشا قول
 و ذلك ان الخلاف في ان القوز هل هو للصلاة او للقرأة نعم في حجة
 و محمد هو للقرأة و قال ابو يوسف للصلاة لم تدفع و سورة الشيطان
 فيها فيكون تبعاً للفتا لان من جنسه كما في التبيين و صح في الخلاصة و الآخر
 قول ابي يوسف و لا ينبغي له ان يقرأ في حال اعتدائه اقول بينهم من انه لو لم يثن حال
 اعتدائه ان يقرأ ما سبق به و قد صرح به فيما اذا اقتدي حين الجهر
 فكان ينبغي استنفاؤه من هذا اليوم و يوضح ابي القوز عن تكبيرات
 العيد اقول العنبر المستر و اجع الي ما ياتي في القوز و هو الامام و كان
 ينبغي ان يقرأ و يوضح المجهول فينبغي ان يكون القوز متصلاً بالقرأة
 لا بالتأنيذ اشارة الي انه يترتب فيما بينه و بين التأنيذ في البحر و اشار
 المعبر الي ان القوز بعد التأنيذ و مقتضاه انه لو قوز قبل التأنيذ اعاده
 بعده لعدم وقوعه في محله و الي انه لو نسي القوز فقرأ التأنيذ لا يتعد
 لغوات محله انتهى ثم قال في الكافي و كان ينبغي ان يكون اي الامتياز
 بالاستعادة واجبا لظاهر الامرات ان السلف اجمعوا علي سنيته انتهى
 و هو اي المذكورات الي قوله و التأنيذ و القوز اقول كما ينبغي ان يقول
 ايضا و الامران هما اي بالتأنيذ و القوز في سنة مستقلة فزها
 اية الخ قال في البرهان و علي هذه الرواية يعني رواية مطلق الامة
 لوقراية في كلامه كقوله كيف قد ر او كلمتان عوضه فظن يجوز بلا خلاف
 بين المتأخر او اية في كلامه عوضها مكانه فانها ايات علي
 قول بعض القراء لا يجوز علي الصحيح لان يسمي عاد الاقار يا انتهى و عندهما

ثلاث

ثلاث ايات الخ اقول و هو رواية عن ابي حنيفة لم يروي مادون الثلاثة
 او الامة الطويلة لا بعد قاريا عرفا فشرطت الامة الطويلة او ثلاث
 قصار تحصيلها لوصف القرأة احتياطا و حرمت قرأة الامة القصيرة و ما
 دون الطويلة علي الحب و لا يبين احتياطا ايضا لعين الحقيقة كما في البرهان
 و الكافي بها مسمي يعني وقد اقر لها في كل من الركعتين كاملة فلو قرأ
 نصف اية طويلة في ركعة و نصفها في اخرى اختلف فيه و عامتهم علي الجواز
 لان بعض هذه الامة يزيد علي ثلاث ايات قصار او بعد لها فلا يكون اياتي
 من اية و محمد في منية المصلي كما في البحر و يقول الفاتحة و يسمي المراد ان ياتي
 بالتسمية قبل الفاتحة بعد القوز فلو يسمي قبل القوز اعاده ما بعده و لو بينها
 حق فرغ من الفاتحة لا يسمي لغوات محلها كما اشار اليه في الكافي كما في البحر
 اي لا يسمي في سورة بعد ما اقول اي في الركعة الواحدة و المراد في سنية
 الامتياز و كما في السرية بعد الفاتحة ايضا للسورة و لا تقو علي عدم كراهة
 الامتياز كما بل ان يسمي بين الفاتحة و السورة كان حسنا سوا كانت الصلاة
 جمهرية او سرية و اشرنا بما قدمناه الي سنية الامتياز كما عند ابي حنيفة
 كما رواه المعلي عن ابي يوسف قبل الفاتحة في كل ركعة و سيصرح به المصنف
 احترازا بما روي الحسن ان محلها اول الصلاة فقط عند ابي حنيفة انتهى
 و قال في شرح الجمع عن الكناية و من روى انه يسمي مرة في الاول و حسب
 عند ابي حنيفة فقد غلط غلطا فاحشا و لو من اي يقول امين اقول
 فيها اربع لغات اقصمهن و اشهرهن امين بالمدة و التحفيف و الثانية بالانصر
 و التحفيف و هي مشهورة و معناها استحب و الثالثة بالماله و الرابعة
 بالمدة و التشديد يدعي الحيزتين الواحد و لا تصد الصلاة بالارابعة
 علي المفتي به و من الخطا التشديد مع حذف اليها مقصودا و محدودا و لا
 يجد فساد الصلاة بهما كما في البحر سوا كان اما ما اشار به الي ضعف

بعد الفاتحة وهذا
 عند ما و قال
 محمد بن ابيان باصح

ما روي الحسن عن ابي حنيفة ان الامام لا يومن روي ابو داود وغيره
انه صلى الله عليه وسلم قال امين وخفف لها صوته **كافي البحر** او ما روي
اقوله اختلف في تامين المأموم في السرية اذا سمع تامين الامام منهم من
قال يومن كما هو ظاهر الكتاب ومنهم من قال لا يومن لان ذلك الجهر لا يجر
به كذا في البحر انتهى وفي الجوهر اذا سمع المتقدم من المتقدمين في
الجمعة والعيد قال الامام طه بن الحسين يومن كذا في التناوي انتهى قلت
فان هذا ينبغي ان لا يحتج بهما بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذا في انتهى فتكون
الشمية سنة اقول هذا هو المشهور عن اهل المذهب وقد صح الزاهدي
في شرحه والفتية وجوزها في كل ركعة وتبعه بن وهبان وهو ضعيف كافي
البحر روي الحسن الخ قد سماها فيه لكن الفاتحة اوجب حتى يومن
الم كذا قاله الزيلعي تبعاً للفقهاء وفيه نظر ظاهر لان كلاهما واجب انقلنا
ويتركه الواجب ثبت كراهة التحريم وقد قالوا كل صلاة اديت مع كراهة
التحرمة يجب اعادة ما فات من القول بوجوب الاعادة عند ترك السورة وما
يقوم مقامها كترك الفاتحة ثم الفاتحة اكد في الوجوب من السورة للاختلاف
في ركنيتها دون السورة والاكدة لا تظهر فيها ذكره بل وجوب الاعادة
حكم ترك الواجب مطلقاً لا الواجب المتأكد وانما يظهر في الهم لان مقول
بالنسيان كافي في البحر سنة القراءة في السفر الفاتحة واي سورة شأ
اقول اطلق السنة على الفاتحة وما معها باعتبارها بالجمع او لانه يطلق على قراءة
الفاتحة السنة لشبوتها لها والفقراء الفاتحة واجبة سفر وحضر

واما نحو البروج ليس على اطلاق بل في البحر والظهر كافي الكافي واشتد كانه هل
لم يذكرها في الكافي بل اقتصر على قوله نحو البروج يعني وما بعد ذلك انما هو
واضح لينا سبب التخفيف في سنة القراءة وهو بالقراءة من اواسط المفصل
ولما اشتقت في من الطوال فلا تخفيف اللهم الا ان يقال انها من اواسط ما كان
على ما قيل

علي ما قيل في سنده لكنه غير ظاهر عبارة للردحه الله تعالى **نوه**
وفي الضرورة بقدر الحال فتبسم لما قبله وسوا كان في الحضر والسفر
واطلق ما يقتضيه الفاتحة وغيرها لكن مثل في الكافي الضرورة للمسافر
يقوله بان كان على محلة من السير او خافاً من عدو او لفس ومثل للضرورة
في الحضر يقوله بان كان خوف فوت الوقت ثم قال فان كان في السفر في حاله
الضرورة تغير الفاتحة واي سورة شأ وفي الحضر في حالة الضرورة قبل
بقدر ما لا يفوت الوقت انتهى قلت ولما قيل ان يقول لا يخفف بالتخفيف
بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما اذا استدخونه من عدو وفقر اية
مثلاً لا يكون مسبباً انتهى من الحجرات طوال اقول هذا في ما قيل هو
عند اكثر من الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم او من الفتح
او من ق كافي البرهان الي البروج اقول وقيل لي عيسى واوسا ط
الي لم يكن اقول وقيل اوساطه من كونه الي الضم والباقي قصار ذكره
في البرهان عن شرح الطحاوي الغاية ليست مما قبلها فالبروج
من اواسط الطوال لما قال في الكافي وفي العصر والعشاء يقتل في الركعتين
باواسط المفصل بل في عليه السلام قوا في العشاء ولي البروج وفي الثانية
سورة الطارق انتهى **قوله** ومنها الركوع اقول اختلفوا في حد الركوع واكثر
الكتب القدر المفروض من الركوع اصله اخنا والميل وفي الكافي فرض
الركوع اخنا الظهر وفي ميمه المصلي طاطاة الرأس ومقتضى الاول انه لو
طاطا راسه ولم يكن ظهره اصلاً مع قدرته عليه لم يخرج عن عمدة من من
الركوع وهو حسن واذا بلغت حدوده الي الركوع يخفف راسه في الركوع
فانه القدر الممكن في حقه كافي في البحر يكبره كما في قول كذا في الوقايم
وتبعه بن كمال باسما والمراد انه تبارك التكبير ابتداء المخطاط قال في شرح
الجميع ثم يركع مكبراً وفيه دلالة على انه التكبير مقارن للاخطاط لانه صلى الله

عليه وسلم فعل كذا انتهى وقال في الصلوة قد شج المصنف يعني صاحب
 الكنز لقد روي في التفسير بالرواية يعني في قوله وكبر بلا ممة وركع المحفل
 للمقارنة وضدها وفي بعض الروايات يكبر ثم يركع وعبادة الجامع العيز
 ويكبر مع المخطاط قالوا هو المصحح لئلا يخلو حاله الاختلاف من الذكر
 ولما قد ساء من حديث الصحيحين ويستمد بيديه على ركبتيه اقول
 ويكون ناصبا سابقه واحنا ونما شبه القوس كما يجعل بعض الناس
 مكره مفرجا اصابعه هذا في حق الرجل والملة لا تفرج اصابعها في الركوع
 كافي التبيين لقوله صلى الله عليه وسلم من قال في ركوعه سبحان
 ربه العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك ادناه اقول اي ادني ما يمتنع
 به كاله المعنوي وهو الجمع المحصل للجنة لا اللغوي كافي البرهان ولما
 كان الركوع تواضعا وتدلا للناسب ان يجعل مقابله العظمة لله ولما
 كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابله العلو لله وهو التبر
 والافتقار الى العلو في الملك تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويكره
 ان ينقص منها اي من الثلاث والمراد كراهة التنزيه لا تاف في مقابلة
 المستحب كافي البحر والصحيح انه يتابعه اقول وهذا خلافا للشهد
 لواءه الامام مسلم قبل المصنف لا يتابعه بل يمتد له قراء الشهد واجه
 كافي البحر عن قاضي خات اي يقول مع الله لمن حده اقول المراد بجميع
 قبله يقال مع الامير كلام زيد اي قبله فهو عا بقبول الحمد كافي البرهان
 وقال في شرح الجمع واللام في لمن للنفعة والها في حده للكتابة كافي
 المستصفي وفي الفوائد اما للسكنة والاستراحة كذا نقل الثقات انتهى وفي
 اللؤلؤ الجية رجل يقول مع الله لمن حده مكان النون اللام تمتد صلاته
 لانه صار لغوا وان كان لسانه لا يطاوعه بترك انتهى وانما راسه
 المراد ان يكون التسميع عند ابتداء رفعه والامام يكتفي به هذا عند
 الي

سائل هذا في كلام
 المصنف في باب التوضيح
 والمواظف

الي حنيفه وقلا يصح اليه التحميد والمقدي يكتفي بالتحميد متفق عليه
 وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل اقول هذا المحمول على انه افضل
 من ربنا ولك الحمد ومن ربنا لك الحمد ان الغاية اربعة وافضلها اللهم ربنا
 ولك الحمد من زيادة الواو توجب المضيقه واختلوا فيها فقبل زيادة
 وقبل عطفه تقديم ربنا حمدناك ولك الحمد ويليه ما ذكره المع من المحيط
 ويليه ربنا ولك الحمد كافي البحر والمنفرد الي اقول حتى كلام التبيين
 للمقولين في البحر ثم قال وحيث اختلف التصحيح كما رتب فلا بد من الترجيح
 فالمرجح من جهة المذهب ما في المتن يعني قول الكثر والكتفي المنفرد بالتحميد
 لانه ظاهر الرواية كما صرح به قاضي خات في شرحه والمرجح من جهة الدليل
 ما صححه في المدة انه انتهى والقول الثالث في المنفرد انه ياتي بالتميم لا غير
 وهو رواية المعلي عن ابي حنيفة قال صاحب البحر ينبغي ان لا يقول عليها
 ولم ار من صححها انتهى والقيام مستويا لوقال والقيام والمستوفيه
 لكان اولي لان كلاهما سنة مستقلة وروي عن ابي حنيفة ان الرفع من
 الركوع فرض والصحيح انه سنة كما ذكره الزيلعي في التبيين بخلاف القوم
 بعد رفع الراي من الركوع وبين السجدين فان الطهينان فيما سئل الخ
 قال في البحر ومقتضي الدليل وجوب الطمانينة في الربعة اي في الركوع
 والسجود وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين
 السجدين للمواظفة على ذلك كله وللأمر في حديث النبي صلاته ولما ذكره
 قاضي خات من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا
 في المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد
 والقول بوجوب الكل هو محض والمحقق بن العمام وتلميذه بن ابراهيم حتى
 قال انه الصواب والله الموفق للصواب انتهى ومكمل الواجب سنة
 اقول ومكمل السنة ادب ومنها السجود اقول وحقيقته وضع بعض

منقول من كتابه المستفيض

في الجوان فافهم خان
 عن المحيط

الوجه على الارض مما لا يحرمه فيه فدخل الاتق وخرج الخد والدقة والصنع
ومقدم الراس فلا يجوز السجود عليها وان كان من عذر بل معه يجب الايز
بالرأس وخرج بقية مما لا يحرمه فيه ما اذا رقع قدميه في السجود فانه
لا يصح ان السجود مع رقعتهما بالتلاعب اشبه منه بالتقطيع والاحمال
ويكفيه وضع اصبع واحدة فلو لم يضع الاصابع اصلا ووضع ظهر القدم
فانه لا يجوز ورفع قدمه ووضع اخرها يز مع الكراهة من غير عذر وذهب
شيخ الاسلام الي ان وضعهما ستة فتكون الكراهة منزلهما والوجه على
منوال ما سبق هو الوجوب فتكون الكراهة تحريمية وذكر القدر في ان
وضعهما فرض وهو ضعيف وسيدكر المصنف مثل هذا عند رفع
راسه من الركوع اقول اي فلا يكس فيه لانه صلى الله عليه ولم كان يسمع فيه
وذكره في البرهان ويدبر هذا اذنيه هذا في حق الرجل ولا عذر له
والمرأة تقع حذامتها وما روي الم قال بعض المحققين ولو قال
قال ان الستة ان تفعل ايها تفسد جميعا للمرويات بنا انه عليه السلام
كان يفعل هذا احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكفين افضل لان فيه
من تحليص المجافاة المسنونة مالمس في اخر كان حسنا انتهى في البرهان
فاما اصابعه فيلحظ الحكمة فيه ان الرقة تنزل عليه في السجود فبالضم
ينزل اكثر في البحر وقيل لا يفعله ان كان في الصف ا قوله كذا قاله
الزيلي تبعا للمهادية والكافي وعبارته توهم الضعف وعبارة غيرهم قد
جزم فيها بعدم فعله في الصف حذرا عن الحرام اضرار الجار ان لم يكن رقة
وله فيجد بانه وجهه اقول المراد بالوقت ما صلب منه كاستدركه
والجهة ما فوق الحاجبين الي تقاص الشعر وعرفا بعضهم بما اكتشفه
الحجيين واما مقدار الارض منها فقال في التبيين ولو وجد على حجر صغير
ان كان اكثر الجهة على الارض نحو ذوالقلا وهكذا في كثير من الكتب

مفردا

الوجه على الارض مما لا يحرمه فيه فدخل الاتق وخرج الخد والدقة والصنع ومقدم الراس فلا يجوز السجود عليها وان كان من عذر بل معه يجب الايز بالرأس وخرج بقية مما لا يحرمه فيه ما اذا رقع قدميه في السجود فانه لا يصح ان السجود مع رقعتهما بالتلاعب اشبه منه بالتقطيع والاحمال ويكفيه وضع اصبع واحدة فلو لم يضع الاصابع اصلا ووضع ظهر القدم فانه لا يجوز ورفع قدمه ووضع اخرها يز مع الكراهة من غير عذر وذهب شيخ الاسلام الي ان وضعهما ستة فتكون الكراهة منزلهما والوجه على منوال ما سبق هو الوجوب فتكون الكراهة تحريمية وذكر القدر في ان وضعهما فرض وهو ضعيف وسيدكر المصنف مثل هذا عند رفع راسه من الركوع اقول اي فلا يكس فيه لانه صلى الله عليه ولم كان يسمع فيه وذكره في البرهان ويدبر هذا اذنيه هذا في حق الرجل ولا عذر له والمرأة تقع حذامتها وما روي الم قال بعض المحققين ولو قال قال ان الستة ان تفعل ايها تفسد جميعا للمرويات بنا انه عليه السلام كان يفعل هذا احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكفين افضل لان فيه من تحليص المجافاة المسنونة مالمس في اخر كان حسنا انتهى في البرهان فاما اصابعه فيلحظ الحكمة فيه ان الرقة تنزل عليه في السجود فبالضم ينزل اكثر في البحر وقيل لا يفعله ان كان في الصف ا قوله كذا قاله الزيلي تبعا للمهادية والكافي وعبارته توهم الضعف وعبارة غيرهم قد جزم فيها بعدم فعله في الصف حذرا عن الحرام اضرار الجار ان لم يكن رقة وله فيجد بانه وجهه اقول المراد بالوقت ما صلب منه كاستدركه والجهة ما فوق الحاجبين الي تقاص الشعر وعرفا بعضهم بما اكتشفه الحجيين واما مقدار الارض منها فقال في التبيين ولو وجد على حجر صغير ان كان اكثر الجهة على الارض نحو ذوالقلا وهكذا في كثير من الكتب

مفردا الي نصير وفيه بحث لان اسم السجود يصدق لو وضع شيء من الجهة
على الارض ولو دليل على اشتراط اكثرها كما قالوا في التقديمين يكفي وضع اصبع
واحدة ولهذا قال في المحكي سجدة على طرف من اطراف جهته جاز ونقل كلام
نصير فدل على تعيينه نعم وضع اكثرها واجب للمواظفة على مكان الجهة
من الارض كذا في البحر فان السجود على كور عامة اي دورها اقول
اي دور من ادوارها تنزل على جهته لاجلها كما يفعله بعض من لا علم
عنده يقال كور العامة وكورها ادارها على راسه وهذه العامة عشق
الوار وعسرون كورا وهو فتح الكور وبهنا ما ذكرنا كانه العلامة
بن امير طاج تقيها حسنا وهو ان محبة السجود على الكور اذا كان على الجهة
او بعضها اما اذا كان على الراس فقط وسجد عليه ولم تقب جهته الارض
على القول بتعيينها وله انقذ على القول بعدم تعيينها لا تقع وكثير من العوام
يشاهد في ذلك منظر الجواز كذا في البحر وفاضل ثوبه هذا اذا كان
على محل ظاهر لانه ان كان على محل خفي فالصح عدم الجواز وان كان المنيان
يصح الجواز كما في النج ولو سجد على كنه جاز على الصحيح ولو على نخذه من غير عذر
لا يجوز على الخمار ولو على ركبته لا يجوز على الوجهين لكن لا بما يكتسب اذا كان
به عذر كما في التبيين وجاز على ظهره من يصلي صلاة اقول مقده في المحتجب
بان يكون السجود على ظهره ساجدا على الارض فلو سجد على ظهره صلى ساجدا على
ظهره صلى لا يجوز فالشروط اربعة كما في البحر قلت ويجوز السجود ولو زاد
الظهر على لبنتين للضرورة ويجل ما في مئة المصلي لو ان موضع السجود
ارفع من موضع التقديمين مقدار لبنتين مضمومتين جاز وان كان اكثر
لا يجوز اراد لبنة بخاري وفيه ريع ذراع انتهى على غير الحالة هذه لكن
هذا التقييد بالظهر اتفاقي واحتمالي فيلنظر حتى لو لم يصليا بان
كان السجود عليه ليس مصليا لانه من سلب العموم لا عموم السلب

وان كره المولى الظاهر ان الكراهة تنزلية لتقل فعل النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه السجود على كور العامة تعليم الجواز فلم تكن
محرمة ولا تحيى ان الكراهة عند عدم العذر كذا في البحر كذا نقابا لانه
في السجود الى اقول هذا على قول ابي حنيفة او لا والاصح رجوعه الى قولها
بعد جواز الافتقار في السجود على الخفاف بلا عذر في الجهة كما في البرهان
والمراد به ما صلب بين الخفاف واما ما لا منه فلا يجوز الافتقار عليه
باجازهم نقول صاحب الكتب ذكره باحدهما منظور فيه اقول لا يجرى
التطير الى اذ لم يكن فيما قاله رواية وقد قال في شرح الجمع السجود على
الجهة جائز اتفاقا ولكنه يكره ان لم يكن على الخفاف عذر وعليه رواية
الكثير وكره باحدهما انتهى وما قاله في اكثر حكاية الزيلعي ايضا في المفيد
والمراد ثم حكى قول البدائع والتحفة ولم ينظر في كلام اكثر ولا في المفيد ولا في شرح
من هذه الحينة انتهى ولا يحى ان هذا اي القول بالجواز مع الكراهة على ما يقول
المرجوح كما قدمناه عن البرهان قبل في مقدار الرفع انه اذا كان الجواز باحدهما يفتى
السجود ارباعا الى اقول هو الاصح كما في الهداية وقال في البرهان ويقتضى كراهية
الرفع من السجود الى قرب القعود في الاصح عن ابي حنيفة وقيل اذا زالت جهة وجهه او كان
من الارض اقول هو رواية الحسن عن ابي حنيفة قال صاحب البحر ولم اذكر في المفيد او في
صحها ورواية تالفة انه ان كان بمقدار ما يسمى بانفا جاز الفصل بين السجدين وان كان
والانلاق في المحيط هو الاصح **ثم** تكبر للقيام الى قال الزيلعي ويكره
تقديم احدي الرجلين عند النهوض ويستحب الميوط باليمين واليهوض بالشمال
ويقوم مستويا بلا اعتماد اقول سيد كرات ترك الاعتماد ستة اي لمن
لا عذر له فان اعتمد قال الربري لا بأس بان يعتمد براحتيه على عند النهوض
من غير فصل بين العذر وعدمه ومثله في المحيط عن الطاوي سواء كان سجدا
او شاميا وهو قول عامة العلماء انتهى قال في البحر والوجه ان يكون ستة

فتركه

فتركه يكره فتركها انتهى ولا تعود قبل القيام الى قال في الظهيرية قال
شمس الدية الطاوي ان الخلاف انما هو في الفضيلة حتى لو فعل كما هو من ذهب
الشافعي لا بأس به عندنا انتهى لكن وجه في البحر بعد سياقه مثل الاوجهية
المتقدمة لان العود الى السجدة الاصلية يرفع التشهد فيه تسامح والمراد
رفع القعود فلا بد من التشهد ولو تركه لم تجز صلاة فيه تسامح ايضا لان
للرود القعود والتشهد حقيقة التشهد لان العود فرض وتركه مفسد
والتشهد واجب وتركه لا يفيد الصلاة واليه الإشارة بقوله لان المقدمة
الوجيزة فرض وهو اي التشهد سمي تشهدا تسمية باسم خزيمة الاشرف
وهي المسلك الى قال في البحر في تفسيرها اقوال كثيرة احسنها ان
النيات العبادات القولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات
العبادات المالية فجميع العبادات لله تعالى لا يستحقها غيره ولا يتقرب بشي
منها الى ما سواه ثم هو على مثال من يدخل على الملوك فيقدم الشا او طم الخ
ثانيا ثم يذل المال ثالثا انصر المعنى على ذكر بعض معاني التشهد فلا تكال
على الطالب في باقها وينبغي لنا ذكرها مختصرا لان المصلي يقصد بهذه الالفاظ
معاني مرادة له على وجه لا نشا كما ذكره في المجتبى بقوله ولو بد من ان يقصد
بالفاظ التشهد معانيها التي وقعت لها من عنده كما تزجي الله ويسلم
على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه واوليا الله سبحانه وبهذا يضعف ما في
السرابع ان قوله السلام عليك اي النبي حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام
من المصلي انتهى اما الالفاظ المتقدمة فهي ما انتهى به النبي صلى الله عليه وسلم
على الله تبارك وتعالى ليلة الاسراء واما السلام عليك اي النبي ورحمة
الله وبركاته فهي سلام الله على نبيه عليه الصلاة والسلام فهي ثلاثة معقابلة
الثلاثة التي انتهى بها والسلام تسليم الله تعالى على نبيه او تسليمه من الافاق
والاظهر ان الرحمة هنا المراد بها نفس الاحسان والبركة البها والزيادة

من الخير و يقال البركة جماع كل خير واما السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين
فهو اعطاء نصيب من هذه الكرامة العظيمة من النبي صلى الله عليه وسلم
تكرما له خواتم الانبياء والملائكة وصالح المؤمنين من الجن والانس والعباد
جمع عبد قال بعضهم وليس شيء اشرف من العبودية من صفات المخلوقين
والصالح هو التام بحقوق الله وحقوق عباده ولذا قالوا لا ينبغي الجزم
به في حق شخص معين من غير شهادة الشارع له به واما يقال هو صاحب
منها اطلاق في ظني خوفا من الشهادة بما ليس فيه واما اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله فعناؤه اعلم ويتيقن الروحية الله تعالى
وحده لا شريك له وعبودية محمد ورسالته صلى الله عليه وسلم وقدمت
العبودية على الرسالة لانها اسرف صفاته ولذا وصفت سبحانه بها في مقام
المستأن بقوله سبحانه الذي اسرى عبده فاوجي الي عبده ويكتفي
بالفائحة فيما بعد الاولين اشار به الى ان الريادة عليها مباحة ولهذا اقال
في غاية البياض تعالين الاسلام ان الصورة مشروعة تغلاني الاخوين
حتى لو قرأها بينهما ساهيا لم يلزمه السجود وفي الزخوة وهو المختار وفي
المحيط والاصح ما وان كان الاول في الاكتفاء اي الفائحة ويحل ما في السراج
مغريا الى الاحتياط من كراهة الريادة على الفائحة على كراهة التنزيه التي
مرجها الى خلاف الاول في كافي البحر وان سجد فيه او سكت لم يثبت له
مقدار او ظاهرا رواية انه يخبر بين القراءة والتسبيح ثلاثا كافي البحر
عن البدائع والذخيرة وقال في الهداية وهو مخير في الخبرين ان شأنته
وقال الكافي قوله ان شأنته اي قد رتبته وان شأنته ثلاث
بتسبيحات تقوله في النهاية وقال في شرح الكفاية شأنته ثلاث تسبيحات
وان شأنته قد رتبها والاول اليق بالاصول انتهى فان اقول
المراد بالجواز الحل بلكراهه على الصحيح لا الجواز بمعنى الصحة المجامع للكلالة

قال

قال في شرح المجموع وان سجد فيها او سكت فان لعدم فرضية القراءة فيها
لكن لو سكت بعد ان يكون مسيلا ترك السنة كذا في المحيط انتهى وبخالفه
ما في الكافي قال ويقرأ فيها بعد الاولين الفائحة فقط وهو بيان الافضل
في الصحيح وعن ابي حنيفة ان قراءة الفائحة في الاخوين واجبة ورواه الحسن
حتى لو تركها عامدا كان مسيا وان كان ساهيا يسجد لله سجدة ورواه الحسن
يخير بين قراءة الفائحة والتسبيح والسكوت انتهى **قوله** في رواية الحسن
متعلق بقوله لكنه الى لما قدمناه عن الكافي **قوله** والقومة اي اتماما حتى
يستوي جالسا لما تقدم من الخلاف في الرفع بين السجدة **قوله** والجلسة
كذا في الكافي على سنيته ومقتضى الدليل وجوبها والمذهب السنية
وما في شرح المنيته من ان الاصح وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية فمسلم
لما علمت من الواظفة وان كان من جهة الرواية فقد صرح الشارحون بالسنية
فيصح ما ذكره الشارحون **قوله** البواني واجبة وهي تعيين القراءة التي تشمل
لو وضع الركبتين وهو صريح ما نقله قبله عن العناية لكن في البرهان انه
يقترن وضع الركبتين والركبتين على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم ان احرف ان
اسجد على سبعين اعظم على الجنة واليدين والركبتين والطراف القدمين ثم قال
وذكر ابو الليث في النوارك انه اذا لم يضع ركبتيه عند السجدة وروي عن ابي
يوسف انه يجوز وقال بعضهم لا يجوز وبه نأخذ ولا نأخذ بما روي عن ابي يوسف
رحمه الله انتهى وما ذكره شمل ايضا القنود الاول وتشهده وهو اي الصحيح
وحينها وقيل بسنيتهما او بسنية التشهد وهذه **سنية** لم يذكر المعراة الاشارة
والصحيح انه يشير بالمسحاة وخذها في ركنها عند قوله لا اله الا الله وبضعها عند قوله
لا اله الا الله لسكون اشارة الى النبي والاشهاد في الرفع والوضع واخرنا بها الصحيح
عن قوله كثير من المشايخ انه لا يشير اصلا لانه خلاف الدراية والرواية ويقولون
بالمسحاة بما روي عن ابي يوسف ومحمد انه يعتقد بینه عند الاشارة

اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم ان احرف ان اسجد على سبعين اعظم على الجنة واليدين والركبتين والطراف القدمين ثم قال وذكر ابو الليث في النوارك انه اذا لم يضع ركبتيه عند السجدة وروي عن ابي يوسف انه يجوز وقال بعضهم لا يجوز وبه نأخذ ولا نأخذ بما روي عن ابي يوسف رحمه الله انتهى وما ذكره شمل ايضا القنود الاول وتشهده وهو اي الصحيح وحينها وقيل بسنيتهما او بسنية التشهد وهذه سنية لم يذكر المعراة الاشارة والصحيح انه يشير بالمسحاة وخذها في ركنها عند قوله لا اله الا الله وبضعها عند قوله لا اله الا الله لسكون اشارة الى النبي والاشهاد في الرفع والوضع واخرنا بها الصحيح عن قوله كثير من المشايخ انه لا يشير اصلا لانه خلاف الدراية والرواية ويقولون بالمسحاة بما روي عن ابي يوسف ومحمد انه يعتقد بینه عند الاشارة

ذكره في البرهان ولم يذكر المحرمه الله حكم البدين فيما بين السجدين
بعد وضعتا على الارض في السجود هل يمين او يمين وضعتا على الخدين
فلينظر ومنها القعدة الاخرة اقول وقد اتفقوا على وضعتا واختلوا في ركنيتها
قال الزبلي ليست ركنيا وقال في البرهان الصحيح انما ليست ركن اصل لعدم
توقف الماهية عليها شرعا لان من حلف لا يصلي تحت بالرفع من السجود ولو
توقف على القعدة فعلم انها شغرت للخروج ولم ارس تعرض لثمة هذا
الاختلاف انتهى فصار التخيير في القول ليس في لفظ النسوة هذا ما فيه
التخيير بل بيان ما به الصلة لان المخير لا يرم عليه بترك احوال امرين وترك
التشهد لا يجوز هناك ينبغي ان يقال فصار الفعل شرطاً للصحة دون القول
لكن في تمام الحديث وانضم ثم قال اذا فعلت هذا اذ قلت هذا فقد قضيت صلاتك
ان شئت تم تم وان شئت ان تقعد فاقعد ثم قيل القدر المفروض
من القعدة الى ذكره في البرهان بصيغته زعم بعض مشايخنا ان القدر
لكن يزيد فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اقول والمسبوق بزيده
ايضا لا امام تعالىه على ما صح صاحب الميسر لان المصلي انما يتقدم بالصلاة
في غير القعدة الاخير لما فيه من تاخير الركعات وهذا المعنى لا يوجد هنا لانه
لا يمكن ان يقوم قبل سلام الامام خصوصا اذا كان على الامام سهر
وهي سنة عندنا الى اقول لانها تقتضي في العزيمة اذ لا يقتضي الامر
جعل التكرار كذكره الكرخي او كلما ذكر صلى الله عليه وسلم على ما ذكره
الطحاوي لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر
وهو الذكر فتكرر بذكره كما في البرهان وصح التحف والمحيط ما احتاد
الطحاوي واختلف على قوله انه لو تكرر في مجلس هل يتداخل الوجوب فكيف
صلاة واحدة او يتكرر من غير تدخل في الثاني من باب مجزئ الثلاثة
الاول وان الزايد ندب وكذا التثنية وصح في المجتبى الثاني لكن ظاهرا هو كلام

الشيخ
في القعدة
ان شئت تم
ان شئت ان
تقعد فاقعد
ثم قيل القدر
المفروض
من القعدة
الى ذكره
في البرهان
بصيغته
زعم بعض
مشايخنا
ان القدر
لكن يزيد
فيها الصلاة
على النبي
صلى الله
عليه وسلم
اقول والمسبوق
بزيده
ايضا لا امام
تعالىه على
ما صح صاحب
الميسر لان
المصلي انما
يتقدم بالصلاة
في غير القعدة
الاخير لما
فيه من تاخير
الركعات وهذا
المعنى لا يوجد
هنا لانه لا
يمكن ان يقوم
قبل سلام
الامام خصوصا
اذا كان على
الامام سهر
وهي سنة
عندنا الى
اقول لانها
تقتضي في
العزيمة اذ
لا يقتضي
الامر جعل
التكرار ك
ذكره الكرخي
او كلما ذكر
صلى الله
عليه وسلم
على ما ذكره
الطحاوي لان
الامر يقتضي
التكرار بل
لانه تعلق
وجوبها بسبب
متكرر وهو
الذكر فتكرر
بذكره كما
في البرهان
وصح التحف
والمحيط ما
احتاد الطحاوي
واختلف على
قوله انه لو
تكرر في مجلس
هل يتداخل
الوجوب فكيف
صلاة واحدة
او يتكرر من
غير تدخل في
الثاني من باب
مجزئ الثلاثة
الاول وان
الزايد ندب
وكذا التثنية
وصح في المجتبى
الثاني لكن
ظاهرا هو كلام

المسبوق بزيده
ايضا لا امام
تعالىه على
ما صح صاحب
الميسر لان
المصلي انما
يتقدم بالصلاة
في غير القعدة
الاخير لما
فيه من تاخير
الركعات وهذا
المعنى لا يوجد
هنا لانه لا
يمكن ان يقوم
قبل سلام
الامام خصوصا
اذا كان على
الامام سهر
وهي سنة
عندنا الى
اقول لانها
تقتضي في
العزيمة اذ
لا يقتضي
الامر جعل
التكرار ك
ذكره الكرخي
او كلما ذكر
صلى الله
عليه وسلم
على ما ذكره
الطحاوي لان
الامر يقتضي
التكرار بل
لانه تعلق
وجوبها بسبب
متكرر وهو
الذكر فتكرر
بذكره كما
في البرهان
وصح التحف
والمحيط ما
احتاد الطحاوي
واختلف على
قوله انه لو
تكرر في مجلس
هل يتداخل
الوجوب فكيف
صلاة واحدة
او يتكرر من
غير تدخل في
الثاني من باب
مجزئ الثلاثة
الاول وان
الزايد ندب
وكذا التثنية
وصح في المجتبى
الثاني لكن
ظاهرا هو كلام

البرهان

البرهان المقتضى كما ذكر على قول الطحاوي وفي الجرائد الطحاوي انما
قال بالوجود المصطلح عليه عندنا انتهى قلت وبقي صحيح اخر ذكره في شرح
المجمع قال الامام السرخسي والخيار انما مستحبة كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
وعليه الفتوى انتهى وكيفيته اقول هذه الكيفية صرح بها صاحب الذهب
محمد بن الحسن رحمهما الله لا نقله الزبلي وغيره ونقل في النخبة عن محمد
الصلاة المذكورة مع تكرار انك حميد مجيد وهو كذلك في صحيح البخاري في
انصاح بن هبة عن محمد بن الحسن ذكر الصلاة المنقولة عنه مع زياده في
العالمين وهي ثابتة في رواية ابي مسعود انصاره عندهما لم يسلم واخي
داود وغيرهم بما في السراج معزيا الى منه المصلي من انه لا يأتي به ضعيف
قاله في البحر وعليه محمد اعاد حرف الجر في قوله للاشارة الى تراخي رتبة
النبي صلى الله عليه وسلم عنه واختلف فيهم فالأكثر انهم على انهم قرأوا
الذين حرمت عليهم الصدقة وصح بعضهم واخبار الترمذي انهم جميع الامم
والنخبة في قوله كما صليت اما راجع الى محمد وامالك المشبه بل يلزم ان يكون
اعلام المشبه به وذكر في الغاية والدراية اجوبة بحجة فلتراجع وكره
بعضهم الى اقول وكل الخلاف فيما يقال مضموما الى الصلاة والسلام كما افاده
شيخ الاسلام بن حجر فلذا اتفقوا على انه لا يقال ابتداء رحمه الله كما في البحر
ويدعو الى اشارته الى انه يقدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح
في شرح المجمع فقال ويدعو بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما قدمها
عليه دعاء لان من اتي باب الملك لا بد من التحفة لخاصته واخر خواصه هو
النبي صلى الله عليه وسلم وتحفة الصلاة عليه اولها تقدمها عليه اقرب للاجابة
لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحبة والدعاء بعد الاستجابة يريجه
ان يجاب لان الكرم بعد اجابته اول المسئلة لا يرد ما فيها انتهى كان
يقول اللهم اغفر لي ولوالدي الى اقول قدم الدعاء لنفسه لانه مستحب كما كان

فليبراجه ومنها الخروج من الصلاة يصنعها فانه فرض عنده لا يخرجها
 اقول هذا على مخرج البردعي اخذه من الحسن بن عيسى فقال لو لم يبق عليه
 فرض لما بطلت صلاة فيها وعلى مخرج الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح كما
 في التبيين وسنذكره ثم ان شاء الله تعالى كذا قال الزيلعي يعني في غير
 هذا المجل اقول في قوله وطون الخروج الى الاعتراض مبني على ان المراد
 جعلها حقيقة ويمكن ان يجاب بان الملاذ بالجلطة ما ينه به الصلاة يسلم الصلي
 مع الامام اقول اي ان كان في المصلي من التشهد كما سنذكره في الزوال والتواضع
 ان شاء الله تعالى يشترط الاتيان بهذه الفرائض في النية
 فلو اني باحدها ناءما لم يحسب به بل يعيده ولو لم يركعه او جرده
 لا يطلعه لتحقيقه قبل النوم ويتفرغ على شتر الطيات باليقظة ان
 التام اذا اتي بركعة فانه تشهد صلاة كما في البحر وعندما يسلم بعده الحلا
 في الاولوية الجوان على الصحيح عن عيينه ويسان هو قول علقة العلماء وقالة
 طائفة يسلم تسليمه واحدة تلقا وجهه ويميل قليلا الى اليمين ويه قال مالك
 والسنة عندنا قول العامة ويجوز لفظ السلام يخرج منها ولا يتوقف على عليكم كما
 في الفتح والمراد ان يبدأ باليمين فلو قال ط في البداية ثم يسلم عن يمينه الى اليمين
 اوي وقال الكمال ولو سلم عن يساره او لم يسلم عن يمينه ما لم يتكلم ولا يعيد
 عن يساره ولو سلم تلقا وجهه يسلم عن يساره اخبرني ابي وفي البحر لو سلم
 عن يمينه ونسي يساره حتى قام فانه يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم او يخرج
 من المسجد فيقول يا سلام عليكم الى هو السنة فان قال السلام عليكم او سلام
 عليكم او عليكم السلام اجزاه وكان تالفا للسنة وصرح في السراج بكونه
 الاخير وان لا يقول وب كانه وصرح القوي بانه بدعة وليس فيه شيء
 ثابت وتعقبه بن امير حاج بانها ط في سنن ابي داود انتهى والسنة ان
 تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كما في البحر من على عينية من الرجال

قوله

والنساء

والنساء اقول ومومني الجز ايضا ويزاد عليه نية من كان امامه او وراه بالطلقة
 واشاره اليه ان لا يسلم على من ليس معه في الصلاة وهو قول الجمهور وصححه
 الامية بخلاف سلام التشهد فانه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات كما في البحر
 والحفظة اخبره للاشعار بالتفصيل بين البشر والملائكة والتفصيل في ذلك
 في المطولات ويسلم الامام الى هذا هو الصحيح ومثل لا ينويهم لانه يشبه
 اليهم بالسلام وقيل ينوي بالولي لا غير وهو اي لفظ السلام واجب
 اقول اي في كل من اليمين واليسار وهو الصحيح وقيل الثانية سنة كما في
 الفتح والواجب لفظ السلام دون عليكم كما في البحر والبراق سنن اقول
 حتى الالتفات بالتسليمتين يمينا ويسارا والبداءة باليمين فيها
 واخراج كفيه اقول يعني ان كان رجلا والقيام عند الجعلة الاولى واليها
 اطلعه فتشتمل الامام والمأموم وهذا اذا كان الامام حاضرا بقرب من المحراب
 والامنيقور كل صف حين ينتهي اليه الامام على ان يظروا ان دخل من قدام وقفا
 حين يقع يصرون عليه كما في التبيين والشروع اي في الصلاة وهذا
 عندهما وقال ابو يوسف يشترع اذا فرغ من القامة كما في البرهان ولو
 اخرجه يفرغ الموفد من القامة لا بأس به في قيام جميعا كما في البحر
 ثم سجد كرا المص في باب الهمامة انه يستحب للامام ان يتحول الى يمين
 القبلة انتهي وظاهره انه للجلوس للاتيان بالدعاء الذي سجد كره
 ويمكن ان يكون للاتيان بالسنة لكن قال في الجوهرة ويكره للامام
 ان يتنقل في مكانه الذي صلى فيه الفرض ولا يكره للمأموم ذلك وروي
 ايضا ان ذلك يستحب للمأموم حتى يتشوش الصفوف كذا في الكرخي انتهى
 ولم يتعرض المص لذكر الهمامة والاداء التي وردت السنة بها بعد
 الصلاة لكل فصل ويستحب له الاتيان بها لكنه ان كانت الصلاة مما بعد
 سنة فالسنة وصلها بالفرض وصرح كراهة الفصل بينها وبين الفرض

بالاذكار والورد والادعية ومقابل ما ربح ان لا بأس بان يقرأ بينهما
الورد كافي شرح المنظومة لابن الشحنة انتهى والمسحوب للامام ان يستقبل
الناس بوجه ويستغفر الله ثلاثا وان يقرأ آية الكرسي وكذلك يقرأ المصلي
لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من
دخل الجنة الموت ومن قرأها حين ياخذ مضجعه امن الله على داره ودار
جاده واهل دويرات حوله رواه البيهقي في شعب اليمان الامام ضعف
اسناده ويقرأ المعوذات ويسبح الله ثلاثا وثلاثين مرة ويحمد كذلك ويكبر
كذلك ثم يهليل مرة لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح في دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة
وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير فقد رقت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر
كافي البرهان وورد في فضلها غير ذلك ثم بدعوا النفس والمسلمين من
الادعية الجامعة الماتكة لقوله ابي امامة قيل يا رسول الله لي الدعاء اسمع
قال جوف الليل الحزن ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي والنسائي
واضا يري هذا صوره جاعلا بطون يديه ممالي وجهه خشوع وسكون ثم
يختم بقوله تعالى سبحان ربك الهية لقول علي رضي الله عنه من احب ان يقال
بالكمال الموفي من الحجري يوم القيامة فليكن اخر كلامه اذا قام من مجلس
سبحان ربك الهية ويسبح يديه ووجهه في اخر لقول بن عباس رضي الله
عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فادع بياطين
كفئك ولا تدع بظهورهم فاذا فرغت فامسح بهما وجهك رواه بن ماجه
كافي البرهان **فصل قوله** الامام نجاشي قال الزبلي ولا يجهل نفسه
في الجهر انتهى واذا جهر فوق حاجة الناس فقد اساء كافي الجهر **قوله** الا في قوت
لام ايضا كذلك اي لا يجهل في قوته لان الماتور فيه الاخفا وهذا الاختار

صاحب الهداية فيسره كتكبيرات المتكلم في حق المنفرد والمقتدي
مذهب العراقيين الجهر بالقوت كتكبيرات المتكلم عند كل خفض ورفع
في حق الامام كافي الجهر ويروي ان من صلى الخ ذكره الزبلي ثم قال
ولكن لا يبلغ اي المنفرد في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره فيد
بالجهرية الخ كذا ذكره الزبلي ثم قال وذكر عصام بن يوسف في مختصره ان
المنفرد يخبر فيها يخافت ايضا استدلال بعدم وجوب سجود السهو عليه اذا
جهل وليس بشي لان الامام اعاد وجب عليه سجود السهو لان جنايته اعلم لانه
ارتكب الجهر والامام انتهى وقال الكمال فيما دفع به شارح الكفر نظر
ظاهر اذ لا تنكر ان واجبا قد يكون اكداما واجب لكن لا يخط وجوب
السجود المترك الواجب لا ياكذ الواجبات او برتبته مخصوصة من حيث
كانت الخافضة واجبة على المنفرد ينبغي ان يجب تركها السجود انتهى قلت وما
ذكره عصام قال في العناية انه ظاهر الرواية وقال صاحب الجهر وفيه
تأمل والظاهر من المذهب الوجوب اي وجوب الخافضة وقيل خافضة
المنفرد ان قضى الجهرية الخ اقول جعل ما نقله عن الهداية سند القوله قيل
تخافت وما نقله عن الكافي سند القوله وقيل خير والكثر موافق لما في
الكافي فكان علي الصم ان لا يسوي بينهما كيف وقد ذكر ما قاله صاحب الهداية
من حاله صاحب التلخيص اي فينبغي ان يكون الجهر في قضا المنفرد
الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث اقول الحديث هو ما قدمه بقوله ويروي
ان من صلى علي تلك الصبي الخ وقد نظر الكمال فيما استدلال به صاحب
الهداية علي ان الصبي الخافضة اذا قضاها بفار فقال وقوله لان الجهر
الخ حاصله ان الحكم الشرعي ينبغي بنى المدرك الشرعي والمعلوم من الشرع
كون الجهر على المنفرد تخيرا في الوقت وحتميا على الامام مطلقا ولو لا الاثر
المذكور لقلنا بتعيينه بالوقت في الامام ايضا وحتم في المنفرد معدوم ينبغي

المجر في حقه على الاشتغال الاصلي وهذا يترتب على ان المصل فيه شرعية
الاخفا والمجر بعارض دليل اخر فبعد قد يرجع اليه وفيه نظر بل ظاهر
نقلهم انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فتدبر الكفار فيطمون
فاخرج صلى الله عليه وسلم الى في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا عينا نائمين
وبالطعام مشغولين فاستقر كذلك فيقتضي ان الاصل المجر والاخفا بعارض
وايضاً في الدرك ممنوع بل هو القياس على ادائها بعد الوقت باذان
واقامة بل اولى لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشرع في الصلاة وقد
من بعد ذلك في القضاء وان لم يكن تمت من عياله عما فعل ان المقصود مراعاة
هبة الجماعة وتدرؤي من صلى على هبة الجماعة صلت بصلاته صفوفه من
الملايكة ذكره في شرح الكثر انتهى اي ذكر المروي انتهى ورايت بها مشي
فتح القدير بخط بعض الفضلاء ما صورته هذا القياس لم ادره الا لشيخنا
واستقر كلام الشيخ اكل الدين انه لا دليل في المسئلة وكلهم متفقون
على انه لم يسمع منها وعندي انما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن اسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غداة ليلة القريس ايها الناس ان الله
مبصر ارواحا ولو شال رد بها الدنيا في حين غير هذا فاذا ارقد احدكم عن الصلاة
او نسيها ثم نزع اليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها دليل ظاهر لا ينفرد
والامام وقوله كما كان يصلها في وقتها يعم المجر وغيره وكذا ما رواه بن عبد البر
التهذيب عن بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال في غداة ليلة القريس اغلوا
ماكنتم تغفلون قال ففعلنا وكذلك فافعلوا لمن نام او نسي فان ماكنتم تغفلون
يعم المجر ومن نام او نسي مع المنفرد وغيره انتهى وكذا تعقب الهداية في غاية
السيات بان الحكم بجواز ان يكون معلو لا يعلل شي وعلة المجر هنا ان
القضاء على المدا بدليل انه يؤذن ويقم للقضاء لا لادائه انتهى فهذا ينبغي
ان لا يقول الاعلي ما قاله في الكافي كثير ولذا اخاره صاحب الكافي اي

اخار

محل

اختار التحجير لمن قضى العشا نارا والمجر افضل لا قدمه المجر اجماع
غيره الملقه كافي الهداية وقال في المجر عن الخلاصة الامام اه اقرا في صلاة
المخافة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهرا والمجر ان يسمع الله انتهى
والمخافة اسماع نفسه قال في الكافي الا لما منع اي فيكني ما انه لو لم يكن
مانع لسمع نفسه هذا مختار المحدث واني اقول وكذا قال الفضلي اذ في
المجر ان يسمع غيره واذ في المخافة ان يسمع نفسه قال شمس الائمة الطواني
رحمه الله الاصح ان لا يجزى ما لم يسمع اذناه وسمع من يقربه كافي الكافي مخفر
الظهير للبحر كالتسمية الا قال شيخ الاسلام وكذا الايلا واليبيع
على الخلاف وقيل الصحيح في البيع انه لا بد ان يسمع المشتري كذا في فتح القدير
ونقل في البحر عن الذخيرة مغربا الى القاضي علا الدين في شروح مختلفات ان
الاصح عندي ان في بعض التصرفات يكتفي بسماعه وفي بعض التصرفات
يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو ادنى المشتري صماخه اليه في البايع
وسمع يكتفي ولو سمع البايع نفسه ولم يسمع المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف
لا بطله فتاداه من بعد بحيث لا يسمع لا يثبت انتهى قلت قد ضعف في الكافي
حيث قال وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكتفي بسماعه الم وقال
صاحب المحجة الاصح قول الشيخين وقول الشيخين الشرط سماع نفسه وكذا
يضعفه ما قدمناه عن الكمال قراها اي السورة اقول كذا في الجامع
الصغير وهو يقتضي وجوب قضا السورة لانه قال قرا في الاخرين المنا
والسورة وهو اخبار عن المجتهد فجري مجري اجبا صاحب الشرح في
اقتضا الوجوب وذكر في الاصل ما يقتضي الاستحباب لانه قال احب
الي ان يقرأها في الاخرين انتهى كذا في الكافي وقال الكمال ولا يخفى انه
اي ما في الاصل اصح نيب التعويل عليه ما في الرواية انتهى وقال في
البحر نقل عن غاية السيات الاصح ما قاله في الجامع الصغير لانه اخر القصين

اشهد ان لا اله الا الله
محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والله اعلم بالصواب

اشهد مع الفاتحة اقول لم يذكر كيفية ترتيبها وقال الطائفة قبل تقدم
السورة ومثل تقدم الفاتحة وهو الاشبه اذ تقدم السورة على الفاتحة
غير مشروع فلا يكون مخالفا للعباد انتهى واختلف في الفاتحة هل يصير
واجبه كالسورة ويقتضي ترجيح عدم الوجوب كما هو المصلح فيها ذكره في
البحر جواز قنيد في القراءة وهو واجب في حق الإمام كما تقدم وهذا
ظاهر الرواية وهو الصحيح لان الجمع بين الجهر والخافه في ركعة شائع
وتفسير الغل وهو الفاتحة اولى وصح الثمناشي انه جهر بالسورة فقط وجله
شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وفي الاسلام الصواب قول بعدم التحريم
ولم يلزم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة لان السورة تكتفي بموضعتها قديرا
كافي الجهر فقلت هذا بعيد ان الجمع بين الخافه والجهر في ركعة واحدة والقراءة
في محلها مكروه اتفاقا ويرد عليه ما نقله يعقوب باشا عن الحاشية ان من
شرع في صلاة جهر فيها بالقراءة وليس احد يفتدي به واذا كان الخافه وقرا
الفاتحة ثم دخل في صلاة جماعة جهر بالسورة ان قصد الإمام ان ياتي الا ان
يقال ان الجمع هنا باعتبارين فحمل الكراهة على ما اذا لم يكن كذلك ولوزك
الفاتحة في الاولين لا الى اقول يرد على ما علق قراءة السورة في المحررين
لأنها غير مشروعة كما اورد ابو يوسف لتغير قضاها في المحررين كالفاتحة
والواجب ما قاله الزبلي ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة
في الشفع الثاني مشروعة فاذا قرأها مرة وقعت عن الاداء لانها اقوي
لكونها في محلها ولو كررها خالف المشروع بخلاف السورة فان الشفع
الثاني ليس محلها اذ انما ان تقع قضا لانه محل القضا انتهى فقلت
فظاهره عدم مشروعية السورة في المحررين وما نقل عن شرح الجامع
الصغير لغير الاسلام كما قدمناه عن غايه البيان مصرح بان السورة في
المحررين مشروعة له فلا والقضا صرف ما شرع له لما عليه فقضا السورة

في المحررين

في المحررين مشروع وبالاتيان به يحصل قضا ما عليه انتهى وقال
انك حور داعلي ما قاله الزبلي وقد يقال ان كان اتياع السورة في الا
تعليمها عنها حكما كذلك يجب ان يكون قراءة الفاتحة ثانيا للقضا يجب ان يلحق
بالاولين فيكون الثاني عن تكرارها حكما ثم بعد هذا كله المتحقق عدم المحلية
فلزم كونها قضا انتهى اي لا اولى سائر الصلوات اي المفروضات وهذا
عندهما وعند محمد في الخبر واختلف في السن والنوافل صرح في المحيط بكل
تطويل ركعة من التطوع وتقصا غري والحق في جامع المحيوي عدم الكراهة
في السن والنوافل لان امرها سهل واحار ابو اليسر ومشي عليه
في حرارة الفتاوي فلكان الظاهر عدم الكراهة كافي البحر لا تفاوت
غفلة اقول يعني بالنوم والامطلق الغفلة موجود في جميع الاوقات ولهذا
العلق محمد السن في الجميع وهما فرقان بين الغفلة بسبب الكسب والغفلة
بالنوم بان الاول مضادة اليه حتى استحق عليها العقاب بخلاف النوم كافي
الثاني وكذلك الخلاف في الجمعة والعديد كافي جامع المحيوي وفي نظم الزند وبسي
تستوي الركعتان في القراءة في الجمعة والعديد بالاتفاق كافي البحر قال
في الخلاصة قول محمد آجب وفي المراجعتي علي قول محمد لكن ذكر ابن امير
حاج ما يظهر به قوة دليلهما ثم قال وحيث ظهر قوة دليلهما كان الفتوي علي
قولهما فمافي المراجعتي من ان الفتوي علي قول محمد ضعيف اما بيان الحكم
فالتفاوت وان كان فاحشا لا باس به اقول يعني في الركعة الاولى لان الظاهر
الثانية عليها مكروه كما يذكره انتهى وعدم الباس اذا لم يشغل علي النوم والا
لغير باس بمعنى كراهة التنزع وانما يكره التفاوت بثلاث ايات اقول
كذا ذكره في البحر عن الثاني ثم قال ويشكل علي هذا الحكم ما ثبت في الصحيحين من
قراءة صلي الله عليه وسلم في الجمعة والعديد في الاولي بسبح اسم ربك الاعلى وفي
الثانية بمل اتاك حديث الباشية مع ان الثانية الاولى الاولي باكثر من

ثلاث ايات فاك الاول تسع عشرة اية والثانية ست وعشرون اية وقد تجا
 بان هذه الكراهة في غير ما وردت به السنة واما ما ورد عنه عليه الصلاة
 والسلام في شيء من الصلوات فلا والكراهة منتزعة من فعله عليه السلام
 والصلاة تعلما للجواز لا يوصفها بالاول والاول لا يوصفها بالانتفاء
 ما بين السورتين في الجمعة والعيدين انتهى قلت الاحسن في الجواب ان هذا
 لا يرد لما ذكره في الثاني من ان التطويل معتبر من حيث الآية ان كانت
 متقاربة في الطول والقصر وان كانت متغايرة اعتبر الكلمات والاحرف
 انتهى اذ التقاوت بين السورتين من حيث الكلمات لتفاوت اياتهما
 في الطول والقصر من غير تقارب فتفاوتت في الكلمات يسير وخبر
 الراشد الى قول وتمايمه ولكن يوجب العمل تعللنا بوجوب الفاتحة وقوله
 عليه الصلاة والسلام لا صلوة الا صلوة محمول على نية الفضيلة كقوله عليه السلام
 لا صلوة الا في المسجد الا في المسجد سوى الفاتحة استثناء من قوله وذكره
 بقينا كما هو ظاهر هو المزمع لا يغير القول فان ذكره ختمنا وفي بعض الروايات
 انها تلحق خلف الامام وانما لم يطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من اصلهم اذ لم
 يكن الدليل قطعا وما يروي عن محمد انه يستحسن على سبيل الاحتياط فضيف
 والمحاذ قول محمد كقولها وصرح محمد في كنهه بعدم القراءة خلف الامام بعدما
 اسند الى علمه بن قيس انه ما قرأ قط فنيا بجهريه ولا نفا بجهريه قال وبه
 نافذ لا نفي القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة بجهريه او لا بجهريه قال
 السرخسي بقصد صلاة اي بالقراءة في قول عدة من الصحابة كذا في فتح القدير
 وقال في الثاني ومنع المتقدم عن القراءة ما توارى عن ثمانين لقرا من كتاب
 الصحابة منهم المرتقي والعباد لم يرضوا عنهم وقد دون اهل الحديث
 اسامهم انتهى وقال الكافي لا ينبغي ان الاحتياط في عدم القراءة خلف
 الامام لان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى اوقاما القراءة

بل

بل المنع انما وان قوال الامام اية ترغيب وترهيب اقول وكذا الامام
 لا يستعمل بالعادة القارة وما يروي انه عليه السلام ما رايته رحمة
 الا سالها واية عذاب الاستعاضة محمول على التواكل منفردا كما في التبيين
 وهذا المعنى ارضى عن الدفع الى القول لكنه يلزم منه استعمال الموعظة في
 حقيقة بالنسبة الى قوله وان قرا اية الترغيب والترهيب ومجازة بالنسبة
 الى الخطبة والصلاة واجاب في البحر بحران الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ
 واحد عند كثير من العلماء انتهى قلت وبقي من اعتراض الزيلعي ان كلام الكثر
 يقتضي ايضا ان تكون الخطبة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقعتين
 في نفس الصلاة ولم يذكر المصنف واجاب عن ذلك بان شأنا بقوله او خطب عطف على
 قرا لما كان الخطبة قائمة مقام ركعتي الظهر نزل من حضرها منزلة الموعظة فلا
 دلاله فيه وفي قوله او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عليه ان تكون الخطبة
 او الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقعتين فصل الصلاة والاتجاه
 لما قيل انه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة لا بعد ان النزول
 المذكور حينئذ قد برأفتي ومنه جمع بين الحقيقة والمجاز لكن غيرت
 العبارة فقلت كذا الخطبة اقول وكذا غيرها في النقابة بقوله وكذا في الخطبة
قوله الجماعة سنة مؤكدة هو الصحيح وفي شرح بكر خواجه زاده انها مؤكدة
 غاية التأكيد وفي الغاية لوترها اهل فاجية انما وجب قتالهم بالسلاح
 لانها من شعائر الاسلام الا ان يتوبوا او قاله محمد بن قيس ولم نقابلهم كما في
 شرح التطوئة انتهى والجماعة ما زاد على الواحد كما في البرهان وسواك
 رجلا او امرأة حرا او عبدا او صبياء يعقل كذا في البحر لكت قال بعده بنحو
 صفة وادافاة الجماعة لا يجب عليه الطلب في المساجد بلا خلاف بين
 اصحابنا بل ان اتي مسجد احد الجماعة فحسن وان صلى في مسجد غير متفرقا
 فحسن وذكر القدر في جمع باهله ويصلي بهم يعني ويألف ثواب

في نفس صح

الامامة

الجماعة وقال في زماننا شيئا وسيل الخلافة عن جمع باهله اجبا
 هل ينال ثواب الجماعة قال لا ويكون بدعه ومكروها بلا عذر انتهى
 وقيل فرض اقول فقيل فرض عين ويقال اجماع وقيل فرض كفاية وبه قال
 الطحاوي والكوفي كما في شرح النفاية انتهى ونقل في القية القول بانها
 فرض عين على من لا يذهب انتهى والنايل بالفرضية لا يشترطها للمعنى
 فتصح صلاة منفردة كما في شرح المنظومة لمصنفها به وهما ان بقى القول
 بالوجوب وذكره وفي شرح النفاية عن النفاية قال عامة مشايخ الجماعة
 واجبة وفي التمهيد ذكر محمد بن عيسى رواية الاصول ان الجماعة واجبة وقد
 سماها بعض اصحابنا سنة مؤكدة ومما في المعنى سوا انتهى وقال الزبلي
 وفي المعيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة انتهى وبقى قول خاص
 هو انها مستحبة قاله في جوامع الفقه بصيغة قبل الجماعة مستحبة والصحيح انها
 واجبة سنة مؤكدة لا يجوز تركها الا بعد ذلك كما في شرح المنظومة لابن النخعي
 للرجال قال في البدائع انها تجزى على الرجال العقل البالغين الاحرار
 القادرين عليها من غير حرج كذا في الفتح وشرح المنظومة قلت هذا الشرط
 لا يخص بالقول بوجوبها فيكون كذلك شرط على القول بسنيتها وقد
 نظم العلامة دادة زاده في منظومة التي على منوال نظم بن وهب الاعداد
 المسقط للجماعة فقال وذا طرب وحرف وظلمة وجسر عرج وقطع ويذكر
 مقام واقفا ووطر زمانة وشيخة تكرار فقه يسطر
 اذ لم يكن تكرار جمع كهيبة مضت في صحيح القول فالكره يمكن
 انتهى قلت ولم يستوعب اذا بقي منها مدافعة احد المحدثين واردة المفسر
 وقيامه بمرتين وحضور طعام شوق نفسه وشدة نوح ليلته انا ذكر هذه
 في المجرى ولا تكرار في مسجد محلة قديم لما قال القمي لا بأس بها كما في المنظومة
 في مسجد في قاعة الطريق وفي امالي قاضي خان مسجد ليس له امام ولا مؤذن ولا كان مسجد
 ويجوز

الاعداد المسقط
 حضور الجماعة

في المنظومة
 التي بعد
 لو كان
 الطريق
 ويجوز
 نقل
 عن
 العلامة

ويصلي الناس فيه في جوفها فالافضل ان يصلي كل مرة باذان واقامة على
 حدة انتهى يعني اذا كان المسجد الى ظاهرة المطلق ويغني ان يقيم عدم
 ابا حدة تكرار الجماعة للمباشرين بما اذا كان الامام المعين صلى بالنفس او
 والحق بالامامة بين الحاضرين العلم هذا الم يكن ثم راجع واما الراتب فهو
 احق من غيره وان كان فيه افضه منه كما في البحر وفي الحاوي القدسي وصاحبه
 السبتي ادب بالامامة وكذا امام الحنابلة الا اذا كانه الضيف ذاسلطان انتهى
 بعد ما يحسن من القراءة قدر ما يجوز في الصلاة اقول كذا في الحاوي
 وشرح المجمع وشرح النفاية ويغني ان يكون لا قاله الزبلي وصاحب البحر
 ان يحسن من القراءة قدر ما يقوم به ستة القراءة فالأول مع الفرق
 بين الروع والتقوي ان الروع اجتناب الشهوات والتقوي اجتناب
 المحرمات كذا في شرح النفاية فالأول هكذا في كثير من الكتب وفي
 المحيط ما يحالنه فان قال وان كان احدهما اكبر والآخر اوسع فالأكبر اول
 اذ لم يكن منه فسق ظاهر كذا في البحر فالأحسن وجها اي اكثرهم صلاة
 بالليل الى قال في البدائع ان لا حاجة الى هذا التكلف بل سقى على ظاهره لان
 سماحة الوجه تكرار الجماعة لما روي في قال بن امير حاج لم تجده الخ جوت ثم
 اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعا ان منكم ان يقبل الله صلاتكم فليؤمكم
 خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم كما في البحر فالأشرف تسبعا قول
 قدم في الفتح الحب على صراحة الوجه فان استوفوا في الحسن فاشرفهم تسبعا
 وفي البركات فان تساوا في النيب فاحسنهم صوتا وذكر في المطولات
 زيادة اوصاف في الحق فليراجع او الخيار الى القوم اقول لو اخار
 البعض واحدا والبعض اخر فالعبارة للاكثر ولو قدموا غير الاول اسوا
 ذكره في زاد الفقير لابن المصنف وكره امامة عبد واعرابي علمه بما
 ذكر ولو علم في البركة ندرة التقوي فيها ثم قال حتى لو كان عالما متقيا

هار كفيه وفاسق اقول فان تعذر منعه لا يصلي خلفه وينقل الي
 مسجد اخر حتى في الجمعة ان اقيمت في غير مسجده والا فتدبر به فيها كافي البحر
 واعي قال في البراءة لو لم يوجد بصير افضل منه يكون هو اولى لاختلاف
 النبي صلى الله عليه وسلم ابن ام مكتوم على المدينة حين خرج الي تبوك وكان في
 ومبتدع اي صاحب بدعة وهي ما احدث على خلاف الحق المثلثي عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بوجع شبهة او استحسان وجل
 دينا فاما وما طامست كما قاله الشافعي وفي الغريب هي امر من ابتدع
 الامراذ ابتداء واحدة ثم غلبت على من به زيادة في الدين او نقصان منه
 وان قد موافق مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم انما اقول
 الكراهة تزيهه كافي البحر ولا يخفى ان الدليل اخص من الذي الان يقال
 قدم وجه الكراهة فلذا لم يذكروا مستقلا ولين سلم لا يعلم منه وجه كراهة
 امانة المبتدع وجهها ان في تقدمه تعظيما له وقد امرنا باهاسته كالفاسق تمت
 لوقال وكره امامه الجاهل لا يستغنى به عن العبد والاعرابي وولد الزنا
 انتهى والافقة ابالفاسق اولى من الافتراء واما الاخر وان يمكن ان يكون
 الافتراء اولى لجهلهم بشرائط الصلاة ويمكن ان يكون على قياس الصلاة مع
 خلف الفاسق نقله في البحر من الدراج قلت ولا يخفى ان العلم قاصرة لا مقامها
 في الايمان والمبتدع انتهى واما الافقة ابالمخالف فان كان مراعي للشرائط والاركان
 عندنا فالافتداء به صحيح على الاصح وبكره والا فلا يصح اصلا ذكره في البحر
 انتهى ونقل في شرح الجمع عن الكفاية الافتداء بالشافعي مكرهه لكنه ان علم
 منه ما يفسد الصلاة كالنقص لا يجوز وان شاهده بحس امرأة ولم يتوضأ قيل
 يجوز الافتداء به والافقيس اذا لا يجوز لما في زعم الامام ان صلاته غير جائزة انتهى
 قلت بينهم من قوله كره ان حمل الكراهة اذا حمل طاله لقوله بعده لكنه ان علم
 منه ما يفسد الصلاة وبصر في البحر في باب التزات انتهى وينبغي ان علم طاله بما

لاجل

لاجل ما للشرائط لا كراهة في الافتداء انتهى ولكنه مخالف لما حكم به في البحر
 من كراهة الافتداء به مع مراعاة للشرائط وقد ذكر في البحر في باب الوتر والوتر
 عن النهاية اذا علم منه اي الشافعي من عدم الرضوخ من الجاهل ثم غاب عنه ثم وراه
 يصلي بالصحيح حوز الافتداء به مع الكراهة ثم قال ان علم منه الاحتياط في مذهب
 الحنفي فلا كراهة في الافتداء به وتام تفريجه في غير اجمع وكره تطويل الصلاة
 فظاهر الكراهة التحريم للامور بالتخفيف وهو للوجوب المصروف وله مطالب
 الضرر على الغير كما في البحر وقال الكمال وقد حسا ان التطويل هو الزيادة في
 السنونة فان صلى الله عليه عليه في سنة وكانت قراته هي السنونة فلا بد من كون ما في
 عنه غير ما كان واه الا لضرورة انتهى قلت في الحلاق البحث فليقل لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم من ام قوما فليصل بهم صلاة اضعفهم فانه يقتضي ان لا
 يزيد على صلاة اضعفهم وصلاة اضعفهم لا تبلغ للسنونة لغرض فتكون الصلاة
 مع مراعاة طاله مسنونة للجهل ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
 بالمعزتين في البحر فلما فرغ قالوا له او جزت قال سمعت بكما صبي فحسيت ان
 تقب الله انتهى ولا يخرج ما قلناه عن كلام المحقق لقوله الا لضرورة
 وكره جماعة النساء وكره اي كراهة تحتم كافي الشيخ وهذا في غير صلاة الجمعة
 لانها تنوب للمباقيات باءا واحدة منهم فيصليها جماعة كافي شرح النقاية وكذلك
 بكره اذا اهن رجل في بيت وليس ممن محرم له او وجه لا في مسجد مطلقا كما
 في البحر وهو ايضا مكرهه في حقن اي كرهه لامام الرجال القيام وسط
 الصف كذلك كرهه لامام النساء القيام امامهن لم يتقدم الامام اقول
 لم يقل الامام لان الامام يستوي فيه الذكر والموت بل تقف وسطا
 اقول ولا بد ان يتقدم عنها عن عقب من خلفها ليصح الافتداء انتهى والوسط
 يسكون السنين لما كان بين بعض من بعض كالصف والفلادة وينتهي لما
 لا بين بعض من بعض كالدار والساحة ذكره في شرح النقاية كالعادة

جمع عار الى قول التشبيح راجع اليهم والكيفية فكره جماعة العروة وبه صح
 في البرهان وفي الكافي القوي اليوم على الكراهة في العلوات لم قال
 غيره واقتضى المشايخ المتأخرون بمنع اليوم من حضور الجماعات كلها انتهى
 وهو ادلى لا يخفى وقال في الكافي ومنى كره حضور المسجد للصلاة لان يكره
 حضور رجال السر الوعظ خصوصا عند هؤلاء الرجال الذين تملوا خطبة العلماء ادلى
 ذكره في الاسلام رحمه الله وقال الكمال والعمدة منع الطل في الكل الا في
 النجاسة فيما يظهر في دون العيار المتبرجات وذوات الرقق والله
 سبحانه اعلم انتهى وسعد كره ما يتعلق بخروجهم في السكاح ان شاء الله تعالى
 وثيق الواحد عن محمد بن ابي على رجه السنة كما سذكر واطلق
 في الواحد والمراد به غير المرة سوا كانت بالغا او لا والمراد لا يكون الا خلفه
 او خلف من خلفه من المذكور ولما خرج عن الامام في ظاهر الرواية اي
 فيكون محاذيا للمبين الامام مساويا له لا كروي عن محمد وان كان
 المتعدي المولى الى استيفاء ليات شرط صحة الاقتدا والاشارة خلفه
 اقول ومن ابي يوسف انه يقوم وسطهما ولو قاله كالتقايه والرايد خلفه
 لان ادلى **قوله** يقتدي بغيره يعني بمقتضى قبيده شيخ الاسلام بان لا يكون مع
 المتوسمين ما خلافا لفرق واصله فرع اذا راي المتوسمي المتعدي بالمقتضى
 ما في الصلاة لم يره الامام مشدق صلاة خلافا لفرق واعتقاده فسادا
 صلاة امامه لوجود الماد منه زفر بان وجوده غير مستلزم لعلمه به وهو
 ظاهر ويبنى ان يحكم بان يحمل الفساد عندهم اذا ظن علم امامه به لان اقتضا
 فساد صلاة امامه بذلك كذا في القم لان التيم طهارة مطلقة عندنا
 كالوضوء اشار به الى الخلاف بين محمد وسفيان في صحة اقتداء المتوسمي بالمقيم فاجابة
 ومنه وحاصل الخلاف راجع الى الحظية بين التراب والماء عندهما وظاهر
 الفرق بينهما فاستوف الطهارتان عند محمد بن التيم والوضوء فيصير
 التيم في حاله

لا يجمع على احد ان مناط
 الخلاف الذي اشار اليه
 انما هو هذا الذي
 ذكره صاحب العروة
 انه اختلف في
 في عدم وجه
 وهو ان مقتضى
 ودفع بعض
 ودفع بعض

بنا

بنا القوي على الضعيف كافي البرهان والخلاف في غير صلاة الجماعة ولما ظاه
 في صحة الاقتداء بها بالمستقيم لها كافي الجرح وغامض بما صح الى لا يخفى ان خصه
 بما صح للحقن والمتمم يحتمل اهم منه لثبوت مسج الجباري وقائم بقا هذه
 عند سما وقال محمد بن ساد صلاة المأموم لان عليه السلام الى هذا دليلها
 وادعى محمد ان ذلك من خصا به النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا حوطا
 في البرهان انتهى قلت والخلاف في غير النقل لما في شرح المجمع من الحاشية
 انه اقتداء القائم بالقائم في التراجع جازع عند الكل انتهى صلى الله عليه وسلم
 هي الظاهر قال في البرهان وكان صلى الله عليه وسلم اماما انتهى
 لم يقرض المصنف كصدور الشريعة لامامة الاحدب وقال في الجرح والخلاف
 في صحتها اذا لم يبلغ حد بدرك الركوع واذا بلغ اختلفوا فيه في المجتبى انه
 جازع عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد وفي الظهيرية لا يصح امامة المرأة
 للقائم هكذا ذكر محمد في مجموع النوازل وقيل يجوز والاول اصح انتهى ما نقله
 صاحب الجرح قال باحسان لا يخفى ضعفه فانه ليس ادي حاد من القاعدة ان
 القعود استواء النصف الاعلى وفي الحدب استواء النصف الاسفل ويمكن
 ان يحتمل على قول محمد انتهى قلت ولا يخفى ان جعل ما في الظهيرية سندا للخلاف
 وهو في مطلق الحدب والخلاف في بالغ حد بدرك الركوع وقال الرضائي واما
 امامة الاحدب فقد ذكر في الذخيرة انه يجوز مطلقا ولم يكن خلافا وذكر
 التمرقاشي انه حديم اذا بلغ حد الركوع فعلى الخلاف وهو الاقتصار على القيام
 هو استواء النصفين وقد وجد استواء الاسفل فيجوز عندهما كما يجوز ان يكون
 القاعدة القيام لوجود استواء النصف الاعلى وعند محمد لا يجوز في القنات وفي الظهيرية
 لا يصح امامة الاحدب هكذا ذكر محمد رحمه الله في مجموع النوازل وقيل
 يجوز والاول اصح انتهى وتبعه المحققين في الامام المان يوم الموت قاعدة
 والامام مضطجعا اي فلا يجوز وهذا على المختار وقيل يجوز كما في التبيين

مع انك انكر ان ينفذ
 عن صاحب التيم انه قال
 لا يقتض على وجه
 من لم يبلغ حد بدرك الركوع
 متعدي ان يكون كلام
 رطله بوجه محمد لا يجوز
 بلعب حد بدرك الركوع
 نعم ان خرج صاحب الروايات
 عن محمد الاحدب في الحدب
 من بلغ حد الركوع او في
 رجم من ذلك

ومستقل بمقتضى القول ويصح ولو افسدوا مقتدي به فيه كما في الثاني
والقراءة وان كانت نافله للامام في الاخيرين ومنها على المقتدي لا تمتنع صحة
الاقتداء لانه صلاة للامام اخذت حكم صلاة الامام بالاعتقاد ولذا لم يمتنع
مقتضاهما لم يدركه من الشفع الاول ولو افسد صلاة لزم اربع في اقتداء ابيه
بصلي الرباعية فكان تبعاً لمامه فتكون القراءة في الشفع الثاني نظائري
حتى كأمامه كما في التبيين اما لو كان منفرداً بالقراءة فمن في الجميع كما في شرح
النفائذ **وقال في البحر المحقق** اي اقتضا المستقل بالمقتضى ضمن من يصلي
التراويح بالكتابة وذكرني فتاوي قاضي خان اخلافاً وان الصحيح عدم
الجواز وهو مشكوك فانه بنا الضعيف على القوي انتهى قلت ليس في عباد
قاضي خان في صحة اقتداء من يصلي التراويح بالكتابة فانه قال فعلي هذا لاي
علي رواية انه السنة لا تادي بنية الطمع اذا صلي التراويح مقتدياً بمن
يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام
يصلي التراويح فامقتدي به وجب ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز كما
لو اقتدي برجل يصلي المكتوبة منوي الاقتداء ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام
فانه لا يجوز انتهى وقال قاضي خان في فصل من يصح الاقتداء به ولا يصح
اقتداء المقتضى بالمستقل وعلى القلب يجوز انتهى نعم ما نسبته صاحب البحر
لقاضي خان صرح به في مختصر الطهيري فقال لو صلي التراويح مقتدياً بمن
يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافله غير التراويح اختلف المشايخ فيه والصحيح
انه لا يجوز انتهى قلت يمكن ان يكون المراد بنبي الجواد عدم الاعتداد بها
عن التراويح علي وجه الكمال لما سذكر انه اذا تم فلم يسلم علي كل شفع
يكبره وكالف بنادور بلا عكس قد جعل الحالف كالمستقل والنادور
كالمقتضى ولم يذكر وجه ذلك ولا يخفى ان كلاهما قد ائتم بنفسه بما
نذره او ظف على الايمان به والفرق ما قاله في البحر ان المتدبرة اقوي

من الموقوف لها لانها واجبة قصد وجوب الموقوف بها عارض لتحقيق
البر ولهذا صح اقتد الحالف بالحالف وبالنادر ثم نقل عن الولائي حوز
اقتد الحالف بالمتطوع بخلاف النادر بالمتطوع وجب انه ينبغي ان لا يجوز
الموقوف لها خلف النافله لكونها واجبة لتحقيق البر ويتم نقل الملقه
فمثل الاقتد بمصلي صفة احزي كسمة العشاطفة التراجع اوسمة الظهر
السبد به خلف مصلي القبلة كافي الجرم من الخلاصة لا نادر بناذر قال
في البحر ومصليا وكفى الطواف كالنادر لان طواف هذا غير طواف
الآخر وينبغي ان يعرج الاقتد على القول بنقلية ركعتي الطواف فلا يجزئ انتهى
قلت بيارض ما قلته ويوافق ما جئت قوله فانه في كل دلو ان رجلين طاف كل
واحد منهما اسبوعا فاقدي احدهما بالآخر صح بمنزله اقتد المتطوع بالمتطوع
انتهى ولا يصح طرفة فمثل النافله خلفه وهو المختار لان نقل البالغ مضمون كانه
خلاف الصبي ولا يرد الاقتد بمنزلة ان عليه فرضا ثم تبين خلافة ذلك الفضا
على الطائفتين فانه لو جوب عند ذفر وشايع بلح حوز واقتد البالغ بالصبي
في غير الفرض قياسا على الطائفتين والاختلاف راجع الى ان صلاة الصبي هل هي
صلاة امر لا قيل ليست صلاة وانما يؤمنها تحلقا ولهذا الوصلت المراهق
بغير قناع فانه يجوز وقيل هي صلاة ولهذا الوقت المراهق في الصلاة يوم
بالوصو انتهى فظاهره ترجيح انها ليست بصلاة بل هي بحر وظاهره
معدور فيه اشارة الى حوز اقتد المعذور بمثله ان المعذور ربما وبصح
الزبلي وقال في البحر ان امانة الانسان لما تله محبة الله المستحقة والفا
والحق المشكل بمثله ولم يرد منه صحيح مطلقا ولم يرد له لا يقع مطلقا انتهى
ولا قاري بما يشار به الى حوز اقتد به بما يمثله خلاف اقتد الامي بالآخر
لكونه اقوي منه بقدرته على التحريم كافي مختصر الظهيرية للعيني وقال في البحر
وفي امانة الاخرى بالاي اختلاف المناجح اذ القراءة تترك فرض في كليات

النقل يعني فيما اذا اتم المسامحة وحده وقعد في الثانية كانت القراءة فرضا عليه
 في نقل بالاحزابين خلاف ما اذا اقتدي بالمقيم لصيرورة وكما ان من ضامح
 الاقتداء لا تصح القراءة فيها في حق الامام والمأموم او يقال ان المصنف
 او اد بقره اذ القراءة فرض في ركعات النقل فيما لو كان ولا ركعات نقل طال
 الاقتداء بخلافها الحال في حكم القراءة بين الامام والمأموم فكان طاهرا واحدا
 في صفة الركعات وقراءتها فصح الاقتداء انتهى ومع هذا لا يخفى عدم مناسبة
 تعليله للمقام وكان حقه ان يقول اذ صفة القراءة متحدة في حتمها وسياتي
 لهذا زيادة تحقيق الى اقول لم يرد ثم على ما هنا بل اعادة المسئلة واطاله على
 شروح تلخيص الجامع وان ظهر ان امامه حدث اعاد المراد بالعادة
 الاتيان بالمرضى لا العادة في اصطلاح الاصوليين الجارية للنقص في الودي
 فلو قال بطلت لكان اولي ولم يذكر بما اظهر حدث الامام ولا مقدارا
 ما يلزم اعادة اذا اخبر والذي يظهر انه ان كان بمشاهدة المقتدي
 المنافي فلا كلام وان كان باخبار الامام فقال في المجتبى احبهم الامام انه
 اهم شئرا من طهارة لومع عليه بالخاصة المانعة لا العادة لانه مرج بكفره
 وقول القاسق غير مقبول في الديانات فكيف قول القاسق انتهى قال صاحب
 البحر وهو مشتمل فانه لا يكفر اذا صلى بالخاصة المانعة عند الاختلاف في حق
 ان التها لقول مالك لسنيتها انتهى قلت فيهم منه انه اذا لم يكن متعمدا للصلاة
 مع المنافي وجبت العادة وهو مقتضى الحديث الذي ساقه للمصنف
 وبصرح في مختصر التكميل في بقوله لو قال كنت محدثا او كان علي ثوبي
 خاصة فعلى التور ان يعيد قوه ويعيد الصلاة لانه خبر الواحد في امور
 الدين حجة بطلان الا ان يكون ما جاز فلا يعيد قوه والماجن القاسق
 وهو ان لا يبياني بما يقول ويفعل وتكون اعماله على نيج اعمال الفاسق
 انتهى ثم قال في البحر لا يلزم الامام ان يعلم الجماعة عكاه ولا ياتم بتركه

وفي

وفي معراج الدراية لا يلزم الامام الاعلام اذا كانوا اوقوا غير متعينين
 وفي المجتبى اذا اتم محدثا او جنباً لم يعلم بعد التبريق يجب الاحتياط بقدر الكثر
 بلسانه او كتاب او رسول على الصحيح وعن الودي يخبرهم وان كان خلفا
 منه ونظيره اذا راى غيره يتوضى من ما جئنا او علي ثوبه خاصة انتهى
 فصدقت صلاتهم اقول سوا علم الامي حال من خلفه او لا في ظاهر الرواية
 وفيه اشارة الى ان القاري لم يكن داخل في صلاة نفسه منفردة او صحبة غيره
 وقايدته عدم انتقاض طهارة بالمهتمة وكذا صحبة في المحيط وغيره وصح
 في الدراج انه يصير شارعا في صلاة نفسه وذكر في البحر نقلا قال بعده
 تعلم بهذا ان المذهب يصح المحيط من عدم صحة الشروع انتهى
 واما صلاة الاميين الممنوعة اشارة الى انه يشترط لفساد صلاة الامي
 اقتداؤه بالقاري ولا نقصد ان يصلي بعده مع وجود القاري وبصرح
 في البحر وقال انه الصحيح لانه لم يظهر منها رغبة في الجماعة كافي الهداية وفي النهاية
 لو اقتدي الامي ثم حضر القاري فيه قولك ولو حضر الامي بعد اقتراح
 القاري فلم يقم به وصلي منفرد الاصح ان صلاته فاسدة انتهى وفيه خلاف
 لما في الهداية من التجميع ولو استخلف القاري الممنوعة خلافه
 واجمعا على الصحة فيما لو استخلف بعد فزاعة من الشهد لخروجه من الصلاة
 بصنعه وقيل تقسده صلاته عنده لا عندهما والصحيح الاول وانما اعتبر
 ابو حنيفة في ما يل الامي قدرة العير مع ان من اصله ان القادر يقدر
 الغير ليس تقادرا لانه مقيد بما اذا تعلق باختيار ذلك الغير لا كذلك
 هذا اذا لوا حرم فاويا ان لا يوم احدا فاقم به رجل صح اقتداؤه كافي البحر
 ويصرف الرجل الى قال في البحر قبل الاقسام المحكمة تنهي الى
 اثني عشر صفا والترتيب الحاصر لها ان يقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار
 الصبيان ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الحائضون ثم الاحرار

قوله اقتداؤه بالقاري به
 اقتداء القاري به

لا يبعد
 القادر يقدر غيره لا يبعد
 قادر مقيد بما اختار
 ذلك الغير يفعل

ثم الاحرار الخائف الصغار ثم الاروقا الخائف الكبار ثم الاروقا الخائف الصغار
 ثم الحرار الكبار ثم الحرار الصغار ثم الاما الكبار ثم الاما الصغار انتهى قلت
 لاجل لي اشتباه في صحة صلاة الخشي وقد صار خلف صف مثله او خلفه
 له احتمال ذكره في مقصد بالمخافة ولا يلزم من امكان الاقسام المذكورة
 صحة صلاة اصحابها وذلك لمعامله الخشي بالاضمة في جميع احكامه انتهى
 واجاب واجاب شيخنا امين الله عياته بان المعامله فيما اذا وجد معه
 من حاله واضحه وهي من عدمه في الاصطفاق والقيام بما ذيل المثله انتهى
 لكنه رد عليه ما قد سناه عن البحر من عدم صحة امامة المستقامه والاضالة
 والخشي المشكل لمثله انتهى وبه يظهر ما قلناه من بطلان صلاة الخشي المشكل
 لما ذيل مثله واصطفاق خلفه فليتم امل وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة
 ان يتراصوا ويسدوا الخلل يسوا بين من اكتم في الصفوف وله بان ان
 ما يروى من الامام بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم سوا صفو فكم قال
 تنويه الصف من تمام الصلاة ولقول صلى الله عليه وسلم لتسرون صفو فكم
 اولنا لقول الله بين وجوهكم وهو راجع الى اختلاف القلوب وينبغي
 للامام ان يقف بازاء الوسط فان لم يفعل فقد اساء ذكره الزيلعي وينبغي
 ان يكون اماما الى الامام من الصفوف حتى ان وجد في الصف الاول وجه
 دون الثاني له ان يخرق الثاني اذ لا حرمه لم لتقصيرهم حيث لم
 يسدوا الصف الاول ثم يكون اماما يليه وعلم جلا وان وجد في الصف
 فمجد سدها قال الله عليه وسلم اقيموا الصفوف وطوبى لمن اصاب المنياب وسدوا
 الخلل وليتوا بايديكم اخوانكم لا تذروا فجاك الشيطان من وصل
 صفنا وصل الله ومن قطع صفنا قطع الله وروى البراء بن اسناد
 حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم من سد فرجة من الصف غفر له وفي
 البي داود عنه صلى الله عليه وسلم قال خياركم الذينكم مساكب في الصلاة

صلى

وهذا

وهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخوله داخل جنبه في الصف ويطرف
 ان يحمله ربا بسبب حركه لاجله بل ذلك اعانه له على ادراك الفضيلة
 واقامه سد الفرجات المأمور بها في الصف والقيام في الصف الاول
 افضل من الثاني ثم وثم لما روي في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل
 الرحمة على الجماعة ينزلها اوله على الامام ثم تتخا وزعه الى من عاذه في
 الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني وروي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن للذي خلف الامام خذابه طاية صلاة وللذي
 في الجانب الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في الجانب الايسر خمسون
 صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة كذا في البحر وروى
 الامر بتجسير السجدة في السنة فالقيام فيها مسنون منه طائفة الضمير
 للمصلي المعلوم من المقام والخطاب بتاخيرهم متعلق بالغلغل والبلوغ
 كافي بعض شروح الجامع الصغير فلا يفسد صلاة الصبي بالمخافة على هذا
 قاله الظاهر قد روي عن هذا عند ابي يوسف لا نقله في شرح الجمع عن
 المحيط ولا تنسد عند محمد البا دايم انتهى لكن قال الكمال الخامس اي
 من الشروط ان يكون المخافة في ركن كامل حتى لو خربت في صف
 وركعت في اخر وسجدت في ثالث صدقت صلاة من عن يمينها ويسارها
 وظلها من كل صفه قيل هذا عند محمد وعنده ابي يوسف لو وقعت قدره
 صدقت وان لم تود وقيل لو طأته اقل من قدره صدقت عند ابي يوسف
 وعند محمد التي قدره انتهى الحق لو كانت مجنونة الى اقول لا يخفى
 ان المجنونة من اهل الشهوة في الجملة وليست كالصغير فالذي ينبغي ان يعقل
 عدم فساد الصلاة بمخافة المجنونة بعدم جواز صلاتها قاله الزيلعي
 وغيره وتكون خارجة بقية الاشتراك تأدية الرابع كون الصلاة
 مشتركة بينهما تأدية الى اقول اكتفى بقوله مشتركة بادية بما فيه مشترك

والمدركون من اهل
 الشهوة من المجنونة

تحريمه واداء يلزم من الاشتراك قادية الاشتراك تحريمه ويصح الاشتراك
 كالمسح به ولذا قال الكمال لو قيل بدل مشترك تحريمه واداء مشترك
 اذا وفسر بان يكون لهما امام فمما يروى بانه طالة الحاذية او احدهما
 امام للاخر لم الاشتراكين او الاشتراك تحريمه انتهى ليس بظاهر
 والجواب ما قاله من كمال بانهم اوردوا بالذكر كذا عن الاشتراك تحريمه
 واداء وان كان ذلك الاشتراك في الاداء فمما تفصيل لكل الخلاف عن كل
 الوفاق كما هو ظاهر وذلك ان الاشتراك تحريمه شرط اتفاقا والاشتراك
 اداء شرط على الاصح ذكره في شرح النخبة انتهى وقد يكون حكما كافي
 الاخر فانه فيما يقتضي الى اقول اشار به الى انه لو حاذت في الطريق ومما
 لاحقا لا تفقد صلاة وهو الاصح لانها مشغولة باصلاح الصلاة لا
 بحقيقتها فانغصمت الشك اداء وان وجدت تحريمه ولا بد من المجموع في
 لجلال الصلاة كافي التبيين وايضا انه اعلم من الاداء والعصا اقول
 واعلم من اتخاذ الصلاة اذ يشترط ما لو اختلف صلاتها حتى لو نزل الظهر خلف
 مصلي المعروضة ابطلت صلاة على الصحيح لان اقتداها وان لم يصح
 فز صا يصح نقلا على المذهب لكن هو متفرع على احد القولين في بقا اصل
 الصلاة عند فساد الاقتدا كما في البحر الخامس كونها في مكان واحد
 الى اقول والاشارة تقوم مقام الخليل في عدم التساوي لما قاله الكمال
 وفي الذخيرة والمخطط اذا حاذت بعد ما شرع ونوي امامتها فلم يكن
 التاخير بالتقدم خطوة او خطوتين للكلاسة في ذلك فتاخيرها بالاشارة
 وما اشبهه فاذا فعل فقد احرى من غيرها التاخر فان لم تفعل تركت حينئذ
 فرض التمام فتفسد صلاتها دونته انتهى موجزة الرجل يضم اليه وكمر
 الحادي الحشمة العريضة التي تحاذي راس الراكب وتشده بالخطا قاله
 الحادي السابع الى قال صاحب البحر حاجة الى هذا التنبه لانه

علم

علم من قد الاشتراك لانه لا اشتراك الا بنية امامتها اذ لو لم ينو امامتها
 لم يصح اقتداؤها انتهى فتشبهه فيه فيه اشادة الى اخراج الحاذية الامور
 فقد صح الكل بعدم اقتداها الامور شدة ولا يمكن له في الدوام والرواية
 قاله الكمال **قوله** قوم صلوا على طلة الى اقول عبارة الحاشية وكذا مختصر الظهير
 قوم صلوا على طلة في المسجد ونحو اقتدامهم سنا وطريق لا يجوز صلاتهم
 الى اخر ما قاله المصنف فتأمل المصلي على ركن المسجد كذا مثله في مختصر
 الظهير ثم قال ولهذا قال ما يجنبنا ان صلاة التواضع على سطح المسجد مكروه
 النهر الكبير الى اقتصر المصنف على هذا التفسير وقال في مختصر الظهير
 وحده الكبير لا يجنب شراؤه وقيل ما يجري فيه السفن انتهى وقيل ما
 يجتاز به الرجل القوي بوشة ذكره في البرهان وان كان بين الصنفين
 فتنا او اتصاع عبارة قاضي خان عطفها بالواو لا باو فتأمل وان
 لم يشبهه ينفع المراد يختلف المكان اقول هذا على خلاف الصحيح لما سذكر
 ان العبوة للاشبهاء وان قام على سطح داره الى اقول هذا خلاف
 الصحيح لانه ذكر مثله في مختصر الظهير ثم قال والصحيح انه يصح الاقتدا
 بض عليه في باب الحدث انتهى قلت فما قاله صاحب البحر تنجيا على عدم صحة
 الاقتدا بها لو قام على سطح داره فلو اقتدي من بالخلاوي العلوية من خلفه
 الشيخوخية بامامها لا يصح اقتداؤه حتى من بالخلوتين اللتين فوق الميوان
 الصغير وان كان مسجدا لا ابا بها خارجة عن ابواب المسجد سواء اشبه
 حال الامام او لا لا اقتدا من سطح داره المتصلة بالمسجد فانه لا يصح مطلقا
 وعلمه في المحيط باختلاف المكان انتهى اعلموا على غير الصحيح والصحيح صحة
 الاقتدا لما ذكرناه ولما قاله في البرهان لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن
 الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه طاله عليه سماع او روية لا تشفا
 لانه لا يمنع صحة الاقتدا في الصحيح وهو اختيار شمس الامة الحواشي انتهى على

الصحيح يصح الاقتداء بالامام المسجد الحرام في الحال المتصلة به وان كانت ابوابها
 من خارج المسجد اما في البيت مع المسجد لم تجزى الا الحائط ولم يخلف
 المكان اقول الحائط التخلل ليس على ظاهره لان موضع المسئلة انه قام
 على الحائط ولذا قال ولم يخلف المكان ولو كان على ظاهره كان متحدا مع قوله
 وان قام على سطح داوه وقد حكم فيه بعدم صحة الاقتداء وقال ايضا
 الامام الخ فاما ما يتعلق به بان ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقه
 الحدث الا اقول لا يخص الاخر لهذا لان لو فاته بعد ادراكه الركعة الاولى
 شي بسبب نوم او غفلة او زحمة او كان من الطائفة الاولى في صلاة الخوف
 فهو لا حق وبقي مسمى اخر وهو الاخر المسبوق لم يصرح به المصنف وهو من
 سبق باول الصلاة ثم اقتدى وفاته ايضا بعضها بعد ركوع وغفلة وبها
 منه تشبه على ما قاله المحقق في فتح القدير ان الاخر هو من فاته بعد
 ما دخل مع الامام بعض صلاة الامام وفاته شي منها بعد تساهل انتهى
 فكان ينبغي ان لا يخص المصنف منه بما صوره به ليشمل هذا القسم وحكمه
 انه اذا زال عذره ان يصلي ما فاته بالعذر ثم يقضي اول صلاة الذي
 سبق به ولو لم يرب هكذا اجزأه خلافا لزم في صوره في شرح الجمع في
 خمس صور ونماه في الفتح تجلايتم اقول وكذا لا يات فيها يقضيه كافي
 فتح القدير وان صلح للخلافة اقول يعني في حد ذاته لا خصوص هذا
 المجل لان المسبوق فيها يقضي لا تصور ان يتكلم الامام في هذه الحالة
 بل في حالة اقتدائه قبل مفارقة امامه ويقضي ما يقضي بالمخاذاة اي
 المخاذاة لاحقة مثلا وعلم بخطا القبلة من امامه اقول وكذا يتبدل
 اجتهاده كافي التبيين فظن ان يعود اي حال يقيد الركعة بجمدة
 لم يستوعب المصنفه انه جميع احكام المسبوق اذ له احكام
 كثير منها لو كان الامام ان عليه سهوا فسد له قضاة المسبوق ثم علم ان

لا يهتدون فساد صلاة المسبوق ولو لم يعلم لم يفسد في قوله ولو قام
 الامام خامسة فتابعه المسبوق ان فقد الامام على رأس الركعة فسدت صلاة
 المسبوق والا فلا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو سلم مع الامام ساهيا او
 قبله لا يلزمه سجود السهو ولو سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام
 هو سلامه فقد سقط منها انه لا يقوم اليه قضا ما سبق به بعد التسليمين فورا
 بل ينتظر فراغ الامام بعدهما لاحتمال انه هو على الامام فيصير في يدهم انه لا سهو
 عليه وقيد في فتح القدير بخلافه ما اذا اقتدى عن يمين سجود السهو بعد
 السلام والا فلا وقال صاحب البحر ما يحصله الاطلاق لان الخلاف في كون
 السجود قبل السلام او بعده انما هو بالاولوية فيها اقرار الشافعي العمل
 باخبار ومنها انه لا يقوم قبل السلام بعد الجلوس قدر التشهد الا في مواضع
 اذا خاف تمام مدة مسحه لو انظر سلام الامام او خروجه الوقت في الجمع
 والعديد والنحر او خروجه الوقت وهو مذكور او ظاف ان يقيد به الحدث
 او ظاف مرور الناس من بين يديه ولو قام في غيرهما وقد تقدم التشهد
 صح ويكره تحميا ومنها لو تذكر الامام سجدة صليته وعاد اليها يتابعه وان لم
 يتابعه فسدت وان كان قيد وكعنة بسجدة فسدت صلاته في الروايات كلها عدا اول
 بعد وتماه في البحر واللاحق ليس له الجهنات الى هذا لانه احكامه كل واحد
 به ولم يوفق جميع احكامه لانه لم يبين ما يفعل بعد ركوعه ولا خطا وما
 ان يكون بعد فراغ الامام او في الاول واضح والثاني يجب عليه ان ياتي بما
 فاته اوله ثم يتابع الامام الي ان يفرغ فلو تابع الامام اوله اتي بما فاته صح ولكن
 ياتم لتترك الواجب وقال زفر تقصد صلاة بعد اتيانه بما فاته اوله ومن احكامه
 لو سبقه الحدث وهو مسافر فدخل مصره للموضع بعد فراغ الامام لا تغلب
 صلاته اربعا ومنها لا تقصد صلاة بقرينة الامام في موضع السلام وقد
 جعل الاصوليون غفلة اذا شيعها بالقضا لما ذكرناه من عدم تغير فرضه بنية

المسوق بعض اول
صلاته بالنظر الى التواتر

الاقامة لانها توثق في القضا والمسوق يقضي اول صلاة الى اي بعد
فراة مما ادركه مع الامام فلوانه ابتدا بقضاه ما سبق به وصوته ان يصلي
عقب احواله ما فاقه قبل مشاركتة لامة فيما ادركه قالوا يكره لما لفته
المنة ولا تقصد صلاة فتقبل تقصد وهو الاصح لانه عمل بالمنسوخ كما في مختصر
الظهيرية و صح في الحاوي الحصري عدم فساد صلاة مغربا الى الجامع الا
واخا في البدائع ما صح في الظهيرية من الفساد وقال صاحب الجرفقة
اخلف الصحيح والظاهر القول بالفساد لموافقة القاعدة انتهى ولو
ادركها اي ركعة من ذوات المربع الى هكذا ذكره الطال ولم يذكر خلافا
فيه فاقضي ان يكون المذهب لكن ذكر في المنيع ان هذا عند ما قال
ناقلا عن المستصفي لادرك الامام في ركعة من الرباعية ثم قام الى قضاه ما سبق
به يصلي ركعتين بفاقة وسورة ثم يشهد ثم ياتي بالناسخة بفاقة خاصة وقال
باني بركعة بفاقة وسورة ثم يشهد ثم ياتي بركعتين او لهما بفاقة وسورة
وثايمهما بفاقة خاصة **الحديث في الصلاة** سبقة حدث
الي اقول ولومن تخلفه او عطاسه لما قال في البحر وصحوا البنا فيما اذا سبقة
الحديث من عطاس او تخلفه انتهى وبالفقه ما في مختصر الظهيرية لو عطس فسبقة
الحديث من عطاسه او تخلفه فخرج من قوته زخ قبل لا يعني هو الصحيح
انتي قد اخلف الصحيح لما عرف انه الخروج بصنعه فرض عند لا يخرج من
الي حيفة اقول يجوز الاستخلاف والبنا وان كان الخرج غير فرض بل هو
بل واجب على الصحيح فلا تخلف بماعله به يستخلف خبر لقوله ان لا يركع
امام اي استخلافه الى اقول لم يقد له عاملا كما في النسخ التي رانها وينبغي توجيهه ان
انه يكون هكذا اي جاز استخلافه ولا يقد ر بما يله على اللزوم كوجوب الصلاة
لان الاستخلاف لاحراز فضيلة الجماعة كما سيذكره ولهذا قال في البحر ان لا يركع
الافضل للامام والمقتدي البنا صيانة للجماعة والمنفرد الاستخلاف تحريما كوجوب
عن

في الصلاة
الافضل للامام والمقتدي
بالبنا صيانة للجماعة
والمنفرد الاستخلاف
تحريما كوجوب الصلاة

عن الخلاف وصححه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتون ان الاستخلاف
افضل في حق الكل كما في شرح المجمع لابن الملك من انه يجب على الامام الاستخلاف
صيانة لصلاة القوم فيه نظرا لانه قللت عبارة شرح المجمع من سبقة حدث
يتوضا ويصلي كل ركعة اما ما جازله ان يستخلف غيره اتفاقا قالوا بل وجب
عليه الاستخلاف صيانة لصلاة القوم انتهى فلا اتفاق علي وجوب استخلاف الامام
وذلك لان لفظه قالوا انما يستعملونها فيما لو تخلف فيه ذكره في النهاية انتهى
وجوز ان يكون المراد بالواجب اللزوم من حيث بقا صحة صلاة القوم
لان من حيثية ترتب العقاب بترك الاستخلاف فلا خلاف في جواز ترك
الاستخلاف خروج من الخلاف انطو صلات الامام عن الامام بنفسه
صلاة المقتدي اي ولو حكم بان وقف فيه بعد الحدث قد راد اركان كما سبكون
المعد كذا في الثاني اقول ليس جلته في هذا المجل منه بل في اوله واخر البنا
سورة الاستخلاف الى هذا علي وجه السنة ويقدم من الصف الذي
يليه بالاشارة اقول او ما خذ ثوب من يقدم الى المحراب كما في النسخ
وعالم يخرج من المسجد اقول فلو استخلف ثم خرج فحكمه هو ما قاله الكل
لو استخلف من اخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوي الخليفة الامامة
من ساعة صار اماما ففسد صلاة من كان متقدما دون صلاة وصلاة
الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صف ومن خلفه وان نوي ان يكون
اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصلي الخليفة الى المحراب
او قبل ان ينوي الامام ففسدت صلاتهم بشرط جواز صلاة الخليفة والقوم
ان يصلي الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام الى المسجد انتهى
فلولم يستخلف حتى جاز هذا الحد بطلت صلاة القوم اقول ظاهره
الاطلاق سوا كانت الصفوف متصلة الى خارج المسجد او لا وسيخرج به
فيما يفسد الصلاة وهو مخرج قاضي خان حيث قال استخلف رجلا من خارج

الدر

المسجد والصفوف متصلة بصوف المسجد لم يجمع استخلاصه وتفسد صلاة
 القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله انتهى ومنهم من صحه الاستحلاف
 من خارج عندهم وبه صرح الظاهر وقيل الخلاف صاحب الظهيرية
 فبعد جواز الاستحلاف من خارج قولها لا قول محمد فقال انما يجمع الاستحلاف
 مادام الامام في المسجد وان استخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف
 متصلة بجزء خلافا لما ذهبنا اليه وفي صلاة الامام روايتان اقول صح كل
 من الروايتين لانه صرح قاضي طائفة بان الاصح من الروايتين التمسك
 انتهى وقال في الظهيرية لم يبين محمد طالع الامام وذكر الطحاوي رحمه الله
 ان صلاة فاسدة ايضا وذكر ابو عمرة ان صلاة لا تفسد وهو الاصح
 انتهى وعلله في شرح المجمع بانه كالمفرد لتمام استخلاصه انتهى اذا
 حصر بوزن ثقب فعلا ومصدر والي وضيق الصدر كما في الفتح وفي النهاية
 ثم الحافيه خطأ كما في المغرب وقال الاتفاق ويجوز ان يكون حصر على
 فعل ما لم يسم فاعله من حصره اذ احبسه من باب نفعه ومعناه حبس
 ومنع عن القراءة بسبب خجل او خوف بالوجهين حصل له السماع وبها صرح
 غير الاسلام في شرح الجامع الصغير وقد وردت اللغتان ايضا في كتب
 اللغة كالصالح وغيره فاما انكار المطرزي ثم الحافيه في مكسور العين
 لانه لازم لا يجزى له مفعول ما لم يسم فاعله الا مفتوح العين لانه متعد بجوز
 بنا الفعل منه للمفعول فانهم انتهى فانه يستخلف حينئذ عنده خلافا
 لما اقول ولم يذكر ما الحكم عندهما لو استخلف هل تبطل او يتمها بلا قرينة
 قال في الحاشية جازي الاستخلاف عند أبي حنيفة وقال لا يجزى ان انتهى
 وقال في النهاية بطلانها بدون القراءة كالامام امين ونسبه بعض
 الشارحين الى السهو لان مذهبه ان يستقبل وبه صرح الامام محمد
 الاسلام رحمه الله في شرح الجامع الصغير انتهى قلت وما قاله في النهاية

المسمى بصدور
 كلامه خلاف
 خصوص ما سئل
 وما سئل عليه

من

من ان يتمها بلا قرينة عندهما تبعه فيه الزيلعي والكمال بن الميمون ورايت بخط شيخنا
 من شيخه مخرجا الى البدائع وغير الاسلام انه عندهما لا يجوز وتفسد صلاة القوم
 انتهى ولو قد اذ لك القدر لم يجز الاستحلاف بلا خلاف اقول كذا في كثير من
 كتب المذهب المعتمدة لكن قال صاحب البحر انه ذكر في المحيط بصيفه قيل
 ثم قال وظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماده لما انهم
 مخرجوا في فتح المصلي على امامه بالخلاف لا تفسد على الصحيح سوا قول الامام ما يجوز
 به الصلاة او لا فكذلك هنا يجوز الاستحلاف مطلقا انتهى قلت
 في يده ما قال في الفتاوي الصغيري كتبت في شرح الجامع الصغير اذا حصر
 فاستخلف بعد ما قرا ما يجوز به صلاته لا يجوز بالاجماع ولم اذكر انه هل
 تفسد الصلاة لاني كتبت في مسيلة الامي الاستحلاف عمل كثير يفسد فيفسد
 هذا ايضا فعلى هذا القياس ينبغي ان يفسد وبلي قياس ما ذكر في الجامع
 الصغير ان نفس التمسك لا يفسد فلا يفسد ايضا هنا لانه التمسك ليس بعمل كثير
 فلما مضى انما يفسد لانه عمل كثير لكن لانه غير محتاج اليه وهنا لم يمس
 محتاج اليه فلا يفسد انتهى قلت وللاحتياج للآيات بالواجب او
 المسنون ثم تعيين المصنف بقراءه ما يجوز به الصلاة اشارة الى انه قد
 حصل الحصر في ركعه بعد الاولى وقد قرأ فيها ما يجوز به الصلاة فيستفاد
 منه انه اذا قرأ في ركعة فقط ما يجوز به ثم حصر فيها جاز له الاستحلاف بلا
 خلاف شامل فيقضى قال الزيلعي ويتوعدا تلاقا ويستوعب باسمه بالجمع
 ويتضمن ويستثنى ويأتي بباي معنى الوضوء وقيل يتوعدا مائة
 وان زاد صدقت صلاته والا اول اصح انتهى وسند ذكر الخلاف في كشف
 العودة للوضوء انه يستقي المامن اليه اذ لم يكن عنده ما وذكر الكوفي
 والقندوري ان الاستسقاء يمنع البناء ذكره في مختصر الظهيرية وينبغي اقول
 ولا كراهية في صلاته كما سنده كما لم يرد فانه ايضا يجوز له اقول ولم

صلاة امامه وهذا لو صلح ما بقي من صلاة في منزله قبل فراغ هذا المسكن
تفسد صلاة لان اغتراده قبل فراغ الامام لا يجوز وقيل لا تفسد لانه لا
يعين مقتديا بالخليفة قصد اكمال التبيين وهذا القيل رواية ابي حمزة
قالوا وكنا غلط وذكرنا ان وجه وكنا تفسد صلاة الامام والقوم والخطبة
بتدكو الخليفة فانية وكذا لو تذكر الامام قبل خروجه من المسجد وان
تذكرها بعد الخروج فسدت صلاة فقط كافي البحر وان لم يسبقه
اي الامام الاول حدث اقول لفظ الاول وقع مثله في الهداية وقال
الكل لفظ الاول هنا لتسهيل اذ ليس في صورة هذه المسئلة
امام ثان اذ ليس فيها اختلاف انتهى فسدت صلاة للمسبوق اقول
هذا اذا لم يقيد المسبوق بالسجدة فان كان قد معه قدر التشهد فقام
للقضاء وقيد بالسجدة قبل حدث الامام لا تفسد صلاة لانه تاكده اقراده
حتى يتابع امامه في سجود السهو فان تابعه فسدت صلاة بخلاف ما اذا لم
يقيد بالسجدة وتابعه لا تفسد لعدم تاكده الا انفراد كذا ذكره الكافي واللاحق
كالمسبوق اذا قعد ما فات بالسجدة لا يفسد صلاة كافي النسخ وقال
في العناية قيد بفساد صلاة المسبوق لان صلاة المدرك لا تفسد بالاتفاق
وفي صلاة اللاحق روايات انتهى صحيح في السراج الوهاج النسا و
صحيح في الظهيرية عدم معلل بان النيام كانه خلف الامام والامام قد تمت
صلاة فكذلك صلاة النيام تقدير انتهى قال صاحب البحر وفيه نظر لان
الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وفي فتح القدير لو كان في القوم لاحق
ان صل الامام ذلك بعد ان قام يقضي ما فات مع الامام لا تفسد والا
تفسد انتهى ما قاله في البحر والعين في عنده راجع للامام قلت كذا
الطلق في فتح القدير عدم الفساد بفعل الامام ذلك بعد قيام اللاحق
للقضاء ولم يقيد بالتقيد بالسجود كافي المسبوق ولعله تركه اتكالا لانه

مطلب
انما زاد من قبل القدره
اذ تاكده الا انفراد

ذكره

مقبول ذكره فليتأمل وان ظلم او خرج من المسجد الى اي اذ انقلبه ذلك
بعد قعوده قدر التشهد ولم يكن سلم لا تفسد صلاة المسبوق لا التهمة
مفسده للجزالة اقول هذا بيان الفرق بين التهمة او الحدث بعد اوبى
التكلم او الخروج من المسجد وليس تعليل القول لا تفسد صلاة المسبوق لان
التهمة اذا فسدت الجز الذي لاقت من صلاة الامام يلزم بالضرورة فساد
صلاة المسبوق فلا يبعد ان يكون ملة لعدم فساد المسبوق واصابة
بول كثير اقول المراد به مما لم يسبقه وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول يجوز ان
البناء وان لم يكن مما سبقه وامان كان مما سبقه بني اتفاقا والفرق لهما ان
في ذلك غسل يديه وثوبه ابتداء في هذا ابتداء للوضوء ولو اصابته من حدث
وغيره لا يفي ولو اتخذ محلها كافي النسخ وسيلك شجرة اقول اي يصنع
احد ابتداء فان وقعت عليه طوبه من سطح ان كان بمرو وما را استقبل
خلافا لابي يوسف والا فالصحيح الخلاف بين مشايخنا مثل وقوع التهمة من
الشجرة كافي مختار الظهيرية وظهور العودة في الاستحاضة الا ان يضطر كذا
الملة اقول هذا المستثنى قول ابي علي النسفي وقال في حاشية حاشية هو الصحيح
وفرق بينه وبين ما لو كشفت العودة في الصلاة ابتداء ويحتمل ما نقله في
البحر لو كشف عورته للاستنجاء بطلت صلاة في ظاهر المذهب وكذا اذا كشفت
الملة ذرايعها للوضوء وهو الصحيح وفي الظهيرية عن ابي علي النسفي انه اذا لم
يجده من بدا لم تفسد كذا الملة اذا احتاجت الى البناها ان تكشف عورتها
واعضاياها في الوضوء وتفضل اذا لم تجد بها من ذلك انتهى ومثله في النسخ
من غير ذكر صحيح لقول ابي علي وعلمت تصحيح قاضي طائفة وطلب المسألة
بالاشارة اقول هذا مشكل مسئلة في المار بالاشارة وكذا بما ذكره الزيلعي
عن العناية في باب ما يفسد الصلاة لو طلب من المصل شي فاشاد بيده
او براسه بنعم او لا لا تفسد صلاة وفي البحر مثله عن الخاصة والظهيرية

لا يشوب مثل هذا من يطالع
مثل الكفا في وضع
مثل الكتب والتفصيل
بيان فساد من الاشعار
بما لا يفيد

وعنه ما تم نقل عن شيوخ المجمع انه لو رد السلام بيده فسدت وتقل عن
بن امير حاج انه قال ان بعض من ليس من اهل المذهب قد غررني الي ابي
حنيفة ان الصلاة تفسد بالرد باليد وانه لم يعرف ان احدا من اهل
المذهب نقل الفساد في رد السلام باليد وانما يذكره عدم الفساد
من غير حكاية خلاف في المذهب فيه بل صرح كلام الطحاوي في شرح
الاثار يعني ان عدم الفساد قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وكان
هذا القائل يرمي من الرد بالامارة الفساد على تقديره كما هو كذلك في
النطق لكن الثابت ما ذكرنا انتهى قال صاحب البحر والحق ما ذكره
العلامة الحلي ان الفساد ليس ثابت في المذهب وانما استنبطه بعض
الشايع من فرع نقله في الظهيرية والخلاصة وغيرهما انه لو ضاع المعصلي
امنا فبنيته السلام فسدت صلاة وتقل الزاهدي بعد نقله عن مسلم
الامة انه قال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالامارة لانه لا تسليم باليد
ثم استدله صاحب البحر على عدم الفساد باشارة النبي صلى الله عليه وسلم
بالرد بيده لكنه ناقش بن امير حاج بان صاحب المجمع نقل الفرع وهو من اهل
المذهب انتهى قلت فلا يبعد ان يكون عدم فساد الصلاة بطلب الما بالاشارة
كرد السلام وغيره بالامارة وعلى ما فيه وشرواه بالتعاطي اقول يمكن
ان يكون هذا على احد تفسيرين العمل الكثير انتهى ومجاورة ما ذكره تفسد
اما لو جاوز ما يتعد على الرضوخة الى ابعده من الحقيق المكان او لعدم الوصول
الي الما او كان يراحتاج الى الاستعانة وذلك تفسدا وكان بينه فاجابة
انه سبيل اعتياده الرضوخة لا تفسد كما في فتح القدير قيد به
لظهور فساد الصلاة الى فيه اشارة الي انه مع كونه لم يوجب منه صرح ايجاب
وقبول وقد فسدت فعما الظاهر والصفوف في غيره كالصحة اقول كالحكم
مثال للغير وظاهره ان الغير شامل للجبانة ومصلي العميد وليس بل صما

بمنزلة المسجد كدادوي عن ابي يوسف انتهى وحكاية الصفوف لعلم المسجد
ولو تقدم من قدامه ولم يكن ثم ستره يعتبر وقد والصفوف خلفه وان كان
بين يديه ستره كان التبيين وفتح القدير ثم قال في فتح القدير والوجه
اذا لم يكن ستره ان يعتبر موضع سجوده لان الامام مفرد في حق نفسه وحكم
المفرد ذلك انتهى وقال في البدائع والصحيح هو التقدير موضع السجود
اي في الصلوة وان كان بين يديه بناء او ستره فانه يبي ما لم يجاوز ذلك انتهى
وانما استخلف هذا الظاهر تبطل صلاة وان لم يجاوز الحد المذكور قيل هذا
قولها وعند ابي حنيفة لا يفسد وهو اختيار ابي نصر وان كان مفردا في العمل
فحده موضع سجوده وقيل مقدار ما يمنع صحة المقتدا ذكره الزيلعي والراة
ان نزلت عن مصلاها فسدت صلاتها لا بمنزلة المسجد في حق الرجل ولله
تعتكف فيه بعد ما ظن الى فيه اشارة الى ان المصرا في مفردا اذا اراد
اصلاح صلاة لسبق الحديث على ما ظنه فلا تفسد حتى يخرج اما لو انصرف على سبيل
الرفق فهو لو ظن انه افتح ملي عنه ونزول ان مده مسحة انقضت او ظهر حيا
ما او ظن انه عليه فايته وهو صاحب ترتيب او رأي حجة في ثوبه وظننا خلاصة
فانصرف حيث تفسد صلاة وان لم يخرج من المسجد كما في التبيين لكن نقلت
الحلي عن جامع الترمذي والنوازل ان الفاري لو ظن حضور العدو فانصرف
والامر بخلافه لم تفسد ما لم يخرج من المسجد انتهى ومعلوم كلام المصنف ان
الظان يتم ما بقي من صلاة بما لم يخرج من المسجد وبه صرح في الهداية والقبلا
الاستقبال وهو رواية عن محمد قال الظاهر عن الهادي في الرواية فيها
اذا كان باب المسجد غير القبلة فان كان وهو مكشفي متوجها لا تفسد بالانقاف
ولو عمل بعد ابعده الشهد منا في الصلاة تمت اقول الماد بالشهد الجاوس
قدرة او لا يشترط للصحة الاتيان بالشهد والراد بالتمام الصحة اذ لا شك في
في انها فقتل تركه واجابها فلوقال المصنف بدل تمت صحت لكان أولى

وقوله النبي صلى الله عليه وسلم تمت صلاتك أي قاربت النمام لأن الشيء
يسمى باسم ما قرب إليه قال تعالى إني أراي أعرجا وامثاله قلت ولم يتعرض
المصنف لحكم إعادة الصلاة في البرهان يجب إعادة الصلاة بها مرة واحدة واجب
لا يمكن استدراكه وحده انتهى وكذا قال في البحر يجب إعادة الصلاة لا حكم كل
صلاة أدت مع كراهة التحريم انتهى لكن قال في الهداية ونسبه بن قال باشا
إنه لا إعادة عليه لأنه لم يبق عليه شيء من الركعات انتهى قلت والذي ينبغي اتباعه
ما قاله في البرهان والبحر ولا يخالفه ما في الهداية لأن مكان حملها إعادة
على إعادة الموضع يرشد إليه تعليله بقوله لأنه لم يبق عليه شيء من الركعات
فراجع الأمر إلى القول بوجوب إعادة الصلاة ولم يتعرض الكل والكل كل هذا المحل
ويؤيد ما قلته من المحل ما قاله صاحب الهداية بعد هذا فيما يكره في الصلاة
وتساوي الصلاة المكروهة على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلاة
أدت مع الكراهة انتهى قال في العناية إذا ترك واجبا من واجبات
الصلاة انتهى فليتنبه فانه مهم لوجود الخروج بصنعه أي وقد وجد
أركانها ولو وجد منها في الصلاة بعده بلا صفة بطلت أي أقول الأظهر
قوله صاحبين أنها صحيحة في المسائل الاثني عشر والقول بنسب الصلاة
بها مبني على أن الخروج بالصنع فرض عند أبي حنيفة وهو يخرج البردي
ورده الكوفي بأنه لا خلاف بينهم في أن الخروج بفعله ليس بفرض ولم يرو
عن أبي حنيفة بل إنما هو عمل من البردي لما راي خلافا في المسائل المذكورة
وهو غلط ذكر وجه النكاح والبركات وغيره ما قال صاحب البحر من المجتبى
وعلى قول الكوفي المحققون من أصحابنا وذكر في معراج الدراية معزيا إلى
شمس الأئمة أن الصحيح ما قاله الكوفي فتبطل بقدر التيمم في الصلاة
يعني في آخر الصلاة وذلك بعد الجلوس آخر أقدار الشهادتين لو كانت
فبكم لا خلاف في البطالات قال الرضائي الماد بالردية إلى القول

قد أقر الكل الرضائي عليه وقال صاحب البحر في نظرات المقتدي بالتيمم
إذا راي ما لم يعلم به الإمام فإن صلاة المقتدي لم تبطل أصلا وإنما بطل
وصفها وهو الرضائية وكلامه أي الرضائي في بطلان الصلاة برون الماء واستدل
له صاحب البحر بما في المحيط من أن التيمم خلف التيمم إذا راي الماء فتمت
عليه الوضوء عند ما خلا فالحمد ورفق بنا على أن الرضائية متى قصدت لا تقطع
التيمم عند ما خلا فالحمد انتهى قلت لا يخفى أن مدعي صاحب البحر عدم بطلان
أصل الصلاة وانقلاها نقلها مما استدل به وإذا ثبت تحريمها وراي المقتدي
لما بطلت صلاة فاستقام كلام الرضائي بكل البطالات في بطلان الوضوء
ومنع إرادته بطلان الأصل انتهى وتزاد هذه المسئلة على ما قاله صاحب
البحر بعد هذا معزيا إلى الرجوع أن الصلاة في هذه المسائل إذا بطلت
لا شطب نقلها إلا في ثلاث مسائل تذكر الغاية وطلوع الشمس في الخروج
وقت الظهر في الجمعة انتهى ومضى مدة مسجدان وجد الماء قوله كذا قال
قاضي طان أن الصحيح أنه يمضي على صلاة إذا لم يجد الماء لعدم الفائدة في النزح
لأنه للفصل ولما قيل مطلقا قال في البحر وهو اختيار بعض المشايخ
واختار القول بالعساة في فتح القدير انتهى قلت ويكره الجواب بما قيل
أنه لا فائدة في النزح لأنه للفصل ولما بان الفائدة موجودة بالتيمم
اللائم لسراية الحدث إلى القدمين وإن لم يخرج الحنف في التيمم كن في المائة
ولم يتم وضوءه يقيم فيخرج به ما صنفه المصنف بقوله وقيل مطلقا انتهى
ولهذا قال الرضائي وقد قالوا إذا انقضت مدة السج وهو في الصلاة
ولم يجد ما فانه يمضي على صلاة ومن المتأخر من قال تنقض صلاة وضوء
أشبه لسراية الحدث إلى الرجل ولأن عدم الماء لا يمنع السراية ثم يقيم له
ويصلي ثم لو بقي من أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يقيم وكذا هذا
انتهى ونسبه أي الرضائي المحقق في فتح القدير كذا في البحر انتهى وسواء تمت

عدته ابتداء بعد ما سبق حدث وذهب للموضو فان يستقبل على الصحيح
وكذا المستطاعة اذا استبها الحدث ثم ذهب الوقت ثم صلا في الفتح القدير
وتعلم الامي اية اقوله اي اذالم يكن مقتديا بما روي وان كان مقتديا
فالصحيح عدم الفساد كما في البحر عن الظهيرية هذا الخلاف مبني على
الخلاف في المسائل المذكورة اما على الصحيح فلا خلاف في صحة الصلاة ونزول
عذر العذر واقوله وذلك ان لا يجد عذره وقتا كاملا وقد توافق مع ملازمة
العذر حتى لو انقطع في وقت الظهر لا يحكم بواله الا اذا خرج وقت العصر
ولم يره ووجه المصلي بالخبر ما يزيله الخ قال في البحر التحقيق ان هذه
الزيادة على المسألة لا يخرج عنها فسياسة الظهيرية وفق للمنه يرجعان الي
وجدان العادي ثوبا ومسيلة دخول الوقت المكونه يرجع الي طلوع الشمس
في البحر او ذكر سجدة اطلق السجدة فشملت الثلاثية والصلوات بالذكر
في الركوع والسجود لانه لو ذكر صلوية في التعمد لم يجز فسجدتها ارتفض
كما لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فساد لقراءتها ارتفض ما كان فيه
انتهى وله ان يبقى السجدة المتركة عند التذكر وله ان يوضأ الى اخر
الصلاة انتهى فيقضيها ثم كما في البحر يعني ان من احدث الم اقول وهذا
بشرط ان لا يرفع راسه بينة الا اذا لما قال في الثاني لو احدث الامام وهو
راكع فرفع راسه وقال مع الله لمن سجدة فسدت صلاة وصلاة التوم
ولو رفع راسه من السجود وقال الله اكبر مريعا به اذ امكن فسدت صلاة
الكل وان لم يريده اذ الالركن فقيه عليان عن علي بن حنيفة انتهى
ام واحدا فاحث فلو وجلا فامام اقول يعني اذا خرج الامام من المسجد
لانه اذالم يخرج منه فهو على امامته حتى يجرى الا قد ايه وكذا لو توضأ في
المسجد يتم على امامته كما في التبيين والافسدت صلاة في رواية
وقيل لا تسجد اقول والاصح فساد صلاة المقتدي بكون الامام كما في البحر عن

ترك سجدة صلوة بعدها
عند التذكر

ما يجوز الاشارة
بالحدث

المحيط بغاية البيان **باب ما يفسد الصلاة وما لم يفسد منها**
هذا الباب لبيان العوارض التي تفرص في الصلاة باحتيا والمصلحة فلات
الكتسبة فاجزه عما تقدم لكونها سماوية كظني النهاية وقال المتأني هذه
اعرف في العارضية لعدم قدرة العبد على رفعها لا يقال النسيان من قبيل
السماوية فكيف عد المصنف كلام النامي في هذا الباب من قبيل المكتسبة
لاننا نقول لا نسلم انه عد من المكتسبة وانما ذكر في هذا الباب لما سببه
بين كلام النامي والعامد من حيث الحكم لان كلامهما يفسد الصلاة انتهى
وقال في البرهان قدم سبق الحديث على هذا الباب لوجودها اي الصلاة
مع بلا كراهة انتهى فيفسد السلام عند اقول اي وان لم يقبل عليكم كما
في البحر عن الخلاصة وقيد بالبعد ولم يخص مخاطب وهو المختار قال الكاكي
والخفا وان الكلام باياد السلام عند افسد وقيل السلام عند انسا
يفسد اذا خاطب به انسانا انتهى ثم المصنف قيد بالبعد تبعا للمدعية
والجمع وغيرهما وقد اختلف في الثاني والكتن بله قال صاحب البحر انه
صرح في الخلاصة بانه شامل للسهو والعمد وحكم بالمخالفة بين الهداية
وعنيها فاحتاج الي ان ذكر توفيقا قال انه لم يره لغيره انتهى قلت
وبالله التوفيق انه لا مخالفة لانه من الملق كالكتن فشمله كلامه السلام مهوا
او صرح به كصاحب الخلاصة مراده السلام على انسان بمعنى التهمة لا
التخليه ساهيا او السلام في غير طاعة التقود والامتنع افع كلام كل منهم
لانهم ذكروا وانما بعد انه لو سلم ساهيا للتخليه قبل او انه لا يفرض ويتم
صلاته ومن قيد بالبعد فخرج السلام مهوا قال المادير السلام من الصلاة
للتخليه لا السلام على انسان انتهى لما قاله الكاكي في زاد الفقيه وتفسد
بالسلام الا السلام ساهيا معناه السلام على انسان اذ صرحوا انه
اذا سلم على انسان ساهيا فقال السلام ثم علم فسدت صلواته

نعم قال المادير في وفقه من العباد
مكن فارجع رايك بعد ذلك في
المدارج ما يرد في ما جئت اليه
وايت شعرة هذا هو حقيقتي
هذا احدث هذا التوفيق
الذي

بل المراد السلام للخروج من الصلاة ساهيا قبل انكسارها ومعنى السليمة
 انه نظير انكسارها اذا سلم في الرابعة مثلا ساهيا بعد ركعتين على طين
 انها ترشح ويحذف ذلك تصد صلاة فليحفظ هذا انتهى **قيد بالحمد**
 لان السلام غير مقصد بعينه اذا كان سهوا في طاعة الترتيب لا القيام للتحلل
 بحمد الله المسمى ثوب كذا قوله اشار به الى منابذة ذكره المصنف
 ان ما يمكن تحصيله من العباد فطلب مقصد وملا فلا كطلب العافية
 والرزق ولو طلب المقصد لاجنه فقال اللهم اغفر لي حتى في مختصر الظهيرة
 فيه خلافا وقال في البحر من المصطلح الصحيح انه لا يقصد ولو قال اغفر لي وظل
 تصد اتفاقا وهو وارد على الضابط المذكور وعند الشافعي لا تصد
 هذا هو السريخ افراد الدعاء بالذكر والافهود اقل في الكلام والامين
 وهو ان يقول اه اقول كذا في الكافي وقال في النهاية الاين صوت
 المتوجع وقبله طوان يقول اه انتهى وهو يسكن اليها مقصود على ذلك
 دع وهو توجع العجم ذكره تاج الشريعة في الكافي عن ابي يوسف
 والثاوية وهو ان يقول اه اقول هو يسكن الواو وكسر الهمزة
 الاقائي وقال تاج الشريعة هو على وزن اوج امر من الايج وفيها ثلاثة
 عشرة لغة ذكرها الحلبي في شرح النونية فيكون تسميا لما قدمه المصنف
 من الرواية عنه ولذا قال في النهاية وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا قال
 اه لم يقصد في الحالين اي سواء كان من ذكر الجنة والنار او من وجع
 ومصيب داوه تصد اي في الحالين وقيل الاصل عنده ان الكلمة اذا
 اشتملت على حرفين وما زاد اليه او احدهما لا تصد وان كان احليين
 تصد انتهى وفي العينية التي يظهر مما علق به ان عدم الفساد خاص
 بالمرضي ولا كذلك المصاب ويؤيده ما قدمناه عن الكمال والثايف
 وهو ان يقول ان اقول نقل الكافي عن المجتبى في التراب فقال اف

او

او تف تصد عندهما خلافا لابي يوسف والصحيح ان الخلاف في المقصد
 وفي المقصد تصد بالاتفاق انتهى وقال الزبيدي لو نفي في الصلاة فان
 كان مسموعا بطلت والافلا والمسموع ماله حروف مهجاة عند بعضهم حواف
 وقف وغير المسموع خلافا واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط للشيخ
 المسموع ان يكون له حروف مهجاة واليه ذهب خواهر زاده انتهى وقال
 الكافي ان دليل قولهما قول النبي صلى الله عليه وسلم لرباع وهو ينج في
 صلاة اما علمت ان من نفي في صلاة فقد تكلم ولان من جهر الكلام انه حروف
 مهجاة وله معنى مفهوم فيذكر المقصود فانه يستعمل جوامعا يفسر منه ولكل
 ما يستقدر وقيل ان اسم لوجه الاطمين وتقدم اسم لوجه البهائم وقيل
 ان اسم لوجه الاذن وقف لوجه الطير وفيها لغات قريبة لها في الشواذ
 وعنها قال الله تعالى ولا تقل لها ان فجلة من القول وقال الشاعر
 افا وتقال من مودته ان غبت عنه سوية زالت
 ان مالت الرمح هكذا وكذا مال مع الرمح انما مالت
 انتهى وبما يموت فيه اشارة الى انه يشترط وجدها لما قاله الكافي
 لوساق حمارا او استعطف كلبا او همة بما يقاود الى متايقون من مجرد
 صوت ليس له حروف مهجاة لا يقصد بالاتفاق انتهى قلت يشك عما سريه
 العمل الكثير من طين فاعلم انه ليس في الصلاة وهو كذلك هنا وما ذهب
 اليه خواهر زاده من القول بافساد النسخ المسموع بلا حروف كما قدمناه
 لان الاين ونحوه لم اقول اشار به الى ان القيد راجع للمسايل
 الاربع وبمرح غيري وتخرج بلا عذر الى اقول جعل بين الصوت
 عن عذر كما ذكره في الكافي وهذا عند النقيب اسمعيل الرازي
 ولذلك لم يحرم بالعتقاد في الهداية بل قال ينبغي ان تصد عند تمام
 وقال الكمال انما لم يحرم بالجواب لشوق الخلاف عند النقيب اسمعيل

مع ادان اما ما في الحلبي نص عليه
 عند من السعال

قال

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

البيان

ما انت في كونه يا كبير الودون يا مرم في الودج
الذي لم يزل على الامام وان عطف من
عليه كماله في العلم والحواس من حبس
تفتيح الالحاد الذي نه الى ان
الهي ما راعه في تلك عو

لوا حابه بالقول بان اخر خبر ليس به فقال الحمد لله رب العالمين ان خبر
 يسوه فقال ان الله وانا اليه راجعون نقصد صلاة والامح انه لا نقصد
 انهي وهو تصحيح مخالف للمشهور انتهى ما قاله في البحر وقراءة من صححه
 اقول هذا عندنا في حيفه خلافا لهما والخلق المصنف القراءة فمثل القليل
 والكثير في الجامع الصغير اذا لم يفسد فيه بين القليل والكثير في الفساد
 وقيل ان قراءة نقصد وقيل بل قدر الفاعلة وقال في العناية والظاهر
 ان القليل والكثير عنده في الاسناد وعند صفاء عدمه سواء لهذا الملقه
 في الكتاب انتهى لانه يتعلق من المصنف الى اشار به الى اربعة في كون
 المصنف محمول او موضوعا فيفسد بكل حال وهو الصحيح كافي الثاني وهذا
 اذا لم يكن حافظا اذ لو كان يحفظ الا انه نظر فقرا لا نقصد كافي الفتح من غير
 حكاية خلافا وقال الزيلعي ولو كان يحفظ القرآن وقراه من مكتوب من غير
 حل للمصنف قالوا لا نقصد صلاة لعدم الامرين انتهى يعني التلقين والحل
 فقيه اشارة الى الخلاف انتهى فقال الفضلي وهذا الى لكون التلقين من
 الغير مفسد افكدا من المصنف اجعنا على انه اذا كان يمكن ان يقرأ من
 المصنف ولا يمكن ان يقرأ عن ظهر القلب لو صلى بغير قراءة بحرية انتهى
 ذكره الكافي وقال في البحر ما ذكر الفضلي متفرع على الصحيح من ان علم
 الفساد تلقنه وبهذا ظهر ان تصحيح الظاهرية انه اذا لم يكن قادرا
 الا على القراءة من المصنف فمصلحة بغير قراءة الاصح انها لا تجوز متفرع على
 الضعيف من ان علم الفساد الحل وتقليب الوراق انتهى وفتح
 على غير امامه لانه تعليم اقول التعلم لا دخل له في فساد صلاة الفاعل
 نعم هو علم مستعمل بالنظر لمن فتح عليه فانه لو اخذ المصلي بفتح من فتح
 عليه وليس هو في صلاته فسد ولو اخذ في النداوة قبل تمام الفتح
 لم يفسد ولو سمع الوتر من ليس في الصلاة ففسد على امامه يجب ان يطل

وتعلم

صلاة

صلاة الكل كذا في البحر من القنية وان فتح على امامه لا نقصد استحسانا
 اي مطلقا سواء قرا ما تجوز به الصلاة او لا وهو الاصح واليه اشار بقوله
 عقيه وقيل ان قدر ما تجوز به الصلاة نقصد وسوا انتقل او لا ما عليه
 عامتهم من عدم الفساد وهو الاصح لاطلاق الرخص واليه اشار بقوله
 وقيل ان انتقل الى كافي فتح القدير وسوا تكرر منه الفتح اول وهو الاصح
 كافي البحر وقال في المدايه وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح
 لانه مخصص فيه وقراءة ممنوع عنها انتهى وقال الكل قوله هو الصحيح اخر
 عن قوله بعضهم ينوي القراءة وهو سهل لانه عدول الى المني عنه عن الرخص
 منه انتهى وقال الرضي ايضا انه سهل ولا علم ان لا يلجهم اليه اي
 يعني للامام ان لا يلجهم اليه بل يركع اذا قرا قدر الفرض وهذا على قول
 من قال ان او ان الركوع اذا قرا المفروض ومع قاضي طان وصاحب
 المحيط وبكر فكر هو للامام ان لا يلجهم اليه الفتح بعد قراءة المفروض ومنهم
 من اعتبر الاستحباب فقال يعني للامام اذا اراد ان يستأخر في سورة
 اخري او يركع اذا كان قد استحب صيانة للصلاة عن الزوايد قال
 الكل وهذا هو الظاهر من جهة الدليل الايري الى ما ذكرناه انه
 صلى الله عليه وسلم لا تأتي هلافتك على مع انها كانت سورة المومنين بعد
 الفاتحة انتهى والتمه وشوبه يعني شيئا من خارج فمطلقا كذا
 الخلق في الكثر وقال الزيلعي اطلق الاكل وراوده ما يفسد الصوم وما
 لا يفسده لا يبطل الصلاة وما في بيانه في موضع انتهى وقال في البحر
 وهو ممنوع كلياً فانه لو ابتلع شيئا من استنانه وكان قدر الحصة لا يفسد
 صلاة وفي الصوم نقصد ونرى بينهما الولاوي وصاحب المحيط بان
 فساد الصلاة معاقب بعل كثير ولم يوجد خلافا فساد الصوم فانه
 معلق بوصول العذبة الى جوفه لكن في البدائع والطلافة انه لا فرق

من فسادهما في قدر المحصة انتهى وفي الاكل اشادة الي ان اثره لا يضر
 وبصرح في الظهير بقوله كان في فقه مكر او فاخيد يذوب ويذلل ماوه
 في طقة ضد وهو المختار ولو اكل السكر قبل الشروع ثم شرع والخطا
 في فقه فدخل طقة مع البراق لا تسد انتهى اول فرق بين الهد والنيان
 اي والخطا لما قال في مختصر الظهير لو وقع في فقه برودة او شلج او مطر فابطل
 فصدق انتهى وعن ابي يوسف تفسد التجمدة كذا في الكافي وهو ينفذ
 انه ليس منه هباله ومباراة الجمع والبرهان ينفذانه مذهبه بخلاف
 وضع يديه وركبتيه عليه فان صلاته تجوز لم اقول كذا في الكافي وهو مرجع
 لما قدمناه في صفة الصلاة انه يفتحن وضع اليدين والركبتين في السجود
 على الصحيح وقدمنا في باب شروط الصلاة انه يشترط طهارة موضع
 اليدين والركبتين على اختيار ابي الليث وتجهيز في الميوت وعمدة
 الشافعي فتنبه له واذا ركن الخ اقول جعل الخلاف بين ابي يوسف
 ومحمد فقط فافاد انه لا قول للأمام وفي الكافي ما ينفذ ان الخلاف بين محمد
 وشيخه فانه قال فان ادركنا مع الافتشاف او مكث بقدر ما يمكن
 من ادراكه ضد صلاته خلاف الحمد في التمكن انتهى ولا يخفى ان المص
 اطلق الفساد عند ابي يوسف با د اركن او امكان مع المناهي وقيد
 في السابقة بما اذا لم بعده مع عدم المناهي عنده ويظهر انه لا فرق
 بينهما فالقديم مطرد فلتأمل واستخلاف مقتد من خارج المسجد الى
 هذا ايضا من الكافي وقدمنا الخلاف فيه على عكس ما ذكره هنا فعليه لا
 بطلان بل ان في الظهير اطلق عدم الفساد من غير حكاية خلاف فيما
 لو استخلف من رجة المسجد والصق في مقصده اي استخلاف الامام
 امرأة الخ اقول هو من الكافي ايضا وحكي فيه خلافا لرفعه وهو قال في
 صلاة النساء صحبه لانها تصح لامامتهن وعامة المشايخ على ان

ما يعلم

وعامة المشايخ على ان ما يعلم ناظره ان عامه غير متصل اقول كذا في الخلاصة
 والخاتمة وقال في البدائع وهذا الصحيح وتابعه الزيلعي والولائي وقال في الحيا
 انه الاحسن وقال الصدور الشهيد انه الصواب وذكر العلامة الحلي ان الظاهر
 ان مرادهم بالنظر من ليس عنده علم بشروع المصلي في الصلاة في اذاراه
 على هذا العمل وتنقن انه ليس في الصلاة فهو على كثير وان شك فهو قليل كذا
 في البحر ثم قال والحاصل ان فروعه في هذا الباب قد اختلفت ولم تتفرع كلها
 على قول واحد بل بعضها على قول وبعضها على غيره والظاهر ان اكثرها ترجح
 من المشايخ لم تكن متقولة عن الامام العظيم وكل عالم يروى عن الامام فيه قول في
 كذا كذا مضطربا الي يوم القيامة كما حكى عن ابي يوسف انه كان يضطرب في بعض
 المسائل وكان يقول كل مسألة ليس لشخصها قول فحق فيها هكذا انتهى
 لا نظره عطف على قوله اقول هذا عطف على متوسط وهو خلاف الصناعة
 او اكل ما بين اسنانه اي من غير فعل كثير وقيل اذا كان ما بين

اسنانه الخ اقول لم يقتصر في النهاية على هذا ولم يتقبله بصيغة قليل وعبار
 اما اذا كان بين اسنانه شي فاقبله لا تسد صلاة لان ما بين اسنانه يقع لربيه
 وهذا لا يفسد الصوم قال بعضهم هذا اذا كان ما بين اسنانه قليلا
 دون المحصة فاما اذا كان اكبر من ذلك تسد صلاة وسوي بينها وبين الصوم
 وقال بعضهم قلت هو شيخ الاسلام لم ذكره الكلام انتهى ما دون ذلك
 لا يفسد صلاة وخرق بين الصلاة وبين الصوم كذا في فتاوي قاضي خات
 رحمه الله انتهى واليه اي عدم الفساد ما لا الشيخ الامام حسام الدين رحمه
 الله كذا في التجنيس والرياء انتهى وقدمنا ان صاحب المحيط والولائي فقا
 بين الصوم والصلاة وصاحب البدائع والخلاصة لم يفرقا في هذه المسئلة
 ثلاثة اقول قال صاحب البحر والاشات فيما هو الرابع منها وهو يفتي
 على معرفة العمل الكثير وفيه اختلاف كما سبق انتهى وفيه فامل لان القابل

الشيء قدس الله سره لم يقل
 ان صاحب الزيارات قد اختلف
 على هذا القليل على القول
 ثم قال كذا في الزيارات
 في قوله كذا ارجع الى جميع
 ما سلفه من ادراك الحسد
 وهو الاشهر وقيل هو ما
 في قوله صاحب الزيارات
 من قوله لم يفتي في الزيارات
 فان كان مراده ان الشرع
 يحكم جميع ما فيها من الاقوال
 لا ادر امر سلفه من لا يفتي
 ان يشار لان الحسد لم يفتي
 حكاه جميع اختلاف الديك
 مع كذا في الزيارات او في غيرها

بان ملائمة نفسه وكذا غيره لا يشترط معه العمل الكثير بل علمه (مكانه) الخراز
 عنه بل علمه بخلاف القليل لكونه تعالى بقية فلا يفسد الا بالعلم الكثير وفي
 معرفة الاختلاف المعلوم او مرد ما في الصبر موضع سجوده اقول
 التمييز بالصبر الاتفاقي اذ لا مشاد بالمرور في موضع السجود مطلقا سواء كان
 بالصبر او المسجد او غيرهما انتهى والمحقق في المار مثل المرأة والحمار والكلب
 وما رواه ابو داود انه عليه السلام قال يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب
 ودون عاليتهم رضي الله عنهما ذكره في الطائي تكلموا في الموضع الذي يكره
 المرد فيه الم اقول كان ينبغي تأخيرها الى ما بعد قوله في المتن وانما المار لا ينبغي
 والاصح انه في موضع صلاة في الصبر اقول اختار هذا كثير كصاحب ان الواسع
 الهداية وشمس الائمة الشرخسي وذكر الترمذي ان الاصح انه ان كان حاله لو صلى في الصبر
 صلاة طاشع لا يتبع بعده على المار فلا يكره المرد وخزان يكون بعده في قيامه ما يحتاج
 الى موضع سجوده وفي ذكره الى ظهر قدمه وهكذا اختاره في الاسلام عظيمه تعالى
 وفي البدايع هو الاصح ورجمه في النهاية وقال الكمال والذي يرجح ما اخذت
 في النهاية من مختار في الاسلام انتهى وقال صاحب البحر والذي يظهر
 للعبه الضعيف ان الواجب ما في الهداية وذكر وجهه بان المار اقول الكلام بوجه
 اشار به الى ان الكراهة تخيمية كما في البحر واستدل في العناية عليه بقول
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم المار بين يدي المصلي ما زاد عليه من الوند لوقته
 اربعين انتهى وما رواه في مما استدلل به الزبلي لان من قول النبي صلى الله
 عليه وسلم لا تقف احدكم ما به عام خضره من ان يمين يدي اخيه وهو
 يصلي انتهى ويغزو المصلي امامه في اي الصبر مسترة اقول لم ينص على
 انه واجب او مستحب وقال في البحر من المنية فكره الصلاة في الصبر من
 غير مسترة اذا كان المرد و ينبغي ان يكون كراهة تختم لمخالفة الامر
 لكن في البدايع والمستحب لمن يصلي في الصبر ان ينصب شيئا فاذا ان
 الكراهة

الكراهة تنبئ في مكان الامر للمعذب لكنه يحتاج الى صارف من الحقيقة
 انتهى قلنت الصارف ما رواه ابو داود عن الفضل والعباس رابعا النبي
 صلى الله عليه وسلم في بادية لنا يصلي في الصبر ليس بين يديه سترة ولا غيره
 وبين عباس صلى الله عليه وسلم في بادية ليس بين يديه شي انتهى كذا بخط شيخنا وقال
 العلامة الحلي انما فيه بالصبر الا انها المحل الذي يقع فيه المرد غالبا والا
 فالظاهر كراهة ترك السترة فيما كان فيه المرد في موضع كان انتهى ولم
 بين المصنف طول السترة وغلظها وقال في الهداية مقدار يذراع فضا عدا
 وقيل ينبغي ان تكون في غلظ الاصبع لان ما دونه لا يبدو للمناظر من بعيد
 فلا يحصل المقصود انتهى قال في البحر وكان مسنده ملدوا الحاكم مرقا
 استروا في صلاتكم ولو بينهم وتشكل عليه ما رواه الحاكم من اي هدية
 مرقعا يخزي من السترة قدر موحرة الرجل ولو بدقة شعرة ولهذا جعل
 بيان الغلظ في البدايع قوله ضعيفا وان لا اعتبار بالعرض وظاهره انه
 المذهب انتهى وكذا لم يبين كيفية قيامه عندها والستة القرب منها وجعلها
 على احد طحينه ولم يعمد اليها صمد انتهى وأشار بالغرض الى انه هو الغرض
 دون الالتا والخط واختاره في الهداية وعلله بان المقصود لا يحصل
 بهما واعتبر بما غيره وقال الكمال بهذا اي بما ملل به صاحب الهداية على
 المانع والمجيز بقوله ورد الم تر به وهو ما في اي داود اذ اصلي احدكم
 فلم يجعل تلقا وجهه شيئا فان لم يجد فليجنب عمما وان لم يكن معه عمما
 فليخط خطا ولا يضره ما من امامه والستة او يبالغ بتابع اي بما قاله صاحب
 الهداية وقال ابو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الدلال
 انتهى وذكر النووي ان المختار ان يكون طوله ليصير شبه ظل السترة
 به دفعه اي المار بالاشارة اقول لكن ترك الدر افضل رواه
 الماتريدي عن ابي حنيفة والامر بالدر في الحديث لبيان الرخصة كذا من

بشبه الاسودين فكان تركه العزيمة ذكره تاج الشريعة والخلق المصنف
الاشارة مثل الاشارة باليد والراس والعين كافي البحر او التسيح زاد
الاولاحي انه يكون يرفع الصوت بقراءة القرآن وقال في البحر ينبغي ان يكون
علمه في الصلاة الجهرية انتهى قلت منه تأمل لان الجهرية العلم حاصلها انتهى
وهذا في حق الرجال اما النساء فانهن يصنعن الحديث وكيفية ان تصنع
بظهرها صابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى ولا في صورتها فتنة فكره له
التسيح كذا في البحر عن غاية البيان لا يباح في العمل الاكثر اقول
وان جمع بينهما كرهه كاجزء به في الكافي وقال في الهداية قبل يكره الجمع بينهما
لان باحد مما كانا به انتهى واشارة المصنف الي انه لا يقاتل الماء ومن الناس
من قال ان لم يتف باشارته جاز دفعه بالقتال وتأويل ما ورد به انه كان
في وقت كان العمل مباحا في الصلاة ذكره الكافي بلا حيل اقول الحاصل
كسارية يظهر جالس ستره واختلجوا في النائم وقالوا حيلة الراكب ان ينزل
فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير في ستره فيمر ولو مر بذلك فالأثم
علي من يدي المصلي كافي النعم وقبل كالمصرا اقول هو الصحيح وحاصل المذهب
الصحيح ان الموضع الذي يكره المروء فيه هو امام المصلي في مسجد صغير وموضع
سجده في مسجد كبير او الصلي او اسفل من الدكاك بشرط محاذاة اعضاء المار
اعضاه كافي البحر **وقوله** وكف ثوبه لغيره بما ذكرنا خرج الى تزار فوق القيص
ومن بعضهم ان لا تزار فوق القيص من الكف قال في البحر فعلى هذا يكره
ان يصلي مشدودا الوسط فوق القيص وعنه وقد صرح به في الغياشة
معللا بان صنيع اهل الكتاب لكره في الخلاصة انه لا يكره انتهى قلت
ومرغ الكمال ايضا بعدم كراهة شد الوسط انتهى وقال في البحر ويكره
في كف الثوب تشهير كفيه كافي فتح القدير وظاهره الاطلاق وفي الخلاصة
ومنية المصلي قبل الكراهة بان يكون رافعا كفيه الى الرفقين وظاهره انه لا يكره

اذا كان رافعا الى ماديها والظاهر الاطلاق لصديق كف الثوب على الكف
انتهى قلت في قوله صاحب البحر والظاهر الاطلاق نظرا ان يكون سندا
ذكره من فتح القدير لان الكمال وان اطلق هنا قد قيد كلامه فيما بعد عند
استطراد فروع ذكرها فقال وتكره الصلاة ايضا مع تشهير الكف عن الماء
انتهى فلا خلاف بينه وبين الخلاصة والمنية في التشهير فان قيل ان الظاهر
الاطلاق انتهى وقول المصنف من بين يديه ليس قيد الاحتراز بما عن دفعه من
خطئه فانه لو فعله عند الخطا لم يسجد كره وهو كانه بقصد دفعه من
التراب او لا في منية المصلي وقيل لا بأس بصوته عن التراب كافي البحر عن
الاحتياط وسدله وهو ان يجعل ثوبه الخ كذا في الهداية قال الكمال وهو
يصدق على ان يكون المصلي من سبيل من كفيه كما يعتاده كثير فيسفي لمن
على منته منديل ان يصعد عند الصلاة انتهى وهذا التفسير للطيلسات اما
القباض وعنه هو ان يلقيه على كفيه من غير ان يدخل يده في كفيه ويضم طرفيه
كافي البرهات ولكن سيده كالمصنف ان المتأخرين اختلفوا فيما اذا لم يطر
يديه في الفرجية والمخاراة لا يكره انتهى ولا يكره السدل خارج الصلاة في قول
ابي جعفر وهو الصحيح كافي البغية فانه نوع تحجب ا قوله ورد النهي عنه
في السخنة قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم وان
لا كف شعرا ولا ثوبا متعلق عليه ذكره في البرهات وكذا يكره الاستمالة العامة
في الصلاة وهو ان يلف ثوب واحد راسه وسائر يديه ولا يدع متفدا ليد
وهل يشترط عدم التزارح ذلك عن محمد يشترط وغيره لا يشترط
ويكره الاحتجار وهو ان يلف العامة حول راسه ويدع وسطا لا يلفه
الدعق ومتوشحا لا يكره وفي ثوب واحد ليس على عاتقه بعض يكره الاحتجار
العدم كافي فتح القدير وعنه اي لعنه اقول جعلها واحدا مخالفة ما في
المجهر حيث قال العتب هو كل فعل لا لذة فيه فاما الذي فيه لذة فهو لعب

م

م

انتهى ونسره في البرهان بقوله وهو اي العتب قبل لغز من غير صحيح فلو كانت
لغز من كسك العرق عن وجهه فليس به باس واطلاق في العتب والمراد اذ لا حاجة
لم يكن متوالي لما قاله في الجوهره من الذخيرة اذا طك جسده لا تقصد صلته ان التقية
يعني اذا فعله مرة او مرتين او مرارا وبين كل مرتين فجرة اما اذا فعله ثلاث مرات
مرات متواليات تقصد صلته طو شدة شعرة مرتين لا تقصد وثلاث مرات العمل الكثير
تقصد وفي المتواليات اذا طك جسده ثلاثا تقصد اذا كان به فجرة واحدة واخلوا وهو
في الملك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهاب مرة والرجوع مرة اخرى انتهى اعم من
وقال في النسخ الحكم بيد واحدة في ركن ثلاث مرات تقصد صلته ان رفع او غير
يد في ركن مرة والا لا تقصد انتهى فهو مقيد لما في الجوهره انتهى وكذا ذكره هذا الشيخ

في البحر عن الخلاصة ثم قال وهو تقيد غريب وتفصيل عجيب ينبغي حفظه
لان خارج الصلاة منهي عنه فاطنك فيها اقول طاهره انه لم يردني عنه فيها ممنوع غاية
وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العتب في الصلاة الا ان
والوقت في الصيام والضحك في المقابر انتهى ذكره في البرهان وغيره وكذا الدليل
استدل به في الهداية وقال صاحب البحر والكراهة تحميم للحدث المذكور
وما علم به في الهداية بقوله وان العتب خارج الصلاة حرام فاطنك في
الصلاة انتهى اراد به كراهة التحريم وفي الغاية للمروي قوله وان العتب خارج
الصلاة حرام فيه فظهر ان العتب خارجا ثوبه او بدنه خلاف الاولى والى
تيد بكونه في الصلاة انتهى ونقص شعرة للنهي عن اقله وذلك ما قدمنا
وقال العلامة النهي عن ان الشعر يسجد معه قاله في البحر قلت وهو من
عن عرفانه رضي الله عنه من رجل ساجدا قاصدا شعرة فخله حلا عتفا وقال
اذا طول احدكم شعرة فليصله يسجد معه كأي الجوهره وهو ان يجمع
شعره على يافته الواجب قبل الصلاة ثم يركع فيها على تلك الهيئة وفي كره
تفسير غير هذا وكلمة مكروه والظاهر ان الكراهة تحميم للنهي المذكور بلا

صارف

صارف ولم يفرق بين ان يسجد للصلاة او لا في البحر وقرينة الاصباح
للنهي عنه قال في البحر اجمع العلما على كراهتها بها وينبغي ان يكون الكراهة تحميم
للنهي الوارد في ذلك ولها من ازاو العتب خلاف الفرقة خارج الصلاة لغير
حاجة ولا راحة الاصباح المفاصل فانها تنجس على القول بالكراهة كما في
المجتهي انه كرهها كثير من الناس لانها من الشيطان بالحدث انتهى لكن لما لم يكن
فيها خارجا بها لم تكن تحميمية والحق في المجتهي المنظر للصلاة والمأشئ اليها من في
الصلاة في كراهتها انتهى والفتاوى بان يلوي عتقه لا حاجة قال في البحر
ينبغي ان تكون الكراهة تحميمية وقد ظالف صاحب الخلاصة عامة الكتب في الالتا
المكروه فجعله مقسدا او عبادة ولو حول الصلي وجهه من القبلة من غير عذر
فسدت وكذا في الحائض وجعل فيها الالتفات المكروه ان يحول بعض وجهه
عن القبلة ولا شبه ما في عامة الكتب من الالتفات المكروه اعم من تحويل جميع الوجه
او بعضه ولو نظن نحو من عتقه الى قيد عدم الكراهة بان يكون لا حاجة وقد
اطلقه في البحر فقال وقد مر جوابات الفتاوى المصنوعة من غير تحويل
الوجه غير مكروه مطلقا والاولى تركه لغير حاجة انتهى ووقع بصره الى
السما الى اقول النهي ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يرفعون
اصابعهم الى السماء لينتهن او لتحفظن اصابعهم كأي البرهان واقعا
للنهي عنه الى هذا هو الاصح في التفسير للاقعا لان اقعا الطلب يكون تلك الصفة
لان اقعا الطلب في نصب اليدين واقعا لا في في نصب الركبتين الى صدره
والاصل فيه قول ابي هريرة رضي الله عنه نهاني رسول الله عن رفع كفترة
اليديك اقعا فاقعا الطلب والتفات كالتفات الثعلب ذكره في البرهان
وترجمه معروف وسمي بالترجيع لان صاحب هذه الجلسة قد ترجع نفسه
كالترجيع التي اذا جعل اربعه والساقات والفتان وبها بمعنى
ادخل بعضها تحت بعض كأي البحر لان فيه ترك سنة التعود للشيء اقول

كذا علمه في الهداية وغيره ما قال وما قيل في وجه الكراهة لان التبرع طوي
 الحيازة فلما ذكره ضعيف لا نه عليه السلام كان يتبرع في جلوسه في بعض احواله
 وعامة جلوسه عن رضى الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربط
 انتهى وقال في البرهان وادرجا ليس اي التبرع مكروه لان كل تعود النبي
 صلى الله عليه وسلم كان التبرع وكذا امر رضى الله عنه انتهى وقال في البحر وتعلمهم
 بان فيه ترك السنة يفيد انه مكروه تنزهها اذ ليس فيه شيء خاص ليكون محرما
 انتهى ونحوه انتهى عن اقول وكذا يكره التبرع خارج الصلاة ومظاهر النبي
 انه يكره في الصلاة كراهة يخرج كل في البحر وهو وضع اليد على الخامة هذا
 التفسير هو الصحيح وبما قال الجمهور من اهل اللغة والحديث والفقه ومترفعين
 كافي التبيين وغيره والرحمة في المرة اقول اشار به الى ان التبرك اولى
 وعليه صاحب البدائع وعلمه بانه اقرب الى الحق وفي الخلاصة والنهاية ان
 التبرك احب الي استدل في النهاية والبرهان بما من جابر سالت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى فقال واحدة وان تمسك منها خبزك
 من مائة فاقه سورة الحدق انتهى وفي الهداية ما يفيد ان سويته ليس من السجود
 اولى من تركه ذكره في البحر ثم قال فاحصل ان التسوية لعرض صحيح مرة هل
 هي رخصة او عزيمة وقد نقضت منها جهتان فبالنظر الى ان التسوية مقتضية
 للسجود على الوجه للسنون كانت عزيمة وبالنظر الى ان تركها اقرب الى الحق
 كان تركها عزيمة والظاهر من الاحاديث الثاني وذكر ما يرجح لقوله
 عليه السلام يا ابا ذر الم كذا في الهداية وقال الكمال غريب هذا اللفظ
 واخرجه عبد الرزاق عن اي ابي ذر سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن
 كل شيء حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحدة او مع انتهى وهذا اي
 والسيح باليد اطلقة مثل صلاة الفرض والنفل وكذا عند السوء باتفاق
 اصحابنا رحمهم الله في ظاهر الرواية لان ذلك ليس من اعمال الصلاة وهو

مطلب
 في جلوس
 خارج الصلاة

الصحيح

الصحيح كما في النهاية وقيد بالتسبيح والاي احتراز عن عد الناس وغيرهم
 فانه يكره بلا خلاف كما في الغنابة وقال في شرح الجمع لو عد الناس او مواشيهم
 يكره اتفاقا اي في الصلاة وفيه خلاف لما اقول هو كما قاله الزيلعي عن
 اي يوسف ومحمد باس لذلك في الغنابض والنوافل وقيل محمد مع اي
 حنيفة ومثله في الفتح وقال في البرهان ونقياها اي الكراهة في رواية
 انتهى فمفهومه ان في رواية اخرى منهما يكره كقول الامام فلا يكره عدما
 بالقلب فترجع بمعنى عليه لان الخلاف انما هو في العد باليد بالاصابع او بحيط
 يمسكه اما اذا احصى بقلبه او بمن ياتامله فلا كراهة كما في فتح القدير ولا خارج
 الصلاة اقول هذا على الصحيح وكره بعضهم كافي التبيين وقيام الامام
 في الحراب اقول على الظاهر اني الليث انه يكره عند الضرورة بان صاف
 للسجود على التوم ذكره الكافي لا يشبه باهل الكتاب اقول كذا علمه في الهداية
 وفيه طريقان هذه احدهما والثانية انما كرهه كيلا يشبه علي بن عبيد ويسان
 حاله حتى اذا كان بحسب الطاق عمودان وراهما من حيطان يطلع منهما اهل
 للمعتن على حاله يكره فمن اختار هذه الطريقة لا يكره عنده اذ لم يكن كذلك
 ومن اختار الاولي يكره عنده مطلقا وقال الكمال لا يخفى ان احتياز الامام
 مقدور مطلوب في الشرع في حق الملك حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما
 هنا كونه في خصوص مكانه فلا اثر لذلك فانه بنى في المساجد الحارث من
 لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم تبين كانت السنة ان يتقدم في محاذ
 ذلك المكان لانه يجازي وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته
 مكروه وغايته اتفاق الملتين في بعض الاحكام ولا بدع فيه علي ان اهل الكتاب
 انما يحضون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه انتهى لا قيامه
 في الخارج وسجوده فيه اشار به الى ان المعتبر فيه القدم وبصرح الزيلعي
 ثم قد لا يرتفع فاقه أي قامة وجل وسط وقيل مقدار ذراع وعليه

قوله في الحراب وانما يسمى به كونه
 موضع الحارث في الشبهة اجماع

الاعتماد كذا ذكره الزبلي وقال الكلام وهو المختار والقيام خلف صف فيه
 فدرجة اقول فان لم يجد درجة اختلف العلماء فيل يقوم وحده ويذروا قيل
 يحذف واحد من الصف الى نفسه فيقف الى جنبه والامح ما روي هشام عن
 محمد انه ينتظر الى الركوع فان جا رجل والا حذبه اليه وجلا او دخل في الصف
 قال مولانا المديع والقيام وحده اولى في زماننا العلية الجهل على الغوام فاذا
 جره يفسد صلاة وفي شرح الاسيوطي انه الامح واولي في زماننا ذكره في
 شرح المنظومة لابن التتمة ثم قال ونحت المصنف التقويض الى رأي المستفيضة
 واي من يتاذي لدين او صداقة زاحمة او عالما جدير او خلفه كذا في الجامع
 الصغير مرج بالكرامة كما سيذكره المصنف ومشي عليه صاحب الخلاصة
 وهو مقتضي ما في الهداية انتهى وفي رواية الاصل لا يكره خلفه لانه لا يشبه
 العبادة ومشي عليها في الغاية كما سيذكره المصنف وكذا في شرح كتاب قال
 لو كانت الصورة خلفه او تحت رجليه لا يكره الصلاة ولكن يكره كراهة جعل
 الصورة في البيت الحديث ان الملايكة لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة انتهى كما
 النسخ الحديث جبريل عليه السلام الى مخصوص بما اذا كانت الصورة لا على
 وجه الالهة لا فان وقع في صحاح اي حيان وعند النسيان استاذن جبريل صلى
 الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك
 متر منه بقاوي فان كنت لا بد فاعلا فاقطع راسا او اقطعها وسأيد أو اجعلها
 بساطا كما في النسخ وهو وارد على ما نقل من شرح كتاب منما تقدم انما تذكره كراهة
 جعل الصورة في البيت انتهى والملايكة الرحمة لا الحظمة لانهم لا يبارقون
 الشخص الذي خلوة باهله وعند الخلا في البحر ان تكون صغيرة قال
 في الهداية بحيث لا يتعد للناظر قال الكلام اي على من بعد والكيفية ما يتوصل
 بتداني وقال في البحر وهل تمنع اي الصغيرة دخول الملايكة ذهب القاضي
 عما من اي انهم لا يمتنعون وان الاحاديث محضة وذهب النووي الى المنزلة

بالعموم

بالعموم او مقطوعة الرأس اقول ونحو وجهها كقطع الرأس كما في البحر عن
 الخلاصة او ملانة وهو يدافع الاخشين الى سواك بعد الشروع او
 قبله وكذا تذكره مع نجاسة لا تمنع الا ان خاف فوت الوقت او الجماعة ولجماعة
 اخرى ويقطع الصلاة ان لم يخف ذلك اذا تذكر هذه النجاسة كما في المنع
 وقال في البرهان وتكره مع نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف
 الا اذا خاف فوت الوقت او الجماعة والاندب قطعها وازالتها كما في مدافعة
 الاخشين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يل لأحد يوم من بالله واليوم الآخر ان
 يصلي وهو حائض حتى يتحفف رداءه او يداود ويجوز قطعها بسرفه ما يساوي
 ودمها ولولغيره وخوف ذيب على غنم او خوف تردى امر في بين قبح قطعها
 ما ستفاته مملوف مظلوم بالمصلي ولا يجب قطعها ابتداء او احدا بويه انتهى
 قال الولوي الى ان يستقيث به اي احدا بويه وهذا في الغرض فاما في النقل
 اذا ناداه احدا بويه ان علم انه في الصلاة لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه
 كما في البحر انتهى وتقطعها الالة اذا قال قد رها والمسافر اذا نعت دابته او خاف
 فوق درهم من ماله كما في النسخ من باب ادراك الفريضة ومسح جهته
 من التراب اقول اي في الصلاة لما في البرهان عن المحيط ولا يمكن مسح جهته
 من التراب في وسط الصلاة وفي بعض الروايات يكره الا لادني وهو
 الصحيح لانه اذا مسح مرة يحتاج الى ان مسح عنه في كل سجدة يتلطح به فلا
 فلا يفيد المسح ولا بأس به بعد الفراغ قبل السلام لانه يكتفيه مرة واحدة والترك
 افضل لانه ليس من الصلاة انتهى لا يكره قتل حية وعقرب اطلقه
 وقيده في البرهان خوفا الذي انتهى فان لم يخف كره كما في النهاية انتهى
 واطلق في الحية فمثل جميع انواعها وهو الصحيح كما في الهداية وقال الكلام
 والاولي الامساك عما فيه علامة الجن لا الحرمة بل لرفع الضرر المتوهم من
 جهنم وقيل غدرها في غير الصلاة فيقول خلي طريق المسلمين او ارجعي باذنك

يجوز قطع الصلاة
 سرور درهم

انه فان اجتنبها انتهى وذكر في البسوط انه لا تفصيل الى قال في البسوط
 وهو الاظهر وقال الكمال بعد نقله باحتمال الحق فيما يظهر الفساد اي بالعمل
 الكثير انتهى ولم يتابعه عليه صاحب البرهان بل اقتصر على القول بعدم الفتا
 مطلقا وقال وهو الاظهر انتهى وقال في البحر من باب حجية المقررة لان في نقل
 القلة والبرقعة اختلاف والحاصل انه يمكن التعرض لهما بالاختلاف من
 القتل او الدفن فان تعرضا بالافى ان كان خارج المسجد فلا لباس بالحق
 والقتل والدفن بغيره على كثير وان كان في المسجد فلا لباس بالقتل بغير
 على كثير ولا طهرهما ولا يدفنهما فيه الا اذا غلب على ظنه انه يظفرها بعد
 الفراغ انتهى ولا الى طهر قاعه يحدث اذا الكراهية الى وجهه سواء
 كان في الصف الاول او غيره الا انه لو صلى الى وجه انسان وبنيها ثالث
 ظهره الى وجه المصلي لا يكره ويكره استقبال المصلي بالوجه سواء كان في الصف
 الاول او غيره وهو ظاهر المذهب ومن الكراهات وصح دراهم او ثمانية
 لا تمتنع القراءة ومنها اتمام القراءة واكتمال القراءة في غير حالة القيام والصلاة
 في معاطن الابل والمزبلة والمجرة والمغسل والحمام والمقبرة وذكر في
 الفتاوى على ما غسل موضع في الحمام ليس فيه تمسك وصلي لا بأس به وكذا في القبرة
 اذا كان فيها موضع اعم للصلاة وليس فيه قبر ولا غلظة ومنها انه يكره للامام
 ان يعلم من اكمال السنة في البحر يكره الوطأ الى اشار به الى كراهته داخل
 للمسجد بالروي وكذا قال في الهداية تكره الجامعة فوق المسجد وقال الكمال
 وصرح بالتخيم في شرح الكفر لقوله تعالى ولا تبشروهم وانتم عاكفون في
 المساجد كون الحق كراهية التخيم وذكر وجهه انتهى ولم يذكر المحرم وجهه الله
 كراهية التخيم وذكر وجهه انتهى البول والجامعة والتخلي في مصلي الجنازة
 وقال بعض اصحابنا يكره في المساجد التي على الفوارق وعند الخابض والاصح
 انه ليس له حرمة المسجد وما كان هذا الا نظير اعمد للصلاة العبد وذلك

لا ياخذ حكم المسجد فهذا مثله والمساجد التي على الفوارق لها حكم المسجد الا
 ان الاختلاف فيها لا يحق في لا ليس له امام وموطن معلوم وذكر للصد والشهد
 المختار للموت في الموضع الذي يتخذ للصلاة الجنازة والعبد ان مسجد في حوزة
 الاقصاد وان اتصل المصفوف رقبا بالناس وبما عد ذلك ليس له حكم المسجد كما
 ذكره الامام المحمدي انتهى ذكره الكافي ومثله في فتح القدير وبخلافه ما قاله تاج
 الشريعة والاصح انه اي مصلي العبد ياخذ حكمه اي المساجد لانه اعمد لقائمة الصلاة
 فيه بالجامعة لا نظم الجموع على وجه الاعلان الا انه ايج ادخل الدواب فيها ضرورة
 الحشية على ضياعها وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المساجد لكان العذر والعز
 انتهى فقد اختلف التعيم في مصلي العبد والتفريق في مصلي الجنازة والتخلي اي
 القوط اقول كذا ذكره اللواتي دون ما يقول بعض الناس انه الخطوة بالمائة
 بان كان له محراب اقول انما يقيد بالمحراب ليعيد الحكم فيما لم يحراب له بالاولي ولذا
 اطلقته في الهداية وبغيرها فقال ولا بأس بالبول فوق بيت في مسجد والمراد
 ما ايد للصلاة في البيت انتهى قالوا هذا في دعائهم وفي دعائنا الحمد لله
 بالزماك في الهداية بل قال وقيل لا بأس به اذا حيف على متاع المسجد في غير ذلك
 الصلاة وقال الكمال هذا احسن من التقييد بزمانا في عبارة بعضهم فالمدار
 حشية الضرر وانتهى وفي نبي الباس اشارة الى انه لا يجب قفله وقال تاج الشريعة
 بل يجب ذلك صيانة للصالح الموضوعة والتناديل العسله لا يكره فيه
 قال في الهداية ولا بأس بان ينقش المسجد قال في النهاية قال شمس الحريمة الرضوي
 رحمه الله في قوله لا بأس اشارة الى انه لا يجوز بذلك فكيفه انه يجوز اسرار على
 لانه في لفظه لا بأس دليل على انه للمصلي غيره وانما كان كذلك لان الباس الشدة
 انتهى قلت وفيه تقي لقول من جعله قرية لما فيه من تعظيم المسجد واجلال الدين
 به صرح الرضوي ثم قال وعندنا لا بأس به ولا يستحب وصره الى الساكن احب
 انتهى واصل التفصيل ليس على ما به لانه تقي استحباب صفة بما تقدم بماله اي
 بمال البا

من شئ لا بأس

قال تاج الزمعة وهذا اذا كان من طيب ماله اما اذا اتفق في ذلك مالا خبيثا
او مالا مسيبه الحث والطيب فيكون ان الله تعالى لم يقبل الما الطيب فمكة تلو
بيته مما يقبله انتهى وقيد الزمعي ايضا المباحة بان لا يتكلف لدقائق النقش
في الحجاب فانه مكروه لا نهى المصلي انتهى قلت فعلى هذا لا يخفى على الحجاب بل في
اي محل يكونه امام من يصلي بل انهم منه وبه صرح الكمال فقال بكرهه التكلف
بدقائق النقش ونحوها خصوصا في الحجاب واما المتولي فيضمه قيمة ما رزقه
به الى القول في تعيين القيمة فسامح لان الراد صمان ما امره من مال الوقف لا قيمة
ما صرفه لئلا فيه وقال في النهاية وكان الزمعي رحمه الله يقول هذا القول اي
بصمان المتولي في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفضل في العمارة الى النقش
بحوزة الظلمة ياخذون ذلك انتهى وقال في البحر من الكافي انه لا بأس به اذا
خيف الصنيع بطعم الظلمة وفي الغاية جعل البياض فرق السواد للنفاس موجب
لصمان المتولي وقال صاحب البحر ولا يخفى ان محله ما اذا لم يكن الواقع بفعل
مثله ذلك اما ان كان فله البياض لتعلم في عمارة الوقف انه مبرك فكان يقيد
بكونه للنفاس اذ لو قصد به احكام البناء فانه لا يغير انتهى قلت ولا يخفى ما فيه من النظر
انتهى قال وقيد وابالمسجد اذ نقش غيره موجب للصمان الا اذا كان خفا فامعدا
للاستغلال تزيد الحجة به فلا بأس به وارادوا من المسجد داخله لما علق به من
ترغب الاعمال في منفيه انه يمين طارحه مكروه واما من مال الوقف فلا شك
ان لا يجوز فعله ويضم المتولي كدهن الخطايا خصوصا بقصد الحرمان
فرا بعد الفاتحة الى آخر الباب اقول ذلك ينبغي تقديمه على هذا الفصل وكان
ينبغي استطراد ما يتعلق بالمسجد ولا احكام اذوت على حدة في الشروح والنفاذ
منها ختمه وسيدكرها المصنف ويكتفي في اليوم ركعتان اذا فكر ودخل ولا
تسقط بالمجاوس عند الحجاب ويقوم مقامها كل صلاة صلاها عند الدخول
بلانية التحية فلا يوي التحية مع العرض فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عند

وعنده

وعنده لا يكون داخل في الصلاة وصرح في الظهيرة بكرهه الحديث اي الكلام
فيه لكن قيده بان جلس له وفي فتح القدير الكلام المباح فيه مكروه يابك
الحسنات قال في البحر ينبغي تقيده بما في الظهيرة اما ان جلس للعبادة ختم
بعد ما تكلم فلا واختلف في النوم فيه قال في البحر والمشيعة ما تقدم الكراهة
واختلف في كراهية اخراج النزع فيه ولا يجوز ادخال النجاسة فيه ولا استطراد
ولا الزايف فيه وبهذا النجاسة شوبه لا ينسب منها كل يتروى الجسد من النار
على ما روي قلنا من وسط السورة لا يمكن وقيل يكره قال قاضي خان
وفي غريب الروايات لاي جسد رحمه الله لا بأس بان يقرأ من اول السورة او
من وسطها او اخرها انتهى ولم يذكر غيره وقيل لا يكره منهما اقول
هو الصحيح كل في قاضي خان قرا اخر السورة في ركعة يكره ان يقرأ في اخر
سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح انتهى
جمع بين سور في ركعة لا يكره اقول اي على جهة التاليف لما قال قاضي خان
لا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عن ذلك بفعل الصلوة
وقد مر الفرق بينهما اي في اول كتاب الطهارة وهو المراد بما روي انه واجب اقول
وهو اخر اقول الامام كافي البركات وقال في النهاية ليس في التوراة رواية
منصوص عليها في الظاهر وذكره في ثلاث روايات اي في غير الظاهر
فرض واجب ستة انتهى وقال الكافي ولا اختلاف في الحقيقة بين الروايات
وفي الظهيرة الخ قال في البحر ان الشايع وفقوا بين الروايات اي
الثلاث بهذا وخر اقول الامام انه واجب وهو الصحيح وهو ستة
موكدة عند ما قال في النهاية حكى عن الطحاوي رحمه الله في وجوب اجاع
السلف وقال الكمال والحق انه لم يثبت عند ما دليل الوجوب تفياه
وثبت عنده انتهى وقال في البحر وظن هذا اي بما ساقه من احكامه انه لا فرق

بين قوله بوجوده وقوله بسنيته من جهة الأحكام فان السنة المؤكدة بمنزلة
الواجب الذي ضاها الصبح بتذكره وفي تضاربه بعد طلوع الفجر قبل الشمس وبعد
صلاة العشاء واجب عنده فينصب كالغرض وعندهما لا سنة عند من انتهى
قلت ومن احكامه اعادته عند ما لو ظهر فساد العشاء دون صلاة الامام انتهى
فلا يكره بغير البياوسكون الكافي لا يجب الى الكفر اذ لو كان سنة لم يفيض
لقوله لكن قال في البحر مرجح في الكافي بان وجوب قضائه ظاهر الرواية عنهما
وروي عنهما عدمه وهو ثلاث ركعات في صلاة الى بقوله الامام الثاني
رحمه الله انه واحدة الى ثلاث عشرة مثني مثني بتسليمة اشار به الى انه
لا يصح الاقتداء به من ينصه به مرجح في فتاوي قاضي خان والظاهرية
وفي البحر وهو المذهب الصحيح انتهى ومثني بن وهبان في نظره على ان مقتضى
ان لم يتابع امامه في السلام بعد الركعتين الاولتين وانه معه صح كذا ذكره
الرازي في ترجمته وقال العلامة بن الشيخ ومبني الخلاف على ان المعتز راي
المقتدي اورد في الامام وعلي الثاني يستخرج كلام الزاري وهو قول المعتز راي
وجاعة وفي النهاية انه اقدس فلوراي امامه الثاني من اامة وصلي فان الامام
غير مصلي في نفسه ولا بنا على العدوم وعلي الاول وهو الصحيح وعليه
الاكثر يستخرج كلام قاضي خان فان الامام ليس بمصل في راي المعتدي ولا بنا
على العدوم وهو الصحيح ويؤيده صحة صلاة من لم يعلم حال امامه في المخبر
القبله في ليلة مظلمة اذ اصلي كل واحد الى جهة من علم حاله لا اعتقاده خطأ
لعمامة انتهى وكذا اشار الى صحة الاقتداء او صلته الامام وان رآه سنة
وهو الاظهر في الصحيح ان العبرة بنية المعتدي كافي شرح المنظومة لابن الشيخ
فيقت المتوفى الطاعة والدعاء والقيام في قوله عليه الصلاة والسلام
افضل الصلاة طول التوفى والشهود الدعاء وقولهم دعا التوفى اضافة
بيان قاله تاج الشريعة لما روي ان عليه السلام اوتر ثلاث ركعات

العمدة كراي
المقتدي

قرا

قراي الاول في فيه اشارة الى انه لا يقر الموعودتين في الثالثة وفي صرح الشيخ
قامم قال روي احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن اشري عنه عليه السلام
كان يوتر ثلاث بسبح اسم ربك الاعلى وقلي يا ذا الجلال وقلي هو الله احد
قال الشيخ هذا الصحيح في القراءة في الوتر وزيادة الموعودتين انكرها احمد بن
بن معين انتهى فيقول اللهم اننا نستعينك في اشارة به الى لزوم التوفى
وقد روي عن محمد رحمه الله ان التوفى يذهب بركة القلب ومشاخنة
قالوا مراده في ادعية الحج المناسك فاما في الصلوة اذ لم يوقت فبما يجري
على لسان المصلي ما ينسب صلواته كذا في النهاية والبسوط والجامع الصغير
للمسلم تشكر كذا في غيره من كتب المذهب وقال في المغرب وفي
التوفى تشكر كذا يجري على السنة العامة ليس بمثبت في الرواية اصلا انتهى
وتخلع عطفه بالواو واسقطها في الحاوي القدي والظاهر شبهة كافي في البحر
وتخذه بالدال المهملة الاشرع في الخدمة فان قرا بالذال المحمطة بطلت
صلاة كافي قاضي خان ان عذابك بالكفار ملحق اقول كذا في بعض
الفتح وفي بعضها زيادة الحمد وقال الشامي في شرح النقاية انه لا يقول الحمد
انتهى وهو مرفوع مما في ما سيل اي داود كافي البحر وانفقوا على انه بكسر
الهمزة يعني الحق انتهى قلت وكذلك لم يذكر لعظم الحمد تاج الشريعة وكذلك
لفظ يستهديك وتوب اليك ثم قال المعنى يا الله نطلب منك العون
على الطاعة وترك المعصية ونطلب المعونة من الذنوب ونسئ من الشا وهو
المدح وانتصاب الخبر على المصدر اي تنبي عليك الشا فيكون تأكيد الاشارة
قد يستعمل في الشكر كقولهم انني على شرا والكفر ينقض الشكر واصله الاستقبال
كفر النعمة اذ لم يشكرها كانت سترها بخود وقولهم كفر فلانا على حذف
المضارع والاصل كفر نعمة ومنه ولا تكفر وكحل من طلع الفرس وسمن
اذ الفاه وطرحه ومن مفعول ترك واما مفعول تخلص فحذف ومنه اذ قرا

الصلوة

كتاب وهو من باب توجيه الفعليين الى ام واحد وبه حتم في اعمال الاقرب
على مذهب البصريين ويحركه اي يعصيك ويخالفك والسعي الاشرع في الشئ
وتخذي نعلك مطامعك من الخمد الاسراع في الخدمة والحق معنى الحق والحق
اي الحق وقيل للراود الحق بالكفا والنساق قال الامام الطبري وهو الصحيح
لان قولك عذالك استيناف في معنى التعليل للربط والخشية فلم يحل على
هذا المعنى لم يحسن انتهى قلت الجمل على الاول اولى احترازاً من الاحتراز لان
الخوف والرجاء مركزا لغير الايمان قال عليه الصلاة والسلام لو وزن حرفي
المومن ورجاؤه ميزان ربح لا اعتدله فيكون التقدير في مومن حقا وعذرا
لاحق بالظن من غير انكار ربح اي يقوم انتهى كذا قاله بعض الفضلاء
والقوم يتابعونه الى هنا اقول فيه اشارة الى بقى ما روي عن محمد انه يفتي
الامام ويسكت المقتدي وهذا القول بعضهم في الفتوى فيقول الامام عن
المقتدي كالتفارة ويجهله والاصح انه يفتي كالا امام ثم هل يجهل الامام به احتاره
ابو يوسف في رواية كافي الفتح وفي البرهان ما روي عنه وفي البحر عن البزار
احتار متابعاً بما رواه النهر الاخطا في دعا الفتوى في حق الامام والقوم انتهى
وفي السنية المختار في الفتوى الاخطا مطلقاً سواء كان القات اماماً او مقتدياً
او منفرداً لانه دعا وخير الدعا الحق انتهى ومن احتار الجهر احتار ان يكون

دون جهر الفراه كافي المنة فلك الحمد الى هذه الزيادة لم يذكرها في البرهان
بل ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب ما تقدم فقال وصلي ما ذكره
الله على النبي والنبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقال الطبري وهل يصل على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بعده اي الدعا اختلفوا فيه قيل لا وقيل نعم لانه سنة الدعاء المبرور
ويحتمل قد اوجده فاك من رواية النسائي ثبوت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول انتهى واختاره الفتوى ٣ عاين الامام
ابو الليث رحمه الله اي يقع في قراءة الفتوى حتم شافعي اقول ان يجهل

لعل الامام لا يفتي في
الامر الثاني ان يفتي في
الامر الثالث ان يفتي في

لا يخفى ان الشافعي يفتي بالاداء اللهم اهدنا الى الحق والحق بالهم نستعينك فافعله
فلينظر وقيل يفتي اقول وقيل بطريق الركوع وقيل بسجد اليان يدركه
والاول لا يظهر كفاي النبيين والبرهان انتهى ويرسل يديه في القيام
ومن لم يحسن يستحب ان يقول اقول لعل المراد ان هذا اللفظ اولى من غيره
كيارب ثلاث مرات لان المراد استحباب حكمه لان الفتوى واجب فبدله
كذلك واجب فليتامل وهو اختيار سائر المشايخ اي باقي المشايخ اذ منهم
من اختار غيره وفي قول ثالث مختار يقول يارب ثلاثاً كما في البحر
لم يفتي فيه اي الركوع اقول وكذلك لا يعود للفتوى لو تذكره في الركوع
في اصح الروايتين كافي الجوهرة وقال بعض المشايخ يعود الى القيام ويقتضيه
ثم ركع وسجد للسجدة ذكره الطبري عن الحارثي خلافاً لتكريرات العيد فانه ياتي بها
عند تذكرها في الركوع وكذا الامام اقول فان ترك الامام الفتوى ان
امكنه ان يفتي ويدرك الركوع قنت والانا في ذكره الكلام ثم قال وفي نظم
الوند ويسمى خمسة اذ لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم التتوت وتكريرات العيد
والسجدة الاولى وسجدة التلاوة والسجود اربعة لفعلها لا يفعلها المقتدي
زيادة سجدة او تكريرات العيد خارج عن احوال الصلابة وسمعه من الامام لا لكون
وخامسة في الجنابة والقيام خامسة وتسعة اذ لم يفعلها الامام يفعلها القوم اذ
لم يرفع يديه في الافتتاح واذا لم يثن مادام في الفاتحة وان كان في السجدة
فكذا عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وقد عرف انه اذا ذكره جهراً الفراه لا يثنى واذا لم
يكبر لا يقال اذ لم يسبح في الركوع والسجود واذا لم يسبح اذ لم يقرأ الشهادتين واذا
لم يسلم الامام يسلم القوم وتقدم انه اذا حدث لا يسلمون بخلاف ما اذا تكلموا
بنبي تكبير الشريفي بخلاف الشهادتين اي الاجزى ذكره وهذا يشير الى
انه اذا قام الامام الى الثالثة قبل فراغ المقتدي من الشهادتين الاولى يتابعه
كالفتوى في الوتر وقال الكلام لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المأموم الشهادتين

ما لا يفعل المقتدي
اذا لم يفعل الامام
وعكسه

هذا هو المختار
في الفتوى

يتم وان لم يتم وقام جان وفي النعدة الثانية اذا سلم او تكلم وهو في التشهد
 يتم ولو سلم قبل ان يرفع من الصلاة اي على النبي صلى الله عليه وسلم والدعا
 يسلم منه ولو احدثه اي الامام قبل ان يرفع من التشهد لا يسلم لانه لا يرفع بعد
 حدث الامام هذا في الصلاة بل ينسد ذلك الجزوي بعد سلامه وكلامه ولو
 سلم قبل الامام وناخر الامام حتى طلعت الشمس فسدت صلاته اي الامام وحده
 ولو قنت في القيام لم يعد الركوع اقول فيه اشارة الى عدم مساو صلاته
 وبه صرح الشافعي فقال ولو عاد وقت لا تنسد صلاته انتهى لان ترك المناجعة
 ينسد الصلاة اقول اي في الجملة لا لو اتم ركعة وليس المراد ان اتمه فسدت
 صلاته قنت في الركعة الاولى او الثانية سواء الى كذا نقل في البحر عن الخضر
 وتطرق فيه بما في المحيط مغربا الى الاحاس لو شك انه في الاولى او في الثانية او في
 الثالثة فانه يقنت في التي هو فيها ثم يقعد ثم يصلي ركعتين بقعدتين ويقنت
 فيهما احتياطا وهو الاصح وقيل لا يقنت في الكلمة اطلاقا قال فلعل ما في الخبر
 مبني على الضعف لانه اذا كان باقي في الاصح مع الشك مع اليقين اولى
 شرع في احوال النوافل اقول عبر بالنوافل تبع الهداية والتكافي وكذا
 في المسايير ترجم بالنوافل لكونها اتم واشمل وقال في الجوهر التعلية في اللغة
 الزيادة وفي الشرع عبادة عن فعل شيء ليس يفرض ولا واجب ولا مسنون
 وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فلهذا لقبه بالنوافل لانه مشتقة على هذا من
 السنن وفي النهاية لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن تكون النوافل اتم قال
 الامام ابو زيد النفل شرع لجبر نقصان تكون في الفرض لان العبد وان
 علت رتبة لا يخلو عن تقصير حتى ان احد الوقدان يصل الفرض من
 غير تقصير لا يلام على ترك السنن انتهى من ركعتان قبل النجس
 امتد ابسمة النجس تبع الهداية لانها اقوى للسنن حتى روي الحسن عن ابي حنيفة
 لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وفي المبسوط ابتداء بسنة الظهر لا يترك

صلاة

باب
السنن

صلاة في الوجود لان السنة تتبع الفرض ثم اختلف في الافضل بعد ركعتي الفجر
 قال القواني وكعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدهما سجدا ولا اعتصما ثم لا
 بعد الظهر ثم التي قبل العصر التي قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء والتي قبل
 الظهر وبعده وبعد المغرب كلها عوا وقيل التي قبل الظهر اكد وصححه الحسن
 وقد احسن لان نقل المواظبة الصريحة على ما قوي من نقلها على غيرها من غير ركعتي
 الفجر وبعد الظهر اقول كذا في الكنز وصرح طاعه باستحباب اربع بعد الظهر
 لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرمه الله على
 النار ورواه ابو داود والترمذي والنسائي ثم قيل ان الخبر رواه وقيل من
 كذا في البرهان وعلى القول بانها لا تحتاج الى تخصيص بينها ولا فضلا بسلا م
 على ما قاله الكمال باحاثا والمغرب اقول ويستحب ان يطيل القراءة فيهما
 فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى منهما الم تنزيل وفي
 الثانية تبارك الذي بيده الملك كافي للجوهرة حتى لو اداها بتسليمتين
 لا يكون طعنتا بهما اقول اي عن السنة وتكون نافلة كافي للجوهرة واحتمل
 في الهداية على كونها بتسليمة بقوله كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
 رواه الكمال فقال عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع قبل
 الظهر ليعين فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء قال وفي لفظ للترمذي في
 الشمايل قلت اي قال ابو ايوب يا رسول الله انهن تسليم فاصل قال بل
 انهن طلعتن وظاهر كلام المصنف ان كل سنة الجمعة كالتي قبل الظهر حتى
 لو اداها بتسليمتين لا يكون معتد بها وينبغي تقييده بعدم العذر لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربع فاذن عجل بك شيء
 فصل ركعتين في المسجد ركعتين اذا رجعت وذكر الحديث في البرهان في
 استدلاله على ثبوت الاربع بعد الجمعة انتهى والاصل فيه قوله عليه
 السلام من قارب الى اقول لا يخفى ان هذا لا يثبت به سنة الجمعة لان النبي

هذا من
 البرهان
 في كذا
 ما هو
 هو
 ما هو

عليه وسلم فيها بقوله ركعتين قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتين
بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء انتهى كما في البرهان
ومعنى وأما دليل سنة الجمعة فهو ما في الكافي أنه عليه السلام كان يتطوع
قبل الجمعة بأربع ركعات ثم قال وبعدها أربع لقوله عليه السلام من كان
منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً انتهى قلته ومن قبلها فليصل
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كمن أتى من
ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كشأن من ليلة القدر ذكره الكل
وست بعد المغرب بتسليمه لقوله وذكر الغزنوي أنها بتسليمين وقال في الخبر
ذكر في الخبرين أنه يجب أن يصلي الست بثلاث تسليمات انتهى قلت
وظاهرها أن الست المندوبة غير الموكدة وقال في الخبرين ذكر الكمال
اختلاف بين أهل عمره في مسلمتين أحدهما هل السنة الموكدة محسوبة
من الستين في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء وفي الست بعد المغرب أول الستين
على تقدير أنها منها هل يودي الحلق بتسليمه أو بتسليمين واختار الأول فيهما
وأطال الكلام فيه الحالة حسنة كل هو دأبه وحمد الله وظاهره أنه لم يطبع عليه
في كلام من تقدمه انتهى وقال الكمال هل يجب قبل المغرب ركعتان
في هب طائفة إليه وانكره كثير من السلف وأصحابنا ومالك ثم قال بعد
دليل كل والثابت بعد هذا هو بقى المندوبة ما شوق الكراهة فلا إلا
أن يدل دليل آخر مما ذكر من استلزام تاجير المغرب فتقدمنا من التنية
استثنا القليل والركعتان لا تريد على القليل إذا جاز فيهما انتهى
وكره زيادة نقل التمام إلى قول هذا التفصيل اختيار الأكثر من الشيوخ
ومع الرخصي عدم كراهة الزيادة عليها كافي البرهان وفي المبسوط الأصح أن
الزيادة لا تكرر لها من وصل العبادات كافي شريح النفاية وتكلم الكمال
تصحيح الرخصي عدم كراهة الزيادة على التمام أيضاً ثم قال وهو غير مقيد بقول

أمر

أحد الثلاثة أي من اعتنا به تصحيح الواقع من مذهبه انتهى ولكن قال
الشيخ زين في حقه أنه روي في البدائع تصحيح الرخصي وقال فيها الصحيح أنه يكره
والأفضل فيهما أربع ركعات في الهداية ثم قال ما نفعه قال وتفسير قوله
عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها يعني ركعتين بقراءة وركعتين يعني
قراءة فيكون بيان فضيلة القراءة في ركعات النفل انتهى وقال الكمال قوله
قال أي قال محمد تفسير قوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ ذكر أن النفل أربعاً
أربعاً أفضل مطلقاً لئلا أو يقرأ أو روي عليه ظاهر الحديث وهو ما رواه
عن أبي شعبة إلى أن قال قال عبد الله لا يصلي على أثر صلاة مثلها ففسر بها
المراء وركعتين بقراءة وركعتين بلا قراءة أذهب مشرك الظاهر اتفاقاً لا يصلي
وركعتي الظهر عقبه مقصوداً وكذا العشاء وهو محمول على تكرار الجماعة في المسجد
على هيئة الأولى أو على الهيئة من قضا الفرائض خاصة الخلل في الودي فانه مكروهاً
ثم قال وفيه في قول الشافعية بإباحة الإعادة مطلقاً وأن صلاتها في جماعة
وأما كون الحديث المذكور عنه صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر قوله محمد فانه
اعلم به ومحمد وحمد الله أعلم بذلك منا انتهى وعندهما في النهار يطع وفي
الليل مشي عندانه لا خلاف في فضيلة الأربع بتسليمتهما وأما لا بأس في
القراءة على المشي لئلا وهو أولى من قوله الهداية وقال لا يزيد بالليل على
ركعتين بتسليمته لأن للأدوية من حيث الفضيلة لا من حيث الكراهة فالت
الزيادة عليها ليست بمكروهة بالاتفاق في الليل كأي القنانية انتهى ويقر لها
أن الأفضل في الليل مشي مشي حتى يتقوا اتباعاً للحديث نقله الكافي عن العيون
ثم قال في الجوهرة أعلم أن صلاة الليل أفضل من صلاة النهار لقوله
تعالى فتحيها فاجتنبهم عن المضاجع ثم قال فأي فلا تعلم نفس ما أحق لهم
من قربة أعين وقال عليه السلام من ألهام قيام الليل حقق الله عنه يوم القيامة
انتهى طول القيام أولى من كثرة السجود قال في البحر اختلاف النفل عن محمد

في هذه السلسلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار في الكتاب ومجمل البدايع
 ونسب ما قبله للشافعي رحمه الله ثم قال ونقل في المجتبى عنه اي محمد ان كثر
 الركوع والسجود افضل لتقوية السلام عليك بكثرة السجود وقوله عليه السلام
 اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وذلك السجود غاية التواضع والعبودية
 ثم قال صاحب البحر الذي يظهر للعبد الضعيف ان كثرة الركعات افضل
 من طول القيام وذكر وجهه - ماله الفرض يؤنها قد مناه ان كل صلاة لها
 عند الدخول ثواب منها بلائحة الحق انتهى وقال في البغية دخول السجود
 بنية الفرض او الاقدار ثواب عن حق السجود بعد طلوع الفجر وانما يؤمنها اذا
 دخل لغرض الصلاة انتهى ومن المندوبات صلاة الاستحارة والحاجة وذكر اسم لا يبر
 كيفيتها وانما في البحر ويكتب صلاة العشي واقله اربع ركعات انتهى في الصلاة
 الليل واقل ما ينبغي ان يتنقل بالليل ثمان ركعات في الجوهره وتزد
 في فتح التفسير هل التجدد في حقنا ام تطوع ومن المندوبات احيايا في
 الشد الاخير من رمضان ويلحق العيدين واليا في عشر المحرم وليلة النصف من
 شعبان والمالاد باحيا الليل فاقه وظاهره الاستيعاب ويجوز ان يراد
 غايه ويكره الاجتماع على احيا ليلة من هذه الليالي في المساجد وضرة الزاوة
 المراد به الفرض العملي كافي البحر عن السراج واجب في الاوليين قال الكمال
 هذا هو الصحيح من المذهب واليه اشار في الاصل وقال بعضهم ركعتان
 عن من واليه ذهب القندوري كذا في البدايع انتهى ولهذا لا يجب
 بالتحريم الاول في الاركتان في المشهور عن اصحابنا اقول كذا في الهداية
 وقال الكمال هذا الذي اربعا حتى يحتاج الى التقييد بالمشهور اما اذا
 شرع بمطلق نية النقل فلا يلزمه اكثر من ركعتين بانفاق الروايات انتهى
 لزم النقل بالشروع تقدم ان اذا اطلق لا يلزمه الاثنان واحدا اما اذا
 نوي ما فوق اربع فاقب يوسف بلزمه وان كثر او باربع فقط والاشح انه
 رج

اي امر
 رج
 لا يبر
 في هذه
 حيث
 بنية

الركعتان
 في الصلاة
 في هذه
 في هذه
 في هذه

رجع الى لزوم شفع واحد قال ابو حنيفة ومحمد وعلي هذا سعة الظاهر
 وقيل بقي ليعمل لافاضلة واحدة كالظاهر في البرهان وان لم ينفذ
 مقعد على الركعتين وقام الى الثالثة المقيدلزم التضا الشفع الثاني فقط
 بافساده بعد القعود الاول اذ لم يتعد واحد بعد الشروع في الثاني يوزم
 قضا الاربع بالاجماع لراية الفساد من الثاني الى الاول بعدم القعود المستتم
 له في الشفع والبرهان لان اصل عند ابو حنيفة الم اقول انقصر على
 اصل المالم لان لم يرفع الا عليه وظاهر ابو يوسف فقال ان ترك القراءة
 في الشفع الاول لا يفسد التحيمه ومحمد فقال ان ترك القراءة في احدي الشفع
 الاول يبطل التحيمه وهذه المسئلة مما اورد بالتاليف ومن لم يزل
 منع عليها ما الحكمه فاذالم يقرأ في الشفع الاول الى كان ينبغي ان يقتصر
 على ما بعده من قوله اولم يقرأ في الشفع الاول الى كان ينبغي ان يقتصر
 تحقيقه في باب سجود السهو اقول وهو ان القياس الفساد كقوله زفر
 وهو رواية عن محمد وجه الاستحسان ان التطوع طامسوع وركعتين شرع
 اربعا ايضا فاذالم يتعد اذلا امكنا ان يجعل لكل صلاة واحدة وفيها الفرض
 الجوس احدها او تنقص بعد الشهد او اقول اوله بيشد يد الوار
 وفيها اي الاول ويتنقل قايما قال في الهداية واختلفوا في كيفية القعود
 اي في غير الشهد والمختار ان يتعد كما يتعد في طال التمهيد لانه عهد مشروعا
 في الصلاة انتهى وهذا الذي اختاره في الهداية مختار العقبة شمس الهداية
 الرخصي وروي عن زفر كافي العناية وقال الكافي ذكر ابو الليث ان
 الغنوي على قوله زفر ولكن ذكر شيخ الاسلام ان الفضل له ان يتعد
 في موضع القيام محتبيا وفي شرح الصور الاشارة افضل في قوله والربع
 في قوله وقيل يجب ركبتة اليمنى كالتقاري عيسى بن يحيى المغربي انتهى
 وفي النهاية روي عن ابو حنيفة الفضل له ان يتعد في موضع القيام محتبيا

لا ينبغي لان الكلام في
 قاله سابقا هنا سادة في
 الشرح نتيجة للتأليف
 والذين اوردوه من الروايات
 او لانه لا يكمل ما هدم
 صعبا لا يكمل ما هدم
 الانبغى

بغية جلوبس
 القاري
 يدي الشفع

انتهى مع قدوة القيام اقول كن له نصف اجر القيام الامن عذر قال
عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القيام الامن عذر
كافي النبيين وقال الكمال اخرج الجماعة الامسلمان عن عمران بن حصين قال
سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا فقال من صلى قايما
فانما فضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القيام ومن صلى قايما فله نصف اجر القاعد
ثم قال الكمال وفي الحديث صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد ولا تغفل
الصلاة فاما تسوع الا في الفرض طالة الفرض عن القعود ولا علم جوازها في السائلة
في فقهنا انتهى ورايت بخط شيخنا عوشة ما صوته على القاعدين فيه وجهين
عن اصحابنا انتهى وذهب وكفتاه بعد الوضوء يعني قبل الجفاد كافي الرايب
وكره بقا الا بعد اقول مفاده عدم كراهته ابتداء او سعة كافي في باب
صلاة للرئيس المصحح به وانه لا يكره بقا ايضا وراكبا خارج المصرو هو
كل موضع لا هذا ولا في اعتبار خارج المصرو قبله قد ورد في بعض وقيل قد
ميل كافي شرح النقاية انتهى وقال الاقناني هذا اذا كانت الدابة تسير
بفسها اما اذا سيرها صاحبها فلا يجوز التطوع ولا الفرض واذا احرك وجلسه
او مضجعا بته فلا باس به اذا لم يصنع شيئا كثيرا انتهى قلت قوله اذا سيرها
صاحبها فلا يجوز الا علمه العمل الكثير وصرح به البرازي ويشير اليه اخر كلام الاقناني
فاذا انتهى جازت الصلاة انتهى ولم يشترط من عن ايقافها وهو ظاهر الهداية
وقال الكافي شرط عدم امكان وقف الدابة في المصيط فقال ولو اودعها على الدابة
وهي تسير لم تجز اذا قد وان يوقها وان تقدر الى وقف جاز انتهى قلت
ويشترط على صلاة الفرض ان لم يكن صرح بحكمها انك التفتل يتوسع فيه
ملا يتوسع في الفرض لما قاله في البرازية ويجوز الفرض ايضا ان لم يجد مكانا
يايسر وقف عليها مستقبلا وارما ان امكنه ايقاف الدابة والاولى ان لا
مستقبلا انتهى اي ولا الا تواف لقوله بعده اما اذا سيرها الى اخر ما قد شكا

انتهى

انتهى والتقييد بالدابة يعني جواز صلاة الماشي وهو بالاجماع كافي البحر من المصنف
ولو كان صلاة الى غير القبلة اقول هذا عند العامة فانه يجوز كيف ما كان
وفي المحيط من الناس من يقول انما يجوز اذا توجه الى القبلة عند افتتاحها ثم
ترك التوجه اما الى امتح الى غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في ذلك الا بتدبيره
الكافي والمراد بالقائل الامام الشافعي رحمه الله كما صرح به في الايضاح انتهى
ولم يتعرض للمع كالم الجاسية على الدابة وانما لا تمنع على قول الأكثر كافي الفسخ
وهو الاصح كافي البحر من المحيط والكافي وقيل ان كانت على السج والركابين
ممنوع وقيل في موضع الجلوس فقط والجلطة والمجل على الدابة سائرة او لا كالدابة
ولو جعلت تحت الحمل خشبة حتى يوقد على الارض لا الدابة يكون بمنزلة الارض
كافي الفسخ فلا يجوز على الدابة الا ضرورة قال في العناية كوفي اللص
والسج وطين الكاك وجوز الدابة وعدم وجدك من ركبه ليجز انتهى وقال
الاقناني هذا اي جوازها للطين اذا كانت حال يقيب وجهه فان لم يكن لهذه
المثبت لكن الارض ندية مثل هذا للدابة انتهى وعن ابي حنيفة انه يقول
لستة النجس كذا في الهداية وقال بن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون هذالبيان
الاولي يعني ان الاول ان يقول لو ركعتي النجس كذا في العناية وقال الكمال وردت
عنه اي الامام المصنف واجبة وعليه هذا اختلف في ادائها قاعدا وبني بزوله
اي بلا حمل كثير بان شي يحمله فاحذر من الجانب الاخر لا ركوبه هذافي ظاهر
الرواية عنهم ومكسه محمد في رواية فاجاز بن من ركبه لا من قزل وقيل
يمنعه ابو يوسف مطلقا بعد نزوله فيستقبل كالموي اذا قد ركب على الركوع
والسج في قائلها وروى عن محمد لا يعني بعد ركعة واذا لم يتمها يعني وقال في معنى
في النزول والركوب لتجوز البناء على الايمان كافي البرهان ومباني زيادة
كلام اي في باب الصلاة على الدابة الا انه لم يذكر فيه حكم البناء وعدمه للركوب والنزول
لذكره هنا وسمت بالتراخي كذا في الفسخ وقيل لا عقابه راحة الجنة

ذكره الكافي ثم واظب عليها الخلفا الراشدون كذا في الهداية وقال الكمال
 هو ثلث لم يرد لهم بلعشر وثلاث وعليار من الله منهم وهي ستة الرجال
 والنساء قول والقول بسنتها هو الصحيح وفي قاضي العتاي الخامسة موكدة
 وفي المحني خلاف الخامسة في حق الرجال والنساء قال النووي الخامسة
 باجماع العلماء في معراج الدراية وقال بعض الزوافض الخامسة للرجال
 دون النساء قول وقال بعضهم ليست بسنة أصلا كافي معراج الدراية ولو
 أقام البعض في إشارة إلى بقى ما أتى به ظهر الدين من ساسة من صلي التراويح
 مقفدا ومن أي يوسف الخ هو اختيار الطحاوي حيث قال بسخت انت
 يصلي التراويح في بيته إلا أن يكون فيها عظماء يقتدي به والصحيح إلى آخر
 هذا هو القول الثالث وصحة في المحيط واللائية واختاره في الهداية وهو قول
 أكثر الشايخ كافي البحر لأنه المقصود من خاص النص أي ولو عليها كالوتر
 وما تبعه من الموكدة المادية سنة النجاشي ما سيذكر ويستحب
 تأخيرها إلى أنها ثلث الليل الأولى إشارة إلى أنه لو أحضرها إلى نصفه
 كان غير مستحب ويخالفه ما قاله الزيلعي والسحب تأخيرها إلى ثلث الليل
 أو نصفه انتهى وفي كلام الزيلعي إشارة إلى عدم استحباب تأخيرها إلى ما بعد
 النصف ويخالفه ما في البرهان حيث قال الصحيح عدم كراهة تأخيرها إلا
 صلاة الليل والأفضل فيها آخر انتهى ولم يبين الكصف ابتداءها وهو
 بعد العشاء قبل الوتر وبعده كافي للكثر وهي خمس ركعات كذا في الهداية
 والكافي أن الستة متأخر تسليمات وقال في البحر أنه المتوارف فلو صلي
 أربعين تسليمية لم يقع في الركعة الثانية فظاهر الروايتين عدم الفساد ثم
 أحملوا أهل تنويع تسليمية أو تسليميتين الصحيح عن واحدة وعليه الفتوى
 ولو قد علي راس الركعتين فالصحيح أنه يجوز عن تسليمين وفي المحيط لو
 صل التراويح كلها بتسليمية واحدة وقد قد علي راس كل ركعتين فالصحيح

في صلاة التراويح
 في صلاة التراويح
 في صلاة التراويح
 في صلاة التراويح
 في صلاة التراويح

التراويح من الطل لا من اطل الصلاة ولهم كل شيئا من الاركان الا ان جمع المنفرد
 واستدام الترخمة فكانه اولى بالجواز لأنه اشق وأقرب للبدن انتهى وظاهره
 أنه لا يكره وبه صرح في المنيمة وقال صاحب البحر لا يخفى ما فيه من مخالفة المتوارف
 مع الصحيح براهنة الزيادة على تلك في مطلق الطلوع لئلا فلا يكون هنا اولى
 فلذا نقل العلامة الحلبي أن في الصواب وخزانة الشاوي الصحيح أنه لو فعل ذلك
 لم يكن انتهى قلت ويغني انتباهه ولا يخالفه ما قدمناه من تصحيح عدم كراهة
 الزيادة على ثمان لئلا لأن الظاهر أن المادية غير التراويح ويخلص بين
 الترخمين قدر الترخمة هذا على جهة الاستحباب وأهل كل بلدة بالخيار
 يسجون أو يهللون أو ينظرون سكوتا أو يصلون فإدي كافي في المنع ولكن
 قال الكافي وفي متناوي العتاي يكره للقوم ركعتان بين الترخمين لأنه
 بدعة انتهى وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الهداية وفيه في المقالة البعض كافي
 في المنايا واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وهو نصف التراويح
 وليس صحيح أي مستحب انتهى ويؤدي إلى التمسك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لقوله ولم يخوض لذكر الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبإتي به
 أنه يتعلق على القوم كافي في شرح المنظومة وعلمه في الهداية بأنه ليس بسنة أصلية
 إلا أن يعل التوم مخيفه يتكها قول المختار أن لا يترك الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا شتا الاستفتاح أن الصلاة في هذا التافوي
 الله فتحات اللاتيان لها أو سعة عندنا ولا يترك الستة للجما عات كالتسليم
 كذا في شرح المنظومة بركت الشتم وقيل التايل صاحب الاختيار إلى أقول
 عبارة تقييد ضعفة وفي البحر خلافة الجمهور على أن الستة الخمسة وذكر في المحيط
 والاختيار أن الأفضل أن يقرأ فيها عقدا وملا يروي إلى تنفير القوم في
 دعائها لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة وفي المحني والمناحر ونه
 كافي يقتون في زمانا ثلاث آيات قصار أو أية لم يولد حتى لا يمل القوم ولا

يلزم نطقها وهذا حسن فان الحسن روي عن أبي حنيفة انه اذا قرأ في المكتبة
 بعد الفاتحة ثلاث ايات فقد احسن ولم يسم هذا في المكتبة فاطنك في غيرها
 انتهى وفي الخمسين بعضهم اعتادوا قراءة قل هو الله احد في كل ركعة
 وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل الى اخر القرآن وهذا حسن لانه لا يشترط
 عليه عدد الركعات ولا يشترط قلبه بحفظها فيتنفع للتدبر والتفكير انتهى فثبت
 المنكرات هذه من القراءة وعدم العلمانية وترك التثا والتعود واليسلة والملا
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمناه لوصلي العشاء وحده الى نعله في العر
 عن الغيبة ولا يؤتى بحلة طاح ومضات الى اخر الباب من الثاني والصحيح
 ان صلاة الوتر حكمة في رمضان افضل من اداها منفردا اخر الليل في الثانية
 وقال في النهاية بعد حكمته اختار علماءنا ان يؤتى في منزله لاجتماعه وذكر الكمال
 ما يريح كلام قاضي خان فينبغي اتباعه **باب احوال الفريضة** قال
 الكمال حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالزوايا في الاداء الكامل وكله
 مايل الجامع انتهى اذا اقيمت اي شئ الامام الى حقيقة اقامة الشئ فلهذا
 فسر الاقامة بالشروع حتى لو اقيمت ولم يدخل الامام في الصلاة بضم الشارح
 مقروا ثانية في الرابعة بالاجماع وان لم يقيد بالسجدة وحل النطق لو اقيمت
 في موضع صلاة اذ لو اقيمت في موضع اخر بان كان يصلي في البيت مثلاً فاقمت طاهر في
 في المسجد او في مسجد فاقمت في مسجد اخر لا يقطع مطلقاً ذكره للرعايا كما
 في التبيين ان لم يسجد للركعة الاولى اقول هو الصحيح في الهداية وقال
 الكمال قوله طوال الصحيح اليه مال غير الا سلام واحترابه عن تحت الشمس الاية
 انه يتم ركعتين وذكر وجهه اوفيه اي الرباعي لكن ضم اليها اخرى قال
 في البحر مرجح الكل هنا بان يضم ركعة اخرى صيانة للموذي عن البطالان وهو
 مرجح في بطالان التبيين الا انها صحيحة مكرهه طوره بعض حنفية من هنا
 انتهى وان صلى ثلاثاً منه فيه اشارة الى انه اذا لم يقيد الثالثة بالسجدة

باب احوال الفريضة

التي بها اطلت لا
 صحتها مكرهه

يقطع وبصر في الهداية وقال غير انه يخرج ان شاء عاد وقعد وسلم وان شأ
 كبر قائماً يوجب الدخول في صلاة الامام وقال الكمال قال السرخسي يعود لا عا
 انتهى وقال في البحر وفي المحيط المصح انه يقطع قائماً بتسليمه واحدة لان التعود
 مشروط للخطل وهذا قطع في غاية البياك مغرباً الى غير الا سلام انتهى
 واختلف اذا عاد هل يبعد المشهد قبل نعم وقيل يكفي الاول ثم قيل يسلم
 تسليمة واحدة وقيل تسليمتين كما في فتح القدير وقيل يقطع على راس الركعتين
 مروى عن أبي حنيفة واليه قال السرخسي وهو الوجه لتكملة من الغنا بـ
 الرض ولا ابطال في المسلم على راس الركعتين فلا ينفك من الرض الاستماع
 والاداء على الوجه الاكمل بلا شئ كذا في البرهان لا يخرج احد الى ان
 خرج كره للنهي وهو يدل على كراهة التحريم قال صاحب البحر والظاهر ان المراد
 بالاذان دخول الوقت سواء اذن فيه او في غيره فان الظاهر من الخروج
 من غير صلاة ترك الجماعة سواء خرج او مكث من غير صلاة ثم قال انه لم يرد
 منقول لكراهة التثقل بعدها كما سبق اقول لا تطرد العلة في المغرب
 لان التثقل بعدها لا يكون وان لم يكن له الخروج بعد اقامتها لانه لو اقيمت
 فيها يلزمه احد مخطوبين اما التثقل بالنسيب موافقة للعام في السلام او
 مخالفة الامام بالانتمام اربعا ويكره ذلك تحريماً ولو سلم مع الامام عن يسر
 لا يلزمه شئ يقبل صدق ويقضي اربعا لا يصل الظهر والعشاء فانه لا يخرج
 الى اقول والمراد ان يصل مع الجماعة متقلاً فان مكث من غير صلاة كره في
 البحر لان ثواب الجماعة اعظم اي من ستة الف لان الرض من جماعة يفضل الرض
 مقروا بسبع وعشرين ضعفاً لا يبلغ ركعتا الفجر ضعفاً واحداً منها ذكره
 في فتح القدير والوحيد يتكلم الزم هو قوله من مسعود لا يخلف عنها الا منافق
 وهو صلى الله عليه وسلم يخرج من تحت الخفافين كما في الفتح ومودك وكفر
 عنه اي الخمر كذا في الهداية وقال الكمال ولو كان يجراد زاله في التمشيد

اراد مع الصلاة قيل
 مجلس وسلم

الرض بما عمنه فضا
 انفس من خلفه
 وعشرين

قد هو كاد راء الركعة عندهما وعلى قول محمد لا اعتبار به كافي الجمعة اي عنده
 انتهى وقال الشنقي لو كان يدركه التشهد قال شمس الائمة السرخسي يبطل مع
 الامام قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول يصلها اي السنة ثم يبطل مع الامام
 عندهما ولا يصلها عند محمد وهي فرع اختلافهم فمن ادركه تشهد الجمعة
 انتهى قلت الفقيه عندي انه ياتي بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد
 بالاتفاق فيما بين محمد وشيخه ولا يتقيد بادراك ركعة وتربيع الخلاف هنا
 على خلافهم في مدركه تشهد الجمعة غير ظاهر لان الدار هنا على ادراك فضل
 الجماعة وهو حاصل بادراك التشهد بالاتفاق بغير على الاتفاق الكمال
 لا كاطنه بعضهم من انه لم يجر فضلها عند محمد لقوله في مدركه اقل الركعة الثا
 من الجمعة لم يدرك الجمعة حتي يعني عليها الظاهر بل قوله هنا كقولها من انه
 محذور قواها وان لم يقبل في الجمعة كذلك احتياطا لان الجماعة شرطها ولذا
 اتفقوا على انه لو حلف على الظاهر جماعة فادركه ركعة لا تحت وان ادرك
 فضلها بغير عليه محمد كافي الهداية قاله الكمال وهذا يعكس على ما قبل فخرج
 بجوادرك التشهد في الخبر لو اشتغل بركعتين من انه على قول محمد لا اعتبار
 به بترك ركعتي الخبر على قوله فاحكي خلافة لغير محمد هنا على ما يناقض انتهى وما
 قيل انه يشترع فيها اي السنة عند خوف الفوات ثم يقطعها فيجب التقصا بعد
 الصلاة مدفع ودوا المضادة مقدم على جلب المصلحة كافي النج
 صلاها لم يبين محل صلاتها وقال في الهداية يصلي ركعتي الخبر عند باب
 المسجد والتقييد بالاذا عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذا كان
 الامام في الصلاة انتهى وقال الكمال وعلى هذا فينبغي ان لا يصلي في المسجد
 اذا لم يكن عند باب المسجد مكان تركه المذكور مقدم على فعل السنة غير
 ان الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصلوة فصلاته اياها في التهور
 اخذ من صلاته في الصلوة وقلبه واشد فليكون كراهة ان يصلها حالها

للمفرد

للمصنف كما يفعله كثير من الجملته التوليس هو النزول احز الليل
 ونما بعد ذلك وال اختلاف المشايخ كذا في الهداية وقال في العناية
 اي مشايخ ماوراء النهر قال بعضهم يقضيها بتعاقبها يقضيها مقصودة
 وقال بعضهم لا يقضيها مطلقا قبل وهو الصحيح انتهى وقضاها قبل
 شفعه اقول اي وقت ولم يبرح به لا تفهامه من سياق كلامه والتفاسير
 كما سنذكر والطلاق القضا هنا مجاز كاطلاقه في الحج بعد فساد ادليس له
 وقت يصير غير وجه قضا كافي البحر وهذا عند ابي يوسف وعند محمد قضاها
 بعد ما اقول هذا على غير المختار في مثل الخلاف ونقل الصدوق الشهيد
 الى اقول هو الصحيح في مثل الخلاف ذكره الكافي وقال الكمال يقضيها عند
 ابي يوسف بعد الركعتين وهو قول ابي حنيفة وعلى قول محمد قبلها وقبل
 الخلاف على كسبه انتهى فقد اشار الى ضعف العكس ثم قال الكمال والاولي
 تقديم الركعتين لان الاربع فأت عن الوضع المسنون فلا يفوت الركعتين
 ايضا من موضعها بعد ابلا ضرورة وفي المصنف وتبعه شارح الكمال جعل
 قولها بتأخير الاربع بناء على انها لا تقع سحنة بلا نقلا مطلقا وعند محمد تقع
 ستة فيبطل ما على الركعتين والذي يقع عندي ان هذا من يعرف المصنفين
 وذكر وجهه انتهى وقال صاحب البحر وحكم الاربع قبل الجمعة كالتى قبل الظهر
 كالاخري انتهى ولا يبقى غيرهما اي غير سنة الخبر والظهر وهو شامل
 لمافات عن محلها والوقت باق وقال صاحب البحر اختلف المشايخ في قضاها
 بتعاقبها في الوقت والظاهر قضاها وان سنة انتهى ولا يتصور الا
 في الظهر والجمعة والعشا وقد نص على الظهر وقيس عليه الجمعة فلم يبق الا العشا
 وما قبلها مندوب والاصح انها لا تقضى كذا صح في العناية عدم القضا
 وفي الخلاصة الى ظاهره مطلقا السنة بالفضل الكثير وقال في شرح
 المنظومة لابن الشخ ان الاظهر نقص الثواب بالتأخير والافضل الآتيان

بالسنن في البيت ان لم يخف شعلا حتى ما بعد الظهر والمغرب انتهى وقال
 في الهداية الامتثل في عامة السنن والزواجر المترب انتهى وقال الكمال
 قال البعض يودي ما بعد الظهر والمغرب في المسجد لا ما سواهما وعانهم
 على اطلاق الجواب كل في الكتاب وبه اثنى العتيق ابو جعفر قال لا انه يخشى
 ان يشتمل عنها اذا رجع فان لم يخف فالأفضل البيت مدرك ركعة
 من ذوات الأربع الى بعد ان تدركها في غير الرابعة محرر فضلها بالاولى
 كونها شطر الصلوة اولتها وليست الركعة قد احتران يا عن ادراك ملوكها
 لما قدمناه من ان مدرك الشهد محرر فضل الجماعة بالاتفاق واختلف
 في مدرك الثلاث فيتمتع من الخلاء وليس لما تذكره واللاحق ظاهر
 ايضا جري الخلاف فيه على حد سواء ولا خلاف في ان اللاحق مصلح طاعة الامنا
 يوي عن اي يوسف كما تذكره وذكرتمس الامة التي هو اختياره والظاهر
 الاول كما في التمهيد وقال في البحر ومما يضعف قوله السرخسي ما اتفقوا عليه
 في باب الايمان انه لو حلف لا ياكل هذا الرغيف لا يجب الا ياكله كله وان الاكثر
 لا يقع مقام الحلف لكن في الخلاصة لو حلف لا يقر سورة فقرأها الا حرفا حث
 ولو قرأها الا اية طويلة لم يجب ان يمتنع وهو القياس اي ما روي عن اي
 يوسف والاولى استحسان كما في التبيين لانه انما يوفي بها اذا أدى العزم
 بالجماعة على ما به صلى الله عليه وسلم ولطلب على السفن عند ادراك الكتوبات
 بحامدة لا مستفدا لكن الاصح قال الكمال الحق ان سبقتها مطلقة كما هو
 اختيار المصنف اي صاحب الهداية رحمه الله لا لطلاق المعنى المقول في
 شروعاتها وهو تكمل الزايف بحسب الخلل في حقتنا اما في حقة عليه السلام
 فزيادة الدرجات اذا خلل ولا طمع للشيطان في صلواته والطلاق المص
 يقتضي شمول المسافر وقال في العناية والاولى ان لا يتركها اي السنن الرواتب
 في الأحوال كلها يعني ماصلي بالجماعة او منفردا مقبلا او مسافرا انتهى وقال كثير

من المشايخ بنو الاستاذ في السفن وصاحب الهداية من قاله بالسنن سفرا
 كالخضر انتهى برأيه فوقف حتى رفع راسه الى قوله وكذا لو لم يقف بل انما
 من رفع الامام قبل ركوع المقتدي لا يصير مدركا لهذه مع الامام وعند رفع
 يصير مدركا حتى كان الخلق عنده في هذه الركعة فيأتي بها قبل فراغ
 الامام او الواجب على اللاحق قضا ما فات قبل فراغ الامام ولكنه ان صلى بعد
 فراغه جاز وعنده فانه ومسوق حتى يأتي بها بعد فراغ الامام او الواجب على المسبق
 قضا ما فات بعد فراغ الامام جاز اقول اي صح لقول الكافي ركع مقتدي
 فلعنة الله عليه وذكره لقوله عليه السلام لا يتبادر بيني وبينه ركوع والسجود وقوله
 عليه السلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ويرفع ان يحول الله راسه راس
 حار انتهى وقال في البحر وهو يفيد كراهة التحريم للمعنى وقيد الصحة في الذخيرة
 بان يركع المقتدي بغير ما قبل الامام ما يجوز به الصلاة على اختلاف انتهى
 لوجود المشاركة في جزئ تقليل لقولنا لا لقوله من فكله ينبغي فهمه
 او ذكره بتقليل نفي بعده وهو ان ما لا يركع قبله فراغ الامام غير مقتدي به
باب قضا الغفلة قال في البرهان لما كان الاداء الصلا
 فالتقضا عوضا عرفها على طبق وضعها فقل الاداء تسليم عين الواجب
 بالامري ما علم ثبوته بالامر كغفل الصلاة في وقتها وهو انواع قاصدة
 وقادله وشبهه بالتقضا والتقصا تسليم مثله به اي بالامر فلا يبقى النفل
 لانه غير مضمون عليه بالترك انتهى وفي كشف الاسرار ان التلغيم في التقا
 في حق ازالة اللائم لاني احراز النصيلة انتهى وقال صاحب البحر والظاهر
 ان المراد باللائم ان ترك الصلاة فلا يعاقب عليها اذا قضاها واما ان
 تاجيرها عن الوقت الذي هو كبير فباق لا يزول بالتقضا المجرد عن التوبة
 بل لا بد منها وتكون تاجير الصلاة عن وقتها لعذر كما قال الولولي القابلة
 اذا كانت حوت الولد لا باس ان توترها وتقبل على الولد لا تاجير

توضيح الصلاة عن وقتها
 في مواضع

الصلاة عن الوقت يجوز بعد الأتي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أخر الصلاة عن وقتها يوم الحندق وكذا المسافر اذا طاف من الصوم وقطاع
الطريق جاز له تاخير الوقت انتهى وأما تأخير قضاء الغزوات ففي المجتبى الأصح
أنه تأخير الغزوات بعد السعي على العيال والخروج يوزن قبله وان وجب على
النور يساح له التأخير انتهى ولو ترك الصلاة بعد أكسلا يضر منها شيئا **هذا**
حتى يسيل من الدم ذكره بن الصنيا انتهى ويحس حتى يصليها كافي النسخ انتهى وكذا **في كلام**
تأوك صوم رمضان كافي النسخ ولا يقبل الا اذا احدا واستحق كافي البرهان **الصد**
والاصح في لزوم الترتيب قوله عليه السلام الم بحث فيه الا ان باوجه
واجب منها ما ذكرنا من ابي ولو علميا وعند محمد اصل الصلاة قال
الكافي في الزايد الطهيري في هذا الحديث أي الذي ساقه المصنف في اصل
لزوم الترتيب يصح حجة على محمد حيث امره أي النبي صلى الله عليه وسلم الذي تذكر
قائمه خلف الامام بالمعنى وفي شرح الارشاد لعلمه ما بلغه هذا الحديث
والا لما ظاهره انتهى **والله** الذي في مناسد صاحب الكل اقول ظهر لي ان
الادليس احترازه بابل ولا دخول الوقت السادس بل المدار على خروج
وقت الخامسة من المودة التي هي سادسة بالمشركة لان المسقط
الدخول في حد الفكر او قد وجد انتهى ثم رأت موافقة للكلام وصاحب
البحر قال اعلم ان المذكور في المهداية وشروطها كالتأخير والعناية وقاية
البيان وكذا في الكافي والتميز وكثير الكتب ان انقلاب الظاهر هو
على اداس صلوات ومباركة المهداية ثم العصر فبعد مناسد موافقا اي
لترك الظاهر حتى لو صلى ست صلوات ولم يبد الظاهر انقلب الظاهر جازا واليه
ان يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخروج وقت الخامسة من غير قضا الفايته
انقلب الظاهر جازا لان الكثرة المسقطه بصيرورة الغزوات ستا واصل
خمس وخروج وقت الخامسة صارت الغزوات ستا بالغاية المتروكة اوجه وبلي

ما صوره فتبين ان قصر الغزوات مباح وليس بصحيح وقد ذكره في فتح القدير
مخاتم الطالع الله عليه منقول في المجتبى ومباركة ثم اعلم ان مساد الصلوات برك
الترتيب موقوف عند ابي حنيفة فان كثرت وصارت الغزوات مع الغزوات متا
ظهر صحتها والا فلا انتهى قلت الاولى ان يقال ان صاحب المهداية ومن وافقه
اراد بقوله حتى لو صلى ست صلوات تأكيد خروج وقت الخامسة من المودة
لا اذا السادسة فتبين فيه كافي قوله قبله ولو فاته صلوات وبها في القضا
الا ان تريد على ست انتهى فتدقيق سقوط الترتيب بالزيادة على ست ولما
كانه من غير ما ادقك بعده وحد الكثرة ان قصر الغزوات متا بخروج وقت
الصلاة السادسة انتهى ولهذا قال في هذا المذهب ابي حنيفة ان الوقتية الموقوفة
مع تذكر الغزوات تسقط مناسد او موقوفة الى ان يصلي كل خمس وقياس فان لم
يبد شيئا منها حتى دخل وقت السادسة صارت كلها صحيحة فان قلت انما ذكر
من رايته في تصوي هذه انه اذا صلى السادسة من الموديات وهي سابعة
المتروكة صارت الخمس صحيحة ولم يحكموا بالصحة على قوله بخروج دخول وقتها
فالجواب انه يجب كون هذا منهم اتفاقا لان الظاهر انه يودي السادسة
في وقتها لا بعد خروجه فاقم ادائها مقام دخول وقتها لما سئل عن
ان يقليله لصحة الخمس يقطع بثبوت الصحة بخروج وقت ادائها
اوله انتهى وان قضاها اي ذلك الغاية قبل السادس بطل اقول
على ما قررناه ينبغي ان يتقدم مضاف في كلام المصنف فيقال وان قضاها
اي ذلك الغاية قبل دخول السادس اي في وقت الخامس بطل
اذا اليسر اي قبل تمام مدة الصيام للكثرة ويسقط الترتيب بوقت
سته من الفروض اي العلمية ليخرج الوتر لانه لا يبعد مسقطا وان وجب
ترتيبهم بخروج وقت السادس هو ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة والكتبي
محمد بخروج وقت السادس في رواية عنه بلا اشتراط استيعابه كافي

البرهان الصحيح ظاهر الرواية كافي الجرح المحيط ومباداة المصنف كالنكراني
 اولى من مباداة الهداية والقديري حيث قال الا ان تزيد الغزوات على ست
 انتهى وقال في الكافي ولرفاقته صلوات ربها الا ان تزيد على ست ثم قال
 ومراوه ان تغيب الغزوات متناو يدخل وقت السابعة فيجوز ان السابعة
 ولو لم يعل حقيقة لم يجز السابعة انتهى فتدبر على الجرح كما ذكرناه عن الهداية
 انتهى والظاهر المصنف في الغزوات تشمل الحديثة والقديمة واختلف الصحيح
 في معراج الدراية عدم سقوطه بالقدمة وفي المحيط وعليه الفتوي وفي
 الجني الاصح سقوطه وفي الكافي وعليه الفتوي فقد اختلف الصحيح والفتوي
 والعمل بما يوافق الاطلاق المتولد اولى كافي الجرح انتهى قلت وهو كما قال الكمال
 والفتوي على الاول اي من قول صاحب الهداية لو اجتمعت الغزوات
 القديمة والحديثة قبل تحيز الوقت مع تذكر الحديثة لكثرة الغزوات وقبل
 لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن رجاء له عن التهاون انتهى لان هذا اي الثاني
 ترجح بلا مرجح وما قالوا اوردى الى التهاون لا الى الزجر عنه فانما اعتاد فتوى
 الصلاة وغلب على نفسه التماسا لوافقي بعدم الجواز يفوت اخري وهلم
 جرحا حتى يبلغ حد الكثرة انتهى ما علق الكمال رحمه الله ويسقط بضيق
 الوقت لم يبين المصنف رحمه الله المراد بضيق الوقت هو اصله او الوقت حذره
 المستحب قال في البحر لان لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا وقع الاختلاف
 فيه بين المشايخ ونسب الطحاوي القول الاول الى ابي حنيفة وابي يوسف معلوم من
 والثاني اي الوقت المستحب المجمع كافي الذخيرة وثمرته تظهر فيما لو تذكر
 في وقت العصر ان لم يصلي الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التغير
 ويقع العصر اذ هو فيه في الاول يصلي الظهر ثم العصر وعلى الثاني يصلي
 العصر ثم الظهر بعد الغروب واختار الاول قاضي طان في شرح الجامع
 الصغير وذكره بصيغة عندنا وفي المبسوط اكثر مما يحتاج على انه يلزم مراعاة

القديم وعده

الترتيب هنا عند علمائنا الثلاثة وضح في المحيط الثاني فقال الاصح ان يسقط
 الترتيب لما فيه من تغيير حكم الكتاب وهو نقصان الوقتية بخبر الواحد
 وذلك لا يجوز انتهى قال في هذا المراد الوقت المستحب ووجه في الظاهر
 انتهى واذ لم تكن اذ الوقتية الا مع التحفيف في قصر القراء والافعال يرتب
 ويتقرر على قل ما يجوز به الصلاة كافي في البحر عن المجتبي وبالغسيان
 فيعيد العشا الا ان لا يعيد العشا من سبي الطهارة لانه ذلك لو سبي القاية
 فلم يذكرها الا بعد فراغ الحاضرة يعني من تذكر في الوقت اقول بقتيد ه
 بالوقت لاجل الاتيان بالسنة والافعال الحكم اعم اذ لو تذكر بعد الوقت
 لا يعيد الوقت وعليه الترتيب بين العشا والحاضرة ويسقط ايضا بالنظر
 للمعتبر من مجتهد ما لا يطو المصلي من حيث هو في موضع المسئلة في جاهل
 حلي كما ذكر ولم يقلد مجتهدا ولم يستفت فيهما فصلاحة صحيحة لصادقها
 مجتهدا فيه اما لو كان مقلدا لابي حنيفة فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب
 امامه وان كان مقلدا للشافعي وصلي الظهر ذكرا لترك الجرح فلا مشا
 في الصلاة ولا يتوقف صحتها على شيء هكذا ينبغي حل هذا المجلد والافعال
 ما تقدم من توقف صحة الوداة بعد المتركة على خروج وقت الخامسة
 من احقي لو قضاها قبل ذلك بطل ما ماله بعد ها وليس هذا مستقلا
 وابعا مطلقا بل فيما صورناه به فتأمل لا يجتهد فيه ليس من كلام
 الذي يلي اجتمعت الحديث الى قدمنا ما فيه ولا يعود الترتيب بعد
 الكثرة الى القلة اقول هذا هو الاصح كما سيذكره المصنف لان السأ
 لا يحتمل العود كما قليل يحس دخله عليه ما جرح حتى ساله فعاد قليلا لم يبع
 بخس بخلاف الغسيان وضيق الوقت لان الجواز للمجرب وهذا سقط
 حقيقة حتى لو تكن هناك من اذ الغاية مع الوقتية لم يلزمه الترتيب كذا في
 الكافي ولو تكن هناك ذكرا الغسيان وظهور سعة الوقت يلزمه الترتيب

الهداية
 من الكافي
 يجوز ان يسقط

بعد ابي حنيفة من كلام

البحر في الروايات
 صاحب البحر حيث قال
 انما هو من الغسيان
 وليس مستطارا

فيخرج وقتي من تذكر صلاة شهر يصح بماعلم من اطلاقه كما قدمناه وهو
 المتمد ومن منه في الشهر لوافقته زفن على سقوط الترتيب اذا لا يسقط عنده بقر
 ما دون شهر وعن بعض المشايخ الى اقول اختاره في الهداية فقال
 بعد الترتيب بالعود الى القبلة عند البعض وهو الاظهر انتهى وذكر دليله
 وقال الزيلعي ليس فيه دلالة على عود الترتيب وقال الكمال ما استدرك به
 فيه نظر وذكر وجهه ثم قال والاصح ان الترتيب اذا سقط لا يعود
 والاول اي عدم العود اختيارا وشمس الهداية الى اقول واختيارا في الاسلام
 وصاحب المحيط وقاضي خان وصاحب المعني والكاظمي وغيرهم انتهى
 وقال ابو حمزة الى كذلك قاله في العناية عليه الفتوى اذا كثرت
 الغوايت الى هو الاصح وخالفه ما قاله في الكفر في مسائل شتى لو نوي
 قضا رمضان ولم يبين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضا الصلاة صح وان
 لم ينو اول صلاة او اخر صلاة عليه انتهى قال الزيلعي هذا قول بعض المشايخ
 والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يبين انه
 صام عن رمضان سنة كذا وكذا في قضا الصلاة فان اراد تسهيل الامر
 عليه نوي اول ظهر عليه او اخر اقول اقتصر هنا على هذا التقدير في التنية
 كالزيلعي وقدم في كيفية نية الظهر بعد الجمعة زيادة قوله ادركت
 وقته ولم اعمله بعد فليتأمل **باب صلاة المريض قوله** اذا انقضى
 القيام اراد به التقدير الحقيقي لذكره الحكمي بعده بقوله او يجده للقيام
 الماشد يدانعا لما قال في الحاكي التقدير قد يكون حقيقيا حيث لو قام
 يسقط وقد يكون حكما بان زيادة المرض او يجده وجعا لذلك انتهى
 فلما لم يفعل مثل الصنف في النجاسة بل اقتصر على قوله اذا انقضى القيام
 قال شارحها الشمني بقدر القيام اي شق وعسر ولا يريدون
 بالمعذور عدم الامكان كذا في الحاشية انتهى وقال في الهداية اذا عجز المريض

في صلاة المريض

ن
 خلف

عن القيام الى قال الكمال المراد اعم من الجبر الحقيقي حتى لو قد راعى القيام
 لكن جاز بسبب ابطال الراو كانت بعد الماشد اذا قام كانه تركه او
 كان زيادة في قد منافي باب التيمم المراد بالحقف او بعد للقيام الماشد
 قال الكمال فان لم ينع نوع مشقة لم يجز ترك القيام بسببها كيف شام من الريح
 وغيره فورد رواية محمد قال قاضي خان جلس المريض في جلته كيف شام
 في رواية عن محمد من اي حنفية وروي الحسن عن اي حنفية وجه الله انه
 شريح عند الافتتاح ومحمد الركوع بغير من رجليه اليسرى وعن اي يوسف
 انه يركع مترعا انتهى قلت ورواية محمد تشتمل على حاله الشاهد لا إطلاقا
 ولذا قال في شرح الجمع والاصح انه يتعد كيف يشاء انتهى وفي الجوهر
 كيف يتيسر عليه انتهى لكن قال في البحر اما في حالة الشاهد فانه يجلس
 للشاهد بالاجماع واما في حالة الغزلة وحال الركوع روي عن اي حنفية انه
 جلس كيف شام من غير كراهة ان شام حقيقيا وان شام من غير وان شام على
 ركبته كما في الشاهد وقال زفر يفتن من رجليه اليسرى في جميع صلواته والفتح
 مروي عن اي حنفية لان عذر المرض لا يوجب اسقطه عنه الا وكان فلا لا يسقط
 هذه الحيات اولى كذا في البدايع وفي الخلاصة والتجسس الفتوى على قول
 زفر لانه ذلك ليس على المريض ولا يخفى ما فيه اذ لا يسر عدم التقييد
 بكيفية من الكيفيات فالذهب للاول انتهى ما في البحر قلت ولا يخفى
 ان هذا وارد على حكاية الاجماع على انه يجلس في حال الشاهد كما يجلس للشاهد
 فيفتي بعدم التقييد فيه ايضا وصلي قاعده التي لو مستند اليها طيط او
 انسانا فانه يجب عليه كذلك ولا يخفى مضطجعا كذا في الجوهر عن
 النهاية قلت فتولية يجب المراد به اللزوم وبه صرح الكمال وهو المختار كما
 في التبيين وان قد راعى بعض القيام قام اقول اي ولو متكيا لما في التبيين
 لو قد راعى القيام متكيا قال الطوازي الصحيح انه يصلي متكيا ولا يجز به غير

٩٣
 حاشية
 الدار

عليه منع ظاهر اذا قام انما
 هو كذا في حاشية حاشية
 انما يتبع عن الفتوى

حاشية
 غير وارو حال الاجماع
 الذي حكاها انما هو في
 القيام الذي مطلق الفتوى

[illegible]

تقرب الجبهة الى الارض فانقوس ما يمكن وهذا ايضا في الباب انتهى قلت
وتقيد يكون العذر بكل من الجبهة والارض لجواز الايمان فاذا دانه لا يجوز
عند افراد احد محابه وقد نص عليه في الجوهره لو كان جهته من وجع لا يستطيع

تقرب الجبهة الى الارض فاقوم ما يمكن وهذا نص في الباب انتهى قلت
وتقيد يكون العذر بكل من الجبهة والالف لجواز الايمان فاذا انه لا يجوز

لا تسقط اقول كذا في الهداية قال قوله اخرقه عن اشارة الى انه لا يسقط
وان كان العز اكبر من يوم وليلة اذا كان مقيما هو الصحيح لانهم مضمون
الخطاب خلاف المعنى عليه انتهى فقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عما صح
قاضي خلد ان يلائمه القضاء اكثر وان كان بينهم مضمون الخطا به جعله
كالمعنى عليه في المحيط مثله واختاره شيخ الاسلام وغير الاسلام وفي
السيابع وهو الصحيح ثم قال الكمال ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصل
ومسئلة المجنون والمعنى عليه اكثر من يوم وليلة لا يفتي وفيها دونها تبقى
استدح في ذهني ايجابة القضاء على هذا الذي من يوم وليلة حتى يلزم الا ايضا
به ان قدس عليه بطريق وسبق له ان زاد انتهى وقوله في البحر زيادة
قال قاضي خلد معني ان الصحيح السقوط عند الكثرة لا الصلة في الطبيعية
وهو ظاهر الرواية وعليه التصويب في الخلاصة وهو المختار في صحة في
البدائع وجزم به الولي الى وصاحب التجنيس في العالم في الهداية انتهى قلت
صاحب التجنيس هو صاحب الهداية فحيث خالف ما فهموا فلهذا لا اكثر
يرجع اليه دون ما في الهداية انتهى وقال في البحر على هذا
معنى قوله عليه السلام فانه احق بقبول العذر او بعد السقوط وعلى
ما اختاره صاحب الهداية معناه بقبول عذر السائح كذا في معراج
الدائرة انتهى لو مات المريض لم يقدر على الصلاة اي لا يلزم
لا يلزم الا ايضا وان قلت فالسافر والمريض اذا افطر اجمعا قبل
الاقامة والصحة كافي للتيقن وقال في البحر عن القينة لافدية في الصلوات
خلال الحياة بخلاف الصوم انتهى قلت يمكن حله على ما اذا لم يصل المريض الى
حله يجوز فيها عن الايام اما لو كان ودام الى الوقت وقد عجزت عنها انتهى
وسيد كرم كيفية الفدية للصلاة في الصوم وفيه خلاف وقد اقول
لكنه قال اذا صح اعاذ في الجوهر وظاهر عبارة المصنف ان الايام

بالعين والتلب والحاجب عند من وبه صرح الزيلعي ولكن رتب زفر
وهو رواية عن ابي يوسف ان يجوز عن الايام والراس يومي بالحاجب فان عجز
فبالعين فان عجز فبالقلب انتهى مرض في صلاة ثم بما قدر اليه هو الصحيح
ومن التي حنيفة انه يستقبل اذا صار الى الايام لان عجزه انفق موجه
للركوع والسجود فلا يجوز بهما كما في التبيين صحيح فراكع وساجد
الي هذا عندهما وقال محمد يستقبل بناء على اختلافهم في الاقدام في الهداية
وموم كذلك اي صح في الصلاة لا يعني الي اقول هذا عند امتنا الثلاثة
وقال زفر ينبغي بناء على جازية اقدار الركع والمومي قلت وفي كلام المصنف
اشارة الى ان هذا اذا ادب بعضها قاعدة او مضطجعا بالايام فان افتتحها
قاعدة بنية الايام ثم قد قبل الايام للركوع فيها وان افتتحها مضطجعا ثم
قد روي القعود دون الركوع والسجود فانه يستأنف هو المختار لان حالة
القعود اقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف كما في شرح النجاة والبحر وغير
عذر كذلك عند ابي حنيفة الي اقول اي لا يمكن الا كما عنده غير عذر وهذا
على احدي الروايتين وهو مرجوح والاطهر الكراهة عنده كقولها كافي
البنهاك وقال الزيلعي بكراهة الا كما يغير عذر لانه اساءة في الادب وقبل
لا يكره عند ابي حنيفة لانه يجوز القعود عنده من غير عذر مع الكراهة في
الا كما بكراهة لانه فوقه انتهى ومثل في الهداية قتل الكمال تعليل عدم
كراهة الا كما بغير عذر ممنوع الملازمة لجواز ان لا يكره القعود ويكره
الا كما لانه بعد اساءة الادب دون القعود اذا كان على هيئة لا بعد اساءة
انتهى واما القعود بعد من غير مكرور اي بعد طاشوع فاما لانه المحدث
عنه في المتن وان كان الحكم اعم منه وبغير عذر حان وكره عنده قدم
المصنف رحمه الله في باب النوافل انه يستقبل قاعدة مع القدرة ابتداء وكره بقا
الا بعد انتهى فاذا عدم كراهة القعود ابتداء بلا عذر ولا يخالف هذا لان

وهذا من محمد بن النواذ وفي ظاهر الرواية يجب عليه الصلاة ذكره الطائي
وفي شرح الزيادات لقاضي طائ لواء احدي الرجلين مقطوعا من الكعب
او دونها فان غسل موضع القطع ومن ولو قطعت فوق الكعب سقط
لزال الحبل ولو شلت يده وعجز عن استعمال اليدين مسح وجهه وذراعيه

ووجه على المبرور
والاسم الفاعل
الكل

بينهم وبين الامام الا بقدر الصوة والقياس على صلاة الارواح كما في المراج

ان الله اعلم بالصواب

كالطريق او طائفة من النهر اطلق في الطائفة كافي المراح وقد ه في البحر
 بمقدار نصف عظيم قلت والمراد بالعظيم ما يجري فيه الزورق كما تقدم في الاما
 والله الوقف بمه
 اي باب صلاة المسافر واصل
 المتاعله ان تكون بين اثنين وهما من واحد او نقول المسافة من السفر
 وهو الكشف وقد حصل بين اثنين فانه يتكشف للطريق والطريق يتكشف
 لما بقي كذا في شرح العلامة المقدسي لنظم الكنت واما الامانة فيه فهي من باب
 امانة الشيء في شرطه او النقل الي فاعله في الجوهر والسفر في اللغة قطع
 المسافة وهذا قطع خاص من طوائف يتوقف مقامه على الاشكال اهل الاجبة
 اذ كبير فيه مجاوزة بيت بل انتقال من محله انتهى ويدخل ما كان من محلة
 منفصلة وفي القديم كانت متصلة بالمصر ويدخل في بيوت المصرية كما في
 النسخ والربض ما حول المدينة من بيوت ومساكن كافي البحر واما ما في مصر وهو
 المكان للعدل صلح المصر كركض الدواب وعرفن الموي فظاهر كلام المصنف
 كالهداية انه لا يشترط مجاوزة وقد فصل فيه قاصي ذلك فقال وهل يعتبر
 مجاوزة الغنات كان بين مصر وفنايه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما من مئة
 يعتبر مجاوزة الغنات ايضا وان كان بينهما من مئة او كانت المسافة بين مصر
 وفنايه قد رغلوة يعتبر مجاوزة غلوة مصر ولا يعتبر مجاوزة البناء وكذا اذا
 كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر وان كانت القرية متصلة
 برض مصر فالعشرين مجاوزة القرية هو الصحيح وان كانت القرية متصلة
 بفنا مصر يعتبر مجاوزة الفنا ولا يعتبر مجاوزة القرية انتهى وقال الكمال
 بعد نقله فالحاصل انه قد صدق مفارقة بيوت مصر مع عدم مجاوزة القصر
 في عبادة الكتاب اي الهداية اذ سأل غير واقع ولو ادعينا ثبوت
 تلك القرية داخلية في مسمى مصر اندفع هذا لكنه نفس ظاهره
 اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافرا اشار به الي انه لا يضر مجاوزة الممران لانه

ويريد بالمصر

جانب

جانبية وبه صرح قاضي خان وغيره قاصدا قطع مسافة اقول اي وهو
 من يقبض قصده حتى لو خرج صبي وكافر قاصدين مسيرة ثلاثة ايام فقبض
 اثنا بها بلغ الصبي واسلم الكافر بقصر الذي اسلم فيما بقي ويتم الذي بلغ لعدم
 صحة القصد والنية من الصبي حين انشا السفر خلاص النصرا في والباقي بعد
 صحة النية اقل من ثلاثة ايام كافي النسخ وهو اختيار الصدوق الشهيد حسان
 الدين لكن قال في مختصر الظهيرية كما يصر ان المهرت وبينها وبين المقصد
 اقل من ثلاثة ايام فتعذر ان يبا هو الصحيح انتهى قلت ولا يخفى انها لا تنزل
 عن رتبة الذي اسلم فكان حتما القصر مثله انتهى وهذا اي كونه من يعتبر
 قصده احد شرط ثلاثة لصحة النية ذكرها المقدسي عن الزاهد في ثباتها
 الاستقلال بالحكم فلا يعتبر نية التابع وقالها ان يوفي سفرها صحبا وهو
 ثلاثة ايام قافرا وذلك معلوم من كلام المصنف وللجهر اعتدال النسخ
 هذا على ما عليه الفتوى ولم يذكر مسير السفرة في الماضي ظاهرا والرواية كما
 في البرهان في ثلاثة ايام اقول المراد من اقصر ايام الستة كافي الجوهر
 وأشار المصنف الي انه لا يقدر بالماحل ولا الفراج وبه صرح في الهداية
 بقوله ولا يعتبر بالفراج هو الصحيح انتهى وقوله هو الصحيح احتراز عن عبارة
 المشايخ فانهم قدروا بالفراج كافي الغنات وقال في البرهان اختار اكثر
 المشايخ تقدير اقل مدة السفر بالاميال ثم اختلفوا فقبل ثلاثة وستين
 ميلا وقبله بنحو اربعة وخمسين وقبل خمسة واربعين انتهى وفي البحر
 عن النهاية ان الفتوى على اعتبار ثمانية عشر فرسخا وفي المجتبى فتوى اكثر ائمة
 خوارزم على خمسة عشر فرسخا والاصح انه لا يعتبر بالفراج ثم قال صاحب
 البحر وانا اعجب من قولهم في هذا وامثاله مما خالف مذهب الامام خصوصا
 المخالف للمصر الصحيح انتهى مع الاستراحات اقول هذا هو الصحيح
 لما قاله في الجوهر هو الصحيح انه لا يشترط سفر كل يوم الي الليله حتى لو بكر

في اليوم الاول ومشي الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وباق فيها
ثم قفل كذلك في اليوم الثاني والثالث يصير مسافرا انتهى وهو صحيح ثم
الاية الرجوع في الفتح ولو عاصيا في قوله خلاف الامام الشافعي في العاصي
بسنه لا في سفره لان العاصي في سفره يقصر اتفاقا كقطع الطريق
يصح ان يكون مثالا للعاصي في سفره بان طر عليه العصيان في السفر
ويصح ان يكون مثالا للعاصي بسفره بان ابتداءه متلبسا بالعصية
فقر الفرض الرباعي فاعل يخص اقول لعلمه نائب فاعل يخص وسقط
المضاف في خط النسخ او هو على مذهب الرخشي غير المغرب
فانما اثر النهار الاستثنا من قوله الصلاة فرضت في الاصل ركعتين كما
في المجتبى ولا يخفى ان الفرض داخل في عموم الفهم ثم ريدت في الحذف
نسخ قوله قبله الى كل صلاة مثلها واقرق في السفر فيه اشارة الى ان
التصريح بمدة عند ما ورد صرح الزبلي وغيره ومن حكى خلافا بين الشارحين
في ان القصر عن صلاة او ركعة قد غلط لان من قال ركعة عن ركعة
الاستقاط وهي الركعة وتسميتها ركعة بخلاف وهذا حيث لا يخفى على احد
في الفتح او يوي اقامة نصف شهر قاله في البحر عن المجتبى انما يؤثر النية
بمخس شريطة ترك السير وملاحية الموضع واتخاذ المدة والاستقلال
بالرأي انتهى قلت وهي مستفادة من كلام المصنف كما ذكر في الهداية
اقول لكنه قال ان الظاهر قلت وظاهره شمول اهل الاجنية لمقابله
يقول ابي يوسف الذي سيزكره المصنف ولكن قال اي صاحب الهداية انه
اي قول ابي يوسف الاصح فقيه اشارة الى ان الاطلاق المتقدم ليس عليه
عمومه على الاصح وان كان ظاهرا للرواية قال في الكافي قالوا هذا الخ
اقول وقال الكل وهو مقتدا ايضا بان لا يكون من دار الحرب وهم العسكر
فتبلى الفتح انتهى وهو مستفاد مما سيزكر المصنف انتهى ثم قال الكلام

وقاس

وقاسه ان لا يحل فطره في رمضان وان كان بعينه وبين بلده يوميات
انتهى وقال في البحر من يدا الى المجتبى لا يبطل السفر الى اقامة او دخول
الوطن لو الرجوع قبل الثلاثة انتهى ثم قال صاحب البحر بحثا والذي يظهر
انه لا بد من دخول المصر مطلقا وساق في استدلاله ما روي البخاري بلفظنا
انه عليا رضي الله عنه خرج فقصر وهو يري البيت فلما رجع قيل له هذه
الكوفة قال لا حتى يدخلها يريد انه صلى ركعتين والكوفة بما يري منهم فقيل له
اي انتهى قلت وما استظهره ليس بظاهر ما لم يثبت الرجوع قبل استحكام
مدة السفر لان الظاهر خلافه كذا في الفتح اقول وفيه التبيين
او دخل بلدا ولم ينو بها اقول الا اذا كانت من العلوم ان امير القافلة لا يخرج
الا بعد تمام اقل مدة الإقامة لدلالة الحال على الإقامة ولسان الحال ان لم ينف
كافي البرزانية او حاصر البغاة في غير موضعها اقول كذا في كثير من الكتب المعتبرة
منها الهداية قال وكذا الذي يقصرون اذا حاصروا اهل البغى في دار الاسلام
في غير مصر او حاصروهم في البحر لان حالهم مبطل عن عيبتهم انتهى فافاد انه
اذا كانت الحاصرة بمصر تحت نية الإقامة لكن قال صاحب العناية القليل
يدل على ان قوله في غير مصر وقوله في البحر ليس بقيد حتى لو نزلوا مدينة اهل
البي وباصروهم في الحصن لم يصح منعتهم ايضا لان مدتهم كالمغادرة عند
حصول المقصود لا يقيسون فيها انتهى ولم يقرض صاحب البحر والمقدمي
والغزني لهذا وهو جمع حنا وهو بيت من وبراء وصوف اقول فان كان
من الشعر فليس حبا كافي ضياء الخوم وفي المغرب الحبا الحنمة من الصوف
انتهى والمراد هنا الاعم كافي البحر الا اذا نزلوا من اهل اطلق فيه وقال
في العناية والماد الكلا يكفهم تلك المدة انتهى والظاهر انه قد
احتراز في حتى لا يكلف حالهم عن عيبتهم فان تعد في الاولى ثم فرضه
اقول يعني وكان قد قوا في الركعتين فاذا دخل ذلك ثم فرضه المراد احتراز

القول للمسلم فقط سواء في ركعتين او اربع لم يتطابق بقوله الذي وعن
الحسن بن علي قال الرازي هو قولنا قول المراد اسناد القول
للمسلم فقط وليس الا انه قول انما لا يخالف لما قدمناه في شروط الصلاة
ان نية اعداد الركعات غير معتبرة كالرواية التي اربعها فتح الصلاة ويلحق
ذكر العدد اذا جلس احدها قد بالشهد فنقول الرازي المنقول عن الحسن
بن علي مقابل للذهب يشهد الى ذلك ما قاله في الجوهرة فان صلى اربعا
وقعد في الثانية مقدار الشهد اجزائه عن فرضه وكانت الاخبار له نافذة
وبصير فسيانها حين السلام وهذا اذا احرمت ركعتين اما اذا نوي اربعا
فانه ينبغي على الخلاف فيما اذا احرمت بالظهر ست ركعات بنوي الظهر ركعتين او بنوي
مطلوع فقال ابو يوسف تجزئه عن الفرض خاصة ويطلب التطوع وقال الاوليان
محمدا تجزئه الصلاة ولا يكون داخلها لا من ضاوة تطوعا لان افتتاح كل صلاة
واحدة من الصلاتين يوجب الخروج من الاخرى فكذلك هنا عند محمد بن
وذلك يكون من ضاوة تطوعا وقال بعضهم ينقلب كلها قلا انتهى وان لم
يقعد الاولي بطل فرضه اقول الا اذا نوي الإقامة لما قام الى الثالثة فان
يجوز صلاة ويتحول فرضه اربعا كافي الجوهرة واختلف في السنن جواب
عن سوال مقدور انه قد علم حال الفرض فما حكم السنن فاجاب بما ذكر
وهو ايضا من شرح الرازي للسعي بالمجتبي اقتدي مسافر بيمين في الوقت
مع وانه اقول اي سوا اقتدي به في جزء من صلاة او كلها كافي المراج وسوا
انه صلاة في الوقت او بعد حرجه واد الفرض صلاة بعد الاقدا يصلي
ركعتين لقول الاقدا بخلاف ما لو اقتدي مستنلا بمقتضى فان يصلي
اربعا اذا قصد لانه التزم صلاة الامام وهنالك يقصد سوي اسقاط فرض
ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو استخلف الامام المسافر بمقتضى حيث
لا يتغير فرض الامام الى الاربع مع انه صار مقتديا بخليفة المقيم لانه لا

لما كان الوقت المستخلف خليفه عن المسافر كان المسافر كانه الامام في اخذ
الخليفة صلاة الاول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من
المسافرين والمقيمين كافي الفتح او في حق القراءة ان اقتدي به في الشفع
الثاني الى اقول وكذلك لو لم يقرأ الامام في الاوليين وقرأ في الاخيرين
فاقتدي به فيهما لان بالفتا ملحق القراءة بحل الاداء في الثاني ظاهرا
القراءة فكان بنا الموجود على المعدوم وهو تجوز كان في حق العتدة
اقتدا المقتل بالمقتضى اقول العتدة واجبة وانما اطلق عليها اسم النقل
بما لا اشتراكه الواجب والنقل في عدم فساد الصلاة بالترك لا يقرأ
في الاصح كذا في الهداية وقال الكافي قوله في الاصح احراز عن قول بعض المشايخ
حيث قالوا يقرأ لانه كالمصروف ولهدايتنا مع الامام في سجود السهو ولو سمي
فما يتم بسجدة لانه غير مقتديا بالسورة مع الفاتحة وقال الكرخي لا يتابع
الامام في سجود السهو ولو سمي فماتم له على لانه كالاخي فانهم ادركوا
القول الصلاة وقد تم فرض القراءة وهو الاصح كذا في المحيط انتهى قلت
في جوب القراءة ضعيف والاستشهاد له برجوب السهو استشهاد بضعيف
موصوم انه مجمع عليه قوم سفواي مسافرون جمع مسافر كركب وصحب
في راكب وصاحب ونحو ان يقول الامام انما هو ان يقول بعد
النزاع كافي الحديث وفي شرح الارشاد وينبغي ان يخرج الامام القوم قبل
شروعه انه مسافر فاذا لم يخرجوا بعد السلام كافي المراج وقال
الكل معللا للاستحباب لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتبين
له الاجتماع بالامام قبل دنياه فيحكم حينئذ بفساد صلاة نفسه بناء
على ظن اقامة الامام ثم افساده بسلامه على ركعتين وهذا محل ما في
النسائي اي كفاحي كان اذا اقتدي بالامام لا يدري امسافر هو ام مقيم
لا يفتح لان العلم حال الامام شرط الاداء جماعة انتهى لانه شرط في الاجتهاد

ودكر وجهه وانما كان قول الامام مستحبا وكان ينبغي ان يكون واجبا
لان لم يتبين معنى صلاة لهم لمصلحة بالسؤال منه باخر الوقت
اقول وهذا قدر التهمة الوطن الاصلي هو السكن اراد بالام من
ان يكون بنفسه فقط ولا يبال له او باهله كان ناهل فيه ومن بعده
التقيس لا الاوتخا وكذا حمل مولده وطن اصلي ويسمى هذا الوطن وطن
القرار فان اتخذوطنا اصليا اخر اي ولم يبق له بالاول اهل اذ
لم يبق كان كل منهما وطننا اصليا له سواء كان بينهما مدة سفر ولا هذا
بالاجماع لما قال الكمال وتقدم السفر ليس بشرط لشوق الاصلي بالاجماع
وهل هو شرط لشوق وطن الإقامة عن محضه رواه في رواية لا يشترط
كما هو ظاهر الرواية وفي اخرى انما يصير الوطن فاطن إقامة بشرط ان يقدمه
سفر ويكون بيته وبين ما سار اليه من مدة سفر حتى لو خرج من مصر لا تعد
السفر فوصل الى قرية ونوي الإقامة فيها خمسة عشر يوما لا يصير تلك القرية
وطن إقامة وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر انتهى
حتى لو دخله اي بعد ما خرج مساويا لا يصير مقاما الا بالنية حتى لو دخل
وطن إقامة اتخذ وطنا بعد الاول اي بعد وطن الإقامة الاول ليس
بينهما مدة سفر ليس قيد الاخران بل ما لو كان بينهما مدة سفر بل المراد عدم نية
السفر وكذا اذا سافر اي وكذا بطل وطن الإقامة اذا سافر عنه او
انتقل الى وطنه الاصلي ولم يتعوض المدة وجد انه لوطن السكنى تبع للمختص
فالواقيدية فيه لا ينبغي مسافرا على حاله في حوزة كعدمه وعائتهم اي المتابع
عليه ان يفيد وذكر النزيل في فائدة وناقشه صاحب البحر الصيرة بنية
الاصل لا التبع اقول لم يفيد به شرط علم اتباع وهو ظاهر الرواية والاحوط
كافي القول الحكمي والاصح انه يشترط علم التبع لتوقف الخطاب بالحكم على العلم
به اذا كانت تستوفاة لمهرها اي مهرها المجل او ما توفى نفقته

قوله

والعبد قال صاحب البحر ينبغي ان لا يشل المكاتب لان له السفر بغير
اذن المولى انتهى والجندية قال صاحب البحر ليس مراد المصنف اي
صاحب الكفر قصر لنتج على هو لا الثلاثة اي المارة والعبد والجندى بل هو كل
من كان تبعا لاسان ويلزمه طاعة فيدخل الاجير مع مستاجر وود المحول
مع طامله والقرنم مع صاحب الدين ان كان معسرا مقلسا والاعمى مع قابله
المنطوق بقوله انتهى قلت لا ينبغي عدم الطراد العلة في الجميع سافر كاف
وصي مع ابنة العمرة التي قد مناهها عن الكمال فيما اذا خرج العبيد بنفسه
ولا يفتقر الى طلبة فان التبعية غير موثقة في حق العبيد لعدم لزوم حكم
السفر في حقه اذا بلغ انتقلت التبعية وقيل يقصران بناء على تبعية
الابن للاب المسافر فيعطلهما التبعية غير موثقة في حق العبيد لا نكوان
قصر اما ذلك فخلق لا لزوم في حقه **باب الجمعة** الجمعة بضم الهم
واسكانها وفتحها هي ذلك القراء الواحد كذا في البحر وقال في المنايا
الجم ساكنة عند اهل اللسان والقراءتها انتهى وفي المصباح ضم الهم
لغة الحجاز وفتحها لغة بني تميم واسكانها لغة عقيل وقراءتها الاعشى والجمع
جمع وجماعات مثله عرفه وعرفات في وجوها انتهى وقال الكاكي اضيف
اليها اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف وهي
فرض قال الكاكي صلاة الجمعة فرضة محكمة جاحدها كافر بالاجماع ويجب
فرض عين الا عند من كج من اصحاب الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو
غلط ذكره في الحلية وشرح الوجيز انتهى وقال الكمال الجمعة فرضة
محكمة بالكتاب والسنة والاجماع يكفر جاحدها وذكر الادلة ثم قال وانما
الترافيه نزع من الاكثار لما سمع عن بعض الجملة انهم ينسبون الى مذهب
الحنفية عدم افتراضها ومقتضا غلطهم ما سياتي من قوله القدر وي ومن
صلى الظاهر يوم الجمعة في منزله ولا يذره له كره له ذلك وطارت صلاة

وانما اراد حرم عليه وصحت الظاهر المحرمة لترك الغرض وصحة الظاهر لما
سعد ذكره وقد صرح اصحابنا بالغا فرض اكد الظاهر وبالكفا وجاها انتهى
شروط صحتها الخ اقول فجملة شروط الصحة ستة للمصر والجماعة والخطبة
والسلطان والوقت والادلة العام او ماله معني ذكره واقعي خات
اقول لكنه زاد فيه وبلغت اربعة اربعة من انتهى واذا كان القاضي والامير
ينبغي اعني عن التعدد كما في البحر والفتح عن الخلافة وامير المواد بالامير
والنبيد وعلي اضافة المعلوم من النظام كما في المنايا وبين الحدود
انما قاله بعد قوله يفقد الاحكام لان تنفيذ الاحكام لا يستلزم اقامة الحدود
فان المرأة اذا كانت قاضية تنفذ الاحكام باميرها اقامة الحدود وكما في
العناية واكتفى بذكر الحدود من التخصيص لان من ملك اقامتها ملكه كما في
فتح البدر وقال صاحب البحر وظاهر ان السلوة اذا كان قاضية بالامير
امراة لا تكون مصرا فلا تقع اقامة الجمعة فيها والظاهر خلافه قال في البدائع
المرأة اذا كانت سلطانا قامت وجل حلالا لامامة حتى صلى ثم الجمعة جان
انابتها لا يفتلح سلطانا او قاضيا في الجمعة انتهى قلت وفيما قاله صاحب
البحر تأمل هذه الكلام في باب السلطان اذا كان امرأة لاني السلطان اذا كان المرأة
كلا العنبيين منقول عن ابي يوسف اقول وعنه رواية ثالثة هو كل موضع
يسكن فيه عشرة الاف فخر كما في العناية انتهى وقيل يوجد فيه عشرة الاف
مقاتل وفي المصاقر غير هذه والاول اختيار الكرخي اقول الصواب
ان الاول فيما ذكره للمصنف اختيار التلبي بالمثلثة والجمع والثاني اختيار
الكرخي وذلك انه ذكر في الهداية الثاني من كلام هذا المصنف اوله في كلامه
ثم قاله كما ذكره للمصنف والاول اختيار الكرخي الخ وكذا في العناية هذا
وظاهر كلام المصنف استواء القولين في تعريف المصروف وقد قال في الهداية ان
الاول اي التعريف بانة كل موضع له امير وقاض الخ هو الظاهر اي

من المذهب كما قاله الكمال وقال في العنايه وهو ظاهر الرواية وعليه اکثر
المتأخرين منهم انه انتهى لكن نقل النجاشي عن المحمدي ان قول الشافعي عليه أكثر الغلبة
انتهى وقال بن شجاع هو أحسن ما قيل فيه كافي العنايه وفي البحر عن الولوالجية
وهو الصحيح انتهى وظاهر كلام المصنف كالهدايه ان لا قوله في تعريف المصنف
للإمام وقال الزيلعي قال أبو حنيفة رحمه الله المصنف بلدة فيها شرك واسواق
ولها دسائيق ودالي ينصف الظلوم من الظالمين وعالم يرجع إليه في الحوادث
وهو الأصح انتهى ومثله في البدائع وهذا خصص مما عن أبي يوسف لكن نقل
الكمال يقيح بصيغة التريض فقال بعد نقله قيل وهو الأصح أو ضاه
أقول إنما قيل كالتدريج أو مصلاؤه لانه غير مقصور عليه بل جميع أئمة
المصنف والمصنف وهو ما انفصل به أي المصنف أو قال انصافه ليس قيد اختراجه
من المنفصل لما قال الكمال وفيما هو الحالك العد لصالح المصنف متصل
به أو منفصل بقوله كذا قد رده محمد في المختار وقيل عليه وقيل بثلاثة
أعيال وقيل إنما جاز في العنايه إذا لم يكن بينه وبين المصنف رتبة انتهى
وظاهر كلام المصنف عدم وجوب الجمعة على من قرب من المصنف لكن قال
الكمال ومن كان في مكان من توابع المصنف حكم أهل المصنف في وجوب
الجمعة عليه بأن ياتي المصنف عليها فيه واختلفوا فيه فمن أي يوسف ان
كان الموضع يسع فيه النداء من المصنف من توابعه والافلا عنه كل شيء مطلق
وبعض المصنف وغير المتصلة عنه أنها تجب في ثلاث راجح وقال بعضهم
قد ركب وقيل قد ركبين وقيل سنة وقيل ان أمكنه ان يحضر
الجمعة ويبيت بأهلها من غير تكلف تجب عليه الجمعة والافلا قال في البدائع
وهذا حسن انتهى وفي التآثر طائفة عن الدقيق المختار للمصنف أن
كان على قدر فرج من المصنف عليه حضور الجمعة انتهى وقال في البرهان
في ظاهر الرواية لا يجب على من هو خارج الرعي ويوجها أبو يوسف

اقول كان الاصل ما حذر هذه
 المصطلحات الى ان نظام على مو
 المص ووسط ووسط ووسط
 اقول ان القوم ان الذين
 يطعنون في ارساء كلامهم
 انها تحب على القوم في
 ان يشترط في انحاء ان
 يكون الخلف على قروي
 ونحن في ذلك الاطلاق غير
 مراد فاما لان هذا قد تم
 كان من يمين المص ووسط
 بعيدا

علي من كان داخل الاقامة الذي من فارقه يصير سافرا ومن وصل اليه
يصير مقبلا وهو الاصح لان وجوبها يختص باهل البلد والحاج من هذا البلد
ليس اهل حقيقة ولا حكم انتهى **قوله** او من امر السلطان بالامير والمنا
او الخطيبا كل في المنابة ودخل العبد اذا قلده ولاية ناجية فتجزا قامة وان
لم تجز اقضية وانكحة والمائة اذا كانت سلطنة تجوز امرها بالاقامة لا فاسها
انتهى في الفسخ وبارك في بني وانما لا يصلي في العبد للتحقيق لا كونها
ليست مبرا فقدمناه ولا يبي في غير ايام التوم هو المعتد وقيل تجوز في
جميع الايام با على الفاس فنامكة وليست من فاسها حتى تسجدة
اقله والاقتصار عليه مكروه عند ابي حنيفة في البرهان والخطبة شرط
الانقطاع في حق من يقسم التجرعة للجمعة في حق كل من صلاها وسند ذكر
ما يفرع عليه من الفسخ وعندنا لا بد من ذكر طوطي الى هو ان شي على
الله بما هو اهله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو المسلمين
للتواتر في البرهان قبلها اي الجمعة في وقتها قال في الفسخ
وقا بشرط لصحة الخطبة وقت الظهور بشرط حضور مصلي الجمعة ويكفي
لوقوعها الشرط حضور واحد في الخلاصة وهو خلاف ما يبيده شرح
الكنز قال بحضور جماعة تتحقق بهم الجمعة وان كانوا اصماليا انتهى
وكذلك قال في الجوهرية ثم الخطبة شرطان احدهما ان تكون بعد الزوال
والثاني حضور الرجل انتهى لكن قال الطحا بعد هذا ثم بشرط عنده
اي الامام في المسيحية والجمعة ان تعال على قصد الخطبة فلو جهل طاه
لا يركب عن الواجب ومقتضى هذا الكلام انه لو خطب وحده من غير ان
يخبره احد انه تجوز وهذا الكلام هو للعبد لا في حنيفة فوجب اعتبار ما يفرع
منه في الاصل قال فيه روايتان فليكن الاعتبار احدهما المتفرع وعلي
الاخرى لا بد من حضور واحد كما قدمنا انتهى وفي مختصر الظهير الصحيح انه

ترك صلاة العبد
بغير التخييف
انما لا ينتها
مستتر

انه لا تجوز الخطبة وحده انتهى فان نفرا واقبل بحجده بطلت
اقول وكذا لو لم يحرموا معه في الركعة الاولى حتى ركع ولم يشاركوه في الركوع
فان ادركوه في الركوع صحت كل في التبيين وغناه قاضي كان الي الاصل
وما جزم به في الجوهرية من عدم الصحة فيما اذا كبروا بعد التواتر ضعيف لنقل
قاضي كان له بصيغة التبريض لان الجماعة شرط الاعتقاد اقول وهذا
في الخطبة بخلاف الوقت فانه شرط للاداء في كلام المص اشار الى ان يشترط
في الاعتقاد ان يحرم معه من حضر الخطبة وبه صرح قاضي خاك فقال لو خطب
الامام وكبر والتوم قعود يحد ثوبك ثم جا احرون لم تجز كانه وحده حتى
يكبر الاولين قبل ان يرفع راسه من الركوع انتهى ولكن قال بعده اذا خطب
وضغ قدمه في التوم وجا قوم اخرون لم يشهدوا الخطبة فصل في حضور
الجمعة جائز لانه خطب والتوم حضور فتحقق الشرط وعن ابي يوسف في النوادر
اذا جا قوم اخرون ولم يرجع الاولون يصلي بهم اربعا الا ان يعيد الخطبة
انتهى **قوله** وسلامة العين والرجل فان وجد الامي قايد الا يجب عليه عنده
وعندنا يجب ولا يجب على المقعد وان وجد حاملا اتفاقا فتاقدتها
وخو كالمختفي الى اقول وكذا الشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالربيع فلا يجب
عليه وظاهر كلامه شمول من ليس حرا وقد اختلفوا في المكاتب والمذون
والعبد الذي حضر باب المسجد لحفظ الدابة اذا لم يخل بالحفظ وينبغي ان
يجري الخلاف في معتق البعض اذا كان يسمى انتهى كما قاله الطحا قلت
وما جئت به في الجوهرية قال وهل يجب على المكاتب قال بعضهم نعم
وقال بعضهم لا والاصح الوجوب وكذا معتق البعض في حال سعيته كالمكاتب
واما المذون فلا يجب عليه كذا في المتناوي انتهى وتعتقد هم اي ولو
كان امامهم مثلهم كقدمه وانما كره لما فيه من الاطلاق بالجمعة اقول
ليس مطلقا بالنظر لمن فاته الجمعة وكرهه ظهير من اقول كذا في المختار

لكن كذا في غايته ما يفيد كلام
المص استأثر اخصوا من اهل البلد
سواهم واقبال طلبة العلم
حاشا له من المنى وما يكون
هذا الحكم من حاكم فقدها
ولا يصح الحكم بغيره
سكونه عليه فيه اشارة الى الاعراض
لما روي في ما فيه من الاطراف

حق هذا الكلام ان يكون
على مولد الموم وهو يد كالا
والشيخ لطف الله بنا وبما
او رد ذلك هنا او هو
ان الاختلاف الذي هو
في حق من ذكر من عهد كون
ما ادوه في هذا الحديث وهذا
هذا الواجب الا لا يحسن ولو احي
الكلام اطلاق شاهد

وقال الكل لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك وصحت وذكر وجهه
 بان قدم رويها والامام فيها اقول وكذا حيث يمكن ان يدركها كما يسطر
 ظهر بالسوي اذ لم يكن شرع الامام فيها بل اقامها بعد السعي واما اذا كان قد
 فزع منها فسي او كان سعيه مقارفا لغيرها او لم يبق الامام بعد اذ لم يبق
 فلا يطل كما في التبيين والجوهري ولو كان الامام في الجمعة وقت الانفصال
 ولكنه لا يمكن ان يدركها بعد المسافة لا يطل عند العواقيق ويتطهر عند
 مناجح بل هو الاصح كما في النسخ والمجهره يطل ظهره غير سعيه اقول
 والمخير في السعي الانفصال عن داره فلا يطل قبله على الختان وقيل اذا
 خطا خطوتين في البيت الواسع يطل كذا في النسخ وله السعي الى الجمعة
 الى اقول لا فرق على هذا الخلاف بين المعذور والمعتد وغيره حتى لو صلى الرخص
 الظهر ثم سعي الى الجمعة يطل ظهره على الخلاف خلافا لغيره كما في النسخ والتبيين
 وقال محمد ان ادركه معه اكثر الثانية قال الكل بان يشاركه في
 ركوعها لا بعد الرفع لا يستخلف الامام الخطبة اصلا والصلاة بدو الخ
 اقول ظاهرة ان هذا من المصنف عن عبادة الهداية ولا دليل على ذكره
 عليه وقال صاحب النهج من هذا ان يستخلف من كان
 بلا اذن والناس من غافلون ورد عليه من الكل في رساله حاصلة له في
 هذه المسئلة برهن فيها على الجواز من غير شرط والحب فيها وابدع ولكن
 الغوايد اودع ثم قال بعد سياق ما يدل على جواز استنابة الخطيب مطلقا
 وتفيد الشارح اي الزيلعي هذا اذا ما سبقه الحدث مما لا دليل عليه ثم افاد
 انه لو عزل نائب المصلح محتاج الخطيب الى اذن الثاني وكره السعي اقول
 لغير كراهة محرم لان السعي وقت الاذان جائز اي صحيح ولهذا اورد
 بعض الشراح الى هو صاحب العناية ونظر الاتقان في اطلاق صاحب
 الهداية الحرمه على السعي وقت الاذان فقال فيه نظر لان السعي وقت الاذان
 جائز

لو كان
 كلام
 على
 هذا
 من
 الهداية

هين كرهه ولم يصرح في شرح الطحاوي وهذا لان النهي لعني في غيره لا
 بعدم المشروعية انتهى وكتب عليه بعض الافاضل ما صورته اقول النظر
 ساقط لان الحرمه ايضا لا تقدم المنع دعيه ونصرح الطحاوي بالكراهه
 لا ينافي ما قاله المصنف اذ الكراهه كراهه محرم وانما لم ينتهي وقال
 في البحر انه يصرح اطلاق الحرمه على الكراهه محرم كما وقع في الهداية وبما دفع
 ما في غاية البيان وما قيل ان السعي مندوب فغير صحيح وانما لم يقل اي
 صاحب الكثر وبقتض السعي مع انه فرض للاختلاف في وقته والذي يقع
 ويترتب في السجده اعظم انما واثقل وزر انتهى وبجرح الامام اي
 صعوده المنبر كذا في السراج الزيلعي وصاحب البرهان وقال في البحر
 وكذا في الضمراق وذكر في السراج الوهاج معنى خرج اي من المقصورة
 وظهر عليهم وقيل صعود المنبر حرم الصلاة والكلام اقول قد ظلف
 صنيعة اوله لانه تقدم انه عدل عن اطلاق الحرمه على السعي مع نصح الهداية
 بالحرمه فيه ولم يصرح الهداية هنا بل عدل الى اطلاق الحرمه وقد صرح
 بالكراهه وكذلك صاحب العناية لانه اورد لفظ الكراهه بدل الحرمه
 هناك وقد اورد لفظ الحرمه هنا بدل الكراهه انتهى والمراد بالكلام ما
 سوي السبح ونحوه على الاصح وقال بعضهم كل كلام كافي العناية وقال
 الزيلعي الا حوط الانفصاف اي مطلقا انتهى وقال في شرح الجمع نقل عن
 القتيبة الكلام في خطبة العيد غير مكره اتفاقا انتهى قلت ويظلم ما نقل
 في البحر عن المجتبى الاستماع الى خطبة النكاح والحتم وسائر الخطب واجب
 والاصح الاستماع الى الخطبة من اولها الى آخرها وان كان فيه ذكر
 الولاية انتهى قلت وصاحب القتيبة هو صاحب المجتبى فالمعول على
 ما في المجتبى لنقدم الشرح على القنابلي انتهى ويكره الخطيب ان
 يتكلم في الخطبة للاختلاف بالنظم الا اذا كان امرامعروف كما في فتح القدير

قد يظن المحرم
 ويؤد الكراهه
 محرما

١١٣
 حاشية
 الكراهه

وقال في السراج انه يسحب للاطام اذا صعد المنبر وقبل على الناس ان
 ان يسلم عليهم لانه استعذبهم في صعوده انتهى ومن بعد من الامام اختلج
 منه من الثاني واحسانه من سلمة السكوت ونصيرت يحيى اختار قراءة القرآن
 واما راسه الفقه والنظر فيه فكرهه البعض وقيل لا بأس به وعن الثاني
 انه كان يصح الكتب في وقت الخطبة بالقلم ولا يحل للسامع الكلام الكلام
 اصلا ولان امره معروف كما في البرازية انتهى ولما قال في البحر اعلم انه معروف
 ان المرقى للخطيب يقرأ الحديث النبوي وان للوذين يومنون عند الدعاء
 ويدعون للصلاة بالرضوان والسلطان بالنصر الى غير ذلك فكله حرام
 علي يقتضي مذهب ابي حنيفة رحمه الله ما عرفت منه ان المرقى ينهي عن
 الامور المعروفة بمقتضى الحديث الذي يقر به ثم يقول انصتوا بحكم الله ولم
 ارتقل في وضع هذا المرقى في كتب ائمتنا انتهى قلت وانما سجد فذهب
 ابي حنيفة لا يجوز الكلام قبل نطق الخطيب عند الصاحبين لم يقل
 الى تمام الخطبة لم اقول لا يخفى ان مقابلة نقل باحثة يقتضي ان يحية اجدها
 على الاخر مجردا عن مزج فكان ينبغي ان يعطى للخطيب كما قاله الثاني لوقال
 ابي صاحب الهداية حتى يفرغ من صلاة مكاه قوله حتى يفرغ من خطبته لانه
 احسن لان الرواية تحقظه عن ابي حنيفة في المبسوط وغيره ان الكلام يكره عند
 بين الخطبة والصلاة انتهى ومن كان في صلاة قال في النهاية المراد من
 الصلاة التطوع واما صلاة الغاية فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة انتهى

نقدم للشيخ الزاهد المصنف
 التمام في الفوائد
 الواجب ان لا يتيب
 وكذا في الجوهره انتهى قلت لعلم المراد مطلق الغاية لان من العلوم المتسا
 ان كانت مستقمة الترتيب فصحة الجمعة موقوفة على تعاضلها بالنظر وان يعر
 كانت سنة الجمعة يسلم على راس الركعتين اقول الصحيح خلافه وهو انه يتم سنة طاهر
 الجمعة اربعاء عليه المتوي كما في الصغري وهو الصحيح كما في البحر من الروايات التي
 والبتن في كل سنة واحدة واجبة انتهى ثم لا يخفى ان قوله فخرج الامام فلهذا
 ثم روي في الصلاة

يوم الصلاة لم يكره بما تقدم في فضل الجهر من لزوم الانصات واستماع
 الخطبة لانه هذا فيه بيانه الاستماع وانتهائهم خلاف ذلك ولان هذا حله
 وسن ان الخطيب قال ابو يوسف في الجوامع ينبغي للخطيب اذا صعد
 المنبر ان يقول بسم الله في نفسه قيل الخطيب كما في البحر عن الثبينة بينهما طم
 لم يبين مقدارها وعند الطحاوي مقدار ما يحسن موضع جوسه وفي ظاهر
 الرواية مقدار ثلاث ايات كما في البحر عن الثبينة وغيره لا ينبغي ان يعطى
 غير الخطيب وان فعل جاز وقوله خطيب صبي الحنفية ولما ادناه من عدم
 صحة الاستخلاف فيما تقدم وفي قاضي طاك قال ابو حنيفة رحمه الله وال
 المصرا اذا اقبل وامر بطلائك يصلي الجمعة بالناس وصلي يوم اجزائه
 واجزائهم انتهى وهذا ايضا عن المجتهد في جوان الاستخلاف من غير ائمة
 السلطان صرحا لا بأس في السفر يومها الى كذا نقله العلامة المقدسي في
 نور الشمعة عن الروايات الجيدة ثم نقل عن المتروطين عن التهذيب انه يكره الخروج
 من المصرا يوم الجمعة بعد النداء قبل المعتبرين الا اذا كان الاول وقيل الثاني
 وفي صلاة الجلاي ان السفر يوم الجمعة يجوز قبل الزوال وبعده قال
 الرازي الا ان يكون دخل الامام في الجمعة في اول الوقت فلا يجوز له
 السفر قال المقدسي ومعنى ان رأي هذا ويعتبر انتهى قلت وكلام
 التهذيب والرازي واضح لا يخلو الخطاب بالسبي والوقاية للصلاة من
 غير تقيد باول الوقت واخره القروي اذا دخل المصرا الى محل الصلاة
 اذا لم يكن مسافرا اذا قدم المسافر مستغني عنه بما تقدم ان من شرطها
 الإقامة خطب الخطيب على مسيرها بالسيف لم يبين كيفية اخذه
 معه وفي البحر عن المضمرات ان الخطيب يتقلده ونقل عن الطحاوي القدسي
 انه يقوم والسيف يساره وهو متكى عليه انتهى

صلاة العديس

اي ومثلها وهم يوم العيد بالعباد لانه لله فيه عوايد الاحسان

الي عباده كافي العناية وقال الطائي العيد يوم جمع سمي بذلك لانه من العود
ومع عودات اليه مرة بعد اخرى وهو من الاسماء العالمة علي يوم الفطر
والاصح في جملة اعياد ديني الصراح كان من خوجعة ان يقال اعياد لانه من العود
ولكن جمع بالياء للزومها علي الواحد او للمعروف بينه وبين اعياد الخشب
انتهى وقيل في تسميته او جمع اخر يجب علي من يجب عليه الجمعة الخ فيه
اختراع للعيد في السراج الوهاح المثلوه يجب عليه العيد اذا اذن له
مولاه ولا يجب عليه الجمعة لان الجمعة لها بدل خلاص العيد وقال في الجوهر
بعد فله يعني ايضا ان لا يجب عليه العيد كما لا يجب عليه الجمعة لان منافعه
لا تقدر بمأونة بالاذن بخلافه بعد الاذن كماله فله انتهى قلت يؤيده ما رواه
به في الخطبة من ان العيد المأذون له يحضو الجمعة فيخرج قال صاحب البحر
وهو اليق بالاعواد انتهى وفي النزائية اذا اذن له المولى لعيدة في الجمعة
والعيدين ليس لهما ان يختلف في قول وقيل له انتهى والاصح كذا في الهداية
وقال الكلالي الاصح رواية ورواية انتهى قلت وفي معراج الدراية
قال شيخ الاسلام الصحيح انها ستة مؤكدة وقال الاكثر وانها واجبة
عيدان اجتماعا قال تاج الشريعة طالع العيدين علي احدهما والجمعة
لشاهية بينهما في حضور الجمع العظيم صلواتها علي طريقة التقليب كالتمتين
والعرب او نظر الي اجتماعهما في اصل المعنى قبل الغلبة علي يوم الفطر والاصح
وقد اختلف الجمعة باسم العيد قال عليه الصلاة والسلام كل يوم مني كل شهر
اربعة اعياد او خمسة وقال في الميم عيد وعيد وعيد من مجتمع ه ه
وجه الجيب ويوم العيد والجمعة انتهى خلاف العيد اي فيجمع بدون
الخطبة ولكن مع الاساءة ولو قدمها في العيدين ايضا جاز اي صح وقد
اساءوا وتقدم علي صلاة الجنازة اقول الصمير تقدم راجع الي صلاة العيد
لا الخطبة لقوله بعده وتقدم صلاة الجنازة علي الخطبة **قوله** فخير يوم فطر

الاكل قبل الصلاة سوى اقيه القرويه المصري فمن كان صائما وقال الكمال
 يستحب ان يكون الماكول طوافا في الخاري كان عليه الصلاة والسلام يقول
 يوم الفطر حتى ياكل تمرات وياكلهن وتر انتهى وقال في البحر ما يفعله الناس
 في رمضان من جمع التمر مع اللبن والفطر عليه فليس له اصل في السنة
 قبل الصلاة اقول ويستحب تحميله في ابتداء اليوم لما قال الكمال يستحب
 تحميل الافطار قبل الصلاة ولو لم ياكل قبلها الايام ولو لم ياكل في يومه
 ذلك وما يقاب والافتثال كذا في الهداية وهو ينبغي ان العمل
 لليوم وقد منا تصحيح كونه للصلاة انتهى وقال في البحر من المجني فان قلت
 عد الغسل ههنا مستحبا وفي الطهارة ستة قلت للاختلاف فيه والصحيح
 انه ستة وسماه مستحبا لاشتمال الستة على السحب وعتبار المستحبات
 المذكورة هنا في بعض الكتب ستة وليس احسن الثياب قال في البحر
 ظاهر كلامهم تقديم الاحسن من الثياب في الجمعة والعديد وان لم يكن
 ابيض والدليل دال عليه وساقه ثم قال ومن المستحب الطهارة والفرج
 والبشاشة واكثر الصدقة حسب الطاقة والتكبير وهو سرعة الانتباه
 والابتكار وهو المسارعة الى المصلي وصلاة الغداة في مسجد حبه ثم
 الخروج الى الجبابة ليس عطف على قوله بذكره بل مستأنف والخبير محذوف
 تقديره مسوقه دل عليه قوله الاتي والخروج اليها مسوقه واما الخروج
 الى الصلاة مجردا عن كونه مخصوصا بالجبابة فهو واجب والمستحب الخروج ماشيا
 والرجوع من طريق اخر والتمنيبة بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر في البحر
 وكذا المصافحة بل هي سنة عقب الصلوة كلها وعندك لتي ولما فيها رساله
 سميتها سعادة اهل الاسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام والخروج
 اليها اي الجبابة سنة وان وسعهم المسجد اقول هذا عند عامة الشايخ وهو الصحيح
 كافي البحر عن الخمس ولا بأس باخراج المبرج من هذا لعل في ما في البحر عن

الخلاصة لا يخرج المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلف المشايخ في بنا المنبر
 في الجبانة قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره وفي نسخة الامام
 خواهر زاده هذا الحسن في زماننا وعن ابي حنيفة لا بأس به
 ولا يكره في الطريق جهلا خلافا لما اقول وروى عن الامام الجعفي لقولها
 وفي الخلاصة ما ينبغي ان الخلاف في اصل التكبير وليس بشئ كافي فخرج القيد
 والتكبير شرقي طريق المصلي مستحب عند ابي حنيفة ويقطع التكبير اذا انتهى
 الى المصلي في رواية وفي رواية حتى يفتح الصلاة كافي الجوهر ولا
 ينتقل قبل صلاة المطلقة فتشبه كل واحد ولم يصح العبد وهو مخرج ما
 كان قبله في البحر عن الراجح اليك كماله ما قاله في الجوهر لا ينتقل في
 المصلي قبل العبد ثم قال وأشار الشيخ اي القدرى الى انه لا بأس به اي
 التقل في البيت لانه قيد بالمصلي انتهى قلت وهو قول البعض وعلمتهم
 على الكراهة قبل الصلاة مطلقا واذا المصنف انه ينتقل بعد صلاة
 وتكره مكره في المصلي ذكره التقل في المصلي قبلها اتفاقا وحكي الزيلعي
 الاتفاق على كراهة التقل قبلها في المصلي وكذا في ما في الجوهر قال
 فيها لا ينتقل في المصلي قبل العبد والمعنى انه ليس بمسنون لانه يكره انتهى
 وكذلك كماله قول الكمال عامة المشايخ على كراهة التقل قبلها في المصلي
 والبيت وبعد ما في المصلي خاصة انتهى فليتاامل فيما بينهما مع حكاية الزيلعي
 الاتفاق المذكور انتهى وقال في شرح المجمع ويكره التقل قبلها قيد بقوله
 قبلها لان التقل بعدها غير مكروه اتفاقا قيل يكره في المصلي خاصة والا صح
 انه مكروه فيه وفي غيره كذا في الثانية انتهى قلت الخلاف حكايته الاتفاق على
 عدم كراهة التقل بعدها مخالف لما ذكره الزيلعي من انه يكره بعدها في المصلي
 عند العامة وان حمل على انه اراد بالاتفاق الاتفاق على عدم كراهته اذا كان في
 غير المصلي لا يناسبه قوله والاصح انه مكروه فيه وفي غيره انتهى قلت قاله

شك

يعني ان يؤخذ به ما بينهم من كلام المصنف وما انه انما يكره التقل بعد
 الصلاة اذا كان في المصلي لحمل الكمال الذي عليه لما روي من ما حجة كان النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا رجع الى منزله صلى ركعتين وفي الخلاصة يستحب ان يصلي
 بعد صلاة العيد اربع ركعات قال الكافي اي بعد الرجوع الى منزله حديث علي بن
 ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى بعد العيد اربع ركعات كتب الله له بل
 نبت بيت ووطء ودفقة حسنة وقيل يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سبح اسم ربك
 الاعلى وفي الثانية بعد ها والشمس وفي الثالثة بعدها والليل وفي الرابعة
 بعدها والضحى انتهى يصلي ركعتين مكررا الى اقول انما نص على التكبير للافتتاح
 وان صح الشروع بغيره من الاذكار لما قال في الثاني ركعتين عن المنافع رعاية
 لفظ التكبير في الافتتاح واجب في صلاة العيد دون غير ما يجب مجزئ
 السهو اذا قال فيها الله اجل ساهيا وكذا في الجوهر قلت لا اختصاص للعيد
 بوجوب افتتاح التكبير بل هو واجب لافتتاح كل صلاة كحقه الكمال رحمه الله
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقول ويستحب ان تكون السورة في الاولى سبح
 اسم ربك وفي الثانية هل تارك حديث الفاتحة في النسخ وهو ثلاث في كل
 ركعة اقول لو كسر كما يقوله الشافعي جاز والخلاف في الاولوية ولو كسر الامام اكثر
 من تكبيرين بن مسعود اتبعه المأمور ما لم يتجاوز المائتين وذلك سنة عشر فاذا زاد
 لا يلزمه متابعة كما في البحر ويوالي بين القرائتين اقول الا ان يكون مسبوقا
 بركعة ويرى رأي بن مسعود فيما اوله ثم يكره تكبيرات العيد وفي النوادر يكره
 اوله لك ما يقضيه المسبوق اول صلاة في حق الاذكار واجام وجه الظاهر
 ان البداية بالتكبير تؤدي الى الموالاة بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو
 بدأ بالقرأة يكون موافقا لمعني الله منه ويكره رأي نفسه كذا في الامام
 كذا في النسخ واللاحق رأي امامه كافي الكافي ولو ترك الموالاة بين القرائتين
 كانت في صحيح والخلاف في الاولوية لا الحواز كما في البحر وامر بنو العباس الناس

من صلى بعد العيد اربع ركعات كتب الله له بيت ووطء ودفقة حسنة وقيل يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بعد ها والشمس وفي الثالثة بعدها والليل وفي الرابعة بعدها والضحى انتهى

مع ان
 ترك المصلي
 ركعة في صلاة
 ركعة في صلاة
 ركعة في صلاة

بالعمل يقول جدم بن عباس رضي الله عنهما وعن هذا علي بن يوسف
 وجهه الله بالناس حين قدم بغداد صلاة العيد وكبر تكبير بن عباس فانه
 علي خلفه هارون الرشيد فامر بذلك كافي العناية وقال الحاكم والمسلطة
 بمقتضاها وطاعة الامام فيما ليس بمعية واجبه وهذا ليس بمعية لانه قول
 بعض الصحابة ثم يكر للركوع قال في البحر وهو واجب بترك سجود السهر
 في الركعتين انتهى قلت ونحوه ما قاله الكافي في باب سجود السهر واجب الاتركه
 واجب فلا يجب بتركه تكبيرات الانتقال الا في تكبير ذكر ركوع الركعة الثانية من
 صلاة العيد فانها مطلقة بالزوايد انتهى ويضع يده في الزوايد اقول
 الا ان يدركه الامام والكافي يكره ذلك وضع ويسكت بين كل تكبيرتين
 اشار به اليه ليس بينهما ذكر مسنون في صحيح في العناية وقال الكوفي
 التبع اول من السكوت كافي القيمة عند اول تكبيرات هذه التبع في
 ليس بلان بل يختلف بكثرة الزحام وقلة كافي العناية عن المبوله وخطب
 بعد خطبتين اقول ويجب ان يفتح الاول بتسع تكبيرات تروي والثانية
 بسبع كافي البحر يعلم من احكام النقرة اقول وهي خمسة على موجب ولو يجب
 ومقتضى وجوبه ومقتضى وجوبه وتتميلها سياقي في صدقة الخطر فان قيل
 قد سبق الى هذا وقال صاحب البحر ينبغي للخطيب ان يعلم احكامها في الجمعة
 التي قبلها لياتوا بها جميعا في خطبها قال ولم ير من قوله والعلم امانة في عنق
 العلماء انتهى فانه مع الامام كله مع متعلقة بالصبر المنته في فاته اي
 الصلاة لا بقاءه والمعنى فاته هو الصلاة بالجماعة وليس معناه فاته عنه
 وعن الامام كذا في الجوهر لا يقتضي ا قوله ولو دخل مع الامام ثم انسدها
 لا ينقصها كافي البحر فقط اي لا تؤثر في بعد الغدا اقول لو جعل قوله فقط
 خادما في قوله وتؤخر بعدد وفي الي الغدا لك ان في من قصره على الاخير لقوله من ابرئ
 فيما سياتي لو اخروها الي الغدا لم يضر وقد ثبت تأخير العمل عنها في الصحيح

طاعة الامام بما
 ليس بمعية واجبه

قال الا في
 من ابرئ
 من ابرئ

قال الانتفاي هذا في حق المصري اما القروي فانه يدوق من حين اصبح ولا
 يملك كافي عبد النظر انتهى والحق في المصري فتش من لا يصح قيل انما
 يسحب تأخير العمل لمن يصح لياكل من اخصيه اول اما في حق غيره فلا تم قيل
 الا في قبل الصلاة مكروه والخيار انه ليس بمكروه واليه اشار المصنف
 بقوله نفي كافي النيين بصفة المجهول انما قاله ليشمل كل مصلي
 اوله في العلم والمعلوم بما توهم انه مختص بالامام كما اختص بالتعليم جهرا
 ا قوله والمجهر منه فيه اتفاقا كافي البرهان في الطريق فيه اشارة الى انه
 يقطع التكبير عند انتهاء الي المصلي وهو رواية وفي رواية حتى يرفع الامام
 في الصلاة كافي الكافي في يعلم الامام في الخطبة تكبير الشريفي قال
 في البحر هكذا ذكر واما ان تكبير الشريفي يحتاج الي تعليمه قبل يوم عرفه
 لا ينافي فيه فينبغي ان يعلم في خطبة الجمعة التي يلها العبد انتهى والتعريف
 وهو ان يجمع الناس الى اقول مقتضى تفسيره ان مدلول التعريف خاص
 بما فسره به وليس لما ذكره فكان ينبغي ان يقال كافي الهداية والتعريف الذي
 يصيغه الناس وهو ان يجمع الناس يوم عرفه الى لما قال في العناية انما قيد
 بقوله يصيغه الناس لما انه يبي لمكان للاعلام والتطبيب من العرف وهو
 القبح وانشاء الصلاة والوقوف يوم فاته والتشديد باهل عرفه وهو
 المراد هنا انتهى يوم عرفه اقول عرفه اسم اليوم فالامانة بيانته وعرفه
 اسم المكان ليس بشي ظاهره مثل هذا اللفظ انه مطلوب الاجتناب اي
 فيكره فعله لمقا بلته بقوله وعن الي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول
 انه لا يكره فيكون مكروها في رواية الاصول والصحيح هو الاول اي انه المناس
 يكره وكذلك قال الكافي والاولى الكراهة لان الوقوف بعد فاته في تلك
 مخصوص فلا يكون قربة في غير انتهى قلت وهذا لا يفيد الكراهة فينبغي
 ان يترك بما في الكافي من قوله بعد ما ذكر ولا يجوز الاحتجاج في الدين انتهى

ما ظهر والله اعلم او البصر
 من المحدثين من يكره
 بيان الوجه المراد من قوله
 ان يكون بلفظ انه يكره
 ان يكون بلفظ انه يكره
 في كلام المتن يعني كراهية
 لغو بل انهم لا يكره
 معناه ان يكره عليه ان يكره
 ان يكره عليه ان يكره
 لا يكره عليه ان يكره
 هذا هو الحق لا يحتاج
 الى كلام
 كلام المم وهو ليس
 الى ما هو المذكور في
 ارجاع الصور

ثم قال الكمال ولان فيه حسا لمفسده اعتقاده يتوهم من العوام ونفس الوقوف
وكشف الروس يسلم التشبه وان لم يقع ذلك في ان عرف الوقوف في
ذلك اليوم بسبب بوجبه كالاستسقا مثلا لا يكره اما فقد ذلك اليوم
بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تاملت وما في الجامع القرآني لواجتمعوا
لشرف ذلك اليوم جازي على بل الوقوف وكشف انتهى قلت وكذلك جعل
ما ذكره الكافي بقوله وعن ابي حنيفة انه ليس بسنة وانما هو حدث واحد
الناس فمن فعله جازا انتهى فجب تكبير التشريق في الاول وهو اختيار
الاكثر وقيل سنة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد من الامة ذكر
اسم الله على الذبيحة فذكرهم عليها في كافي البرهان والفتح كقوله
الكمال دليل السنة انتهى في ايام معدودات هي ايام التشريق والايام
العلوات هي ايام العشر عند المفسرين كافي البرهان وقيل كل منهما ايام على حد
التشريق وقيل العلوات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق العروس
كافي البحر وعن الحلبي التكبير اقول ونعمه كما قال الكافي قال الحلبي
بن احمد التشريق التكبير وان كان مشتقا بينه وبين تقديم الحيم والقيام وهو
في المشقة كما نقله صاحب الصالح وغيره انتهى وفي البحر قال النضر بن عميل
يطلق التشريق على رفع الصوت بالتكبير انتهى فالاضافة بيان اقول ومن
وبه من الكمال فقال الاضافة ببيان اي التكبير الذي هو التشريق فان
التكبير لا يسمى تشريقا الا اذا كان تلك اللفاظ في شي من الايام المخصوصة
فهو حينئذ متفرع على قول الكافي اي التكبير بتكبير التشريق متفرع على قول
ابي حنيفة وصاحبيه ايام التشريق هي الثلاثة اقول كافي الخلاصة
وقال الكمال وعلى هذا اي على ما قدمناه عنه مما في الخلاصة لا يصح فان التشريق
في ايام التشريق يجب ان يحل على التكبير او الفزع او شريق الحيم لاظهاره
للمشرك بعد تقطيعه لتباعد علي كل منها يرد يوم النحر في الايام

التشريق

التشريق بالمعنى الثالث لا يكون في الاول ظاهر انتهى والتكبير قوله
الله ابن الكافي الكافي وغيره اصل ذلك ما روي في كافي العناية
وفيها نص النفا ان ما روي عن الحلبي ولكن قال الكمال لم يثبت عند
اهل الحديث ذلك وقد تقدم ما في راجع بن مسعود عنه بن ابي شيبة وسنده
جيد انتهى فلما علم اسماعيل كذا صرح في العناية ببيان الفزع اسماعيل ولم
يصرح به في الكافي بل قال فعلم الفزع وقال في البحر فيه اختلاف بين السلف
والخلف فطائفة قالوا بان اسماعيل وطائفة بانه انتهى والحنيفة قالوا بان
بالاول ونحو الامام ابو الليث العمري في البستان انتهى فبقى
في الاخيرين واجبا اقول لا يقتصر على التولية بالحرية ابتداء لاكثر قدمنا
وان قال في العناية فيقضي في الاحد من العاشرة او واجبا بل لا فصل يمنع
اليها اقول ان التهمة والحديث العهد والكلم عامه الصياهي والخروج من
المسجد ومجاورة الصفوف في الصلوات والوقوف وحصر من القبلة ولم يخرج
من المسجد ولم يجاوز الصفوف يكبر لان حرمة الصلاة باقية وان سبقت الحجة
اي بعدد راقعة من الصلاة الا اذا ذهب قوتها ورجع فيكبر وان شاك من غير
تطهير لا يلاوي في حرمة الصلاة فلا يشترط له التطهارة قال الامام
السرخسي والاصح عندي انه يكبر ولا يخرج من المسجد للتطهارة كذا في البحر
عن المدايع انتهى وكذا قال الكمال لواحد ما ساء بعد السلام قبل التكبير
الاصح انه يكبر ولا يخرج للتطهارة انتهى بخلافه ما قاله الزبلي وان سبقه
الحديث قبل ان يكبر قضا وكبر على الصحيح انتهى فودع في اي عيني
خرج بالعرض النوافل اي والوتر وخرج صلاة الجنازة لما قيدناه
العرض وصلاة العيد قال في البحر نقل عن المجتبى البلخيون يكبرون
عقب صلاة العيد لا يأتون في جماعة فاشبه الجمعة انتهى وفي مسوط ابي الليث
لو كبر على صلاة العيد باس لان المسلمين قاروا هكذا فوجب ان تتبع نوافل

مسوط ابي الليث

ما رواه ابي السكوني
عن ابي عبد الله

المسلمين اذ لا تكبير فيه اي الصلوة اقول ليس في طائفة لا تكبير في طائفة
هذه الايام اذ اقصاها فيها وان قصي فاستقامتها من العام القابل المصحح
انه لا يكبر وقال ابو يوسف يكبر وان قصاها في غير هاتين طائفتين فاستقامتها
فيها خرج بجامة النساء اقول وجامة العزاة كافي في الجملة انتهى وما قاله الزيلعي
ان شرط الجامة المسجدة اختراجه عن جماعة غير مستحجة كجماعة النساء والعبيد
من نظر من حيث اطلاق عدم الاستحباب على جملة العبيد فنظر الشيخ شهاب
الدين الشبلي انتهى قلت التطهير غير مقيد لانه لا يكون الا فيما لم يرد قول به
وفعيل بعدم وجوب التكبير على جماعة العبيد كما ذكره وان كان خلاف الاصح
فكان ينبغي ان يفتى على منعهم دون ان يقال فيه نظر ولا امام مسافر
اقله على هذا على ما اقتدي به من التبيين لوجوبه الشرط في حقهم
ومقتضى المطلقة عن قيد الحرية كالامام مثله ما روى الامام العبد مثله فيجب على
الجميع التكبير على الاصح كافي في الجوهر وفيه اجماع بالتكبير الى هذا الوقت
وعدم الاقتصاص الى عصر العبد بطل اقول والشوقي عليه كافي في الجوهر
عن المصنف وقد حذف المصنف العبد ما ذكر ما فاداه لا يعمل بتوكلها من
الوجوب في حق كل مسلم مع ان الشوقي على قوله اي يوسف ومحمد من ان
التكبير تبع الرخصة فكل من ادى فريضة فعلية التكبير حتى يكر المسافر والكل
الغني ومن صلى وحده كافي في الجوهر فكان ينبغي ان يرجع الضمير في قوله

وبه الى قوله وقال يجب للتكبير فوجد كل من صرح بالاجماع
صلوة الكسوف هذا من باب اضافة الشيء الى سببه والكسوف للشمس
والخسوف للقمر ومعها في اللغة التقصان وقيل الكسوف ذهاب الضوء والخسوف
ذهاب الدائرة كذا في الجوهر قلت وفيه اشادة الى الرد على من عاب من
اهل الادب محمداني قوله ليس في كسوف القمر جماعة بانه انما يستعمل في القمر
لفظ الخسوف وبالرد صرح الكافي فقال قلت الخسوف ذهاب دائرة ارض القمر
والكسوف

والكسوف ذهاب ضوءه ومراة محمد هذا النوع فلذا ذكر الكسوف فاذ الاطهر
عليه انتهى وكذا ما في المسألة عن محمد في المغرب يقال كسفت الشمس
والقمر جميعا انتهى وقال قاج الشريعة فيكون قول محمد صحيحا وان الخطية بخطي
انتهى يصح بالنسبة عند الكسوف ركعتين اقول لم يصرح المصنف
بحكمهما وقال الكمال صلاة الكسوف سنة بلا خلاف بين الجمهور او واجبة على
قوله واستبان صلاة الاستسقاء تختلف فيه نظير وجه ترتيبها بانهم
قال الكمال واختار في الاسرار انه كافي في زيد مجيها اي صلاة الكسوف
للأمر في قوله عليه السلام اذا رايت شيئا من هذه فاقموا الى الصلاة والظاهر
ان الأمر للذهب انتهى وعلى هذا اي على ان الأمر للمصنف اجماع من سوي بعض
الاصحاب ثم من اوجها منهم قيل انما اوجها للشمس والقمر فخرج بالاجماع
مثله وبانه صلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم قومه وقا خارجون ولم ينقل
انه يقدد المصنفين وقد ذكره الأمر بالصلاة فيها بالأمر بالعادة والصدقة في غير
حديث وذلك مستحبا جاعا انتهى كذا نقل شيخنا عن شيخه ولا يخفى ان القرآن
في النظم لا يوجب القراءة في الحكم بلا اذن ولا اقامة اقول وينادي بالصلاة
جامعة ليجتمعوا ان لم يكونوا اجتمعا كافي في النسخ ولا جهر هذا عند الحديث
خلافا لما روي عن محمد مثله قوله اي حنيفه كافي في الهداية وفي الجوهر قال
ابو يوسف جهر بها بالقراءة وعن محمد روايتان احدهما مثله قوله اي حنيفه
والثانية مثله قوله اي يوسف ولا خطبة هذا باجماع اصحابنا لانه لم ينقل
فيه اثر كافي في الجوهر وبركوع في كل ركعة مستند له بقوله كالتفليس
ويطول القراءة منهما اي الركعتين اقول وكذا يطيل الركوع والسجود
كافي البرهان ولم يبين المصنف مقدار طول القراءة وقال في الجوهر انه
عليه السلام قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر الاعمالي والمعنى انه
يقرب في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان خططا او لم يخطها من غيرها

من ان غرض الشمس من الشمس
من ان غرض القمر من القمر
الشافعية هو ذهاب الشفق

ان لم يحطها وفي الثانية بالعمرات او ما بعد لها تحوّل تطويل القراءة وخفيف
الدعاء والتلب فاذ اخفف احد ما طول الاحزان المسجوب ان يبقى على الخشوع
والخوف الى ان يخلو الشمس فانه ذلك فعل قد وجد انتهى وقال الكمال بعد سياق
دليل اضلّة التطويل وهذه الصورة حينئذ مستشاة مما خلفه في باب
الامانة من انه لا ينبغي ان يطول لهم الامام الصلاة ولو ختمها جاز ولا يكون خالفا
للسنة ثم قال والحق ان السنة التطويل والمد وجب مجرد استيعاب الوقت اي
بالصلاة والدعاء وبعد ما يدعو الضمير راجع للامام قاله في البرهان ويؤيد
بالما مستقبل القبلة ان شئنا او قايما مستقبل الناس ويؤمنون على دعائه حتى
تقبل الشمس انتهى وقال الطواني وهذا الاخير احسن كذا في الجوهر عن النهاية
حتى تجلي المثل كمال الا خلا لا انه اوه كذا في الجوهر وان لم يخص صلوة
فراوي فيه اشارة الى انهم يحتمون للصلاة والدعاء فراوي والظلمة الهائلة
اي بالنها والزلزلة والصواعق وانتشار الكواكب والاضواء المظلمة بالليل
والنمل والامطار الدائمة عموم الامراض ونحو ذلك من الافعال والاهوال
لان ذلك كله من الايات المحرمة كذا في التبيين وانه يحرم عبادة لغير الله تعالى
ويرجع الى طاعته التي فيها من رجم وظلمهم واقر به احواله العبد في الرجوع
الى ربه الصلاة وذكر في البداية ايهم يصليون في منازلهم وفي المحبتي
فيل الجماعة جازة عندنا لانه ليست بسنة كذا في البحر

الاستسقاء طلب السقي يقال سقاه الله واسقاه وقد جازي التزاه وتمام
والله شرابا طهورا واستقيناكم ماء فانا كذا في الجوهر وقال الكافي الاستسقاء
طلب السقي والسقي مصدر وطلب الماء يكون في ضمنه كمال استسقاء طلب
المغفرة وغفر الذنوب في ضمنه وفي المحبتي الاستسقاء طلب السقي من الله تعالى
بالثبات عليه والفرق اليه والاستسقاء وقد ثبت بالكاتب والسنة والاجماع انه
اجماعه فيم هذا عند ابي حنيفة وقاله بصلي الامام بالناس وكعبتي

وما

وما سعة عند محمد بن النبطي قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وفي الجندی
مع محمد كذا في الجوهر والاصح ان ابا يوسف مع محمد قاله الشافعي فقلنا
البدايع ولا خطبة هذا عند ابي حنيفة لا يأتى للجماعة ولا جماعة فيها عند
وقال ابو يوسف تخطب بعد الصلاة خطبة واحدة وقال محمد خطبتين ويكون
معظم الخطبة عند ما الاستسقاء كذا في الجوهر بل هو دعاء اقول وذلك
ان يدعوا الامام قايما مستقبل القبلة واقفا يديه والناس قد مستقبلين
القبلة يؤمنون على دعائه بالهم استسقاء عينا مقيما ههنا مريعا فدا
عاجلا غير رايك مجتلا محاطا دائما وما اشبهه سر وجهه كذا في البرهان
فان صلواتي جاز اقول كذا في بعض في الهداية بقوله قال ابو حنيفة رحمه
الله ليس في الاستسقاء صلاة مسقونة في جماعة فان صلى الناس وحدها جاز
وقال الكمال معنونه استسقاء فراوي وهو غير مراد انتهى وقال في الجوهر
فان صلى الناس وحدها جاز ولا يكره انتهى وقال الريس هذا اي اطلاق
الجماعة بنفي كلفا سنة او مستحبة ولكن ان صلوا وحدها لا يكون بدعه ولا يكره
ثم كي ما سيذكره الله عن التحفة وقال انه ينبغي مشروعيها مطلقا انتهى والطاهر
في مشروعية الاذن فتكون مكروهة لانه مقابل لما قدمه لان المأذون مشروعيهم
الطلب فتكون مباحة وقال محمد يقلب ردها يعني اذا مضى صعد
من الخطبة وهو بالخفيف دون القوم او يسميهم قيل هو بالتشديد
لان فيه تكثرا ولا يخفى في قال الكافي ولو خرج اهل الذمة مع انفسهم
الى بيعهم وكنائسهم او الى الصلوات يمنعون من ذلك فلعن الله يستحب دعاءهم
استسقاء لخطهم في الدنيا وذكر وجهه انتهى وقيل في البحر من فتاوي قاضي
خان خلافا في انه هل يجوز ان يقال يستجاب دعاء الكافر ولم يدج وذكر
الولواحي ان المتولي على انه يجوز ان يقال يستجاب انتهى ويخالف ما قاله
الكافي قول الكمال لا يمكن من ان يستسقوا وحدهم لاحتمال ان يستقوا

يقين به صغلا العوام انتهى - لانه لا يستتر الكرامة فاما ينزل عليهم اللعنة
كذا في الهداية وقال الكمال اورد عليه ان اريد الرحمة الخاصة بمنعوع وانما هو
لا يستتر الكرامة التي هو الرحمة العامة لاهل الدنيا والآخر من اهلها انتهى
والجواب ان المراد الرحمة مطلقا اما العامة فلا شك واما الخاصة فلا شك
وان كان مخصوصا بطلب فقد يتربك به العفة خصوصا اذا كان مع التوبة
وتقديم العبادات وهم ان جاز ان يستقر بهم مع ذلك فتترك اللعنة في كل
وقت ولا شك انه بكرة الكوك في جمع يكون كذلك بل وان يمر في امكنهم الا ان
يهرول ويسرع وقد ورد بذلك انار وحينئذ فيكون ان يجمع جمعهم الي
جمع المسلمين فلما مل كذا الخط استاذي علي هامش فتح القدر ويخرج
قال الكمال الا في ركعة وبيت المقدس فيجتمعون في المسجد انتهى قلت كذلك
لاهل المدينة المنورة فيجتمعون في المسجد النبوي لانه لا اشرف من مكة
جل فيه خير خلق الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة ايام قال في العناية لم
يقل اكثر من ذلك قبل نسخ للعام ان يامر الناس بصيام ثلاثة ايام
وما الحاقوا من الصدقة والخروج من اللطام والتوبة من المعاصي ثم خرج
يوم اليوم الرابع وبالعجاز والصبيان متطهين في ثياب بيضاء متواضعين
لله تعالى ويستحب احراج الدواب انتهى وكذلك يخرج بالشيوخ الكبار
لما روي انه عليه السلام قال لو لا شيوخ ركب وصبيان وضع وبهم ربح لعب
عليكم العباد صبا ولعل الله ينظر الي ضعفنا فيهم ذكره الكافي رحمه الله
هذا من اضافة التي الى شوطه كافي الجوهري
ويقال ما سيقدره المصنف من ان سبها الخوف والتوقين بينهما ان من
قال انها من اضافة التي الى شرطه نظر الى الكيفية المخصوصة لان هذه
الصفة شرطها العدو ومن قال سبها الخوف نظر الى ان سب اصل
الصلاة الخوف فاذا خيف من عدو او من عبادة الهداية وغيرها
حيث

ان صلاة الخوف

حيث قال ان اشتد الخوف لان الاشتداد ليس بشروط بل الشرط حضور
عدو في الفتح وغيره اوسع عطف مابين لان المراد بالاول من بني آدم
حاضر من كان المناسب انراد الضيق فيقول حاضرا كالعطف باو كونها
لاحد التبيين الا ان تحمل على الواو وحرف الحرف والعطف كالسج كافي الجوهري
او ظنوا عدوا الا قد بطلت الصلاة بظهوره غير ما ظنوا وهو بعيد
ايضا بما اذا تجاوزت الطائفة المصنوع فاذا لم تجاوزوا ثم تبين خلاف ما
ظنوا من الاستحسانا نحن انفسه على من الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر انه
لم يحدث على تجاوزة المصنوع واذا المصنف جازها لو ظهر كظنوا و بعد
صرح الكمال لم يخرج صلاتهم يعني لا الامام لعدم المسند في حقه جعل
الامام طائفة الى قال الكمال اعلم ان صلاة الخوف على الصفة المذكورة انما يلزم
اذا تنازع القوم في الصلاة خلف الامام اما اذا لم يتنازعوا فلا فصل ان
يصلي باحدى الطائفتين تمام الصلاة ويصلي بالاحري امام اخرتها
انتهى وهناك كفيها في اخري معلومة في الخلاصات وذكر في المحبتي
ان الكل جاز واما الخلاف في الاول كذا في البحر ومضى الى الخوف اي
مشاة لما سنفذ ذكر ركعة في الثلاث اي او الثاني وان اشتد
خوفهم صلوا ركعتا اشتداده هناك لا يدعم العدو يعملون ثاقلين
بل يجمع بالمجربة كافي الجوهري صلوا ركعتا فإني اشار به الى انه
لا يصح الاقتداء حاله وكونهم ويستثنى منه ما اذا كانت المقدي في الامام علي
دابة واحدة فانه يصح الاقتداء كافي الكافي وغيره وتفسد صلاتهم
بالقتال اي اذا كان يعمل كثير ولو قاتل بعمل قليل كالركعة لا تفسد صلاة
كافي التبيين وقدر رد صاحب البرهان نقضا على هذا وهو جازي قتل
الحية في الصلاة وان كان يعمل كثير على الظاهر انتهى قلت وجوابه ما في الكافي
من ان قتل الحية والعقرب مستثنى بالنص اي على خلاف القياس والمصلحة

ثم انظر ظاهره فلا يخفى به دلالة انتهى والشي اقول كذا في الرهان وعدد
الشريعة و مراد المصنف ومن وافقه افتتاحها طلة كونه ما شيا كما مر في
الكتاب حيث قال ولم يخفى لما في ان كان ما شيا هاديا من العدو ولم يمكنه
الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ما شيا خلا فالتا مني انتهى او يحمل على المشي بها
لغير رادة الاصطفاة بمقابلته العدو اما المشي للاصطفاة فستفاد جواز
ما تقدم من قوله وذهبوا ثم جاوا و به مرج في كثير من المتواتر كالتيقن والجرم
والبدائع و عبارتها ولو ركب فسدت صلاة عندنا لان الركوب عمل كثير وهو
مما لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه امر لا بد منه حتى يصطفوا بالعد وانتهى
تتمد جل السلاح في الصلاة عند الخوف مستحب عندنا لا واجب كما قاله الشافعي
ومالك بل بظاهر الامر في قوله تعالى ولياخذوا اسلحتهم الايم فلنا لم يحمل
على الذنب لانه حمله ليس من اعمالها فلا يجب فيها كما في الرهان

في الباب زيادة عن الترجمة وهو حسن وجماعة وان اختلفت
وجوههم شامل لما اذا كان وجه المتقدم لجنب الامام فانه يصح وكذا لما اذا كان
وجهه لوجهه وان كرهه و به مرج الزيلعي كذا لو طفقوا فيها لم يستدرك
بقوله وجماعة وان اختلفت وجوههم ائمة وامن الجواب لو بعضهم قرب
اليهم من الامام جازا قول لوائي بواو الحال مكات لو من قوله لو بعضهم كما فعل
عدد الشريعة لكان لولي الامن في طائفة اي اذا لم يخص كونه في جهة امامه
واما اذا وقف مسا من الركن في جانب الامام وكان اقرب الرهان من الامام
فينبغي عدم الصحة احتياطا لترجيح جهة الامام ولم اره منقول وهذه صور
واما اذا لم يكن اقرب اليهم من الامام فلا حقا في صحة صلاة المأموم وقد وقع
عدم صحتها بعض من يعظم بالجرم الشريف حتى منع الناس من الصلاة
خلف الامام في جانب الجرح ورايته وكنت طالما سئمت احد وعشرين بعد
الالف محروما فاطاد الناس الفقراء وهو ياتع الامام الحنفى بالجرح فالامام

يقول

باب الصلاة في الكعبة

باب صلاة الجرح

يقول له صلاة على ذي الركن صحيحه لكونه متاخرا عن الايام فهو في حكم
من جهته وذلك الراعي يقول لا يصح صلاة من كادى الركن الى اخر المسند
فاما اسقته الامام بما قدمناه صار الراعي يصعد النظر عن يد المستهزئ
بزي طلق وطال الجلاء و زال الحال وقد كان منع الناس من الصلاة فيه مدة
ثم مر وقت الظهر واذا الصف ملتم والناس يطوفون خلف الامام فكان
قبل منع الراعي فقال لي الامام جازا الله خير هذا في محبتك فعد الحمد
عليها وشروعيته **باب سجود اليه** وضاقة اليه السبب وهي الاصل
اذ يبي للاختصاص و اقواه اختصاصا من السبب بالسبب والسهو العقله
قال في الصباح من قوا بينه وبين النسيان بانك النسيان اذا ذكرته تذكر والما هي
خلاف وقال الحدادي النسيان عروب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو
تدبرك بما كانت الانسان عالمه وعمالا يكون عالمه كذا في شرح نظم الكثر
للمقدسي ولكن القضا لا يفوت بينهما والشك كذا في ثبات في بعض
المنع فيكون معطوفا على المضاف والتقدير هذا باب في بيان احكام سجود
السهو واحكام الشك ولا تقف القضا بين السهو والشك في الحكم والادب
عن قول الشك بانه متساوي امرين لا امرية لا حدهما على الاخر والظن
تساويهما وجهه الصواب ارجح والوجه تساويهما وجهه الخطا ارجح كما في
الجوهري وقيل ليس قايله التقديرية وذكر انه سنة عند عامة اصحابنا
والصحيح الاول اي انه يجب كذا في الهداية وقال الكل فوله هو الصحيح
احتران عن قول القدرية انتهى ونص محمد علي وجوبه كما في التبيين
بعد تسليمين بانك لحظه المسنوع عندنا وعند الثاني قبل السلام وقال
الزيلعي قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل المذهبين قوله وفي السلام
وهذا الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده انتهى
قلت لكن يكره قبله تنزلها ذكره المقدسي في كل او تسليمة اقتصر على هذا

باب سجود اليه

والمفرد واجل في جهة التسليم فيل يسلم تلقا وجهه والاصح ان يسلم
 من يمينه لا لغيره التسليم المسنون ذكره تاج الترمذية وشيخ الاسلام
 اقول بل قال شيخ الاسلام اي حواضره اياه لو سلم تسليمين لا ياتي بسجود
 السهو بعد ذلك لا في كل حال وفي الحاضرة الاحوط قبل السلام الثاني وفي الجنبي
 وهو الاصح وفي المخطئ في قول عاتق المتأخر يكتفي بتسليمه واحدة وهو الاصح
 للاحتياط ذكره الكافي وقال صاحب البحر والذوق ينبغي الاعتناء عليه تصحيح
 الجنبي ان يسلم من يمينه فقط لا في المهود ومن حصل التحليل فلا حاجة الى غيره
 انتهى مسجدك فاعلم ان اول الباب ان الغافل هو الضمير
 في يجب قيامه فيه والاشارة بسجود السهو مفيدة عما اذا كان الوقت صالحا
 اذا طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه وكذا اذا اجزته في مضائقه
 او خرج وقت الجمعة وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام بسقط السهو كما في
 التمتع وتشهد وسلام اشار به الى ان السهو يرفع تشهد واما رفع
 القعدة فلا خلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة اذا تذكر احدهما في القعدة
 مسجد ما فانه يرفع القعدة فيغير من التعمد بعدهما لان كلهما قبل القعدة وعلى
 هذا لو سلم غير ورفع من سجدة السهو يتروك ما ركا للواجب فلا تشهد بخلاف
 ما اذا لم يرفع بعد يتنك السجدة ويتن حيث تقسم الصلاة لئلا يترك هذا
 في سجدة التلاوة على احدي الروايتين وهو المختار ذكره الكافي في العهد
 بانه لا يجب سجدة اقول اشار به الى منع القول بان يجب السهو وترك
 بعض الواجبات بعد الفقرة المقدسي عن الولي الحجة انتهى وهي ثلاثة تركت
 القعدة الاولى بعد اتمام احد سجدة الركعة الاولى الى اخر الصلاة
 وتكرره بعد احدى شغلته عن ركن لشكك في افعال الصلاة فيل يحرق اي
 مثل قول اللهم وركوعين اقول والمعتبر الاول منهما وهو رواية باب
 الحديث في الصلاة وفي رواية باب السهو الثاني وعلى هذا فما ذكر من

ذكره

انه

حاشية
الدور

انه لو قال المسنون ثم ركع ثم اجبت ان يريد في القعدة ثم لا يركع الاول
 اما هو على رواية باب الحديث كما في التمتع والاصح قد مر ما يجوز به الصلاة
 الخ كذا في الهداية وهذا في حق الامام اما المفسر فلا يجوز له اذا جهر في السرية
 كما في كتابه علي منقذ اقول الانما اذا جهر في الخفية كذا في كتابه
 علي النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني اي في السهو وكذا ياتي
 بالرد كما صرح به الرضائي والاحوط الخ هو قول الخاوي المسبوق
 يسجد مع امامه اقول وكذا المفسر خلفه المباشرة ثم صلاة ولو دخل المأمور
 مع الامام بعد ما سجد سجدة للسهو يتابعه في الثانية ولا يقضي الاولى ذكره
 الرضائي والاولى ان لا يقوم قبل سجود الامام قال الكمال ينبغي ان لا
 يجلد بالقيام بل يخرج حتى ينقطع طمعه عن سجود الامام انتهى ولعل قبل
 سجوده عليه ان يعود ليسجد معه ان لم يقيد الركعة بالسجود اقول وعليه ان
 يعيد القيام والركوع لا يرتاضهما معا بعبته وان لم يعد وقد ركعت بالسجدة
 فسدت صلاة كذا قال في البرهان ولو سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق
 فقرأ وركع ولم يسجد فمسجد الامام لسهو يتابعه فيه لعدم تاكده انفراد به
 معه قدر التشهد الاول ثم يعيد القيام والركوع لا يرتاضهما معا بعبته ويقيد
 ركعته بالسجدة فسدت صلاة وان سجد قبله اي قبل سجود امامه لا يسجد به
 لتاكده انفراده ويسجد في اخر صلاة لسهو الامام استحسانا لا لزاما ان يفعل
 مثله انتهى وفي البدائع خلاف فلا يفسد بترك المتابعة انتهى وان قيل
 به لا يعود لان انفراده قد تأكد كذا في علة قاضي خان ومعه انه اذا عاد
 وسجد مع الامام فسدت فلو سجد اي المسبوق فيه اي فيما يقص سجدة
 ثانية ا قوله وان لم يكن تابع الامام كراهه سجدة في تنظيم الثانية الاولى
 ذكره قاضي خا و لو سلم مع الامام او قبله فلا سهو عليه ولو بعده لزمه قبل
 بزمه في التسليم الثانية دون الاولى ذكره القديسي كذا في الاخرى اقول

عند من يراه شك في صلاته وقدمه بالطرف صاحب الهداية
وقال الكمال قدما بالطرف لانه لو شك بعد الفراغ قد ر
التمتد لا يعتبر الا انه وقع في التعيين ليس ينافه تدرك بعد الفراغ انه ترك
فرضا وشك في تعيينه قالوا بسجدة واحدة ثم يعمد ثم يقوم فيصلي ركعة
بسجدة ثم يعمد ثم يسجد للسهو قال في الكافي معناه انه اقول هذا احد
ما قيل فيه وهو قول الرضوي وقال في الخلاصة اي اول ما عرض له في تلك
الصلاة واجتنبه بن الفصل وقيل اول ما وقع له في عمه وعليه اكثر المتأخرين
كافي الخلاصة والطائفة والظهير كذا افاده المقدسي وقد في كل ما ظهر اخيرا
كذا في الهداية وقال الكافي في هذه الافادة قصور وذكر وجهه وفي الاول الجزية
ما يخالفه ويوافق كلام المصنف والهداية فمن اراد فليست فيها ما

سجود التلاوة وهذا من اضافة الحكم الى سببه وفصل السبب على التلاوة وهو
السمع لان السبب في حق السامع التلاوة كما هو مذهب بعض متأخرينا وهو
الصحيح وليس يملك ان السامع سبب في حقه لم يصح عليه تكون التلاوة اصولا في
الباب يجب موعدا الى اقول هذا الاختلاف في الخارج حيث لا يصلح الا في

قال في البحر المحامد واجبة على الراعي ان لم تكن صلاته وانما يتحقق عليه الوجوب بالاستشهاد
واحد من كافي سائر الواجبات الموصلة واما المعدلية فالحاجب مضمين انتهى فان كلامه
ويجوز ان يقال يجب الصلاة موعدا بالقسمة لمطابقا لاوله في اول صلاة ويجوز ان
في اخرها ويكره تأخيرها مطلقا اي سواء كانت صلاتية او غيرها وهو الاصح ظاهر الصلاة
والكراهة تنزيهية في غير المعدلية لانها لو كانت مخترعة لكان وجوبها على الفور واجبة على
السجود قال في العناية اقول وقد ذكر فيها في اخر الباب منها تسبيح من واجب
فان كانت السجدة في الصلاة فيقول بها ما يقال فيها فان كانت فرضية قال
سجد في الاعلان او فلا قال ما شاموا وركعتي للذي خلفه الى واقله
اللهم

هذا هو الوجه في وجوب سجود التلاوة
في كل صلاة واجبة على الراعي ان لم تكن صلاته وانما يتحقق عليه الوجوب بالاستشهاد
واحد من كافي سائر الواجبات الموصلة واما المعدلية فالحاجب مضمين انتهى فان كلامه
ويجوز ان يقال يجب الصلاة موعدا بالقسمة لمطابقا لاوله في اول صلاة ويجوز ان
في اخرها ويكره تأخيرها مطلقا اي سواء كانت صلاتية او غيرها وهو الاصح ظاهر الصلاة
والكراهة تنزيهية في غير المعدلية لانها لو كانت مخترعة لكان وجوبها على الفور واجبة على
السجود قال في العناية اقول وقد ذكر فيها في اخر الباب منها تسبيح من واجب
فان كانت السجدة في الصلاة فيقول بها ما يقال فيها فان كانت فرضية قال
سجد في الاعلان او فلا قال ما شاموا وركعتي للذي خلفه الى واقله
اللهم

اللهم اكتب لي عندك لها اجرا وضع عن لها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا ومنها
من كتابها من عندك داود وانتكاد خارج الصلاة قال كل ما اثر من ذلك
انتهى يعني سجدات ربي الاعلى اي ثلاثا وان لم يذكر فيها شيئا اخره كافي الجوهر
بشروط الصلاة يعني الا التي هي اشارة اليه بقوله بين تكبيرين للرفع
والوضع وكل من التكبيرين سنة كما صح في البدائع ويستحب ان يقوم فيسجد
ساجدا كافي الفتح وسيد كره المعوق قال في البحر ما وقع في السجود الوهاج من
انه اذا كان قاعدا لا يقوم لها فقل ان المذهب وقال شيخ الاسلام لا يؤمر بالتالي
ما تقدم ولا بما لا صطفا ولكن يسجد ويسجدون معه حيث كانوا وكيف
كانوا كافي المعراج علي من تلاوة فيه اشارة الى انه يرتبط تمام الآية للزوم
السجود ولكن الصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة وجب السجود وقيل
لا يجب الا انه يقرأ الشراية السجدة ولو قرأه السجدة كلها الا الحرف الذي في اخر
لا يجب عليه السجود كذا في الجوهر وقول الجوهر ان الا ان يقرأ التلاوة السجدة
يعني مع حرف السجدة لما قال في المعراج عن فوايد السكندر ربي لو تلي من
اول الآية اكثر من نصف الآية وتزك الحرف الذي في السجدة لم يسجد وانما قول
الحرف الذي في السجدة انه من ما بعده او قبله اكثر من نصف الآية يجب السجدة
وملا فلا انتهى ولو بالضرورة سببه اقول التلاوة موحية على التلاوة
فمنهم اولم منهم كافي البحر والتمل اقول يجب فيها عند قوله تعالى رب العرش
العظيم وعند قوله تعالى وما يعبدونني على قوة غير الكساي وعند قوله تعالى لا اله الا
علي قرة الكساي وموضع السجود من حق وخردا كذا واناب عندنا وعند
بعضهم وحسن ما باب والتي من ثم السجدة عند قوله وم لا يسامون ذكره الشيخ
وفي الاشتقاق واذا قرأ عليهم القراء لا يسجدون كافي التبيين من تكملة
الصلاة ادا وقضا الواجب في الواجب كذا في شرح البراوي والمجوز عبارة الفرائض الاصل
ملك عدم الزوم عليه لعدم لزوم القضاء وهو ظاهر فيم راد حقه على يوم او نحو ساد او قضا
مكرر عليه والالا اله اله اله

وهو محتمل ان يكون من اهل
العلم عليه والالا اله اله اله

وليلة ادميا دونه فقتضاه لنوم السجدة عليه تلاوته وسيصح به عن الزاود
وكذا التام اهل التصانيف عليه تلاوته وهو احدي الروايتين وعلى الثانية
لانك من حكمها في الجوهر ثم اولهم اذا اخبر هذا في القراءة بالبرية
وان كان بالناحية فكذلك عند اي حنفية وقال لا يشترط فيها عليه الامتداد
كافي البرهان فقال في شرح المجمع من المحيط الصحيح انما موجه اتفاقا
القراءة بالناحية قران معنى لانها باعتبار المعنى وجب السجدة وباعتبار
النظم لا وجبها فوجب احتياطا خلاف الصلاة عند ما فاما يجوز باعتبار المعنى
ولا يجوز باعتبار النظم فلم يجر احتياطا انتهى وسمع من النايك ان الكواثر في الجوهر
عدم اللزوم بالسماح من النايك والمضى عليه والجنون على اصح الروايتين ثم قال
وفي الفتاوي اذا سها من مجزئ يجب وكذا من النايك الاصح الوجوب ايضا
انتهى فقد اخلف الرواية والتعجيل والصدى هو الذي يجب له مثل صوتك
في الجبال وغيره كافي الصحاح والموت هذا في حق من كان مقتديا لا مطلقا
اذ يجب على من ليس في الصلاة بمائة من المقتدي كاسيد كره وبينها ثلاثة
ظاهرة في حق الجنون الاول المقالة مقصورة لما قدمناه من الجوهرية ان في السيرة
روايتين وقد حكى تعجيل كل واحد من السجود وعدمه بالسماح من الجنون فيحمل
كلام قاضي خان على رواية نظام صاحب التلخيص على الاخرى وهذا هو الوجه
في التوفيق لما قاله المصنف من تقسيم الجنون الى ثلاث مراتب بل هو على
قسمين مطبق وغيره وان اخلف في تفسير المطبق وما جعله ثانيا لا قسما
الجنون من انه المطبق الذي لم يزل غير مسلم لانما من ساعه الا ويرى زواله
فهو القسم الثاني لانه لا يعلم عدم زواله الا بالوقت قال في الفتاوي الصريح
الجنون اذا تلبى بمره السجود اذا افاق قال ابو جعفر هذا اذا لم يكن مطبقا
فقال فيها في كتاب التلخيص تفسير الجنون المطبق عند اي يوسف اكثر السجدة
وفي رواية عنه اكثر من يوم وليلة وكان محمد يقول اوله شهر ثم رجع فقال

مسنة

مسنة كاملة وقول اليه حنيفه شهر وبه يقتضي لا محالة متى الصلوات ست صلوات
وفي الصوم والزكاة على الخلاف الذي ذكرنا انتهى وتؤدى بركوع الصلاة على
النور الى قول اخلف في انقطاع النور قال ابو بكر بقراءة ثلاث ايات بعد
اية السجدة وشمس الائمة الحلواني انما يقطع اكثر من الثلاث كافي البرازية ويختص
الظهيرية وقاضي خان وقال الكمال بعد سيات مثله وسيظهر ان قول
الحلواني هو الرواية ان نواه هذا على قول شيخ الاسلام وقال غيره لا كتابة هزم القول من
شروط الميتة كاسيد كره المصنف وقال في الخلاصة اجماعا ان سجدة الثلاثة العبد المجرم
تؤدي بسجدة الصلاة وان لم يتوحيب اذ لم يقطع النور قالوا في الروايتين بعد
عليه الكمال وقاضي خان وصاحب البرازية لكن نقل الكمال عن البدائع ما يفيد
ثبوت الخلاف ثم قال بعد نقله فلم يجمع ما تقدم من نقل الاجماع على عدم اشتراطها
اي وقد كان على النور فلا بد من التوبة في قول واخلفوا في الركوع الى
يعني اذ لم يقطع النور كما قدمناه قال شيخ الاسلام في المعنى وقال
غيره خلافا وانما احار قوله لموافقة بعض محمد بخلاف الخارج من الصلاة اذا
سمع الموت الى هكذا قاله الزيلعي وقال في الهداية هو الصحيح وقال الكمال
قوله هو الصحيح اختراجهما قيل لا يسجد بها على قولها المجرم بل على قوله محمد
لان المجرم فيه رد عليه من قال به يوم عدم اللزوم كما قال الكمال رحمه الله
واستضعف بعضهم بتقليد المصنف بالخبر عن القراءة اذ مقتضاه ان لا يجب
على السامع من المقتدي خارج الصلاة وقوله المصنف ان المجرم ثبت في حقهم
فلا يبعد وهم يدفع هذا الاستضاف وضعف ان يقال ما قاله صاحب الهداية
وقال صاحب البحر ما قاله الثاني مرد ودلائل تصرف المجرم لعينه صحيح
قال صبي اذا جرح عليه يعني استمر جرحه يظهر في حقه لاحد عين حتى يجمع تصرفه
لعينه انتهى لانها ليست بصلاة كذا في الهداية وقال الكمال صواب
المنسبة فيها صلواته بد النعم واذا وحزن التنا واذ اطاقوا فوجد قولا في نسبة

لا كتابة هزم القول من العبد المجرم

الحكم بعد فتور احتياطي العبادات لان منها ما على الكثير بخلاف العمومات
 فان منها ما على الدوام والعرف في الكافي والفرق بينهما ان التداخل في السب
 توجب فيه الواحدة عما قبلها وما بعدها وفي التداخل في الحكم لا شوق الاعاقلها
 حتى لو روي عن زيد في المجلس بعد ثانيا في التبيين فاذا اختلف عاد الحكم الى
 الاصل اي تذكر الحكم بغير السب واسد الشوب الى هو الامح وكذا
 تكر في المدايسة للاحتياط كافي الهداية وقال الكل اعلم ان تكر الوجوب
 في المسندية بناء على المقادير في بلادهم من انما ان يفرس الحايك حثا ليسوي فيها
 السبي ذاهبا وحاييا واما على ما هي في بلاد الاسكندرية وبنها بان يفر
 على دابة عظمى هو جالس في مكان واحد فلا يتكرر الوجوب انتهى بخلاف
 دوايا المسجد والبيت كذا في غاية البيان وقيل اذا كان البيت كبيرا والمسجد عظيما
 كالمجمع يختلف المجلس او اكل لقمة او لقمتين كذا في فتح القدير وجعل الكثير
 ما فوق شتين وكذا في المبسوط وقال الترمذي في من الروضة بالامل لا يختلف
 المجلس حتى يتبع وبالشرب حتى يروي وبالحلالم والعلم حتى يكثرا استعمالا كافي
 للعراج وعلي ما ذكره الترمذي صاحب الجوهر والركب يعني في محله
 والنزول يعني من غير ان يسير عن محله قبله كافي الجوهر وفي يكتفي
 فكذا عند ابى يوسف اقول وقال محمد بن ابي حنيفة وتامه في فتح القدير
 تبدل مجلس السامع الى اقله وتكر الوجوب عليه متفق عليه كافي النسخ وغاية
 البيان لا يكره الى هذا في عدم التكرار على الاصح كافي الهداية وغيرها وضعف
 القول بالتكرار هنا وظاهر الكافي ترجيح التكرار كافي النسخ وذهب عن ابيه
 او اكثر اليها الى فيه اشارة الى عدم كراهة افرادها بالقرأة وبه صرح في الكفا
 والكافي والهداية فانهم جميعا ككتابهم قال الكل وفي الكافي قيل
 من قرأ في السجدة كافي في مجلس واحد ومجد لكاتبها كفاه الله ما لم يات
 واخفاوه عن السامع شفقة عليه كذا في الهداية وقال في العناية عن المحيط قال
 مشايخنا

مشايخنا رحمهم الله ان كان التوم متاهبين للمسجد وتقع في قلبه انه لا يثق
 عليهم اذا السجدة ينبغي ان يقرأ بها جهرا حتى يسجد التوم معه لان في هذا احتياط
 على الطاعة وان كانوا محدثين او وقع في قلبه انه يثق عليهم اذا السجدة ينبغي ان
 يقرأها في نفسه ولا يجهر خوفا من تاييم المسلم وذلك مندوب اليه انتهى
 سجدة الشكر لا يبرأ لها عند اي حيفة وهي مكرومة عنده لا يثاب عليها وتركها
 ادبي وبه قال مالك وعندهما قرينة يثاب عليها وبه قال الثاني واهمدها
 كهيئة التداخل كذا في الجوهر وفي فروق الاشياء والتطائس قال سجدة الشكر
 جائزة عند اي حيفة رحمه الله لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انما ليست مشروطة
 اي وجوبها انتهى وقال في القاعدة الاولى من الاشياء والمعتمد ان الخلاف
 في سبقتها لا في الجواز انتهى
 سميت جائزة لانها مجموعة مهية من خير الشيء فهو محبوب اذا جمع قاله تاج
 الشريعة وجه بالفتح البيت وبالكسر السرب كذا في العناية ثم قال
 وقيل محالفاته وعن الاصمعي لا يقال بالفتح انتهى سن توجيه المختصر
 قال ابو بكر الرازي هذا الذي لم يثق عليه فان شق تركه على طام والموجوم
 بوجه ويستحب لا قربا به وجبانه ان يدخلوا عليه وتلوك سورة يس واستحسن
 بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد ويخرج من عند الحايض والنمسا كافي للعراج
 لا قال الكل لا يمتنع حضور الجنب والحايض وقت الاختصاص انتهى
 حضور الموت توجبه لتسميته بمقتضى وجه ايضا حضور ملائكة الموت وقد يقال
 اختصا في مات وعلامة الاختصاص ان تسترخي قدماه فلا تتصيان وينزع
 الله ويخسف صدقاه وتمت طوره خصية له شما والمصينتين بالموت كذا في
 النسخ وتمت طهدة وجهه فلا يري فيها انطف كافي الجوهر لا انه ليسوع
 الروح كذا نقله الريلي بقوله والعتاد في زمانا ان يلي على قناه وقناه
 الى القبلة قالوا هو ابسرح روح الروح ولم يذكر واجبه ذلك ولا يمكن معرفة

طاهر بن محمد

الانفلا ولكن يمكن ان يقال هو اسهل لتخفيف صيته وشدة حبيبه عقب الموت
وامنع من تقوى اعضايم انهي قلت ويظهر لي ان هذا الثاني هو مراد صاحب
الهداية لا مضارده علي قوله والمختار في بلادنا الاستسقاء لا ما يسو انهي لعدم
تقيده بكونه ايسر لخروج الروح و يلقن بذكر الشهادتين منه لقوله عليه
السلام من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة واما الثلثين بعد الموت وهو
في التبر فيقول لا يلقن وقيل لا يلقن وقيل لا يعرفه ولا ينهي عنه كافي النبي وقال
في الموصلة واما الثلثين الميت في التبر فمشرق عند اهل السنة لان الله تعالى
يحيي في التبر وصورته ان يقال يا فلان بن فلانة او ما عهد الله بن عبد الله اذكر
دينك الذي كنت عليه وقل رخصت باب الله ربا وبال سلام دينا ونحى نبيا
والاشهر ان السوال حين يدفن وقيل في بيته فبعض عليه الارض وتطيق
كالغبر فان قيل هل يسال الطفل الرضيع فاجواب ان كل ذي روح من
نعم ادم يسال في التبر باجمع اهل السنة لكن يلحقه الملك فيقول له من ربك
ثم يقول له قل الله ربي ثم يقول له ما دينك ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول
له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم في الهداية وروي الضحاك
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الاطفال يسالون عن الميثاق الاول والسوال
لا يختص بهذه الامة عند عامة المتقدمين وقال الشيخ الامام محمد بن علي
الترمذي الحكيم ان السوال في التبر لهذه الامة خاصة كذا في مختصر الطهري
وقال في البرازية السوال فيما يستقر فيه الميت حتى لو اكله سبع فالسوال في
بطنه فان جعل في تابوت ايا ما نقله الى مكان اخر لا يسال عالم يدفن انهي
ولا بد من انها خاصة ان يحضر قوله وقالوا اذا ظهر منه كلمات توجب
الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلمين خلا لما في حاله زوال
قله ولذا اختار بعض المشايخ ان يذهب مقبله موقفة لهذا الخوف
وبعضهم اختار واقيا منه حال الموت كذا في البحر ونحضر عناه ويقول ممض

بسم الله

بسم الله وعليه رسول الله اللهم يسر علي امن وسهل علي ملبدة واسعد
بلقايلك واجعل ما خرج اليه جبرا مما خرج عنه ويضع علي بطنة حديد اليل
يتمتع ويكره قراءة القرآن عنده حتى ينسل انهي وذكر في النسخ انه يقول عند
المخاض القرآن الي ان يرفع انهي يعني الي ان يرفع روحه انهي وهذا يخرج
علي انه يجب غسله لحديث حل به اولها سنة بالموت فلي الاول لا يكره قراءة القرآن
عنده لا يخرج من الحديث ومنه وعلي الثاني وهو الرابع فبعض عليه في النهاية
يكره له القراءة لان القرآن يجب تنبيهه عن محل النجاسة والنا وولات كذا خط
الشيخ نور الدين الشهابي انهي انهي وقال في المراج لو قرأ عليه القرآن قبل
غسله كره لا بعده انهي قال في شايخ النساوي اذا مات المسلم
توضع يده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في اليسر وليجوز وضع اليدين
علي صدر الميت لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا مواضعكم على الخراف
فانهم يصنعوا به الميت علي صدره انهي ولا بأس باعلام الناس بموته قال
فاخي كان لا بأس بان يودن قابله واخوانه بموته ويكره المدافن الاسواق انهي
وقال في البحر كره بعضهم ان ينادي عليه في الاسواق والازقة لانه نبي الجاهلية
وهو مكروه والاصح انه لا يكره لان فيه تكثر الجماعة من المصلين عليه والمستقرين
له وتحبب الناس علي الطهارة والاعتبار به والاستعداد وليس ذلك
في الجاهلية لانهم كانوا يستقون الي القبائل ينون مع صحبه ويطلبون ويؤيدون
انهي وقال الكل الاصح انه لا يكره بعد ان لم يكره مع توبيه بذكره وتنجيمه بان
يقول العبد الفقير الي الله تعالى فلان بن فلان انهي ويجعل في تحفة موضع
علي تحت قال الزبلي انما يوضع عليه كمات ولا يؤخر الي وقت الغسل انهي
ويضع تحت كيف اتفق علي الاصح ومن اصحابنا من اختاره طولا كصلاته باليا
وممن من اختاره عرضا لا يوضع في التبر كذا في العناية بحجج الشيرازي
ان الحسن بن محمد قبل وضع الميت عليه وكيفيته ان يدار بالبحر حول السور اما

مرة او ثلاثا او خمسا ولا يراى عليها كذا في التبيين ^{مما يوجد عن ثيابه} اي لفه
لانهم فرض كفاية ما لا جاع الا اذا كان حتى تشكلا فانه يختلف فيه قيل يوم وقيل
يغسل في ثيابه والاول اولى كذا في النسخ وقال في غاية البيان الحق يوم ولا يغسل
انتهى وهو ظاهر الرواية كذا في الرهات وقيل يغسل في كراة وقيل في ثيابه
اذا كان بالغا بالسر او مراهما والاجنبية يهرها الاجنبية خلة اذا لم توجد النساء
فان وجد رجل ذو وجه محرر يهرها بلا خلة كما يتم ولا يغسل الا روجه لآدم
ولده كذا في الواهب واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة يغسلها الرجل
والنساء قدره في الاصل بان يكون قبل ان يتكلم وقال في البحر المصحح انه يجوز
للزوج رويته ووجهه وفي المحقق لا بأس بتبديل الميت انتهى وغسل الميت
شريعة ما ضيق لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل بالملائكة
عليهم السلام وغسلوه وقالوا الولد هذه سنة مرقا كذا في الكافي
ويستمر سورة الغليظة قال في الهداية هو الصحيح وقيل مطلقا هو رواية
النوادر فيستر من سورة التي تحت ركبته وصحها في النهاية كذا في النسخ وكذا صحها
في التبيين وهذا شامل للمرأة والرجل لان عمدة المرأة للرجل للرجل
وتغسل العمدة تحت السترة ويده ملفوفة بخزقة ووجهي اقول الا اذا
كان صغيرا لا يغسل الصلاة فيغسل بالوضوء بلا مصفحة واستنشق
كذا في الهداية انتهى الا اذا كان جنينا نقل عن شريح القديسي واستحسن بعض
العلماء ان يلف الغاسل على اصبعه خزقة يمسح بها اسنانه ولهاثة وشفتيه
ومخرجه وعليه على الناس اليوم ويفعله ابتداء ولا يبدأ بغسل يديه الى رجليه
ويمسح راسه في الخمار ولا يوحى غسل رجليه كذا في النسخ واختلفوا في اجابة
فخذ اي حشفة وجهه الله ينجيه مثل ما لا يستنجي في حياته ولكن يلف خزقة
عليده فيغسل حتى يظهر الموضع وقال ابو يوسف لا يجزئ كذا في التبيين
ومخرجهم الحاقه بخزق في الرا السكون والغيم كذا في الصحاح وهو المشكك
كذا

كذا في العناية وقال الكمال المحرم من اشياء غير مطهون ^{والانما يصح لقول}
ويغسل به هذا قبل الترتيب الذي لبيتك ما عليه من الدون ويغسل
راسه وحشفة بالخطمي فيه اشارة الى ان محل غسل راسه بالخطمي اذا كان
له شعر وبه صرح الكمال المحنوط هو مركب من اشياء طيبة ولا بأس بباير
الطيب الا ان عفوانك والورد في حق الرجل لا المرأة وليس في الغسل استعمال
القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة انه يجعل القطن في مخرجه
ومنه وقال بعضهم في صحاحه ايضا وقال بعضهم في دبره ايضا قال في الظاهر
واستتمه عامة العلماء كذا في النسخ واذا جرى المائي قوله كذا قال
قاضي خان اقول لكنه لم يجرم به كذا قال المصنف لان عبارة اذا جرى الماء
على الميت او اصابه المطر عن ابي حنيفة يوسف انه لا يوجب غسل الاظفار
بالغسل وجريان الماء اصابه المطر ليس بغسل العزيق يغسل ثلاثا عند ابي
يوسف وعن محمد في رواية ان نوي الغسل عند اخراج من الماء يغسل
مرتين وان لم ينج يغسل ثلاثا وعن في رواية يغسل مرة واحدة انتهى وهذا
يفيد ان هذا شرط لا مطلق الواجب عند الله شرط لطهارة الميت ولذا
قال الكمال بعد سياقة كلام قاضي خان كان هذه ذكرها التدر والواجب
وقال الكمال بعد سياقة وهل يشترط للغسل النية الظاهرة يشترط لاسقاط
وجوبه عن المكلف الغاسل لا التحصيل طهارة هو شرط صحة الصلاة عليه
انتهى قلت في الله ما قال قاضي خان بعد ما تقدم ميت غسله اهله من غير
نية الغسل اجزأهم ذلك انتهى فهذا يفيد ان الواجب الاثبات بالغسل
من غير اشتراط نية تمتة ينبغي ان يكون الغاسل طاهرا ويكره ان يكون
جنبا او طاهرا والغسل ان يكون غسل الميت طاهرا وان انتهى الغاسل
اجزأه فان كان هناك نية بخزق احد الاجرة والاله اما استنجاء الخياط
لخياط الكفن فاحتملوا فيه واجرة الخاطمين والدفاع عن راس المال

كذا في مختصر الظهير للعيني وسنة الكفن الى قول اصل التكمين فرض
على الكفاية وكونه على هذا الشكل مسنون من الارار والمطاف من
الوقوف الى القدم كذا في الهداية وغيرها وقال الكمال لا اشكال في ان اللعانة
من القرب الى القدم وانما لا علم وجه محالة ازاو الميت ازاو الحي من السنة انتهى
اي في انه من الحق والقرن هنا يعني الشعر ولا يجب كذا في الكافي وهو
بيد الا ان يراد بالحجب الشئ النازل الى الصدر قال الكمال واستحسن
العمامة الى اخره كذا في فتاوي قاضي طائفة واستدل له الكمال بما روي عن
عمر رضي الله عنهما انه كان يعمه ويجعل العذبة على وجهه انتهى فقد اطلقها وقال
في المراج قال بعض العلماء ان كان عالما معروفا او من الاشرف بهم وان كان
من الاداس لا يعم ويحبس وتكره العمامة في الاصح وكفاية الى قول
وكفن السنة اولى ان كان بالمال كثة وبالورقة قلته وان كان على العكس فكفن
الكتابة اولى كذا في فتاوي قاضي طائفة ويجعل شعرها الى لم يبين في اي
محل توضع الخزة ولا مقدار عرضها وقال الزبلي ثم الخزة فوق الاكفان كيلا
تنتشر وعرضها ما بين الثدي الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة انتهى
وقال في الجوهره الاولى ان يكون الخزة من الثديين الى الخدين في المستعني
من العدد الى الركبتين قال الخنزي وتربط الخزة على الثديين فوق الاكفان
وفي الجامع الصغير فوق قديها والبطن وهو الصحيح انتهى
فالمراد احتياطاً بحجب الحزن والعصاة كذا في الجوهره ويقطع يابس المحرم وهو
كما في شرح الجمع والمراهم في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة كذا في المنقح
وفي البحر عن المجتبى المكشوف اثني عشر وذكر الامام في المقدمة اي الباليين
والمراهقين والخامس الصبي الذي لم يراهق فكفن في حرقين ازاو رداء
وان كفن في واحد اجزا السادسة الصبية التي لم تراهق ففرض محمد كنفها ثلاثة
وهذا اكثر والسابع السقط فليف ولا يكفن في العض من الميت والثامن الخنثى

المنكر

المشكك فكفن تكفين الجارية اي المالة ويغسل ويسقي فيه والتاسع الشهيد
وسايق والعاشر المحرم وهو كالحلال عندنا ويقدم والحادى عشر المنيوش
الطري فكفن طافري لم يرق والثاني عشر المنيوش المنقح فكفن في ثوب واحد
انتهى فكفن على من يجب عليه نفقة اقوله فان تعدد من يجب عليه النفقة فالكفن
عليهم بقدر ميراثهم كالنفقة كذا في المنقح واختلف في الزوج اي قال محمد لا
يجب عليه وقال ابو يوسف عليه ولو تركت ماله وعليه النفقة كذا في غير موضع كذا
في المنقح وان لم يوجد من يجب عليه نفقة ففيه المال اقوله فان لم يعط
ظلم او عجز اضاي الناس وجب عليهم ان يسالوا له ان لم يعطه واخلاق الحي اذا
لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسالوا له لندرة على السواك كذا في
البحر وغيره صلاة فرض كفاية اقوله هو بالاجماع وسب وجوهرها الميت
المسلم وركها التكبيرات والقيام وشوطها على المضموم الاسلام والغسل
وقدم الميت على الامام وحضوره فلا يصلي على غائب ولا عضو علم موت به
صاحبه الا ان يوجد اكثر منه او نصفه مع راسه كذا في البرهان وسننها التجهيد
والشاهد الدعاء وادائها كثيرة كذا في البحر والمنقح وافضل صغرها ارضها وفي
غيرها او لها نظارا للتواضع لتكون شفاعته ادعى اليه القول كذا في شرح
المطوية لابن الشحنة يصلي على كل مسلم مائة الا البهائم اي على الامام قوله
كذا في البرهان وما ذكره من المصوم يستوعب ادب الصبية والقائل بالحق
عليه كالبغاة وقطاع الطريق كذا في التبيين وان غسلوا يعني على احدي
الروايتين قال في المحيط في غسل المنيوش بالبني ونطح الطريق روايتان
ولا يصلي عليهم باتفاق الروايتين كذا في المراج ونجح بن وهبان غسل
الباقى دون الصلاة عليه انتهى ولكن رد عليه ما حكاه في البرهان ان
عليار رضي الله عنه لم يغسل اهل الهند وان لم يصلي عليهم انتهى فانك
نفسه يغسل ويصلي عليهم المراد قائلها بعدا وهذا على ما قال بعض المشايخ

حاكيا منه خلافا بين ابي يوسف وصاحبه عندهما يصلي عليه لا عند ابي يوسف كافي
 النسخ وتقولها اثنى الطلواني وهو الاصح وقال ركن الاسلام على السعدي الاصح
 عندهما انه لا يصلي عليه به اثنى طاهر الدين كافي المعراج وقدنا بالمد لانه لو قلنا
 قائل نعم اعظم وزيد **قائل نعم اعظم وزيد** ويصلي عليه اتفاقا وقائل نعم اعظم وزيد اتفاقا وقائل نعم اعظم وزيد
 البحر لا يفي قائل لحدادويه والمراد به العمد وبحاله لو قال اهانة له وزجوا
 لغيره لكان اولي برفع يده في الاول فقط هو ظاهر الرواية وعند الساج
 في ظاهرها كثر من مشايخ بلخ كافي التبيين وكذا في نصير برفع يده ولا يرفع
 اخرى كذا في البحر كافي سائر الصلوات هذا قول بعضهم فنقول سبحانك اللهم
 ونحمدك الى وقال الاكل اربي انت مختار المصنف اي صاحب الهداية يعني وان
 كان قد نص على انه يكبر تكبيرا كمد الله عقيها فهو ظاهر الرواية **الدعاء للبايعين**
 هذا الذي اقول لا يثبت في الدعاء سوى انه بامور الاحرة وان دعي بالماثور وما
 احسنه وابلغه ومن المات حديث عوف بن مالك انه صلى مع رسوله الله صلى الله
 عليه وسلم على جنازة فحفظ من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه
 واكرم تله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وفقه من الخطايا كما ينقى
 الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله
 وزوجا خيرا من زوجة وادخله الجنة واعف عنه من عذاب القبر وعذاب النار
 قال عوف حتى تميت ان اكون انا ذلك الميت رواه مسلم والترمذي والنسائي
 كذا في النسخ وما قاله المعمر رواه الكمال ايضا وتسلمين بعد البراءة
 يعني من غير ذكر بعد ما هو ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ ربنا انا
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار او ربنا لا ترغ فلوبنا
 الاية ويؤي بالتسليمين الميت مع القوم كافي النسخ وبخالفه ما قال قاضي
 طان لا يؤي الامام الميت في تسليمي الجنازة بل من عوف بميمته ويساره
 ومثله في مختصر الطهريته والحيضة لا دولة فيها الخ وقال في الروايات الجيدة

ان قول

١٢٣
 ١٢٤
 حار
 الدار

ان قول الفاضلة بنية الدعاء لباس به وان قراها بنية القراءة لا يجوز انتهى
 بغير شيء من الحمد والتثنية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاختلاف في ذلك
 بعض المشايخ السبعة ان يسمع الصف الثاني وعن ابي يوسف انهم لا يسمعون
 كل الحمد ولا يسمعون كل الاسرار ويثبتون ان يكون بين ذلك كذا في المعراج
 الفرض فيختار اي اجرا يتقدمنا فسرهم الفرض فاعني من قول الكثر بعد
 واجله لنا اجرا ويحمل قول الكثر على تفسير الفرض بالقارظ الذي يسبق الواو
 اليه الما ليل يلزم التكرار باللفظ مع قوله واجله لنا اجرا كافي البحر دخل
 بضم الدال وسكون الهمزة والفتحة ولام الترتيب لم ينص على حكمه ولعله
 للندب ولم يبين كيفية الترتيب في الدعاء وهل يقتضي بدعا او يرفع كلاله ويقدم
 البالغين فليظن بان يضع الرجل الاقوال ولو اجتمعوا في قبر وضعا على
 فليس هذا الترتيب حتى الى هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 يكبر حين يحضر ولو كبر في حضر ولم ينتظر لا تقصد عندهما لكن ما رواه غير معتبر
 كذا في البحر عن الخلاصة ولم يذكر كيفية الدعاء للمسبق هل يتابع الامام فيما
 هو فيه او يرتب باعتباره ابتداء الصلاة فليظن ثم اني رايته نقلا وهو انه
 يتابع الامام فيما هو فيه فاذا سلم الامام قضى ما عليه من التكبير قال في النسخ
 وغيره ويقضي شقا بغير دعا لانه لو قضاه بغير رفع الجنازة تنبطل الصلاة انتهى
 وهذا بعيد انه اذا لم يكن الايمان بالدعاء فعل قبل رفع الجنازة لم يبين هل
 المراد رفعها بالايدي او على الاكتاف وقال في البحر عن الظهيرين انها اذا رفعت
 بالايدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية انه لا ياتي اي بالتكبير
 انتهى وبخالفه ما قال في البراءة فان رفعت على الايدي ولم توضع على الاكتاف
 كبر في الظاهر وعن محمد لا اذا كان اقرب الي الاكتاف وان اقرب الى الارض
 كبر انتهى وينبغي ان يقول على ما في البراءة لانه كما قال في فتح القدير لو رفعت
 قطع التكبير اذا رفعت على الاكتاف وعن محمد ان كان الى الارض اقرب ياتي

بالتكبير اذا كان الى الاكثاف اقرب وقيل لا ينقطع حتى يتابعه انتهى ولا خلاف
 ما سئل عن من المصالح ان يصح اذا كان الميت على ايدي الناس لانه يقتصر في البقاء
 يقتصر في الابتداء لانه لا يدرك بعد ان لم يدرك حقيقة بل اعتبر مدركا
 لحضوره التكبير ومما للخرج اذ حقيقة اذ رآه التكبير كالركعة بفعل مع الامام
 ولو شرط في التكبير المعية صاف الامم جدا او الغالب تاخر التنية قليلا من تكبير
 الامام فاعتبر مدركا لحضوره كافي النسخ كالمواك حاضرا خلف الامام
 اقول يظهر لي ان كونه خلف الامام ليس بقيد بل المدار على حضوره لما في البحر
 عن المحيط ولو كبر الامام اربعاً والرجل حاضراً فانه يكبر ما لم يسلم الامام ويقف
 الثلاث وهذا قول ابي يوسف وعليه القوي وروي الحسن انه لا يكبر وقد
 فاته انتهى والصحيح قولهما اي في فوات الصلاة لمن جابهه الرابع قبل
 السلام وتخالفة ما ذكرناه عن المحيط فينبه الا ان يفرق بينهما بالحضور وعدمه
 فليأمله الاولي بالامامة السلطان او نايه يعني انه لم يحضر السلطان
 فالقاضي فامام الي كذا في الهداية كذا امام الي لا يجب تقدمه كمن قبله
 بل يستحب وانما يستحب اذا كان افضل من الولي كافي المراج وفي جوامع النفع
 امام للسجد الجامع اولى من امام الي كافي النسخ وظاهر كلام المصنف كالهداية
 ان امام الي علي القاضي فخالده ما قال الكمال الجليفة اولى ان حضر امام للصرا
 وهو سلطان ثم القاضي ثم صاحب الشرع ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام
 الي انتهى وظاهر كلامه ان صاحب الشرع غير امير البلد وفي المراج ما يفيد
 انه حيث قال الشرط بالسكون والحركة حيا والجنه والمراد امير البلدة كالميركا
 انتهى وان علي غير الاولي يعيدها ان شا اقول ولا يعيد مع الوالي من علي
 مع غيره كافي شرح المنظومة لابن وهبان وفي كلام المصنف اشارة الي ان
 الموصى له بالتقدم غير مقدم على الاولي لطلات الوصية وهو المقتضى به و اشارة
 بقوله ان شا الي ام اذ لم يعيد لا اثم على احد لسقوط الفرض بفعل الاجنبي والاعادة

انما

اما علي الاولي لا يسقط الفرض وبه صرح في البحر وان دفع بلا صلاة الى
 اي بان اصيل عليه التراب سوا غسل اولى لانه صار مسلما لما افقه تعالى وخرج من
 ابيه فلا يتعذر له بعد ذلك لزواله اعلان غسله اي شربا ففقر الصلاة عليه
 بلا غسل فظهر الكون وعامس وجه هذا للبحر بخلاف ما اذا لم يسلم فانه يخرج ويغسل
 ويصلي عليه كافي النسخ ولم يخر واجبا الي كذا لا يجوز على ميت مولى دابة او ايدي
 الناس على المختار يعني من غير مدرك كافي التبيين وكهنت في مسجد موقوفه
 اقول والكراهة هنا باتفاق اصحابنا كافي القناعة وترهية في اخرى قال
 الكمال ويظهر لي ان الاولي كونهما ترهية وذكر وجهه واختلف في الخارج
 اي في الصلاة على الميت اذا كان خارج المسجد وجميع القوم في المسجد قال في الكافي
 مالي المبسوط الي عدم الكراهة بناء على ان الكراهة لحسية التلويح انتهى وقال الكمال
 الاصح اطلاق الكراهة وفي الملاءمة يكره سوا كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت
 خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم
 الباقي في المسجد او الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هذا في التناوب
 الصغرى قال هو المختار خلافا لما اوردوه المنفى انتهى ما نقله الكمال قلت ومما
 اوردوه المنفى هو ما نقله الشيخ اكل الدين في العناية من حكاية الاتفاقات على عدم
 الكراهة فيما اذا كان للميت وصف خارج المسجد والسابع فيه ونقله في البرازية وذكر
 عن كراهية الجامع الصغير الاختلاف فيه ولدنات ان السهل الاجنبي ما
 فيه من التسامح لانه ترتيب الموت على الولادة مفيد للحياة فله فلا يحسن التفضل
 بعده فكان ينبغي ان يقول كالكفر ومن استهل على عليه والا لا يستهل على سا
 المناقل لان المراد ههنا رفع الصوت لا البصا فانه ذكر في الغرض اهل الملا
 واستملوه رفعوا اصواتهم عند رويته واهل واستهل على بنا المنقول اذ البصر
 انتهى ولكن المراد ههنا ما هو انما يدل على الحياة دون اختصاصه برفع الصوت
 فكان المصنف الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الحياة الي يعني الحياة

القاضية
 كتاب التبرك
 اربع

المستقر ولا غيرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها لان هذه الاشيا حركة المذبح
ولا غيرة لها حتى لو فتح رجل فمات ابيه وهو يتحرك لم يترك المذبح لان له في هذه
الحالة حكم الميت كافي الجوهر والمعتبر في ذلك خروج اكثر حيا حتى لو خرج اكثر
وهو يتحرك صلى عليه وفي الاكل لا كافي في الفتح وقيل قوله الام والقابلة في الاستهلاك
للمصلاة لا الميراث عند أبي حنيفة وعندهما يقبل قول القابلة العدة في الميراث
كافي الجوهر وهو ينفذ انه لا يقبل في الميراث الشهاده من ثبت به المال وبه
صرح في البحر من الحقي والبدائع فكره يصنف عن أبي حنيفة وان لم يستعمل غسل
اقوله لا خلاف في غسله اذا كان تام الملق والسقط الذي لم يتم غلظه في غسله اختلاف
المتابع والخاتمة في غسل ويلف في حرة ولم يصلي عليه كافي المعراج وفتح القدر وقاضي
خان والبراديرة والظهيرية ذكر واجمعا الخلاف والاختيار وقد نقل في شرح المحج
المصنف ونجم شامحة من الملك الاجاع على عدم غسله كعدم الصلاة عليه وقال
صاحب البحر وبه ويصنف ما في فتح القدير والخلاصة وحملهما على السهو قلت وبسبب
لما عيظا هرة ويكون التوفيق بان من نفي غسله اراد الغسل المرامي منه وجه السنة
ومن اثبت اراد الغسل في الجملة كعب الماعلي من غير منقذ وترتيب لغسله كغسله
اجد اخر من صدر في ظاهر الرواية اقوله الصواب ان يقال في المختار
لان ظاهر الرواية انه لا يغسل لما قال في الهداية وان لم يستعمل ادوح في حرة
كرامة لم يبي ادم ولم يصلي عليه لما روينا ويغسل في غير الظاهر من الرواية
لان نفس من وجه وهو المختار انتهى وقال في المعراج وروى عن أبي يوسف
ومحمد بن يونس رواية الاصول انه يغسل ولم يصلي عليه وبه اخذ الطحاوي وعن محمد
لا يغسل ولم يصلي عليه وهو ظاهر الرواية وبه اخذ الكوفي انتهى كصحيحي باج
ابويه اي فلا يصلي عليه تعالىه والمجنون البالغ كالصبي كافي البحر والتبعية انما هي
في احكام الدنيا لا في العقب فلا يحكم بان المفلح في النار البتة بل فيه خلاف قيل
يكون خدم اهل الجنة وقيل ان كان اقاوا لم يرم احد العهد عن اعتقاد منفي

الجنة

الجنة والافني النار وعن محمد بن قال منهم اني اعلم ان الله تعالى لا يعذب احدا بغير
ذنب وهذا في هذه التمسيل وتوقف فيهم ابو حنيفة كافي فتح القدير والتوقف
الرواية عن أبي حنيفة في اولاد المسلمين مردود على الرواية كافي المعراج
او به اي باحد ابويه فاسلم وفيه اشارة الى تقديم تبعية احد الابوين على الدار
والساي واختلف في تقديم الدار والساي بعد تبعية الولد فالذي في الهداية
تبعية الدار وفي المحيط تبعية اليد ثم الدار قال الكمال واعلم اي ما في المحيط
اولي فان من وقع في سهمه صبي من الغنيمة فمات في دار الحرب يصلي عليه ويجعل
مسلمما ليعا صاحب اليد انتهى ونقل في البحر عن كشف الاسرار شرح اصول
لخر الاسلام انه لو سرق ذمي صبيا واحضره الى دار الاسلام فمات الصبي فانه
يصلي عليه ويصير مسلما تبعية الدار وله بغير الاخذ حتى وجب تخليصه من يده
انتهى قال ولم تحك فيه خلافا وهي واردة على ما في المحيط فان مقتضاه ان لا
يصلي عليه تقديم التبعية اليد على الدار ان لا يكون على الخلاف انتهى او الصبي
يعني اذا كان يعقل كما قدمه به في باب المرتدين وقدمه به في هذا المجل صاحب
الهداية وغيره وقال صاحب العناية الا ان يقترب الاسلام وهو يعقل صفة
الاسلام المذكورة في حديث جبريل عليه السلام ان قر من بابه وملا يكمه ورسله
واليوم الاخر والتدرج فيه وشه من الله وقيل معناه يعقل المنافع والمضار
وان الاسلام هديك واتباعه خير والكفر ضلاله واتباعه شوائم وليس المراد
على الاول ما يظهر من التوقف في جواب ما لايام ما الاسلام لا يعرفه الا
الخواص وانما المراد ان يذكر حقيقة الايمان وما يوجب الايمان حضرة ثم يقال
له هل انت مصدق لهذا فاذا قال نعم كان ذلك كافيا لان مسلم حكاية
في صورة التبعية اما اذا اسلم وهو مسلم حقيقة يغسله وليه المسلم كذا في
الهداية وقال الكمال قوله ولي مسلم عبارة محيية وما دفع به من انه اراد القرب
لا ينفذ لان المراد انه انما يصلي على نفس التبيين بعد ارادة التبريد به انتهى وقال

الجنة

في الثاني فان لم يكن له ولي مسلم دفع الى اهل دينه وانما يقوم المسلم بفصل
 الكافر اذا لم يكن معه قريب مشترك فان كان فلا يتولى المسلم نفسه انتهى وهذا على
 سبيل الاولوية لما في المنايا من الاصل كافر مات وله من علم نفسه ويدفنه
 اذا لم يكن هناك من اقربا به الكفار من يتولى امره فان كان ثم احد منهم فالاول
 ان يخطي عنه وبمنهم انتهى ومثله في البرهانك وبيع الجنان من بعد هذا اذا لم
 يكن كافر عند ارتداد فان كان والعياد بالله يحرم خيرة ويلقى فيما كالتاب
 ولا يدفع اليه من اسفل الي دينهم صرح به في غير ما كتاب او افاربه اطلعه
 مثل ذوي الارحام اي لا فصل كفضل المسلم ذكر المحل في وغيره انما
 يفضل الكافر لانه سنة عامة في بني ادم ولا نه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون
 ذلك عليه لا يظهر حتى لو وقع في الماء اضده في العراج ويدفنه في اي
 من غير له ولا توسعة في الثاني ويلقى في الخندق ولا توسع في التين واذا
 مات المسلم وليس له الاقرب كافر ينبغي ان لا يلي ذلك بل يفعل المسلمون ويكره
 ان يدرك الكافر قبر قرابته من المسلمين ليدفنه في الفخ وقوله ينبغي حمله على
 الوجوب لا لا يخفى بوضع مقدمها ثم موخرها الى الذين تقدم هو عين البيت
 وهو يسار الجنادة لان الميت يوضع عليها على قناه فكانه عين الميت هو يسارها
 ويسارها عينه وفي حالة المشي يقدم الرأس في البحر وقال الرضوي وممن ينبغي
 ان يحملها من طحان مشرطوات لقوله عليه السلام من حمل جنازة اتبعه حتى يلقاها
 كفرت عنه اربعين كبيرة ويسرع فلها احبها حده ان لا يضطرب الميت
 على الجنادة والمصحح ان يسرع تجهيزه طه وذهب المشي خلفها الى موافق
 من المشي امامها في البرهان وكان على رضى الله عنه بمشي خلفها وقال ان فصل
 الماشي خلفها على الماشي امامها كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة كذا في التبيين
 وان كان معها نائحة او صاحبة زوجت فان لم تنحس فلا بأس بالمشي معها
 ولا ترك السمت عما اقرت لها من البدعة ويكره رفع الصوت بالذكر وذكر

في

في نفسه وقد سجد من قهر عباده بالموت وفرد بالقاسم الحى
 الذي لم يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا اذن اهل كذا في البرهان ويجوز
 القبر اي بعد عمقه واختلوا في عمقه قبل نصف القامة وقيل الى الصدر وان
 زاد واخسن كذا في التبيين ويسمى القبر صرح في الظهيرة بوجوب التبيين
 وفي المجتبى باستحبابه كذا في البحر ولا يخصه قال في البرهان يحرم البناء
 عليه للزينة ويكره للاحكام بعد الدفن لا الدفن في مكان بني فيه قبله لعدم كونه
 قبرا حقيقة بدونه ويعلم بعلامة انتهى وان احتج الى الكتابه حتى لا يذهب
 الاثر ولا يمتنع فلا بأس به فاما الكتابه من غير عذر فلا كذا في البحر ويكره الدفن
 في الاماكن التي تسمى نساقي ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه
 فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين كذا في المنقح ولا يخرج منه
 اية القبر يعني كما اصيل عليه التراب للميت الوارد من بيته كذا في التبيين وقال
 في البحر صرحا بحرمته قوله الا ان تكون الارض مضمونة قال الرضوي يخرج
 الحق صاحبها انه شأوا ان شأوا مع الارض وانقطع لها راحة او غيره
 وليس من الغصب ما اذا دفن في قبر حفرة الغير ليدفن فيه فلا ينبغي وتكون بعض
 فحة الحفر كذا في المنقح واشاد يكون الارض مضمونة الى جوار بيته الحق الاول في
 اذا سقط فناءه او كثر بؤب مضطرب او دفن معه مال احيا الحق المحتاج كما
 في البحر ولو وضع لعين القبلة او على شقه اليسر او جعل واسمه موضع رجليه
 واهيل التراب لم يثبت والافعل به السنة ولو يلي الميت وصار ترابا جاز دفن
 غيره في قبره وزوجه والبناء عليه كذا في التبيين مات في مضيقه الى المراد
 ان كان قريبا من دار الحرب والاشد بين لو عين ليقدم البحر كذا في المنقح
 والبرهان مات حامل الى قوله كذا في الظاهر اقول بما روي امرأة ماتت
 والولد مضطرب في بطنها قال محمد بن شبيب بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك انتهى
 ونقل الاكل عن التميمي حامل مات واضطرب في بطنها شي ربيهم انه ولد حي شق

وكان

مظهره فرق بين هذا وبين ما اذا اطلع درة فافت ولم يدع مالا عليه فتمه لا يشق
 بطنه ولا لا خباير جعل قدم غرق بطنه في البحر وروي الجرحاني عن اصحابنا انه
 يشق لا يشق الا دمي مقدم على حيا الله تعالى ومقدم على حق الظالم المتعدي انتهى
 قال الكمال وهذا الولي الجواب على ما قدمنا ان ذلك الاحترام يزول بتعديبه
 انتهى وان قتل قبل الدفن الى قدوم ميل الى اشار به الى كراهة نقله الى ما فوق
 سيلين وبه مرجع في الظهيرة والى ان لا يجوز نبشه ونقله بعد الدفن وهو بالاجماع الا
 الحق الغير كاقدمنا وانفتت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد هاج
 فلم يقبر وارادت نقله انه لا يصحها ذلك فغير شواذ بعض المتأخرين لا يلتفت
 اليه كذا قاله الكمال فان نقل المرحوم اخره لباسه اقول نقل مثله الكمال عن
 التميمي فقال لا يتم في النقل من بلد الى بلد لما نقل ان يعقوب عليه السلام مات
 بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تاووت يوسف عليه السلام بعد
 ما اتى عليه ومات من مصر الى الشام ليكون مع ابيه انتهى ايعا في التميمي ثم
 قاله الكمال ولا يخفى ان هذا شرع من قبلنا لم تتوفر شروطه شرعا كونه شرعا لنا
 ثم نقل عن التميمي ايضا انه يكره نقله الى بلدة اخرى لانه اشتغال بما لا يفيد وفيه
 تاخير دفنه وكفى بذلك كراهة انتهى قلت وايضا لا يمانع الا بغيرهم بكونهم
 اطيب ما يكون في حالة الموت كالحياة لا يمتنعهم فغير فلا يقاس عليهم من يتبع
 حيفته اشتد تناقض حيفته الطلب تودي كل من مرقبه لا يكسر نظام اليهود
 الى كذا في الخائيه وعلمه في البحر عن الواقعات بقوله ان الذي لما حرم ايذاه في
 حياته لذمة فحجب صيادته عن الكسر بعد موته انتهى وهو يبيد ان طامس باهل
 الذمة دولة الحسين ويكره القبول على القبول كذا في الخائيه وكذا يكره وطوع
 والظوم وقضا الحاجة وعلى عالم يجهل من السنة والمعروف ليس الا زيادتها والاعا
 عندها قايما واختلف في اجلاس القاريين ليقربا عند القبر والحقار عدم الكراهة
 كذا في الفتح وزيارة القبور مندوبة للرجال وقيل تحرم على النساء والصالح ان الرخصة

ثانية

ثابتة لهما وليست قراءة بشي لا وروى عن دخل القمار فقرا سورة يس خفف الله
 عنه يومئذ وكما له بعد ما فيها حسنا كذا في البحر ولا بأس في الياس كذا
 الرطب الحاجة قال في الزانية ولا يستحب قطع الرطب الا الحاجة
 المقول ميت باطل عندنا اهل السنة وانما بوب للشهيد بحاله لا خصا
 بالفضيلة فكان افراده من باب الميت على حدة كاذن اد جبريل عن الملايكة عليهم
 السلام كذا في العناية الحديث تمامه فانه ما من جرح يخرج في سبيل الله
 تعالى الا وهو ياتي يوم القيامة واوداهه تشبه دما اللوك لون الدم والريح
 ريح السمك كذا في الكافي والهداية وقال الكمال هو غريب وروي اطاوي
 صحيحه في عدم غسل الشهيد وكل من بمناهم بلحق لهم الا قاله في الكافي عند
 قوله اوارث فقال ثم المرت وان غسل فله ثواب الشهيد كالحريق والغريق
 والمطروح والغريب انتهى وهو انفايدة من نقل المصنف اياه بالمعنى كذا في
 الكافي اقول لكن لا يفي مثل هذا الموضع في هذا المحل بل بالمعنى من الباب
 احتوان عن وجب عليه الغسل كالجانب والحائض والنفسا اقول للرازي وجوب
 الغسل على الحائض والنفسا موجود في الجملة على الصحيح من المذهب لا زاد الم
 يجب عليهما الغسل كالم يتقطع دم الحيض والنفسا وقد عرف انه حيض
 ونفسا لا يغسل الشهيد منهما في رواية عن ابي حنيفة والصحيح ان ما قبل
 الانقطاع كابعده يجب الغسل عنده مطلقا ومنه لا يغسل ان مطلقا
 كذا في العناية وفتح القدير بالغ احتراز عن الصبي هذا عند ابي حنيفة وعند ما
 كالبالغ كذا في الهداية والمجنون كالصبي كذا في الدراج فذلك ينبغي ابدالك لفظ
 بالغ مطلق يخرج الصبي والمجنون قتل ظلمة يعني بان قتله اهل الحرب او بالغ
 او تطلع الطريق مباشرة او تسببا منهم كالمطعم حتى القوم في ياد او ما
 بالظمن او الدفع او الكسر عليهم كذا في الجوهرية او قتل واداة تصدقت مسلما او
 وموافا رابين المسلمين فثبت لها نكاح الى المسلمين او اسلوا ما عرق به مسلم

١٢٨

فانه شهيد انما قال ان القتل يفيك الى العدو تسببا اما لو انفلت منهم دابة
 كافر فادبعت مسلما من غير سباق او رمي مسلما الى الكفار فاصاب مسلما او
 نفرت دابة مسلما من سواد الكفار او نفرت المسلمون منهم فالجرح من الجرح او
 قاتلوا ونحوه فالقتل انفسهم او جعلوا حرمهم الحسك فقتلوا مسلما فمات لم يكن
 شهيدا عند الله حنيفه خلافا لابي يوسف كذا في النعم وقوله فالقتل انفسهم في النعم
 اي من غير كسر ولا طعن ولا دفع من العدو ولا في الجرح ولم يرت على البناء للمقتول
 كذا في المراج من الصحاح ثم قال في المصباح معنى الارشادات هو ان خلق شاة
 من قولك ثوب رث اي خلق انتهى او وجد جرحا متبعا في معركتهم لو قال
 فالهداية وغيرها او وجد في المعركة وبه ان كان اولى الى ان يقال اراد بالهداية
 ما هوام من الظاهرة فيشمل الباطنة للعلمة بسيلان الدم من غير جرح او خرق
 منه الا انه لا يشمل الاثر غير الجرح كالكسر لبعض الاعضاء وانه شهيد لا يفصل
 كالنزول والجشواي عند وجدان غيره من جنس الكفر والادوية ويزاد
 وينقص اشار به الى انه يكره ان يقع منه جميع شيابه ويجدد الكفر ذكره في البحر
 عن السبكي فيفصل بين وجوده في المصالح قيد بالمصالح لو وجد في غارة
 ليس بقوله عمار لا تجب فيه قسامة ولا دية فلا يفصل لو وجد به اى القتل كذا
 في البحر عن المراج فالمراد بالمصالح المبراة وما يقرب من صرا كان او قربة واطلق
 صاحب المراج في القتل فشملة القتل بغير الحدود وبه صرح في المدايع كانه
 صاحب البحر بعد هذا فيما اي في موضع تجب فيه القسامة احتراز عن الجامع والشارع
 اقول لا يخفى ما فيه من اهام انه لا يفصل اذا وجد في الجامع او الشارع وليس مرادا
 انه لا يفصل اذا وجد فيها لوجوب الدية في بيت المال وان لم تجب فيه القسامة
 فلو قال المصنف في موضع تجب فيه الدية بدل تجب فيه القسامة لكان اولى
 واظهر في المراد ولهذا قال في البحر لا يقتصر على التعليل على وجوب الدية
 اولى من ضم القسامة لانه من ضم كصاحب الهداية يرد عليه المقتول في الجامع والشارع

لا اعلم

لا اعلم فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه قسامة وانما تجب الدية
 في بيت المال فقط انتهى قلت اذا جلت الواو في قوله الهداية والدية اندفع
 الامر اذا افاد الحكم ظاهره بالمراد ان من لا يتم وجوب القسامة الدية
 ولا يتمكن انتهى ولم يعلم قاتله اي جعل للمرة وهو يفيد انه اذا علم قاتله
 وكان ظاهرا قتل محمدا لا يفصل واشتد بان المراد جعل للمقاتل بالمرء الى انه اذا
 علم في الجملة كذا اذا نزل المصوم عليه ليلا في المصرف فقتل بسلاح او غيره فهو شهيد
 لا لو قتله بطاع الطريق بغير علمه في البدائع وقال في البحر يحفظ هذا فان الناس
 عنه غاطون كانه لم شامل في عبارة الهداية الخ اقول ذكر مثل من قال باشا
 راد على صدر الشريعة ثم قال وغاية ما يلزم من ذلك ان يكون المستثنا اي
 في كلام الهداية منقطعا ولا بأس فيه بانه اكل او شرب او نام او تدابى
 اطلقه فشملة القتل والكثرة في البحر ويندر على الحد اقل ان قتله كذا قيده
 الربلي واسما علم بجمته وفيه افادة انه اذا لم يقدر على الاداء لا يجب القضا فانه
 اراد اذ لم يقدر للضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به القضا قول طائفة
 والخار وهو ظاهر كلامه في باب صلاة المريع انه لا يسقط وانه اراد لغية
 العقل فالمرع عليه ببقى ما لم يزد على يوم ولسيه في يسقط القضا مطلقا لعدم
 قدرة الاداء من الجرح انتهى وقال صاحب البحر قد يقال ان المراد الاول وكوك
 عدم القدرة للضعف لا يسقط القضا على المصير هو فيما اذا قدر بعده اما
 اذا مات على حاله فلا يتم لعدم القدرة عليها بالما انتهى او نقل من الحركة
 تقببه في غاية البيان بان لا تسلم ان اللجل من المصير ليس بغيره باحة انتهى وصرح
 في البدائع بان القتل من المعركة يزيده ضعفا ويوجب حدوث الام لم تحدث لولا
 القتل والوقت يحصل عقيب راد في الام فيكون القتل مشاركة للجراحة في اقامة
 الموت فلم تمت بسبب الجراحة يقينا فلما لم يسقط القتل بالمثل انتهى قال في البحر
 فلا ريب ان من ليس للجراحة بل لما ذكره انتهى او اوصي بغير الدنيا او الاخرة فلا

على و

وهو قول ابي يوسف خلافا لمحمد اقول الضمير في ما يصح ان يرجع الى قوله او الاخر
فلا يبينه الحكم عند محمد بالوصية الربوية ويصح ان يرجع الى مطلق الوصية وهو ظاهر
العلم لقوله بعده وفصل الخلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وكلام الهداية ظاهره
اجر الخلاف في الوصية بامور الآخرة ويبيد انه لا يكون مرثيا عند محمد ولو اوصى بامور
الدنيا ونقل في البرهان من كل كتاب يوسف ومحمد قولين فقال ويظهر ابي يوسف
الارثاق في الوصية بامور الدنيا قطعا ومطلقا وخالفه محمد في وصية الآخرة فلم
يجعله مرثيا او مطلقا اي او خالفه مطلقا فلم يجعله مرثيا في الوصيتين لا لاختلاف الاموات
انهم يقتل في البحر من المحيط ان الاظهر ان اختلاف جواب ابي يوسف بان يكون مرثيا
فيما اذا وصى بامور الدنيا وجواب محمد بعده فيما اذا كان بامور الآخرة وذكر وجهه
لان ذلك يصح في كل حكم الشهادة يعني حكمها الربوي وهو عدم الفصل اما عند
الله فلا ينقص ثوابه بل هو شهيد عند الله تعالى في كل الفسخ ولو وجد ما ذكر في
الحرب لا يكون مرثيا اقول لا انه اذا وصى عليه يوم وليلة حال القتال يكون مرثيا كما
في شرح المنظومة عن النهاية والمراد وهو يعقل انتهى قلت وهو خالف لما في الجوهر
عن نوادر ابن عمر عن ابي يوسف اذا مكث في المعركة اكثر من يوم وليلة حيا والقوم
في القتال وهو يعقل او لا يعقل فهو شهيد والارثاق لا يعتبر الا بعد نكاح القتال
كتاب الزكاة عقب الصلاة بالزكاة اقد انبؤله تعالى انما
للاصلاة واتوا الزكاة اقول وقرنت الصلاة بالزكاة في اثنين وثلاثين آية في كتاب
الله تعالى وهو يدل على ان التقاب بينهما في غاية الزكاة في البحر وقد فصلت في
كتاب بين الصلاة والزكاة بالصوم ومما روي فيهم يفتون هذا عام فلا دلالة
له على الخاص الزكاة في عليك الماشاة الى ان الزكاة في عرف الفقهاء نفس الدنيا
علي ما عليه المختصون لا هم يصفون الدنيا بالوجوب الذي هو من صفات الافعال
وعند البعض اسم للمال المودي لانه تعالى امر بآيات الزكاة وآيات الايتاخال وفيه
نظر ذكره بن كمال باشا وقال في المعراج الاصح انها فعل لا دال لها وصف بالزكاة

الذي

كتاب الزكاة قوله

الذي هو من صفات الفعل لا من صفات الاعيان والمراد بآيات الزكاة اخراجها
من العدم الى الوجود كما في قوله تعالى اقم الصلاة كذا في المنشور انتهى ومناسبة
الشرعي للغير ان فعل المحلفين سبب للغير اذ به يحصل التماس بالاختلاف منه
تعالى في العارفين والطهارة للنفس من دنس الجمل والطهارة للمال باخراج
حق الغير منه الى مستحقه النقيض في حقيقة حكمه كما في الفسخ **تنبيه** من هذا المصنف
شواهد كثيرة كقولنا في معنى البركة زكاة البقرة اي بورك فيها وبمعنى المدح
ذكه نفسه مدحا وبمعنى الشاخييل زكي الشاهد كذا في البحر عن النهاية وقال
الكامل هي في اللغة الطهارة قد اخرج من تركيها والتماسك الزرع اذا بني وفي الاستش
نظر لا ثبت الزكاة باليمن بمعنى التمايقال ذكرا فكان يجوز كون الفعل المذكور منه
لا من الزكاة بل كونه ما يشوق على ثبوت عين لفظ الزكاة في معنى التما انتهى **قوله**
وسبب وجوبها العقل اقرن به من الجنوك ولا يخلو ما ان يكون جنونا اصليا
او عارضا ولا يصلي من بلغ بحقوقه فلا زكاة عليه بله تقا واما اذا افاق كانت
اجته احواله من وقت الافاقة كالصبي اذا بلغ واما العارضي فان دام سنة فهو لا يصلي
اتفاقا كما في البحر وغيره وقال في البرهان يجب على من افاق من الجنوك بعض الحول
الذي ملك فيه النصاب ولو كان الجنوك اصليا في ظاهر الرواية وقيل يعتبر
ابي يوسف في رواية هشام افاقه اكثر الحول وقيل ابتدأ حول الجنوك الاصلي
من وقت الافاقة منه في رواية عن ابي حنيفة وقال محمد الجنوك مطلقا عارض والحكم
في العارض انه يمنع الوجوب اذا امتد لي سنة ولا فلا انتهى وقال في الجوهر
الجنوك لانكاة عليه عندنا اذا وجد منه الجنوك في السنة كلها فان وجد منه افاقه
في بعض الحول ففيه اختلاف والصحيح عن ابي حنيفة انه يشترط الافاقة في اول
السنة واخرها فان قل يشترط في اوطأ لا نقتاد الحول وفي اخرها لنتوجه
على خطاب الادا ومن ابي يوسف تعتبر الافاقة في اكثر الحول ومنه في جزا
من السنة انتهى وذكر الكمال ما يجب مراجعته في هذا المثل وايضا قال التبرلي

الم وليس بشي ما اصاب به صاحب البحر عن الكثر بان قوله من غير مسلم خرج
مخرج الشرط والاسلام ليس بشرط في اخذ الكفاية انتهى لانه لا يمتنع من التوفيق
مما ذكر من كونه الاسلام شرطا في الزكاة وليس بشرط في الكفاية حتى يخرج هذا
قوله القدسي لغير مسلم لا بد من فداخر وهو مع بعض معتبر اخر ان مالو
وضع الى مولى يعقل او محضون فانه لا يجوز ان يضعها المولى الى مولى
على ذلك في الغنم وقصها لا يجوز فلا بد في ذلك من ان يقصها لهما الام
او الوصي او من كان في عياله من الاقارب او الاطاب الذي يعولونه والمليق
بعض القبط ولو كان المولى يعقل القبط بان كان لا يرضى به ولا يجمع عنه
والدفع الى المستوفى مجزى كما لو انتمها القن من يد المولى في النسخ كما في
مال المولى فانه ملك المولى حقيقة لا يمتنع ما فيه من ايهام الوجوب على المولى
وانه لا يجب عليه زكاة طرقاله في الجوهر والمكان لا زكاة عليه لانه ليس
بمالك من كل وجه لوجود المتاع وهو الرق ولان المال الذي في يده دايمة
وبين المولى ان ادى مال الكفاية سلم له وان عجز مسلم للمولى فكل ما يجب على المولى
فيه شيء فذلك لا يجب على المالك وان عجزه اي الملك التام في الكثر شرطا
كما استقره صاحب البحر فقال وقد جعل المصنف شرطا للوجوب مع قوله
ان سبها ملك مال مرصود للتما والزيادة فاصل عن الحاجة كما في المحيط وغيره من
السبب والشرط قد استقر كما في كلامهما ايضا في الوجوب لا على وجه التأثير
فخرج العلة وبقي السبب عن الشرط باصافة الوجوب اليه ايضا دون الشرط
كما في الاصول انتهى حتى يمنع دين النذر والكفاية اولا وكذا لا يمنع دين
مدة الفطر وجوب الحج وهدي المنقة والاضحية في البحر ولا فرق بين ان
يكون الدين بطريق الاصل او الكفاية اولا فحمله دين الكفاية ما عاظا
على القول بان الكفاية ضم دمة الى دمة في الدين اما على الصحيح من المظالم
فقط فمقتضى تامل عن الحاجة الاصلية هي ما يدفع الهلاك من الانسان

لا تنفع

لا تنفع ودور السكنى او تعديا كالدن فان الديون يدفع عن نفسه الجبس
بالقضاء كما في شرح المجمع لابن الملك وقال صاحب البحر قد صرح بان من معه
دولهم واسكنها بنية مرمها الى حاجة الاصلية لا يجب الزكاة اذا حال الحول وهي
عنده وخالفه ما في مراجع الدراية في فصل زكاة الفرو ومنه ان الزكاة يجب في
التعديف ما امسكه للثما او للنفقة انتهى وكذا في البدائع في بحث الثما التفتيح
انتهى وكتب العلم له كذا في الهداية وقال الكاك ليس يمتنع معتبر المهم
فالحوالات لم يبرهن اهلها وتساوي نصيبا ل زكاة عليه الا ان كانا بها
للجارة وانما يترقب المال بين اهل وعينهم ان اهل اذا كانوا محتاجين
للكتب تدريس او حفظا وتجيها لا يخرجهم لها عن الفقر وان ساوت نصيبا
فلم اخذ الزكاة الا ان يفضل عن جازم ما يساوي نصيبا لا يكون عنده من
كل نصيبا مستحقا وقيل ثلاث والخيار الاول خلاف غير اهل فانهم
محررون لها الزكاة والمراد كتب النفقة والحديث والتفسير اما كتب الطب
والبحر والجوم فمعتبرة في المنع مطلقا قال الكاك والذي يقتضيه النظر ان
تستخرج من البحر او تستخرج على الخلاف لا يعتبر من النصاب وكذا في اصول الفقه
والظاهر غير المخلوط مالا رايل مقصور على تحقيق الحق من مذهب اهل السنة الام
ان لا يوجد غير المخلوط لان هذه من المولج الاصلية انتهى والمصنف الواحد يعتبر
نصيبا في النسخ وقال في الجوهر عن المجتهد انه ان بلغ قيمة نصيبا لا يجوز
له اخذ الزكاة لانه قد تجد مصحفا يقرأه انتهى وذكر في هذا هنا وان سيد
المصنف بعضه لا ينظم واللات المحتر من المراد لهما ما لا يستهلك عينة في
الاستماع كالقدوم والمبرد او ما يستهلك ولا يبقى عينة كصاكون وحرص لثما
حال عليه الحول وتساوي نصيبا لان الماخوذ بمقابلة العمل اما لو اشترى
ما تبقى عينة كعصفر وذرغان لصباغ ودهون وعصفر لذي باع فان فيه الزكاة
لان الماخوذ فيه بمقابلة العين وقوا في العطارين ولحم الخيل والحمار المشترى

للجارة ومقاديرها وجلالها ان كان من فرض للشرع بينهما ففيها الزكاة
وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها كالقرد وغيرهما من الاله الصباغين
كما في النخ والعراج والحوالي المشراة للاجارة لانها في غاية البيان
والضمان ما لم تعد الوصول اليه الا قول وليس منه ما اشترى للتجارة ولم
يبقى لانه الصحيح وجوب الزكاة اذا مضى في البحر ومغصوب اذا لم يكن
عليه بينة اقول الا في السائمة فانه ليس على صاحبها زكاة وان كان الغاصب
مقرا في البحر عن الخائنة ومغفوك في حفاضة احتوز به مال ودقة في حرف
ولو دار فيه فانه زكيه كذا اطلق في غاية البيان وفيه وقال تاج الشريعة
لو كانت دار عظيمة فالمدفون فيها يكون مملوكا فلا يقع نصابا انتهى واختلف
المشاخ في المدفون في ارض مملوكة او كرم فقبل بالوجوب لان مكان الوصول
وقيل لا لاختلاف غير خزن كذا في البحر ومال اخذه السلطان معاودة قال
في ديوان الادب صادره على ماله على ماله اي فارة كما في غاية البيان ثم صار له
القيم من بلدين المجود فاذا وصل اليه راجع فمالك الضمان في اصل المسيلة
ودين نحو دقل في البحر عن الخائنة انه انما لا يكون المحي ونصا با اذا طلع القاضي وحط
خلاص مال مقرا كذا اطلق في الهداية وقال الكاظم فيسلم ان اذا قبض
الدين زكاة لما مضى وهو غير جار على اطلاقه اي عند الامام بل ذلك في بعض انواع
الدين وتوصحه ان ابا حنيفة رحمه الله قسم الدين الى ثلاثة اقسام قوي وهو بدل
القرض ومال التجارة ومتوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كمن ثياب البذلة وبعد
الخدمة ودار السكنى وضعيف وهو بدل ما ليس بمال ظهروا الوصية وبدل
الخلع والصلح من دم العمد والدية وبدل الكفاية والسعاية في التويجب الزكاة
اذا حال الحول ويتراخي الاداء الى ان يقبض اربعين درهما فيها ورسم وكذا فيما
زاد حسابه وفي المتوسط لا يجب ما لم يقبض نصا ما ويعتبر لما مضى من الحول في صحيح
الرواية وفي الضعيف لا يجب ما لم يقبض نصا ما ويحول الحول بعد القبض عليه وتامه

في

في فتح القدي وتقل مثله في البرهان وقال فاحيا اي ابو يوسف ومحمد الزكاة
عن المغنوس من الدين الثلاثة بحسابه مطلقا اي من غير اشتراط شيء مما ذكر
او مفسا اي محكوما با فلامه اناد انه من التعليل وقال الكاظم في بعض النسخ مفسا
من الفلاس والمعنى والحكم مختلفان باختلاف اللفظ لما المعنى فيقال افلس الرجل
صار مفسا اي صار قذرا مفسا فلو سا كما يقال احب الرجل اذا صارت اصحابه
خبثا ولما فلسه القاضي فليس اي فادي عليه اذا فلس كذا في الصحيح انتهى
او علي جاحد عليه بينة هذا على قول اكثر المشايخ وفي الاصل لم يجعل الدين نصا ما ولم
ينص عليه قال تفسر الآية الصحيح جواب الكتاب اي الاصل اذا لم يكن فاض يعمله ولا ط
بينه تعدل كما في النخ وتقل في البحر الصحيح عن التكم والخائنة او علم فاضل للفتح
به عدم التقابل القاضى المذكور وقوله الحول كذا في القيمة العينة في الزكاة
الحول التزم وسياتي ان شاء الله في باب العين بيان التزم والزمي وسيحول ذلك
الاحوال تحو لغيره كما في البحر عن الغاية او بنية التجارة المراد ما يصح فيه بنية التجارة
لاعموم الاشياء فانه لو اشترى او صاحرا جيه او عشرة ليتجر فيها لا يجب فيها زكاة
التجارة والاجتمع فيها الحقائق بسبب واحد وهو لا دمن وعن محمد في ارض
العترا شراها للتجارة يجب الزكاة مع العشر واذا لم تقبض بقيت الارض عليه
وطبقتها التي كانت وكذا لو اشترى بذرا للتجارة وزرع في عشرة استاجرها ملك
فيه العشر غير كذا في فتح القدي ويشترط بنية التجارة حقيقة وهو واضح او
حكم ذلك في بعض مال التجارة فان ما قبض به يكون للتجارة وان لم يقبض به لم يكن حكم
البدل حكم الاصل ما لم يجز به بنيم عدها وبعد فقل عبد للتجارة خطا فذبح به وكذا
ما اشتراه مضارب وان لم ينو التجارة كذا اذا ابتاع المضارب عبدا وتوبا للعبد م
وطهرا ورحمته وحيث الزكاة في الحول وان قصد غير التجارة لانه لا يملك الشرا لا
للتجارة بخلاف رب المال حيث لا يركب التوجه والحولة فله ان يملك الشرا لغير التجارة
كذا في النخ متاونة تلالا المراد ان تكون مقارنة تلالا للفقير او الوكيل

ولو مفارقة حكمية كان دفع بلائيه ثم نوي والمالك قائم بيد الفقير صحت ولا يشترط
علم الفقير بالحقانكاة على الأصح لما في البحر من القنية والمحتمل الأصح ان من اعطى مسكينا
و دام وسماها هبة او قرضا ونوي الزكاة فانها تجزئ انتهى وكذا في شرح
المنظومة الاجزالات العبرة لينة الدافع لا لعلم الدافع اليه الا على قول ابي جعفر
او يصدق كله احترازه عما لو دفعه بنية واجبه فانه يضمن الزكاة كما في الجوهرة
فقتل عوي اقول كذا في الهداية وقد اخبر به دليل من القول بالضرورة مع دليله
فاذا ادان لي العمري بخاتره كاهوط بنية انتهى وقال الترمذي الواري الهاجج على
التراخي وهكذا روي عن الثوري من اصحابنا وهو المختار كذا قاله تاج الشريعة انتهى
فكان على المصنف رحمه الله ان يوضح القول بانه عمري كما في الهداية لكن قال
الكلام والوجه المختار ان الامر بالصرف الى الفقير مع قربة النور وهي ان يدفع
حاجة وهي معلية واجبة عن قول ابي بكر الواري المستند الى ان الامر المطلق
لا يقتضي النورية بانه وان لم يتحقق فالمعنى الذي عيناه يتحقق وهو ان يكون
الزكاة فريضة وفرضها واجبة فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الا ثم ثم قال وما
ذكرت شجاع عن اصحابنا ان الزكاة على التراخي يجب عمله على المراد بالنظر الى دليل
الافتراض اي دليل الافتراض لا يوجبها قولا وهو لا يفي دليل الاكابر انتهى ثم
قال الكلام هذا لا يخفى على من تأمل ان المعنى الذي قد مناه لا يقتضي الوجبة
لجوان ان ثبت دفع الحاجة مع دفع كل مكلف متراجعا او بتقدي احتيا والكل
للتراخي وهو بعيد لا يلزم اتحاد زمانه اذ اجمع الحكمين فاما ملاتمي قلت
وقول الكلام والوجه المختار لا يعارض ما قلناه من تاج الشريعة من ان المختار
التراخي لان كلام الحكم في وجه الحكم لا الحكم فتنبيه له وقيل في روي ابي واجب
على النور لانه مقتضي الاصل المطلق اقوله العمري مقبولة والدليل عليها غير مقبول
فان المختار في الاصول ان الامر المطلق لا يقتضي النور ولا التراخي بل مجرد
طلب المأمور به فيكون المكلف كل من التراخي والنوي في الامتناع لانه لم يقب

منه الفعل مقتضايا واحدهما ينسحب على خياريه في المباح الاصيل فالوجه ما قد مناه
عن الكلام وهو قول الكرخي فانه قال ياتم بتأخير الزكاة بعد التمكن كذا صرح به
الحاكم الشهيد في المستوفى ومعين ما ذكره النقيب ابو جعفر عن ابي حنيفة انه يكره ان يؤخرها
من غير ضرورة فان كراهة الترخيم في المجل عند اطلاق اسمها عليهم كذا في النسخ وروي
عن محمد بن ابي ابراهيم هذا بخلاف المجل فلا ترد شهادته بتأخيرها عنه وفرض بينهما بان
الزكاة حق الفتر اقيام بتأخير حقهم لا طاعة حق الله وعن ابي يوسف عكسه قال
الكلام قد ثبت عن الثلاثة وجوب فدية الزكاة والموت يقيم ردتها وانه ملك ردها
شرطه بالمالم وقد حتم في الحج ايضا ما يوجب النودا انتهى ورايت بخط شيخني على فتح
العمري معروا المتأوي قاضي طائفة الصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدالة انتهى
ولكن لم اره بغيره لا اتصال النية بالامساك اقول حاصل هذا ان ما
كان من اعمال الجواز لا يتحقق مجرد النية وما كان من التروك كني فيه مجرد ما
فالتجاذ من الاول فلا يلزم مجرد النية بخلاف تركها ونظيره السمن والنظر والاملام
والاسامة لا تثبت واحدهما الا بالعمل وثبت اعتدادها بمجرد النية فلا يصير
مساقا ولا منطرا ولا مسما ولا الدابة سائمة بحسب النية بل بالعمل ويصير المسافر
مقيما والمسك بلا فطر صائما والمسلم كافرا والدابة علفة بمجرد هذه الامور كما في
التحريم وعلى ذلك الكافي عدم الاسلام بمجرد النية بانها لم تنصل بالنوي اذ اليمانت
تصدق بالجنان واقرار باللسان وعلى كمن العلم بمجرد النية بانها انصلت
بالنوي وهو ترك اعتقاد حقيقته الله تعالى انتهى

باب صدقة السوام

اي ذكاتها قالوا حيث اطلقت الصدقة في الكتاب العزيز فالمراد بها الزكاة
قوله وهي المكتفية بالرعي الخ اراد به تعريفها القوي وقد اقتصر على مثل تعريفه
في الكنز والهداية وقال الكلام اعترض في النهاية بان مرادهم تفسير السائمة التي
فيها الحكم المذكور وهو تعريف بالالم اذ بقى قد يكون ذلك لغرض النقل والدر
والتمسك والامتناع للاسماء لغرض الحمل والركوب وليس فيها زكاة انتهى وقال

صاحب البحر وقطاب باطن انما ذكرنا هذه القيد لتقرهم بعد ذلك بان ما كان للبحر
والركوب فانه لا شيء منه انتهى ولا يخفى ما فيه انتهى وفي قول النهاية والتبيين اشارة
الياء لا فرق بين كونها انا فاقط او ذكرنا فقط او مختصة فالمراد في كون الاسماء
للبحر والركوب والتجارة فكون في البدايع لو اسماها لهم لا ركة فيها كالحمل والركوب
كذا في البحر واما تعريف السائمة لغة فهي التي تربي وتعلف في اهل كافي النسخ
الرعي بالكسر الحلال وبالفتح مصدر اقول والمناصب هنا ضبطه بالفتح لا ت
السائمة في النسخ هي ما قد منا قربها فلو حمل اليها الكلام الى البيت لا تكون سائمة
كافي البحر نصاب الابل اقول الابل اسم جنس لا واحد له من لفظه كقوم ونساء
ومعت ابلانها تقول على انما ذها كذا في الجوهره والنسبة اليها ابل بنوع اليها
توالي الكسوف مع الابل كافي البحر وفي كل من سلمية اقول لم يصنعها بالذود
كما قاله القدوري ليس في اقل خمس ذود صدقة ولعل السوي ذلك ان تاج
الشرعية قال الذود في الابل من الثلاث الى العشر من الاناث ذود الذكور
انتهى فلما كانت الذود صا بالاناث والحكم اهم حصة المع كصاحب الكثر
او عراب جمع عربي اقول هذا اللبهايم وللاناسي عرب فترقوا اسمها في الجمع
والعرب هم الذين استوطنوا المدن والعري العربية والاعراب اهل البدو
واختلف في نسبتهم والاصح انهم نسبوا الي عرب بنسبتهم وهي من تهمه لا ت
اباهم اسمعيل عليه الصلاة والسلام تشابهها كذا في النسخ عن العرب شاة
قال المجدي لا يجوز في الزكاة الا الشيء من العنق فصاعدا ومنه ما الى عليه
حول ولا يوحه الخبز وهو الذي اتي عليه ستة اشهر وان كان بحري في الاصح
كافي الجوهره وحياتي واشهر كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر ان تلك الكتب في فتح القدي فليراجع كذا الحاكم في سائر النسخ الاية
يعني الا انها بعد الاربعين من البقر فانه لا يكون غنوا الى ستين بل يجب بحسابه
كما سيذكره سميت به لانها كانت امة تكون مخاضة كذا قاله الزيلعي

ثم قال

ثم قال ويسمى وجع الولادة بحاضها ايضا جده قال في الجوهره لا اشتقاق لاسمها
انتهى وقاله الاتقي سميت لها لا غنا لطاقته الخبز يقال جبع البقرة اذا حاضها
على غير علم انتهى وقيل لها جبع اسنان اللبن اي تملأها كذا في الجوهره
يعرفها ارباب الابل انت الصبي وجع الى المذمة وفي النسخ في النسيب وغيره وذكره
بوجع الى المعنى الذي باسنانها اي يعرف المعنى الذي باسنانها ارباب الابل
قيل كل حرة شاة بالحسنة السامع مع اي مع حنتين وفي خمس وعشرين سنة
خاض اي مع ثلاث حقات وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلاث حقات
ونصاب البقر البقر خمس واحدة بقرة ذكر كان او انثى طمخر والتمخر قاله اللبحة
لانثا بنت كافي البحر ومعت يقول لا غنا تنقو الارض عن حواشها اي تشقها واللب
هو الشق كافي الجوهره لم يكتفها واحدة اي في الزكاة الا الايمان في داسة كره
حتى قالوا ان البقر يتناولها في ايام انه الجاوس غير البقر وهو فرع منه ولا
يرد عليه ما اذا طمخ لا ياكل لحم البقر فاكل الجاوس لا ياكل على ما قاله صاحب الهداية
معللا له بان او هام القاص لا يبق اليه في ديار فالقصة انتهى وقال الطائي حتى
لو كثر في موضع ينبغي ان تحت كذا في مسوط البحر الاسلام انتهى وفي ما وي قاضي
كان من الايمان قال بعضهم لو طمخ لا ياكل لحم البقر فاكل الجاوس ولو طمخ
لا ياكل لحم الجاوس فاكل لحم البقر لا ياكل لحم الجاوس ولو طمخ
للغرض انتهى وفي الجوهره طمخ لا يشترط البقر لا يتناول الجواويس وان طمخ لا يشترط
بقرتنا ولها تحت بشرها من الالف واللام للمعهود انتهى وفيها تتبع او شجرة
نصر على انه بالخيار في احدهما وهذا خلاف الابل فانه لا يجوز الذكر الا ان يساوي
فيمتة فتمت الاثني الواجبة وهذه رواية الاصل اي هي ظاهر الرواية وهي ان
روايات ثلاث ياتيها ما رواه الحسن ان ما روى عن ابي جعفر فيجب مسقوتها
وثالثها ان الزايد غفر الى ستين وفي رواية اسد بن عمرو وثالثها قال ابو يوسف
ومحمد وهو المختار ذكره في جوامع النعم وقال في المحيط والبدايع وهو اوفى

الروايات من كذا في البرهان وعلم الفتوى كذا ذكره الشيخ قائم في تصحيحه للفتوى
عن الاستيعاب في نصاب النعم النعم اسم جبريل يقع على الذكر والاني كذا في النهاية
وسمي به لانه ليس لها الله الدفاع فكانت غنمة لكل طالب كذا في فتح القدير
فما ظاهرا من امين شمول النعم للمضار والمز والاضار جمع ضارين كركب جمع راكب
من ذواته المصون والاضار اسم للمذكر والنهي للأنثى والمز ذوات الشراسم
للأنثى واسم الذكر اليقين كذا في معراج العارفة وقال القاضي في شروحه قال في بيان
العنان موشه والجمع اصوات كطس وافلح ومع الكثرة ضيق ككرم انتهى والمز اسم
فمن لا واحد له من لفظه وهي من ذوات البشر من النعم الواحدة شاة وهي موش
ويفتح العين وتكون جمع الساكن اليهمز ويحذف اليهمز وايمد وعبيد والنا الغزير
فلا كاف في اللغات ولقد استولت في الفكرة وتضمن على معين ولو كانت للتانيث
لم تحذف انتهى لا الجذع اطلقه مثل الضان فانه لا يجري في ظاهر الرواية
عن أبي حنيفة كذا حظه وروى عن أبي حنيفة وهو قولها انه يؤخذ الجذع
وهو ما اتى عليه اكثر هذه اقسام النعم وعن الانه في الجذع من العن لسته
ومن الضان الثمانية اشهر كذا في النهاية ونصاب الجبل الجبل اسم جمع للواب
والبرادين لا واحد له من لفظه والنا في العتابة والعراج قال ابو جعفر الطحاوي
النا كذا في العراج ثم قال وفي شروح الاقتصاد لا يعتبر فيها الضان قال الطحاوي
قال صاحبنا لا يجب في اقل من الثلاثة والمصحح عدم اعتبار الضان انتهى اي عند
الامام لا ذكر للجبل في نسخة كذا في رواية الجار والمجور متعلق
بالمفرد من الذكور والمفرد من الاناث وجب فيها في اخره الضمير راجع
للاناث المفردات كذا هو ظاهر من عبادته ومنها انها لم تختلف رواية الانثى
الاناث بقدر اختلاف الرواية في كل من المفرد من الذكور والاناث قال
في فتح القدير في كل من الذكور والمفرد والاناث المفردة روايات والفتح
في الذكر عدم الوجوب وفي الاناث الوجوب انتهى قلت وقد مشي المصنف رحمه الله

جذع م

علي

علي قول الامام بوجوب زكاة الخيل كذا في نصاب النعم النعم اسم جبريل يقع على الذكر والاني كذا في النهاية
النعم لم ينص من قول صاحبين وقال انه لا زكاة في الخيل مطلقا مفردة كانت
او مختلطة قال صاحب البرهان وهو اي عدم الوجوب اصح ما ينبغي به ووجه
قولها صاحب الاسرار والينابيع وقاضي طائفة وهو قول عامة العلماء لما في الكتب
وقام فيه انتهى وقال الكمال بعد سياق اختلاف الترجيح اجماعا على ان الامام لم يخذ
صدقة الخيل جبرا انتهى **قوله** الاشياء في حوامل وعوامل تبع منه لفظ الحديث ليس في الحوامل
والعوامل والعلوف صدقة كذا في البحر وعلوفه يفتح العين الي ا قوله والواحد والجمع
موا والعلوف بالهم جمع علف يقال علفت الدابة ولا يقال اعلفتها والدابة معلوفة
وعلف كذا في البحر ولا يغل ولا جار الي هذا بالاتفاق كذا في البرهان ولا حل
هو بالتحريك ولد الشاة في السنة الاولى والجمع حلال بضم الحاء في الديوان بضم
والفصيل ولد الناقة قبل ان يصير بن محاصر والجمع فصيلان والعجل والعجل في شاة
وهو من اولد البقر حين يقتل اسمه الي شهر والاشياء على كذا في البرهان قيل
اذا كان له نصاب سائمة الي كذا في العتابة وقال في البحر هو الاصح اي في بقوى
المسئلة اذ لا تعتبر العتابة المفردة فان كان فيها كبار يعتبر ان يكون العدد الواجب
في الكبار موجود او تمامه في الزيادات لتأخر طائفة انتهى ويجوز دفع القيمة في الزكاة
اقول حتى لو ادعى ثلاث شياه سماه عمارا بع وسط او بعض بنت لبون عن بنت
مخاض بان عتابة مال كان المنصوص عليه مثلا ما كان ادعى اربعة اقترع جيدة عن
خمسة وسط وهي تساويها بالبحر او كسوة بان ادعى ثوبا بغير ثوبين لم يجز الا ان
ثوب واحد كذا في النسخ وقيل المصنف بالزكاة لا يجوز دفع القيمة في الضحايا
والمنق كذا في غاية البيان وقال صاحب البحر بعد نقله ولا يخفى ان في الاضحية مقيد
ببنا ايام النحر واما بعد ها فيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية انتهى وكذلك
لا يجوز القيمة في الهدايا كذا في الهداية ومسند ذكرها هو العتبر في وقت القيمة في باب
زكاة المال وكفاية غير الاتفاق اقول قد احسن المصنف رحمه الله هذا

هذا احسن

الامتنان ولم يذكر في الهداية في ذلك والكفر والبيوع والكاذب وذكره في غاية البيان
كما قد مره معللا بان معنى القرية فيه انكاف الملك وفي الرق وذلك لا يتقوم
والعشر معطوف على الزكاة وينبغي ان يكون الخراج كذلك فحق في القيمة
والنذر هو بان التصديق لهذا الدين ان تصدق بعدله وراحم او هكذا
المجنز فتصدق بقيمة جان عندنا او نذر والتصدق بشايتين وسطين فتصدق بشاه
فقد لما جان وليس منه ما لو نذر ان طهري شاتين وسطين او يعق عبدتين وسطين
فاهري شاة او اعق عبدتا يساوي كل منهما وسطين فانه لا يجوز ان لا يتم الاثنتي
وتحرير ولا يخرج عن العبدية بواحد بخلاف التصديق بشاه فقد شاتين نذر
التصدق بمالك المقصود اغنا الفقير وهو يحصل بالقيمة كما في فتح القدي
لا يؤخذ الا الوسط هو اعلى الادون وادون الاعلى وقيل اذا كانوا عشرة من
الصان وعشرين من المجز يأخذ الوسط ومعرفة ان يتصور الوسط من المجز والعا
مؤخذ شاة تساوي نصف القيمة عن كل واحد منهما مثلا الوسط من المجز يساوي
عشرة درهم والوسط من الصان عشرين فتؤخذ شاة قيمتها خمسة عشر كذا في
البحر بلا حرج شامل لصدة السوام واخذون كذا للامام كرها على صاحبها ويخالف
ما سيذكره في باب العاشور من انه يأخذ زكاة المال من المار به فيستحب ان ياتي
ايه اذا امتنع عن اد الزكاة لا يأخذها الا امام كرها فتعلمت ان الامام يأخذ
زكاة السايمة كرها وتجبر من وجبت عليه زكاة غير السايمة على اد الزكاة وكيفية
جبره ما قاله بن وهبان في منظومته وعن بعضهم بالحبس لا يجبر على دفعها
بنفسه للفقير او قال شارحها وقد يقع التهديد على الحبس كالمظنة والتهديد
مخوفها ولم يذكر المعركم ما اذا اخذها الامام كرها ووضعها موضعها او لم
يضعها وفي شرح المنظومة انه يجزىه واما اذا اخذ منه السلطان اموالا مصادرة
ونزى اد الزكاة اليه فعلى قوله النتائج المتأخر من يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه
ينبغي لانه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة من امواله الباطنة وبه فاحذر ولم
يذكر

ينذر

يذكر المصنف مطالبة الفقير بها وليس له مطالبة لها ولا اخذها من غير علم
المالك وان اخذها ويضمن ما اخذها ان هلك ويسترد منه لو بقي اثار في القنية
الي ان ذلك قضاء ودية اما لو لم يكن في قبيلة الغنى او قرابة من هو اخرج من
الاخذ فيرجى له حل الاخذ من غير علم ديانة كما في شرح المنظومة لم يوجد من هذا
التيد اتفاقا في كافي التبيين وقدم المصنف ان الواجب احد الشمين العين والوجه
او قيمتها فالخيار ثابت مع وجود السن منيها صاحبها من باب اطلاق البع
على الظل او لا على ورد الفصل المناسب ان يقال واسترد ليرجع العيني
للمذكور وهو المالك لا غير مذكور وهو الساعي قال في الهداية المخطا حله
اختيارا ان الخيار للمالك دون الساعي خلافا لما يفهمه ظاهر الهداية كما
هو من الاصل ورواه في النهاية والمراج وقال ان الخيار للمالك مطلقا وما
قيل الا في صيغة دفع المالك الاعلى لما فيه من احوار الساعي على شر الزايد فمنوع
لانه ليس شر حقيقيا ولا يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل اخير واستناعه
من قبول الله على يلزم الضرر وفي ذلك العود على موضوع الزكاة بالنقص لا بها
وجبت بطريق اليسر كما في البحر للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات قال
في النهاية المصدق بتحقيق الصاد وكسر الدال المشددة اخذ الصدقة وهو الساعي
واما الالك فالشهور فيه تشديدهما وكسر الدال على المشهور وقيل بتحقيق
الصاد وقال الخطابي هو منفتح الدال انتهى فلهذا الضمير راجع لصاحب الهداية
قوله المستفاد انما المولى من جنس النصاب اقول سواك من ميراث او هبة
او شرا او وصية كما في الفتح يضم اليه المراد بالضم وجوب الزكاة في المستفاد
عند تمام حوله الاصل كما ذكره المصنف وسيذكر انه الضم في النقود وعروض
الصادرة بالقيمة ولا يضم الي النقود من سلمية زكاة ما عندني حقيقته خلافا لما
وانفقوا على ضم من طعام ادي عشرة ثم باعه من ارض مسنونة ومن عبد
ادي صدقة فطرح كما في الفتح وقد حصل في وسطه مائة درهم ليس فيه امانة

في الوسط فانه اذا كان له خمس وثلاثون من الابل فزاد واحدة في اثنا الحول
ولو في اخره ففيها بنت لبون اخذ البغاة الاخذ ليس قد احراز يا حي لولم
ياخذ واحدة الخراج وغيره ستم وهو عندهم لم يؤخذ من شي ايضا كما في البنين
بما غير الخراج انه لم يصرف في حقه يعني مائة فان بقي بالاعاده كما سيذكره
للمصنف واذا انقضى باعادة الخراج وعليه انقضى في الثاني وذكر الزلي في ما يفيد صحة
حيث قاله ثم اذ لم يؤخذ منهم ثانيا فتمت ما كان يبيدوها فيما بينهم وبين الله تعالى
وقيل لا فتمت باعادة الخراج فغصب سلطان مالا لا كذا الطلقة في الثاني ويجب
ان يكون حيث لا يمتنع المخطوط عن ماله فانض عليه في فتح الفري وظاهر الثاني انه
لا خلاف فيه وفي الفتح ما يفيد الخلاف لفظه بصيغة قالوا يجب فيه الزكاة ويروى
عن انبي لما قدمنا من ان صيغة قالوا تذكر فيما فيه خلاف ويجب ان يمتد القول
لرجوب الزكاة بما اذا كان الناضل بعد ادلهما عليه لا ربايه نصا بيا واثارا للمع
الي انه لا زكاة عليه فيما اذ لم يكن له مال فغصب اموال الناس وظلم بعضهم
فيه صرح في شرح للنظومة وتحت عليه فترج ذمته بده الي اربابه ان علوا ولا
الي النفل فصرح لوركي المال الحلال بالحرار اختلف في اجزائه كذا في شرح
النظومة لا يضمن منظره الى كذا في الثاني ثم قال فان طاله السامي فلم يدرع
اليه ضمير عند اي حيفته خلاف ما اذا طاله فقيل ان السامي متعين للاخذ فله
الاذا عند طلبه فصار متقدما بالتمتع فالودع اذا منع الوديعة والاصح ان لا يضمن
وهو اختيار مشايخنا لان وجوب الضمان يستدعي تقويت يد او ملك ولم يرد
انتهى وقال الكمال وهو اي القول بعدم الضمان اشبه بالفقهاء انتهى قلت واليه
ماله صاحب الهداية لما اورد اخره بدليله عن القول بلزوم الضمان وكلمته في الفتا
بعد ما حكى القولين قال عقب الثاني قبل وهو الصحيح لعدم التقوية انتهى
الماله بالمال الخ يعني في هذا الباب لان المال مطلقا هو
فانصر عليه محمد بقوله للمال كل ما يملكه الناس من دراهم او دنانير او حنطة او

خاميس

باب زكاة المال

شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك انتهى كذا في النهاية وقال الكمال ما تقدم اي
من صدقة السائمة زكاة للمال ايضا الا ان في عرضها ثيابا ودرهما للمال النقد والرواح
انتهى واللام فيه الخ كذا قاله الزليبي والمقيراط خمس حيوات فانه في قصيد
للشاعر وندي صاحب السراجية في الفرائض ولو طيا اي سوا كان حلية سطا او
سيف او منقطة او طما او سرجا والكواكب في المصاحف والادوية وغيرها اذا كانت
تطهر عن الاثابة يجب فيها الزكاة كما في البحر وهو يسكن الاول وتحرك كما في الثاني
كذا في المصاحف اقول لكلمة قول اي عبيد وظاهر اطلاق اللغة خلافه لا دعبان
المصاحف فيها العرض المتاع وكل شي فهو عرض سوى الدواجم والنفائس فانها
حيوانا ولا عقارا انتهى واما العرض بنتها فتناع الدنيا اقول فيكون اعم من
التفسير السابق وعلت ما قدمناه من الفانوس من انه يحرك انتهى واما العرض
بضم العين فهو الجانب وبالكسر ما يحيد الرجل به ويذم كذا ذكره قاج الشريعة انتهى
وفي الترتيب العرض يسكنك الرخلاف الطول انتهى يعني مع ضم العين اقول
هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد الخ الاستبعاد بعيد عن كلام الزليبي لما علمت
ان جعل الارض غير العرض انما هو قول اي عبيد كما قدمناه والصواب ان
العرض من هنا جمع عرض يسكنك الراعي تسمى المصاحف تخرج النفود فقط لا
علي قول اي عبيد وبما ارد صاحب البحر كلام صاحب الدرر وانتهى وان لم كلام
المصاحف السوام فقد خرجت بما علم من حكمها قاله المنذري واما قاضيا المصاحف
في رد اعتد الزليبي ما اشترى به من التجارة فزوجه والجواب عن الكثر وغيره ان
من اطلق وجوب الزكاة فيما اشترى به من التجارة اراد فيما يقع فيه النية كما قدمناه
لاعم الاشياء فهو ما لا يقع للتغير قد معنا الوعد ببيان وقت النية وهو
كما قال في الجوهر في باب زكاة الابل ثم الواجب هنا العين وله نقلها الي القيمة
وقت الادا انتهى والاشارة هنا في كلام الجوهر الى باب زكاة السائمة

هذا هو الوجه في قوله
في قوله اي عبيد

هذا هو الوجه في قوله
في قوله اي عبيد

هذا هو الوجه في قوله
في قوله اي عبيد

لان اعتبار القيمة في السليقة يوم الاداء باقاف والخلاف في ذكاة المال فقبح
القيمة يوم الاداء ذكاة المال على قولها وهو الاظهر وقال ابو حنيفة يوم الوجوب
كافي البرهان وقال الكمال والخلاف مبني على ان الواجب عندهما جزء من العين وله
ولاية منها الى القيمة فيعتبر يوم المنع كافي منع ود الرديعة وعنده الواجب احدهما
اعتداد لذاجير المصدق على قولها انتهى والقول بانه الواجب هو العين بناء على
ما ظنه بعض اصحابنا ان اداء القيمة بدل عن الواجب حتى لقب السليقة بالابدال وليس
كذلك فان المعير الى البدل لا يجوز الا عند عدم الاصل واد القيمة مع وجود
المقصود عليه جاز عندنا اي ان كان التتويم الى افا دانه يقوم بالمعزوب
وبه صح الزيلعي والعبارة بالبلد الذي به المالك ولو كانت في امانة يعتبر القيمة في
اوتب الاصل والي ذلك الموضع كافي النسخ وقال في البحر انه اولى مما في التبيين
من انه اذا كان في المنازعة يقوم في المهر الذي يصير اليه انتهى فان الزكاة في
الكسور يجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب اقول المهر بلوغه من اخذ منها
لما قاله في البحر من المحيط بل يضم احدي الزكاة في الاخرى لينتج ان عين دوما
او اربعة مثاقيل عندنا في حنيفة لا يلزم في الكسور عنده وعندنا يضم
لا يجب في الكسور انتهى وما ظن غشيه يقوم لانه في حكم العروص فيقول
لم يمين ما اذا يقوم وقال في البحر وان غلب الغش كالسوقه يطرد ان كانت
رايحة او نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من مادي الدراهم
التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وحيث فيها الزكاة والا فلا وان لم
تكن اثما فارايحة ولا مزية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون ما فيها من النضة
يلغ ما في درهم بان كانت كثيرة وتخلص من الغش فانه كان ما فيها لا يتخلص
فلا شيء عليه لان النضة فيها قد هلكت كذا في كثير من الكتب وفي غايه البيان
الظاهر ان خلوص النضة من الدراهم ليس بشرط بل الاعتبار ان يكون في الدراهم
نضة بقدر النصاب انتهى فروع الفلوس ان كانت اثما فارايحة او سلعا للتجارة

يجب

يجب الزكاة في قيمتها والا فلا ذكر ابو نصرانه يجب فيه الزكاة احتياطا اخوان
في الخائفة والخلاصة وقيل لا يجب قال مولا فالبرهان الطرابلسي وهو الاظهر
كذا قاله المتقدم في شرحه انتهى قلت وعنده البرهان بعدم الغلبة المشروطة للوجوب
وقيل يجب درهما ونصفه عليه في البرهان بالطرابلسي وجهي الوجوب
وعنده نقصان النصاب الى من صور ما اذا مات ضم التجارة قبل الحول
فربح طردها وتم الحول عليه ان بلغ نصابا زكاة بخلاف عمير ثم غلظ لا يقدم
النصاب بالتجر وبقا حرمه وهو المصروف في الاول كافي التبيين ونقص
القدوري في شرحه ان حكم الحول لا ينقطع في مسيلة العمير وسوي بينهما
وفي نوادر ابن سماعة فاذا ذكره القدوري كذا في غايه البيان فان قيمة
احدهما محي استغنت الممثاله اذا كان لمعاينة درهم وعشرة وناي قيمتها
ادني من مائة درهم تضم الدراهم الى الذهب لاضاوية قيمة عشرة دنائير
فيكلهما نصاب الذهب قيمة **العاشر** اخر هذا الباب ما قبله
لتخص ما قبله في العبادة وهذا يشمل غير الزكاة كالمأخوذ من الدمى والحول
ولما كان فيه عبادة وهو مأخوذ من المسلم قدمه على الحسن من التران والعاشر
فاعل من مشرك القوم اعشرهم مئرا بالضم فيها اذا اخذت عشر اموالهم وبالكسر
مرت اعشرهم عددا ذكره القدي والمرايم ههنا ما يدور ارام العشر من الحرب
لا المسلم والذي كافي النسخ هو من نصب الى عرفة ما ذكره ان الاصل في نصير
فيه نظره لاخذ الصدقات اعانة للمسلم على اداء الزكاة وما دها بما يؤخذ من الكافر تاج
الاصل في لا يحتاج الى تخصيصه بالذكر وليس بعبادة فكل الصدقات المأخوذة من
تخصيص المسلمين على المأخوذ من غيرهم ليامنوا من المخصوص شاربه الى قيد لا بد
من زيادة ذكره في البسوط وهو ان يامر به التجار من المخصوص وتجميعهم
من المخصوص قال في البحر فيستفاد منه انه لا بد ان يكون عادرا على الجاية انتهى
وليشترط ايضا ان يكون حرا مسلما غير هاشمي فلا يصح ان يكون عبد العدم

في النسخ

ظاهر الرقعة لذهب لانه الاصل وقيل جعل اسلعيان في زماننا لثام العهد
 كافي الجود والفا في قيل يعتبر جاهليا وقيل كاللقطة لا عني ما في اطلاق القولين
 لما علت من ان ظاهر الرواية جعله جاهليا وان وجه متاعهم ليس المراد
 بالمتاع غير الذهب والفضة لما ذكره عن المراج في ارضنا ليس قيدا
 اختارنا لان الحكم في دار الحرب كذلك كما ينبغي اطلاق الهداية الا انه يشترط ان
 ان يكون الواجد له في دار الحرب ذائفة الظاهرات مادته قبل مسيلة عقل السارق
 ذكرت في الهداية الى اقول هي تحيط صاحب الوقاية على ما ظهر للمهر من التوجيه
 الذي ذكره ولا نسلم له ذلك بل كللم الوقاية على ما اذا كان الواجد في المسيلة في كل حال
 المذكورة ذائفة فير المستامن ويكون قول الوقاية وان وجد مبيعا للمنفول المأمور
 به لا يرجع ضمير للمستامن المذكور قبله بل يكون منقطعاً عنه وحذف فاعلم لان هذه
 العلم به من قوله خمس وباقيها اذا لا يحس الاما وجد ذائفة ويترك لفظها على ما هي على
 اقول نعم ينبغي حذف لفظ منها ليشمل ما اذا وجد متاع اهل الحرب في دارنا او دارهم
 وكذا ولكن قد ابدله المهر بقوله في ارضنا حتى لا يرجع الضمير للمستامن
 ويلزم منه توهم التخصيص بدارنا ولعلهم اعم من ان يشترط في الواجد له في
 دار الحرب المقتة فالصواب ان يقطع بما قبله ويعبر على البناء للمنفول
 قد علمت انه كذلك على ما وجهه به ثم اقول السري في تقييد صاحب الوقاية
 يكون الارض لم تملك ليعيد الحكم بالاولوية في الملوكة لكون الماخوذ عنه
 انتهى وقال في المراج انما ذكر هذه المسئلة اي في الهداية بعد ذكر حكم النقد
 في المعدن والوقاف ليس ان وجوب الخمس لا يخص في الركا من النقد
 او غيرهما بخلاف الزكاة حيث لا يجب في المتاع الا للتجارة لما ان وجوب
 الخمس باعتبار الضمنية وفي ذلك كل المال سواء بعد ان بقيت المتقال
 من ايدي الكفرة الى ايدينا غلبة حقيقة او حكم كما قيل انتهى
 في عمل ارض شرعية كذا في الهداية وقال في العنانية

في قوله لانه الاصل
 في قوله وقيل جعل اسلعيان
 في قوله كافي الجود والفا
 في قوله لما علت من ان
 في قوله المهر بقوله في ارضنا

اقول قد علمت ان
 في قوله لانه الاصل
 في قوله وقيل جعل اسلعيان

باب العتق

قيد

قيد بارض العتق لانه اذا اخذ من ارض المخرج فلا شيء فيه لا عتق ولا حراج
 كما بين انتهى وقوله فلا شيء فيه اي في العمل ولكن الحراج يجب ما عتق
 التمكن من الاستعمال كما في المراج انتهى وقيل في البحر عن البسيط ان صاحب
 الارض يملك العمل الذي في ارضه وان لم يتخذ هالذ لك حتى ان له ان ياخذ
 من ارضه من ارضه بخلاف الطير اذا فرغ في ارضه فهو لمن اخذه انتهى او
 عمل جبل وثمره كذا نص في الهداية وقال الاتفاق في رواية اسدين عن
 وعن ابي يوسف والحسن انه لا شيء منهما انتهى الا ان الاتفاق في قال عند ما قدم
 من قوله الهداية وفي العمل العتق اذا اخذ من ارض المثل ما نصه واذا
 كان في المنازل والكهوف والجبال وعلى الاشجار فلا شيء وهو عزله التماس
 تكون في الجبال انتهى فهو اختزان مما في غير العتقية فليتامل وهو من
 اوسق اي النصاب القبر هنا ما يطلع خمسة اوسق عند الصالحين والوسق
 بنحو الواو ويروي بكسر هاء حمل البعير والوقر حمل البغل والحمار كما في المراج
 سنون صاعا تقدير الوسق بيشين صاعا مصرح به في رواية ابن ماجة
 كما في فتح القدير وقالا لا يجب الا فيما له ثمنه باقية حد البقا ان يبق سنة
 في الغالب من غير معا حجة كثيرة بخلاف ما يحتاج اليها كالعنب في بلادهم والبطيخ
 الصفي في بلادنا اي بلاد مصر وعلاجه الحاجة الى تعليبه وتعليق العنب كذا
 في الفتح لا الا في نحو الحطب الى اقول وكذا لا يجب في نحو معف وثبت لانه
 يشترط ان يكون الخارج مما يتعد ابنته حتى لو اخذ ارضه مقصية او شجر
 او مبيتا الخشيش واراد به الاستئمان بقطع ذلك وبيع كان فيه العتق
 في العناية وبيع ما يقطع ليس بقيد ولذا اطلقت قاضي خات عنه ويقرط ايضا
 قصد الاستقلال فخرج نحو زرا البطيخ والخيار وما يخرج من الشجر كالصنم
 والقطران ويجب في العصف والكاف وزر ولا كل واحد منهما مقصود
 فيه كما في البحر وقال قاضي خات ولا يجب العتق فيما كان من الدوة كاللوز والمليح

١٤

ولا في الكندر انتهى وفي الجوهر خلافا حيث قال يجب العشر في الجوز واللوز والبر
والنوم في الصبيح وفي عشرين الادوية كالسمن والشونيز والحلف والحبائهي
والقصب هو كل نبات ساقه يكون اغانيب وكوباد والكعب العقدة والانبوب
ما بين الكعبين والبراد هذا القصب الفارسي لان القصب ثلاثة انواع الفارسي
والعشرون كما تقدم وقب الذرة وهو قصب السبل كما في الجوهر وفي
بالذرة لا يمكن حمل ذرة ذرة ويلقي في الدوا كذا نقل عن شيخ شيخ وكذا
في الجازية وفيها قيل يدفع بها الهوام وقيل ما يدور على البيت اي شركنا
في المراج واجوده الباقية اللون انتهى وهو من افضل الادوية لحرق النار
مع دهن ورد وخط وينفع من اورام المعدة والكبد مع العسل ومن
الاستسقا كما اذا قلده تقاني والثالث قصب السكر قال في الجوهر
قصب السكر والذرة فيها العشر وكذا في العناية انتهى قلت وتوجد العشر
من عسل قصب السكر كما في المراج قال شيخ الاسلام قصب العسل يجب
المشرف في عسله دون خشبه انتهى غوب الغوب الدلو العظيم والدالية
دولاب تدفع البقر وذكر في المخرج ان الدالية جذع طويل ركب تركيب
مذاق الارز في راسه مغرة كبيرة يستقي بها والسانية الناقه التي يستقي
عليها فان سقي سحابة بدالية فالمعتبر اكثر المسنة كما مر في السائمة كذا في الهداية
وان استويا يجب نصف العشر نظرا للمفرا كما في السائمة كذا في البحر وهو تحت
الزيلي وظاهر الغاية وجوب ثلاثة ارباع العشر ويجب الخراج في عشرة
مسلم سراجا دمي اطلق الذي والرواية غير التعليل كما نص عليه في العناية
وقال الزيلي اوجب الخراج ان اشترى دمي غير تعليل ارضاء عثرية من مسلم
يفاضل العشر عند ما طالع الحمد وانما لم يذكرها المصنف لدخولها تحت
قوله وضعفه في ارض عثرية لتعليل انتهى كونه اذادة محبة البسم وقال
مالك لا يجزى البيع وهو اختيار الفاضل اي طار من كذا نقله التقاني من

القنوري

القنوري او العيب بقضا انما كان الرد بالعيب فسخا اذا كان بقضا
الماضي لان للقاضي ولاية الفسخ فاذا كان بعيب فسخا كان اقاله وهو بيع
في حق غير مما فسخا رشا من الذي يستقل اليه ما فيها من الوطية وقيل ليس
للذي رد بها بالعيب للعيب الحادث عنده يصير ردّها خراجا وجوابه
ان هذا العيب يرتفع بالفسخ فلا يمنع الرد كما في التبيين متعلق بقوله
ردت اقول جعله بقضا متعلقا بردت يستلزم اشتراط القضاء في الرد
للفساد وخيار الشرط والروية ولا يشترط القضاء في الرد بخيار العيب
فكان ينبغي ان يقال متعلق بقوله او العيب وعلى ذي جمل داره
بستانا خراج اي سوا سقاءه بما الخراج او العشر والبساتان كل ارض
تحوطها حائط وفيها تحيل منزقة واشجار ولولم يجعلها بستانا بل ابقاها
دارا كانت ولولا تحيل يقل اكرار الا شي فيها سوا كان مسلما او دنيا
كذا المسلم لو سقاها اي المسلم ما به اي الخراج ولو سقاها بما العشر عشر
ولوان المسلم او الذي سقاها مرة بما العشر ومرة بما الخراج فالمسلم احق
بالعشر والذي بالخراج كما في المراج واستشكل العتاي وجوب الخراج على
المسلم ابتداء فيما اذا سقاها بما الخراج حتى نقل في غاية البيان ان الامام الحسين
ذكر في الجامع ان عليه العشر بكل حال لانه احق بالعشر من الخراج وهو الظاهر
انتهى واجاب صاحب البحر بان الموضع وضع الخراج عليه حبرا اما باختيار
فيجوز وقد اخاره هنا حيث سقاها بما الخراج يعني اذا ايجي ارضامية باذن
الامام وسقاها بما الخراج فانه يجب عليه الخراج انتهى وسياتي بيان
المياه بانه كما قاله المصنف ان ما السما والبير والعين في ارض مشربة شرية
وما اثار حفرها العجم ويبدعين في حراجة خراجي كذا يسمون ويجوز وجلة
والغزاف عند اي يوسف وعثريه عند محمد انتهى قلت وفي شرح الطحاوي
وكذا البيل خراجي عند اي يوسف رحمه الله لدخوله تحت الحايه باتخاذ القطر

في هذه القول
ان تكلمت على
المص والمكاتب

بينة عادلة او لم تكن ولم يرفع الي القاضي فلا يحل له اخذ الزكاة كما في ما كان
ويستعمل الله اقول كما ينبغي ان يعيد عن اللام الي في كونه في الض
كذلك في باقي الادبعة الاخيرة وهو المكاتب والعارف واتب السبيل لما قال
في الثاني وغيره انما عد له عن اللام الي في في الادبعة الاخيرة لا يبدان بانهم اساقط
اربح في استحقاق الصدقة عليهم ممن يتوق كونه في للوعاضه على انهم
احكاما ان توضع منهم الصدقات في منقطع الغزاة الى قال في في كلام
الطبيوية في سبيل الله قيل طلبه العلم وكذا في الرعي وقال الشريفي عطاء
قلت بعد فانه لا يزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبه علم انتهى قلت
واستعماده بعيد عن طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل في سبيل
يلزم طالب علم وبقية من لزم محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقي
الاحكام منه كاصحاب الصفة فالنفس بطالب العلم وجهه حضور صدوق
قال في البداية في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى طاعة
الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا انتهى ثم اعلم ان الخلاف بين اصحاب
اعناه في التفسير ولا خلاف في الحكم للاتفاق علي انه انما تغلي الاصناف
كلهم بشروط الغزاة في العامل فيقطع الحاج التيسر يعطي بالاتفاق كما في النسخ
وابن السبيل هو المسافر الى كذا في التبيين ثم قال والاولي ان يستمر
ان قد علم ولا يلزمه ذلك لا جمال غيره عن الاداء بل لم ان يتصدق بما
فصل في يده عند قدرته على ما له كالمقتر اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وشله
في النسخ تملك اي لا يطرق الاباحة مستغنى عنه بما قدمه اول كتاب الزكاة
لا الي بنام سيد الخ الحيلة في جوان مثله ان يتصدق بمقدار زكاة علي
فغير ثم يامر بعد ذلك بالصرف الي ذلك الوجه فيكون لصاحب المال
ثواب الزكاة والمقتر ثواب هذا التقرب كما في الجوع المحط وقدر
اقول ولو من زكاة لا يدفع الي ولده الذي نناه كما في النسخ

باب المص والمكاتب

وزوج

في هذه القول

ونوجه اقول ولا يدفع الي من بينه وبينه قرابة ولا داود وجبة كذلك لا
يدفع اليهم صدقة قطر وكفارة وعشرة بخلاف حشر الركان فانه يجوز دفعه
لهم كما في مناه اذ لا يشترط فيه الي المقر كما في النسخ وملك الركن لول وكذا لملوك
من بينه وبينه قرابة ولا داود وجبة لما قال في البحر والنسخ ان الدفع للمكاتب
الولد غير جائز كالدفع لابنه اي مدبره ومكاتبه وام ولده اقول جعل الملك
شاملا للمكاتب صرحا كما هو مفهوم الحلق ابن كل باشا وصدقات التبعة خالف
لما قاله في باب الخلف بالعق ان الملوك لا يتناول المكاتب لانه ليس بملوك مطلقا
لانه مالك بيد النبي ولما كان مغاير له قال في الكفر وعنده ومكاتبه

واتفق شراحه الي اي معظم شراحه والافقه ذكر له الكمال في جميعها فقال قوله
لا يرد مد يوك اما ان يكون لفظ اعقق مبنيا للفاعل او للمفعول ففي الاول
لا يصح التقليل لانه ما يرد مد يوك اذ هو صرحه بانه لا يرد مد يوك في حق
لا يخبري منه ما فاقا في بعضه اعقاق طه وعلى الثاني لا يصح تعليله عدم الاعطاء
بانه بمنزلة المكاتب عنده حينئذ مكاتب الغير هو موقوف بالض فلا يجري عن
الاشكال والحاج في دفعه الي تخصيص المسألة فان قري بالبناء للفاعل فالمراد
عبد مشترك بينه وبين ابنه اعقق نصيبه فغلبه السعاية فلا يرد له
الدفع اليه لانه كتاب ابنه ولا يدفع الي ابنه لا يجوز له الدفع الي مكاتبه وعنده
يجوز لانه حر مد يوك للابن وان قري بالبناء للمفعول فالمراد عبد مشترك بين
اجنيين اعقق احداهما نصيبه فيستطيع الساكت فلا يجوز للساكت
الدفع اليه لانه كتاب نفسه وعندهما يجوز لانه مد يوك وهو حر ويجوز ان
يدفع الانسان الي حديقته اما الواختار الساكت المقتن كان اجنبيا عن
العبد فيجوز له ان يدفع اليه ككتاب الغير انتهى وفي اقول اي يملك
نصاب فضة او ذهب فاصل عن حواجه الاصلية او يملك ما يساوي
قيمة نصاب فضة او ذهب من اي حال كان بل لا يشترط التماحي لوملك نصاب

في هذه القول
ان تكلمت على
المص والمكاتب

ساية كخر من الابل لا تساوي مايتي درهم طار دفع الزكاة اليه وواقع
في الخطلون هذا فهو درهم حيث قال ودخلت النصاب الخمس من الابل
الساية فان ملكها او نصابا من السوايم من اي مال كان لا يجوز دفع الزكاة
له سوا كانت تساوي مايتي درهم او لا وقد صرح به شراح الهداية عند قوله
من اي مال كان انتهى فليقتب له وقد ذكر خلافه في الاشياء والنظائر وفي
العماليه فقد ناقض نفسه ولم ار احدا من شراح الهداية صرح بما ادعاه من
اطلعت عليه بل عيانا ثم مفيدة جواز الدفع لمن ملك نصاب ساية لا يبلغ
قيمتها نصابا غير ان قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة اليه من ملك
نصابا سوا كان من النقود او السوايم او العروض انتهى فادعاه ما ذكره
في الجوه وهو مدفع لا تقول العناية سوا كان الخ مفيدة تقدير النصاب
بالقيمة سوا كان من العروض او السوايم لما ان العروض ليس نصابا الا
ما يبلغ قيمته مايتي درهم وقد صرح بان المعتبر مقدار النصاب في التبيين
وغیره واستدل له في الثاني بقول النبي صلى الله عليه وسلم من سال وله
ما يعينه فقد ساله الناس الخا فاقيل وما الذي يعينه قال ما يتادوهم او
عدا انتهى فتدبر الحديث اعتبار الساية بالقيمة لا بالطلاق وقال في المحيط
العنا الذي حرم الصدقة ويوجب صدقة الفطر والاضحية هو ان يملك ما يبلغ
قيمتها مايتي درهم من الاموال الناضلة عر طاعة لقوله عليه السلام لا تحل
الصدقة لغني قبل وما الغني يا رسول الله قال من له ما يتادوهم انتهى
وقد مضى على اعتبار قيمة السوايم في عدة كتب من غير خلاف ذكر في الاشياء
والنظائر كما ذكرنا وفي السراج التوايح ونظم ابن وهبان وشرحه له
وفي شرحه ابن الشيخ وفي النظائر لفظا لا يشرفه وفي الجوهرة قال
المرغيناني اذا كان له خمس من الابل قيمتها اقل من مايتي درهم تحل له الزكاة
فيجب عليه فلهذا ظهر ان المعتبر نصاب النقد من اي مال كان بلغ نصابا

باب الصدقة

اي من جنسه او لم يبلغ انتهى ما نقله عن المرغيناني **تفسيره** قيد ما يكون
النصاب فاضلا من الحاجة بها للكمال وغيره حيث قال والشروط ان يكون
فاضلا عن الحاجة ثم قال اما اذا كان له نصاب ليس باميا وهو مستغرق في
الاصلية فيخرج الدفع اليه كافتدائه في ذلك كتبنا تساوي نصابا وهو عالم يحتاج
اليها او هو جاهل بالحاجة له انتهى قلت الا ان في قوله او هو جاهل بالحاجة
له انها نظرية لا عطفه على من يجوز دفع الزكاة اليه وان لا يجوز له لكنه لما
احاله على ما تقدم وهو مفيد ان الجاهل لا يكون عسقا بملكه كتبنا علم
حكمه به وان كان في هذا نسخا ومملوكه اقول المراد غير المكاتب وان كان
مقتضى بقره فيما تقدم فقول المكاتب لان الملك واقع لموله فيه اشارة
الى جواز الدفع له اذا كان ماذن فاحديونا بما يحيط بكسبه ووقته وبه
صرح الزبلي وغيره فقال يجوز عداي حنيفة خلافا لما بنا على ان المولى
يملك اكسابه عند ماله وعنده لا يملك فسادا للمكاتب وفي الزجوة اذا كان
العبد زمنا وليس في عياله ماله ولا يجد شيئا يجوز وكذا اذا كان موله
غايبا ودوي ذلك عن ابي يوسف انتهى وطفله لا من قبته بين كونه في
عياله الاب او لم يكن في الصحيح كافي الشيين خلافا للكثير ا قوله وسوا كان
ذكر او اثنى كان عليه غير واحد من الشراح وكذا في الجوهرة فقال وهكذا
حكم البنات الكبيره الا انه عقبه فيها بقوله وفي المساوي اذا دفع الجاهل
الغني الكبيره قال بعضهم يجوز لانها لا تعد غنية بغنايها وزوجها وقال
بعضهم لا يجوز وهو الصحيح انتهى كذا المرأة هو ظاهر الرواية وسوا فرض
لها نفقة او لا وعن ابي يوسف لا يجوز الدفع لها كالبنت والعرق ان نفقتها بخلاف
الاجرة ونفقة الولد مسبية عن الجزية فكانت كنفقة نفسه كذا في البرهان
وعمد على الجمع فيه القدر دي حيث عدم مرتين كذا ذكره والعباس والمارث

تقديره
المكاتب

ابناء المطلب وعلى وجهه وقيل اولاد ابي طالب رضي الله عنهم وفائدة
التخصيص هو انه يجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي لب
كافي الجوهره والاطلاق الحكم ولم ينعده من مات ولا يخصه اشارة لعدم رواية
ان ينعمة عن الامام ان يجوز الدفع لبني هاشم في زمانه لان في بعضها خمس
الخمس ولم يصل اليهم ولرد رواية ان الهاشمي يجوز له دفع زكاة الى هاشمي
مثله لان ظاهر الرواية المنع مطلقا كذا في البحر وقال في شرح الامانة
عن ابي حنيفة ان الصدقة كلها جائز على بني هاشم والحرمه كانت في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم لو لم يصل خمس الخمس اليهم فلما حصل منهم ظلماء من ذلك
بوجه صلى الله عليه وسلم طلت لهم الصدقة قال الطحاوي وبالجواز ما خذنا
في شرح الجمع لابن الملك ومواليهم اي متعتقي بني هاشم مفيد بالاولوية
عدم جواز الدفع الى ارقابهم وان جاز التطوعات والاقوات لم نقل
في النهاية عن المعتز ان النقل جائز لهم بالاجماع كالنقل للمعتز وتبعه صاحب
المعراج واختاره في المحيط مقتصر عليه وعراه الى الزاد وبشي عليه الا قطع في شرح
المتدوي واختاره في غايه البيان ولم يقل غير شارح الجمع فكان هو المذهب
وانت الشارح الربيعي الخلاف في التطوع على وجه يشعر بالحرمه وقوا المحقق
في فتح القدير من جهة الدليل لا طلاقه وقد سوي في الظاهر بين التطوع والوقف
كما سمعت وهكذا في المحيط وفي شرح الطحاوي وغيره ان الحل مقيد بما اذا
سماهم اي الواقف لما اذا لم يسهم فلا لاها صدقة واجبة ووده المحقق في فتح
القدير بان صدقة الوقف كالنقل لانه منبرج تصدقة بالوقف اذ لا اتياف
واجب ونظر صاحب البحر في بان لا اتياف قد يكون واجبا كما اذا قال ان
قدم اليه فلي ان اقف هذه الدار صرح المحقق نفسه في كتاب الوقف بذلك
داورد سوا لا كيف يلزم به وليس من جنسه واجب واجاب بان يجب على

الامام

الامام ان ينفق سجدا من بيت المال للمسلمين وان لم يكن في بيت المال شيء
فعلى المسلمين ان ينفقوا في البحر من الظهيرة ما يوجب الوقف بالوقف
وان جاز غير حاله من كصدقة النظر والكفارات جاز وفيه للذي وقيد
بالذي لان جميع الصدقات من مضافا ونقل المحقق في اتيافا ولو كانت
مستامنا كافي البحر عن غايه البيان والنهاية دفع بخاري بطر انه صرف
فمن التخيير بالظن يخرج الاجتهاد يعني المحقق عن الظن كذا في البحر ولو ظهر
كفره المراد به بان كان دعيا اما لو ظهر حريسا ولو مستامنا لا يجوز كافي البحر
والجوهره وفي قوله دفع بخاري اشارة الى انه اذا دفع بلا عرق واحط بالآخر
اقول وكذا اذا اشك في كونه مضافا بخريه وكذا اذا عرقه وعليه ظهر انه
ليس مضافا بخريه الا اذا لم يخلية بعده على الصحيح كافي البرهان وقال الكمال
في بعض انها كسيلة الصلاة حالة الاشتباه الى جهة التخيير فانها لا يجوز عند
ابي حنيفة ومحمد وان ظهر موافقه والحق الاتفاق على الجواز هنا والفرق ان الصلاة
الى تلك الجهة متعينة لعمدة الصلاة الى غير جهة القبلة اذ هي جهة التخيير
حتى قال ابو حنيفة رحمه الله احتج عليه الكفر فلا تقبل طاعة وهذا منسب
الا عطا لا يكون به عاصيا فصلى وقوعه مسقطا اذا لم يخطئ به انتهى وكذا
الا عطا لو لم يكن ان يكون المراد الا عطا المحرم من الزكاة فيشمل الموجب
لها وهو حقن طلاق المصنف فيكره دفعه بوجوب يساوي نصابا وان
يكون المراد الا عطا الموجب للزكاة لا المحرم لاحدها فلا يكون الا دفع غير العون
من النقد لانه يجب ملكه الزكاة وان تاح وجوب ادائها الى انها الحول
وهو مفهوم طاهر عبارة الهداية حيث قال فيها ويكره ان يدفع اليه
واحد مائتي درهم فصاعدا وان جاز انتهى ومحل الكراهة ما لم يكن مديونا او
ذاعيا فلو كان ذاعيا لم يحث وضع عليهم لا يصيب كل انصاب اولا يفضل
بعد قضا دينه نصاب فلا كراهة في دفع ذلك كافي المنع وانما يصير

فما بعد قيام الغليك فتأخر العني عن التملك الى كذا في الهداية وتقيم في النهاية
والمرامج بانه ليس يستقيم على الاصح من ههنا من ان حكم العلة الحقيقية
لا يكون تأخيرها بل هو كالاستطاعة مع الفعل بقرنان واجابا بان جميع
قوله ان الغنا حكم الاداء اي حكمه حكم الاداء اذ اعله للملك والملك علة
الغنا فكان الغنا مضافا الى الاداء امسطة للملك كالاتفاق في شرا القريب
فكان الاداء شبهة السبب الحقيقي والسبب الحقيقي مقدم على الحكم الحقيقي وما
يشبه السبب من العلة له شبهة التقدم انتهى كذا في البحر وقال في العناية
اقول الحكم بتعقب العلة في القتل وتبينها في الوجود فبالنظر الى التاخر
العتلي طوبى بالنظر الى التقادرات الخاطئة يكون وتبينها اي من مكان
المالك الى بلدا اخر لان المتبر في الزكاة مكان المالك وفي صدقة الفطر مكان
الراس المخرج منه في الطهي مراعاة لا عايب الحكم في محل وجود سببه كذا في النسخ
فقال في البرهان الصحيح عن ابي حنيفة وجوب اداها اي صدقة الفطر حيث هو
اي المولى كاخائه معه ويرجع اليه ويؤممه اليه وجوبها حيث هم كالزكاة
انتهى فعدا اعتبر مكان المولى وهو صحيح المحيط والبايع وتصحيح الكالة
ظاهرة قال صاحب النسخ فقد اختلف التصحيح كذا في وجوب النسخ في ظاهر
الرواية والرجوع اليها والمنقول من النهاية مغريا الى المبسوط ان العبرة
بمكان من يجب عليه لا بكان المخرج عنه موافقا لتصحيح المحيط فكان هو المذهب
ولهذا احتجنا به خاصية الظاهر في كونه مقتضا عليه انتهى قلت قد نظرت في
لده على منظر ظاهر الرواية من العناية فوضح به كلام صاحب البحر قال
الاكل رحمه الله وطولب بالعقود بين هذه المسئلة وبين صدقة الفطر
في انه اعتبر ههنا مكان المالك وفي صدقة الفطر من يجب عليه في ظاهر الرواية
واجيب بان وجوب الصدقة على المولى في دفعته على راسه حيث كان راسه
وجب عليه وراسه عما لقيه في حقه كراسه في وجوب المونة التي هي سبب الصدقة

يجب

فما حيث ما كانت دونهم راسه واما الزكاة فالغنا يجب في المال فلهذا اذا
هلك سقطت فاعتبر مكانه انتهى وكذا من علي ظاهر الرواية في النهاية وصدقة
الفطر فقال ولما كان الاداء هو مكان من يجب عليه في ظاهر الرواية بخلاف
الزكاة فان الاعتبار فيها بكان المالك انتهى لغير قريب واحرج اقول عدم كراهة
النقل غير منصرف في هاتين الصورتين فان السام من يدان الحرب يعني بالاداء الى
فقراد الاسلام وان وجد فقر المسلمين يدان الحرب ولا يكون ايضا نقلها لمن هو
اوسع وانفع المسلمين بتعليم من فقر بلده بعد علم الحول وكذا لا يكون نقلها قبل
تمام الحول لبلد اخر مطلقا كما في شرح الجمع **تنبيه** قالوا لا يفضل في صرفها
ان يصرفها الى اخوته الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامهم ثم احوالهم ثم ذوي ارحامهم ثم جيرانهم
ثم اهل سكتهم ثم اهل مصر كل في النسخ وغيره انتهى ولعله اراد بالاخوة ثمول
الاخوات ولهذا قال في الجوهره اعلم ان الافضل في الزكاة والعطية والمذكور
الصرف اوله الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى
اولادهم ثم الى الاخوات والحالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوي الارحام من بعد
ثم الى الحيران ثم الى اهل حرفة ثم الى اهل مصر او قرية انتهى والمكراد يقول
الكال ثم ذوي ارحامهم بعد ذكر احوالهم وذوهم اجد محاذ كرقيله واليه **الخلاصة** في
الجوهره كاتقدم بقوله ثم ذوي الارحام من بعدهم انتهى هذا وذكر في المراج
عن الشيخ ابي جعفر الكبير لا قبل صدقة الرجل وقرايته ما وجب حتى يدايم فيسعد
حاجتهم انتهى ونقد دفع مخيبه عن سوال يوم طاهره تعلقوا باعتبار سوال
الوقت والاوجه ان ينظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقر من مجال وطاعة اخوي
كدهن وثوب وكوامنزل وغير ذلك كذا في النسخ وقال في العناية انما صار هذا
احب لان فيه صيانة المسلم عن ذلك السؤال مع اذ الزكاة ولهذا قالوا من اراد
ان يتصدق بدراهم فاشترى به فلو سافر فزها فقد قصر في امر الصدقة انتهى
قال تاج الشريعة لما روي عن عمرو بن ابي عبد الله قال اذا تصدقت فاعطهم

ولان دفع الكثير اشبه بحمل الكرام فكان لولي قال عليه السلام ان الله تعالى يحب معالي الامور ويبغض سفاسها وقد ذم الله تعالى على اعطاء الغليل في قوله عز وجل انزلنا نوري واعطينا الفيل واذى انتهى **قوله** لا يسأل من له فتيومه يعني لا يسأل القوت اما سواك ما هو محتاج اليه غير القوت فحاجته كقوت وسواك له قوته بالفعل او القوة كذا كان صحيحا مكتسبا لقدرته بعبته واكتسابه على قوت اليوم فكله مال له واستثنى من ذلك في غاية اليك الثاني فان طلب الصدقة جائزه وان كان قويا مكتسبا لاستغاله بلطامه من الكسب انتهى وينبغي ان يلحق به طالب العلم لاستغاله عن الكسب بالعلم واذ احرم الوال هل يحرم الاعطائه اذا علم حاله ما حكمه في القياس ان يحرم بذلك لاعتاده على الحرمة لكن جعله شبه وبالهبة للخي او لم لا يكون محتاجا اليه لا يكون انما شمله في الجوع الشخ اكل الدين في شرح المشافق انتهى لكن قال قاضي طائ كان قلده عنه في النهاية لا يحمل الوال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحمل السؤال لمن كان كسويا او يملك خمسين درهما **الفطر** انتهى فاضله في البحر من حرمه سوال الكسوب غير متفق عليه انتهى **باب**

قوله اي صدقة الفطر وهو من اضافة الشيء الى شرطه كحج الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه كصلاة الظهر ومناسبتها للزكاة لانها من الوضوء يرد المالة الان الزكاة ارفع درجة منها لثبوتها بالفران قدمت عليها وذكر في البوط هذا الباب عقيب الصوم على اعتبار الترتيب الطبيعي اذ هي بعد الصوم طبعيا من باب كذا في الجوهر والكلام في صدقة الفطر من وجوه سنذكر منها بيان كينيتها وكيفية شروطها وسببها ووقتها وجوبها واستحبابها وما يتبادر به الواجب وركبتها وهو ادا قدر الواجب لمستحقه وحكمها وهو الخروج عن عبادة التكليف في الدنيا وموصول الثواب في الآخرة ومكان الاداء هو مكان من يجب عليه في ظاهر الرواية كما تقدم يجب على جوسلم بحتم ان يكون المراد بالوجوب شغل الذمعة

مردود ولو كان الفطر سكرانا هو ادائها على وجهين ولا يرد اذا لم يفطر لعدم السعي

المعبر

المعبر عنه بنفس الوجوب وان يكون وجوب الاداء المعبر عنه بتفريغ الذمعة والظاهر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا من كل حر الحديث كما ذكره الرطبي **قوله** ولو صغير يعني يجب من ماله وعلى الولي اداءه ما منه كما سنذكره **قوله** له نصاب الزكاة فيه تسامح لانه لا يشترط ان يملك ما يجب فيه الزكاة بل ما يساوي نصابا ولو عرضا لم ينو للتجارة فانما هو من حجة الاصلية **قوله** فاضلا من حجة الاصلية اقول ومن حواجيه الاصلية حواجيه عياله فلا بد ان يكون النصاب فاضلا عن حواجيه وحواجيه عياله ولم يبين المصنف مقدار الحاجة اشارة الى ما عليه الفقهاء من ان العبرة للكنانة من منقذ فيعتبر ما زاد على الكفاية له ولعياله كذا في مختصر الظهيرية **قوله** وبه تحرم الصدقة اي وجب الاحتية كالنطرة ونفقة القريب المحرم وتأتي النعت ما يجب زكاته وهو النصاب النامي وتقدم الثالث ما يحرم السؤال وتقدم قاله صاحب البحر وتسمية الشارحين له نصابا ببيان انما هو اي بيان شرعي **قوله** وطفله الفقير اقول ولو كان له ابا فاضلي كل فطرة كاملة عند ابي يوسف وقال محمد عليهم صدقة واحدة ولو كان له ابا وام وسواد والباقيين عليه صدقة مائة عند جما في النفع ولا يجب فطرة امه على احد لعدم الملك التام **تنبيه** الحد كالمطلوب عند فقهاء وقره على ما احتار في الاختيار فوجب عليه فطرة ولد ولزوجه ولا يجب عليه في ظاهر الرواية كذا سنذكره **قوله** فلا يجب عليه لولده الكبير قال في البحر من الاختيار لان يكون محبوظا فان صدقة فطره على ابيه سواء بلغ محبوظا او

حين بعد بلوغه خلافا لما عن محمد في الثاني وجب فطرة الاب الفقير المجنون على ابيه انتهى **قوله** وطفله الغني بل من ماله اقول ولو لم يخرج الولي عنه وجب الاداء بعد بلوغه وقبحا وصح المجنون وولي من حاله **تنبيه** ذكره في الاحتية من الخلاف واضح ما يقتضي به انه لا يضي عن ماله ولما ملوك ابنه فقال في المحيط لا يجب من ملوك ابنه ادالم تكن للابن مال او غير الملوك بالاتفاق

معه ان المصنف قدس سره انما اراد ان يبين ان الزكاة لا تجب على الفقير الذي لا يملك ما يساوي نصابا

فان المصنف قدس سره قد بين ان الزكاة لا تجب على الفقير الذي لا يملك ما يساوي نصابا

عبارته هي من حيث هو ان لا يملك ما يساوي نصابا

الكامل وقال في البرهان الزبدي كالتقريب رواية عن الإمام وبه قال الأئمة
وعليه الفتوى انتهى فاعلم يجب أن يكون بدلا من الضمير
المستتر في يجب أي يجب النظر أي صدقة الفطر وهي نصف صاع مما
أي من صاع يسع النائم هذا تقدير الطحاوي الصاع بما يسع ثمانية أرطال
مما ذكره المصنف وفيه إشارة إلى ما قيل أنه لا خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه
في الحقيقة من حيث تقدير أبي يوسف الصاع بخمسة أرطال وثلاث عراقيه
وتقديرهما بثمانية أرطال لزيادة الصاع في مصر أي يوسف لأن الرطل
في زمن أبي حنيفة كان عشرون استاراً وفي زمن أبي يوسف ثلثين استاراً
والاستار بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف قال الزبلي وهذا القيل
أشبه لأن محمد لم يذكر المسئلة خلافاً ولو كان فيها خلاف لذكره لأنه أعرف
بمذهبه كما في شرح الجمع انتهى لكن قال في النيايح الصحيح أنه الخلاف
ثابت بينهم في الحقيقة لأن الرطل العراقي انتهى قلت وما ذكره
في النيايح لا يتم إلا أن يثبت عدم زيادة الصاع في زمن أبي يوسف
وبعد شوق عدم الزيادة تحتاج أيضاً إلى نفي ما ورد أن أبا يوسف حركه
برطل أهل المدينة وهو أكبر من رطل بغداد لأنه ثلاثون استاراً والبغداد
عشرون رطل فليحرر ولا فرق بين مدة ومدة قال في الهداية هو الصحيح
وطواجران عن قول الحسن بن زياد وخلف بن أيوب ونوح بن أبي مريم
فإن الحسن يقول لا يجوز تحيلها أصلاً كالأضحية وقال خلف بن أيوب
بعد دخول رمضان لا قبله وقال نوح بن أيوب يجوز تحيلها في النصف الأخير من
رمضان وعلى الصحيح قال في الخلاصة لو أدى من عشر سنين أو أكثر جاز في
العناية ونقل الشيخ زين في حقه تصحيح قول خلف عن قتادة في خلاف
ومن الظهيرة بأن عليه الفتوى ثم قال فقد اختلف التصحيح كما ترى لكن
تأييد التقييد بدخول شهر رمضان بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه

انتهى

انتهى وظالم أخوه الشيخ مرقا في النهر بعد نقل ما تقدم واتباع الهداية
أولي انتهى قلت وبعضهم أن العمل بما عليه الشراح والتوك وقد ذكر مثل
تصحيح الهداية في الكافي والبيان وسورج الهداية وفي البرهان وابن كمال باشا
وفي المناوي للبرازية قال الصحيح جاز التحيل الفطرة لسنتين كما يجوز لسنة
رواه الحسن عن الإمام انتهى وكذا ذكره في المحيط فقال يجوز تحيل صدقة
فطره لسنة أو سنين لأن سبب الوجوب راسبب يؤد ويؤلى عليه والوقت
شرط الوجوب إلا إذا التحيل بعد سبب الوجوب جاز كما في الزكاة انتهى
وأخر عن وقت ولم تسقطاً قول هو الصحيح ولو اختلفوا عن الحسن أن تسقط
عني يوم الفطر كما في البرهان ونسب تحيلها إلى قدمه المدة في صلاة العيد
ولذا لم يذكره صاحب الكفر هنا الكفر بذكره ولما ذكره في الكافي هنا أيضاً
قال وقد مر في باب العيدين فقوله صاحب البرهان ولم يتعرض في الكتاب
لوقت الاستحباب وصرح به في كافي ليس كما ينبغي وفضل التحيل ما رواه أبو
داود وابن ماجه عن أبيه عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نكاه الفطر طهارة للصيام من اللغو والرفث وطهارة للمساكين من
إذا ما قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن إذا ما بعد الصلاة فهي صدقة
من الصدقات ورواه الدارقطني وقال ليس في رواية تجزئ كافي الفتح **تبيين**
لم يتعرض للمع لا فضيلة ما يدفع للفقير وقال في الهداية الدقيق أول من
البر والدرهم أول من الدقيق فيما يروي عن أبي يوسف وهو اختار الفقير
الذي جعفر لا يخفى أدفع الحاجة وأجل به وعن أبي بكر الأعمش تفصيل الحنطة لها
بعد عن الخلاف أنه في الدقيق والقيمة خلاف للشافعي انتهى وذكر الفقير بالث
في توازنه عن أبي جعفر خلافاً في الهداية عنه حيث قال وكان الفقير أبو جعفر
يقول دفع الحنطة أفضل في الأحوال كلها لأن فيه موافقة السنة وأظهرها للشرعية
التي هي جامع المحبوب قال محمد بن مسلمة إن كان في زمن الشدة فالله

من الحظوة او دقيقة افضل من الدرهم وفي زمن السعة الدرهم افضل كافي غايه
 البياض ونقل في العرف الظهيرة ان الفتوى على ان القيمة افضل لانه ارفع
 الحاجة الفقير واحتار في الحاشية العين اذا كان في موضع يسترون الاشياء بالحظوة
 كالدراهم انتهى فقلت فلا خلاف بين الفقيهين في الحقيقة لانها مظهر الماهو اكثر شغلا
 وادفع الحاجة ووجب دفع كل شخص انظاره ان المراد به اللزوم لمقابله
 متوله حتى لو فرقه اليه فقير لم يخرج لكن الاول هو الاول يعني على قول الكرخي
 والصحيح قول الكرخي لما قال في البرهان يجوز دفع صدقة واحدة لجمع من
 الفقر لوجود الدفع الى الصرف على الصحيح انتهى وقال في المخرج الوالوي وقاية
 خات وصاحب المحيط والبدائع جواز تفرق الفطرة الواحدة على مساكين مؤثمين
 ذكره في ذلك هو المذهب كما ان تفرق الزكاة واما الحديث المأثور فيه بلا غطاء
 فيفيد الاولوية وقد نقل في التبيين الجواز من غير خلاف في باب الظهار انتهى
 ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد الخ اقول هذا على الصحيح لا
 الفقير بالنسبة الى كل دفع مصروف كافي البرهات **كتاب الصوم**
قوله قال عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على خمس انما اقتصر المص
 على بعض الحديث لكونه محل الشاهد وسكت عن الخمس وهو الحج ولا يقال
 ظاهر كلام المصنف ان الصوم رمضان خامسها لان الشهادتين بمنزلة شيء واحد
 حتى لا يقبل احدهما بدون الاخرى فالحاكمس الحج ثم انه يحتاج الى معرفة اشياء
 وهي ان الله سبحانه شرع الصوم لقوايدا عظيمة ايجابها شيعين بنشأ احدهما
 سكوت في الاخر سكوت النفس الامارة وكسر سورتها في الفضول المتعلقة
 بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والخرج فان به تضعف حركتها
 في محسوساتها ولذا قيل اذا جاعت النفس شبع جميع الاعضاء فانما شبع
 النفس جاعت الاعضاء كلها ومن قوايده اقفاوه الرحمة والعطف على المساكين
 لدفع الجوع فاذا ذاق الجوع في بعض الاوقات تذكره من هوذا يكاد

جميع

جميع الاوقات فسادا الى رحمة والرحمة حقيقتها هي حق الانسان نوع الم باطن
 فيدارك من طلبة هذه دايما باصباح الاحسان اليه فينال به كلك عند الله
 من حسن الجزاء في فتح القدر وشرا تركه الاكل في هذا الحد صادق بمن
 ادخل شيئا الى دماغه وايه لا يكون صليما وخرج به من اكل ناميا وانه صليما ولله
 من عليه الصحيح اصناف عن اذنا النبي بما يطعم او ما يملك الباطن وعن شهوة الفرج
 من كبره في وقتها من اهله هذا وسب وجوب بعضات شهوة جز من الشهوة ليدل
 في ادخالها واذا كل يوم يجب وجوب اداها من الايام متفرقة كالصلوة في الاوقات
 كان يصرف عليه اشياء كحل زمان لا يصلح للصوم اصلوا هو الليل في تناهي جمع السنين
 من امره في شهر رمضان شهر سب ليله وكل يوم سب لصومه والمضايح بما يجب
 به الامداد سب صوم الكفارات الحث والقيل وسب الله والنذر ولذا
 لو نذر صوم شهر بيمينه فقام شهر قبله عنه اجزا لانه تجب بعد وجود السبب
 ويلحق التبيين بشرط وجوب الصوم الاسلام والبلوغ والعقل وشروط وجوب
ادايه المحقق لا قامه بشرط صحة ادائه النية والخلو عما ينافيه او يفسده
 وحكمه سقوط الواجب وتبيل ثوابه ان كان صوما لزمانا والاف الثاني قال
 الكمال ويغني عن بلاد في الشروط العلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام
 ويملا بالعلم بالادراك وهذه اركان الجزاء اذا اسلم في دار الحرب ولم يعلم
 انه عليه صوم رمضان ثم علم ليس يلبي قضاء ما مضى وانما يحصل العلم الموجب
 باختار وجوبه او حله وامر يقين بل واحد عدك وعند ممال يستلزم العدا
 والبلوغ والحرية ولو اسلم في دار الاسلام وجب عليه قضي ما مضى بعد
 الاسلام علم بالوجوب او لا انتهى لم يقبل ثارا لانه قد يطلق ايضا على
 ما يعطى طوع الشمس الى عز وكذا اقول لا يحتمل ان يكون المأد قد يطلق في
 اللغة او لسان الفتاوى في فتح القدر ما يفيد انه في لسان الفتا خاصة حيث
 قال والمراد من النهار اليوم في لسان الفتا خاصة حيث قال والمراد

معنى لا يكون ما نأوا ومن
 ريقه من امس المس
 معاكه ذكره ومن ادوي
 حانه او انه قد جرد
 من حوته ومن دخل الكرا
 دخل الكرا

نذر صوم شهر بيمينه فقام
 شهر قبله اجزاء

عن رمضان وذكر وجه انتهى وقال في البرهان وهو الصحيح انتهى قلت ولما
 اذا اطلق المطلق والمسافر فانه يقع عن رمضان كذا في المحيط ولم يكتف فيه
 خلافاً مني في ذلك اليوم يعني ليلة ذلك اليوم ولا بد من هذا الوجه
 عن ذلك التوفي لأنه مما يشترط له بتثبيت النبي مستأو شرط الباقي في التثبيت
 شامل لقضاء مثل شروع فيه فافسده فكان ينبغي ان لا يخص المنى بما ذكره
 والمراد بالنية من الليل اقول الشرط عدم تأخرها عن طلوع الفجر فصح مقابلة لطلوع
 ومن فروع لزوم التثبيت في غير المعين لو توفى القضاء من النهار فلم يصح هذا هل
 يقع فعلا في فتاوي القسفي نعم ولو اظهر من القضاء قبل هذا اذا علم ان صومه
 عن القضاء لم يصح نيته من النهار اما اذا لم يعلم فلا يلزمه بالشرع كافي المظنون
 كذا في فتح القدير والمظنون صوم الشك بنيت رمضان فاد اظهره بعد ما
 تبين من شعبان لا قضاء عليه كافي التبيين قوله يصام يوم الشك الى اقول
 المراد ان يصح على التطوع لانه اذا اطلق النية يوم الشك مكره لانه المطلق شامل
 للمقادير انتهى واذا اوردته بالصوم قبل الفطر افضل قبل الصوم افضل
 كافي الثاني وانما كره غير التطوع لما روي صاحب السنن الى اقول لم يتم
 الاستدلال بهذا الا بما قاله الزيلعي بعد نقله وقال عليه السلام افضل
 الصيام يوم احدى اود وهو مطلق فمدخل فيه الكل ثم قال فعلم بهذا ان
 المراد بالحديث الاول غير التطوع انتهى وكرويه الواجب اي تنزهها كافي في البحر
 ويقع عنه في الصحيح قاله الزيلعي بان يعتاد صيام يوم الجمعة اقول
 صوم الجمعة مفرد او كذا السبت مكره نص عليه في البرهان فكيف يكون مقادير
 الكروى او الخميس او الاثنين اقول وصوم الخميس والاثنين مستحب قاله
 في البرهان او ثلاثة منه اي من اخر اثنين كفا في التبيين واحترافه عن صاحب
 صيام يومين او يوم قبل تكراهته كافي في البحر عن التهمة انتهى لقوله عليه السلام يجوز
 لا تقدموا الشهر وقوله لا تقدموا رمضان يصوم يوم ولا يومين انتهى قاله
 بان العادة

العجب في
 هذا
 صاحب
 البحر
 في
 كلامه
 لا

في الفوائد والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحج التقديم على قضاء
 يكون من رمضان لانه التقديم بالنبي على الشرائع نوي به قبل حينه ولو انه
 • وقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام من شعبان لم يأت بصوم
 رمضان قبل زمانه واوانه فلا يكون هذا تقدماً عليه انتهى كذا في خلاصة
 رحمه الله ولهذا ينبغي كراهة صوم الشك تطوعاً كالمعنى والقاضي الى
 به كل من كان من الخواص وهو من يمكن من ضبط نفسه عن الاصحاح والنية
 اي التردد وملاحظة كونه عن الغرض ان كان عد من رمضان كما في النية
 ويظهر من بعد الزوال يصح باجر المعنى العامة للنوم ثم بالافطار اذا ذهب
 وقت النية نفياً لتمام ارتكابه انتهى كذا ان نوي ان لم اجد الحج حمله ان
 لم اجد حرجاً كافي التبيين قوله يبطل النية ضم الله تعالى الى هذا الاستحسان
 لانه في مثل هذا يترك لطلب التوفيق والقياس ان لا يصير صائماً لبطلانها
 بالثبوت كالتصرفات القولية كذا في الزاوية ورد قوله الى لا فرق فيه بين
 كون السابطة لم يقبل لغتته او ردت لصحتها واذا المصنف بالاول
 لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كون هذا الراي من عرض
 الناس او كان الامام فلا ينبغي للامام اذ اراده وحده ان يامر الناس بالصوم
 وكذا في الفطر بل حكم فيه قلله الكل انتهى وسوي بين الفطر ورمضان
 فيقال ما قال في الجوهر لو رآه اي هلاك رمضان الامام وحده او الفاعل
 فهو بالحجاء بين ان يصيب من يشهد عنده وبين ان يامر الناس بالصوم
 خلافاً ما اذا رآه الامام وحده او القاضي وحده هلاك شوال فانه يخرج
 الى المصلي ولا يامر الناس بالخروج ولا يفطر سوا وجهه وقال بعضهم ان
 يتفق افطر سوا انتهى وفي كلام المصنف اشارة الى رد قول الفقيه ابي الليث
 ان معني قول الامام اي حيف لا يفطر اي لا ياكل ولا يشرب ولكن لا يني
 الصوم ولا يقرب به الى الله تعالى لانه يوم عيد عنده للحقيقة التي ثبتت عنده



انتهى والى رد قول بعض مشايخنا من انه اذا يتقن بالروية انظر سر كان في السجدة
والصحيح عدم الكفاية كذا في النسخ والبيان **وقيل** بلا دعوى
اقول حرم ما ذكر وقد قال قاضي طان بعد ما جزم به اما الدعوى فيمنع ان لا شرط
كان في عتق الامنة واما على قياس قوله في حنفية رحمه الله يعني ان لا يشترط في ذلك
في هلال الفطر وهلاك رمضان كما في عتق العبد عنده انتهى **خبر** حقه حقيقة
العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة كما في البحر ويقبل خبر العدل
ولو شهد على شهادة الواحد ولو شهد بعد على شهادة مثله ويلزم العدالة ان يشهد
بالروية ليلتزم والقاضي يشهد بان القاضي وما يقبل شهادة لكن القاضي
يرده كما في البرازية واطلق المصنف القبول ولم يقبله بتفسير الروية وقال
في البرازية احتار الفضلي ان الشاهد اذا ضمر مقال انقشع الغيم واجبر
الهلال قبل ما بلا تفسير فلا تقبل انتهى ولم يذكر المصنف رحمه الله شوق
رمضان بعد شعبان ثلثين وبه صرح في الكنز بقوله وبشيت رمضان روية
هلاله او بعد شعبان ثلثين انتهى وفي اقتصاده على هذا اشارة الى ان
لا يثبت للهلال بقول الموقنين ولا يجب بقولهم الصيام وصرح به ابن وهبان
فقال وقول ابي التوقيت ليس بحج وقيل نعم والجمهور ان كان يكسر
وقال ابن النخعي بعد نقل الخلاف فاذا كان اتفق اصحاب الحنفية الى ان لا
والشافعي انه لا اعتماد على قول المجتهد في هذا ولما حار الشافعية الامام تقي الدين
السبكي في هذه المسئلة فضيف ما له فيه الى اعتماد قول المجتهد لان الحساب
فقطي انتهى وان راي هلال رمضان في الرستاقه وليس هناك وال
مقاضي فان كان الرجل ثمة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر
عدان بروية الهلال اي وبالسما على ما سياتي بان يفطر واقاله قاضي طان
ومثله في الحرصة فاعل قبل هذا على وجه التجوز ووقع مثله للجمهور
وهو خلاف المصطلح عليه من انه نايب الفاعل او محمودا في قدف

هو ظاهر الرواية لانه خبر عدل وعن ابي حنيفة انها لا تقبل للمعاينة من
وجه كافي الهداية ويشترط العدالة لان قول القاضي لا يقبل في البيانات اقوال
واما المستور فقال في البرازية وشرح المنظومة بان النخعي انه يقبل منه خبر مستور
الحال في الصحيح ط الدعوى انه كعتق الامنة كذا جزم في البرازية وشرح المنظومة
عن الرواية انه لا يشترط الدعوى وقال الزيلعي يعني ان لا يشترط فيه الدعوى
كعتق الامنة وقد مناه عن قاضي طان انه يعني ان لا يشترط الدعوى على قياس قول
ابي حنيفة كما في عتق العبد عنده فيجوز وبلا على شرط فها جمع عظيم هو ظاهر
المذهب وفيه اشارة الى رد ما في المغني من قبول شهادة الواحد بالسما على
اولا والى رد ما ذكر البعض من تنبيه رد شهادة بما اذا لم يجز من الخارج والسما
مصححة او لم يكن بمكان مرتفع في البلدة وانه اختاره الامام طه الدين كافي
البرازية والى رد ما روي عن ابي حنيفة انه يكتفي بشهادة اثنين اعتبارا باسناد
الحقوق كافي البرهان وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطراي وله
في الهلال وصح هذا في الخلاصة والبرازية وعن القاضي ابي علي السعدي لا يفطرون
وصح في مجموع النوافل وكذلك صححه السيد الاجل ناصر الدين ذكره في المحققين
وقال الكمال لم يعد لوقال قائل ان قبلهما في الصحيح لا يفطرون او في فهم
افطر والمحقق زيادة القوة في الشوق في الثاني والاشراك في عدم الشوق
اصلا في الاول فصار كالواحد لا بقوله عدل واحد هذا فيما روي الحسن
عن ابي حنيفة للاحتياط وقال الكمال هو اقبله لغيره او في صححه وهو من روي
ذلك وسيد كر المصنف في الشهادات انه يعيد والشاهد لو لم العدد والسما
مصححه ولم ير الهلال خلافا لمحمد قال في غاية البيان قول محمد هو الصحيح
انتهى وقال الكمال منهم من استحسن ذلك اي ما رواه الحسن في قوله
في صححه وفي قوله لغيره اخذ بقول محمد انتهى وقال شمس الدية الحلواني هذا
الاختلاف فيما اذا لم ير الهلال شوال والسما مصححة فاما اذا كان متعقبة

الدار
١٥٣

فانهم ينظرون بلا خلاف فلهذا كان بائنا عن الذخيرة والاضحى بالنظر
هو ظاهر الرواية وهو الاصح كافي المداينة وشروحاتها والتبيين وفي الخلاصة
هو المذهب وفي النوازل عن ابي حنيفة انه كرمضان وصح في الخيف قال
صاحب البحر فاختلف التخييم لكن قايده الاول بانه المذهب ولم يتعرض
المصنف لحكم بقية الاهلة ولا يقبل فيه الشهادة وطين او رجل وامرأتين
عدول احرار غير محددين في قذف انتهى يعني اذا كان بالساعة انتهى وقال
في البرهان وان لم يكن علمه فجمع عظيم يقع العلم بخبرهم لان التقدير بالرواية
في مثل هذه الحالة يوم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا للكل اي
للاهلة الثلاثة انتهى وكان ينبغي له اجماع المتن على عموم الظاهر في الشهور جميعها
لصدقه ثم قيل في حد الكثرة امل الحلة وعن ابي يوسف خمسة رجال كافي القسامة
وعن محمد حتى تواتر الخبر من كل جانب وعن خلف بن ابي حنيفة خمسة مائة يبلغ قليل
وعن ابي حنيفة الكبرية شرط الوفا وقال في البرهان والاصح فتوقفه اي حد
الجمع العظيم الي راي الامام لتفاوت الناس معقلا معناه اذا راي الهلال
اهل بلدة ولم يره اهل اخرى يجب ان يصوموا يعني اذا ثبت عند من لم يره بطريق
موجب كالشهادة واعند قاضي لم يره اهل بلدة على ان قاضي بلدة كذا شهد عند
شاهدين برواية الهلال في ليلة كذا وقضي القاضي بشأدهما جان لهذا القائل
ان يقضي بشأدهما لان القاضي حجة وقد شهدا به اما لو شهدا ان اهل بلدة
كذا راي الهلال قبلكم يوم وهذا يوم الثلاثاء فلم يره الهلال في تلك الليلة
والسماحة لا يباح الفطر عند ادراك تركه التراجع لان هذه الجملة لم تشهد بالرواية
ولا على شهادة غيرهم وانما حكايا روية غيرهم كذا في البحر وقاضي ذلك وفي المعنى
قال الامام الخواص الصحيح من مذهب اصحابنا ان الخبر اذا استفاض في بلدة
اخرى وتحقق ملزمهم حكم تلك البلدة انتهى يعني قال بعض المتأخرين يعتبر
اختصاصه به صاحب الخبر وغيره كذا في البرهان واكثر للتأخير على انه

لا يعتبر هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كافي البحر عن الخلاصة وقال في الكافي
ظاهر الرواية بلعبية ما خلاص المصالح ولا عبرة برواية الهلاك بها وقبل الزوال
وبعد وهو الليلة المستقبلة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويخرج ورد الاثر
عن محمد بن ابي اسحق وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان قبل الزوال هو الليلة
الماضية انتهى والخلاف قوله ابي حنيفة ومحمد وعن ابي حنيفة ان كان مجزاه اما م
ويقتلح وهو الماضيه وان كان خلفها فالمستقبلة وقال الحسن ابن زيار فان

فان قيل الشق للماضية وان غاب بعده فللمراة كافي البرهان **باب وجوب**
الافساد ووجوب من يجوز كسر الجرم على الاصحاب للنظر وفيها معنى كلام الامام
الحكم المرتب على الاضداد انه اكل الصائم في اكل الصائم العلوم من المقام وموج
بعد العذوي فقال اذا اكل الصائم وقال في الجوهره فغيره اكل قيل انه يني
الصوم فاسيا ثم نوى الصوم لم يجزه انتهى فاسيا اي لم ينظر قال الكمال
لاما اذا اكل فاسيا فليل له انفت صائم فلم يذكر واستحسن ثم تذكر فانه
ينظر عنه ابي حنيفة وابي يوسف لانه اخبر بان اكل كل حرام عليه وخبر الواحد حجة
في الديانات فكان يجب عليه ان يلتفت الى قائل الحلال وقال زفر والحسن
لم ينظر لانه ناسيا انتهى قلت فكذلك الحكم في التوب والجماع لعدم الفرق انتهى
واذا راي احدا ياكل فاسيا فلا ولي ان لا يذكر ان كان شيخا لان الشيخ حجة مطة
الرحمة وان كان شابا يقوى على الصوم بكونه ان لا يخبره قال صاحب البحر
والظاهر انها مخبرية لان الولي قال يلزمه ان يخبر ويكره تركه فمثل العوض
والنقل انتهى لكن قال في البرازيم يخبره ان كان قويا ولا فلا انتهى فلم ينظر
للشيخ حجة بذاته ولا للشوعية وكذا قال في الجوهره ان راي فيه قوة يمكنه ان
يم الصيام الي الليل ذكره والافلا والمختار انه يذكره كذا في الواقعات انتهى
او ان ينظر اقوله او فكر وان ادا لم ينظر والفقير حتى ازل كافي البرهان
وفي احتراز عما لو اكل بلس فانه ينسد كاسية كره او اكل اكل لم ينظر وسوا

باب وجوب من يجوز كسر الجرم على الاصحاب للنظر وفيها معنى كلام الامام
الحكم المرتب على الاضداد انه اكل الصائم في اكل الصائم العلوم من المقام وموج
بعد العذوي فقال اذا اكل الصائم وقال في الجوهره فغيره اكل قيل انه يني
الصوم فاسيا ثم نوى الصوم لم يجزه انتهى فاسيا اي لم ينظر قال الكمال
لاما اذا اكل فاسيا فليل له انفت صائم فلم يذكر واستحسن ثم تذكر فانه
ينظر عنه ابي حنيفة وابي يوسف لانه اخبر بان اكل كل حرام عليه وخبر الواحد حجة
في الديانات فكان يجب عليه ان يلتفت الى قائل الحلال وقال زفر والحسن
لم ينظر لانه ناسيا انتهى قلت فكذلك الحكم في التوب والجماع لعدم الفرق انتهى
واذا راي احدا ياكل فاسيا فلا ولي ان لا يذكر ان كان شيخا لان الشيخ حجة مطة
الرحمة وان كان شابا يقوى على الصوم بكونه ان لا يخبره قال صاحب البحر
والظاهر انها مخبرية لان الولي قال يلزمه ان يخبر ويكره تركه فمثل العوض
والنقل انتهى لكن قال في البرازيم يخبره ان كان قويا ولا فلا انتهى فلم ينظر
للشيخ حجة بذاته ولا للشوعية وكذا قال في الجوهره ان راي فيه قوة يمكنه ان
يم الصيام الي الليل ذكره والافلا والمختار انه يذكره كذا في الواقعات انتهى
او ان ينظر اقوله او فكر وان ادا لم ينظر والفقير حتى ازل كافي البرهان
وفي احتراز عما لو اكل بلس فانه ينسد كاسية كره او اكل اكل لم ينظر وسوا

وهو جده في خلقه اول ولوزق فوجد لوزا لوم فيه وقد بلغ شيئا من رقة
الاصح انه لا يفطر وقيل يفطر في الفتح وينبغي ان يجعل على ما قال قاضي خان
اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراف غالب فابتلعه ولم يفسد صومه
وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استويا فسد احتياطا انتهى
او دخل خلقه غبارا او لوزا الطاحون وقال في البرهان لا يفطر لو دخل
خلق غبارا او اثر طعم اللوز فيه لا يمكن الاحتراز عنها انتهى ليدخل من الفم
اذا طبق النعم في الفتح قلت هذا يقيد انه اذا وجد بدا من تطلي ما يدخل
غبارا في خلقه افسد صومه او دخان قال الزيلعي اذا دخل خلقه غبارا او
ذباب وهو ذاك الصوم لا يفطر لانه لا يستطيع الامتناع عنه فاشبه الدخان
وهذا الاحتراز والقياس ان يفطر لوصول المظفر الى جوفه وان كان لا يتعدى
به وجه الاحتراز ما بينا انه لا يقدر على الامتناع عنه فصار كمثل يقي في فيه
بعد المضمضة انتهى وفي فتح القدير الدخان والغبار اذا دخل الخلق لا يفسد صومه
لا يستطيع الاحتراز من دخولهما من الفم اذا طبق النعم انتهى قلت
فعل هذا اذا دخل الدخان خلقه فسد صومه اي دخان كان حتى ان من يتنفس
بخور فاواه الى نفسه واشتم دخان فادخل خلقه ذاك الصوم افطر سواء كان غبارا
او غبارا او غيرها لا مكان التحرز عن ادخال المظفر جوفه وهذا مما يفعله كثير
فليتنبه له ولا يتوهم انه كشم الورد وما به والمسك لوضوح الفرق بينه وبين
تطيب ريح المسك وشبهه بين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله او صب
في احبيله قال في الفتح وهذا عندنا في حقيقته وقال ابو يوسف يفطر وقول
محمد مضطرب انتهى وقال الزيلعي والظاهر انه مع اي حقيقته وهذا الاختلاف
مبني على انه هل بين المشانير والجوف منفذ او لا وهو ليس باختلاف على التحقيق
والظاهر انه منفذ له وانما يجمع القول فيها بالترشح كذا يقول الاطباء انتهى والافطار
في اقبال النساء قالوا ايضا هو على هذا الاختلاف وقال بعضهم يفسد بالاختلاف

في الاطراف وشرح الزيلعي في الفتح

لانه شبه بالحقيقة قال في المبسوط وهو الاصح كذا في الفتح او في اذنه ما
الاقول هذا قول بعضهم وصح في المحيط قال لوصب الما بحقه في اذنه فالصحيح
انه لا يفطر لان فساد الفطر صورة ومعني وهو اصلاح البدن لان الما يفسد بالمعنى
انتهى ونقل في البحر عن الولا الجي انه المختار معطل عما في المحيط انتهى وقال قاضي خان
لو طعن به لادخل الما اذنه لا يفسد صومه وان صب الما في اذنه اختلفوا فيه
والصحيح هو الفساد لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن
انتهى قال الكمال ويظهر ان الاصح في الما التتمصيل الذي اختاره القاضي
وجه انه انتهى وشبهه صاحب البرهان وذكر مثل قاضي خان في البرازيه ثم
قال واحمى انه لو طعن اذنه بورد فخرج العود وعلى راسه وركب ثم ادخله
ثانيا وثالثا كذلك انه لا يفسد انتهى او دخل اذنه فطاط الخ اطلقه فمثل ما لو
ظهر الخاط على راسه او لم يظهر كما يقيد ما في البرازيه ونقل في شرح المنظومة
من عدم الفطر بوزن امتد ولم يقطع من فيه الى فيه ثم ابتلعه بحذبه انتهى كذا
قال الكمال لو استشم الخاط من اذنه حتى ادخله الى فيه وابتلعه هذا لا يفطر ولو
خرج ريقه من فيه فادخله وابتلعه ان كان لم يقطع من فيه بل متصل بما في فيه
فالمحيط فاستشربه لم يفطر وان كان قد انقطع فاخذه واحاد افطر وكذا اذا
عليه كالوا بطلع ريق غيره انتهى لكنه ذكر في الكون في مسابيل شتى لو بلغ بزاز
صدقه كثر انتهى قال الكمال ولو اجتمع اي البراق في فيه ثم ابتلعه بكرة ولا
يفطر انتهى وكذا اما نقله في البحر عن الولا الجي بقوله الصائم اذا دخل الخاط
اذنه من راسه ثم استشمه ودخل خلقه على تهم منه لا شيء عليه لانه بمنزلة ريقه
الا ان يجعله في كفه فيبلعه فيكون عليه القضاء وفي الظاهر يقي وكذا الخاط والبراق
خرج من فيه او من اذنه فاستشمه واستنشقه لا يفسد صومه انتهى قلت لكن كماله
من جهة التقييد بعدم الطهر ما نقله ابن السجدة عن التميمي بقوله نزل الخاط الى
راسه فلو لم يظهر ثم حذبه فوصل الى جوفه لم يفسد ثم قال ابن السجدة وذكر

في البرازية مسيلة الحائط وعينها بجلد الشافعية فقال وبطل الصوم
الخاصة من قضا الفم في جوفه وان جرت فيه من جوارها وقد رعى فيها افطر في الجمع
الرجحان فعلى هذا ينبغي ان يحاط في القامة حتى لا يفسد صومه على قول محمد
قال ابن التيمية احببت التنبيه عليه فانه مهم انتهى ولم ار حكم البلغم اذا ابتلع
بعد ما خلع بالتحكم من حلقه الميتة ولعله كالحائط فليظن او اكل ناسبا ^{في شدة} ^{من الشك}
الم اقول وسوا بلغم الحنجر اذ لا على الصحيح كافي البرازية وهذا على احدى الرأيتين ^{في شدة} ^{من الشك}
ومحمد قاضي خان والخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم من شرب وهو صائم فاكل ^{في شدة} ^{من الشك}
او شرب فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه وكذا الوطى ناسبا فظن الفطر ^{في شدة} ^{من الشك}
ثم جامع عامد الاكفارة عليه وعلى هذا الواجب مسافر اقوى الإقامة فاكل ككفارة ^{في شدة} ^{من الشك}
عليه واعلم ان ابا جة الفطر للمسافر اذ لم ينو الصوم فاذا نواه ليلا واصبح من ^{في شدة} ^{من الشك}
غير ان يقف عن عزمته قبل الفجر اصبح صائما فلاجل فطر في ذلك اليوم لكن ^{في شدة} ^{من الشك}
لو افطر فيه ككفارة عليه انتهى وكذا الحياح الفطر لو كان اول اليوم مقيما ^{في شدة} ^{من الشك}
صائما ثم سافر فاكله اذا افطره ككفارة عليه لقيام النبي او استعطف بفتح ^{في شدة} ^{من الشك}
التاويل يقال بغيرها كافي شرح الجمع اي صب الدماء في الله هذا تفسير السوط ^{في شدة} ^{من الشك}
وعلى ما قدمناه من الكلام في اقطار الماء في الاذن لا يفسد الصوم بالعدواني ^{في شدة} ^{من الشك}
الحكم ولذا قال في البيهقي او استعطف شيئا فدخل دماغه افطر انتهى وفي شرح ^{في شدة} ^{من الشك}
الجمع لو استنشق فوصل الماء الى دماغه افطر قال قاضي خان الحنفية ^{في شدة} ^{من الشك}
توجب القضا وكذا السوط والوجود والمطوور في الاذن اما الحنفية والوجود فلا ^{في شدة} ^{من الشك}
وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي التطوير في السوط لانه وصل الى الراس ^{في شدة} ^{من الشك}
ما فيه صلاح البدن وعن ابي يوسف في السوط والوجود والحنفية الكفاية لانه ^{في شدة} ^{من الشك}
وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لانه الكفاية ^{في شدة} ^{من الشك}
وجب الا فطار صومه ومعنى لم يوجد انتهى كافي الكافي اي ولم يوجد للموجب ^{في شدة} ^{من الشك}
للكفارة الذي هو مجموع الفطار صومه وهو لا يتلخ مع المعنى الذي هو نفع

الجسد بل احدهما وهو النفع وبه لا يجب الا الفطر دون الكفارة اي
وهنا تقدم ما فيه او داوي جافية هي ما يكون في اللثة والعمامة ولا تكون
في العنق والحلق قاله قاج الشريعة فوصل اي الدوا الطلقة فمثل اليابس ولم
يتعد بالرطب كالتدويري لان الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة كذا قاله
والناشر طه القدوري لان الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة كذا قاله
الزيلعي اقول والذي ينبغي ان يقال كافي العناية انما يفيد بالرطب لان في ظاهر
الدواية فوق بين الدوا والرطب واليابس انتهى ويعلل ظاهر الرواية بما قاله
الزيلعي من ان الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة ثم قال في العناية واكثر
مشايخنا رحمهم الله على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان الدوا اليابس وصل
الى جوفه فسد صومه وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد انتهى وهذا هو الصحيح
كافي للجوف عن المصنف او اطلع حصة قاله الزيلعي على هذا على ما لا ينبغي
ولا يتداوي به عادة كالحجر والزاج لا يوجب الكفارة وفي الدقيق والارز
والعجين لا يجب الكفارة الا عند محمد وذكر فرغ عاينني مرارعة وكذا في فتح القدر
او اصح غير ما وللصوم فاكل هذا عند الحنفية وسوا اكل قبل الزوال
او بعد مطلقا لم يفرق وقاله ان اكل قبل الزوال وجبت الكفارة كذا في الطائي
او دخل في حلقه مطرا او تلخ وفساد الصوم به على الاصح كافي الطائي وهذا اذا لم
يتلعه بان دخل بنفسه ما لو دخل المطر فابتلعه لزمته الكفارة كافي في الجمع
او وطى ميتة اقول ولما قلنا في مسيرته لا جامع مثله ولم يفسد صومه ان طهره الكفاية
كما لم يفسد الغسل انتهى ولو دخل الاصبع في دين او فرجها الداخل لا يفسد الصوم
لان ان تكون مبلولة ما او دهن على الخمار وقيل يجب عليه الغسل والقضا
كافي في الجمع ثم جئت في النهار وهي صائمة فجامعها رجل اي تم افادت مقلت بما
فعل وهذا التاويل قول الاكثر كافي العناية وقاله في الطائي ناويل المجنون
ان تغيب فلا يستوعب جوفها الشهر فصار كالنوم والافنا وقاله عيسى بن ابيات

سارت بها الرحمن

قلت الحمد لله هذه المجزئة فعلا بل المجزئة اي المكرهه فقلت الاحتمالها
محمودة فقال بلي ثم قال كيف وقد سارت بها الركب ان والصحيح ما ذكرنا من ان
التاويل واستعمال المجزئة بمعنى المجرى ضعيف انتهى اي ضعيف لنظام صحيح
حكما قاله الزيلعي والاي وان لم ياول هذا لم يستقم ظاهره لانه كيف تكون
صاغة وهي مجزئة اي قبل الشروع في الصوم وانما فسرناه بهذا لانه الجوه
لا ياتي الصوم انما ياتي في شرطه يعني النية حتى لو وجدت النية طال الافاقه
ثم جئت وطريقا اعلم بفساد لا تقضي اليوم الذي نوه كمن اعني عليه وقد نوي
او سحر اي اكل السحر يفتح السين بهم للمأكول في السحر وهو الذي لا خير
من الليل كافي الفقه ولكنه سيدكر المص في الاما ان السحر هو نصف الليل
الثاني الى الفجر قال لا نه ما اخذ من السحر فاطلق على ما يقر به عنه انتهى
ثم السحر من روي الجماعة الا ابو داود عن انس قال قال رسول الله
صلي الله عليه وسلم سحر وافاق في السحر بركة قبل المراء بالبركة حصول التقوى
بعد على الصوم الغدا والمزاد زيادة الثواب قال الكمال ولا منافاة فليكن
المراء بالبركة ظاهرا من الامرين وقوله في النهاية هو على حد نفسه قد بين في اكل السحر
بركة بناء على ضبطه بضم السين جمع سحر فاعلم على فقه وهو الا عرف في الرواية بانه اسم
للمأكول في السحر كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل تعيين الضم لان البركة وتدل
الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس المأكول ويستحب تأخير السحر الى ما لم
يشك في الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم ثلث من اخلاق المسلمين تجعله لا فطار
وتأخير السحر والسواك يظن اليوم ليل الظن قديم في غروب الشمس اذ لا يظن
فيه الشك وليس الظن قديم في طلوع الفجر بل الشك كاف لسقوط الظن فلا بد الاصل
فيهما اي فعل هذين الفعلين اي الفطر والسحر بظن الوقت ليل ولا امر خلافه
ففي فقط اي من غير كفاية يحتاج الى ضبط القول ليتضح اما في السحر فحل القضاء اذا
تعيين انه اكل بعد ما طلع الفجر كما افاده المصنف وان لم يتبين شي لا يجب القضاء ولو

شك

شك في طلوع الفجر والافضل تركه السحر ولو اكل فصومه تام ما لم يتبين الطلوع وقت
اكله وروي عن ابي حنيفة انه قال اسباب الاكل مع الشك اذ كان يصوم علة اي
كانت اللبنة مفرقة او متقيمة او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على
ظنه طلوع الفجر لا ياكل فان اكل ينظر فان لم يتبين له شي قبل يقضيه احتياطا وعلى
ظاهر الرواية لا قضاء عليه قاله الزيلعي وما نقله بصيغته قبل جزم به في الهداية
بقوله وان اكل واكر رايه انه اكل والفطر طالع فعليه قضاء وعلا بقال الراي وفيه
الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لانه بناء الامر على الاصل فلا يحق العمل
به انتهى وانما ذكر الزيلعي الحكم المذكور بصيغة قبل وان جزم به في الهداية كما قدمناه
وقال الاقناني هو الاصح عندي لانه المصحح ظاهر الرواية نقل صحيحها في المناسبات
والفتح عن الايضاح وتحقيق الدليل في فتح القدير واما اذا شك في غروب الشمس
فلا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء على الاصل كذا في الهداية
وفي الكفاية وروايات مختارة الفقيه اي جعفر بن محمد قال الكمال هذا اذا لم يتبين
للال فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الظن لا العلم فيه خلافا والله سبحانه
اعلم انتهى ولو كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة اذا
لم يتبين شي او تبين انه اكل قبل الغروب كافي الهداية والفتح وعليه الظن فيهما
وان تبين انه اكل ليل فلا شيء عليه كافي التبيين وقد تضمنت هذه المسئلة خمسة
احكام فساد الصوم والكفارة على ما تقدم وجوب الامساك وعدم الاعم كذا في الجوهر
وقوله والكفارة اي لزوما وعد ما تفعل الخمسة كما فرأي في رمضان اقام اي بعد
فوات النية او بعد ما اكل اما لو قدم قبلها فعليه الصوم فان افطر بعد ما نوي لم تله
الكفارة للشبهة ولو ظهرت الحايض في وقت النية فتوف لم تكن صاغة لا فضا ولا فعلا
لوجود الماء في اول الوقت وهو لا يجزي كذا في الجوهر ولا يخفى ان النفس امثل الحايض
ومجئون افاق يعني بعد فوات النية اما لو افاق في يوم من رمضان قبل فوات
وقت النية ولم يكن تعاظي مفطر اموي الصوم بان عن الغرض وظاهر الرواية لان الحنوت

سارت بها الرحمن

اذ لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم
كوجودها في الكل كذا في قاضي طان والمنتقى وصي بلغ اقول ولوروي للصوم في وقت
كان نقلا لا فرضا ووق في ظاهر الرواية بينهما وبين المجتهد اذ اقله ما قدمناه من الاهلية
وعدها اول الوقت وكذا سلم اقول وهو كالصبي على الظاهر مع ما في يوسف انه
اذا زال الكفر والعياء قبل الزوال لزم القضاء لا دراك وقت النية كما في الهداية
واذا سلم الكفر وقت النية ونوي الفعل مع عند اي حنيفة حتى لو افطر بلزوم القضاء
خلافا لروان ما قبل الزوال كحل بمنزلة اول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاهلية
ذكره قاضي طان لزمه الامساك هذا على الصحيح وقيل بسحب الامساك كما في النسخ
والجوهن واجمعوا على انه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر واجمعوا
على لزوم التشبه لمن افطر خطا او عدا او مكرها او يوم الشك ثم بين انه مضاهي ذكره
قاضي طان وان جامع اي عدا كما سيذكره فان بدا به فامساك قد كان نزاع من ساعته
لم ينفذ وان دام على ذلك حتى انزل فعليه القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقبل هذا الامر
تحرك نفسه بعد التوبة كتحركه حتى انزل فان حرك نفسه بعد فعله الكفارة كالزورع ثم اظ
ولو جامع عدا قبل الفجر وطلع وجب النزاع في الحكم فان حرك نفسه فهو على هذا كذا في النسخ
وقال في البرازية اذا حشي طلوع الفجر فزرع ثم انزل بعد الطلوع لا يفسد كذا لا حلال انتم
وعمل لزوم الكفارة بالجماع فيما اذا نوي الصوم ليلا ولم يكن على الجماع ولم يطرأ مس
للنظر فاذا نواه تاراه جامع لا كفارة عليه عند اي حنيفة خلافا لما كذا في المنتقى والجوهن
وكذا لو اكره على الجماع ولو اكره منه زوجة على الاصح وكذا لو حاضت او نفست وقد
طاوعت زوجها او غير سقطت الكفارة على الاصح كذا في الجوهرية وكذا ان سقط لمرض
بغير صنفه بعد الجماع ولو حرج نفسه حتى لا يقدر على الصوم لا تسقط عنه الكفارة في الاصح
كما في المنتقى ولو سافر او سافر به كرها يجب عليه الكفارة في ظاهر الرواية واستظهرها
زفره في رواية كذا في البرهان في احد السبيلين متنازع فيه جامع وجوبه
ولزم ولزوم الكفارة بالوطي في التدبر وهو الصحيح قاله في الطائي وان وطئ في الذكر

فمن اي حنيفة انه لا كفارة عليه ما وعنه ان عليه الكفارة وهو قولهما وهو الاصح
لان الجيزة كاملة التملك فذا اي ما يتقضي به اختلافوا في معنى التقدي قال بعضهم
ان يحمل الطبع الى اكله وتنقضي شهوة البطن به فقال بعضهم هو ما يعود تنقه الى
صلاح البدن وما يدينه فيما اذا مضى لقدم اخرجهم ابلها على القول الثاني يجب
الكفارة وعلى هذا الورق الحنفي والحنيشية والقطاط لعل الكفارة على القول الثاني
لا يجب الكفارة لانه لا تقع فيه للمبدك واما بغيره وينقص عقله وعلى القول الاول
يجب لان الطبع يحمل اليه وتنقضي به شهوة البطن كذا في الجوهرية وقال في شرح النظر
اذا مضى لقدم باسنانهم تذكر فابلها عليه القضاء والكفارة ولو اخرجهم من فيه بعد
ما ذكره كرم اعادها فابلها لا كفارة وعليه القضاء وبه اخذ الفقيه ابو الليث لا يابعدا
في منه يتلذذ بها فاذا اخرجها صار وقت حال نقاف وفي الحيطان هذا هو الاصح
انتمى ومسيلة بذاق الهديق لا يمتشي على نفسه في التقدي الذي ذكره في الجوهرية
وتلزمه الكفارة كما قدمناه من اختلاف عن عن التراب والجرا اقول وذلك كما لم يفسر
الذي لم يدركه وهو على مطبوخ والجيزة الوطية والطين الذي يغسل به الرأس
فان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوي قاضي طان
ومثله في البرازية مع النسخ بالمفهوم وهو انه اذا لم يعتد اكله لا كفارة به وفي
الطين الاذي بكفه لانه بوطل للدها وفي الملح يجب الكفارة في المختار كذا اطلقه
في البرازية وقال في المنتقى يجب الكفارة باكل الملح القليل لا الكثير انتهى وهذا
ظاهرهما اذا تناول الكثير دفعه فاما اذا تناول قليلا قليلا بما يقال ان الكفارة
وجبت بتناول من الاثقال يقال يتوقف الوجوب على انها الفعل فيكون المتناول كانه
حصل مرة فليظن او اجمع اقول وكذا اذا اكل بعد ما اغتاض متعبا عليه
القضاء والكفارة كيف ما كانت اي سوا بلغة الحديث او لم يبلغه عرف قايومه او لم
يعرف اقناه مفتي او لم يفت لانه الفطر بالغبية بخلاف القياس والحديث وهو قوله
عليه الصلاة والسلام الغيبة تفطر الصائم ما اول بالاطاع بان الرد به ذهاب القول

بخلاف حديث الحاشية فان بعض العلماء اخذ بظاهره من غير تعليق حمل الا وراي
واحمد كفي في العناية والفتح ولو لم يرد قبل امرانه بشهوه او صاحبها ولم يزل فظن
انه افطر فاطمعه كان عليه الكفارة الا اذا قول حديثا واستغنى فيها فافطر
فلا كفارة عليه ولو دهر من شارب فظن انه افطر فاكل بعد فعلية الكفارة نقله الكمال
عن النبايع خلاف ما لو اكل او شرب او طمع فاسيا واحتمل اودعه الذي فظن انه
نظره فاكل بعد افاته لا كفارة عليه وان علم ان الاكل فاسيا لا يفطر روي عن ابي
يوسف والحسن ان عليه الكفارة واختلفوا في قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح
انه لا كفارة وان بلغه الخبز في المحيط الا اذا افته معنى قاله في العناية المرات
به فقيه يخدمه الفقه ويستمع على فتواه في البلدة انتهى قال الكمال للحاشية
فبعض اهل الحديث انتهى وان كان مع الحديث واعتمد على ظاهره يعني وهو غير
عالم بتأويله وهو ما قال محمد بن الحنفية قال مثل الكمال ثم قال
وعن ابي يوسف لا يستعملها الا العاقل الاقرب لافها وان موثقا واوله ثم اكل
حب الكفارة لانها الشبهة انتهى وهو قول محمد كذا في النهاية اول وهو قول
ابي حنيفة كافي المحيط وان لم يلا اللحم لم يفطر مستغنى عنه بقوله قبله ذرعه في لم يفطر
ملا اللحم اوله لكنه اعاده ليرب عليه قوله وان اعاده في الصحيح فلو انه قال وان
اعاده ما ذرعه ولم يلا اللحم لم يفطر في الصحيح كذا اولي انتهى وبقي ما لو عاد القليل
بلاصغ ولا يفطر بالاجماع لعدم الخروج عند ابي يوسف والصنع عند محمد كافي القيس
ومر استقامه اقله في ويستوي فيه ملائمة ودونه لقول هذا هو ظاهر الرواية
وما سيذكره الله من صحيح عدم الفساد فيما لو استغنى اقل من ملائمة انما هو صحيح
بعضهم فاسيد كره او اقل من ملائمة اي اذا استغنى اقل من ملائمة افطر عند محمد
قاله في الرهات وهو الظاهر وفي الثاني هو ظاهر الرواية ولا يفطر في الصحيح
طوق ابي يوسف كذا في القيس وقال الكمال ولا يفطر عند ابي يوسف وهو المختار
تدبرهم فظهر ظاهر الرواية كقول محمد ذكره في الثاني انتهى ثم ذكره بعد هذا ايضا

يقال قوله اي في الهداية وعند ابي يوسف لا يفسد في شرح الكفر وعلت انه
خلاف ظاهر الرواية اعني من حيث الاطلاق فيها انتهى لما اعاد اي ما استغنى
وهو اقل من ملائمة فقيه روايات ابي حنيفة والصحيح انه لا يفسد كافي المحيط
بناء على الخلاف في انقضاء الطهارة كذا قال مثل الكمال ثم قال ومظن ان
قوله اي ابي يوسف هذا الحسن من قولها خلاف نقض الطهارة اي بقولها هذا الحسن
لان الفطر انما ينظر بما دخل او بالتي بعد من غير نظر الى طهارته ونجاسته فلا فرق
خلاف نقض الطهارة انتهى قلت هذا الخلاف في نقض الطهارة باللمس فيما اذا صعد من
الجوف في التلذذ من الراس فكذلك هذا فليست به له او اكل لحما بين اسنانه
مثل خمسة كذا في الهداية وقيل في العناية الفاصلة عند المحصة فهو كثير وما دونه
قليل خلاف قدام العدم في باب النجاسة فانه الفاصلة بين القليل والكثير وهو داخل
في القليل لانه اخذ من قدره من استغنى ذلك القدر وهو لا يجمع فصار في
الدرهم معواني على موضع الاستغنى ايضا فاسا عليه واما ههنا فقد والمحصة
لا يتي في وجع الاسنان عاليا فلا يمكن الحاقه بالذي وضعا وكثير انتهى وقاله في البراءة
والفاصل في مسيلة اللحم بين اسنانه قدر المحصة قال ابو نصر الله نوي ما ذكره
للمنفرد لا للتقدير والتحقيق انه ان امكنه الابتلاع فلا استغناء التزاق فهو علامة الكثير
وان لم يمكنه فلا استغناء التزاق فهو علامة القلة انتهى قال الكمال وهو حسن وذكر
وجهه **قوله** تفري ولا كفارة هذا قول ابي يوسف لانه يعاينه الطبع فصار نظيره
التزاق وقد روي قوله يلا ينظر اللحم المنقوص فيجب الكفارة قال الكمال والتحقيق
ان اللغوي في الواقع لا بد له من ضرب اجتهد في معرفة باحوال الناس وقد عرف
ان الكفارة تقتضي كمال الجناية فينظر في صاحب الواقعة ان كان من يعاينه
طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لم يثر له ذلك عنده اخذ بقوله
ذفر انتهى وقد سأل الكمال عدم لزوم الكفارة ببلع راق غير من غير تفصيل مثل
راق حبه وهو قول ابي طهمس ومن له في القمية وقال ابتلع راق حبيبه لا كفارة

قوله
منه
الذي
لا

عليه ثم من الحيط وقال كفو انهي ولزوم الكفاية براق الحبيب قول الامام للولاي
ومشي عليه في الكثر وافر عليه شارحه الرطبي في مسائل شتى وفي الاقل اي نقصا
الا اذا اخرج فاعل فيعطي بالكفاية وكذا الكفاية باعادة الكثر الذي اخرج به
الصحيح كافي البرازيه اقل مثل اسمه المراد به مثله في المنفعة وهو ان يكون
من جنس ما يتغذى به وبلاكل ما هو اعم من النعم والمشم ليعمل الاطلاع الا اذا اطلع
السمة اخرجها من خارج فالحق وجوب الكفاية لانها من جنس ما يتغذى به
وهو رايه عن محمد كافي في فتح القدير والمراد بخبرها ما ذكره في المحصة لما قال الرطبي
وان ادخله من خارج ومنفعة ان كان قد راجع المحصة فكذلك اي فطور وان كانت
اقل لا يطر انهي وانما لم يذكر الكمال بعد هذا بقوله يجب اي الكفاية باكل
الخطم وقسمها الى ان مضغ فحة للتلاخي انهي لانها اوضح بعد الكفاية فلا
يلزم منه الفطر الا اذا مضغ بحيث تلاشت اقول اي فلا تضاعف فيه اشارة الى
ان لم يجد لها لها في حلقه وبه صرح في الكافي فقال وان مضغها اي السمة لا تضاعف
الا ان يطمع ويطلق انهي وقال الكمال بعد قوله وهذا حسن جدا فليكن
الاصل في كل قليل مضغ انهي وذكر بعضهم ان كان زوج المرأة اكل الاثني
كافي شرح الجمع انهي وهل الاجر كذلك فليست وان كانت بعد ربا لم يجد
المرأة من مضغ المنيان للعدو فليس غير هذا ولكن قال في البرهان يمكن
للصيام ان يذوق العسل او الدهن يعرف الجيد من الردي عند التراكب
فيما في خاك وفي الحيط لا يضره كذا لا يضر فيه انهي ولو كان الموضوع على
الملك هو المصطك وقيل اللبان الذي يقال له الكندر كذا في الجوهر
فان فيه تقيضا للاخر هذا وقال في العراج انما ذكر مضغ الملك اي
للصيام لان مضغه يدبغ المعدة ويشهي الطعام ولم يان له وانما لم يان وقت الاشتيا
فلا اشتغال به اشتغال بما لا يضره انهي وانما مضغه لغير الصيام فقال في الهداية
لا يكره للمرأة اذا لم تكن صليحة لقيام مقام السواك في جهين ويكره للرجال على ما قيل

اذا

اذا لم يكن من جملة وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء قال الكمال اي ولا يكون
فهو صياح خلاف النساء انه يستحب لمن لا يكره ثم قال ولا يكره الكراهة للرجال
الا الحاجة انهي وفي العراج كره للرجال الا في الخلوة بعد ركز اذ كره البرد في الخلوة
ومضغه يورث هذا الجنب انهي قيل هذا اذا كانت ممضوفا حيزم به في الجوهر
فقال وهذا اذا كانت ايض ملتصبا لانه يقتضي انهي وفي الكافي قالوا هذا اذا كانت
الملك ملتصبا قال وقيل هذا اذا كانت ايض فان كانت اسودت بفساد لانه مما يذوق
بالمضغ خلاف الايض لانه انما يصل باليتم انهي وقال الكمال فاذا افترق في بعض
الملك معرفة الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كما لم يتقن انهي
وكره القبلة المكد المباشرة الفاحشة على هذا التفصيل في ظاهر الرواية كافي
البرهان لا ذهن الشارب الرواية بفتح الدال على انه مصدر وتجويز الضم
ويكون معناه ولا بأس باستعمال الدهن وكذا الكحل كما وضبطا ويسن دهن
شعر الوجه اذا لم يكن قصده الزينة به وودت السنة ولا يفعل لتطويل
الحية اذا كانت بقدر المسوق وهو القبضة كافي البرهان والقبضة بضم القاف
قال في النهاية وما ورد ذلك تحب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان كان ياخذ من الحية من طولها وعن منها واما الاخذ من الحية وهي دوت
القبضة لا يفعل بعض القارية ومخنة الرطال فلم يجد احدا واخذها فاعلم
الاعاجم واليهود اليهود وبعض اجناس الفرج كافي الفرج والسواك سوا
كان رطبيا باصل خلقة او بالماوكذا لا يكون الحامة ولا التلطف بالتوب المقتل
ولا الضمضة والاستنشاق لغير وضوء والغسل للتبرد عند اي يومه وبه
ينبغي وقال ابو حنيفة يكره كذا في البرهان **فصل قوله** حامل في المرأة التي
في بطنها حمل يفتح الحاي ولد والحامل هي التي على ظهرها او راسها حمل يكسر الحاد كره
تاج الشريعة او موضع انما يقل الموضع لان ذلك من الصفات الثابتة لا الحادة
الا اذا ريد المحدث بان يقال مرضعة الامت خافت المراد بالخوف غلبة

الطن بحرية او باحنا وطبيب حاذق مسلم بن طاهر الفسق وقيل عدالة شرط كذا
 في البحر وجزم به في البرهان فقال وطريق معرفة الاحتياط فاداغلب على طنه افطر
 وكذا اذا اخبره طبيب حاذق عدل انتهى ولم يذكر مفعول الخوف ليشمل غير الملاك
 لما قال في الزاوية خاف الحامل على نفسها او ولدها نقصان العقل او الهلاك
 افطر او ولدها اي سوا كان نسبيا او رضاعا لطلاق قوله صلى الله عليه وسلم
 ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحلي والمرجع الصوم وما قاله
 في الذخيرة ان المأدب بالمرض الطير في هذه الحديث وبيان الارضاع واجب على الام
 دبابة لاسيما اذا كان الروح غرقا وعلى استجار طير فالام كالطير في جواز الفطر بالخوف
 ولذا قال في البرهان والحامل ومرض خافا على النفس او الولد انتهى وقال ابن كمال
 باشا ولا خلاف في ان خوفها على ولدها انما يحقق عند تعينه بالارضاع لعقد الطير او لعدم
 قدرة الروح على استجارها او لعدم اخذ الولد ندي غيرها فستقط ما قبل حل الافطار
 حتى يرضع من صفة اجرت نفسها بالارضاع ولا يحل للوالدة اد لا يجب عليها ارضاع وقال
 في الزاوية الطير المستأجرة كالام في اباحة الفطر ومريض خاف الزيادة كذا الو
 خاف بطول البر كافي الجوهره فان لم يكن الحرج مرضا لكنه احمد نفسه بالعمل حتى مرض
 فافطر قبل تفرقه الكفارة وقيل لا تفرقه كافي شرح المنظومة وقال في المبني العطش
 الشديد والجوع الذي يخاف منه الهلاك يبيح الافطار اي اذ لم يكن باعتاب نفسه
 لقوله بعده ومن اتعب نفسه في شيء او عمل حتى اجمده العطش فافطر كمن وقيل لا
 وفي الزاوية ومنه مريض لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان امره تشد ذلك
 لها الفطر انتهى وقال الزبلي والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو المريض وكذا
 الامه التي تخدم اذا خافت الضعف كان ان تفطر ثم تقضي انتهى ولها ان تمتنع من الانجاب
 بامر المولى اذا كانت يحزنها من اداء الفرض والعبد كالامة كذا في شرح المنظومة لكن قال
 في شرح الجمع لو مرض من المرض ولكنه ضعيف لا يفطر لان البيع هو المرض لا الضعف
 وكذا لو خاف من المرض لا يفطر انتهى ففيه مخالفة للزبلي الا انه يراى بالخوف في كلام شرح

الجمع محمد الوهم وفي كلام الزبلي غلبة الظن فلا مخالفة حينئذ راي صاحب البحر
 وفق مني بما ذكرته وكذا يفطر من ذهب به متوكل السلطان الي العامة في الايام
 الحارة والعمل الخفيف اذا خشي الهلاك او نقصان العقل ولو افطر في يوم نوبة الح
 او افطر في طين انه يوم عادة جبرها فلم يحرم ولم يخص الاصح عدم الكفارة فيها والغاري
 اذا كان باذ العذر ويعلم قطعا انه يتأثر في رمضان وخاف الضعف حال القتال
 حل له الفطر مسافرا كان او مقبلا وكذا لو استعجه فافطر الشرب الدواء كافي
 الزاوية والمسافر عرفة وتكر ما قبله لان ما قبله لا يباح له الفطر الا اذا
 انصرف عا ومعه به خلاف المسافر لانه لا يحتاج في حل افطاره الي زيادة وصف
 على السفر ومحلى جواز الفطر للمسافر ان يسافر قبل شروعه في الصوم لما لو سافر
 في يوم انشائه الصوم فانه لا يحل الفطر لكن لو افطر لكان عليه خلاف ما لو كان
 مسافرا فذكر شيئا قد نسيه في منزله فدخل مصره فافطر ثم خرج فانه يكفر كافي البحر
 عن قاضي طائفة وسيد كره المصنف قضا ما قدره والشارب اليه وما قيل
 بوجوب قضاء جميع الشهر بجمعة يوم او اقامته عند اي حيفه واي يوسف خلافا
 لمحمد لان وجوب القضاء بقدر القدرة اتفاق والخلاف انما هو في النذر وهو ان
 يقول المريض لله على ان الصوم هذا الشهر فصح يوم ما مات يلزمه قضاء جميع الشهر
 عند ما كان صحيحا اذا نذر ان يصوم شهر اوقات وعده محمد بلمعه ان يوصي بقدر
 ما صح كرمضان والفرق انما ان المنيذور سببه النذر وقد وجد وسبب
 القضاء ادراك العبد كافيته بقدره كافي التبيين ولا يجب القضاء على الفور بل
 يسحب اليه لا يوجر بعد القدرة على القضا ولا يتم بالناخير ويتحقق الوجوب في اخر
 عمره وهذا خلاف قضا الصلوات فانه على الفور ولا يباح التاخير الا لعذر ذكره
 في البحر عن الزواهي وندب صوم مسافر لا يضره قال في الجوهره هذا اذا لم تكن
 وفقته او عامتهم ففطر من اما اذا كانوا مفطرين او كانت النفقة مشتركة بينهم
 فالافطار افضل لما وافقه الجماعة كذا في القضاوي انتهى فدي عنه وليم اراد به

حق الكلام هكذا ينبغي
 على خلاف ما قيل حيث
 قيل كل واحد منه بوقت
 لان ما قبله لا يباح

الكل في
 صريح

قضا الصلاة في اي

محمد بن
 محمد بن
 محمد بن

من له التصرف في ماله مثل الوصي ان اوصى اقول وخبره في اصابه به من الصوم
 جزاء في الفسخ وان تبرع عليه جاز هذا قول محمد بن الحسن في تبرع الوارث عنه بحرية ان شأ
 الله تعالى كذا في الفسخ ولا يخفى هذا بالبرهان والسافر بل يدخل فيه من افطر مستدا
 القضاء عليه او عذر ما وكذا العبادة بدنية فانه يطعم عنه كل يوم كصدقة الفطر كذا
 في البحر وفدية كل صلاة لم هذا اختيارا للتأخير حتى الورع هذا على قول ابي حنيفة
 وعندهما الورع مثل السنين واجب الوصية بكذا في الجوهر ثم نقل فيهما عن الفتاوى
 ان اعطافه صلوات لواحد جلة جاز خلاى كفارة اليمين انتهى ولا يجوز الفدية الا
 عن صوم مواصلة نفسه لا بدك عن غير فلو وجب عليه قضاء من رمضان فلم
 يقضه حتى صار شيا فانيا لا يرجي بروع جاز له الفدية وكذا لو نذر صوم الا بصدق
 عن الصوم لا شغل له بالمعبشة له الفطر ويطعم له استيقن ان لا يقدر على قضاءه
 وان لم يقدر على الاطعام لعسرة يستغفر الله ويستغفر له وان لم يقدر على الفدية
 فانه له ان يفطر ويقضه في السنة اذا لم يكن نذرا لا بد ولو نذر يوما حينا فلم
 يصح حتى صار فانيا جاز له الفدية هو الصحيح كذا في العناية وقال تاج الشريعة
 عليه الفتوى ولو وجبت عليه كفارة يمين او مثل فلم يجد ما يكفر به وهو شيخ فاف
 اولم يصح حتى صار فانيا لا يرجي له الفدية لان الصوم هنا بدك عن غيره كذا في الفسخ
 والشيخ الفاني الى هذا ولو كان الشيخ الفاني مسافرا فوات قبل الاقامة قبل يتي
 ان لا يجب الا بصا بالفدية لانه يخالف غيره في التخيض لا التعليل كذا في الفسخ
 واليمين فان افسد فعلية القضاء كذا في الهداية وقال الكمال لا خلاف بين
 اصحابنا في وجوب القضاء اذا فسد عن قصد او غير قصد بان مرض الخيف للمنطقة
 بالصوم انتهى وهو اصح الروايتين في البحر من النهاية وفي رواية اخرى بخرواي
 بغيره روي رواية عن ابي يوسف وصح هذه الرواية ابو محمد عبد الله كذا قاله
 الزيلعي وقال الكمال ورواية للشيخ باح اي الفطر لا عذر ثم قال واعتقادي ان
 رواية السبكي اوجه اي من ظاهر الرواية وذكر وجهه وقال في المحيط ومن محمد اذا

من له التصرف في ماله مثل الوصي ان اوصى اقول وخبره في اصابه به من الصوم

دعاه واحد من اخوانه الى الطعام يفطر ويقضي لقوله صلى الله عليه وسلم من افطر
 لم يحبه يكون له ثواب صوم الف يوم ومقي قضي يوما يكتب له ثواب صوم النبي
 يوم انتهى الضيافة عذري على الاظهر كذا قيل مطلقا وقيل لا وقبل قد وقيل
 الزوال لا بعده الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوف لاحد الوالدين لا غيرهما
 حتى لو حلف عليه رجل بالطلاق الثلاث ليفطرون لم يفطروا كذا في الفسخ وفي النزاهة
 الاعتماد على انه يفطر ولا يحسنه سواك ان نقل او قضا انتهى ثم قال في الفسخ وقيل
 ان كان صاحب الطعام لم يجر حضوره وان لم ياطل لا يباح الفطر وان كان
 يتاذي بنفسك يفطر انتهى قال في المتبي وهذا اي التفصيل في صاحب الطعام
 هو الصحيح من المذهب وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بعدن الاولي
 تاشت الصغير لرجوعه للضيافة وهذا الحكم يشمل الضيف والمضيف كذا
 قال صدر الشريعة وقيدته ابن حال باشا بما اذا ناذي واحدا منهما ولا خلاف
 فيها اي في اقامة المسافر وسفر المقيم كذا في الهداية والعناية والفسخ والكل في وقد
 قال ابن وهب ان اقف على نقله في لزوم الكفارة والظاهر انه لا كفارة
 عليه لقوم الشبهة انتهى وقال ابن التحنة عدم الكفارة مصرح به في الهداية وفيها
 انتهى بقضي ايام الاعمال ولو كانت كل الشهر هذا بالاجماع الاماروي عن الحسن
 النخعي وابن سريج من اصحاب الشافعي فيما اذا استوعب فلا يقضي في الجوز
 الا يوما حدث الاعمال في ابي ليلته يعني والحال انه لم يذكر انه نوي او لا اما اذا
 علم حاله فظاهره في النهي عن شوج التقاية خلاطال المسلم على الصلاح اي على
 الفضل لم يخرج من الخلاف بالتميت للنية حتى لو كان منهك متاعا لا كل
 في شعبان صوابه في رمضان كله ومنصوص في الفسخ واليمين وكذا الحكم لو كانت
 مسافرا او مريضا فانه يقضي جميع ايام اغايه ويقضي ايام حنوك افاقه بعد هاتمه
 ملجأ رضي على الاصح كما سق ذكر في الوقت قيد به لزوم قضاء ايام الجوز فلا يلزم
 القضا افاقه بعد فوات وقت النية من يوم اول ليلة من الشهر كذا ذكره في القول الا انه

دعاه

كتاب من كتب
 علماء المسلمين
 في فقههم
 في مسائلهم
 في فروعهم
 في أصولهم
 في مبادئهم
 في أسرارهم
 في كنوزهم
 في غوامضهم
 في أسرارهم
 في كنوزهم
 في غوامضهم

قبله كذا في البرازية في مسجد جماعة أي هو شرط الاعتكاف الرجال وهذا على
 رواية اشترط مسجد تمام فيه الصلوات الخمس جماعة وهو المختار وروى عن أبي
 حنيفة أنه يصح في مسجد يصلي فيه بعض الصلوات جماعة كما حد الاسواق وجه المختار
 أن الاعتكاف عبادة استظهار الصلوة فلا بد من اختصاصه بمسجد يصلي فيه الصلوات
 الخمس فالأجوز في كل مسجد كذا في شرح الجمع وقال في البحر صحيح في غاية البيان صحة
 الاعتكاف في كل مسجد وصح قاضي خان أنه يصح في كل مسجد إذا كان واقعة وقيل
 أراد الامام باشرط مسجد تمام فيه الجماعة في الصلوات الخمس غير الجامع أما في الجامع
 فيجوز وإن لم يصلي فيه الخمس كلها جماعة وعن أبي يوسف أن الاعتكاف الواجب لا يجوز
 في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز ثم أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم المسجد النبوي
 ثم بيت المقدس ثم الجامع ثم كل مكان أهله أكثر وأوفر كذا في التبيين والجامع قبل
 أن يكون أفضل إذا كان يصلي فيه الجماعة فان لم يكن ففي مسجده كذا احتج
 إلى المزوج كذا في الفتح وهو واجب في المنذور وأقوله والنذر لا يكون إلا
 باللسان ولو نذر بقلبه لا يلزم منه خلاف النية لأن النذر على اللسان والنية
 المستروية انبعاث القلب على شأن أن يكون لله تعالى كذا في البرازية وسنة
 مؤكدة في العشر الأخيرة سنة كفاية للاطلاع على عدم ملامة بعض أهل بلد إذا
 به بعض منهم في العشر الأخيرة من رمضان كذا في البرهان ولما اعتكاف العشر
 الأوسط فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف فلما فرغ أتاه جبريل عليه
 السلام فقال إن الذي يطلب إمامك بعوليلة القدر فاعتكف العشر الآخر
 ومن هذا ذهب الأكثر إلى أنها في العشر الأخيرة من رمضان فمنهم من قال
 في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك
 وورد في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال القسوه في العشر الاخر والتمسوا
 في كل وتر عن أبي حنيفة أنها في رمضان فلا بد ربي ليلة هي وقد تقدم وقد
 شاعروا عند هذا كذا في الخاضعين لا تقدم ولا تأخر هذا النقل عنهم في النظر

ما قبل في وقت
 ليلة القدر

والنذر

والشروح وفي فتاوى قاضي خان قال وفي المشهور عنه أنها بدور في السنة
 تكون في رمضان وفي غيره فمثل ذلك رواية وعن الاختلاف فمن قال انت حراما
 وانت طالق ليلة القدر فان قاله قبل دخول رمضان متى وطلعت اذا انقطع
 فان قال بعد ليلة من فصاعدا لم يعق حتى يسلم رمضان العام القابل عنه
 وعند ما اذا مثل تلك الليلة من رمضان التي وانما ذكرنا هذه المسئلة
 لانه لا ينبغي انفا لها من مثل هذا الكتاب لشهرتها وادناها على وجه الاحتياط
 تيمنا بالكتاب وفيها اقول اخر قيل هي اول ليلة من رمضان وقيل سبع عشر
 وقيل تسعة عشر وقيل اربعة وعشرين وقيل خمس وعشرين ومن علاماتها انها
 ليلة ساكنة لا طارة ولا فاره تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كلها طنت كذا قالوا
 وانما اخفيت ليحفظ في طلبها كذا في فتح القدير ويستحب فيما سواه اقله ما ذكره
 المصنف من تقسيم الاعتكاف الى الثلاثة الاقسام وهو الحق ذكره الزيلعي وتبعه الكمال
 وأما الملك لما اقتصر عليه القدر ربي من انه مستحب ولا ما قاله صاحب الهداية من
 انه سنة مؤكدة وقال في المصاحح ومن محاسنه ان فيه تفرغ القلب من امور الدنيا
 وتسليم النفس الى الولي وملازمة عبادته وبيته والخص من خصه قال عطاء الله
 انه علمنا من ركاته مثل المعتكف مثل رجل يخلع على باب عظيم حاجته والمعتكف
 يقول لا ارجح حتى يغفر لي هو اشرف الاعمال اذا كان عن اخلاص وهو مشروع
 بالكتاب والسنة والجماع والصوم شرط لصحة الاكل اقله وذلك رواية
 واحدة كافي البرهان وللا بد بالصوم ان يكون مقصود الاعتكاف من ابتدائه
 فاذا شرع في الصوم التطوع ثم قال في بعض النها على اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف
 عليه لان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم واذا وجب الاعتكاف وجب الصوم والصوم
 من اول النها وانقضى تطوعا فتعد رجعله واجبا وهذا في قياس قول
 أبي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان نذره قبل الزوال عليه يعتكف
 ويصومه فان لم يفعل فعليه القضاء قال ابن الشحنة وظاهر صنيع ابن وهبان

وحجرات قول ابي يوسف والظاهر رجحان قول الامام والوجه له انه في شرط
 لصحة الاعتكاف النية والسجدة كادكوناه ولا يختص بالواجب واما المكت فهو
 الركن والطهارة من الجنابة يعني ان تكون غزطا للخل لا للمحبة قاله صاحب البحر
 وخرج الحاجة الانسان كالبول والغايبة والاعتكاف الجنابة اذا احتمل
 كافي الهز فان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يصلي الي
 البعيد فان بقي بطل اعتكافه وقال بعضهم يجوز ولو كان بقرب المسجد
 صدق قوله لم يلزمه قضاء الحاجة فيه كذا في الجوهر ويصلي ركعتين تحية المسجد
 واربع ركعات سنة اقتضاه علي هذا يقتضي انه المذهب والمذهب خلافه
 لانه عزاه الي الكافي ولم يقتصر عليه حيث قال وان كان بحيث تقوته اي الخطبة
 لم ينظر في ذلك الشمس واكتفى بخرج في وقت يمكنه ان ياتي الجامع فيصلي اربع
 ركعات قبل الاذان عند المنبر وفي رواية الحسن ست ركعات ركعتان تحية
 المسجد واربع سنة انتهى وقال في الهداية وان كان منزله بعيدا عنه
 يخرج في وقت يمكنه ادراكها اي الخطبة ويصلي قبلها اربعاً وفي رواية ست
 الاربع سنة وركعتان تحية المسجد انتهى وقال الكمال قوله والركعتان
 تحية المسجد مراد بانها اذا شرع في الفرض حين دخل المسجد اجزاه لان
 التحية تحصل بذلك فلا حاجة الي غيرها في تحيتها وكذا السنة فلهذه الرواية
 وهي رواية الحسن اما ضعيفة او مبنيّة على ان كون الوقت مما يسع فيه
 السنة واد الفرض بعد قطع المسافة مما يعرف تخميناً لا قطعاً فقد يدخل قبل
 الزوال لعدم مطابقة طهره ولا يمكنه ان يبدأ بالسنة فيبدأ بالتحية فيبقى
 ان يتحري على هذا التقدير لانه قلما يصعب فالحزب انتهى فلا ينبغي ان يتمها
 ثانياً الضمير باعتبار العبادة وفي الكافي بتدكيره وهو راجع للاعتكاف وظاهر
 كلام المصنف انه لا يمكن الاتكاف في مسجد اخر ونص في المتيقن والخط على كراهته
 ويمكن ان يراد به كراهة التزويج وان خرج من المسجد لم شامل للمحرم

البيت

البيت وفي المرأة حتى لو خرجت منه الي قصر بيتها فسد وهذا في التذرع اما
 النقل فينتهي بالخروج ساعة اي ولو ناسيا ذكره قاضي طان وقال
 لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم اقول وقولها استحسان وطوا ومع
 وقوله اي الامام اقيس قاله الزيلعي وقال في الهداية قول الامام القاسم
 وقولها الاستحسان قال الكمال وهو يقتضي رخص قولها لانه ليس من الواضع
 للعدو الذي رخص فيها القياس على الاستحسان ثم قال وانا لا اشك ان من
 خرج من المسجد الي السوق للعب واللهوا والقمار من بعد الفجر الي ما قبل
 نصف النهار انما يفسد ولا يتم سبي هذا الاستحسان وذكر وجهه
 بلا عذر الظاهر ان مراده بالعدو ما قدمه من نحو الجمعة وحاجة الانسان
 لا يمتنع عليه وبقي اعذار اخر تختلف فيها احببت ذكرها تيمم الفائدة
 ما اذا خرج لخدمه المسجد او اخرجه السلطان كرها فدخل اخر من ماله
 لم يفسد اعتكافه استحسانا بضر عليه في المحيط والميتي والجوهرة وكذا قال
 الزيلعي لو اخدم المسجد او تفرق اهل كل عدم الصلوات الخمس واخرجه
 ظالم كرها او خاف على نفسه او ماله من المكارهين يخرج الي مسجد اخر لا يفسد
 اعتكافه انتهى ونقل الكمال خلافاً حتى في الخروج للجنابة وان نعتت وكذا
 لا نقاد حريق او غريق او جهاد ثم غير نفسه اعتكافه ولكن لا يلزم اي في الواجب
 لعل اولي في غير ثم قال وفي شرح الصوم للفقهاء الي اللبث العتكة خرج
 لاد الشهاده وقاويله اذا لم يكن شاهداً اخر فيلزم حقه انتهى اقول

وبمثل صرح في الجوهره فكم بعدم النساد فيما اذا تقيت عليه الشهادة
 وعلى هذا الجنابة اذا تقيت فسد اعتكافه قال في الذخيرة هذا
 في الاعتكاف الواجب ولما في النقل فلا يفسد الخروج ولو بلا عذر
 كذا في شرح الجمع لابن الملك يعني ينتهي بالخروج ويبع وشواذ كوفي
 الذخيرة ان المراد به ملازمة اي سوا كان له او لغيره كالطعام ونحوه ولما

ما يجب من وجوبه من غير
 الجنابة وقاويله
 السراية وجهه
 ان الجنابة جهالة
 فان لم يكن جهالة
 جهالة او جهالة
 جهالة او جهالة

قوله ان هذا
 قوله ان هذا

قوله ان هذا
 قوله ان هذا

اذا اراد ان يتخذ ذلك مجزأ من ذلك وهذا صحيح لان مقتضى الياسه
 تعالى فلا يشي له ان يشتغل فيه بامور الدنيا ذكره الزملي وكذا قال
 قاضي طائ لا بأس للمعتكف ان يبيع ويشترى او ادية الطعام وما لا بد له
 منه لما اذا اراد ان ياخذ مجزأ من ذلك وكذا ذكره احضار الجميع قال
 في البحر الظاهر ان الكراهه تحريمية لانه عليه السلام نهي عن صوم العت
 اقول وقالوا ان صوم العت من فعل المجوس منهم الله هذا اذا اعتقد
 العت قربة الخ وذلك لان صوم الصمت لم يبق قربة في شريعتنا لما ورد
 من النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم كذا في الكافي ^{في التكملة} لا خير قال
 في البحر ظاهر الرواية ان المراد بالخير هنا ما لا اثم فيه فشم المباح وغيره
 ما فيه اثم وقال في الكافي تحدث اي المعتكف بما بدله بعد ان لا يكون ما
 لانه عليه السلام كان يتحدث مع الناس في اعتكافه انتهى وفي النهر من الاجماع
 لا بأس ان يتحدث بما لا اثم فيه ثم قال والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه
 خير عند عدمها وهو محل ما في الفتاوى قبل الوتر انه مكروه في المحدث بالاحكام
 كاتك النار الخطب انتهى قلت واليه يشير استقلال المص بقوله تعالى
 قل لعبادي يقولوا التي هي احسن الخ لانه لا اعتا للعباد عن الكلام المباح وقت
 ان عليه اذا جلس ابتداء الحديث او ناميا ما لا يصح ولم يقتضه الشافعي
 بالوطي فاسيا وهو رواية ابن ملاء عن اصحابنا اعتبارا بالمراد بالصوم كفا
 في البرهان وهذا بخلاف ما لو اكل خبزا فاسيا فلا يفسد اعتكافه لبقاء
 الصوم والاصلا ما كان من مخطورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجل
 الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والنهار والليل كالجميع
 والخروج وما كان من مخطورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم بخلاف
 فيه العمد والسهو والنهار والليل كلاك والشرب كذا في البحر عن البدايع
 كذا القبلة والمس ان انزل بهما اقول وهذا بخلاف ما لو انزل باقامة

نظر

نظرا وفكرا فلا يفسد به الاعتكاف خلافا لما لك كذا في البرهان وكذا لا يفسد
 بالسباب والجدال والمكر ليللا ويضده الرواية فلا يفسد اذا دام اياما وكذا
 الجنون كذا في الفتاوى وان حرم الكل اقول وكذا يحرم دواعي الوطى من القبلة
 والمراد الم ينزل كذا في الهداية فان قلت فلم يحرم الدواعي في الصوم وطالة
 المحيض كحرم الوطى قلت لان الصوم والحيض يكتر وجودهما فلو حرم الدواعي
 منهما لوقوع في الحرج وذلك مدفوع شرعا كذا في شرح الجمع نذر اعتكاف
 اقليم لزمه بليها اقول وكذا لو نذر اعتكاف ليل لزمته بايامها لان ذكر
 احد العدد من بضيعة الجمع ينظم ما بازاية من العدد الاخر لقصة وكذا
 عليه السلام وان لم يشترط التتابع هذا ظاهر الرواية والطلقة الشافعي
 عند عدم التصريح به وهو رواية ونها قال ذكر كذا في البرهان وصح
 في الصور ثبوت نية النهر خاصة قال في البحر وهذا خلاف ما اذا نوي بالايام
 الليالي والنهر لانه نوي ما لا يحتمل كلامه كذا في البدايع كذا اذا نذر ان يعتكف
 شهرا ونوي النهر خاصة او الليالي خاصة لا ينع نية لان الشهر اسم لعدد
 مقدر مشتمل على الايام والليالي فلا يحتمل ما ذكره الا ان يصرح ويقول
 شهرا بالنهر او يستثنى ويقول الا الليالي فيختص بالنهر نذر اعتكاف رمضان
 الخ ظاهر ان هذا في رمضان معين فان اطلقة فعليه في اي رمضان شاكرا
 في الفتاوى وجب قضاءه بصوم قصدي اقول فلا يجوز ان يعتكف عند في
 رمضان احز باتفاق الثلاثة كذا في الفتاوى تمتة لو كان مريضا وقت الاجاب
 ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه وان صح ثم مات بطعم لعل يوم نصف صاع
 من حنطة ان اوصي له نية وقع الياس عن اداية فوجب القضاء بالاطعام كذا في
 الصوم والصلاة كذا في المحيط ولو حن شهر الاعتكاف فحل قبله صح طار
 نذر صلاة في يوم فصلها قبله وكذا اذا نذر ان يحج سنة كذا الخ سنة
 قبلها صح والله الموفق منه وكومه

اقول كل من كان من
 كلام الشافعي في
 عن هذا الموضع
 الاستدراك على
 الشافعي

دار

المري

من رسول
فليست

الدين اذا قدرنا انتهى على حوالا شرح في بيان شوايط الحج وهي شوايط آداب
 وشوايط صحة ولا ينعن يميزها فنقول شوايط الوجوب ثمانية على الاصح الاول
 والعقل والبلوغ والكفرية والوقت والقعدة على الزاد ولو عكة بنقف وسط والفد
 على راحة مختصة به او على شوق محمل بالملك او الاطارة لا الاباحة والمعاراة لغیر
 اهل مكة ومن حوّلهم لم نهم لا يلحقهم مشقة فاشبه السعي الى الجمعة قاله الزيلعي
 والكمال والمراد اذا كانت قويا يمكنه المشي بالقدرة والا فلا يجب وقيل لا يجب الحج
 على اهل مكة تدون الواطئة كافي المقتضى بشرط كون الزاد والراطة فاضلین
 عمالا بدمنه لا قات المنزل واللات الحجة في كالكثرة لها العلم وقفا الدين

عبدالمجید

على شهر الحج مطلقا وان كان شرط لانه يشبه الركن فيزي مقتضى ذلك النسبة
 احتياط لو كان ركن حقيقته لم يصح قبل شهر الحج فاذا كان شيئا به قبله الشهر
 وقربه من عدم الصحة ونسب الركن لم يخلفات الحج استدامة الاحرام لمقتضى
 به من قابل كافي الفسخ والبرهان **قوله** والعمر سنة اي موكدة وقيل فرض
 كتابية وهو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة لفرض عين كالم
 الثاني كذا في البرهان وهي طواف وسعي اقول معظم الطواف ركعا والسعي
 واجب فيها كافي الحج وكذا الحلق في الصحيح وقيل ان الحلق شرط الخروج منها
 كان الاحرام شرط لا يفقدها كافي البرهان وكبرت يوم عرفة واربعه
 بعده اي في حق الحرم الحج او سري الحج وهو الاظهر عن ابي يوسف الخا لا تكرون في
 يوم عرفة قبل الزوال فان اهل مكة في الايام الخمسة رخصا وعليه دم وان
 حضي عليها صح ولزمه دم للمجيء بينهما المعاني الاحرام او الافعال الباقية كافي البرهان
 وما اثاره الكمال منع العمق للمكي في شهر الحج وان لم يحج وبه يزداد على ان العمق
 تكرون في خمسة ايام للمكي وغيره موافق المحل المواقف جمع مبيات وهو
 الوقت المعين استيعاب المكان المعين كافي الفسخ ذو الحليفة المديني اقول فان
 جاز المديني او من ما هو في مكة ذو الحليفة الى الجفة فاحرم عندها فلا بأس به
 ولا فضل ان يحرم من ذي الحليفة ولدم عليه في الاظهر وروي عن ابي حنيفة
 انه عليه دما كافي الفسخ وقال في البرهان يستحب على طاهر المذهب المار على
 ميقا بين او بينهما ان يحرم من او لهما وقيل يجب التمسك والحليفة بضم الحاء الهلالية
 وبالغائية وبين مكة نحو عشر مراحل او تسع وبين المدينة ستة اميال
 وقيل خمسة وهو ابعد المواقف وهذا المكان ابار تميم العوام ابار علي قيل
 لان عليا رضى الله عنه قاتل الجفن في بعضها وهو كذب من قابل ذكره الحلي
 في مناسكه كذا في البحر وذات عرق بكسر العين ويكون الرأصل
 المعروق وهي بين المشرق والمغرب من مكة قيل وبينها وبين مكة مرطنان

على شهر الحج مطلقا وان كان شرط لانه يشبه الركن فيزي مقتضى ذلك النسبة
 احتياط لو كان ركن حقيقته لم يصح قبل شهر الحج فاذا كان شيئا به قبله الشهر
 وقربه من عدم الصحة ونسب الركن لم يخلفات الحج استدامة الاحرام لمقتضى
 به من قابل كافي الفسخ والبرهان **قوله** والعمر سنة اي موكدة وقيل فرض
 كتابية وهو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة لفرض عين كالم
 الثاني كذا في البرهان وهي طواف وسعي اقول معظم الطواف ركعا والسعي
 واجب فيها كافي الحج وكذا الحلق في الصحيح وقيل ان الحلق شرط الخروج منها
 كان الاحرام شرط لا يفقدها كافي البرهان وكبرت يوم عرفة واربعه
 بعده اي في حق الحرم الحج او سري الحج وهو الاظهر عن ابي يوسف الخا لا تكرون في
 يوم عرفة قبل الزوال فان اهل مكة في الايام الخمسة رخصا وعليه دم وان
 حضي عليها صح ولزمه دم للمجيء بينهما المعاني الاحرام او الافعال الباقية كافي البرهان
 وما اثاره الكمال منع العمق للمكي في شهر الحج وان لم يحج وبه يزداد على ان العمق
 تكرون في خمسة ايام للمكي وغيره موافق المحل المواقف جمع مبيات وهو
 الوقت المعين استيعاب المكان المعين كافي الفسخ ذو الحليفة المديني اقول فان
 جاز المديني او من ما هو في مكة ذو الحليفة الى الجفة فاحرم عندها فلا بأس به
 ولا فضل ان يحرم من ذي الحليفة ولدم عليه في الاظهر وروي عن ابي حنيفة
 انه عليه دما كافي الفسخ وقال في البرهان يستحب على طاهر المذهب المار على
 ميقا بين او بينهما ان يحرم من او لهما وقيل يجب التمسك والحليفة بضم الحاء الهلالية
 وبالغائية وبين مكة نحو عشر مراحل او تسع وبين المدينة ستة اميال
 وقيل خمسة وهو ابعد المواقف وهذا المكان ابار تميم العوام ابار علي قيل
 لان عليا رضى الله عنه قاتل الجفن في بعضها وهو كذب من قابل ذكره الحلي
 في مناسكه كذا في البحر وذات عرق بكسر العين ويكون الرأصل
 المعروق وهي بين المشرق والمغرب من مكة قيل وبينها وبين مكة مرطنان

المثل مخرج عن العمق في
 شهر الحج

فلا يقال يجب بتركه المضامن العام القابل وثالثا انه لا يفرق من الهيات جميع
 طواف المفاضة بل بالكثر ولا يبعد انه اذا بطل الحج لا يتقيد القضاء بالعام القابل
قوله فليتها سنن وادب لا يخفى ما فيه اذ ينبغي واجبات اخرى انشا الاحرام
 من المبيات وعد الوقوف بعرفة التي العزوب وكوت النبي بعد طواف معتمد او يوم
 به وبداية الطواف من الحجر الاسود على ما قبل وسنذكره والقيام فيه والمشي فيه من السجدة
 لمن لا عدله تمنعه منه والطهارة من الحدثين وسنر العودة واصل الاشواط فانه مرجع
 في طواف الزيارة وبداية للسعي من الصفا واذا ابتداء من المروة لا يعتد
 بالشوط الاول في الامح كافي المتبقي يجب المشي في السعي لمن لا عدله وقح
 الشاة للقارن او التمتع وحلاة ركعتي الطواف للحل اسوع وتعميم الرمي على ما قبل
 الحلق وحز القارن والتمتع بينهما وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وطواف
 الاقاضة في ايام النحر كافي البحر والفسخ قلت وكذلك ترك المخطوطة طواف بعد
 الوقوف وليس المحيط وتغطية الرأس والوجه **واشهره** شواك الخ فائدة التوسعة
 لهذه الاشهر عدم جواز شي من افعال الحج في غيرها حتى لو سعى بين الصفا والمروة ما كان
 عقب طواف القدوم لا يجد الا في شهر الحج كصور القارن والتمتع الثلاثة الاولى
 فيها كافي التبيين بفتح القاف وكسرهما اقول والفسخ افسح فذكره الاحرام له لو كان
 قبلها اقول واجمع على انه مكروه سواء من على نفسه من المخطوطة او لا وهو الحق
 خلاف تقدم الاحرام على المواقف في الاشهر لا سنذكره ولما ذكره تقدم الاحرام

من هذه الاشهر
 ان حاز الطواف
 في شهر الحج
 فليتها سنن
 وادب لا يخفى
 ما فيه اذ ينبغي
 واجبات اخرى
 انشا الاحرام
 من المبيات
 وعد الوقوف
 بعرفة التي
 العزوب وكوت
 النبي بعد
 طواف معتمد
 او يوم
 به وبداية
 الطواف من
 الحجر الاسود
 على ما قبل
 وسنذكره
 والقيام فيه
 والمشي فيه
 من السجدة
 لمن لا عدله
 تمنعه منه
 والطهارة
 من الحدثين
 وسنر العودة
 واصل الاشواط
 فانه مرجع
 في طواف
 الزيارة
 وبداية
 للسعي من
 الصفا
 واذا ابتداء
 من المروة
 لا يعتد
 بالشوط
 الاول في
 الامح
 كافي
 المتبقي
 يجب
 المشي في
 السعي
 لمن لا
 عدله
 وقح
 الشاة
 للقارن
 او التمتع
 وحلاة
 ركعتي
 الطواف
 للحل
 اسوع
 وتعميم
 الرمي
 على ما
 قبل
 الحلق
 وحز
 القارن
 والتمتع
 بينهما
 وتوقيت
 الحلق
 بالمكان
 والزمان
 وطواف
 الاقاضة
 في ايام
 النحر
 كافي
 البحر
 والفسخ
 قلت
 وكذلك
 ترك
 المخطوطة
 طواف
 بعد
 الوقوف
 وليس
 المحيط
 وتغطية
 الرأس
 والوجه
 واشهره
 شواك
 الخ
 فائدة
 التوسعة
 لهذه
 الاشهر
 عدم
 جواز
 شي
 من
 افعال
 الحج
 في
 غيرها
 حتى
 لو
 سعى
 بين
 الصفا
 والمروة
 ما
 كان
 عقب
 طواف
 القدوم
 لا
 يجد
 الا
 في
 شهر
 الحج
 كصور
 القارن
 والتمتع
 الثلاثة
 الاولى
 فيها
 كافي
 التبيين
 بفتح
 القاف
 وكسرهما
 اقول
 والفسخ
 افسح
 فذكره
 الاحرام
 له
 لو
 كان
 قبلها
 اقول
 واجمع
 على
 انه
 مكروه
 سواء
 من
 على
 نفسه
 من
 المخطوطة
 او
 لا
 وهو
 الحق
 خلاف
 تقدم
 الاحرام
 على
 المواقف
 في
 الاشهر
 لا
 سنذكره
 ولما
 ذكره
 تقدم
 الاحرام

وحجته بضم الجيم وسكون الهمزة واسمها في الاصل مضمومة زلها سبل
 محذاهما اي استأصلهم فسميت حجة وبنيها وبين مكة ثلاث مراحل وعلى ثمانية
 مراحل من المدينة وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق بؤك وهي طريق
 اهل الشام ورواحها اليوم وهي مقيات اهل حصر والمغرب والشام قبل ان
 الحجة قد ذهبت اعلامها ولم يبق منها الا رسوم خفيفة الايكاد يعرفها البعض سكان
 تلك البوادي فلقد اوانه اهل اختار الناس من الطوائف المسيحية وبعضهم جعله
 بالعين احتياطاً لانه قبل الحجة نصف مرحلة او قريب من ذلك كذا في البحر
 وقرن في المغرب يسكنون الراوي في القاف وهو جبل مطل على عرفات بينه وبين
 مكة نحو مائتين مقيات اهل نجد وفي الصحاح يقال الكلال وخطي اي صاحب
 الصحاح بان الحركة اسم قبيلة اليها ينسب اويس القرني وبالمكان جندب مكة
 وهو جبل من جبال قحانة على مائتين من مكة للبحر كذا في البحر ولينزلها اقول
 فان كان في حراويل لم يرو احد من هذه المواقف المذكورة قالوا عليه ان حرم اذا
 حازي احزها ويعرف بالاحتياط عليه ان يحمد فانه لم يكن حيث كاذي فعلى مائتين
 الي مكة كذا في الفتح وجاز تقديم اي الاحرام عليها اي المواقف المراد بالجواز الحل
 والافاضة للاحرام لا توقف على المقيات ومحل الجواز ما اذا كان في اشهر الحج
 وما اذا كان على نفسه من محظورات الاحرام واذا انتفت الافضلية لعدم ملك نفسه
 هل يكون للثابت المباحة او الكراهة روي عن ابي حنيفة انه مكره كذا في
 الفتح او الحاجة اخرى اي الحاجة وحجزة الرؤية او للقتال ودخول النبي
 صلى الله عليه وسلم بغير احرام يوم الفتح كان محققاً بكل الساعة قيد
 بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم اي بان قصد الفسق
 في موضع من الحل داخل المقيات كطبيخ وجده فاذا حل به التحريم باهله فله
 ان يدخل مكة بلا احرام ويقتضي ان لا تكون هذه الحيلة للامور بالحج لانه
 ما من حجة اذ اقيمت واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكعبة فكان مخالفاً

كذا

كذا في البحر الا ان يكون القاصد من داخل المقيات الى احراز على الوطأ حاج
 حد المقيات فيشمل النبي في المقيات كذا في بعده اذ لم يفرق بينهما في الرواية
 فله الحل اي فالجمل مقياته حرمته بما اراده من حج وعمرى ويجب عليه الاحرام
 منه قبل دخوله ارض الحرم وان غلبه من دانه فهو افضل ولين مكة اراد
 به من هو بالحرمة لخصوص الساكن مكة فلو قال ولين بالحرم لكان اولي
 لان الحج في عرفات اقول عدك عن عبارة الهداية حيث قال فيها ولان اد الحج في
 عرفه لانه نظرياً بان اسم الموقف عرفات ممي جمع كاذرعات كذا في الكتابي وعرف
 اسم اليوم التاسع من ذي الحجة والذي في الحل الموقف في اليوم وقول الناس زلنا
 يعرفه ليس بمعرفي محض كذا نقل صاحب الاقليد عن الفراء قال ابن الجاهلي في
 شرح الفصل ان عرفه وعرفات جميعاً اماكن لهذه المكات المخصوص والى اعلم
 بصحة قوله المتأني **قوله** من اراد احرامه الاحرام لغة مصدر احرم اذا دخل في
 الحرم كاشي اذا دخل في الشتاء كذا في العناية وقال في غاية البيان الاحرام
 مصدر قوطم احرم الرجل اذا دخل في حرمة لم يقتك وقال تاج الشريعة الاحرام
 والحرم معني وقال الكلال حقيقة الاحرام الدخول في الحرمة والمراد الدخول
 في حرمة مخصوصة اي التزامها والزامها شروط الحج شواضه لا يتحقق ثبوته
 شرعاً الا بالنية مع الذكر او الخصوصية على ما ساقى وعسله احب هذه الغسل
 للتطهير لا التطهير فومر به لالايض والغسل اذا كان للظلمة وانزاله الوضوء
 لا يعتبر التيمم بدله عن الحج عن الماوي ومرة الصبي ويستحب كمال النظافة في الذي
 اراد الاحرام من قص الاظفار والشارب وتقف الابطون وطوق العانة ومجاء
 اهله والدم من ولو بطيخاً من الفتح وقاضي خان وليس اراد او ردا هذا
 هو السنة والثوب الواحد الساتر جان قاله الكلال طاهرون كان ينبغي ان
 يزيد جديدين لنفي قول من قال بكراهة لبس الجديد عند الاحرام بضم عليه الاشارة
 في العناية وقال في البحر الافضل الجديد المبيض والا زار من الحقوي المحضر باللائمة فيه

الاشارة
 باللائمة فيه

والرد من الكفة يدخل الرد تحت عينية ويلقبه عن كفة الميسر ويعني كفة اليمين
مكتوبا ولا يرد ولا يبقده ولا يخلطه فان فعل ذلك كره ولا شيء عليه كذا في
العناية اقول في حفظي انه لا يطلب منه كشف المكتبة الا عند الطواف ليكون مضطجبا
وتطيب الطلعة فمثل ما بقي منه بعد المسك والغالية وكره محمد ما بقي عينية
والاصح عدم الدراهم كذا في البرهان وقال في البحر وسن استعمال الطيب في بدنه
مقدنا بالبدن اذ لا يجوز التطيب في الثوب بما بقي عينية على قول الكل على احدى
الروايتين عنهما قالوا به فاخذ انتهى وقال الكمال المقصود من استنات
الطيب عند الاحرام حصول الارتفاق به حالة المنع منه فهو على مثال النحر للصوم
الالات هذا القدر يحصل بما في البدن فيقف عن تحريمه اي يحرم ما بقي عينية
في الثوب اذ لم يقصد كمال الارتفاق في حالة الاحرام لان الحاج التثمت النقل
وقد قيل يجوز في الثوب ايضا على قولها انتهى وصلتها اي على جهة
السنة بعد التيسر والطيب ولا يصليهما في وقت مكروه وتحريمه المكتوبة كتحية
للمسجد وقال المفرد في اللهم الم كذا في انراة عليه السلام صلى الله عليه وسلم
ركب على راحلة ثم قال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبل مني فبسال الله
التيسر لانه المسرط على سير ويسال منه التقبل كاسال الخليل واسماعيل يتولاهما
ربا تقبل منا انك انت السميع العليم وكذا يسال في جميع الطاعات من الصلاة
وغيرها لانه للوقوف للسداد ولا يكون الامار يرد كافي التبيين وقال في الهداية
وفي الصلاة لم يذكر مثله هذا الدعاء اي سؤالا التيسر لانه قد مضى يسير
واذا ما عاده تيسر فطلب التيسر في السير من الامور في اليسر
منها وكذا في الطائي وقد مناهما فيه من الخلاف انتهى وقال الكمال واذا كان طائفا
وقال نويت الحج واحرمت به لله تعالى لبيك الخ فحسب ليجمع القلب واللسان
وعلى قياس ما قدمنا في شروط الصلاة لما احسن له لم يجمع من عينة فان اجتمعت
فلا ولم تقلم الرواة لشك عليه السلام فعلا فصلا وطه روي واحد منهم انه

انما هو كذا في
الهداية
في التيسر
لانه المسرط
على سير
ويسال منه
التقبل
كاسال الخليل
واسماعيل
يتولاهما
ربا تقبل منا
انك انت السميع
العليم

سمعه عليه السلام يقول نويت العمرة ولا الحج انتهى والمراد تليمة الحاجة الى احاطة
الداعي والاطلاع في التلبية من وجه الاول في استغناءها فقلل الحاجة مستمرة من باب
الرجل اذا اقام في مكان كاقاله المصنف والثاني ان الحجاب عندنا ان يكون
ابتداء وها هو الصلاة وكان بين من يلي من تستوي به راحته والثالث انه
لا خلاف ان التلبية حجاب للدعاء وانما الخلاف في الداعي فقلل هو الله تعالى كاقال
فاطر السموات والارض يا قوم ليغفر لكم من ذنوبكم ويقل رسول الله كاقال
صلي الله عليه وسلم ان سيداي دار او اخذ مادية وبعت داعيا واراد بالداعي
نفسه والاعطرات الداعي هو الخليل عليه السلام على ما روي انه لما فرغ من
خطا البيت امر بان يدعوا الناس الى الحج فضعفوا فقبيل وقال لان الله تعالى
امرنا بآياته وقد بينا لآلنا فبلغ الله تعالى صوتنا الناس في اصلاص
الافهم وارطام امهاتهم فمنهم من اجابهم في وقتين واكثر من ذلك وعلى حسب
حوالهم فحوت والرايع في صفة التلبية وهي ان يقول لبيك الخ كذا ذكره المصنف
والخامس في كسر الحرة من ان الحمد وهو قول الفراء وقال الكسائي الفصح
احسن كافي الطائي وقال في الهداية بالكسر بالفصح ليكون ابتداء الينا اذ
الصفة صفة للاداء في التلبية يعني في الوجه الاوجه واما الجواز فيجوز والكسر
على استيناف التنا وتكون التلبية للذات والفصح على انه تعليل للتلبية اي
لبيك لان الحمد والتعبد لك والملك ولا يخفى ان تعليل الاجابة التي لها
لها بالذات اولى منه باعتبار صفة هذا وان كان استيناف التنا لا يتعين
مع الكسر لوان كونه تعليل مستانفا كافي فذلك علم انك العلم ان العلم نافعه
قال تعالى وصل عليهم ان ملوا انك شكرهم وهذا حقور في مسائل العلم
من علم الاصول لكن لما طار فيه كل منهما عمل على الاول له ولو فيه بخلاف الفصح
لغيره سوى انه تعليل كافي الفصح والسادس في الزيادة والنقصان فالنقصان
غير جائز له المنقول باقتفاء الرواة والزيادة تجوز عندنا وفيها الفاظ منها

ما قاله المصنف ومنها ما قال ابن مسعود وليك بعد التراب ليك ولما
 لم يرد في الهداية وقال الكمال لم يعتبر مفهوم الخاطفة على ما عليه القاعدة من
 امتياز من رواية الفقه وذلك لأنه يصير محرما على ما قيل في ظاهر المذهب
 وإن كان ضمن التلبية ولو بالقراءة سبحة وإن كان ضمن العربية فلا في الصلاة لأن
 ما يجب أوسع من باب الصلاة حتى قام غير الذكر مقامه كتقليد التبت فكذلك
 التلبية وغير العربية والآخر من حررك لسانه مع التبت وفي المحرر حررك لسانه مع
 كافي الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط ومنه على أنه شرط وأما في حق القراءة في
 الصلاة فاختلاف فيه والمصحح لا يلزمه التحريك **قوله** وأما المحرر والحق أقول لا توقف
محبة الاحرام على نية تركه لأنه إذا لم يعمد إلى ما أحرم به جاز عليه
 التعميل قبل أن يشروع في الفعل فإن لم يعمد إلى طواف واحد كان احرامه
 للمعوق وكذا إذا أحصر قبل الأفعال والتعيين فمحلل يدم تعيين للتمتع حتى يجب
 عليه فنهاؤها لا فضا محبة وكذا إذا طعم فافسد وجب المضى في القاسم
 فأنما يجب عليه المضى في مرة ثم إذا نوى مطلق المح من غير تعيين الغرض ولا التعلل
 فالمذهب أنه يستقط الغرض بالطلاق نية المح بخلاف تعيين الغرض للتعلل فإنه
 يكون نفلا وإن كان لم ينج الغرض بعد كذا في النسخ التعليل أن يوطأ
 المراد بها شيء يكون علامة على الخطأ هرب كقطعة نعل أو طائر أو شيء كافي
 التبيين فيصير به محرما كما بالنسبة أقول ولكن الأفضل للاحرام بالنسبة
 ولو اشترك جماعة في بدنه فقلدها أحدهم صاروا محرمين إن كان ذلك
 بأمر النبي وسائر أصحابه كافي التبيين وتوجه مع ما يرد المح أقول وينبغي
 أن يكون كذلك لو أراد الحق ولم أره أو بعثها المنفعة قال أبو اليسر ينبغي
 أن يكون هدي القران كذلك كذا في التبيين قوله لم يلحقها أقول أنما يصير
محرما هدي المنفعة قبل إدراكه إذا حصل التقليد والتوجه في أشهر الحج وأما
 إذا حصل قبل أشهر الحج فلا يكون محرما حتى يلحقها لأن التمتع قبل أشهر الحج غير

يصح المح بطلاق النية

مفت

معتد به نقله الزبلي من النهاية معزيا إلى الرقيات فقد أحمر قال
 الكمال وإذا تم الاحرام لا يخرج عنه إلا جعل المناسك الذي أحمر به وإن أفرد
 إلا في الفوات فعل المعوق والاحصاء فبذلك المحدث انتهى وتحليل الولي
 عبده أو الزوج زوجته تقليم ظفرها ونحوه كذا بخط شخشي انتهى ثم إنه من القضا
 مطلقا وإن كان مطلقا إذا أفرد خلاف الصلاة المظنونة إذا أبطأها وبخلاف
 الطواف كاستدركه وعبده بقي الوقت أقول يعني بلا مهلة وكان الأولى
 أن يقال لا لكن فإذا البيت فأوفا فقد أحمرت فأقول الوقت المأثور البعده
 لا تنبيه ما تنبيهه الغامض **قوله** وفيل الكلام الفا حش لأنه من
دواعيه فيخرج من كماله كذا في الكافي وطويعه أنه لا يتعدى محضه النساء أنه
 عقبه في الكافي بقوله إلا أن ابن عباس رضي الله عنهما يقول إنما يكون الكلام
 الفا حش وقتا محضه النساء انتهى ومراده بالفا حش ذكر الجماع لأنه الوارد
 عن ابن عباس بقوله أن يصدق الطير ترك لميثا وإذا فسوا الفا حش به
 ثبتت الحالة بين الكافي والهداية من حيثية عدم التقيد بخصه النساء في
 الكافي والتقيد به في الهداية لأنه قال فيها والوقت الجماع أو الكلام الفا حش
 أو ذكر الجماع محضه النساء انتهى وإنما قال أي في الهداية محضه النساء لأن
 ذكر الجماع في غير حضرته ليس من الوقت كافي العناية وفح القيد والبرهات
 انتهى ولكن على هذا يكون قوله أو الكلام الفا حش محضا بغير ذكر الجماع وقد
 قال تاج الشريعة الكلام الفا حش أي كلام كان والنسوق يعني المناهي أي
 المحرجة عن حدود الشريعة لأن النسوق في الأصل هو الخروج يقال فسقت
 الفارة إذا خرجت من محرها لكن إذا أطلق في إسمان الشرع يراد به الخروج
 عن طاعة الله تعالى والخروج عن طاعة الله تعالى حرام في غير طاعة الاحرام نفى
 هذه الحالة أولى احترام هذه العبارة وقيل هو النساب والتنازل بالانطاب
 كدلالة تاج الشريعة لكن المحرم في الاحرام أشد تلبس المحرم في الصلاة

مطلق
 نقل المح مضمون بالافساد
 وإن كان غير مقصود

الحاي والظلم في الاشهر الحرم قال تعالى فلا تظلموا فيه من انفسكم وانما كانت الحرمه
 في حالة الاحرام اشدها حاله الحرمه فيها اكثر من الباطل المقتوى للنفس فكيف
 بالمحرمات الاصلية كذا في الفقه والبرهان وهو الميراثي الخصام وقيل صد
 البراءة بالصيد المصيدا ولو اراد به المصدر وهو الاصطلاح لما صح استناد
 القتل اليه كذا في الحرم المستصفي لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر اولا لله
 ام فكان ينبغي ان يذكر اول الآية ايضا لئلا يفتقد الدليل لقوله تعالى اكل لكم صيد
 البر اولا لله والامارة اليه والدلالة عليه قال في النهر محل غنمهما اذا لم يعلم
 الحرم اما اذا علم فلا يقتل بحرم مطلقا والاول اصح انتهى وسياتي تمام شرح
 الحرم في الجنايات ان شاء الله تعالى والطيب اقول وكذا لا يمس طيبا يده وان
 كان لا يقصد به الطيب ويكره للحرم شتم الرغفرات والثمار الطيبة ولا شيء عليه
 في ذلك كذا في قاضي خان ونحوه الخلاف في هذا الخلاف راجع الى تفسيره وليس
 باختلاف حقيقة كالاختلاف في العصابة فعنده يجب الدم كذا ذكره في محله
 الصدقة لانه يقتل المحرم وليس الشعر فبعد بالخطي لانه لو غسل راسه
 بالصاورة والحرم لا شيء عليه اتفاقا كذا في الحرم وحلق راسه اقول ولو لمجامة
 اما المجامة في الحلق والقص وجوز الكسر والحق وكل الجسد تحت لا يقطع
 شعرا ولا يقتل فلا فليس من محظورات الاحرام كذا في قاضي خان وغيره والمواد
 حلق الشعر ازالته باي شيء كان من الحلق والقص والتف والتشوي والاحراق
 من اي محل من الجسد مباشرة او مكنتا وشعره منه استثنى الخبيث فمما سكر
 ازاله الشعر النبات في العين فقد ذكر بعض مشايخنا انه لا شيء فيه عندنا كذا
 وليس قميص اقول وكذا اما هو في حكم كالزردية والبرنس من
 معمول على قدر البدك او بعده تحت تحت به بخياطة او تلو بقصه
 او غيرهما ويستحسن عليه بنفسه كذا في الحرم ولكن مستذكر ان ليس الحرام
 لا يكون احرى وان لا يكون فهو خارج من هذا العموم وسواويل السراويل الخفية والجمع لم يزل
 لا يكون القاتل مما لا يمكن الصيد ان يكون احد من ان يكون القاتل بالصيد
 واستفاد من مجموع النسخين ان قتل احد من ان يكون القاتل بالصيد
 بالثأر المشتهر فلو كان بالصيد والثنائي ان يكون القاتل بالصيد
 استحبته على ما بالصيد فادانته في احد من ان يكون القاتل بالصيد

هذا هو الصحيح
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

هذا هو الصحيح
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

هذا هو الصحيح
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات
 في الجنايات

منصرف في احد استماله يذكر ويوث والقبض بالمد على وزن فعال وليس القبا
 بان يدخل مكبيه ويديه في كفيه فلو لم يدخل جاز خلا فالزور كالواردا بالقبض
 ونحوه ومالم يزره اي القبا بازراره ويكره عقد الازار وتخليل الردا وليس
 عليه جزا كما سنده في الجنايات ان شاء الله تعالى فيقطع اسفل من العقب
 المراد بالكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك
 فيخرج ليس كل شيء في رجله لا يغطي الكعب مربعة كانت او عذاسا او غير ذلك
 لا الاستقلال بيت وتجل اي لا يمس راسه ولا وجهه فلو اصاب احدهما
 كره كذا في الحرم ولان محل على راسه القدر والطبق والاجانة ونحو ذلك لانه
 ليس تغطية للرأس ولا محل ما يغطي به الرأس عادة كالشبابه كذا في البنين
 وعند هيمات في وسطه الامنيات بالكسر ما جعل فيه الدوام ويشترط على الحق
 ولا يكون شدة سواء كان به ثقته او ثقته فيه وكذا لا يكون شد المنطقة والينا
 والسلاح والتختم بالحام وعن ابي يوسف انه كره شد المنطقة بالاريسم قاله
 الزيلعي واكثر التلمية بصيغة الماضي ليناسب قوله بعده صلى وكانت
 الانسب لما قبله ان يقول ويكثر والكثر مستحب قال في المحط الزيادة
 منها على المرة الواحدة سنة حتى يلزمه الامساك بتركها فتكون فرضا وسنة
 ومندوبا ويجب ان يكررها كلما اخذ فيها ثلاث مرات ولا ولا يقطعها
 بكلام ولورد السلام في خلاها جان ويكره السلام عليه في خلاها واذا
 راي شيئا يعجبه قال لبيك ان العيش عيش الاخرة ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم عقب التلمية سرا ويسال الله الجنة ويقوده من النار
 برفع الصوت مائة مرة كذا في غاية البيان فانه تركه رفع الصوت كان
 مسيا ولا شيء ولا بالغ فيجهد نفسه كيلا يتضرر كذا في الفقه والمستحب عندنا
 في الدعاء والاداء الاخفا الاداء التعلق باعلانه مقصود كذا في ذلك والخطبة
 وقيلها والتلمية للاعلام بالشروع فيما هو من اعلام الدين فكان رفع الصوت

الدعاء والاداء كذا
 في الاخفا

لها مسما قاله في العناية متى صلى اي فرضا او واجبا او سنة في ظاهر الرواية
 وحسبها الطحاوي بالكتوبات قبا ساعلي تكبير التثنية او على شرف اي مسجد مطلقا
 مرتقا فقبل بضم النون جمع شرفه واذا دخل مكة بدا بالمسجد يعني بعد
 ما دام على اتمته بوضعها في حرره وقال في الهداية ولا يضره ليلادخلها او نهارا
 لونه ودخوله بلدة فلا يختص باحدهما انتهى وكذا قال القاضي خان لكنه قال
 عقبه والسبح ان يدخلها نهارا انتهى وقال الكمال وما روي عن ابن عمر
 رضي الله عنهما انه كان ينهي عن الدخول ليللا فليس تفسير اللسنة بل تحفة علي
 الحاج من الرقاق انتهى وقال في العروة وسحب ان يدخل مكة من باب المعلا
 ليكون مستقبلا في دخوله باب البيت تعظيما واذا خرج فمن السفلي وسحب
 ان يكون ملييا في دخوله حتى ياتي باب بني شيبه المسمى بالباب السلام
 فيدخل المسجد الحرام منه لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل منه متواضعا
 خاشعا ملييا ملا خطا جلالة النعمة مع التلطف بالراحم وحسن راي البيت
 كروهل قال في البحر لم يذكر المصنف الدعاء عند مشاهدة البيت وهكذا
 في التتو وهي غفلة عما لا يفصل عنه فان الدعاء عند مستجاب وذكر في النبات
 ان الامام اوصي رجلا بان يدعو الله عند مشاهدة البيت باستحانة دعائه لصير
 مستجاب الدعوة ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب ومن اهم الادعية
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ثم استقبل الحجر شروع في امر الطواف
 وهذا ما لم يكن عليه فائنة ولم يخف فوق المكتوبة او الور او السنة الواحدة
 او الجماعة فاذا اختفى قدم الصلاة على الطواف ولم يصف الحجر بالاسود اشار
 الي انه حين اخرج من الجنة كان ابيض من اللبن وانما اسودت من المشركين والعصاة
 كذا في البحر المحيط واستلمه اي بعد ما اوسل يديه بعد وضعهما للتكبير وتفسير
 الاسلام ان يضع كفيه على الحجر وقبله بلا تقصير والحكمة في قبله ما روي
 عن علي رضي الله عنه انه قال لما اخذ الله تعالى الميثاق على بني آدم من ذلته

كتب

كتب بذلك كتابا وجعله في حوزة الحجر في يوم القيامة ويصدق لمن استلمه كافي وقاوي
 قاضي خان وان عجز عنهما استقبله الخ اي مشير اليك فيه نحو الكعبة ثم يقبل
 كفيه ذكره قاضي خان وطاف للعدوم مضطجعا قال في البحر ينبغي ان يفعل
 له الاضطجاع قبل الشروع في الطواف بقبلته انتهى ولو ترك الاضطجاع والرمل
 لا شيء عليه بالاجماع كافي العراج سمي به لانه حطم من البيت اقول هو فعل
 بمعنى منقول وقيل بفعل بمعنى فاعل اي حطم كعظيم بمعنى عالم لانه طاف بالحديث
 من دعا علي من ظله منه حطمه الله كذا في الكافي فانه كان من البيت اقول
 ليس الحجر كله من البيت بل سعة اذرع منه فقط حديث عائشة ذكره الكمال
 حتى لو دخل الفرجة لم يجر احيا طافا قال الرزلي ويعد الطواف كله
 ولو اعاد على الحجر اي الحطم وحده اجزاء ويدخل في الفرجة في الاعادة ولو
 لم يدخل بل لما وصل الى الفرجة عاد وراه من جهة العزب اجزاء وقال
 في العناية لا يبعد عوده شوطا لانه مكوس انتهى قال الكمال وموطن علي ان طواف
 المكوس لا يصح لكن المذهب الامتداد به ويكون تاركه للواجب انتهى
 فيندي من الحجر قال الكمال اقتراح الطواف من الحجر سنة وطواهر الرواية
 كما ذكره في الجنائيات فلو امتحنه من غيره اجزاء وكره عند عامة المشايخ
 ونصر محمد في الرقيات انه لا يجزئه بجعله شوطا ولو قيل انه واجب لا يبعد
 للواظية من غير تركه انتهى فلا ينبغي ان يجزئه بالوجوب كما فعل صاحب البحر
 واخوه في النهج مغريا الى الكمال ثم قال في البحر بناء على ما ذكره من الوجوب ولما
 كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء من غير الحجر التي منها الركن اليماني
 قريبا من الحجر الاسود ليكون ما راجع بدنه على جميع الحجر الاسود وكثير
 من العوام شاهدناهم يبتدون الطواف وبعضهم يخرج عن طوافهم
 فاخذوه انتهى قلت وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامنا للحجر بان وقص
 جهة الملتزم وقال بعض حسده ليقبل الحجر اما من قام مسامنا حسده

الدار
الشيعة
١٩

الحجر فقد دخل في ذلك شيء من جهة الركن اليماني لانه الحجر وكنه لا يبلغ موطئ
جنب المساحت له و به يحصل الابتداء من الحجر مسبعة اشواط قال
في البحر فلو طاف ثامنا عالما بان ثامن اخلفوا فيه والمصحح انه يلزمه اتمام
الاسبوع لانه شروع فيه ملتمزا بخلاف ما اذا طعن انه سابع ثم تبين انه
ثامن فانه لا يلزمه الا اتمام لانه شروع فيه مسقطا لملتمزا كما لعمادة
المطوية كذا في المحيط ولهذا علم ان الطواف طائف الحج فانه اذا شرع فيه
مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات واعلم ان مكان الطواف
داخل المسجد ولو راء السواري وزمن من راء خارج المسجد ودعا الطواف
مذكور في التبيين وغيره ولا يوقت بشي فمدعو بما احب رمل في الثلاثة
الاول فقط فانه راحه الناس في الرمل وقت فاذا وجد مسلكا رمل
لان لا بد له منه فيقف حتى يقيم على الوجه المستوفى خلاف استلام الحجر لان
الاستقبال بدل له كذا في البحر وندب استلام الركن اليماني هو طاهر
الرواية كذا في البرهان وعن محمد انه سنة اي فيقبله مثل الحجر الاسود
وهو قول ابي يوسف ايضا كذا في البرهان والدليل تشهد له وصرح
في غاية البيان انه لا يجوز استلام غير الركنين وهو تساهل فانه ليس
منه ما يدل على التحريم وانما هو مكروه كراهة التنزيه كذا في البحر عند
المقام قال في البحر المراد بالمقام مقام ابراهيم وهي حجارة كان يقوم
عليها حين نزوله وركوبه من الابل حين ياتي الى زيارة هاجرو ولدها
اسماعيل كذا في المصنف وذكر القاهي في تفسيره انه الحجر الذي فيه اترقده
والموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وقيل مقام
ابراهيم الطور كله انتهى قلت لكن بعد القول الاخير قوله المصنف
اوضحه من المسجد ثم هذا بيان الافضل والالحق اراد ولو بعد الرجوع
الى اهله بلها على التراخي ما لم يرد طواف اسبوع اخر لما لا يكره وصلك

الاساس

في سائر الطواف
ان الطواف

الاسابيع عند ابي حنيفة ومحمد مطلقا خلافا لابي يوسف اذا صدق
من وثق وهذا الخلاف اذا لم يكن في الوقت الكروه اما في الاوقات الكروه
في الصلاة فانه لا يكره الوصل مطلقا اجماعا ويوجب ركعتي الطواف الوقت
ما ح دكره اكره ابن الغيا ثم عاد واستلم الحجر قال قاضي خان وهذا
الاحتلام لانتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يري يد هذا
الطواف السعي لا يعود الى الحج انتهى وخرج فصد الصفا فان الاولي التجر
ثم لترتبه على الطواف ولو على التراخي وتخرج للسعي من اي باب شاء والخروج
من باب الصفا افضل وليس ذلك سنة عندنا كما في الجوهرية والصمود على
الصفا والمروة سنة فيكون تركه ولا شيء عليه ذكره الكمال عن البدائع وناخير
السعي الى طواف الزيارة اولى لكونه واجبا لجعله بعمال القرص اولى لكونه العا
وجزوا في اثبات السعي عقب طواف القدوم تخفيفا على الناس للشفل
يوم الحج بخبر الدم والري كذا في العناية عن القنفذ ورفع يديه اي بان
يجعل باطنهما الى السماء كما للدعاء ذكره الكمال ثم يمشي نحو المروة اي على هيئته
حتى يقي بينه وبين الميل الاخضر المعلق بينا المسجد وركنه قدوسه اذ وقع
يسرع الشيء ويسمي معيا شديدا لانه كان مبدأ السعي وانما اخر الميل من مبدأ
السعي بقدر مسحة اذرع لانه لم يكن موضع اليق مما وضع فيه الآت والميل
الثاني كان مستقلا بدار العباس كذا في المعراج ثم اذا تجاوز عطف الوادي
مشي على هيئته حتى ياتي المروة يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بيان للواجب
فلو بدأ بالمروة لا يندب بالتوسط الاول في الصحيح كذا في البحر ونقله ابن كمال
باشا عن الذخيرة وفي رواية السعي الى حلاه ابن كمال باشا بصيغة وقال
الوجه الطحاوي يفعل ذلك سبع مرات يتدى في كل مرة بالصفا ويختم
بالمروة قوله ويختم بالمروة صريح في ان الرجوع غير معتبر عنده ولا يجعله
شوطا اخر كما لا يجعله جز شوطا فاقيل في رواية الطحاوي السعي من الصفا

ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطي الناس ويأمرهم بما امر
الله وبها ما لم ينهاهم عنه ويعلمهم التماسك الخ انتهى كذا لم يذكر ما ينبغي
الترتيب فيما بعده فاذ أصلي الفريضة فامن الشهور خرج الي منى كذا في الهداية
وقال الكمال ظاهر هذا التركيب اعقاب صلاة الفجر بالخروج الي منى وهو
خلاف السنة ولم يبين في البسوط خصوص وقت الخروج واستحسن في المحيط
كونه بعد الزوال وليس بشي وقال الرغباني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح
وذكر وجه ذلك ويستحب ان يصلي الظهر في يوم التروية هذا ولا يترك
التسمية في احواله كلها حال اقامته بمكة في المسجد وخارجه الا حال كونه في الطواف
ويلي عند الخروج الي منى انتهى سمي بذلك لانهم يرون الابل في هذا اليوم
اقول لعلمه سقط منه لفظة كذا في نواي ونواي دون الابل في هذا اليوم لعدم
المأجورة اذ ذاك هذا وقيل في يوم التروية لتزوي ابراهيم عليه السلام
في دونه ليلته ذبح ولده وقيل غير ذلك كذا في البحر والمعاني يعرفه سميت
بها لان ادم عليه السلام عرف حوائفها وسميت المزدلفة لان ادم وجوز
اخذ لافياها اي اجتمعوا وسميت منى لان الحيات يعصبون الي مناياهم
والمنايا جمع المنية وقيل سمي لما يعني فيه من الدماي يراف وهي قرية
فما ثلاث سلك بينه وبين مكة فخرج وهو من الحرم والغالب عليه التذكير
والصرف وقد يكتب بالالف كذا في المعراج وقيل في التسمية غير ذلك كره
الاتفاق وتاج الشريعة والاطم ومكت لها الي فخر معرفة اقول ويستحب
ان يترك بقرب مسجد الخيف كذا في البحر ويصلي الفجر يوم عرفه بغلس كذا في المعراج
وهو وارد على ما قلناه انه لا يصلي الفجر بغلس اليوم الفريضة ويوم عرفه
على هذا ثم راجع الي عرفات اقول لا يستفاد منه وقت الذهاب السنو
والسنة الذهاب الي عرفات بعد طلوع الشمس كذا في الخروج من مكة الي منى
كذا في النسخ ولا يخفى انه ينبغي عدم التغليس بصلاة الفجر الا ان يقال يفعل

لا يصلي الفريضة
في مكة فقال
في حال
الوقوف

منى من الحرم

في مكة

لهي

لهي امره للخروج وكذا موقف اقول كان شعاب مكة كلها من كذا
في البحر قبل الظهر على حذف مضاف اي قبل صلاة الظهر خطب الامام
اي في مسجد نمرق كذا في البرهان فان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزاء
وقد اساء كذا في الجوهر ولا يخالفه قول الزبلي لو خطب قبل الزوال جاز
للمصنوع المقصود انتهى اذ يراد بالجزء الصحة مع الكراهة فيصلي باذان اي
بعد مرور المنبر في ظاهر الرواية وقيل رآه ابو يوسف قبل العصر في رواية
وفي اخرى بعد الخطبة ويقرأ في الصلواتين مراودة يفصل بينهما بفعل فان فعل في
الاذان للعصر في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يباد لان الوقت قد جمعها كذا
في البرهان والمراد بالنقل ما يشبه السنة الراتب كما سذكره وقال في البحر لا يصلي
سنة الظهر العبدية وهو الصحيح في الاول ان لا يتفصل بينهما فلو فعل كره ولما عدا
الاذان للعصر انتهى وقال الكمال ما في الذخيرة والمحيط من انه يصلي بهم العصر
في وقت الظهر من غير ان يشغل بين الصلواتين بالنافلة غير سنة الظهر
بما في حديث جابر اذا قال صلى اي النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ثم اقام يصلي
العصر ولم يصلي بينهما شيئا وكذا باقي الحلاق المشايخ وجمعهم الله في قولهم ولا
يتطوع بينهما فان الطوع يقال على السنة انتهى قلت بوجه ما قلناه ان السنة
وتاج الشريعة عن الخنيس لصاحب الهداية لا ياتي بسنة الظهر حتى لو اتي
لها اعاد الاذان للعصر عندهما انتهى اي عند الجنيعة واي يوسف يقول
صاحب الهداية فيها ولا يتطوع بين الصلواتين فلوانه فعل فعل مكررها واعاد
الاذان للعصر في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد انه يفسره نفسه
عما يشبه الراتبه ما قلناه صاحب الجوهر من الذخيرة خلاف الظاهر حيث
قال اما سنة الظهر الراتبه اذ اصلاها لا تفصل ولا يعاد الاذان اذا
اشتغل بها انتهى وكذا ايكره الطوع بعد صلاة العصر يومئذ وان كانت
في وقت الظهر نقله في شرح المنظومة لابن الشحنة والاحرام اقول

ولو احرم بعد الزوال على الصحيح وقيل لا بعد من تقديمه على الزوال كذا في
 التبيين اي الاحرام المخصوص بالخروج ذكره الزيلعي اي ذكر المفسر وهو
 ما ذكره المصنف متناقبوله والاحرام المخرج انتهى لخصر زيه من احرام العمرة
 انتهى واعلم ان شرائط جواز الجمع عند الحنفية خمسة الوقت والمكان والاحرام
 والامام والجماعة وعندهما الامام والجماعة ليسا شرطان انتهى ويراد بوقت
 وهو جهة الظهر حتى لو قيس فساد الظهر اعاده والعصر جميعا كما في التبيين
 ويشترط ادراك شيء من كل من الصلاتين مع الامام فان ادرك احدي
 الصلاتين فقط لا يجوز له الجمع عند الحنفية كما في الجوهره ولا يجوز للامام
 الجمع وحده عند الامام وعندهما يجوز ولو تفرقا عنه بعد الشروع جاز له
 الجمع واختلفوا فيما اذا تفرقا قبل الشروع على قوله فوجه الجواز الضعيف
 اذا لا يقدرون ان يجعلوه مقتديا به ذكره الزيلعي لكن قال في البهتان والامام
 والاحرام في الصلاتين شرط للجواز عند الحنفية ومما اقتصر على الاحرام وهو
 الاظهر انتهى فيسقط شرط الامام والجماعة على الاظهر **قال** ذهب الى الموقف
 هذا على جهة السنة لانه لا يتعين الذهاب الى الموقف من ابتد الزوال بل
 لو اخره جاز في الفسخ يغسل سن ويغتسل بعد الزوال بعرفات
 ووقف الناس خلفه قال في الهداية وينبغي ان يبقوا والامام ليكن
 مستقبل القبلة وهذا بيان الافضلية انتهى والوقوف قائما افضل من
 الوقوف قاعدا كذا في الجوهره ويجتهد على ان يقتر من عينيه قطرات
 من الدمع فانه دليل القول ويدعو الى بويه واصله واخوانه واصحابه
 ومعارفه وجيرانه ويلج في الدعاء مع قوة الربط للاطابة ولا يقصر فيه فانه
 هذا اليوم لا يمكنه تداركه لاسيما اذا كانت من الاوقات من طلعت من عبادة الله
 انه عليه السلام قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو
 افضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه زر بن معاوية في خبره الصحيح

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في هذا الموضع من الكتاب
 وهو الوجه الذي ذهب اليه
 في هذا الموضع من الكتاب
 وهو الوجه الذي ذهب اليه
 في هذا الموضع من الكتاب

منه في الوقوف
 يوم الجمعة

قال

قاله الزيلعي وكذا نقله في معراج الدراية بقوله وقد صح عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو
 افضل من سبعين حجة ذكره في خبره الصحيح بعلامة الموطأ انتهى وبعد
 العزوب ان يزد لفة اقول والا فضل ان يمشي على هيبته واذا وجد فحجة يسرع
 من غير ان يودي احد او مد على الدفع والوقوف بوقت ذكره الزيلعي فليراجع
 وكلها موقف الوادي محسوسا ليسين وتشد يد هاموسين مكة
 وعرفات كذا في العناية عن يسار الموقف كما في المعراج وقال في الجوهره
 محسوس موضع فاصل بين مني وزيد لانه ليس من واحدة منهما قال الارزقي
 ان وادي محسوس خمسة ذراع وحسوس اربعة ذراع انتهى وسمى محسوسا
 لانه قيل اصحاب القيل حسوسه اي ائمتي وكذا قاله الزيلعي وقدم المصنف
 ان عرفات كلها موقف الا بطن عرفة وهو وادي محسوس عرفات عن يسار
 الموقف كما في المعراج وقال في غاية البيان قيل ان بعضهم كانوا يتكبرون
 وينزلون معتزلين عن الناس في بطن عرفة ويطحن محسوسا من الشرع بما لقنهم
 رواه عنهم وتزل عند جبل قرح اقول مني بذلك لا وقاعه وهو لا يعرف
 للعلمية والعدل من قرح اذا ارتفع كما في الجوهره وهو الموقف فنزل عنده
 كيلا يضي على المارة الطريق ويكثر من الاستغفار وصلى العشاين
 باذان واقامة خلاف الجمع الاول لان العشاين وقتة بخلاف العصر فيعلم
 بلاقامة التقديم عن وقتة ولا يطوع بين العشاين لانه عليه السلام لم يطوع
 بينهما مستقولا عليه ولو تطوع او تساءل بشي اخر بينهما اعاد الاقامة كذا في
 التبيين فانه ان صلى المغرب الى اقول ومحل عدم الجواز ما لم يحق طلوع الفجر
 فاذا خشي طلوعه قبل ان يصل الى الزل لفة صلى المغرب في الطريق واذا
 صلاهما وحده اجزاء والسنة ان يعلمهما مع الامام كذا في الجوهره
 ودعا اي يجتهد في دعائه ويده عوانه ان يتم مواده وسواله في هذا الموقف

البتة عن يساره ومنى عن يمينه فانما الذي صلى الله عليه وسلم وكان واكبا
 ولورماها من فوق العقب امر انتهى ولا يقف بعده الذي حتى ياتي منزله
 قاله قاضي خان حذفا بالحا المجه اي والذال المجه نصب على المصدر والحذف
 صفار الحصى قبل مقدار الحصاة وقبل مقدار النواة وقبل مقدار الاملة
 ولورمي باكر او اصغر اجزاء الاله ليرمي بالكوار خشية ان يتأذى به
 غيره كذا في الجوهره رمي الحصى بالاصابع اي بروس الاصابع قاله
 ابن كل بلانما وصاحب الجوهره تعالما صحه صاحب النهاية خلافا لما
 مشي عليه صاحب الهداية كان ذكره وفي القرب الخ عليه مشي في الهداية
 فقال وكيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر النمامه اليمنى ويستعين
 بالمسحة انتهى وقال الكمال وهذا التفسير يحتمل كلامين تفسيرين قبل
 هما احدهما ان يضع طرف النمامه اليمنى على وسط السبابه ويضع الحصاة
 على ظاهر النمامه كانه عاقد مسبين فيهما وعرف منه ان المسنون في
 كون الرمي باليد اليمنى والاحزان كالحلق سبابته وتضعها على مفصل النمامه
 كانه عاقد مشوه وهذا في التمكن من الرمي به مع الزجعة والوجهة عسر
 وقيل ياخذها بطرف النمامه وسبابته وهذا هو الصحيح لانه لا يسر
 المعتاد انتهى وذكر في الجوهره كلام الهداية ثم قاله وصح في النهاية
 الوجه الاول اي الذي بطرف النمامه والمسحة انتهى وصححه ايضا
 في الالوهية وقال لانه اكثر اهانة للشيطان وما تقدم بيان السنة
 فلورمي كيف ما اراد جان كذا في البحر ولم بين المصنف رحمه الله مقدار
 موضع الرمي وقال في الهداية مقدار الرمي ان يكون بين الرامي وبين
 موضع السقوط القوط خمسة اذرع كذا روي الحسن عن ابي حنيفة وقال
 الكمال ومقام الرامي بحيث يرى موضع حصاه وما قدر به خمسة اذرع
 في رواية الحسن فذلك تقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون

الاري

الاري الى تعليمه في الكتاب اي الهداية بقوله لان ما دون ذلك يكون
 طوطا ولو طوطا طوطا اجزاء لانه رمي الى قدميه الاله مسمى لمالفة السنة
 ولورماها وضعا لم يحز لانه ليس رمي ولورماها فوقت قريبا من المخرج
 فكيف لعدم الاحراز عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجوز لانه لم يعرف قربة الا في
 مكان مخصوص والقرب قد رذاع ونحوه ومنهم من لم يبعد كانه امتد
 على اعتبار القرب وضعه البعد في العرف وهذا بنا على انه لا واسطة بين
 القرب والبعد انتهى وقال في الجوهره الثلاثة اذرع في حد البعيد وما
 دونه قرب انتهى وكذا وقعت الحصاة على ظهر رجل او على تحمل وثقت عليه
 اعادها وان سقطت على سنها ذلك اجزاء ولورمي تسع حلة اجزاء
 عن حصاة والتقييد بالحصاة لبيان الكل والافحور الرمي بكل ما كان من
 جنس الارض كالحجر والدر وما يجوز به التيم ولو كان من تراب ولا يجوز
 بالخشب والعنبر واللؤلؤ والجوهر والذهب والفضة لانه يسمى ثابلا
 كافي الكافي وغيره ولا يصح بالبر كذا في الجوهره قدما جواز
 الرمي بكل ما كان من جنس الارض ومن صرح به صاحب الهداية فمثل
 كل الحجارة الغضبية كالياقوت والزبرجد والزمرد والبخش والغير ورج
 والبلور والعقيق وهكذا صرح الزيلعي لانه النج اكمل الدين رحمه
 قال في النهاية اعترض على صاحب الهداية في قوله ويجوز الرمي بكل ما
 كان من اجزاء الارض بالغير ورج والياقوت فانها من اجزاء الارض حتى
 جاز التيمن بها ومع ذلك لا يجوز الرمي بها حتى يطبق معتدا بها في الرمي
 واجب بان الحواز مشروط بالاستهانة بزمه وذلك لا يحصل فيها
 انتهى فقد اثبت تخصيص العموم وهو مخالف لضرا الزيلعي وخصص بالغير ورج
 والياقوت دون غيرها فليتنا مل ونحور وكبر بكل حصاة قاله في
 الكافي ولو صح مكان الكثير جاز لانه المقصود ذكر الله تعالى عند كل

حصاة وذا يحصل بالتسليم كما يحصل بالكبر انتهى ولا يقف عندها كما يفعله للم
لم بين المصنف رحمه الله وقت هذا الرمي وله اوقات اربعة
وقت الجواز والاستحباب والاباحة والكراهة فالاول ابتداء من طلوع النحر
يوم النحر وانتهاه واذ اطلع النحر من اليوم الثاني حتى لو اخرج اليه لزمه دم
عند اي حنيفة خلافا لما ولو رمي قبل طلوع نحر النحر لم يبعث انفاقا والثاني
من طلوع الشمس الى الروال والثالث من الروال الى الغروب والرابع قبل طلوع
الشمس من يوم النحر وبعد غروبها كذا في المحيط وغيره وجعل في الطهيرة
الوقت المباح من المدة فهي ثلاثة عند الكثر على الاول كذا في النحر محل الكراهة
المقتضية للاساءة في الرمي الكروى على عدم العذر فلا يكون رمي الضعفة
قبل الشمس ورمي الرعاة قبل املزم الاساءة كذا في الفتاوى وقطع التلبية
ما رواه افعال الكلام وفي البدايع فاذا زار البيت قبل ان يرمي ويخلق وينزع
قطع التلبية في قوله الي حنيفة وعن ابى يوسف انه يلي ما لم يخلق او تزول
الشمس من يوم النحر وعن محمد ثلاث روايات كذا في حنيفة ورواية
ابن جماعة من لم يرم قطع التلبية اذا غابت الشمس من يوم النحر ورواية
هنا ما اذا مضت ايام النحر وظاهر رواية مع ابى حنيفة انتهى وقال في النحر
اشار بالرمي الى ان يقطعها اذا فعل واحد من الامور الاربعة التي تفعل
يوم النحر فيقطعها ان طلق قبل الرمي او طاف للزيارة قبل الرمي والذبح
والخلق او ذبح قبل الرمي دم التمتع او الفرات وصح في وقت الرمي المسقط
كفعله ففقطها اذا لم يرم بحق العقبه حتى زالت الشمس كذا في المحيط انتهى
ثم قصر التقصير ان ياخذ من شخص شعر الراس مقدار امله كذا في
الهداية وغيرها وقال الزيلعي التقصير ان ياخذ الرجل او المرأة من راس
ربع الراس مقدار امله انتهى وقال في البحر مراد الزيلعي ان ياخذ من كل
شعر مقدار امله كما صرح به في المحيط وفي البدايع قالوا يجب ان يزيد في التقصير

على

على قدر الامله حتى يستوفي قدر الامله من كل شعر براسه ثلاث اطراف الشعر
غير متساوية قال الحلبي في مناسكهم وهو احسن انتهى قلت يظهر لي ان
المراد بكل شعر اي من شعر الراس على وجه اللزوم او من الشعر على سبيل الاول
فلا يخالف في الاجزاء ان الراس كالحلق في الحلق وطقة افضل او حلق الرجل افضل
لما ورد من حديث اللهم اغفر للمخلفين ويكفي حلق راس وطقة الحلق اولى
ويجب امرار الموي على راس الاقرع على المختار ولو كانت راسه فروج لا يمكن
امرار الموي عليه ولا يصل الى تقصير فقد حل كافي التبيين ولو خرج الى البادية
فلم يجد الماء او من خلفه لا يحزبه الا الحلق او التقصير وليس هذا بعذر قاله في
البرهان قلت والحصر غير مراد بل المراد ازالة الشعر ولو بالنار او النورة
فيحل به لما قال في شرح المجمع ان احمر الموي اي على راس الاقرع لم يجب
لعينه بل ازالة الشعر بدليل انه لو ازال الشعر بالنورة يسقط عنه
احمر الموي انتهى ويسقط له قلم اظفار وقص شاربه بعد الحلق والدعا قبل
الحلق وبعد الفراغ مع التكبير ويسحب دفن الشعر وان رمي به لا بأس
وكره القاءه في الكنف والغسل ولا ياخذ من لحية شي لانها مثله ولو
فعل لا يلزمه شي كذا في البحر وحل له غير النساء فيه اشارة الى انه لا يحل
بالرمي شي وهو المشهور عندنا وفي غير المشهور ان الرمي يحل لغير النساء كذا في
البرهان وكلام المصنف رحمه الله شامل للطيب فيحل ولا يحل الدواعي
ولكن نقل في البحر عن قاضي طائفة انه حل له كل شي الا الطيب والنساء مروى
ذلك عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابى
بوصف انه حل له الطيب ايضا وان كان لا يحل له النساء والعجوة ما قلنا
لان الطيب داع الى الجماع وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة
بالاثر انتهى ثم قال صاحب البحر وينبغي ان يحكم بضعف ما في الفتاوى لما
قد منا اي من حديث الصحيحين من عائشة رضي الله عنها قالت طيبنا رسول

في كل سنة مرة واحدة
في كل سنة مرة واحدة
في كل سنة مرة واحدة

الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه حين احرم وحله حين احل قبل ان يطوف
بالبيت انتهى قلت طهر للمساكن في تعليل قاضي خان ومراجعة كلامه انه
لا خلاف في المسئلة وخطب الامام كافي السابغ اي في خطب بعد الزوال
وصلاة الظهر خطبة واحدة لا يخطب في وسطها هذه هي الخطبة الثالثة
كان ينفذها في وقتها وهو في اليوم الحادي عشر ذكره الزبلي وعبارة العصر
تومم الخطبة في العاشر وعندنا بفصل من كل خطبة واخرى يوم وقال زفر
خطب في ثلاثة ايام متواليه اولها يوم الروية انتهى قد مر ان الرض قد مرنا
انه لا يفترض الاثنا عشر طواف الافاضة بل بالكثر وبمجرافه بالدم اذا
رك وهو الصحيح نعم عليه محمد في المبسوط كقله الزبلي يومان ايام النحر
اقول هذا على سبيل الوجوب ولا يخص اخر زمان يفوت بفوات صحته بل
العمومات لصحة فاداعل بعد ايام النحر صح وجب دم لترك الواجب والا
فيهما اي فالرمل والسعي يطوف اي معهما فالسعي مع والمعنى ان قدم
الرمل والسعي في طواف القدوم والافضل في طواف الافاضة وقد مرنا ان الافضل
تاخير السعي الى ما بعد طواف الافاضة وكذلك الرمل ليصير انما للسعي
دعوت السنة في النحر وقد مرنا ايضا انه لا يعتد بالسعي بعد طواف القدوم الى
ان يكون في شهر الحج فليقتضيه له فانه مهم وفيه اي بالطواف حل النساء
اقول انه ينبغي ان يقول وحل النساء ويسقط لفظ وبه كاقول صدر الشريعة
وابن كمال باشا تبع الهداية والكنز اذ حل النساء لانهما هو بالحج السابق بالطواف
بعد ذلك الملق هو المحلل دون الطواف فانه احرم على من لم يحل الطواف
فاذا حل على الملق عمل كالمطلق الرجعي احرم على من انقضت العدة كافي القين
وقال في البحر وهكذا صرح في فتح القدير انه لا يخرج من الاحرام الا بالمطلق فاذا
انه لو ترك الملق اصلا وقلم طهر او غطى راسه فاصد التحلل من الاحرام
كان ذلك جناية موجبة للحرام وحل النساء موقوف على الركن من السبعة اشواط

ومر

وهو اربعة اشواط فقط انتهى قلت لكن سجد كرفيما اذا اشرك امة
محرمه لتحليلها بقصر ظفر ونحو فقد حصل به التحلل فليتامل ثم اني
اقول يعني بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التضرع به كاقول صاحب
الهداية وابن كمال باشا وروي للحرات اقول فان كان مريضا لا يستطيع
الرمي توضع في يده ويرمى بها او يرمى عنه فيه بامن وكذا المعنى عليه يعني
وان لم يكن بامن كافي الفتح والصغير يرمى عنه ابوه ويحرم عنه ذكره الشيخ اقل
الدين في مسيلة المعنى عليه الاية قريبا وهذا نص على ما استدرك به صاحب البحر
من كلام المحيط في مسيلة المعنى عليه على جوان الاحرام الاب عن ولده الصغير
بالاولي فقال ودل كلامه ان الاب ان يحرم عن ولده الصغير والمجنون ونحو
المناسك كلها بالاولي انتهى وروي للحارث الثلاثة بعد زوال ثاني النحر
هو المشهور من الرواية عن الامام فلا يصح قبل الزوال وروي عنه انه
ان كان قصده ان يتحلل في النحر فلا بأس ان يرمى قبل الزوال كافي الفتح
وغيره ووقف بعد رمي بعد رمي اقول ليكون الدعاء في وسط العبادة
خلاف جملة العقبة لان العبادة قد انتهت كذا في السير قد علمنا حاجته
اي بعد ما حمد واتى وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
رافعا يديه اي جذا منكبويه ويجعل ياطن كفيه نحو السماء كذا هو السنة في الادعية
وينبغي ان يستغفر للوالدين والمومنين والمومنات في دعائه لهذا الموقف
قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج كافي الكافي
وكذا استغفر لهم في كل موقف كافي الهداية انتهى وينبغي ان يحض والديه واقارب
ومعارفه المومنين بالاستغفار بعد غومر لعامة المومنين وقد مرنا ما في جوان
للعموم وان رمي قبل الزوال فيه اي الغد صوابه وجوع الصبر الى ما
بعد الغد اعني اليوم الرابع جاز هذا عند اي حنيفة استغفانا وقلاوي
الراجح لا يجوز قبل الزوال والثاني والثالث كافي الهداية وله التقري

الخروج الى مي اقول صوابه الى مكة او من متى ثم ان قوله وله التفرقة بين مستدر
بقوله قبله وهو الى الملك احب الا انه اعاده ليعني عليه عدم جواز التفرقة بين
الرابع وجان الرمي راكبا وفي المولى ماشيا لا العفة كذا قاله صدر الشرح
وابن كمال ماشيا واحسن منه قول الهداية وكل روي يروي في الافضل ان يركب
ماشيا والافرية راكبا لان الاول بعد وقوف ودعا على ما ذكرنا في ماشيا
ليكون اقرب الى النضر وبيان الافضل مروى عن ابي يوسف انتهى وقال
الكمال بعد نقله وفي فتاوى قاضي خان قال ابو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا
افضل انتهى انه روي ركب عليه السلام منه كله وكانت ابو يوسف
يحل ما روي من ركوبه عليه السلام على ظهوره فعله ليعتدي به ويسأل فيحفظ
عنه للنامس كذا في طوافه راكبا وفي الظهيرية الطلق استحب الشئ قال
يسحق الشئ الى الجمار وان ركب الهماء فلا بأس به والشئ افضل وظهر اوله
لانا اذا ركوب النبي صلى الله عليه وسلم على ما قلنا كان اداء العبادة ماشيا
اقرب الى التواضع والخشوع خصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين
مشاة في جميع الرمي فلا يلزم من الاذي بالركوب بينهم بالرحمة انتهى ما قاله
الكمال وقد شاهدت اذ كنت الراكب خصوصا ممن يكون في حفرة ومعه اتياءه
من الجند ركبانا مع صوت المحل يكثر الحاج وكنه ان لا يبيت معي قال
الكمال ويكون مسيا لتركه السنة وقال في الكافي يكره كبيت معي ليا الى الرمي
ولو بات في غيرها بعد الاحب عليه سى ثم قال في تعليقه لان البيوت غير
مقصودة بل هي منجى للرمي في هذه الايام تركها لا يوجب الاساءة كالبيوت
بالمد لعة ليلة البحر انتهى فليطو التوضو ليدفع التعارض وعمر كان
يوجب الخ كذا في الهداية وقال الكمال انه سبحانه اعلم به ثم نقل ان عمر رضي
الله عنه كان يبيت ان يبيت احد من ورثته العقبه وكان يامرهم ان يدعوا
وان كره ان ينام احدا ينام معي بكم نقله شيخنا وجمعه انقال متاع المتأخر

رحم

قوله وحسنه ثم تركه بالمحصب لم يقدر له زمنا وقال قاضي خان ينزل ساعة انتهى
وقال الكمال يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فجميع هجعة ثم يدخل
مكة انتهى وقال صاحب البحر ان النزول ساعة يحصل لا يصل السنة ولما
الكمال فمأذكرة الكمال اهم موضع يقال له الا يطرح ويقال له خفي في
كنائه وقال في الامام هو موضع بين مكة ومي وهو الى مي اقرب وهذا
لاخر رفيه وقال غيره هو من مكة حده ما بين الحليين المتصلين بالمقابر
الى الجبال المقابلة لذلك حصصا في الشئ الى يسروا انت ذاهب الى مي
مرتقا من بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب قاله الكمال ترك
به رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول وكان تركه قصد او هو الصحيح
حتى يكون النزول به سنة كذا في الهداية ثم طاف للمقدرة بترسم
المقبرة للترتيب والتراخي فاذا ان ابتداء وقت بعد طواف الزياره اذ كان
على عزم السفر وانتهى اخر لوقته ما دام عازما على السفر حتى لو مكث عاما
لا يتوب المقامة فله ان يطوفه ويضع ادا اذا طافه لا بأس ان يقيم
بعد ذلك ماشيا ولكن الافضل ان يطوفه حين يخرج من ابي يوسف والحسن
اذا اشتغل بعد جعل مكة لزمه اعادته وروى عن ابي حنيفة اذا طاف
للمصدر ثم اقام الى العشاء قال احب الي ان يطوف طوافا اخر كيلا يكون
بين طوافه ونقر حائل ولونقر ولم يطعن عليه ان يرجع فيطوفه
بغير احرام جديد ما لم تجاوز المواقيت فان تجاوزها لم يحب الرجوع
مينا بل اما ان يمضي وعليه دم واما ان يرجع باحرام جديد يمسح
ثم يطوف للمصدر ولا شيء عليه لتأخير وقالوا لا ولي الله لا يرجع ويرى
دما لانه انفع للمفرا ويسر عليه لما فيه من دفع ضرر الغرام الاحرام
ومسقة الطريق كذا في الفتح وهو واجب اقول ولكن لا يشترط له
فيه معينة حتى لو طاف بعد ما حل النفر ونوى التطوع اجراه عن

الصدر كالوطاف بينة التلوع في ايام النحر وقع عن الغرض كذا في البحر
 الاملى اهل مكة قال الزبلي ويلحق بهم اهل مادون الميقات ومن نوي
 الإقامة قبل النفر الاول اي الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام النحر
 لانه صار من اهل مكة بخلاف ما اذا نوي الإقامة بعد ما حل وفيه النفر
 الاول لانه لما حل النفر الاول لزمه الترويع لقيمة الشروع فيه فلا سقط
 بعد ذلك والحائض مستثناة بالنفس والنفس بمنزلة الحائض وليس للحرم
 طواف الصدر كعدم طواف القدوم لها انتهى ثم شرب من زمزم الى اي
 بعد ما صلى ركعتي طواف الوداع وقبل العتبة اي بعد زمزم لما قال
 الزبلي اختلجوا اهل بيادى الملتزم او زمزم والمصحح انه بعد از زمزم وكيفية
 اخذها في زمزم فاستقي بنفسه الماء يشربه مستقبل البيت ويتصلع منه
 ويتنفس فيه مرات ويضع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويمسح بوجهه
 وداعه وجمعه ويجب عليه ان يقرأ وكان ابن عباس اذا شربه يقول
 اللهم اني اسالك علما نافعا وزقا واسعا وشفا من كل ظمأ انتهى وقد
 ذكر الكمال فصلا مستقبلا في فصل ما زمزم وذكر فيه ما به حكم بصفة من
 قوله النبي صلى الله عليه وسلم ما زمزم لما شرب له انتهى وقال الزبلي
 بعد ساق حديث ما زمزم لما شرب له وقد شربه جماعة من العلماء المطالب
 جليلة فزالوا بها بركة انتهى وصرح الكمال باسم بعضهم ثابت المبارك
 ووضع ممدون وجهه على الملتزم قال الزبلي المستحب ان ياتي
 باب البيت اوله وقبل العتبة ويدخل البيت طائفاً ما في الملتزم فيضع
 ممدون وجهه عليه ويتسبب بالاسنان ساعة يتفرغ الى الله تعالى
 بالله عما احب من امور الدارين ويقول اللهم ان هدايتك الذي جعلته
 مباركا وهديتك للعالمين اللهم اهدني الى ما تقبل مني ولا تجعل هذا اخيرا
 الحمد من بيتك وارزقني العود عليه حتى رضى في رحمتك يا ارحم الراحمين

هذا هو محمد بن
 يوسف بن جاور

وقال

وقال الكمال الملتزم من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء مثل ذلك عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أهد ما دعوت قط الى اطمأني
 انتهى وقد مرنا مع بقية الأماكن المستجاب فيها الدعاء ورجع القهقرى حتى خرج
 من المسجد قال الزبلي وفي ذلك اجلال البيت وقطبه وهو واجب التقط
 بكل ما بقدر عليه البشر والعادة جارية به في تقطع الاكابر والمنكر لذلك
 مكاره وهذا مقام الجمع الى وطنه انتهى وقد مرنا أنه يخرج من مكة من الثنية
 السفلى لما روي الجماعة الا الترمذي انه عليه السلام كان يدخل من الثنية
 العليا ويخرج من الثنية السفلى قاله الكمال ولا ينقل عن زيارة النبي
 صلى الله عليه وسلم فانها من اعظم المطالب في كلام المصنف رحمه
 الله أشعار بعد المجاورة مكة قال ابو حنيفة رحمه الله المجاورة فيها
 مكروهة ونفي الكراهة ابو يوسف ومحمد قال صاحب البرهان وهو اي
 قولها الظاهر لقوله تعالى ان طهر ايتي للطائفتين والعائفتين والعكوف
 المجاورة انتهى واجاب في شرح الجمع عن دليلها بان العكوف في الآية معني
 اللبث دون المجاورة جاز ترك طواف القدوم للواقف بعرفة المجازي
 تعيين بجواز الترك تسامح لان فيه ايام الايات به بعد ما وقف بعرفة
 ولا ياتي به لما في الهداية وغيره من لم يدخل مكة ووقف بعرفة سقط
 عنه طواف القدوم لانه شروع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه ما بالافعال
 فلا يكون الايات به على غير ذلك الوجه سنة انتهى ولعل السوفى قد وله
 عن التعبير بالسقوط ان حقيقة السقوط لا يكون في الاثر اللازم ولكن
 قربة الموقوف بطريق المجاز عن عدم سنه الايات به بعد ما وقف بعرفة
 لما قلنا انه ما شرع الا في ابتداء الافعال افاده صاحب البحر من وقف
 بها ساعة قال في البحر المراد بالساعة السير من الزمان وهو الحمل عند انطلاق
 الفطر لا الساعة عند النجس صح وقوفه تبع فيه الهداية ولم يقله حجة كصاحب

هذا هو
 الدار

ما مر في
 الاشعار
 في كلام
 المصنف رحمه
 الله حيث
 يعود الى
 هذه دار
 عكوف مكة
 فان ابا حنيفة

الساعة
 من
 الزمان

وقف بعرفات طالبها
لغريبه / جزاه

الرفيق رفيق القائد

السراج الوهاج ولو احرى من المعنى عليه غير رفيقه لا رواية فيه واختلف
المشايع فيه كذا في الكافي وقال الكمال الرقيق قيد عند البعض وليس يقيد
عند آخرين حتى لو اهل غير رفقا به عنه جاز وهو الاول في هذه من باب
الاعانة لا الأولية ودلالة الاعانة قايمة عند كل من علم قصده رفيقا كان
اولا وليس معنى الاحرام عنه ان تجرد ويلبس مع الزار والردا بل ان ينوا
ويلبوا عنه فيصير هو بذلك محرما كاللوني وليح فيثقله احرامهم اليه حتى
كان للرقيق ان يحرم عن نفسه مع ذلك واذا باشر الرقيق محظورا الاحرام
لزمه جزا واحد بخلاف القارن واعلم انهم اختلفوا فيما لو اسلمه معي عليه الى وقت
اداء الافعال هل يجب ان يشهد وابد الشاهد في طواف به ويسوي ويقف أولا
بل مباشرة الرفقة لذلك عنه تجزئه فاحتار طائفة الاول واختار آخرون
الثاني وجعل في البسوط المصحح وانما ذلك اولي لم يتعين ثم اعلم انه اذا اعني عليه
بعد الاحرام فطيف به المناسك فانه تجزئه عند اصحابنا جميعا ويشترط فيهم
الطواف اذا علوه فيه كما يشترط فيهم ثم قال الكمال ولا اعلم عنهم تجزئه
عدم طوله وعدم شهود الشاهد انتهى وهذا يقيد اجزا طواف واحد عن
الحامل والمجول بالنية عنهما ويخالفه في عدم النية ما نقله في البحر من الاستحباب
ان من طيف به محولا اجزا ذلك الطواف عن الحامل والمجول جميعا وسواء في
الحامل الطواف عن نفسه وعن المجول اولم ينوا وكان الحامل طواف العمرة
والمجول طواف الحج وعكسه او كان الحامل ليس بمحرم والمجول عما اوجبه احرامه
ولم ار حكما جنائية المعنى عليه بانقلابه على صيد وغيره فانه اذا اذن صح بالطواف
فيه اشار الى الخلاف فيما تقدم من مسئلة المعنى عليه والقابل بصفة الاهلال
عنه يعتبر امره ابي حنيفة خلافا لهما فاذا اذن به كما قاله المصنف صح اجماعا
لكن لا يعلم من كلامه المخالف من القابل وليس مما ينبغي مع ذكر الاتفاق
بعدد وعلم مما تقدم جواز اتمام حج من حصل له عنه بعد ما احرى وعليه

البراه

من ربيع شعرها خلافا لما قيل انه لا يتغير في وجهها بالرياح خلافا للرجل كما
 في النبيين **قوله** فليعلم المحدث قال الكمال فكل من غلبت اللورس والمرفق والمصراع
 قلت ان كان لصبح فيه ينقصه فهي والرجل يوافق المنع من حشفة الطيب وان كان
 لا ينقص فواجب لها لان غير المحدث اذا لم ينقص راسه للرجل **قوله** وحشها
 لا يمنع ذلك في النبيين وقال صاحب البحر هذا ليس ملحق فيه انتهى وفيه ما مل
 والحق في المشكل في جميع ما ذكرنا كالمادة احتياطا ولا علوا باطلا ولا رجلا محال
 ذكره ورواه في النبيين **باب الفرائض والتمتع قوله** الاهلال
 رفع الصوت بالتكبير قوله كذا في النسخ واعلمه بالتسمية لان الكلام في اهلال
 مخصوص على وجه السنة عز وجل من الخلاف انه يصح الاهلال بكل ذكر طالص
 الله تعالى عند الحي حنيفة وعند ابي يوسف لا يدخل في التسمية وغير المصنف بالاهلال
 محظوظ على معناه الاصلي اذ رفع الصوت غير محتاج اليه للدخول في الاحرام
 سواء كان قارنا او مفردا بل الرفع مستحب ولم يتعرض لبيان القرآن لغة وهو
 للبحر بين شيئين مصدر وقوت من باب ضرب ونحوه وكان ينبغي ان يقدم القرآن
 لفعله على الازداد الا انه قدم رتبا من الواحد الى الاثنين والواحد قبل الاثنين
 كذا في الجوهري واخر بيان افضليته اخر الباب وكان الاولى تقديمه
 الغية ليست قيد لا زمانا له لو احرم مرة ثم حجة قبل ان يطوف لها اربعة
 اشواط صار قارنا وان طاف لها اربعة ثم احرم بالبحر كان متمقا وكذا يكون
 قارنا لو احرم بالبحر ثم بالعمرة قبل ان يطوف له وقد اما لتقديمه احرام البحر
 على احرام العمرة وكذا احرم بالعمرة بعد ما لحاف البحر طواف القدوم يكون قارنا
 ويلزمه دم جبر على الصحيح لا دم شكر على ما عني في موضعه ان شاء الله تعالى كذا في
 النبيين قال في الكفر الم اقول ما ذكره الزيلعي بناء على ان الميقات ذكر
 قدي في كل امر الكفر ولا ينعين ذلك فيجوز ان يكون اشارته الى ان القارن
 لم يكون الا افاقيا وهو احسن مما ذكره الشايع الزيلعي في قيدا لقافي كذا في

يدل وجهها للاجانب
 بلا ضرر وحرام

من ربيع

من الكلام ثم قال لو ان رجلا مريضا لا يستطيع الطواف الا بمحمول وهو يقبل
 ويقام من غير منعه فحمله احكامه وهو ينام طوافه روي ابن عمارة عن محمد بن
 اذ اطاقوا به من غير ان يامرهم به لا يجزيه ولو امرهم ثم نام لم يخلو بعد ذلك
 وطوافه اجزاه وكذلك اذا طواف الطواف او لم يحمله من فقام وطافا
 بعد اجزائه انتهى ونقل في قوله في البحر من المحدث ثم قال فظهر ان النائم يستطير
 مخرج الاذن من خلاف النعم عليه وان طيف به محمول في غير طواف العمرة
 او الزيادة وجب المعادة او الدم انتهى فطاق الخ اي يخلك بافعال العمرة
 وادم عليه لغوات الحج لكنها تكشف وجهها لا راسها تبع فيه الهداية والكفر
 وقال الزيلعي كان الاولى ان يقول غير انها لا تكشف راسها ولا يدكر الوجه
 لا يخالف الرجل في الوجه وانما خالف في الرأس فيكون في ذكره تطويل
 بلا فائدة ولا يقال انما ذكر ليعلم انها كالرجل فيه ولو سكنت عنه لما عرف
 كنهه انما ذكر على سبيل الاستئناس وهو غير صحيح انتهى فلا يناسب ما قاله
 صاحب البحر لما كان كشف وجهها خفي لان المتبادر الى الفهم انها لا تكشف
 لما انه محط الفتنة من عليه وان كانا سوافيه انتهى وقال الكمال المستحب كما
 قالوا ان تسدل على وجهها شيئا وتحافيه وقد جعلوا ذلك احوادا لقبة
 توضع على الوجه وتسدل فوقها الثوب وذلك المسيلة على ان المرأة
 منهية عن ابدالك وجهها للاجانب بلا ضرورة وكذلك دل الحديث
 اي حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان الركبان يمربنا ونحن مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا اخذونا سددت احدانا طبائعا
 من راسها على وجهها فاذا اخذونا كشفناه ولا تسمى بين الميئين
 اي تمشي بينهما على صفتها كذا في السبي بين الصفا والمروة لان سبها بين
 الميئين قبل بالستر او لان اصل التسمية في طهار الجلد وهو للرجال
 وشار الى انها لا تطيب لانه سنة الرجل كذا في البحر وتقتضي كذا في

ربيع الشعر

من ربيع

البحر او قبله موافق لما لو احرم منه وليس قبله الا لما لا نه لو احرم
 بما داخل الميقات كان قارنا كما قدمناه ويقول بالنصب مطلق على
 سهل وهو كتابة عن وجد ان النية او اعلامها هي بيان لشروط وحول
 في القران التلبية والنية افعال الايات بالتلبية بقوله سهل والنيات بالنية
 يقول وقوله بعد الصلاة طرف متعلق بقوله وسهل فيكون ان بعد الصلاة
 على الوجه الاكل ويستحب تقديم العمرة على الحج في الذكر عند الاهلال ودعا
 التيسير وان اخرها فيها جاز كما في البحر والكاظمي وقال في الجوهر قدم
 في بعض نسخ المتدبري ذكر الحج تبركا بقوله تعالى واقموا الحج والعمرة لله فمن
 حال الى الاول قال ان افعال العمرة مقدمة على افعال الحج انتهى والاية وان
 وردت في التمتع لكن القران في معناه لا تكل واحد ترقى بالنسكين كذا
 في الكافي خلافا للمتمتع اي فانه يجوز له الحلق بعد سمي ان لم يسبق الحدي
 كما سيذكر ثم يخرج من ترتيب والترجيح ليعين انه لو اشتغل بين الطوافين
 باكل او فملا يلزم شي اي يبداء بهذا الترتيب اعني بتقديم العمرة على افعال
 الحج واجب فلو طاف اول الحجة وسوي لها ثم طاف لعمرة وسوي لها وطواف الاول
 وسعيه يكون للعمرة ونية لو كذا في الجوهر البحر ولا يلزم دم لقوله في البحر
 التقديم والتاخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند ابي حنيفة طواف
 التخييم سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى انتهى هل يشترط في
 القران الايات باكثر اشواط العمرة في أشهر الحج كالتمتع ذكر في المحيطات انه
 لا يشترط ولحق اشتراط فعل التزعمرة في أشهر الحج قاله الكافي في باب التمتع
 وقبح للقران اي شاة او مسج بدنة والامتزاج في البقرة افضل من
 الشاة والحزور افضل من البقرة كافي الاضحية كذا في البحر ويغيب ما اذا كانت
 حصنة من البقرة التزقيم من الشاة كما هو في منظومة ابن وهبان عام
 ثلاثة اخرها بوجه معرفة بيان للافضل لما قاله في الهداية الافضل ان

تنبيه

يعوم

يصوم قبل يوم التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة لان الصوم يدل
 عن الهدي فيستحب تأخير الى اخر وقت وطاقت يقد ر على الاصل انتهى وبك
 هذا يستثنى عدم كراهة صوم عرفة للحاج عن الهدي من اطلاق كراهة صوم
 للحاج والعبرة لا يام النحر في العز والقدرة اي ما لم يخلق وهذا لو قد ر على الهدي
 قبل ان يكمل صوم الثلاثة او بعد ما اكل قبل ان يخلق فحل وهو في ايام
 الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدي ولو وجد الهدي بعد الحلق قبل
 صوم السبعة صح صومه ولا يجب عليه ذبح الهدي ولو طام الثلاثة ولم يخلق
 ولم يخل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدي فصومه ماض ولا شيء عليه كذا
 في البحر عن الاسيماي وسبعة بعد ايام التشريق احذر به عما لو طام ايام
 التشريق فانه لا يجزيه عن الواجب للنهي عن صياحها كذا في الكافي وبالوقوف
 قبل العمرة اي قبل اتيانه باكثر طواف العمرة فان اتي باكثر الطواف بقصدها
 او بقصد القدوم او النطوع لم يتطلع ويأتي باقيا يوم النحر وموقفا رن علي
 طله وتلو نية الطواف لعزها وان اتي باقلها بطلت بالوقوف وقيد
 بطلانها بالوقوف فلا يتطلع بالذهاب وهو الصحيح من مذهب ابي
 حنيفة وروي الحسن رفضها بخروج التوجه كالحجعة والوقوف على الصحيح ان الامر
 هناك بالتوجه متوجه بعد اداء النحر والتوجه في القران والتمتع منهى عنه
 قبل اداء العمرة كافي البحر وغيره والتمتع الجمع بين الحج والعمرة اي بين افعالها
 وهما صحاح باحرامين واكثر طوافها في أشهر الحج باحرامها قبلها كقطعها فيها
 كما سيذكر المصنف وفسرنا قول المصنف بالافعال لانها الشرط لا الاحرام
 اذ لو احرم بعمرة في رمضان واقام على احرامه الى شوال من قابل فاتي بها فيه
 وحج من عامه ذلك فان تمتعا وقولنا من احرامها قبلها احراز عن وجب
 عليه التحلل بالعمرة كقالب الحج فلم يخلل من عامه بل احراز قابل فحللها في
 شوال وحج من عامه فانه لا يكون متمتعا كافي الفصح في سنة واحدة احراز

كلامهم في صوم عرفة هذا
 واجب فلا حرامه ان
 ريفشا

بما لو اني فيها في شهر الحج فانه ليس بمنع كما سيذكره المصنف عن الغاية
 بل الامام باهله الامام الزول يقال الم باهله اذا قل له الم الم الم الم
 هو الزول بوطنه من غير بقا صفة الاحرام وهذا لما يكون في المنع الذي
 لم يسبق المهدي والامام العباسي لما يكون على خلاف الصحيح وهو ان يكون
 فيه ساق المهدي كفا في العناية قلت كذلك لو لم يسبق المهدي ولكنه
 رجع قبل غلظه لا يكون الامام صحيحا **اقول** في بحث الضمير رجع الى قول
 العناية ان الترتيب في شهر الحج لا يوجب من المصنف قول الكلام بعد
 سياق عبارة المهدوي ينبغي ان يراد في التعريف في شهر الحج انتهى فانه لم
 يرتفع عا في العناية من الجواب ولكن مال شيئا الى كلام العناية لان الشروط
 خارجة من حقيقة الماهية والتعريف لحقيقة الماهية **فيخرج** من المقتات
 المقتات ليس شرط للعرق ولا للمنع حتى لو احرم لها من دوية اهله
 او غيرها جازت وصار ممسعا كذا قاله الزيلعي وقال صاحب البرهان
 للاحتراز من مكة فانه ليس له اهله منع ولا قران انتهى ويرد عليه ان المقتات
 يطلق على غايته فاشبهه في الشهر فاعتنا انه لا يقتضيه الاحرام
 بها بالاشهر بل اكثر طوافها فيها شرط **قاطعا** التلبية اول طوافه اشار به
 الى خلاف الامام مالك رحمه الله انه يقطعها اذا روي يوت مكة وفي رواية عنه
 اذا روي البيت فيكون تلبسته اذ ذاك سنة عندنا الى ان يستلم الحجر
 فتطوق يعني ان شاء وليس نعم فله الخيار ان شاء كل وان شاق محرم حتى يحرم
 بلح اذ لم يكن ساق المهدي قاله الزيلعي لكنه رمل في طواف الزيارة ان
اقول فلو كان هذا المنع طاف وسعى بعد ما احرم بالحج قبل ان يذهب الى
 منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعي بعده كذا في التبيين ولم تنب الاحجية
 عنه **اقول** حتى لو غلظ بعد ما سعى في دمان ودر للثمة ودم التحلل قبل الذبح
 قاله الزيلعي انتهى قلت علي ما ذكرناه من وقوع طواف حاتي ايام الحج عن

طواف

طواف الزيارة كان ينبغي ان تقع الاحجية عن التلبية وتلقونية كذا ظهر في ثم
 وليت موافقة لهم صاحب البحر حيث قال بعد نقل الحكم وقد يقال انه اي دم
 المنع ليس فوق طواف الركن فاعتلله وقد قد منا انه لو روي به الطوع اجزا
 عن الركن فتنبي انه يكون الدم كذلك بل اولى لكنه قد يقال لما كان طواف
 الركن فرضا مستقينا في ايام الفركان النظر في قاع ما طافه عنه وتلقونية
 وجوبا فيه واما الاحجية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمقنة فلا تقع الاحجية
 مع تعيينها من غير ما انتهى **وجاز** صوم الثلاثة بعد احرامها اي العرة **اقول**
 يعني في شهر الحج لا بد من صحة الاحرام لها قبل الاشهر صحة الصوم
 لا قبله اي الاحرام يعني ولو صام في شهر الحج لم يجوز لعدم وجود سببه
 وهو المنع **وان** شأ المنع سوق المهدي شروع في بيان القسم الثاني
 من احكام المنع وهو افضل من الاول الذي لم يسبق المهدي كافي في الجوهر
 احرم فضايق عمر بالواو فصدق ما لو احرم ابتدا بالتلبية والتلبية ثم
 شاق او شاق مقارنا للتبية والافضل الاحرام بالتلبية فياتي بها قبل التلبية
 والسوق فلا يكون المحرم بالتوبة معها كافي التبيين والسوق افضل من
 قوده كافي الهداية وبقي قيد لا بد منه وهو انه انما يصير محرما بالتلبية والتوجه
 اذا حصل في شهر الحج اذ اذ لم يحصل فيها لا يصير محرما ما لم يدرك المهدي
 ويصير معه ان تعلق هدي المنع في غير الاشهر لا يعتد به ويكون تطوعا وهدي
 الطوع حالم يدركه ويصير معه لا يصير محرما كذا في الجوهر عن النهاية
 وهو شق سناها من الايسر هذا تفسير لهذا الاشعار المخصوص وتفسير لغة
 المود ما كافي التبيين هو الاشبه بالصواب اي تفسير الاشعار بشق سناها
 من الاشعار هو الاشبه بالصواب يعني في الرواية كذا في الهداية وفيه اشار
 الى خلاف ما وقع في القدر في انه يشق سناها من الجانب الايمن
 وابو حنيفة انما كان هذا المصنع الى اي خلافا لما افقا لا يشعروا حاسن عندهما

في شهر الحج
 في شهر الحج

من التقليد اتباعا لما في الصحيح وغيره وقيل انما كره اشعا اهل زمانه
كذا علمه الطحاوي وقال الكمال في الاصول وقال في البحر اخبان في غاية البيان
لما منهم فيه اي فكانوا لا يحسنونه لانه حقيقة مجردة عن الجدل ليدري ولا
يبلغ فيه اليقين فبطلت يوم النحر من احرامه هذه الاشارة الي بقا
احرام العمرة كالتفدية بمارات الاحباب وهي الطامع خلافا لما في النهاية
من قول شيخ الاسلام ومن قايمة ان احرام العمرة انتهى بالوقوف ولم يبق
الا في حقه التحلل قال شيخ الكثر وهذا بعيد لان القارن اذا طلع
بعد الوقوف يجب عليه بدنه للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف
شاقان كاي فتح القدير المكي يقول اقول كذلك اهل عادون الموافق
الي الحجرة وهذا ما دام مقبلا على مكة او وطنة فاذا خرج الى الكوفة وقرب صح
بلا كراهة لان عمرة وحجته منها يتقارن فصار بمنزلة الاقاني قال المحمدي
رحمه الله هذا اذا خرج الى الكوفة قبل اشهر الحج واما اذا خرج بعد هاهنا
فقد منع من القرائن فلا يغير مخرجه من المقيات كذا في غاية العناية بقول
المحمدي هو الصحيح فقله الشيخ التلي من الكرماني ثم قال في العناية واعني
حصى القرائن بالذكرة انه اذا خرج المكي الى الكوفة واعمر لا يكون ممنوعا
عليه بان ذكره انتهى قلت هذا مبني على نحو ما ذكره في البدائع من ان
التمتع لا يتصور من المكي لان شرطه ان لا يلزم باهله بعد العمرة المأمرا
صحيا والمكي المأمرا صحيح وليس ذلك الذي احدي صوري في التمتع كما تذكر
اي لا تمتع له ولا قران اقول المراد بغيره عن الفعل لا في الفعل
لما تذكر من ان النهي يقتضي الشريعة فان فعل القران صح واما كما
سذكره المصنف في اضافة الاحرام الى الاحرام هذا وقال صاحب
البحر ظاهر الكتب متونا وشروطا وفتاوي ان لا يصح منهم اي اهل مكة
تمتع ولا قران ففي النسخة انه يصح منهم وقيل انهم فانه نقل في غاية البيان

عنها

عنها انهم لو غفروا جزا واسما وجب عليهم من الحبر وهكذا ذكر الاستيعادي
انتهى وقال الكمال مقتضى كلام ائمة المذهب اي مقتضى عدم الصحة او لم
بالاعتبار من بعض المتأخرين يعني به صاحب النسخة القائل بالصحة مع
المسألة انتهى قلت قد ذكر في الهداية في باب اضافة الاحرام الى الاحرام
كما قاله صاحب النسخة وكذلك في الكثر وغيره في الشرح والمقرون ان المكي اذا
طاف شوطا للعمرة فاحرم من رجوعه فان مضى المكي عليهما ولم يوقف شيئا اخره
قال الكمال لانه ادي افعالا لما لا التزمها غير انه منهي عنه بقوله تعالى ذلك
لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام يعني التمتع والقرائن دخل في مقهوره
وهما المصنف اي صاحب الهداية نصيا باعتبار المعنى وهو من فعل شيء
فلا يمنع تحقق الفعل على وجه الشرعية باهله غير انه يحل ائمة كصيام
يوم النحر بعد ان ذكر انتهى وقال الشيخ اكل الدين في العناية وان مضى
اي المكي عليهما وادامها اجزاء لانه ادي افعالا لما لا التزمها غير انه منهي
والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا ان النهي يقتضي الشريعة
دون النهي فليدرك المصنف اي صاحب الهداية رحمه الله في اول المسئلة
ان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع ثم ذكر ههنا انه لا يمنع تحقق الفعل ومعنا
ما قلنا انه يقتضي الشريعة فكان التناقض في كلامه واجب بانه اراد بقوله
غير مشروع غير مشروع كما في حق الوفاي ومما يندفع التناقض انتهى
كلام النسخة فلهذا علمت انه لا خلاف في صحة قرائن المكي وتمتع وانما
ادعاه صاحب البحر من ان ظاهر الكتب عدم صحة ممنوع وانما قاله الكمال
من ان مقتضى كلام ائمة اولى بالاعتبار مما قاله صاحب النسخة فوطا
بنفسه في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وكذلك قيل صاحب البحر
وعلى تسليم شوق المخالفة يصح لا يصح في كلامهم يقتضي المخالفة محال لا يصح على
نفي الصحة الشرعية المتأخر عليها وعلى كلام صاحب النسخة على التمتع القوي

الذي معه المسا فحصل الاتفاق على وجود القران والتمتع من المني وان كان
غير مباح له وما نص عليه في البدايع من انه لا يتصور التمتع من المني لما انه بشرط
لصحة التمتع ان لا يبلغ باهله المام صحيحا والممام موجود مرة طلت هذه الخاص
بما اراد من احدي صواب التمتع وهو من لم يسق الهدي اذا طلق الم باهله
لظلمه بالحق واما اذا ساق الهدي فالممام باهله في المام صحيح لبقائه في الاحرام
واضالوا لم يسق الهدي ولم يعلق العرق لم يكن ملما باهله المام صحيحا فاذا احرم
بالج قبل الطلاق وجد منه التمتع لعدم ما يمنع صحته وان كان متبعا منه فمعي
عدم وجوده فتمتع خاص بصوت وينص ويصورين كما ذكرناه مثبت صحة تمتع
الذي كان صح قرانه وقد نبهنا على ما عرنا بحمد الله من ائمة بل اسوق الى قول هذا
اذا طلق فان عاد الى اهله قبل الطلاق ثم حج من عامه قبل ان يعلق في اهله
فهو متمتع كذا في الفسخ والتبين وقيد بالتمتع اذا القارن لا يبطل قرانه
بالعود والتعبد ببلده قولهم جميعا اما اذا رجع الى غيره ببلده كان متمتعا عند
اي حنيفة كذا في الموهرة فيكون عوي واجبا يعني اذا كان على غير المتعة والتبني
بغير المتعة لثني استحقاق العود شرعا عند عدمه فانه لو عدل بعد العرس
ان طلع من عامه لا يوجب ذلك اي لا يواخذ بقضا الج فانه لم يحرم بالج بعد
واذا ذبح الهدي او احرم بغيره يقع لظوم كذا في الفسخ قلت واذا انحلت كانت
تارة للواجب وهو المطلق في الحرم واما ما يعتبر ادا الافعال فيها اقول
انما خست المتعة بافعال العنة في اشهر الج لان اشهر الج كان متعينا للج قبل
الاسلام فاذا طلق بعد العنة فيها اسقاطا للسفر الجديد عن العنا فكان اجتماعها
في وقت واحد في سفر واحد رخصة وتمتع كذا في البحر وقد سألنا الكلام على اشتراط
التيان باكثر العرس في القران كالتمتع وسكن مكة او بعم عدل عن قتلهم
اقام لان قيد الاقامة الاتفاق في خلافه بين انه يتخذ مكة او بصره دارا او لم
صرح به في فتح القدير عن البدايع ولوا في العمير يرجع للكوفي وقوله

نص

بمع

بمع يعني في اشهر الج ثم انفسد هذا ليكون متمتعا وانما قيدت بفعالها
في اشهر الج لانه اذا ائتمر قبل اشهر الج ما ضدها وانما على الفساد فان لم يخرج
من الميقات حتى دخل اشهر الج فتضي عنة فيها ثم حج من عامه طين متمتع اتفاقا
وعليه دم جبر وان خرج الى غير اهله قبل اشهر الج لموضع اهله المتمتع ثم
عاد ودخل الميقات قبل دخول اشهر الج محرم للقضاء وقضاها في اشهر
الج وحج من عامه كان متمتعا وان دخل الميقات في الاشهر لم يكون متمتعا عند
اي حنيفة وعند ما هو متمتع في الحرمين والخروج الى الميقات من غير
مجاوزة بمنزلة عدم الخروج من مكة على المشهور فلا يتمتع من فعله كذا في الفسخ
قوله الا اذا الم باهله يعني بعد ما مضى في العتاسد وبعد ما ط من المني على ما في
بقضا العنة وباد الج **قوله** وسقط عنه دم التمتع اي ولزمه دم جبر للفساد
باب الجنائيات اي وعينها الماني الباب من الزيادة على التبعة
وهي جمع جنائياتها باعتبار انواعها والمراد بها يعني في هذا الباب فعل
ما ليس للحرام ان يفعلها والي ان يقال كذا في الفسخ الجنائية فعل محرم والمراد
هنا خاص منه وهو ما يكون حرمته بسبب الاحرام او الحرم وقد
يكون تعديا او ما يعني او صوما على التحريم كالوطق بعذر وقد يكون
غير ذلك اي كقيمة صبيد لا تبلغ دما ولا صدقة مطلقة وهي نصف صاع لان
الصدقة اذا اطلقت يراد بها نصف صاع من برودك كتمه يقتل
جرادة او ربع صاع يقتل طامة وجب دم كذا في الجمع وفهم شارحه
ابن الملك بقوله اي شاة انتهى ولم يذكر من وصرح به في البحر بقوله اشار
اي في الكثر بقوله جي شاة الي ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب خلاف
دم الشكر انتهى لكن قال بعده فيما لو افسد حجه بجماع في احد السيلين انه

من ذكره
ابن النسيب
في الكافي

هذا الاستدراك للمفسر
المفسر لا هو مستلزم
بخطه على سببه من
البحر وهو مكلف
عنه كذا هو امس
سبح منه معدده

على العبي المحرم في جنابته شي وقال الشافعي يجب تعظيما الشان الاحرام كالبالغ
ولنا انه غير مكلف وفعله غير موقوف بل الحرمة فلا يكون حائبا انتهى وهذه القيد
لا بد منه ولم يذكر في كثير من المعينات ان طيب وضوا كالملا فافاد يعنى
في مجلس واحد فانه كان في مجلس فكل طيب كفارة سواء كان الاول او
منهما وقال محمد عليه كفارة واحدة عالم يكفر الاول والطيب جسم له
واحدة طيبة والزعفران والبنفسج والياسمين والغالية والرياحان والورد
والورس والعصفر طيب والحلا في العضو يشبه الزم حتى لو اكل طيبا كثيرا حتى
يلتزم بكل منه او اكثر وجب عليه دم وفي قليله صدقة بقدر الدم حتى لو
الزرق الطيب ثلث فدلزم صدقة تبلغ ثلث الدم وان الزرق بصفة فصد
تبلغ بصفة من اي جنعة وقط لا شيء باطلا مطلقا كالحكم مع الطعام واطلاق
المصنف الوجوب عند قيد الزمان فافاد وجوب الدم ولو ازال الطيب عن
عضو من ساعة وهذا بخلاف التوب الطيب كله او اكثر فانه يشترط وجوب
الدم بلبسه مطيبا وانه يومان كان اقل من يوم فعليه صدقة والمصنف
في وجوب الدم كثر الطيب في التوب فالمرجع فيه العروة وورد التخصيص
في الجرد على ان الشبر في الشبر قليل وفي القليل صدقة ان لبسه يوما كاملا
وان لبسه اقل من يوم فقبضة وافاد المصنف بمفهوم الشرط انه لا كفارة بشم
الطيب قصدا لكنه يكره ما لم يكن مطيبا به فيل حرامه فلا يكره وكذا يكره
شم التمار الطيبة كالسقاح وما يابس بان يجلس في حانوت عطار قصدا ولو
دخل ميتا قد اجرم فيه فعلق ثوبه راحية فلا شيء عليه كما لو انتقل الطيب بعد
الاحرام من عضو الى عضو لا شيء عليه لثما قلنا وانما الخلاف فيما اذا طيب
بعد الاحرام وكفر ثم بقي عليه الطيب فظهر القولين وجوب الكفارة ايضا
باعتباره بعد التكفير وان استلم الركن فاصاب فيه او يد غرق كثير فعليه
دم وان كان قليلا فصدقة وسند كرميات القليل والكثير ان شاء الله تعالى

من الفتح والمجمع والبحر وغيرها كالراس بيانه للمراد من العضو فليس
كاعضا العروة فلا تكون الا ذك مثله عضوا مستقلا واعلم ان المصنف اقر
كثير الكثير من الطيب بالمضوء والقليل بما دون ذلك وصرح الامام محمد في بعض
المواضع وقد اشار في بعض المواضع الى ان الدم يجب بالتطيب الكثير
والصدقة بالقليل ولم يذكر العضو وما دون ذلك منهم من ذلك الفقيه ابو
جعفر الهندي وابن ابي الكثرة يقتصر في نفس الطيب لا في العضو فان كان مثل
كفين من ما ورد وكف من الغالية وقدر من المسك يستكثر الناس فانه
يكون كثيرا والافه قليل ولو كان كثيرا في نفسه مكف من ما ورد ووفق
شيخ الاسلام خا هر زاده بانه ان كان الطيب قليلا فالعروة للعضو لا
للطيب حتى لو طيب به عضوا كاملا لزمه دم وان طيب اقل منه
صدقة وان كان كثيرا فالعروة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو
لزمه دم وفيما دون صدقة وهذا التوفيق هو التوفيق ومجى في المحيط
وغره كذا في البحر او خضب راسه بخنا الحناء ممدود ومون له فقال
لا فعلا لينع صفة الف الثانية بل الهمة فيه اصلية ولزوم الدم فيما
اذا كان ما يوافق ان كان خينا فلهذا الراس فقيه دماك للطيب والتغطية
ان دام يوما او ليلة على راسه او ربه وكذا اذا غلف الوسمه كذا في الفتح
قلت الا انه يشك بقوله ان التغطية باليسر مما لا يوجب شيئا وقد
الزوا بتغطية بالحناء الجزا فليتامل انتهى وغلف الراس اي غلف
لها راسه للصداع فغطتها وهي بكسر السين ومكوفها والاول ارفع
وهو لغة الحجاز شجرة ورقها خضاب وانما اقره الحنا بالذكر وان دخلت
تحت الطيب لحناء كوفها طيبا وانما اقتصر على الراس ولم يذكر الحية كما
ذكرها في الاصل ليعيد ان الراس بانفرادها مضمونة وان الواو
في الاصل بمعنى او بدليل الاقتصار على الراس في الجامع الصغير فدل

ان كلامهما مضمون كذا في الهداية فلم يشر بما اذا يكون الغمان وبينه
الزيتي بقوله كل واحد منهما بانفراد مضمون بالدم انتهى قال صاحب
البحر وهذا هو من الزيتي لان اللحية مضمونة بالصدقة كافي معراج الدراية
منزها الى البسوط انتهى وقال اخوه في الهراقل بل هو اي صاحب البحر
السامي وذلك ان صاحب المعراج انما نقل هذا عن البسوط فيما لو اخضب
بالرسم ونظفه عليه دم خضابه راسه بالرسم لا الخضاب بل لظفيرة الراس
هذا هو الصحيح فان خضب لحيته به فلم يمس عليه دم وتكون ان خاف من
قتل الدواب اعطى شيئا لا في فيه معنى الجنابة من هذا الوجه لكونه غير
متكامل فيلزمه الدم والصدقة منهما اي من خضاب الراس واللحية انتهى
قلت والمراد بالصدقة هنا غير المصطلح عليها بتقديرها بنصف صاع بل
ان لقوله في المعراج اعطى شيئا فاطلاق صاحب البحر فيه ما فيه من هذا التعليل
ايضا انه طبيب دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم طبيب رواه البيهقي احتكام
وغيره ولانه له راحة مستلقة وان لم تكن زكية كافي في الفقه اي استعمال
الدم في مضمون يعني على قصد التطيب اما لو دوى به جرحه او شقوق رطبه
او افطره في اذنه فلا شيء عليه بالجماع لانه ليس بطبيب في نفسه وانما هو اصل
الطبيب او طبيب من وجه فشرط استعماله على وجه التطيب الا ترى
انه اذا اكله لا يجب عليه شيء لانه لم يستعمل استعمال الطبيب خلافا
ما اذا دوى به بالمسك وما اشبهه لانه طبيب بنفسه فلا يتغير باستعماله لا على
فكته بخير اذا كان لعذر بين الدم والصوم والطعام على ما سياتي وهذا
لذا اكله كما هو وفيه خلافهما كما قدمناه فان جعله في طعامه وطبخ فلا شيء عليه
وان خطه بما ياكل بلا طبخ فان كان مغلوبا فلا شيء عليه الا ان يكن اذا
وجدت راحته وان كان غاليا وجب الجزاوان لم تظهر راحته وتكون
خطه مشروب وهو غالب فغلبه الدم وان كان مغلوبا فصدقه الا ان
يشرب

يشرب مرارا قدم فان كان الشرب تعاوبا غير في حصال الكفارة من الفم
والتيين ولم يند كذا الفرق بين الاكل والشرب انتهى ولم يذكر ما اذا تميز
الغلبة وقال الحلبي في مناسكه لم ارهم تعرضوا عما اذا تميز الغلبة فظهر في
انه انه ان وجد من الخالطة راحة الطيب كما قيل الخلط واحمر الذوق
السليم بطم فيه حسا ظاهرا وهو غالب والاف هو مغلوب ولم ارهم تعرضوا
للتفصيل ايضا بين الكثير والقليل في هذه المسئلة كافي مسئلة اكل الطيب
وحده وانه باثباته فيها لغيره فيقال ان كان الطيب غاليا فاكل منه
او شرب كثيرا فعليه دم والاصدقة وان كان مغلوبا واكل منه او شرب
كثيرا فصدقة والافلا شيء عليه ولعل الكثير ما يريد العارف العدل الذي
لا يشوبه شرع ونحوه كثير والقليل ما عداه ثم قال ولا شيء في اكل ما يتخذ
من الطوا المحققة بالعود ونحوه ويكره اذا وجدت راحته من خلاف الطوي
المضاف الى اجزائها الماورد والمسك فان في اكل الكثير دما والقليل
صدقة انتهى كذا في البحر فتأمل في حكم المسك المضاف الى الطوي مع ما قدمناه
من اختلافه بما ياكل وطبخ وفيما اذا لم يطبخ زيت او حل بالهامة الشرح
واحرزهما عن السمن والشحم اذا شيء عليه بالدهن مما نقله في النهاية عن
التحريم كذا ذكره الزيتي واما الخالص الى اقول كذا الخلاف فيما لو غسل
رأسه فخطم فليز من دم عند الامام وصدقه عند ما قيل قوله في خطم الرق
وله راحة وقولهما في خطم الشام وله راحة له فلا خلاف ولو غسل في الصابون
والحوض رواية فيه وقالوا لا شيء عليه لانه ليس بطبيب ولا يقتل القمل
كذا في الفقه قلت ذكر اصحاب الخواص ان الصابون يقتل الصبيان في
اوليس بخطا اقول حقيقة ليس الخط ان يحصل بواسطة الحياطة
اشتمال على البدن واستمسك ومنه اذ خال البدين في القباور
فيجب الجزا انما احدهما وليس تميز القبا كقوله لا زار رجل او غيره اذا

الغناهم الصادقون وانما
قالوا انه لا يقتل القمل بعد
البحر به والاستحسان
من اهل الخبرة

يجب شي يعتقد وقد مرنا ان المحيط بالبدن كالمحيط وذلك كالبرق والرياح
وما صنع بتلويق ودوام اللبس بعد ما حرروا من لابس كالشاي بعد
خلاف اعتقاده بعد الاحرام بالطيب السابق عليه للنفوس فيه ولو لم لا وجبنا
عليه ايضا لافرق بين المكروه والحضار والنام اذا عطي راسه او البصر في لزوم
الجزا او جمع بين اللباس من قميص وعمامة وحف بسبب واحد يوما او اياما
او كان ينزعها ليلا ويعد لباسا اخر او عكسه فغلبه جزا واحد ما لم ينع
على الترك عند الخلع وما لم يكن كثر بين اللبسين والاعتداد الجزا لا يتعد فيها
اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين لا على محل الضرورة لتعدد السبب عن
ان يضطر الى قميص قلبه وفلسوق اما لو لبس ثوبين على محل الضرورة لو احدا
او اضطر الى فلسوق قلبها مع عمامة فعليه كفارة واحدة كما في الفسخ
او ستر راسه يوما كاملا او قول اوليلة كاملة وتغطية ريع الراس او الوجه
كتغطية الخلق كما في الفسخ وسواك الستر بخيط او غيره مما يغطي به عادة
كالفلسوق والعمامة والخوذة للمقاتل الا انه بخير بين الدم والصوم والطعام
لعذر القتال كما في فاضل خان يخرج ما لا يغطي به عارة كالطشت والاجانة
وعدل البر ولو دخل تحت شتر الكعبة فان كان يصيب راسه ووجهه
كروه ولا شيء عليه والافلا باس به كما في الظهيرة وقد بين المصنف الواجب
بالجنابة من حيث الوقت والنذر من جميع الراس ولم خلاف في وجوب
الدم به ولم يبين حكم البعض من الراس والمروي من ابي حنيفة ان الريع
كالكل اعتبرا بالخلق نفس عليه الزبلي وعليه اقتصر في الظهيرة ثم قال
الزبلي وعن ابي يوسف انه اعتبر منه اكثر انتهى وقال الكمال هذا القول
اوجه في النظر ثم قال الزبلي بقياس قول محمد مثل قول ابي يوسف
من انه اعتبر اكثر انتهى ولا بأس ان يغطي اذنيه وقفاه ومن حجة ما هو
اسفل من الفخذ خلاف فيه وعارضه ودفعه ولا بأس ان يصنع بين علي

الله

انفردون ثوب كذا في الفسخ او طوق ريع راسه او قول كذا ريع لحية ولو
الصحيح وفي الثلاث شعرات كف من طعام عن محمد وهو خلاف ما في فاضل
فاضي كانت انه لكل شعرة تنقها من راسه او اذنه او لحيته كف من طعام كذا
في الفسخ والمراد بالخلق ان الله الشعر موالات بالموي او غيره وسواك
مخار او اول فلو انزل الله بالثورة او النفق او احرق شعرة او مسه بيده فسقط
فهو كخلق خلاف ما اذا تضر شعرة بالمرض او النار فلا شيء عليه كذا في الحر من
المحيط او طوق بجاهد يعني واجتمع حتى اذا لم يتعقبه الحجامة لا يجب الا المدة
عند ابي حنيفة وقال عليه صدقة خلقه للحجامة كما اذا خلقه لعنة الحجامة كما في الفسخ
والنبين والحاجم جمع محجم بكسر الميم اسم الله من الحجامة ويفتح الميم جمع محجم
اسم موضع الحجامة او احدي ابطنه او عاتقه او رقبته او قول حنبل وزم الدم
خلق احده من الاشياء كما ملل لان الريع منها لا يعتبر بالكل لان العانة لم تجز
فيها بالاعتصار على البعض فلا يكون خلق بعضها ولو بلغ اكثرها موجبا للاعتقاد
والحكم بوجوب الدم خلق اكثر منها ضعيف بخلاف الراس والحية وذكر
في الا بطين الخلق كما في الجامع الصغير وفي الاصل النفق وهو السنة
والاول دليل الجوان من النبيين والبحر لم يتعرض المصنف لحكم
شارب الخمر وقال في الفسخ ان اخذ من شاربه او اخذ كله او طقة
فعليه طعام لدم هو الصحيح والطعام طومة عدك بان ينظر الى الماخوذ
ما نسبته من ريع الحية مسترفة عن الشارب فيجب بحسابه فان كان مثل
ريع ربيع الزم منه قيمة ريع الشاة او ثمنها فتمتها وهكذا كاعتقاده الهداية
او يعتبر ثمنها من ثمنها الشارب كما في المبسوط وان اخذ الخمر من شارب
خلال الطم ماشا وان كان في محال يجب اربعة دما هذا عند محمد
وقال محمد عليه دمر واحد اذا افطر اياما ولم يكفر لزمته كفارة واحدة
كقوله السجدة المخلق يا به السجدة انما هو في تعقيد التداخل بالجلس

لا في اثبات التداخل نفسه والافات بلا جامع لانه في اي السجدة للزوم
 الجرح باستمرار العادة بترك الافات للدراسة والتدبر لا تعطل وعامة
 في الفسخ اقامة للربيع مقام الكل كذا في الهداية وفيه قائل من حيث جعل
 اليد مثلا ربعا لعضو مستقل كافي الخلق اقوال ولا يكون خلق الرأس
 في أربعة مواضع من جبال أربعة وما بل لدم واحد وكذلك لو طلق المطين
 في مطين ليس عليه الا مرة واحدة كافي العناية وان قص اقل من خمس اطراف
 الخ فيه ايام مستدركه عند كلامه في موجب ذلك ان شاء الله او طواف
 للتقدم كذلك الحكم في كل طواف هو قطع فيجب الدم لو طافه جنباً والعتق
 لو عمدت الوجوب بالرجوع كافي اليقين ويومر بالعادة اعتقاداً بل في الجنابة
 ايجاباً وان اعاد قبل الذبح سقط الدم اي والصدقة كافي التيسير وقال
 في الفوائد الظهيرية محل سقوط الدم اذا اعاد السعي مع الطواف وان لم
 يعد عليه دم لان الطواف الاول لما انتقض واعتبر الثاني كذا في السعي
 وانما قبل الطواف المعتد به فيجب الدم لترك الواجب وذكر الامام الجعفي
 انه لا شيء عليه بعدم اعادة السعي لان الطهارة ليست بشرط في السعي وانما
 الشرط ان يوفي به على اثر طواف معتد به من وجده ولهذا يتحلل به انتهى وقال
 في الجوهرة واذا اعاد قال ابو الحسن الكرخي المعتبر الاول والثاني جابر
 له وقال ابو بكر الرازي المعتبر الثاني ويكون من الاول وقايدته
 تظهر في اعادة السعي ضلي قول الكرخي في تعجب اعادته وعلي قول الرازي
 لانه الاول قد انفسح فكله لم يكن واتفقوا في الحديث انه اذا اعاد ان العتق
 هو الاول والثاني جابر له انتهى وصح صاحب المصباح قول الكرخي كافي الفسخ
 واذا رجع الى اهل بيته بعد ما طاف الفرض جنباً ولم يعد ولم يذبح فالفضل
 له العود ويعود باحوام جديد وان لم يعد وبعت بدته اجزاء وان
 كان عوده بعد طوافه محدثاً فالفضل ارسال الشاة ولو لم يطف للفرض

اصلاً ورجع

حاشية
 الدرس

طاف بعدة حد

اصلاً ورجع الى اهل بيته بعد ما طاف الفرض جنباً ولم يعد ولم يذبح فالفضل
 المصنف لما اذا طاف للعمق محدثاً وقال الرازي يجب عليه شاة اذا طاف لغرض
 ومضى لها محدثاً ولم يعد بها حتى رجع الى بلد ترك الطهارة في طواف الفرض وقبل
 الكمال عن المحيط انه لو طاف للعمق جنباً او محدثاً فعليه شاة ولو ترك من طواف
 العمق شوطاً فعليه دم لانه لا يدخل للصدقة في العمرة انتهى او افاض من
 عرفات قبل الامام كذا في الهداية وقال الكمال الرازي ان يقول قبل ان
 تقرب الشمس لانه الله او ان افاض من الامام لما لم تكن قط الا على الوجه الواجب
 اعني بعد الغروب وضع المسيلة باعتبارها انتهى حتى لو ابطا الامام بالرفع
 بعد الغروب يجوز للناس الدفع قبله وأشار صاحب الهداية في الدليل
 الى خصوص المراد بقوله ولنا ان الاستدانة اي في الموقف الى غروب
 الشمس واجبة انتهى ولا فرق بين ان يفيض باختيار او نديه بعينه كافي
 الجوهرة انتهى فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس سقط عنه الدم في ظاهر
 الرواية وروي ابن شجاع عن ابي حنيفة سقوط الدم قاله في غاية البيان وهو
 الصحيح لانه استدراك المترك وان عاد قبل الغروب حتى افاض مع الامام
 بعد غروبها فقد اختلفوا فيه والقول بالسقوط اظهر خصوصاً على الصحيح
 السابق كذا في المحرقات وقد مضى في الجوهرة على الصحيح بقوله فان عاد قبل
 الغروب سقط عنه الدم على الصحيح انتهى فالصحيح السقوط بالعود مطلقاً
 اي قبل الغروب وبعد او ترك اقل سبع الفرض اقول لا ينصو هذا
 الا اذا لم يطف للصدر شيئاً فانه لو طافه انتقل منه الى طواف الفرض ما يكمله
 ثم ينظر الى الباقي من طواف الصدر ان كان اقله لزمه صدقة والاف قدم
 ولو كان طاف للصدر في احزاب ايام الترتيب وقد ترك من طواف الزيار
 اكثر من الصدر ولزمه دعاء في قول ابي حنيفة دم لتأخير ذلك ودم
 لترك اكثر الصدر وان كان ترك اقله لزمه لتأخير دم وصدقة للمترك

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الطواف بالبيت
في كل يوم من رعي كل يوم في النسيان او من شهوة لم يشترط فيه
الاول لم يشترط في الهداية موافقه لما في المبسوط والاصل وهو مخالف لما صح
في الجامع الصغير لما في طواف من اشترط الازال قال ليكون جماعا من وجه كذا
في الفتح او قبل الكلام فيها كاللحم في السن شهوة من الخلاف في اشترط
الازال وعدمه لزوم الدم او طواف الغرض عن ايام النحر اقول هذا اذا
كان بغرض وحسب لو طاف قبل ايام النحر استمر بها حتى مضت لشيء عليها
بالتأخير وان طافت في اتاليها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم كذا في الوجوه
من الوجوه واقاد شيئا لا يشترط لعدم وجوب الطواف بمنا في اول وقته
فتو الزاها بالدم وقد طافت في الاثنا عشر انتهى وان اوردت من اخر ايام
النحر بعد ما ظهرت مقدار ما تطفو اكثر الاشواط قبل الغروب ولم تطف
لزم ادم كافي الفتح او قدم نسك على نسك اي وقد فعله في ايام النحر
واما ذكرت هذا حتى لا يكون مستغنى عنه بقوله قبله او اخر الحلق عن ايام
النحر لانه اذا طاف في الايام واخر الحلق عن ايام النحر وجد التقديم والتأخير
فيجب دمك كالحلق قبل الرمي بماتله الطواف قبل الحلق والدمي
وهذا في المفرد وغيره لان افعال المفرد ثلاثة الرمي والحلق والطواف ويجب
عليه الترتيب فلا يصح تقديمه وتأخيره وهذا عند ابي حنيفة وعند من لا يلزم
شيء بتقديم نسك على نسك الا انه يكون مصيا كافي النحر عن المبسوط اي حلق
في ايام النحر اقول لا يخفى ان هذا القيد ملزم لدمين في المعتمر كالحاج اذا
حلق في غير الحرم بعد ايام النحر وذكر مثله ابن كل باشا وقد نسب المصنف
للزيلي وهو خطأ فان لزوم الدمين انما هو خاص بالحاج لما لا يجب
عليه الحلق في الحرم في ايام النحر واما المعتمر فلا يجب عليه الحلق الا في الحرم
ولم يخص حلقه ومات بالاجماع وليس ما ذكره عيان الزيلي لانه قال
او حلق في الحل اي يجب الدم اذا حلق في الحل والحج والعمرة والمراد فيها اذا
حلق في الحل اي يجب الدم اذا حلق في الحل والحج والعمرة والمراد فيها اذا

من الصدر كافي الفتح قلت ولا يخفى هذا بطواف الوداع بل اي طواف حصل
بعد الوقوف طاف للفرق فاقدمناه وبتك اكثر من غير ما اي في حق النساء
حتى بطوفا وكذا جامع لزم دم اذا تعددت المجالس الا ان يقصد رفق الحرام
بالجماع الثاني كافي الفتح وسند كونه ان شأ الله تعالى قريبا فيما اذا
جامع قبل الوقوف او ترك طواف الصدر او اربعة منه اقول لا يخفى
الترك حتى يخرج من مكة او السبي اقول وهذا اذا تركه بلا عذر اما لو ترك
السبي بعد فلا شيء عليه ولو ترك فيه بلا عذر لزمه دم ولو اعاد بعد
ما حل وجامع لم يلزمه دم وكذا الواقي به بعد ما رجع لكنه يعود باحرام
جديد وترك اكثر تركه لقله يوجب لكل شوط نصف صاع الا ان
يلغ وما فيه من حاشا كافي النحر وذكره هذا لعدم ذكر المصنف اياه
فما يوجب الصدقة وقد منا ان الواجب في السبي البداية بالصفا فيجب دم
لو بدا بالرفق او الوقوف فجمع قد منا ان وقته من طلوع النحر واخر طلوع
الشمس فالوقوف في غير تركه وقته تركه يوجب دما لو بلا عذر او الرمي
كله قال في الهداية يخفى الترك بغروب الشمس من اخر ايام الرمي وهو
اليوم الرابع لانه لم يعرف قرية الا فيها وما دامت الايام فالعادة ممكنه
ففيها على التاليف انتهى ثم يتاخير رعي كل يوم الى اليوم الثاني بحسب الدم
منذ ابي حنيفة مع الضاحا خلافا لها وان اخر الى الليل وماء قبل طلوع
النحر من اليوم الثاني فلا شيء عليه بالاجماع الا في اخر يوم من ايام التشريق
فانه يجب عليه الدم بتأخير الى الغروب ولا يقضيه بالليل لك وقته
قد خرج بغروب الشمس كذا في النسيان او في يوم يعني اذا ترك رعي يوم
كامل لزمه دم لانه نسك تام او الرمي الاول او الثاني لم قد حصى المص
لزوم الدم فيما اذا ترك اكثر رعي اليوم بيوم النحر كصدور الشريعة فلم
يعد ذلك في غيره من الايام والحكم كذلك فيجب دم بترك

حصاة فافترقا من رعي كل يوم كافي النسيان او من شهوة لم يشترط فيه
الاول لم يشترط في الهداية موافقه لما في المبسوط والاصل وهو مخالف لما صح
في الجامع الصغير لما في طواف من اشترط الازال قال ليكون جماعا من وجه كذا
في الفتح او قبل الكلام فيها كاللحم في السن شهوة من الخلاف في اشترط
الازال وعدمه لزوم الدم او طواف الغرض عن ايام النحر اقول هذا اذا
كان بغرض وحسب لو طاف قبل ايام النحر استمر بها حتى مضت لشيء عليها
بالتأخير وان طافت في اتاليها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم كذا في الوجوه
من الوجوه واقاد شيئا لا يشترط لعدم وجوب الطواف بمنا في اول وقته
فتو الزاها بالدم وقد طافت في الاثنا عشر انتهى وان اوردت من اخر ايام
النحر بعد ما ظهرت مقدار ما تطفو اكثر الاشواط قبل الغروب ولم تطف
لزم ادم كافي الفتح او قدم نسك على نسك اي وقد فعله في ايام النحر
واما ذكرت هذا حتى لا يكون مستغنى عنه بقوله قبله او اخر الحلق عن ايام
النحر لانه اذا طاف في الايام واخر الحلق عن ايام النحر وجد التقديم والتأخير
فيجب دمك كالحلق قبل الرمي بماتله الطواف قبل الحلق والدمي
وهذا في المفرد وغيره لان افعال المفرد ثلاثة الرمي والحلق والطواف ويجب
عليه الترتيب فلا يصح تقديمه وتأخيره وهذا عند ابي حنيفة وعند من لا يلزم
شيء بتقديم نسك على نسك الا انه يكون مصيا كافي النحر عن المبسوط اي حلق
في ايام النحر اقول لا يخفى ان هذا القيد ملزم لدمين في المعتمر كالحاج اذا
حلق في غير الحرم بعد ايام النحر وذكر مثله ابن كل باشا وقد نسب المصنف
للزيلي وهو خطأ فان لزوم الدمين انما هو خاص بالحاج لما لا يجب
عليه الحلق في الحرم في ايام النحر واما المعتمر فلا يجب عليه الحلق الا في الحرم
ولم يخص حلقه ومات بالاجماع وليس ما ذكره عيان الزيلي لانه قال
او حلق في الحل اي يجب الدم اذا حلق في الحل والحج والعمرة والمراد فيها اذا

فدا ان تريت على الم شهداء
محسن نعم الم لم يذكر هذا
عبارة الزيلي الصريح فيكون
ذلك في حق المعتمر وهو
مستحب له المعتمر وليس
مكروا ان عيانا او فاعا
الوجه ان عيانا او فاعا
الوجه ان عيانا او فاعا

خلق للحج في غير الحرم في أيام النحر وأما إذا خرج أيام النحر فخلق في غير الحرم عليه
دما عند أبي حنيفة انتهى وأصلح العبارة أن يرد فيها الترخيع بقاء على طوق
وقال أي طوق الحاج في أيام النحر وأما إذا خرج الحج فخلق في المقادير من عبادة
المصنف وغيره من أئمتنا أن جميع الحرم على الطوق ولا يخص وجوب الطوق مكان
منه فواقع في صدق الشريعة وابن كمال ما شأ من قوله أو طوق في كل حج أو
عمرة فان الطوق أحق معنى وهو من الحرم انتهى ليس المراد به اختصاصه معنى
عليه الوجوب بل هي وبغيرها من الحرم بقوا أما اختصاصه بما هو مستوفى
لما قال في الهداية السنة جرت بالخلق معنى وهو من الحرم انتهى
أخرج طائفة من الحرم قبل التخلل ثم عاد أقول كذا نص صدر الشريعة
وابن كمال ما شأ والطلاق ليس بصواب لأن ذات المخرج من الحرم لا يلزم
به شيء على الحرم لما ذكره وذلك أن صاحب الهداية قال المعتبر
إذا طوق في الحل بعد ما خرج من الحرم لزمه دم لتقويت الواجب عليه
وهو الخلق في الحرم فان عاد وطوق فيه لا يلزمه شيء لا تيانه مما هو الواجب
عليه وهو الخلق في الحرم انتهى ولما لم يذكر مسيلة خروج الحاج قال
في العناية بعد شرحه مسيلة خروج المتمر ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط
عنه دم التأخير عند أبي حنيفة انتهى فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج
أما هو لتأخير الخلق من أيام النحر ويبيد أنه إذا عاد بعد ما خرج من الحرم
وطوق فيه في أيام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى الحسام
مسائل الفقه فليقتضيه له على أن مسيلة الحاج مستغني عنها عما قدمه
المصنف بقوله أو آخر الخلق ودمان على قارن خلق قبل فحده
دم الخلق قبل أو أنه ودم لتأخير الدخول من الخلق أقول كذا نص في الهداية
بقوله فان طوق القارن قبل أن يذبح ف عليه دمان عند أبي حنيفة
رعه الله دم بالخلق في غير أو أنه لأن أو أنه بعد النحر ودم آخر الدخول

من الخلق وعندهما يجب عليه دم واحد وهو الأول ولا يجب بسبب التأخير
شيء انتهى وقال الظاهر هذا هو من القلم بل أحد الدمين مجموع التقدم
والتأخير والآخر دم القران والدم الذي يجب عندهما دم القران ليس غير
ولا الخلق قبل أو أنه ولو وجب ذلك لزم في كل تقدم تسك على تسك دمان لأنه
لا يتقل عن الأمرين ولا قابل له انتهى وكذا لا طوق إلا في خطا صاحب
الهداية ومعتد بهم في ذلك مخالفة الهداية لما هو الأصل في وضع هذه
المسئلة وهو الجامع المعنى لمحمد بن الحسن حيث قال فيه قارن خلق قبل
أن يذبح قال عليه دمان دم القران ودم آخر أنه خلق قبل أن يذبح بين
علي قول أبي حنيفة انتهى وحمل في الكافي قوله الهداية على ما روي عن بعض
مثله وقد رده الشيخ أهل الدين والحقاني وقال يجب دم لتزك
طواف الصدر ولا شيء يترك طواف الزيارة هكذا في النسخ وأصل صوابه
ولا شيء يتأخر طواف الزيارة وتصدق بالتسوية أي يجب تصديق
أو قصر أقل من خمسة الطواف أقوله يعني من عضو واحد أو عضوين
وتجمع في العبارة صدر الشريعة وبعده ابن كمال ما شأ وهي شاملة لما
نوف الواحد إلى الأربع فيجب في الجميع نصف صاع لقوله قبل وتصدق نصف
صاع أن طيب الخ وهو غلط لما في الكافي وغيره من المعترفات كهداية وشروحا
وأن قصر أقل من خمسة الطواف ف عليه بكل طواف صدقة إلا أن يبلغ ذلك دما
ففيقصر ما شأ أو خمسة متفرقة فيه كالذي قبله لما في الكافي أيضا لو قصر ستة
شروطه من كل عضو أربعة يجب بكل طواف طعام مسكين إلا أن يبلغ ذلك
دما فحينئذ ينقص ما شأ انتهى وكذا في غيره من المعترفات أو طواف للقدم
أو للصدر محمد بن أحمد منا أن كل طواف تطوع هو كذلك حتى لو كان جنباً
في القدم أو التطوع أعاده ولزمه دم أن لم يعد وقال محمد بن علي أن
يعيد طواف التحية لأنه سنة وإن أعاد فهو أفضل كذا في المحيط وهذا

ظهر بطلان ما في غاية البيان معزيا الى الاستيعاب من ان لا شيء عليه لو طاف
 جنبا او محذرا لم يقف في عدم وجوب الطهارة للطواف ولان طواف التطوع
 اذا شرع فيه صار واجبا بالتروع ثم يدخله النقص بترك الطهارة فيه كذا في
 البحر او ترك ثلاثه من سبع العدد اقول فيه كذا في قصر الطهارة لظهور
 نصف صاع من ماء كاضع عليه في الحرم وفيه او احدي حمار ثلاث ايام من
 اليوم الثاني او الثالث او الرابع لو اقامه ويحب الاحتياط نصف صاع من ماء
 او صاع من ماء او شعير الا ان يبلغ ما فيه نقص ما شاققت به لهذا او طوق
 واسرع كذا في الهداية معللا بان ازالة ما ينجم من يدك الانسان من مخطئ
 الاحرام لاستحقاق الامانة بمنزلة نبات الحرم فلا يفرق الحال بين شعور
 وشعر فيه الا ان كمال الحناية في شعره انتهى اي حرم اخر اقول كان الواجب
 ابتداء المتن على اطلاقه ليشمل ما لو طوق لحلال فليزله الصدقة وبه صرح في شرح
 الجمع انتهى واذا طوق الحرم كان على الموقوف دم سواء كان بامره او مكرهه
 او نائما ولا يرجع له على المالك خلافه في الزفر لا دخاله في الوطء ولنا ان الواحدة
 حصلت له كالغزو ولا يرجع بالعض على من غره لمقاطعة ما للكون كذا في الكافي
 ودفع مرفوع عنك لعطفه على ما قدمه من الفاعل اي وجب دفع عشاء
 في الحرم والتقييد بالحرم عن اجزائها بنحوها في فروع بالوفاء ما لم يتصرف
 بالكم على سنة ويبلغ قيمة نصيب كل منهم نصف صاع كذا في البحر من الاستيعاب
 انتهى واذا دفع في الحرم اجزاء والعرة فيه لها جهتان جهة المرافقة وجهة
 الصدق فلا ولي لا يجب غير اذا سرق مدبوحا والثانية يتصدق بلحمه ولا
 يأكل منه كذا في الفتح او يتصدق قال في الجوهرة الصدقة تجزئ عندنا
 حيث احب الا انه يستحب على مساكين الحرم ويجوز فيها التملك والمباحة
 اعني التقديسية والتعشيرية عندنا وقال محمد لا تجزئ الا التملك انتهى وقال
 في التبيين والهداية يجوز للمباحة عند ابي يوسف خلافا لما انتهى فلم يذكر

لا في حنيفة قولا وصاحب الهداية اخر قول محمد بدليله وقوله الزبلي وقال
 الكمال قيل قول ابي حنيفة كقول محمد وقال ابو يوسف الحديث الذي قسر
 الآية فيه لفظ الاطعام فكان كفارة اليمين وفيه نظرات الحديث ليس مفسر
 المحل بل مبين للمراد بالاطلاق وهو حديث مشهور روت به الامم بخلاف الزيادة
 ثم المذكور في الآية الصدقة وتحقق حقيقتها بالملك فيجب ان يحل في الحديث
 الاطعام على الاطعام الذي هو الصدقة والافات معارضا وغاية الامر انه
 يعتبر بالاسم الا انما وانه اعلم انتهى اصوع على وزن ارجع جمع صاع
 على ستة مساكين قال في البحر ظاهر كلامهم انه لا بد من الصدق على ستة
 حتى لو تصدق على اقل من الستة او على اكثر من نحو ان العدد مخصوص عليه
 في الحديث ويعني على القول بجواز المباحة انه لو عدي مسكينا واحدا وعشا
 اي ستة ايام انه يجوز اخذ من مسيلة الكفارات انتهى او صام كفارة في
 الشيخ بصيغة الفعل الماضي ويعني ان يكون بصيغة الماسم فنقال او صيام
 لعطفه على تصدق انتهى ويصوم في اي موضع شامفا او متابعا كذا في
 الجوهرة وغيرهما ان طيب او طوق اقول او ليس كذا في الهداية ولكن المهر
 اقتصر كهدى الشريعة وكانت ينفق اسمها الهداية بعد رقيده للثلاثة
 الطيب والحلق واللبس والعذر كخوف الهلاك من البرد والمرض وليس
 السلاح للقتال كذا في الفتح والخوف عليه الظن لا مجرد الوهم كقدمناه في التيم
 وعوارض الصوم ولينبه لما ذكره صاحب البحر في هذا المحل من الزام دم اخر
 او صدقة في قوله ويشترط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغلب راسه بالفسق
 فقط ان اندفعت الضرورة لها وحسب ذلك العمامة عليها حرام موجب
 للدم ان استمر يوما وصدقة باقله انتهى لانه مخالف لما قدمناه عن دفع القدر

عبارة البحر موجب للدم
 اذا لم يقصد على ما قدمناه
 ٨٧١ وراوده انه يحل
 الا انه عليه السلام في الصوم
 والصدقة مباحا وقال
 يفرق في بعضها رتبة بخلاف
 يمكن في من الزام
 انما قضى في تقييد
 واحد

اذا انعقدت الضرورة بلبس حبة فلبس حيتين الا انه يكون اما وتلزمه كمان
 واحدة بخبر منها انتهى قال صاحب الحرم ارفع صرخات الدم او
 الصدقة مكله هذا الامم من بل له من غير توبة او بل بدنها معه ويقتضى ان
 يكون مبتدئا على الاحتلاف في الحد ووصل في كفا رات لاهلها او لا واصل
 يخرج الحج من ان يكون حبر و لا يارتكابه هذه الحناية وان كفر منها او لا الظاهر
 هنا لا نقلا انه لا يخرج وانه تعالى اعلم حقيقة الحال انتهى وعلوه وعلوه
 ناسيا اقول يعني في قبل او در ادي في اصح الروايتين سواء ازل ام لم يزل
 ملكها او جاعلا ويقتضيه المراه بالجماع ولو ناعية او مكرهة ولو كان الجامع
 لها صبيا او محنونا و لم يها دم كافي الجوهرة واذا كانت مكرهة رجع على الزوج
 فيما من القاصي ابي طاهر لا فيما من ابن طاهر كافي الفسخ انتهى ويقتضيه الصبر
 بالجماع الا انه لا يجب عليه دم كافي ولو اوجب وغيرها وتخالفه ما في فتح القدير
 من انه لو كان صبيا جامع مثله فسد جهادونه ولو كانت في صبوية او محنونة
 انعكس الحكم انتهى وضمف صاحب الحرم ما قاله في الفسخ وتبعه اخوه صاحب
 النهر وقال يدل على منع ما في الفسخ قوله لو انشد الصبي حجة لا قضاء عليه
 ولا ينافي ذلك بخبر الجماع انتهى وقيدنا الوطي باحد سبيلي ادي لما قال
 في الجوهرة المتزالم بوطي الهيمة او الاستمنا بالكف بوجوب شاة عند ابي
 حنيفة ولا يفسد الحج ولا العرة وان لم يزل فلا شيء عليه انتهى وقد وعدنا
 بتمه الكلام على الجماع وهو انه اذا انعقد الجماع في مجلس واحد لمارة او
 نسوة لزمته شاة فان جامع في مجلس اخر قبل الوقوف ولم يتعد به
 بعض الحجة الخامسة لزمه اخر فتد ابي حنيفة و ابي يوسف ولو نوي
 بالجماع الثاني بعض الخامسة لا يلزمه بالثاني شي كذا في الفسخ عن جرارة
 الاكل وقاضي طائ انتهى وكذا في الاشياء والنظائر من القاعدة الثامنة
 قال علي هذا الاختلاف لو طمع من بعد اخوي مع امرأة او نسوة

مكرر

المفصلات

الا ان احكامنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المنع الاول عليه بدنة وفي الثانية
 عليه شاة كذا في المبسوط انتهى وعلك في الفسخ قدم لزوم الدم فيما اذا نوي
 بالجماع الثاني وبعض الحج القاسم بدانة استند الي قصد واحد وهو تحلل الاطال
 وان اخطا في تاويله لانه يلزمه التحلل بالافعال ولا يخرج من الاحرام الا بها
 وعلى هذا سائر محظورات الاحرام انتهى والتاويل القاسم معتبر في رفع
 الصناعات كالباقى اذا اتلف مال العادل فانه لا يضمن لانه اتلف عن تاويل
 كذا في الكافي انتهى قلت وينظر في قوله يلزمه التحلل بالافعال ولا يخرج من
 الاحرام الا بها انتهى مع ما مر ذكره من تحليل الولي امته بخوص تلفه وبالجماع
 وان كان لا يفيق له فعليه ابتداء قبل وقوف فرض اي قبل وقوف هو فرض
 فلا صفة بيانية لا على معنى في فرض لانه لا فرق في الفساد بالجماع قبل
 الوقوف بل مطلقا **قوله** قتل محرر صيدا قال الزيلعي اعلم ان الصيد
 هو الحيوان المستع المتوحش باصل الطائفة وهو نوعان بري ومروما يكون
 قوالده وتناسل في البر وبحري وهو ما يكون تقالده في المالك المولد
 هو المصل والتعش بعد ذلك عارض فلا يغير به وتحريم الاول على المحرم
 دون الثاني لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقوله تعالى احل لكم
 صيد البحر للامة والحسن الفواشق خارجة بالرض على ما في انتهى وعلم للمحرم
 اصطفايا وبحري سواء كان مأكولا او لا وهو الصحيح كافي المحيطه والبدائع
 وغيرها وبه يظهر ضعف ما في مناسك الكراماني من انه لا يحل له الا ما ياكل
 خاصة كذا في البحر والفرق في وجوب الجزاء بقتل صيد البر بين المباشر
 والتسبيب اذ اكلت متعديا فيه فلو نصب شباك للصيد او حف للصيد
 حفرة فغطب صيد ضمن لانه متعدي ولو نصب فسطاطا لنفسه فغلق به
 فقات او حف حفرة للما او لحيوان مباح قتله كالذئب فغطب فيها لشي
 عليه وكذا ان ارسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم او ارسله الى

انما واصل القاسم
 ما في كذا
 في رفع
 الضمان

صيد في اطل وهو حلال فتحاو زالي الحرم فقتل صيدا او لحدا الصيد في
ادخله في الحرم فقتله به فلا شيء عليه لانه غير مقتدر في التسيب ولا يشبه
هذه الرمية في اطل فاصابه في الحرم لانه تمت جنايته بالباشرة ولا مالو
انقلب محررا نيام على صيد فقتله لان الباشرة لا يشترط فيها عدم التقوي فليكن
الجزا ويتعدد الجزا بتعدد المقتول اذا قصد به القتل ورفض احراره
فعليه لذلك كله دم واحد كذا في الفسخ اي وان لم يرتفع بالنظر للخلل
فلا يخرج منه الا بالفعال كما قدمه او دل عليه فاقوله العنبر في دل
للمحرم فخرج دلالته الحلال ولو على صيد الحرم كما سنده كره ولا بد من شرط
للقوم الجزا بالدلالة احدها وانهم من لفظ الدلالة عدم علم المدلول
عما كان الصيد وتعديقه في الدلالة حتى لو كذب وصدق في ضمان على من
زعم كذبه واتصال القتل بالدلالة وبما ادال محروما عند اخذ المدلول
واخذ قبل ان يغفل ولو اكره بقتله بعد ما اخذ يثبت ان يقتل وعلى
هذا اذا امان سكينه ليقتله بها وليس مع الاخذ ما يقتله به او قويا
او شابا يرميه به وما في الاصل من انه لا جزا على صاحب السكين على
ما اذا كان المستقر بعد رعي ذبحه وصرح في السير بان على صاحب السكين
الجزا وكذا اذا دل على نوبس وشاب من راء ولا يقد رعي قتله ليعتد
وقال شمس الحجة الاصم عندي انه لا يجب الجزا على المير على طاله كذا في
الفتح وعلل وجهه كما في شرح الجمع عن المحيط لو امان سكينه لا جزا عليه
لانه يتوصل اليه قتله بدون سكين بان يخنقه انتهى ولو كان الصيد
مجهبا غير صايل قال في البحر اراد بالسبع كل حيوان لا يؤكل مما ليس
من الفواشي السابقة والحشرات سواها سباعا اوله ولو كان خنزيرا او قردا
او فليلا والسبع اسم لكل مخطف منتهب جرح قاتل عادي فانه انتهى
وقال في الجوهرة وفي شرحه الاسد حيوان ممتنع متوحش المحرم لمن

قتله كالفسخ وفي الفتاوى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب انتهى
لفظ الجوهرة وقد ذكر مثل ما في الفتاوى صاحب البدايع كما نقله عنه
الكل فقال الاسد والذئب والخنزير والنهد كل قتله ولا شيء فيها وان لم
يصل ولم يحك فلا فابل ذكره حكما مسكوتا فيه قال الكمال ثم رايته رواية
عن ابي يوسف قال في فتاوي قاضي خان وعن ابي يوسف الاسد بمنزلة
الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيدا الا الكلب والذئب انتهى
وله في الصايل اي سباعا كان او صيدا غير كانه نفس عليه في الجوهرة والعنبر
الحمل اي الوثب لا يصل الاذي والطلاق في عدم وجوب شيء بالصايل وذكر
في شرح الجمع عن المحيط انه اذا امكنه دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزا
انتهى او مما سنده وكذا يفتح الواو في الفسخ وقال في البحر انما يقيد به مع
ان الحكم في الحمام مطلقا كذلك لما ان فيه خلاف مالك وليهم فيه بالدولي
انتهى والحمام المصونة في كونه صيدا روايات كما في مختصر الطهري وقاضي
خان فصار كالمطيط كذا قاله الزبلي وقال في الطائي فصار كالدرج وكل منهما
صح في الحكم لما قال في فتح القدير الحمام متوحش باصل الملقحة انتهى والمراد
به البط الكسري الذي يقال له اوز او هو مضطر الى اكله اي بان
لم يجد الا عرواذا وجد ميتة وصيدا او قد اضطر فالميتة اولى في قول ابي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد كذا في فتاوى قاضي
خان وفي المبسوط خلافة حيث قال علي قول ابي حنيفة وابي يوسف يتناول
الصيد ويودي الجزا ان حرمة الميتة اغلظ لا رتفاع حرمة الصيد بالخروج
من الاحرام فهي موقوفة به بخلاف حرمة الميتة فعليه ان يقصد اخذ الحيوان
دون اغلظها والصيد وان كان محظورا لاحرام لكن عند الضرورة يرفع
الخطر فقتله وباطل منه ويودي الجزا كذا في الفسخ وقال الشيخ محمد بن الشيخ
رحمه الله القاضى صاحب تنوير البصائر في نظم له ان الفتوى على انه ياكل الميتة

ما وجد ميتة
وبينة المحرم ميتة

انتهى ولو بعد صبيد او مال الغير والصبيد وعن بعض اصحابنا من وجد طعام
الغير لا يتاح له الميتة وعن ابن سماعة النصب او من الميتة وبه اخذ الطحاوي
وخبر الكرخي كذا في النزاهة وهو اي جزاء ما قومه عدلان فيد المني
ليس له وما لما نص في الهداية بلفظ قال الواحد يكنى والمنى احوط ما بعد
من العلق كذا في حقوق العباد وقيل يعتبر المني هنا بالنسبة اليه ومثله
في الجرم والكافي والتميين والنهاية وقال صاحب البحر تداي صاحب الكرخي
بالعدل في ذلك العدل الواحد لا يكتفي لطا من النص ومحمد في شرح الدرر ثم صاحب
نقل عباد الهداية عقبه وقلد اخوه صاحب النهر في ان صاحب الدرر قال
صح لزوم المني وان تربي ان لا تصحح فيها وان يفتي لها اتقي اثر الكمال
حيث قال قوله اي في الهداية وقيل يعتبر المني اي في الحكم المقوم والذين
لم يوجع اي المني طوا العدد في الآية على انه ولو لم يكن المقصود به زيادة
الاحكام والاعتقان والظواهر الوجوب وقصد الاحكام والاعتقان لا ينافيه
بل قد يكون داعيته انتهى ويقوم الصبيد بما فيه من الخلقة لا بما زاد العلم
فلو كان باريا صبيدا او حيا ما يجي من صبيد قوم لا باعتبار الصور بل بالحي من
صبيد فاذا كان ملوكا كان عليه قيمة لما كان يعتبر فيها ما يزيد العلم وقيمة
الحياة لا يعتبر فيها ذلك حتى اذا قتل بازي نفسه المعلم عليه قيمة غير معلم
واذا كانت الزيادة بما خلق كذا اذا كان طيرا يصوت فاذا دقت قيمته
لذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء ولا ينافي في رواية لا يعتبر لانه ليس في
معنى الصبيد في شيء وفي اخرى يعتبر لانه وصف ثابت باصل الخلقة كالحمام اذا
كان مطورا في منزله او اقرب مكلف منه اقول كلمة او للتوزيع لا للتخصيص
يعني انه يقوم في مكان قتله ان كان له فيه قيمة والافني اقرب موضع منه له
قيمة فيه ولا بد من اعتبار زمان القتل ايضا خلافا للقيمة باختلاف
الزمان والمكان كما نص عليه الزيلعي وغيره والجزائي السبع لا يريد على

مستحب ان يجرى
في الجرم والكافي
والتميين والنهاية
وقال صاحب البحر
تداي صاحب الكرخي
بالعدل في ذلك
العدل الواحد لا
يكتفي لطا من النص
ومحمد في شرح
الدرر ثم صاحب
نقل عباد الهداية
عقبه وقلد اخوه
صاحب النهر في ان
صاحب الدرر قال
صح لزوم المني
وان تربي ان لا
تصحح فيها وان
يفتي لها اتقي
اثر الكمال

الحي من
الكلب
الحيوان

شاه

هذا باعتبار ما يجب لله تعالى لما قال قاضي خان السيد الملوكة
خبه قيمته بالقيمة ما بلغت وقال الشيخ زين عيني عليه قيمته لما كان
مطلقا وقيمة لله تعالى لا يجوز فيه شاه انتهى ثم المحرم ان يشتري به
الحي انسان الى ان التخيير في احد الامور الثلاثة للقائل لا لمن قوم الصبيد
المقتول وهذا عند اي حنيفة واي يوسف وقال محمد والشافعي ان كانت
الصبيد مما لا مثل له من النعم الحيات الى الحكمين وفيما لمثل من النعم لا خيار
فيه للحكمين فيجب على القائل مثل المقتول في العاقبة بدنه وجزاء الوضوء
وهكذا كذا في الحاشية ويذكره فكله اي بالحرم واذا دعت في الحرم حرام
التصدق به على مسكين واحد كهدى المتعة لو وجد القربة بالادارة في
مكاتها ولزوجه في الحل يجوز الا ان يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع
برقان كان قيمة اللحم مثل قيمة المقتول فيها والا فيكل ولا ينصف شي من
الجزاء على من لم يقبل شهادته له وخوفه على اهل الذمة والمسلم احب ولو اكل
من الجزاء من مرقية ما اكل كذا في الفتح او طعاما وتصدق على المساكين
والامانة تكفي في جزاء الصبيد في الطعام كالتملك صرح به الاستيعابي ولا
يكفي في صدقة الفطر ويجوز دفع قيمة نصف الصاع للفقير ما سأل على القدر
لا اقل منه اي لا يجوز له لو دفع اقل من نصف صاع ويكون تطوعا وكذا
ما اعطاه زابدا عن نصف صاع لفقير واحد ويتبع الرايد تطوعا نص عليه
في غير ما كاد وقال الشيخ زين بعد نقل مثله بعد حقتنا في باب صدقة
القطرانة يجوز ان يفرق نصف الصاع على مساكين على المذهب وان القائل
بالمنع الكرخي فيفتي ان يكون كذلك هنا خصوصا والنظر هنا مطلق
فيجري على اطلاقه انتهى وان فصل عن طعام مسكين التخيير فيه
راجع للطعام وهو قائل فصل اي فصل اقل من نصف صاع
نصف الجريد من طعام مسكين او صام يوما بدله كذا

العبرة لمحل قهام
الضبيد

فهو الذي جميع اصلها في الحرم فاني البحر ونصوا غصا لها في حق صيد عليها حتى ولو كان على غصن منها في الحل حل صيد بخلاف عكسه لان العرق للحل صام الصيد ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فصر في رأسه ضمن ولو كان بعكسه لا في البرهان وقد ينقطع الشجر لانه يجوز اخذ ورق شجر الحرم ولو كان فيه اذا كان لا يضر بالشجر في الحرم ولو ملوكا اشارت الى ان ملوك في الوفاية وغيره من قوطم غير مملوكة غير مفيد اقول منع القاذية ممنوع لما قاله صدر الشريعة ان قيد غير المملوكة لا فائدة عدم تعدد القيمة فليس عليه القيمة واحدة بسبب تعلق حرمة الحرم انتهى ثم اقول في كل من عبارة المعروض صدر الشريعة تصور مرجح ظاهرها لانه لا ينهم من عبارة صدر الشريعة متنا حكم المملوكة هل يكون الضمان متقدما او لا يعلم من عبارة صاحب الدرر متنا الاول دوم قيمة واحدة سواء كان المقطوع مملوكا او لا وهي متعددة في الملوك كما ذكره شرط الاول بوجبه لا يوجب الجزاء والاول من الثاني كذلك اقول وذلك ان الذي يفتيه الناس غير مستحق للامن بالاجماع وما لا يفتيه الناس عادة اذا انتقمه الناس التفتي عما ثبت عادة فكله غير مستحق الا من الخاف على الاجماع جامع انقطاع كل النسبة الى الحرم عند النسبة الى غير بالانبات كما في الهداية والعناية واذ كان الجزاء متغيرا في هذه المذكورات من الاقسام لا يفتي بها لملكها لو كانت مملوكة كما هو ظاهر من القسم الرابع وبه صرح البحراني في شرح النفاية حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلان الى كذا مثلهم في الهداية واعترض عليه بوجهين احدهما ان النبات ملك بالاحد فكيف يجب القيمة بعد ذلك والثاني ان الحرم غير مملوك لاحد فكيف تصور قوله وقيمة اخرى ضما للمالكة واجيب عن الاول بان قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار محمول على خارج الحرم واما حكم الحرم بخلافه لانه حرام التعرض بالنص كصيد وعن الثاني بانه على قوله من يرى

ننگ

ملك أرض الحرم وهو قول أبي يوسف ومحمد كذا في النهاية أما علي قول
أبي حنيفة لا يتصور الثاني لأنه لا يتحقق فيه ملك أرض الحرم بل هي سواها
واراد بالسوايا المواقف والأفلاسية في الإسلام هذا ولم يذكر حكم
ملاذ قطع المالك لم يبلان من أرضه ويقتضي على ما ذكرنا أن يجب عليه قيمة واحدة
عه إلا أن ما ذكره في البحر من غاية البيان يقتضي أنه لا شيء عليه من الجزاء حيث قال
فيها قال محمد في أم فيلات تنبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحب الأرض
قطعة ولا قلعة ولو قلعه ف عليه لعنة الله تعالى انتهى وإذا ألزم الماطع القيمة
ملكه وكره له الانتفاع به بغيره ونحوه لنظر الناس لذلك فيؤدي إلى استيصال
شجر الحرم وهو يدل على أن الكراهة عزمية ولو باعها كان المشتري الانتفاع به
لأنه بعد انقطاع الناحيات صيد الحرم فان بيعه لا يجوز وإن أدى قيمته
لعدم ملكه كذا في البحر أما جاف أي من الشجر والحشيش حيث يجوز قطعه
بلا غرم ومرحبا بأنه لا شيء يقطع الجاف من الحشيش والشجر كما صرح به في البرهان
وغيره فقال وحرم قطع ما نبت في الحرم من شجر وكلاهما إلا إذا دخر والجاف
انتهى وقال في الهداية فان قطع حشيش الحرم أو شجره الذي ليس بملوك
وهو مما لا يثبت الناس ف عليه قيمة أما ما جاف منه لأن حرمتها بسبب الحرم
قال عليه السلام لا يخلو خلاها ولا يعقد شوكتها ثم قال وما جاف من شجر
الحرم لا ضمان فيه لأنه ليس بنام ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا إذا دخر
انتهى وقال المال في حصر وجوع المسئلة أن التاب في الحرم أما
أدخرا وغيره وقد جاف أو انكسر أو ليس واحدا منهما إلى أن قال وليس
من جنس ما يثبت الناس ولا منكسرا ولا جافا ولا أدخرا ولا بد في إخراج
ما خرج عن حكم الجزاء من دليل فإشارته إلى أن المدخر يخرج بالضرر
وما انبثق بتسمية بالجماع وأما الجاف والمنكسر ففي معناه فاعلم أن
الألفاظ التي وردت في هذا الباب هي الشجر والشوك والخلا فالخلا الرب

من الخلا وكذا الشجر اسم للقيام الشيء حيث يقع فاذا جف وهو حطب والشوك
 لا يمارضه لانه اسم يقال على الرطب والحاق فليحل على احد في حبه وفي المعارضه انتهى
 واذا علمت ذلك فلا مملوك على ما فرق به الرجدي من الشجر والاحاط حيث قال
 اعلم ان القياس يقتضي ان يكون الخلا ان كان مملوكا لاحدا ومنهنا او طافا لا يكون
 فيه الجزا الحق الحرم فكن المذكور في الكتب ان قطع الخلا مطلقا بوجوب الجزا والفرق
 بينه وبين الشجر غير ظاهر ويمكن حل عبارة المتن على مقتضى القياس بان يجعل
 المستثنى من خلا الى الحشيش والشجر معا انتهى وبعبارة المتن اي من الوقاية
 انقطع حشيشه او شجره او مملوكا او منتهى فلا يعتمد ما قاله لانه سنده
 قوله ان المذكور في الكتب وجوب الجزا بقطع الخلا مطلقا وهو ممنوع لما
 علمت من تقييده في الفسخ ومثله في التبيين والبرهات والبحر لم ار من
 صرح بالاطلاق والذي يظهر انه احد من مدلول لفظ الحشيش والجزا ب
 عنه يؤخذ مما قاله النووي عن اهل اللغة الحشيش اسم للياسس والعقرا بطلق
 الحشيش على الرطب والياسس مجازا وهي الرطب حشيشا باعتبار ما يؤول اليه
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخلي خلاها ولا يعضد شوكها قال في البحر
 الخلا ما بقصر الحشيش واختلاف قطعه والمضد قطع الشجر من باب ضرب كذا
 في المغرب وفي الفسخ كقوله مناه الخلا هو الرطب من الخلا والكاه الح كذا
 قال الزيلعي ثم قال ولو خلا لا تنمو ولا تنقي فاشبهت الياسس من النيات انتهى
 فقيه نعم على جواز قطع الحشيش الياسس مع التصريح بما قدمه قبله بقوله
 فان قطع حشيش الحرم او شجره غير مملوك ضمن قيمته الا ما جف فلا ضمان فيه
 وعلى الانقاع لانه حطب وليس بنام وثوق الحرم بسبب الحرم لا يكون
 تاميا فيه انتهى ولو قدر كونها اي الكاه نياتا كانت من الخاف كما في الفسخ
 ومقدرة وان قلت بقتل قلة يعني وقد اخذها من يده او ثوبه
 فيصدق لعمري التفت كذا في الحرم من انتهى حتى لو قتل قلة سا قطعه على الارض
 لا شيء

تعد على البحر جندري

لا شيء عليه كافي التبيين ولو قتل قلة غيره لا شيء عليه كافي الحرم من المجدي
 وهو به صرح في غيرها مطلقا بانها اي القلة ليست بصيد وليس في قلة
 من الغير ازالة التفت من القاتله فلا يلزم شي انتهى والقائل بنفسه واشارة
 اليه موجب للصدق عليه والتميزات والثلاث كذا لو احدث في الجزا وفي
 الزيلعي على الثلاث بالتمام بلع نصف صاع كذا في شرح الهداية فان كان هو المذنب
 خلافا لما في الفتاوى كما في خان ان العشرة مما فوقها كسب فيجب به نصف صاع
 وهذا اذا قلها قصدا او التي توجب في الشمس او غسلها لقصد قتلها ولو القاه
 لا لقتلها فان لا شيء عليه كافي الحرم غيره وفي شرح النقاية للرجدي مثله
 ثم نقل خلافا عن المنصورة وهو في الجزا بالقياس توجب في الشجر ونحوها القتل
 القتل او جواز قتاله صاحب البحر ولم ار من نظم على الفرق بين الجراد
 الكثير والليل كالتل وينبغي ان يكون كالتل ففي الثلاث وما ذواتها
 يصدق عاشا وفي الاربع فاكثر يصدق بنصف صاع ولا شيء يقتل
 يقتل غراب الخ اطلق نثر الجزا يقتل المذكورات فافاد عدم استعجاب
 جواز قتلها سواء كان القاتل محرما او حلالا في الحرم او غيره والمراد بالتراب
 الذي على الخيف ويخط لانه يبتدي بالادي اما العمق فغير مستثنى لانه
 لا يسمى غرابا ولا يبتدي بالادي كذا في الهداية وقول الهداية لانه يبتدي
 بالادي قيل لانه يقع على ذر الدابة وقيل فعلى هذا يكون في قوله
 في العمق ولا يبتدي بالادي نظرا لانه يقع على ذر الدابة كذا في العناية
 والجواب عن النظر انه في العمق روايتين والظاهر ان من الصيد
 كذا في مختصر الطهري فلا اعتراض على الهداية وغراب الزرع لا يقتل ويرمى
 الحرم ليقصر عن الزرع كذا في الفسخ وحواة بكسر الفاء طائر معروف
 والمجع للدواهي ويقع الاقاس يقر لها الحارة لها اراسان كذا في البحر وفي
 شرح التفت للرجدي نعم الخا وكسرها وفتح الدال بلا مد طار يصيد القار

والجواد وفارة بالهز واحدة الفار وممزان كذا في البحر وقال الرندي
ساكنة ويجوز فيها التسهيل انتهى ولا شيء منها اهلية او حشمية والسور كذلك في
رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية همام عن محمد بن عيسى بن ابي حنيفة
كالصبيودج بقتله الجراكذا في الفسخ وقد ذكر الذئب في بعض الروايات
التي اقول يمكن ان يكون هذا جواب سوال مقدر هو انه لو لم يذكر الذئب
في المتن والجواب بانه قد ذكر في بعض الروايات اي وفي بعضها لو لم يذكر
فاقتضى اثر الذي لم تذكره او ان المراد بالطلب العقور الذي هو نفس عليه
الا انه اذا اريد به الذي لا يعلم حكم الطلب بضافته بطريق الدلالة ولكن
صاحب الكنز والمهداية صرحا بعدم شي يقتل الذئب والطلب واذا اريد بالطلب
العقور الذي يكون مكررا في كلامهما ولعل هذا هو السور في عدم ذكر المص
لستنا ايضا هذا وقد فرق الطحاوي بين الطلب والذئب فلم يجعل الذئب من
الفواسق كما نقله عنه في الجرائم ولكن ظاهر الرواية ان السباع كلها صيد
الا الذئب والطلب كذا في مختصر الظهيرية وبموضع قال في البحر العوض من
صغار البق الواحدة بعوضة بالحاء واشتقاقه من البعوض لانها كبعوض البقرة
قال ابنه تعالى مثلا ما بعوضه كذا في ضياء العلوم انتهى ولا شيء يقتل الكلب
والقنار والسلفا من قطع القنار فتح العين واحدة السلاحف من خلق السما
وبقال ايضا الحية بالياء لم يذكر المصنف النمل ونص في الكنز كما
شرح الزيلعي بعدم شي يقتله وقال المراد بالنمل السود والصف التي
تؤدي بالصف وما لا يؤدي لاجل قتلها ولكن لا تضمن لانها ليست بصيد
هي متولدة من البدن انتهى وفي الغاية عن المحيط ليس في القنار والخاص
والوزغ والذباب والزنبر والحكمة وصاحح الليل والصرصر وام حنين
وابن عرس شي لا يها من هوام الارض وحشرها وليست بصيد ولا هي متولدة
من البدن انتهى وقال الكمال ومن اي يوسف في قتل القنفذ روايات

في رواية

حاشية
الدر

في رواية جعله نوعا من الفئاة وفي اخرى جعله كالبربع وفيه الجزاء وفي
القناري لا شيء في ابن عرس خلافا لما في يوسف والعلق فيرون وم الجزاء في الضب
والبربع والسمور والسحاب والعلق والثعلب وابن عرس والارب من غير
حكاية خلاف في شيء انتهى والنظر الاصيل قال الزيلعي المراد بالسطح التي تكون
في المساكن والحياض ولا تطير لها الوف باصل الحلق كالدرجاع والماثلة
تطير فصيد يجب بقتلها الجزاء فينبغي ان يكون الجوا ميسر على هذا التفصيل
فانه في بلاد السودان وحشي ولا يعرف منه مستأنس عندهم انتهى ولو ترى
ظلي على شاة يطير ولدها فها كذا في البحر وذكره بلاد لانه شرط ان لا يكون
دالا على هذا الصيد وهو المختار وقيل لا يحرم بالدلالة قاله الزيلعي حتى
اذا كان في رحله او في قفصه لا يجب عليه ارساله ذكره تاج الشريعة اقول
يمكن ان يكون حرمه بعدم ارساله من غير ذكر خلاف فيما اذا كان القفص
ليس في يد الحقيقة واما اذا كان في يد الحقيقة فيمكن ان يحرم فيه الخلاف
الحاجي في المسئلة انتهى وهي ما اذا احرم وفي بيته او قفصه صيد وصاحب المهداية
اذا وضعه القول بلزم ارساله فيما اذا كان القفص في يد حيث قال
ومن احرم وفي بيته او قفصه صيد فليس عليه ان يرسله وقيل اذا
كان القفص في يد لزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع انتهى وكذلك في البق
وجعل في البحر حكم داخل الحرم بالصيد كالحكم فبين احرم فقال قوله اي في الكثر
ومن دخل الحرم بصيدا ارسله اراد به ما اذا دخل به وهو ممسك له بيد الحارث
لانه سيخرج بانه اذا احرم وفي بيته او في قفصه صيد يرسله فكذا اذا دخل
الحرم ومعه صيد في قفصه لا في يد بل يرسله لانه لا فرق بينهما انتهى
اي عليه ان يرسله ليس المراد من ارساله تسليمه لان تسليم الدابة حرام بل
بطلقة على وجه لا يضيع ولا يخرج عن ملكه لهذا ارساله حتى لو خرج الى الحل
فانه ان ممسكه ولو اخذه انسان بسره واطلق في الصيد فمثل ما اذا كان من

الجوارح اولاً فلو دخل الحرم ومعه باري فارسله فقتل حمام الحرم فانه لا شيء
عليه لانه فعل ما هو الواجب عليه كذا في البحر وشرح المجمع ورد ببيع الجوارح
في لزوم رد البيع بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرج منه فباعه خارج الحرم
لانه صار بالادخال من صيد الحرم ولا يحل ارجاعه بعد ذلك كافي التبيين
وقال في الجراحا يقول رد البيع الى ان فاسد لا باطل انتهى قلت وقد
نص عليه في الكافي بقوله فان باع الصيد بعد ما دخل في الحرم فسد البيع انتهى
وكذا قال الزبلي في البيع فاسد لما كان النهي ارسل صيد ابي يد محرم انما
اخذ حلالاً ضمن هذا عند ابي حنيفة خلافاً لما لا نه امر بالمعروف ولم انه
ملكه والواجب عليه ترك التعرض وذلك حصل بتقويت بين الحقيقة لا مطلق
بيده فان ادعى الثاني منعناه او الاول سلمناه وذلك حصل بأرساله
ولو في قصص كافي الصحيح وقال في البرهان قول ابي حنيفة هو القياس وقوله
استحسان وهذا نظير اختلافهم فبين انكف المعارف انتهى والخلاف فيما اذا
ارسله من يده الحقيقية اما لو ارسله من الحكمة فهو صاهر اتفاقاً والافلا
اي وان اخذ محرم لا يضمن مرسله وهذا بالاتفاق سواء اليد الحقيقية والحكمة
لعدم ملكه بالادخال فمحرم لان الحرم لا يملك الصيد بسبب ما وقال في البحر
المراد من قولهم الحرم لا يملك الصيد بسبب من الاسباب الاحتياطية كالزنا
والهبة والصدقة والوصية واما السبب الجبري فملكه به كما اذا ورد الحرم
من قربة صيداً صرح به المحيط انتهى ويرجع اخذه على قاتله اي المحرم وكذلك
لو كان القاتل حلالاً فانه يرجع عليه المحرم ما غرمه ولو لم يلزم القاتل شيء بالقتل
يلزم ما قرره من الضمان على المحرم ثم انما يرجع على القاتل ان لو كفر بالمال
واما اذا كفر بالصوم فلا يرجع عليه شيء لانه لو لم يفرم شيئاً كذا في التبيين
فوق بين كون القاتل صيباً او نصرانياً او مجوسياً في شوق الرجوع عليه كافي النسخ
ما به دم على المفرد فعلى القاتل دماء كذا الصدقة تتعد على القاتل

والممنوع الذي ساق المحرم اي اذا احرم بالجمع ايضا كالقارن في تعدد
الجزا وهذا اي التعدد انما يعني به الجنائيات التي لا اختصاص لها بأحد الفسكين
كل من الخط والنطييب والخلق والتعرض للصيد اما ما يخص بأحد مما فلا
كفره الرمي وطواف الصدر كذا في الحرم ومنه الوقوف بالمدلعة وامداد
الوقوف بغيره الى العزوب لا يجوز المقتات غير محرم قال في البحر هذا
استثنا منقطع لانه ليس داخل فيما قبله لان صدر الكلام انما هو فيما لزم
المفرد بسبب الجنائية على احرامه وبالمجاورة بغير احرام لم يكن محرم بالخرج لانه
يلزمه دم سواء احرم بعد ذلك نجا او عتق او بهما او لم يحرم اصلاً فلا حاجة
الى استثنائه في كلامهم انتهى قلت لكن ذكر البيان قول زفرانه يجب على القارن
بعد المجاورة دماء والجواب عنه في التبيين واورده في غاية البيان مسأله على
اقتصارهم في الاستثنا على هذه واجاب عنه صاحب البحر فلهما اجمع من رامة
نقله الزبلي عن شيخ الاسلام الى كذا نقله عن شيخ الاسلام في شرح المجمع
معلل بان احرام العزوب انما يقي في حق التخلل لا غير انتهى قلت واذا لم يبق الا
في حق التخلل كان مقتضاه ان لا يعترف الجماع وغيره في عدم تعدد الجزا انتهى
ولذا قال الشيخ زين بعد نقله وقد مننا ان المذهب بقا احرام مرة القارن
بعد الوقوف الى الملق فلا ينهي الا به وما في الاجناس كانه في غاية البيان
من ان القارن اذا قتل صيداً بعد الوقوف يلزمه دم واحد فقوع على قول
من قال بانها احرام المرق بالوقوف وعلت ضعفه انتهى يبقى جزا صيد
قتله محرمات ليس المثنى قيد بل المراد به التعدد لما قال في الحرم لو قتل
عشرة او اكثر فعلى كل واحد منهم الجزا كامل فانه جزا الفعل كذا الصحيح النسخ
وفي غيرها القتل بالقاف والثنا وليس صواباً لان القتل لا يتعد على الفعل
وتجده لو قتل صيد الحرم هلالاً لان هذا اذا قتل به بضربة فلا شك في
ردوم نصف الجزا على كل منهما اما اذا ضرب به بضربة فانه يجب على كل ما يقتضيه

ضريبة ثم يجب على كل نصف قيمة مضروبا بغيرتين لا عند اخاد فعلهما جميع الصيد مثل
متلفا بفعلهما فضمن كل نصف الجزاء وعند الاختلاف الجزاء الذي تلف بضربة
عليه هو المحقق بان لا فاعليه جزاءه والباقي متلف بفعلها ففعلها ففعلها كذا في الفسخ
عن البسوط وفي البحر من المحيط تقارب هذه ينبغي علمها ولو اشترك محرمون ومطلون
في قتل صيد الحرم وجب جزاء واحد يقسم على عددهم ويجب على كل محرم مع ما خصه
من ذلك جزاء كامل وان كان منهم من لا يجب عليه كصبي وكافر يجب على الحلال بعد
ما يخصه من القسم لو قسمت على الكذا في الفسخ **تبيين** حدود الحرم علامات
منسوبة في جميع جوانبه بنسبها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وكان جبريل
عليه السلام ربه مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان
ثم معاوية رضي الله عنهم وهي الى الان وقد نظم حدود الحرم الشريف القاسمي
ابو الفضل محمد بن احمد بن عبد العزيز النوري بقوله
والحرم التحديد من ارض طيبة ثلاثه اميال اذا رمت ابقانه
وسبعة اميال عراق وطائف **نوحه عشر ثم تسع جمراته**
ومن بين سبع بتقدريم سينها **وقد كملت فاشكر لربك احسانه**
وفي البيت الاخر خلاف هل موله اوله فقلت يعني من البيت الثالث ما لو
جعل النصف الاول من البيت الثاني هكذا ومن بين سبع عراق وطائف
وليس للمدينة المنورة حرم عندنا فيموز الاصطبا فيها وقطع خشبها ورعيه
بطل بيع الحرم صيد او شراؤه هذا اذا اصطاده وهو محرم اما اذا اصطاده
وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد ولو اصطاده وهو محرم وباعه
وهو حلال جاز البيع واذا اشترى حلال من حلال صيدا فلم يقبضه حتى احرم
احدهما بطل البيع كذا في الجوهره انتهى وحرم ذبحه اي مذبحه حرام عليه
وعلى غيره وعزم قبحه ما اكل هذا اذا كان بعد ادائه لانه قيمة المقتول
اما اذا اكل قبل ادائه لانه فلا يغرم قيمة ما اكل لدخوله في ضمان النفس

كذا في التبيين وهذا عندنا في حنيفة وعندنا لا يغرم قيمه ما اكل مطلقا
لا يحرم لم يذبحه الفقه في حنيفة بينه وبين المحرم الذي قتله ان حرمته
على القاتل من جهتين لكونه ميتة وتساوله مخطورا حرامه ولما الذي لم يذبحه
فانما هو حرام عليه بحصة واحدة وهو كونه ميتة فانه لم يتناول مخطورا حرامه
ولاشي عليه باكل الميتة سوى التوبة والاستغفار كذا في البحر غرمهما اي المخرج
سوا كان محرما او حلالا وهذه صفة شرعية كذا في الهداية وقال الكمال
هذه اي كونه مستحقه الامن بالرد الى المامن صفة شرعية فالتاسعة هو باعتبار
المخرج مثل زيد هو هديم اليك ولا يصح علي اعتبارا كقتل اب التكون التاسعة
من المضاف اليه لانه هنا لا يصح حذفه واقامة المضاف اليه فقام لهنا د
المعني لانه ضمير الظبية ولا يصح الظبية صفة شرعية بخلاف نحو شرقت صدر
الفتاة من الدمر انتهى وان اذ جزاها فولدت لم تجز كذلك كل رباقة
فيها من سمن او شعوان كانت قبل التكفير بضمن الرباقة وبضمن الاصل وان
كان بعد لا يعمنها ولو وقع الامر او الاول او كل لانه صيد الحلال والحال ويكره
كذا في التبيين اذ بعد جزاء الامم سبق آمنة الضمير في تنق اللام اي استني
عنها استحقاق الامن باذنها لانه لا ان وصول الحلف وهو جزاؤها الي
ما امر به الشارع كوصول الاصل كذا في الهداية وذكر الكمال تحتها
وقال هذا ادين الله به ومحصله انه ان اعطي الجزاء كان بقدره على اعادة
الي الحرم لم يقع كفارة ولا يحل بغير التقرض لها وان كان حال العجز عنه بان
هوت في الحل بعد ما اخرجها اليه خرج بالجزاء عن عهدها ويكره اصطباها
بعد ادائها الجزاء والمهر اذ اظفر بها الشبهة كونه دوام العجز شرط اجزاء الكفارة
اما اذا اصطادها ليردها الي الحرم انتهى وناقشه فيه صاحب البحر **لا فاق**
اراد الخ او التمتع ليس فيه مقتضى المفهوم لما ذكره قريبا فيد بارادتها
ادلولم يردها منها لاجب عليه شي عا ولة الميثاق كذا قاله صدر الشريعة

مستحب

وقيل ابن كمال باشا وليس بصحيح لما ذكره من شاذ ذلك ما توهم من الهداية
 حيث قال فيها وهذا الذي ذكرنا اي من لزوم الدم بالمجاورة ان كان
 يريد الحج او العمرة فان دخل البستان لحاجة فلم ان يدخل مكة بغير احرام
 انتهى وهذا الوهم ممدوح لما قال الكمال قوله اي في الهداية وهذا اذا اراد
 الحج او العمرة يوم ظاهر انما ذكرنا من انه اذا جاوز غير محرم وجب الدم الى
 ان يتلافاه علمه ما اذا كان الكوفي فاصد النسك فان لم يقصده بل التجارة
 او السياحة لاشي عليه بعد الاحرام وليس كذلك بل يجب ان يحمل على انه انما
 ذكره بنا على ان الغالب في قاصدي مكة من المفاقيين قصد النسك فالمراد
 بقوله اذا اراد الحج او العمرة اذا اراد مكة ثم قال بعد توجيهه وموجب هذا
 الحمل ان جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد النسك
 به ام لا وقد صرح المصنف اي صاحب الهداية في فصل المواقيت ثم قال
 الكمال بعد سياقه ولا اصرح من هذا شي بل ينبغي ان يعلم قصد المحرم فيكون
 موجبا للاحرام لقصد مكة انتهى فكان ينبغي ان يقال انما في مسلم بالغ اراد
 دخول مكة وجاوز ميقاته لزمه دم الحج ولم يقتد بالحرج لشمول الرقبة فاذا
 تجاوز بلا احرام ثم ادرك له مولا فاحرم من مكة لزمه دم يؤخره بعد العتق
 وان جاوز صبي او كافرا فاسلم وبلغ لاشي عليهما كافي **قوله** فان عاد فاحرم
 اي حج او عمرة وسواء عاد الى الميقات الذي يجاوز او عاد الى غيره اقرب
 او ابعد في ظاهر الرواية وعن اي يوسف ان كان الغني رجع اليه محاذيا
 لمفاطة او ابعد ولا يلزمه سقطة الدم بالرجوع اليه والصحيح ظاهر الرواية
 كافي الفتح لم يشروع في نسك سببين المصرا ان المراد به الطواف ولو
 شوطا او محروما لم يشروع في نسك ولي اي عنده والتقيد بالظرف
 الاستدلال بالنسبة لو حصلت داخل الميقات لا عنده لا تكفي لما قال
 في المحرر قداي في الكثر بقوله ثم عاد محروما لميليا اي في الميقات لان
 ان عاد الى الميقات فاحرم من مكة ولو عاد الى غيره فاحرم من مكة ولو عاد الى غيره فاحرم من مكة

انما هو كمال الله كبره انما هو كمال الله كبره
 الاستدلال بالنسبة لو حصلت داخل الميقات لا عنده لا تكفي لما قال
 في المحرر قداي في الكثر بقوله ثم عاد محروما لميليا اي في الميقات لان

لو عاد محروما ولم يلزم في الميقات فانه لا يسقط عنه الدم وانما والى انه لو عاد محروما
 ولم يلزمه لكن لم يبعد ما جوزه ثم رجع ومرويه ساكتا فانه لا يسقط عنه بالاولى
 لانه فوق الواجب عليه في تعظيم البيت انتهى ومثله في العتق والحاصل ان
 النسبة في العود انما تسقط الدم اذا حصلت عند الميقات او خارجه عند اي
 حنيقة والافلا اي ان لم يعد الى الميقات الى لم يذ كر ما يحمله المتن من
 تصور العود بلا احرام لانهم سلكه من لزوم الدم عما سبق بان انتهى
 بالطواف او استلم الحجر كذا في النسخ العطف بما يفيد انه استلام الحجر فقط
 يمنع سقوط الدم وقال في الهداية لو عاد بعد ما ابتداء الطواف واستلم
 الحجر لا يسقط عنه الدم انتهى وقال في الحجر وما وقع في الهداية من التقيد
 باستلام الحجر مع الطواف فليس احترازا بل الطواف يؤكد الدم من غير
 استلام كانه عليه في العناية انتهى ولذلك لم يذكر الكمال الاستلام فقال
 ولو عاد بعد ما ابتداء الطواف ولو شوطا لا يسقط الدم بالمجاورة وكذا
 اذا لم يعد حتى شوع في الوقوف بعرفة من غير ان يطوف انتهى فليحرم رهل
 محروما مستلاما مع السقوط او لا بد فيه من الطواف ككي ريد الحج
 ومتمتع فزع من عهرته الى كذا في الهداية وطريقه المعتمد يكونه حرج ريد
 الحج وقال الكمال لم يرتفع مسيلة المتمتع عما اذا خرج على قصد الحج وينبغي
 انه يشترطه وانه لو خرج لمصلحة الى الحرم والحج منه لم يجب عليه شي كالمكي
 ويسقط الدم بالعود الى ميقاته على ما عرفت والمتمتع بالعمرة لما دخل
 مكة انما قال الكمال ظاهر مسيلة ذكرت في المناسك ان بدخول ارض
 الحرم يصير له حكم اهل مكة في الميقات ومعي ان من جاوز بغير احرام فاحرم
 حجة ثم احرم من الحرم بعمرة لزمه دم لترك الميقات ودم لترك ميقات
 العمرة لانه في حق من صار من اهل مكة الحال انتهى فاذا دخله التحق
 به اهله

٢

٢

صلو من وجه الله انه شرط نية الإقامة خمسة عشر يوماً كذا في المنيان
 وصح منه اي مما لم يربط بدخول مكة بغير احرام يعني لا من احرز دخول
 وظلم بغير احرام لانه لو دخل مكة مراراً غير محرم وجب عليه لكل مرة حجة او عمرة
 فاذا خرج فاحرم بنفسك اجزاء من دخوله الا حيز لا عما قبله ذكره في شرح العمارة
 قاله لان الواجب قبل الاخير صار ديناً في ذمته فلا يسقط الا بالتعيين
 بالنية انتهى كذا في الفتح لو خرج في عامه ذلك الى الميقات واحرم كذا
 فيه الخروج الى الميقات من عامه في الهداية وفي البدائع ما يقتضي عدم
 تقييده بالخروج الى الميقات كما قبله الكمال بقوله فان اقام بمكة حتى تحلت
 السنة ثم احرم يريد قضاء ما وجب عليه بدخول مكة بغير احرام احراه في
 ذلك ميقات اهل مكة في الحج بالحرم وفي العمرة بالحل لانه لما اقام بمكة
 صار في حكم اهلها فحرمة احرامه من ميقاتهم انتهى وتعليله يقتضي ان لا حاجة
 الى تقييده بتحويل السنة انتهى ولو خرج واهل من ميقات اقرب مما جاوز
 اجزاه كما في الفتح عن الميسوطم التقييد بخروجه الى الميقات ليسقط الدم
 الذي لزمه تجاوز الميقات غير محرم بالاحرام منه كما تقدم فاذا احرم من
 داخل الميقات لا يسقط عنه دم الجاوز لان المتقرر عليه احرام دم الجاوز
 ولو دم نفسك بدخول مكة بلا احرام وقد علمت حكم كل فليقتضيه له
 وجع مما عليه في ذلك العام اي سواء كان ما عليه حجة الاسلام او حجة
 مندورة وكذا اذا احرم بمكة منة وقت فلو قال واحرم مما عليه وانته في
 عامه لكان اولى لقبيل العمرة المندورة لانه يكون احرامه لدخول مكة
 على التعيين اي ليس المراد وجوب تعيين الاحرام لدخول مكة بل اي احرام
 لما وجب عليه محض لوجود تعظيم القبعة بخلاف ما اذا تحولت السنة
 اي في حج مما عليه لا يحريم وقال الكمال لتقابل ان يقول لا فرق بين سنة
 الجاوزة وسنة اخرى فان مقتضى الدليل اذا دخلها بلا احرام ليس له

ان اراد من حيث
 الاقامة فالتدبير يظهر
 احراماً مما اسلفه من
 عن ابن ابي ابراهيم
 يسقط عنه الدم
 وان اراد من حيث
 لا ما في فظاهر

وجوب الاحرام باحد المسلمين فقط فقي اي وقت فعل ذلك يقع اذا اذ
 الدليل لم يوجب ذلك في سنة واحدة معينة ليعبر بها القاديين بقضي فمها
 احرم من الميقات بنفسك فادى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر
 الدخول بلا احرام منه يعني ان لا يحتاج الى التعيين وان كانت احكاماً بامتناع
 الاشخاص دون النوع كما قلنا فيمن عليه يومناك من رمضان فصام بنوي
 محرم وقضا ما عليه ولم يبين الاول ولا غير جاز وكذا لو كان من رمضان على
 الاصح فكذا نقول اذا رجع مراراً فاحرم كل مرة بنفسك حتى اني على عدد
 دخلاته خرج عن عهد ما عليه انتهى مضي وقضي اي من احد موافق
 الاحرام لامن الحرم اشار اليه بقوله الذي شها ولما ذكر ترك ميقاته
 اي وعليه دم لفساد العهد لانه يصير قاصياً حق الميقات بالاحرام
 منه في القضاء يعني عدم فهمه من الحق فكان ينبغي الإشارة اليه فيه
 الخ فمعنا في القران ما يعني من الكلام هنا وحاصله حجة قران وحجة فسخ
 للمكي مع الامانة ودفع القول بعدم محتمل منه طاف لعمرة شوطاً الى
 كذا لك رفضها لواني باقل اشواطها ولو فعل هذا افاقي كان قارناً فان
 اني المكي بالكثر اشواطها رفض الحج بلا خلاف ولو فعل هذا افاقي كان متمتعاً
 واذا لم يطف المكي للعمرة شياً رفضها اتفاقاً كما في الفتح اي عليه ان يرضى
 الحج والرفض التوك من بابي طلب وضرب كما في المغرب ويعني ان يكون الرفض
 بالفعل بان يخطو مثلاً بعد الفراغ من افعال العمرة لتعدد ترك الحج وان حصل
 به التخلل من العمرة كذا في البحر ولا يلتزم بالقول والنية واذا احرم بتعيين
 يرفض احديهما بشروطه في الاعمال كما نفكر من احرم بالحج وحج الحاق
 بقوله وحج لما لانه اذا فاته الحج فاحرم باخر رفضه كما سيذكره اخر الباب
 وحاصل تقسيم الجمع بين احرامي محتمل فصاعداً مذكور في فتح القدير
 اصل هذا ان الجمع بين احرامي الحج والعمرة بدعه الواو يعني او والمراد ان

نفى الدم عنه
 كما في مسأله
 فيما ذكره في فتح القدير

الجمع بين حجتين او عمرتين في الاحرام بدعي لان المراد ان الجمع بين احرام حجة
 العمرة بدعية لصدقها بالتمتع والقارن وليس المقسم وقد عطفه الزبلي باو
 فقال الجمع بين احرام الحج او العمرة بدعية انتهى فاذا لم يخلق في الاول
 صار جامعا بين احرام الحج والعمرة صوابه صار جامعا بين احرام الحجتين
 لما انه المحدث عنه لا عن احرام للعمرة التي بعق الا الحلق فاحدم
 ما حرمه بدعي اقول وهو دم جنائية ونقض على وجوب الدم باذخ طالب
 العمرة على الفقة وطريق منها الا التفسير وكذلك في الحج كما نص عليه ^{مرح} ^{عنه} ^{الاعمال}
 في مناسك المبسوط وعدم ذكر الدم للجمع بين الحجتين في جامع التفسير ^{الاعمال}
 ليس بمتابعه وجود الموجب لان الموجب له في العمرتين وهو عدم المشروعية التي ^{لا} ^{تصل}
 بابت في الحجتين وما ذكر من الفرق بينهما لا يتم وعليه جعل بعض المشايخ ^{هذه}
 في لزوم الدم للجمع بين الحجتين روايتين لان الجمع بينهما مشروع
 للافاق كالقران يعني كالقران الاستدائي بان اصلهما معا فليس تشبيها
 للشيء بنفسه لان هذا اقران بقا وهو كالقران ابتداء في المشروعية وبطلت
 العمرة بالوقوف في هذه اذ كثر في الهداية والكنز وقد سبق له ذكرها في القران
 وقد نبه على ذلك في الهداية بقوله وقد ذكرناه من قبل اي فيما اذا احرم
 بهما معا فانه طاق له ان احرمها اي بالعمرة فنعني عليها اذ لم يرد بان افعال
 العمرة على افعال الحج اقول هذا بعيد ان الدم دم حيوان وهو مختار صاحب
 الهداية وفخر الاسلام واختار شمس الائمة السرخسي وقاضي خان والامام
 المحمدي انه دم مسكر وان كان هو الكفرا ساة من الذي احرم بالعمرة بعد الحج قبل
 ان يطوف له في العنابة وغيرها وذكر الكمال ما يقتضي رخصة قول شمس الائمة
 ومن وافقه بخلاف ما اذ لم يطف بالحج اي فانه لا يستحب رفض العمرة
 ورفضت حكمي في خلاف في الهداية بقوله وقبله اذا حلق للحج ثم احرم له رفضها
 على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل رفضها احترازا عن المنهي قال الفقيد

جعفر ومشاخي على هذا انتهى اي على وجوب الرض فان كان بعد الحلق
 ومشي للناخرون لا نه بغير عليه واجبات من الحج كالركي وطواف الصدرة وسنة
 البيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيصير بانها افعال العمرة على افعال
 الحج بلا ريب كذا في الفسخ وان مضى مع وجه دم الدم وكاتب فعل مكرره اقام
 ان الدم للكتاب وفي الهداية ما يفيد اخلافا فيه لانه نقله بصيغة قالوا
 وهذا دم كفارة وتخلل بافعال العمرة اي من غير ان يتقلب احرام احرام
 العمرة **باب محرم احمر** وفي الشرع منع الخوف والمرض اقول
 لا يخفى هذين لما ذكره ولذا قال في الجوهرة وفي الشرع عيان عن منع المحرم
 عن الوقوف والطواف بعد شرعي فاذا احصر بعد او مرض لم يفتل هذين
 المثالين اشارة الى خلاف الامام الثاني رحمه الله حيث قال لا احصار ولا عذر
 ولا ان الامة تزلت في حق النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكذا في المحصورين
 بالعدو وكما قوله تعالى فان احصرتم فلا استيسروا من الهدي وجه الاستدلال
 به ان الاحصار يكون بالمرض وبالعدو والحصر لا احصار كذا قال اهل
 اللغة منهم الفراء وابن السكيت واليعقوبي والوكشي والقساري والخطيب
 والعتيبي وغيرهم وابية اللغة المتقنون لهذا الفن وقال ابو جعفر في ذلك
 جميع اهل اللغة ولا وجد لما ذكر من السبب لان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص
 السبب ولين كان محصاه كما قال الشافعي فيقتا ول المرض ولا كذا في السنين
 ومن الاحصار هلاك النفقة وموت محرمة المرأة او زوجهما في الطريق
 وفي التحنيس اذا سرفت نفقة فقد روي في المتن فليس بمحصر ولا محصر لانه
 عاجز ولو احرق في المرأة ولا زوج لها ولا محرم فهي محصنة لا تخط الى بالدم
 لانها منعت شرعا اكد من المنع بسبب العدو كذا في الفسخ وهذا المحصر
 الذي يخطل بالدم واما المحصر الذي يخطل بغيره فليس المحصر فكل محصر منع
 عن المضي في موجب الاحرام شرعا كالحج للعبد والمرأة والعبد اذا احرما به

اذن الزوج والولي فلهما تحليلها بغير كراهة تبني من مخطورات الاحرام
ولا يحصل التحليل بالقول ولكن التحليل لو اذن بالاحرام وعلى المرأة ان تبني
المهدي او عنه الى الحرم ليدفع منها ما غلظت بغير طهران وعلها حجة وعمرة
كل رجل المحصر اذا خلل بالمهدي على العبد اذا اعتق هدي الاحصار وقضا حجة
وعمره واذا احصر وقد احرم ما ذكّر المولي ذكر القدر وري انه لا يلزم المولى
التفاد هدي عنه وذكر القاضية في شرحه مختار الطحاوي ان علي المولي ان
يقض عنه هديا في الحرم كذا في البدايع وبعضه من قاضيه ان وشرح الحج
جازه التحليل اشارة الى انه مخير بين التحليل بالمهدي او بالافعال اذا
قد روي به صرح الزبلي وهو اولى من تغيير البسوط بعليه بعث المفرد
وما اقول واذا بعث ان شاقا قام وان شارجع الى اهله وليس المراد
بعث الشاة بعينها لانه قد يتغير بغيره بعث قيمتها القشري فتدخ في الحرم
ولو لم يجد ما يذبح لم يقوم الصوم ولا الاطعام مقامه بل يبقى محرما الى الوجاه
او التحلل بالافعال ويكفيه سبع بدنة كذا في الكافي وعن ابي يوسف اذا لم يملك
بعد هديا يقوم بالمهدي بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك صام عن شاة او
كل نصف صاع يوما كذا في الجوهر والقارون وحين اقول فان بعث او ايتى
واحد الحج ويبقى في احرام العمرة قدخ لم يحلل عن واحد من احرامه لان الهيا
التحلل منها شرع في حاله واحدة كذا في الجوهر وغيرها وبنيته تحلل
بلا خلق وتقصير اي لا يجب عليه الخلق وان خلق او قصر فهو حسن اي معصي
عندما وعند ابي يوسف قتل الخلق واجب وقيل مستحب ايضا اي كفا لا
وهذا اذا احصر في الحل ما اذا احصر بالحرم فالخلق واجب كذا في الحرم
ثم اذا كان في الخلق ولم يجب عليه الخلق واذا ان تحلل فخل بالمهدي ما يحظر
الاحرام لخروج به من العباد كذا في الجوهر ومثله في الكافي على صيغة الحرم
ولكن نظم البرجدي عن المصنف بصفة قتل ونفس وقيل اما لا يجب الخلق على

الدم ذكره الزبلي في السراطين وهو ظاهر

قوله

قوله اذا كان الاحصار في غير الحرم اما اذا احصر في الحرم فعليه الخلق
كذا في المصنف انتهى وفي التقييد بالذبح في الحرم اشارة الى انه لو ذبح في
غير الحرم او بني حيا لم يحل المحصر ولا يعلم فعليه دم لاحتلاله وهو على احرامه كما
كان حتى يحصل ما يحلل كذا في الجوهر وغيرها وعليه ان حل من حج حج
وعمره هذا ان قضاه من قابل اما اذا قضاه من عام لم يلزمه العمرة لانه
ليس في معنى فائت الحج وكذلك القارون لو قضى من عامه لا يلزمه عمرة
القضا كذا في الجوهر والجوهرة واليمين ونية القضا شرط في غير ما احرم به
من حجة الفرض في القضا واذا انزال احصاره او القارون فيه قصور وتغيير
الصبر بالقارون خاص ولا يختص بغيره كذا في القضا المتن على عموم لقوله
المفرد اذا تخلص وجوب النجاسة مع امكان ادراك الهدي والحج بالفتا
لانه كان لعجز عن ادراك الهدي الحج كذا في الفسخ وتعمل صوابه عن
ادراك الحج وهو قول الزبلي وليس له ان يحلل بالمهدي لان ذلك كان
لعجز عن ادراك الحج الى اخر ما ذكره المصنف بحروفه وكذا عبارة الكافي
ومع احدهما فقط او بدونهما لانه ان يحل كذا ينبغي ان يقول له ان لا يتوجه بمنوع
ويحلل بذبح الهدي اذ عبارة توفيق التحلل قبله وان فهم الحكم مما سبق
واخبروا حسن منه قول الكثر فان ذاك الاحصار وقد روي على الهدي والحج
توجه والا فلا وكذا لو ادرك الحج بالمهدي اقول والافضل ان يتوجه
لان فيه ايقان التزم كما التزم ذكره الزبلي وفي الجوهر المحيط لو بعث المحصر
هديا ثم زال الاحصار وحديث اخر ونوي ان يكون الثاني جائز وحله به
وكذا لو بعث جزا صبيحة احصر فتواه للاحصار او قل بدنة واوجهاه احصر
فتواه لانه جائز وعليه بدنة مكان ما اوجب وقال ابو يوسف لا تجزى الا عن
التلوع لا لها صابرة كالوقف وخروجت عن ملكه عنك فلا يملك صريفا
الى غير ذلك المحلة انتهى لانه احدهما اقول استغنى هذا عن مسئلة

لا بد من زيادة التقييد
السمع الذي يدخ في الهدي
فان الاسان الى هدي الامرين
او حتى الامن التقييد

٢

امرها بالذكر في اكثر بقوله قبله ولا احصار بعد ما وقف بعزة وقال الزبيلي
 ثم اذا دام الاحصار حتى مضت ايام القسري فعليه ترك الوقوف بالمواظفة
 ولترك رمي الجمار ودرم وقلنا خير الحلق وطواف الزيارات ودر عند الي خيفة على ما بينا
 انتهى قلت ويشكل عليه ما قد عناه انه اذا ترك واجباله ويطرعه بلزمه شي انتهى
 احتضا في حلقه في مكانه في الحلق قبل لا يخلل لانه لو خلل في مكانه يقع في غير الحرم
 ولو اخذ له لخلق في الحرم يقع في غير الحرم واذا اخذ من الزمان امون من قاصبه
 من المكان وقيل يخلل في الحال لانه ما يمتد الاحصار فيحتاج الى الحلق في غير الحرم
 فيقول الرمان وللان جميعا فحمل احدهما اولى قال التتالي وهو الظاهر كذا في
 الحرف من غاية البيان يجوز عن الحج المرد مع الفرض وكان ينبغي التصريح به اذا
 النفل لا يشترط الحج لصحة الامر به وامار الكسوف الى ان وجوان الحرف قبل الامر
 شرط فلو امر بالصحة وجلا بالح عنه ثم عجز لم يجز وبه صرح قاضي طان ومن شرايط
 النيابة الركوب اذا اوصى بالحج راكبا فيضمن المأمور النفقة لو مشى ومنها كون اكثر
 النفقة من مال الامر وفيه وقاما بالنق اذ قد يستل بالانفاق من غير كالكيل
 ومنها الامر بالح فلا يجوز حج الغير عنه بعينه اذ لا الوارث حج عن مورثه فانه يجوز به
 ان شاء الله تعالى لوجود الامر دلالة كذا في البحر وباقي الشروط معلومة من كلام المصنف
 قاله فانه يظن هذا اذا كان الامر عاجزا الى اقول ظاهره لا يفيد غير ما تقدم
 من حوا الامر بالح عن الغير وكذا المراد ان اسم الاشارة في قول قاضي طان هذا
 راجع الى شرط استمرار الحج الى الموت فخصه بعجز رجي زواله كالحبس اما من به
 عذر لا يرجي زواله يعني عادة كالعجز والزمان فانه يجوز من الحج اي من غير شرط
 دوام عجز حتى اذا زال عاهه لم يطل الحج عنه وذلك لان قاضي طان قال قبل
 هذا لا يصح امره بالح اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا يدوم الى الموت ثم قال
 هذا اذا كان للمعين الحج الذي يشترط دوامه فاحصل الحكم ان الامر اذا كان
 عذره يرجي زواله فالامر مرعي فان استمر الحج الى الموت سقط الفرض عنه

الزيادة ليس بالمشكوك
 ما خذ اشكل الا ان صاحب
 البحر ليس بالنبيه والعجب
 ان الحج لا يشترط دوام
 واجبا عنه ما خذ صله
 ان ذلك الامور اذا جاز
 بحسب الظاهر والافق
 نفس الامر ان الحج
 هو ما خذ من الحج
 من كلامه في الحج
 ما يمكن ان يحكم
 على ما اذا كان العجز
 قبل العجز وان كان
 العجز كونه شرط
 في الحج في الكسوف
 ان الحج لا يشترط
 الاستمرار في الحج
 غير ما خذ

الامر والافلا وان كان عذره لا يرجي زواله كالعجز فاجب غير سقط الفرض عنه
 مواسم ذلك او نال صرح به في البحر عن المحيط والبسوط ومراج الدابة انتهى
 وقال البرجيني ان دوام الحج الى الموت شرط سواء كان العجز عجزا لا يزول
 اصلا كالزمانة او بعرض يتوهم زواله فان استمر الى الموت وقع جازا عن
 الامر والافلا بحج الاسلام والمودي يصير قطوعا للموكل في الكافي انتهى فافله
 البرجيني قلت ان اراد كافي السني فهو غلط لانه عبارة الكافي الشرط العجز
 الدائم الى وقت الموت ان كان الحج فرضا لا فرض العرف فيعتبر فيه عجز مستوع
 بقية العرف ليقع به الياس عن الادا بالبعد فقلنا ان عجز لعجز لا يزول كالزمانة
 صحيح الادا بالناب مطلقا وان كان بعرض يتوهم زواله بان كان مريضا
 او مسجونا كانت الادا بالناب مرعي فان استمر به العجز الى الموت تحقق الياس
 عن الادا بالبعد فوقع المودي جازا والامين ان الياس لم يتحقق عن الادا بالبعد
 فعليه حجة الاسلام والمودي تقوع له انتهى حج عن الميت بالامر يقع عنه في
 الصحيح اقول لا يتحقق الميت لما قال في الكافي وغيره الصحيح من الذمب فيمن
 حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجج عنه وذلك دليله وقيل لا يقع عنه
 ويكون له ثواب النفقة فهو رايه عن محمد واليه ذهب عامة المتأخرين كافي
 الكشف وهذا اختلاف لا فرق له لا ظهر انفقوا ان الفرض يسقط عن الامر
 ولا يسقط عن المأمور وان لا بد ان يتوبه عن الامر وهو دليل المذهب وان
 يشترط اهلية النائب لصحة الافعال حتى لو امر ذميا لا يجوز وهو دليل
 الضعف ولم ار من صرح بالثمة وقد يقال انها تظهر فممن حلف ان لا يحج فعلى
 المذهب اذا حج عن غيره لا يجب وعلى الضعيف تحت الات يقال ان العرف
 انه قد حج وان وقع عن غيره فيجوز اتفاقا كذا في البحر ويذكر الحاج في التلبية
 فيقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلك كذا في قاضي طان
 وفيه تامل لانه لم يذكر في التلبية لما فرعه بقوله فيقول اللهم اني وايضا ينبغي

الامر في الحج قاضي طان
 في الحج قاضي طان
 في الحج قاضي طان

الله يقول وتقبله مني عن فلان حتى لا يكون فيه ما يقتضي الاشتراك بينهما في شيء
الحج فيصير به مخالفا خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى الى اقول ولا تكون الوصية
واجبة عليه علي ما قال في التجنيس انما يجب الايصا بالحج على من قدر اذالم يخرج الى الحج
حتى ماته فاما من وجب عليه الحج فخرج من عامه فمات في الطريق لا يجب عليه الايصا
بالحج لانه لم يخرج بعد الايجاب قال الكمال وهو قدير حسن انتهى فعندنا في
حقيقة الحج عنه من بلده ان وفيه ثلثة قال قاضي طان بعد فان كان له
وطنان في موضعين حج عنه من اقرهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد حج عنه
من حيث مات انتهى اوصى بالحج فتطوع عنه رجل لم يخرج الاطوار الرجل المتطوع
فتدل الوارث وبه مرجح قاضي طان بقوله الميت اذ اوصى بان حج عنه بماله
فتبرع عنه الوارث او الاجنبي لا يجوز انتهى قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت
والفعله ثواب ذلك الحج انتهى وان لم يوص من تبرع عنه الوارث بماله الحاج او الحج
انتهى بنفسه قال ابو حنيفة يجوز به ان يشاء الله كذا في الصلح وان اوصى بان حج
عنه الحج عنه ابنه ليرجع في التركة فانه يجوز كالدائن اذا قضاه من مال نفسه ولو
حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق
كذا في البحر عن التجنيس ومخالفة ما قال قاضي طان بعد ما قدمناه عنه ولو اوصى بان
حج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه فان للميت عن حجة الاسلام
انتهى فتدبر في الحكم بين ما اذا حج الوارث بنفسه وبين ما اذا حج غيره عن
الميت ولم يذكر وجه الفرق فليست نظر ومن حج عن امر به الحج اي اذا امر على منها
بالحج عنه على انفراد فاهل عمنما في عنه ويضمن النفقة لها والمسيلة على
ثلاثة اوجه اما ان يحرم عنهما جميعا او عن احدهما غير عن او اطلق فان نواه
جميعا في مسيلة الكتاب وان احرم عن احدهما غير عن فان مضى على ذلك
صار مخالفا للاتفاق لانه احدهما ليس اولى من الاخر وان عين احدهما
قبل الطواف والوقوف طرزا مستحسنا عندنا في حنيفة وعندنا في يوسف

وقع عن نفسه بلا توقف وهو القياس وان اطلق بان سكنت عن ذكر الحج
عنه معيناً وميمها لا يفرض فيه وينبغي ان يصح التبيين هنا اجماعا لعدم المخالفة
قطعا كذا في التبيين والكافي بل وقع عنه اي المأمور وقال في البحر ففتح
عن المأمور نفلا ولا تجز به عن حجة الاسلام انتهى وقال الكمال لو امر به بالحج فم
معه عن نفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع الحجية عن حجة الاسلام عن
نفسه لانه اقل ما يقع باطلاق الفية وهو قد صرفها عنه في الفية وفيه نظر انتهى
عبارة لكن بان عن احدا يورى اي ولم يكن منهما امر بالحج عنه كما يعلم من كلام
المصنف شروطا وان كان المتبرع غلاما او امرا او حكمة الاجنبيين كوالدين اذالم
يكن امره من احدهما كافي البحر فانه ان حج عنهما الى بغداد بطريق اولي انه
اذا اهل عن احدهما على الاقسام له ان يجعلها عن احدهما بعينه كافي الفقه قلت
وتعليق المسيلة يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعلها
لغيره قال في الفسخ ومبناه على ان يفوته لهما تلفو بسبب لانه غير مأمور به من
فلهما او احدهما فهو معتبر بفتح الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب
انتهى ويفيد ذلك ما في الاحاديث التي رواها الكمال بقوله اعلم ان فعل
الولد ذلك مندوب اليه جدا لما اخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله
عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لمن حج عن ابويه او قضى عنهما من ما بعث يوم القيا
مع البرار واخرج ايضا عن جابر انه عليه السلام قال من حج ابويه وامه فقد
قضى من حجة وكان له فضل عن الحج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ حج الرجل عن والديه تقبل منه
ومنها واستبشره ازواجهما وكتب عند الله بالانتهى ودم الاحصاء على
الامر هذا عندنا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج ان دفع ضرره
امتداد الاحرام راجع اليه وفي حاله لو ميتا فيه خلاف ابى يوسف كما تقدم
واختلف المشايخ على قولهما اهل ما من الثلث او من كل المال فقيل من الثلث

الزعم من ذكره في الكافي

فيه نظر

علم

حيث يحرم هو السنة كذا في البحر الذي طواف من جنبا اي وهي طائفة او
نفسا ووطيه بعد الوقوف اي قبل الخلق كما تقدم اكل اي طار الاكل وله
ان يطعم الاغنيا ايضا مما يجوز له اكله كذا في الفسخ بلا استحقاق اي للاستيعاب
التعلي الثابت في حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من لحم كل هدايا
وعبر المصنف بلفظ من اشارة الى ان المستحب ان يفعل كذا في الاضحية من
التصدق بالثلث والمعام بالثلث وادخار الثلث ومحل حوز الاكل من هدي
التطوع اذ ابلغ الحرم اما اذ لم يبلغ بان عطف او دفعه في الطريق فلا يجوز له
الاكل منه لانه في الحرم تم القرية فيه بالاراقة وفي غير الحرم لا يحصل به بل بالتصدق
فلا بد من التصديق ليحصل ولو اكل منه او من غيره مما لا يحل له الاكل منه ضمن
ما اكل كذا في الفسخ والبحر وسيدكره المصنف فقط اي فلا يجوز الاكل من بقية
الهدايا كما الكفارات كلها والندور وهدى الاحصار كذا في البحر وينسخ
الاخيرين يوم النحر اذ باليوم زمان النحر وهو الايام الثلاثة اي يمين
يوم النحر لانهما اي فلا يجوز به لوقوع قبل ايام النحر والجماع وان اخذ اجزاه
الا انه نازك للواجب عند اي حنيفة والسنة عند ما قيل منه دم عند ما
كفي الفسخ وينسخ غيرهما متى شاملا دم التطوع فيجوز دفعه قبل يوم النحر ولكن
دفعه يوم النحر افضل وهو الصحيح كذا في الهداية وقوله هو الصحيح اجزاء من قول
الغزوري لا يجوز دفع هدي التطوع والسنة والقران الى يوم النحر انتهى
وتعني الحرم لكل من الهدايا اي فلا تجزي لو دفعها في غيره موكالات تطوعا او غيره
اي في الماعط من هدي التطوع فيجوز دفعه في محل عطية كما تقدم انتهى فيجوز الدفع
في اي موضع شاملا الحرم والتطوع يعني ومن الناس من قال لا يجوز الايمان والصحيح
ما قلناه كذا في الفسخ وقوله الكمال او غيره اي في التطوع كالهدي للندور بخلاف
البدنة المندورة فانها لا تقيد بالحرم عند الحنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
لا يجوز دفعها في غير الحرم قياسا على الهدي المندور والفرق ظاهر كذا في البحر

الا ان يذبح

الا ان يذبح غير المندور فبذلك فتعبد بالحرم اتفاقا في الكافي وحصل ان الدماء
قسما ما يخص بالزمان والمكان وما يخص بالمكان فقط كذا في الفسخ والمراد
بما الحج وانما حلت كلامه على دماء الحج لان الدماء اربعة ما يخص بالزمان والمكان
كدم السعة والقران وما يخص بالمكان وهو ما بقي من دماء الحج والهدايا المندورة
والمطوع كلها الماعط من التطوع وما يخص بالزمان كدم الاضاحي وما لا
يخص بالزمان ولا مكان كدم العقيقة والوكيرة لا يمين فيقر الحرم لصدقه
اقول اما ان مساكن الحرم افضل لان يكون غيرهم احوج منهم كذا في الجملة
ربط وغيرهما متى شأ الى ما قبله محتاج الى تكلف واعتساف هذا اذا قلنا
ان يكون العامل في غيرهما قعين فلا يبا سبعة متى شأ او اما اذا قد راعى على
نياسية كدفع فلا اعتساف كذا في قول القائل وزججا الحواجب والعيونا
اي كلنا وعلقها تبنا وما يارد اي سقيتها وتصدق بجله وخطمه الجمل
ما يلبس على الدابة اتقا الحر والبرد والخطام الزمام وهو ما يجعل في انق
العيرو اذ اولدته البدنة بعدما اشتراها هدية ذبح ولدها منها ولو باع
الولد عليه قيمة فان اشترى بها هديا بخسن وان تصدق بها فبغير اعتبار
للقيمة بالولد فان افضل ان يذبح ولو تصدق به كذلك اجزا فكذا لك
بالقيمة كذا في الفسخ ولم يعط اجر جزا منه فان فعل ضمن لانه انلاف
الدم او معاومته ولو تصدق عليه طار كذا في الفسخ ولا يركبه الا لضرورة
قال في البحر صرح في المحيط بان ركوبه لضرورة حرام وينبغي ان يكون مكروها
كراهة تحريم لان الدليل ليس وطعا واثارا الى انه لا يحمل عليه ايضا الى انه لو
ركب او حمل ففقت ضمن ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء والاطقة
اي الهدي فمثل ما يجوز الاكل منه وما لا يجوز لصاحبه والاعتناء وانما طار له
الركوب طارته الضرورة لما رواه اصحاب السنن من رواها ركبا بالمعروف اذ اء
الحيت اليها حتى يقد ظهرا ثم قال صاحب البحر وظاهر كلامهم ان نقص ركوبه

طائفة
الدر

بهداها من هدي
تحقق التعسف
ان جعل العاقل
فانه يكون خطأ محضا

لعمرونة فانه لا ضمان عليه انتهى قلت المصحح به خلافة قال في الجوهرة ومن
ساق بدنه فاضطر الى ركوبها او ركبها فان ركبها او حمل عليها متاعه ونقص منها
شي من النقضات وقصد به وان استغنى عنها لم يركبها لانه قد اوجها بالسوق
وبالركوب يصير كالمخرج لها انتهى وكذا اصرح البرجندي بقوله ولا يركب الا
لضرورة بان كان عاجزا عن المشي واذا ركبها وانقص ركوبه فعليه ضمانات
مانقص من ذلك انتهى وكذا اصرح في الهداية بقوله وان استغنى عن ذلك
لم يركبها الا ان يحتاج الي ركوبها لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب
رجلا يسوق بدنه فقال او كرها وبلك وما وليه انه كان عاجزا محتاجا ولو
ركبها فاشترى ركوبه فعليه ضمان مانقص من ذلك انتهى ومثله في كافي الشيخ
ومثله في الفتح عن كافي الحاكم قال فان ركبها او حمل متاعه عليها للضرورة ضمن
مانقصا ذلك ضمنه انتهى ولا يلزم لبه وبما لا يقطع هذا اذا كان قريبا
من وقت النسخ فان كان بعيدا عليها ويتصدق بلبسها كيلا يضر ذلك بها وان
صرف الى حاجة نفسه يتصدق بمثله او بقيمة لانه مضمون عليه كذا في الهداية
ينضح ضربها بما بارد النضح الرش ونضح ينضح بكسر الصاد من باب ضرب كذا في الفتح
وفي البحر من المصباح المنير ينضح من بابي ضرب ونضح فعلى هذا انكسر ضاده وتفتح
انتهى وقال في الكثر وينضح ضربها بالنقاخ والنقاخ بالنون المضمومة والفاء
والا المجهة الما المذهب الذي ينضح الفواد ببرد كذا في الصحاح والمعروف بضم
زيادة عن لفظ الما البارد وهو كونه عذبا او تعيب بفتح الحاء هو ما يكون
مانفا من الرضخ لياكل الفقير فقط تقدم توجيهه شهد ابو قوفهم
بعد وقته لا تقبل كذلك لو شهدوا في الليلة التي هم فيها في مني فوجهين الى عرفان
ان اليوم الذي خرجنا به من مكة المسمى يوم التروية كان التاسع لا الثامن
ولا يمكن الامام الوقوف بان يسير الى عرفات في تلك الليلة ليقيم ليلة الحج
بالناس او اكثرهم لم يعمل بها وتيق من الغد بعد الزوال لانهم وان شهدوا

عشية تروية لكن لما تعذر الوقوف فيما بقي من الليل صار كشهادتهم بعد الوقت وان
كان الامام يمكنه الوقوف في الليل مع الناس او اكثرهم ولم يدركه ضعفه الناس
لزمه الوقوف فان لم يقف فاقبض لترك الوقوف في وقته مع القدرة ولا يجوز
وقوف الشهود قبل الامام اعتمادا على ما عندهم وعليهم اعادة مع الامام وكذا
لواخر الامام الوقوف لمعنى يسوع فيه الاجتهاد لم يجوز وقوف من وقف قبله لعدم
دفعه في وقته شرعالات الوقوف وقته شرعا هو اليوم الذي وقف فيه الناس
على اعتقاد انه التاسع لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال صومكم يوم تصومون
وقلمكم يوم تقلمون وعرفكم يوم تعرفون واضحاكم يوم تعرفون اي وقت
الوقوف يعرفه عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه الناس عن اجتهاد وراي انه
يوم عرفة كما في الفتح ولو شهدوا ابو قوفهم قبله قبلت ان يمكن التدارك
قال الكمال رحمه الله الكلام في بقية ذلك ان وقوفهم يوم التروية على انه
التاسع لا يعارضه شهادة من شهد انه الثامن لان اعتقاد الثامن انما يكون
بناء على ان اول الحج ثبت بالكلام على القعدة واعتقاد انه التاسع بناء على انه روي
قبل الثلاثين من ذي القعدة فهذه شهادة على الاثبات والقاطعون انه
الثامن حاصل ما عندهم نفي محض وهو انهم لم يروا ليلة الثلاثين من ذي القعدة
وراه الذي شهدوا وهي شهادة لا معارض لها انتهى وقال الشيخ زين بعد
نقله فاحصل ان الشهادة على خلاف ما وقف الناس لا يثبت بها مطلقا سواء كان
قبله او بعده وهو انما يتم ان لو انحصر التصديق بما ذكره اي الكلام بل صورته
لو وقف الامام بالناس ظنا منه انه اليوم التاسع من غير ان يثبت عنده
روية الهلال فشهد قومه انه اليوم الثامن فقد تبين خطأه والمدارك
ممكن فهي شهادة لا معارض لها ولهذا قال في المحيط ولو وقفوا يوم التروية
على انهم يوم عرفة لم يجزيم وهذا التقدير علم ان المسئلة تحتاج الى تفصيل ولا
يدع فيه بل هو متعين انتهى قلت يمكن ان يقال حمل الامام على الوقوف بحمد الظن

مستحيل في هذا الموقف العظيم وقالوا غلبة الظن مترتبة منزلة اليقين فهل
عليه وقال في البحر من الغلبة لا ينبغي للامام ان يقبل في هذا شأنا
الاشيخ وعوذ ذلك انتهى وفي الثاني قال شمس الامية الخواني ينبغي للقاضي
ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا نقوي شهادتهم لم
طلبه تصحيح الفتن والفتنة فائمة لعن الله من ايقظها وجه الاستحسان
ان هذه شهادة قامت على النفي كذا في الهداية وقال الكمال ليس هذا بشي
لا فقامت على الاثبات حقيقة وهو روية للحلال في ليلة قبل روية اهل
الموقف وعامة فيهم فهو يستلزم خلاف ما اذا هو يوم التروية فان
التدراك ممكن علمت ما فيه لرواية الترتيب المسنون وجه ذلك ان كل حجة روية
مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بقدريم البعض على البعض خلاف السعي لانه تابع
للطوائف وخلاف للرؤية فان البداهة من الصفات ثابت بالنص وهو قوله صلى الله عليه
وسلم ابدوا ما بدا الله به واما الترتيب الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم في
الجراف فمحول على السنة او مجرد الفعل لا يفيد اكثر من ذلك كما في الفسخ فانه
لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة اي عليه ان لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة
وهو رواية الجامع الصغير وهو الصحيح وخبر في الميسر بين الركوب والمشي
بعد التدبر ان الحج ماشيا بركبه وراكبا افضل وجه رواية الجامع ان من
اوجب على نفسه شيئا على وجه الكمال لا يتأدي فاقصا والمشي في الحج حقه كمال
قال صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا فله بطل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل
ما حسنات الحرم قال كل حسنة يسعها وبالمشي الواجب له نظيرة في الشرع الكلي
الفقير اذا امكنه المشي الى عرفات وجب عليه الحج ماشيا وكذا الطواف وماكره
الامام ابو حنيفة المشي مطلقا وانما كرهه اذا كانت عظة سوا الحلق كان يكون حليما
مع الشيء او عمر لم يطبق الشيء فيكون سببا للمأثم في مجادلة الرفق والحضور مع
والا فلا شك ان الشيء افضل في نفسه لانه اقرب الى التواضع والتذلل قال

ابن

ابن عباس لما كف بصره ما اسففت علي شيئا مني علي ان لم ارجع ماشيا فان الله
قدم المشاة فقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم
بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل
لم يذكر المعراج له من اي محل يقدر المشي والكمال قال اختلف الشايعي على
وجوب ابتداء المشي لان محله لم يذكر قيل من الميقات والوجه ان من بينه لانه
المراد عرفا انتهى ولم يذكر ايضا حكم ما لو ركب وقال في لافي النسبي ان ركب
في الكل اواف وما ذكره ان ركب في اكثر وان ركب في اقل تصدق بقدره
قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله انما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي فاذا قربت
وهو من بيتاد المشي ينبغي ان لا يركب حتى لو احرمت بدونه لا تكون محرمة
سهو والصواب انها تكون محرمة ولو لم ياذن لها المولى قال في الثاني ان
الاذن انما يحتاج اليه لبقا الاحرام لا للابتداء فانها لو احرمت بغير اذن
صح وله ان يخطيها وقال الكمال الاصل ان العبد والامة اذا احرم احد مما بين
اذن المولى فله ان يمنعه ويحمله بلا هدي وذلك بان يصنع به او يني ما يحرم
عليه بالاحرام كعقل ظفر ونحوه وعليته بعد العتق هدي الاحصار وحجه
ومحرم ان كان الاحرام محجبه وان احرم باذن المولى كره له تحمله ولو حمله اثم
وكذا امثله في البايع كقصد مناه في الاحصار وغير ما كذا في الهداية
المسيلة كما هي في متن المصنف وقال للمشتري ان يخطيها ويحرمها وقال
نفو ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يتمكن من فسخه كذا لو اشترى منك
ولنا ان المشتري قائم مقام البايع وقد كان للبائع ان يخطيها فكذا المشتري
الا انه يكره ذلك للبائع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق
المشتري انتهى وفي المسيلة اشارة الى انه لا يقع التحليل بقوله حلت لك بل
بفعله او بفعلها بامر لانه متشاطط بامر بقصد التحليل ولو جامع زوجته
التي احرمت بفعل او امانة المحرمه ولا يعلم باحرامها او علم ولم يقصد به التحليل
لم يكن تحليلا وقد فسدها ولو خطيها فاحرمت خطيها فاحرمت هكذا امر ما شئ

جته من عامها اجزاها عن كل الخليفة ولو لم يخرج الامن قابل كان عليه الظن
تخليع كافي الجرو هذا احراما او سدقاه في بيع العبادات بتوفيق الله
تعالى ووافقه والمصافه والله سبحانه اسأل ونبيه صلى الله عليه وسلم
اوتسل ان يتفقي بهما **المصلين** النفع العليم والى يصون من شر ما خلق
مع شرا سد مناج الخير معتدا بهم اعينه رب الفلق من شر ما خلق ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم **في** حنبل ربيع الثاني سنة ثلثين بعد الالف
انتهى باليه بلجامع الانطرو جعله الله على الدوام منبعا للعلوم وبادادتها
ممن على يد مولفه الفقيه الى لطفه الله الجلي والخي **حسن بن عمار**

بن علي الشرنبلالي الحنفي عتق الله

له ولوالديه ولشاهجه

الذ ومحبية وصلى الله

علي سيدنا محمد

وعلي اله

ومحبية

اجمينة

وملينة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى الوصية
كتاب الاصححة قوله وهو اسم لما يعني بها كذا قال

الزبلي وقال في العناية الاصححة في اللغة اسم ما يندفع في يوم الاصححة ونجح
علي اضاحي يعني بتشد يد اليه كافي العناية وقال الزبلي جمع على اضاحي
بالتشد يد على اقاميل كالا راوي جمع الاروي وبقال ضحية وضحايا كهدية
وهذا يد بقال اضاحه ونجح على اضاحه كالا رطاة وارطاه انتهى وقال الفراهيدي
بذكر ويوت كذا في العناية وفيها ثمان لغات ضم المنق مع تشديد الياء وتحتها
ومع حذف المنق لغات فتح الصاد وكسرها واضحا بفتح المنق وكسوها بالفتح
انتهى نقلها الشيخ نور الدين الزياتي الشافعي في حاشيته في يوم مخصوص
المراد باليوم الوقت ليشمل الفتح ليلا عند وجود شرائطها يقتضي ان الفقيه
والمسافر اذا ذهبا لا يكون اصححة شرعا وفيه تأمل وايضا يتكدر قوله عند وجود
سببها بقوله في وقت ذلك الوقت هو السبب هو يعني ان يقال كافي العناية
في الشريعة عبارة عن دفع حيوان محصور في وقت مخصوص انتهى لكن يحتاج
الي زيادة نية القرينة **وشرايطها** الاسلام والاقامة سواء القائمة في المصار
والقرى والاحصار والبوادي لاهلها وليس المر شوطا للوجوب وذكر

في الاصل انه لا يجب الاصححة على الحاج واراد بالحاج المسافر واما اهل مكة
فوجب عليهم الاصححة وان جئوا كذا في البدائع وقال في مبسوط السرخسي وفي
الاصول قال في واجبه على اهل المصار وما خلا الحاج واراد باهل المصار
المقيمين وبالحاج المسافر من فاما اهل مكة فليهم الاصححة وان جئوا انتهى
قلت فمما نقله في المجموع من المجتدي انه لا يجب على الحاج اذا كان محروما وان كان
من اهل مكة انتهى محل على اطلاق الاصل وعمل على حمله على المسافر انتهى وما قاله
قاضي خان اما صحتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة المقيم
في المصار دون المسافر انتهى لا يكون قيدا لغير المقيم في المصار

وهذا يد بقال اضاحه ونجح على اضاحه كالا رطاة وارطاه انتهى وقال الفراهيدي بذكر ويوت كذا في العناية وفيها ثمان لغات ضم المنق مع تشديد الياء وتحتها ومع حذف المنق لغات فتح الصاد وكسرها واضحا بفتح المنق وكسوها بالفتح انتهى نقلها الشيخ نور الدين الزياتي الشافعي في حاشيته في يوم مخصوص المراد باليوم الوقت ليشمل الفتح ليلا عند وجود شرائطها يقتضي ان الفقيه والمسافر اذا ذهبا لا يكون اصححة شرعا وفيه تأمل وايضا يتكدر قوله عند وجود سببها بقوله في وقت ذلك الوقت هو السبب هو يعني ان يقال كافي العناية في الشريعة عبارة عن دفع حيوان محصور في وقت مخصوص انتهى لكن يحتاج الي زيادة نية القرينة وشرايطها الاسلام والاقامة سواء القائمة في المصار والقرى والاحصار والبوادي لاهلها وليس المر شوطا للوجوب وذكر في الاصل انه لا يجب الاصححة على الحاج واراد بالحاج المسافر واما اهل مكة فوجب عليهم الاصححة وان جئوا كذا في البدائع وقال في مبسوط السرخسي وفي الاصول قال في واجبه على اهل المصار وما خلا الحاج واراد باهل المصار المقيمين وبالحاج المسافر من فاما اهل مكة فليهم الاصححة وان جئوا انتهى قلت فمما نقله في المجموع من المجتدي انه لا يجب على الحاج اذا كان محروما وان كان من اهل مكة انتهى محل على اطلاق الاصل وعمل على حمله على المسافر انتهى وما قاله قاضي خان اما صحتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة المقيم في المصار دون المسافر انتهى لا يكون قيدا لغير المقيم في المصار

ما ذكر من الشرايط وشرايط صحتها تعلم من باقي كلامه ولم يذكر اطره من كمالها من قوله واليسار ولم يذكر العقل والبلوغ لما فيه من بساطة الخلاف ثم انها تجب في وقتها موسما من غير تعيين جزمه كوقت الصلاة وهو الصحيح بعد خبر من الموقاويل حتى اذا صار اهلا في اخره بان اسلم او اعتق او ايسر او اقام في منظر من اخره تجب وبعبارة لا كما يذكر المصنف ولو ضمنى في اول الوقت وهو فقير ثم ايسر في اخره عليه المادتها وهو الصحيح كما في العناية وقال في الذخيرة من المتأخرين من قال لا يعيد قال الصدر الشهيد وبه ناخذ انتهى ولو كان موسما في جميع الوقت فلم يقع حتى مضى الوقت ثم صار فقيرا صار في قيمتها دينا في دمه يتصدق قدها متى وجدها ولو مات الموصي في ايام النحر قبل ان يستحق منه وفي الحقيقة لم يجب عليه ما ذكرنا ان الوجوب منذ الادم الا في اخر الوقت ولم يوجد ومي واجبة بالعدن المكنة بدليل ان الموسا اذا اشترى شاة للاضحية في اول ايام النحر ولم يبيع حتى مضت ثم افتقر كان عليه ان يتصدق بقيمتها او بعينها ولا يسقط عنه الاضحية فلو كانت بالعدن المبسرة لكان دواها شرطا كما في النكاح والعشر والمخراج حيث يسقط فلهلاك المصاب والمخرج واصطلاح الزرع انه كذا في العناية وسيها الوقت لا تراعى في سببها وهو ايام النحر من اضافة السبب الي حكمه يقال يوم الاضحية كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد كذا في العناية وركنها الى كذا قاله الزيلعي ولم يذكر حكمها وهو المخرج من عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في القبر كما في العناية الى سبعة اي مريد من القربة وسوا اتفقت جهات القربة او اختلفت كما مضى وجزا صيد واحصار وكما في شي صابه في في الاحرام ونطوع ومتعة وقراء وعقيقة عن ولد ولد له من قبل كذا ذكره محمد في مواد النكاح ولم يذكر ما اذا اراد احد من الولية وهي ضامة كالتزوج وينبغي ان يكون دروي من اي حنيفة انه كره المشراف عند اختلاف

الجمعة وروى انه قال لو كان هذا من نوع واحد لكان احب الي وهكذا قال
ابو يوسف كذا في البداية قلت الا انه يشك بالوكان احدهم يريد الحقيقة
قدمه قبله نحو رقبين من ان وجوب الاضحية نسخ كل دم كان قبلها من الحقيقة
والزجبية والمتبرق وذكر محمد رحمه الله في الحقيقة من شافله ومن شاله
يفعل وهذا يشير الى الاباحة فبمع كونه سنة وذكر في الجامع الصغير لا
يقع عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشار الى الكراهة لان الحقيقة كانت
فضلا ومتى نسخ الفضل لا يبقى الا الكراهة ثم قال في دليلنا روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن الحقيقة فقال ان الله تعالى لا يحب المعوق من
شاة فليق من الغلام شاتين وعن الجارية شاة هذا يعني كون الحقيقة سنة
لان علق المق بالحشية وهذه اماق الاباحة انتهى وقوله في البداية يعني ان
يجوز اذا كان احدهم يريد الولية يريد ما في المبتنى من التخصيص على انها
سنة حيث قال الولية طعام العرس والحرس طعام الولد دم والماديه طعام
الحفان والوكيرة طعام البناء والحقيقة طعام الحلق والنفقة طعام القادوم
والوضيعة طعام التقرية وكلها ليست بسنة الا طعام العرس فانه سنة لقوله
عليه السلام اولم ولو بشاة وينبغي ان يدعو الجيران والمقربين والاصدقا
ويصنع لهم طعاما ويدبح لهم وينبغي للرجل ان يجيب وان لم يفعل فهو
اثم وان كان صاميا اجاب ودعا وان لم يكن صاميا اكله منتهي لم يجر في نصيب
الابن اقتصر في نسخه على جانه وان كان نصيب الام كذلك لانه معلوم عدم
الاجزائي بنصيبها بالاولي والتقليد رشدا ليه وفي نسخه اثبات لفظه ايضا
فهي نص في الحكم ومما يتفرع على منوال هذا ما اذا اشترك سبعة في نفس
بقرات او اكثر فذبحوها اجزاءم لان لكل واحد في كل بقرة سبعا ولسو
اشترك ثمانية في سبع بقرات لم تجزهم لان كل بقرة بينهم على ثمانية انهم فيكون
لكل واحد منهم انقص من السبع وكذلك لو اشترك الثمانية في ثمانية من

رومعه و الا ان ارجو في سببه ذلك
العنايتي ارجو تحقيق ان السلس هو
رومعه السلس في شكل العنق ما قاله صاحب
رومعه الحسن وضعها على العالم والعالين
العالم في قصه هو الما في السلس عليه
ان ان السلس في كل في قوله ارجو
ان ان السلس في كل في قوله ارجو

الولى طعام العرس

ولاية العرس سنة

البقرة يخرجهم لان كل بقره تكون على ثمانية اسهم ولما رواه في هذه وانما هو بالقباس
كذا في البدائع ويجوز عن ستة او خمسة او ثلاثة اقوال وكذا عن الاثنين في الاصح
لان نصف السبع يكون ثلثا الثلاثة السباع كما في الهداية والبيان والعناية
وهو اخترا من قول بعض المشايخ انه لا يجوز وصح لو اشارك ستة
محمول على الغني لا على الفقير لوجوب التقوية بها ومع ذلك يكره له لما فيه
من خلف الوعد وقد قالوا في الغني اذا اشترك بعد ما اشتراها للاحقية انه
ينبغي له ان يتصدق بالثلث وان لم يذكر ذلك لمحمد لفقه حاكم بن حرام
فكذلك هنا فاما اذا كان فقيرا فلا يجوز له ان يشرك فيها لانه اوجبهما على
نفسه بالشر لا بالحية فتعينت للوجوب فلا يسقط عنه ما اوجبه على نفسه
كذا في البدائع انتهى ولكن لم يجوزوا بكونه اشراك الغني في الهداية بل قال
وعن ابي حنيفة انه يكره الشراك بعد الشرا انتهى وينبغي كونه اي الشراك
قبل الشرا هذه المسئلة من المصل وقال فيه استحش ذلك اي جواز الشراك
بعد الشرا وان فعل ذلك اي الشراك قبل ان يشترها كان احسن انتهى
وتبعه في هذه العبارة صاحب الهداية والمبسوط فكان ينبغي للمع ذلك
لان عبارة تومم انه ثابت بالسنة ولا يقيد بعبارة تومم وجب هو ظاهر
الرواية عن ابي حنيفة وروي ابن زياد عن ابي حنيفة وابن رستم عن
محمد بن عمار بن عيسى كذا في فتاوي قاضي خان وفي الجوامع عن ابي يوسف قال
الزيلي والجوامع اسم كتاب في الفقه صنفه ابو يوسف رحمه الله كما في العناية
اي لا يجب عليه لولا هذه الصغار اقوال ويستحب في ظاهر الرواية وعليه
الفتوي كما في فتاوي قاضي خان في الهداية الى اقوال واصح ما يقتضي به
من التحسين عدم الوجوب قال في مواهب الرحمن لا يجب عن طفله الفقير
في ظاهر الرواية ولا عن الغني من ماله في اصح ما يقتضي به وليس للاب
ان يفعل من ماله الصبي قال قاضي خان وعليه الرواية التي لا يجب في ماله

الصغير ليس للاب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول
ابي حنيفة وابي يوسف وعليه الفتوي ويضمن في قول محمد بن زياد فان
فعل الوصي يضمن في قوله محمد بن زياد واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة
والابن يوسف قال بعضهم لا يضمن لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان
المصبي باكل لا يضمن والاب يضمن والمعتوم والمجنون في هذا بمنزلة المصبي
اما الذي يحن ويقتي فهو لا يصح انتهى لا يذبح الاضحية في الاضحية للصبي
لجود في قول الكثر لا يذبح مصرية قبل الصلاة لان المراد اذا ذبح في مصر
لما قال في الهداية والبيان حيلة للمصري اذا اراد التحيل ان يبعث بها
الى خارج مصر في موضع يجوز للمسافر ان يقتصر فيه فيضحي فيه كما طلع النهر
لان وقتها من طلوع النحر واما احرف الى ما بعد الصلاة في المصر كبلاد يشترك
بها عن الصلاة ثم المراد بقوله قبل الصلاة حقيقة الفراغ منها على ما قال
قاضي خان فان ضحي بعد ما فقد الامام قدر الشهد قبل السلام لا يجوز في
ظاهر الرواية وقال بعضهم يجوز ان يكون مسيا ولو ضحي بعد ما سلم الامام
فتسليمه واصل جازت الاضحية عند الحل انتهى وقال في البدائع لو ذبح بعد
ما فقد الامام قدر الشهد قبل التسليم قالوا على قياس قول ابي حنيفة لا يجوز
كما لو كان في خلال الصلاة وعلى قياس قول ابي يوسف ومحمد بن زياد على
ان الحزوع يصيغه فرض عنده لا عند ممافا استغنى الامام فلم يصلي العيد
او ترك ذلك متعمدا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلاة في الامام
كلها لانه لما زالت الشمس فقد فات وقت الصلاة وما يخرج الامام في اليوم
الثاني والثالث علي وجه العصا والترتيب شرط في الهدا الا في القضاة
ذكر القديري انتهى كلام البدائع وهكذا افعله الزيلي عن المحيط وهو منكر
القديري في شروحه ونقل الزيلي ايضا عن المحيط انه لم يجزهم الاضحية في اليوم
الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلي الامام فحينئذ يخرجهم

بعضهم ان كان قيمة الناة الترفعية البذرة قاله افضل وقال الشيخ الامام
 الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله البذرة افضل وقال الشيخ الامام ابو جعفر
 الكبير ان كانت قيمة الشاة والبذرة سوا كانت الشاة افضل لان لحم الطيب
 وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحم والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا
 في القيمة واللحم لحم الشاة اطيب فان كان سبع البقرة اكثر لحم فسبع البقرة
 افضل والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا في قيمه ولحم سبع شياه افضل
 من بقرة كذا في قاضي خان وقال في البدايع ليس يجب ان تكون اسمن واحسن لانها
 مطبوخة الاخره قال النبي صلى الله عليه وسلم عظموا ضحايكم فالحظا على الصراط
 مطليكم ومهاكات للطيب اعظم واسمن كانت على الجواز على الصراط اقدر
 وافضل الشاة ان يكون كبشا امح اقرب موجرا والاقرب العظم والامح
 الاسمين روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال دم الغنم عند الله مثل دم
 السوادين وان احسن عند الله البياض والله خلق الحنظل بيضا وخلق اهلها
 بيضا والموجر هو مدقوق الحنطين وقيل هو الحنفي ويسحب ان يربط بالحنفية
 قبل ايام النحر بايام وان تقلدها وتخللها قال في منية المعق وبقيت وجلالا
 وقلايدها انتهى اعتبارا بالهدايا والجامع ان ذلك يشتمل على عظيمها وقال
 الله تعالى ذلك ومن يعظم شعاري الله فاعظمها من تقوى القلوب انتهى
 وصح الجاوي في التي لا قرن لها سوا كان طقه او مكسورا كما في المبسوط وقاضي
 خان والقبين وقال في البدايع فان بلغ الكرم المشاش لا تجزي والمشاش
 روس العظم مثل الركبتين والمرفقين انتهى والبوله هذا اذا كانت
 تتلف لما اذا كانت لا تتلف لا تجزي كذا في الجوامع وحكاها في الهداية
 بصيغة قيل وقال الزيلعي يعني بالبوله اذا كانت تتلف بان كانت
 سمينة لم يمنعها من السور والري وان كان يمنعها منه لا تجزيه انتهى ولرباس
 بالجوا السمينه كما في المبسوط والمخاض حيث لا يخفى في عظامها ويقال للمخ

في

في واذا اشتراها سمينة فصارت نجسا لا يجوز له كافي المبسوط وفي الطحاوي
 يجوز كذا في منية المعق وعرجا لا يمتشي الى النفسك اي المذبح وما ذهب الاكثر
 من ثلث اذا لم يمسح رواية الجامع الصغير والاصل وهو ظاهر الرواية وقال
 قاضي خان الصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى
 انتهى وقيل الثلث اي مانع رواية ابي يوسف عن الامام وان كانت
 اقل من الثلث جاز على هذه الرواية كافي البدايع او عينها قالوا معرفة
 المقدار الذائب من العين بشد العيب بعد امساك العلف عنها يوما او يومين
 كافي الهداية وقال الزيلعي بعد ما جفت ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا
 راته علم على ذلك المكاث ثم تشرع في الصبيحة ويقرب اليها العلف قليلا قليلا
 حتى اذا راته علم على مكاثه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثا فالذهب
 هو الثلث او نصفه او نصف ولو بقيت في حالة الاجتماع بخمس وذهب
 من لا يقصر ولو انفلت بعد واخذها من قور كافي التبيين وقيل الربع
 اي مانع لا مادونه وهذه رواية ابي عبد الله البلخي عن ابي حنيفة وعنه
 ان بقي الاكثر من النصف اجز الختان ابوالثي وقولهم رواية وابنه عن الامام
 وقال في البدايع ذكر الكرخي قول محمد مع الامام وهو احدي الروايتين من
 ابي حنيفة ان القليل والكثير من الاسما الى ضافية فما كانت متضافية اقل منه
 يكون كثيرا وما كان اكثر منه يكون قليلا الا انه قال بعدم الجواز اذا كانا سوا
 احتياطا لاجتماع جهة الجواز وعدمه اوله به يعتبر بقا اكثر الجواز ولم
 يوجب انتهى يكون ذبح الشاة الحامل اذا كانت حشوة على الولادة
 كافي منية المعق ولا يجوز الصمتا وهي التي لا استبان لها وعن ابي يوسف
 انه يعتبر في الحسنات الكثرة والقلّة كالأذن والذنب وعنه انه ان بقي ما
 يمكن الاعتلاف به اجز الحصول المقصود انتهى وقال قاضي خان والتي لا
 استبان لها وهي تتلف لا تجوز وان بقي لها بعض الاستبان ان بقي من

الاسنان قدر ما تغتلف جاز والافلا انتهى وفي البدايع واما المتماوي
 التي لا اسنان لها فان كانت زحج وتغتلف جازت والافلا انتهى واما السكا
 وهي التي لا اذن لها خلقه لا تجوز وان كانت صغيرة تجوز كما في البقيين بعد
 ان تسمى اذنا قاله قاضي خان ولا تجوز الجلالة التي لا تاكل غير الغدر ولا اللز
 وهي مقطوعة الصرع ولا المعرمة وهي التي لا تستطيع ان ترضع فصيلة ولا
 الجدا وهي التي ليس ضرعها كذا في البقيين ولا تجري الحزعا وهي مقطوعة الاطباء
 وهي روس ضرعها فان بقي اكثرها جاز كذا في جنبة المفتي وتجوز مشقوقة
 الاذن قبل وجهها وهي المقابلة وكذا الدارين وهي على العكس وكذا الشرا
 وهي التي قطع من وسط اذنها فتعد الحزق الى الجانب الاخر وكذا الحزق وهي
 التي في عنقها حول والمجزوز التي جزصوها قاله قاضي خان انتهى وما روي
 انه صلى الله عليه وسلم يعني ان يصح بالشرا والحزقا والمقابلة والمدابق
 فالهني في الشرا والمقابلة والمدابق يجوز على الذمب وفي الحزقا على الكثير على
 اختلاف المقاول في حد الكثير على ما بينا كذا في البدايع وفي الحزق مع بين
 الحقيقة والمجاز ويمكن الجواب بورد الهني متعدد اعني مرة على الذمب
 واخرى على المنع ولو كان احدهم كافرا او قاصدا لم يصح اي عن احدهم
 لان الكافر ليس اهلا للقرية اي فلا تعتبر فيه القرية على معتقد فاذا
 لم تقع قرية عن البعض خرج الكل من ان يكون قرية لعدم تجزئ الراقه
 وباطل من لم اضمينه الى قال الزبلي وهذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء
 اذا لم تكن واجبة بالتذروا وان وجبت به فليس لصاحبها اكل شيء منها ولا الهام
 الاغتيا سواء كان الناذر غنيا او فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للمتصدق
 ان ياكل ان ياكل من صدقة ولا ان يطعم الا غنيا انتهى وسواء اكلها في اي يلهيها
 او بعد ها ولو وجب عليه التصديق بمين الشاة فلم يتصدق لها ولكنه في غيرها
 يتصدق بلحمها وتجزيه ذلك ان لم يتصدقها التذرع وان تقصها يتصدق بالحم

مطلب

وفيه النقصان ولا يحل له ان ياكل منها وان اكل منها شيئا غرم قيمته وتصدق
 لها كذا في البدايع وقال قاضي خان ولو ولدت الاضحية يصح بالحم والولد
 الا انه لا ياكل من الولد بل يتصدق به فان اكل منه يتصدق بقيمته
 ما اكل والمستحب ان يتصدق بولدها حيا وان حلب اللبن من الاضحية
 قبل الذبح او جزصوها يتصدق بهما ولا يتصدق بها انتهى وقال في البدايع
 وان انتفع بتصدق بمثله وان تصدق بقيمته جاز فان ولدت الاضحية ولا
 يذبح مع الام كذا ذكر في المصل وقال ايضا وان باعه تصدق بثمنه لان
 الام تقيت للاضحية والولد يذبح على وصف الام في الصفات الشرعية
 فتسوي الى الولد كالرق والحرة ومن الشايج من قال هذا في الاضحية
 الموجبة ما التذرا وما هو في معنى التذرا كالفقير اذا اشترى شاة للاضحية
 فاما الموراد اشترى شاة للاضحية فولدت لا يتبعها ولدها لان في الاول
 تعين الوجوب فيها فيسوي الى الولد وفي الثاني لم يتعين لا تجوز الاضحية
 بغيرها فكذا ولدها وذكر القدوري وقال كان اصحابنا يقولون يجب
 ذبح الولد ولو تصدق به جاز لان الحق لم يسري اليه ولكنه متعلق به وكان كلالها
 وخطاها فان ذبحه تصدق بقيمته وان باعه تصدق بثمنه ولا يلحقه ولا
 اكله وقال بعضهم لا ينبغي له ان يذبحه وقال بعضهم لا ينبغي له ان يذبحه
 وقال بعضهم انه بالخيار ان شاذحه في ايام النحر واكل منه كالمروان شا
 تصدق به لانه فاق ذبحه فصار كالشاة المذوقة وذكر في المستقي اذا
 وضعت الاضحية فذبح الولد يوم النحر قبل المراحزاه وان تصدق يوم
 الاضحية قبل ان يذبح فعليه ان يتصدق بقيمته قال القدوري وهذا
 على اصل محمد ان الصغار تدخل في الهدايا ويجب ذبحها فاذا ولدت
 الاضحية تعلق بولدها من الحكم ما تعلق لها فصار كاللواقع بمعنى ايام
 انتهى عبارة البدايع ونذهب تركه اي التصديق الذي مبالغ توسعة

هذا سقط من خط الشيخ

عليهم كذا قال في الذخيرة لا بأس بأن تحبس لها من خمرها لم تشك الصدقة افضل
الا ان يكون الرجل غنيا يملك فدية لعياله ويوسع عليهم فانه افضل انتهى وقال
في المتقوي ينبغي ان يتصدق بالثلث وتحت الضيقة بالثلث الا ان يكون ذا عيال
فله ان يدعه لعياله ويوسع به عليهم انتهى والامر غير اقول وينبغي له ان
ان يشهد هذا القول النبي صلى الله عليه وآله فاطمة يا فاطمة بنت محمد قومي فاشهدي
اضحيتك فانه يغفر لك باول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عليه وقوله ان صلاتك
وسلكي وحياي ومما في يد رب العالمين لا شريك له اما ان تجلبها ودمها
فيوضع في ميزانك وسبقون شفعا فقال ابو سعيد الخدري يا بني الله
هذا ل محمد خاصة ام لهم وللمسلمين عامة فقال صلى الله عليه وسلم لا محمد
خاصة وللمسلمين عامة كذا في البداية والجموع والبسوط والفتاوى فان بيع
الدم او الجلد فيه اشارة الى ان اللحم كالجسد فله تبدله مما يتفق بعينه وهو
الصحيح كذا في الهداية وقال في النهاية قوله هو الصحيح احتراز عما قيل انه
ليس في اللحم الا الاكل او الطعام فلو باع شي يتفق بعينه لا يجوز والصحيح
ما قال شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم بمنزلة الجلد ان باعه بشي يتفق بعينه
حازن وروي ابن جماعة عن محمد رحمه الله انه لو اشترى بالدم شي با فلا بأس
بلبسه انتهى وفي القنية لو اشترى بلحم الاضحية ما كوله فاطمة بلزمت النصف
بقيمة اللحم استحسانا انتهى غلط او ذبح كل شاة صاحبه صحيح بلا غرم يعني
شاة الاضحية وكان الاولى التفسير في الكثر والهداية لم يفيد الخافول تكن
للاضحية تكون مضمونة عليه انتهى واذا كانت للاضحية وضمنه مالها فميتها
حازت عن الدارح لا يظهر ان الدارح حصلت على ملكه وان اقتدها مالها
مذبوحة اجزأت مالها عن الضحية لانه قد نواها فلا يضر ذبحها عن كذا
في التبيين واذا ذبح اضحية الغنم او يلع مالها بغنم من جازول ضمان
عليه كذا في مينة المفتي وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعنيها للاضحية

حي

حتى وجب عليه الذكاة في الهداية وقال في الفتاوى قوله حتى وجب عليه ان يضحى بها
بعينها في ايام النحر اي يذبحها اذا كان المضحى فقيرا ويكره ان يبدل بغيرها الي فيها
اذا كان غنيا قال صاحب النهاية رحمه الله هكذا وجدت بخط شيخ رحمه الله
انتهى وقال في الذخيرة وجه الاستحسان ان المالك لما عينها لجهة الذبح صار
مستعينا بكل احد في التقية دلالة وصحة سواها لوقوع الاصل وقيد في الجاهل
بما اذا اضحى صاحبها للاضحية انتهى **وقال** قال صدر الشريعة كذا في قوله تعالى وما جئنا
بقوله ابن كمال باشا فقال وفي شرح الارشاد مختصر القدوري للزاهد بن بشار
صدر الدين حسام وقيل بخبره لانه ضمنها بالاجماع وجوابه ان الكلام في شاة
الوديعه وعلي ما ذكر يكون المذبوح مضموبا ولا وجه لذكر ذبح الوديعه بل
ان تعصب انتهى **بقي** المراد بالوديعه كل شاة كانت امانة كذا في الفيض من
مظن الزيد ربي **كتاب الصيد قوله** ما لونه الاصطياذ قاله الزيلعي
ولم ينص على تعريفه شرعا وله في الشرع احكام وشرائط وهي ما يذكرها
المصنف بقوله ويشترط لما ياكل من الصيد مشروع بالكتاب والسنة
كما في البسوط الذي الاحرام اذا كان صيد البر والحرم لغير الفواسق وما لقي
ها فاقطعها يجوز صيدها في الحرم استغناء عما شرها كما في البداية انتهى وهو
مباح الا اذا كان للنهي او ياحظه حرقه كذا في البراري وفي منه المقيع الاصطياذ
على قصد الله ويكره انتهى بطل ذي فاب من السباع اي الى المختار فانه يحس
العين فلا يجوز له الانتفاع وعن ابي يوسف انه استثنى الاسد والذئب لانها
لا يملان لغريم الاسد لملوهمته والذئب لحسانته كذا في الهداية وذكر
في النهاية الذئب يدل الذئب وكذا في المحيط لانها لا يملان عادة ولان
التعليم يعرف بترك الاكل ومما اي الذئب والاسد لا ياكلان الصبيد في
الكل فلا يمكن الاستدلال بترك الاكل على التعلم حتى لو تصور التعلم
منهما وعرف ذلك جاز كذا في النهاية والحق بعضهم الحدة هما الحسانتهما

كافي النبيين خلاف ما لا يוכל فان شيئا منها ليس بشرط في جواز صيده ان
 اراد به جواز الاصطياد فغير مسلم لانه يشترط ان لا يكون الصيد في الحرم
 وان لا يكون الصايد محرما غير الفواسق وان اراد بالجواز حل الانتفاع بجلده
 مثلا فيشرط التسمية والجرح وكونه الجراح معلا الطهارة طوره كما يفيد اخر
 الباب مكاتبين اي مسلمين والتكليب اغرا السبع على الصيد كافي الجوزة
 وقال الزبلي معنى مكاتبين مسلمين الاصطياد معلومون نود بون من انتهى
 وعن اي حنيفة واي يوسف انه لا يشترط رواه الحسن منها وهو قول
 الشعبي ودليله في النبيين ارسال مسلم اي غير محرر وهو يضبط على نحو
 ما ذكر في الذبايح ان شاء الله تعالى والصايب كالكافي لما قال في مختصر الظاهر
 للعيني ومن خطه نقلت نتيجة الصايب وصيد كل عند اي حنيفة وعندهما
 يكون انتهى وسند كوفي الذبايح تمامه ان شاء الله تعالى ويشترط ان لا يشغل
 بين الارسل والاعتدال اخر كافي العناية وذكر حل الصيد خمسة عشر شرطا
 من النهاية وكلها في كلام المعمر هذا لانه يستفاد مما سبقت ذكره المصنف انه
 لا يتعد عن طلب بعد ربه لا يشترط ان لا يغيب عن بصره بعد ارسال الجراح
 عليه او لا يتعد عن طلب فيكون في طلبه ولا يشغل بعمل اخر حتى يجد كافي قاضي
 طائفة وفي الجوزة يشترط ان يلحق المرسل او من يقوم مقامه قبل انقطاع
 الطلب والتواري او دعوى الاعتقاد كالكافي كذا في الهداية وتوضيحه
 ما قال في المبسوط للسرخسي شرطا لتسمية الله تعالى على الخاوص وان يتحقق
 ذلك من يعتقد توحيد جلت قدرته او يظهر ذلك وهو مسلم او كافي فاما
 الجوزي يعني الاثنين فلا يصح منه تسمية الله تعالى على الخاوص فلهذا لا يحل
 ذبيحة الجوزي وصيد وكل من الكافي لتسمية الله ظاهرا وان اصر غير
 وهو ما يعتقده من معبود الهم لا ان الضاري يقولون المسيح ابن الله من
 ذلك علوا كبيرا وليس بين الجوزي والكافي فرق يعتل معناه بالاراي سوي

ان

حاشية
 الدرر

ان من يدعي التوحيد يصح منه تسمية الله تعالى على الخاوص ومن يدعي
 الاثنين لا يصح منه تسمية الله على الخاوص وانما امرنا بتسمية الجوزي في حق اهل
 الكتاب على ما يظهر من دون ما يصرحون ولو اصرحوا ما يصرحون لم يخل في حقهم
 ولذلك يستطوفون في المطالب ما بعده انتهى لمخصا على محتج متوجسرا كوك
 قد المأكول مستدر كعما قدمه بقوله ويشترط لما يוכל الا اذا اصر العبد
 لا يخص به قال الزبلي وكذا الكلب اذا اعتاد الاحتفال لا يقطع في الارسال
 لما بينا في الهداية للهد خصال الخ في منها انه لا يعد وظف صاحب حق
 وكية خطه وهو يقول هو المحتاج الي فلا اذ كذا قال الزبلي قلت فينبغي
 للماقل ان لا يدل نفسه لمن هو محتاج اليه خصوصا اذا كان ذا علم فلا ينبغي ان
 يعلم منه لتعليمه انتهى لما قال السرخسي في مبسوطه فكذا ينبغي للماقل ان لا
 يدل نفسه فيما يعمل لغيره انتهى ترك الحل الكلب ثلاث مرات كذا في الكفر
 وقال الزبلي هذا قولهما ورواية عن اي حنيفة وعند اي حنيفة لا يثبت التعلم
 بالطلب على طهانه انه قد تعلم ولا يقدر بشي لان المقادير تعرف بالنظر لا بالاجتهاد
 ولو نض ههنا فيفوض الي راي المبطل به كما هو داه في مثله كجسر الغريم ثم اذا
 ترك الحل فلا تاكل الحل الاولي والثانية على قول من قال بالثلاث وهو
 ظاهر وكذا الثالث عند من لا يصير معلما الا بعد تمام الثلاث وعند
 اي حنيفة على الرواية الاولى على ان تركه عند الثالث اية تعلم فصلا
 صيد طلب عالم انتهى وقال في الزلزلة وفي الثالث روايتان اي عنهما
 والاصح انه على اي منهما انتهى وهو البازي بدعا به قال الزبلي لم
 يذكر البازي بكم اجابة يصير معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف الذي
 في الكلب ولو قيل يصير معلما اجابة واحدة كان له وجه لان الحرف
 يفرغ بخلاف الطلب انتهى وفي البازي لثلاث تشديد البيا وتحقيقها وجهه
 رواه والبازي ايضا الله فيه وجمعه ابراز كافي الجوزة والهد وغوغ عما لا

بوافق ما في الاختيار قول الذخيرة علامه نقله الطيب ومن معناه الامساك
على المالك وترك الاكل وان يجب اذا دعاه انتهى لانه جعل الاجابة شرطاً
ولم تشترط في الطيب في عامة الكتب ولا يוכל ايضا ما اكل الطيب
او الفهد منه بعد تركه ثلاث مرات كذا قال صدر الشريعة وابن كمال باشا
وفيه استدراك مع ما قدمه من قوله ولا يוכל ما اكل الطيب او الفهد
والحرف في بيته محرم عنه خلافا لما اطلق الخلاف في مشرقه والوطال
ومن بقا الصيد او قصر وهو الصحيح من الخلاف لما قال في التبيين ومما
قاضي خان والذخيرة قال بعض المشايخ انما تحرم تلك الصيد عند اي حنيفة
اذا كان العهد قريبا اما اذا تطاول العهد بان اتى عليه شهر فاكثر وصاحبه
قد رد تلك الصيد لا تحرم في قولهم جميعا وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح
ان الخلاف في التصلين انتهى وعدم القعود عن طلبه في طلبه نفسه او
نايه واما المتروية الى كذا قال ابن كمال باشا وصدر الشريعة وهو الصحيح
كأن الحاشية وفي الاختيار هو المختار وكذا الذي تحرم ايضا اذا عجز عن التذكية
في ظاهرها رواية كذا في عامة الكتب او بصدق ثقله الى كذا قال صدر
صدر الشريعة وابن كمال باشا وفي المستصفى البند في طينه مدون ويجب
لها وفي الجوهرة البند في اذا كان لها حرق يخرج بها اكل وقال قاضي
خان لا يحل صيد البند في الحجر والمراض والعصي وما شبه ذلك وان
جرح لانه لا يحرق الا ان يكون شيئا من ذلك قد حده وطوله كالسهم
وامكن ان يرمى به فان كان كذلك وحرقه حله اكله فاما الجرح الذي
يبدق في الباطن ولا يحرق في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انهارا كدم
انتهى اودي صيدا فوق في ما الى كذا اطلقت صدر الشريعة وابن كمال
باشا وقال الزيلعي هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة تحرم بقاء اتفاق
لان موته يضاف الى غير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على الخلاف

الذي

الذي مر في ارسال الطيب وقال قبله المؤلف انه لو وقع في الماء وهو
لهذه الحالة لا تحرم كما اذا وقع بعد موته لان موته لا يضاف اليه انتهى وفي
البرازية الطير اذا وقع في الماء لا يحل كانت الجراحة فوق الماء او كان
منفسا في الماء ان تكون الجراحة بحالة لا يتوهم نجاسة الصيد كما اذا كان فوق
في الماء ان كان ما بين الجراحة فوق الماء لانه علم انه مات من الجراحة
وان كانت الجراحة حال يتوهم نجاسة الصيد منها لولا الوقوع لا يحل انتهى وفي
قاضي خان ان وقع في ما فات لا يוכל لعل ان وقوعه في الماء قبله ويستوي
في ذلك طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير محروغ انتهى ونقل في
الذخيرة ما قاله قاضي خان من شمس الائمة السرخسي بعدما ذكر مثل ما في
البرازية ثم قال فيما مل عند الفتوى وفي الفتية عن شرح السرخسي في
صيد الجرح ظهره ومات في الماء اكل وفي شرح بكر خواهر زاده محل وان
اصاب بطنه او جنبه لا يحل انتهى او وقع على سطح او جبل الى قال
الزيلعي هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة تحرم بقاء اتفاق لانه موته
مضاف الى غير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على الخلاف الذي
مرد ذكره في ارسال الطيب انتهى او الصحيح ان لم يزد واضح فيما اذا لم
تتشق بطنه واما اذا تشقت فقال في الهداية ذكر في المشتق لو وقع على صخرة
فانشق بطنه لا يוכל لاحتمال اللوث بسبب اخرو محي الحاكم الشهيد وحمل
مطلق المروي في الاصل على غير حالة الانشقاق وحمل الشيخ الامام شمس الائمة
السرخسي على ما اصاب به الصدق فانشق بطنه لذلك وحمل المروي في الاصل
انه لا يصيبه من الحجارة الا ما يصيبه من الارض لو وقع عليه وذلك فهو
وهذا اصح انتهى ولعله اصح من صاحب الهداية لان السرخسي يعني انه
اصح من كلام الحاكم الشهيد انتهى وقال الزيلعي كلا التاويلين صحيح ومعنا
واحد لان كلاهما محل ما ذكره في الاصل على ما اذا مات من الرمي وما

ذكره في المستقى على ما اذا مات بغيره وفي لفظ المستقى اشار اليه الذي
 انه قال لاحتمال الموت بسبب اخراي غير الذي وهذا يرجع الى اختلاف اللفظ
 دون المعنى ولا يبالى به انتهى او لم يرسل الخلب فافتراه مسلم هذا استحسن
 والبارقة كالطلب فيها ذكر كذا قاله الزيلعي ولا يخص بطلب المسلم بل كذلك
 طلب معلم لم يخل ذكاته كالميت والمجوسي والوثني والمجوس او اخذوا الرل
 اليه يعني اذا كان علي سببه ولو ارسل من غير تعيين على ما اصابه كذا في التبيين
 وان ارسله فقتل صيدا ثم اخذ اكله كذا عبر صدر التريفة وان كان اكله
 يتم ومثله في التبيين والهداية لكن مفيد بعدم الكثرة طويلا حيث قال
 ولو ضم على ذلك طويلا لم يرب صيدا اخر فقتله لا يوطئ الثاني لا يقطع
 الارسال بكنة طويلا اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة انتهى
 وقيل الاول ليس قيد الحل الثاني بل المدار على عدم انقطاع الارسال لا
 قاله فاني كان لو ارسل عليه على صيد فاحطلم برض له صيدا اخر فقتله
 حل اكله وان فاتته ذلك الصيد فرجع وعرض له صيدا اخر في وجوبه فقتله لا يخل
 لان الارسال بطلب بالرجوع وبدون الارسال لا يخل انتهى ومثله في الخمس
 والمزيد خلاف دفع الشائبين بتسمية واحدة يعني وقد ذكرهما على النفاذ
 اما اذا اضمح احدهما فوق الاخر في دفعهما دفعة واحدة بتسمية واحدة اجزا
 وحلا في التبيين والهداية وكذا يوطئ ما قطع اثلاثا واكثر مع مجزئ
 في كل طعة لا تباين النصف الى النصف مدح يريد به ان الوداج من القلب
 الى الدماغ كذا في مبسوط السرخسي وقاضي خان او قد ينصفين لم يبين
 كيفية في كثير من الكتب وعليه نص في مبسوط السرخسي وقاضي خان
 فان من بعد كلامهم ونص المبسوط وان قطع بنصفين لم يخل طعة لم يخل طعة من الذكاة
 ومختار الصبيح في الشئ اذ لا يتوهم بقاؤه حيا بعد ما قطع بنصفين طوله انتهى وقاضي خان وان قطع
 طولا وحكي في العاين بنصفين طوله لم يخل طعة لم يخل طعة من الذكاة
 ولا يشترط موت بالوضوء في ربه
 بعد القطع المستطيل او المستطيل

منزلة

او تعبى اللحم بلفظ
 القيد في المراد
 فان من بعد كلامهم
 بنص الصبيح في الشئ
 طولا وحكي في العاين
 بنصفين طوله لم يخل
 طعة لم يخل طعة من
 الذكاة ولا يشترط
 موت بالوضوء في ربه
 بعد القطع المستطيل
 او المستطيل

بمنزلة الذبح انتهى **قوله** خلاف ما اذا كان الثلثان الخ كذا قاله صدر التريفة
 وابن كمال باشا والمراد انه يحرم الحز المبان وحل المبان منه وعليه نص في الهداية
 والتبيين فكل اذا قطع يدا او رجلا او فخذ او ثلث مما يلي الصوام او اقل من
 نصف الراس يحرم المبان وحل المبان منه لا يتوهم بقا الحياة في الباقي انتهى
 ومثله في البرازية **قوله** وضمن الثاني له قيمته مجزئ ونقل الزيلعي من صاحب
 الهداية وغيره ان تاويله اذا علم ان القتل حصل في الثاني **قوله** اي الصيد
 يظهر لحمه غير خسر العين اقول اصح ما ينفي به انه لا يظهر لحمه بل طعمه فقط في رواية
 الرحمن المطاطي صاحب الاسعاف **كتاب الذبايح قوله** ويحيون
 من شأنه ان يذبح عليه يكون تسميتها ذبيحة باعتبار ما يول وقال الزيلعي
 الذبيحة اسم للشئ المذبوح وكذلك في الاختيار ثم قال وكذلك الذبح قال
 الله تعالى وقد بناه يذبح عظيم والذبح مصدر دفع يذبح وهو الذكاة ايضا
 قال الله تعالى الامداد كتم اي دفعتم انتهى وقال في العناية الذكاة الذبح واصل
 تركيب التذكية يدل على القيام ومنه ذك السن بالمداينة الشياك وذك النار
 بالقصر لتمام اشتعالها انتهى وهي لغة كما قال في مبسوط السرخسي الذكاة لغة
 التوقد والطلب الذي يحدث في الحيوان بحدة اللثة سميت التسمية ذكاة لشدة
 الحرارة وسمي الرطل الذي في ظاهر حمة ذكيا وقبل الذكاة عبارة عن تسيل
 الدم الجف من المحرم في الحيوان الدم المسفوح قال الله تعالى في طة الحيات
 او ما مسفوحا فذات الذكاة ازالة اللحم وتطبيبا بتميز الطاهر من الخس
 انتهى ومثله كما قال في الكثر الذبح وطع الوداج انتهى وركنها الحيوان وطع
 اهلية الذبايح وعدم ترك التسمية عدا و قطع الوداج عدا هو الدم وشرطت
 لتطبيب اللحم فالله انواع دفع لتمييز الطاهر من الخس وطعها حل المذبوح وسماها
 حمة العبد واعلم ان العراقيين ذهبوا الى ان الذبح مخطو وعقل ولكن الشيوخ
 اظهروا فيه اضرايا بالحيوان وقال شمس الدببة هذا عندي باطل لان ذك
 بنحوه بان في خبارة الكسروني

بمنزلة الذبح انتهى
 بنقل ذكره عن صاحب
 الهداية في كلامه
 ان المذبح يذبح
 بغيره من الذكاة
 الا ان الذكاة
 لا تكون الا بال
 حدة اللثة في
 طة الحيات
 او ما مسفوحا
 فذات الذكاة
 ازالة اللحم
 وتطبيبا بتميز
 الطاهر من الخس
 انتهى ومثله
 كما قال في
 الكثر الذبح
 وطع الوداج
 انتهى وركنها
 الحيوان وطع
 اهلية الذبايح
 وعدم ترك
 التسمية عدا
 و قطع الوداج
 عدا هو الدم
 وشرطت
 لتطبيب اللحم
 فالله انواع
 دفع لتمييز
 الطاهر من الخس
 وطعها حل
 المذبوح وسماها
 حمة العبد واعلم
 ان العراقيين
 ذهبوا الى ان
 الذبح مخطو
 وعقل ولكن
 الشيوخ اظهروا
 فيه اضرايا
 بالحيوان وقال
 شمس الدببة
 هذا عندي
 باطل لان ذك
 بنحوه بان في
 خبارة الكسروني

الله صلى الله عليه وسلم كان يتناول اللحم قبل مبعثه ولا يظن به انه كان
ياكل ذبح المشركين لانهم كانوا يذبحون باسم الاصنام فمعنا انه كان يذبح
ويصلاد بنفسه وما كان يفعل ما كان يحظوا بفلا كالكذب والظلم والتشبه
واجب بانه يجوز ان يكون ما كان ياكل ذبايح اهل الكتاب وليس الذبح
كالكذب والظلم لانه المحذور العقلي ضربان ما يقطع تجريمه فلا يرد الشرع
بما حثه الا عند الضرورة وما فيه نوع يجوز من حيث تصور منفعة فيجوز ان
يرد الشرع بما حثه وتقدم عليه قبله فظن اني قد علمت كالحجامة للاطفال وتداويم
ما فيه الملام وتظهر غير غير العين قد من ان الذكاة الشرعية تظهر طبعها
الماكول دون لحمه على ما يفتي به والاحتياطية قد في الحلق هذه
عبارة الجامع الصغير لانها المصنف فيما بعد وعبارة القدوري الذبح بين
الحلق واللثة وتبعه صاحب الكنز وفي الهداية جمع بين عبارة القدوري والجامع
الصغير وقال في العناية اني بلفظ الجامع الصغير لان فيه بيان ليس في رواية
القدوري وذلك لان في رواية القدوري الذبح بين الحلق واللثة وليس
بينهما منقطع غيرهما فيحمل على ما يدل عليه لفظ الجامع الصغير انتهى وقال في
الجواهر معني بين في كلام الشيخ اي القدوري بمعنى في اي والذبح في الحلق
واللثة انتهى وهو ما بين اللثة واللحمين الصميين اجماع الحلق كما هو ظاهر
ولو كان الذبح فوق العقدة وقيل لا اقول شي في المواهب على الثاني
فقال يتعين الذبح بين الحلق واللثة تحت العقدة وقيل مطلقا انتهى وكذا
قال ابن كمال باشا لم يجز فوق العقدة واقفي بمقتضى الجواز انتهى وما
الزيلي الى تعيين الذبح تحت العقدة حيث قال في التقييد بالحلق واللثة
يفيد انه لو ذبح اطلاقا من الخلق او اسفل منه محرم لان ذبح في غير المذبح
ذكره في الوقفات وفي فتاوي مرقند وذكر في النهاية ما يخالف هذا
من الامام الرستغني فانه قال وسيل عن ذبح الشاة فبقيت عقدة

الخلق

الخلقوم مما يلي الصدر وكان يحسب ان سقى مما يلي الصدر لراسه اي كل ام لم قال
هذا قول الامام من الناس وليس هذا معتبر ويجوز اطلاقها سواء بقيت العقدة
مما يلي الراس ومما يلي الصدر وان المعتبر عندنا قطع اكثر الورد اجماع وقد وجد
ثم حكى ان شيخه كانه يفتي به وهذا مشكل فانه لم يوجد فيه قطع الخلقوم
ولا المري واصحابنا رحمهم الله وانه اشتراطوا قطع اكثر فلا بد من قطع احدهما
عند الطل واذا لم يبق شي من عقدة الخلقوم مما يلي الراس لم يحصل قطع واحد
منهما فلا يوجب كل واحد اجماع وفي الوقفات لو قطع الا على او اسفل ثم لم يقطع مرة
اخرى الخلقوم قبل ان تموت بالاول ينظر فان كان قطع تمامه لم يكن مؤثرا
بالاول وما سرق منه بالقطع الثاني والاحل وذكر في فتاوي مرقند قضاب
ذبح الشاة في ليلة مظلمة اطلاقا من الخلقوم او اسفل منه محرم اطلاقا انتهى كلام
الزيلي وكذلك نقل صاحب الهداية في التيسير والزيد ما قاله الزيلي عن الوقفات
ولم يذكر ما قاله وفي الهداية بالعكس اقول ليس في ذلك الا في بعض النسخ قال
الاحل في العناية الخلقوم خالف المري فان المري مجرى العلف والماء والخلقوم مجرى
النفس ووقع في بعض النسخ بالعكس وليس بجيد انتهى ولم يبين المصنف تفسير
الودجين وقال في الجوهر الودجان مجرى الدم وبما العروق اللذان بينهما الخلقوم
والمري انتهى وحل يقطع ثلاث منها هو الصحيح ومن محجده ان يفتي بالكثر
من كل واحد من هذه الاشياء الاربعة وعنه ايضا اذا قطع الخلقوم والمري والاكثر
من كل واحد حل وما لم يقل قال مشايخنا وهو اصح الجوابات انتهى
الامام وظفر اقايمين اقول وكذا القرن وبالقرن وعين يكره اي الذبح
واما اكله الذبح فالحال ما من به في العناية والاحتياط لوروده فيهما اي
في تدب اعداد الشفرق قبل اجماع وكراهة بعده دليل الاول قوله صلى
الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شي فاذا قتلتم فاحسنوا القتل
واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحذر احدكم شفرته ولسانه ذبيحة والثاني ما روي

انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا انجح شاة وهو قد شقها فقال لقد اردت
ان تبتها لحيوات هلا احدث بها قبل ان تقبها كذا في الهداية وقال في المبسوط
مر رضى الله عنه من رآه يفعل ذلك بالدر حتى يربو وشهدت الشاة وكمره
رجلها الى المتبحر لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا وقد اخذ
شاة ومزجها الى المتبحر فقال قد هالها الى الوقت فودار فيها وفي بدانة قال
خذ سالمتها فانما يجمع الله من عباده الرجا والمعي الخا تفرق ما يوادها ارجا
في الخبر ايمت اليها من الاذن اربعة ظلماتها وادنتها وحنمتها وسفادها كذا في مبسوط
الشرعي رحمه الله حتى يبلغ الخناج من حنطه ابيض في خوف عظم الرقبة وفيه
اشارة الى ان قطع الراس مكروه بالاول وبه صرح في الكفر وقيل في تفسير الخناج
ان يد راسه حتى يظهر من عنقه وقيل ان يكسر رقبته قبل ان تسكن من الاضطراب
وكذا في مكروه لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة كذا في التبيين
او كتابا نقل في الحيوان من المستعصي ان من اذا كان الكلابي لا يعتقد المسبح
الها اما اذا اعتقده الها فهو كالحري لا تخرجه انتهى قلت ولكن في المستعصي ذكره
بصيغة قالوا هذا الى وقد عناه انه ينبغي الحكم على ما يظهر من الاما يمترون انتهى
وبشرط حل فخرج الكلابي صيدا ان يكون خارج الحرم فانه لو دخل في الحرم لا يحل
كافي التبيين وقال في العناية ذبيحة الكلابي حلال اذا ابي به مذبوحا واما اذا خرج
بالخضور فلا بد ان لا يذكر غير اسم الله انتهى فان سمي النصراني المسيح وسمعه المسلم
لا ياكل منه ولو قال بسم الله وهو يعني المسيح ياكل بناء على الظاهر كذا في الاحتمار
انتهى وبواقفة ما قدمناه عن المبسوط في كتاب الصيد يعقل الصيبر فيه
راجع للذبح في قوله وبشرط كون الذابح وكذا قال في الهداية ذبيحة المسلم
والكلابي حلال لو طار اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط وان كان صيدا
او مجنونا او امرأة انتهى اي يعلم ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى
عليها هذا احد ما فسره على التسمية فانه قال في العناية قتل يعني يعقل لفظ

التسمية

التسمية وقيل يعمل ان حله الذبيحة بالتسمية وقال الزيلعي المراد بالصبي هو
الذي يعقل التسمية ويضبط والضبط هو ان يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج
والتسمية انتهى وقال في الذبيحة ذبيحة الصبي حلال اذا كان يعقل ويضبط حتى
قوله يضبط انه يضبط شرائط الذبح من فري الاوداج وقوله يعقل على ما في معناه
قال بعض مشايخنا معناه يعقل التسمية وقال بعضهم معناه ان يعلم ان حل الذبيحة
بالتسمية وقال بعضهم ان يعلم ان الحل يقطع الملقوم والاوداج انتهى ولو
مجنونا كذا في الهداية كذا ذكرناه والمراد به المعنوي كما في العناية عن النهاية لان المجنون
لا يقبله ولا يملكه لان التسمية شرط بالفسخ وبه يبالغ في صحة الفسخ ما ذكرناه
يعني قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط انتهى ولذا قال في المجموع
لا يؤكل ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل انتهى
واجترس اي سوا كان مسلما او كافرا لانه اذا ذكر من الناحية كذا في قاضي طائفة
نقرو ذبيحة وثني اقول ولو شاذكم مسلم في الذبح لا يؤكل واما ذبيحة الصبي فتكفر
المراد به كل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا تاكل وذكر الكوفي رحمه الله انه
لا خلاف بينهم في الحقيقة واما اختلافهم في صفات صنف منهم بقر شجرة مع
عليه السلام وبقر من الزبور ومن صنف من النصاري واما اجاب ابو حنيفة
على ذبيحة الصبي اذا كان من هذا الصنف ومن صنف منهم يكرهون البقرة والكتف
اصلا ويعيدون الشمس فيهم كعبه الا وثان لا يؤكل صيدهم ولا ياكل ذبيحتهم
فاما اجاب ابو يوسف ومحمد رحمه الله بحرمه الصيد والذبح في حق هؤلاء كذا
في فتاوي قاضي طائفة مفضل عليه ونقله شمس الامية الرضوي في مبسوطه قال
عقبه قال الشيخ الامام رحمه الله وفيما ذكره الكوفي رحمه الله عندي نظر
فان اهل اصول لم يعرفون في حلة الصائمين من بقر جيسي عليه السلام واما
يقرون بادريس عليه السلام ويدعون له النبوة خاصة دون غيره ويعطون
الكوكة فوقع عند ابي حنيفة رحمه الله انهم يعطون بها تعظيم الاستقبال لا تعظيم

العبادة لا يستقبل المؤمنون القبلة فقال كل ذم بانهم ووقع عند يوسف
 ومحمد رهما الله انهم يعطونها انهم العباد لها طاعات بعدة الاوقات ولما
 اشتبه ذلك لانهم يدينون بمكان الاعتقاد ولا يستقبلونها للاعتقاد
 القبة وما اختار يوسف ومحمد رهما الله اولى لان عند اشتباه يغلب
 الموجب للحرمة انتهى لعظم المبوط نحو باسم الله ومحمد رسول الله قيده
 في الهداية بكسر الدال وقال في المناقب قوله بكسر الدال يشير الى انه لو قال
 غير مكسور لا يحرم قيل هذا اذا كان يعرف النحر وقال الترمذي رحمه الله انهم
 لم يحل له يصير ذابعا لهما وان دفعه حل له كلام مبتدأ وان نصبه اخلفوا فيه
 وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد رحمه الله انه لا يري الخطا في النحر
 معبر في باب الصلاة ونحوها لا يحرم انتهى وقال في البرازية لو قال بسم الله ومحمد
 جرا لا يحل وبالرفع حل والنصب كالحذف لانه نصب شئ الخافض فان قلت
 قد قلتم في باب الطلاق العوام لا يبرون بين الاعراب فلا يبي الحكم على دقايق
 الاعراب وهذا زعم قلتم ذلك فيما نتم به البلوي والاعراض فيه اولى الطلاق
 كثير الوقوع والفرح يقع احيا فافلم تسلك فيه طريق العفو كذا عن الترمذي في
 الخوارزمي وفيه نظر لمن كوت الفرع اقل وقواع من الطلاق وتكون المطلق حتم
 للمصرف والمملكة فيه معدومة فكنه الحفظ على دقايق الاعراب عسير والذراع حاكمي
 جملة مضبوطة فلكم الرعاية ومكة الحافظة عليه يسيرة والذراع على ذلك قد روي
 واسم فلان اي لو قال بسم الله واسم فلان لا يحل وهو المختار كما في التخميس والمريد
 وقال قاضي خان وهو الصحيح ثم قال وقال محمد بن مسلم رحمه الله لا يصير ميتة
 لا لفظا لصاوت ميتة يصير الرجل كافرا انتهى اوو فلان اي لو قال بسم
 الله وفلان لا يحل وهذه المسائل من الهداية قال لو ذكر مع اسم الله غير
 موصولا على وجه العطف والشركة بان يقول بسم الله واسم فلان او يقول
 بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال تحرم الذبيحة

الخطا في وجوه الاعراب
 معتبر في العوام
 في بعض الاعراب

قوله وفيه نظر
 كانه ليس بكلام البرازية

وهو الذي
 عطف
 وهو والطلاق
 كذا في الورد

انتم كالدعاء قبل التسمية والاضح يشير الى انه يمكن ان يدعو بعد التسمية قبل
 الدعاء بالتقبل وغيره عن قوله بسم الله اللهم تقبل مني او يقول من فلان او يقول
 اللهم اغفر لي لان الواجب تحريم التسمية وطرحها عليه نص في الذخيرة وغيره
 فلو عطف فقال الحمد لله لا يحل هو الاصح كما في التبيين لعدم قصد التسمية
 ويبدو انه قصد به التمجيد للمطاسر لا لوارده للذبيحة طحت وكذا لو لم يكن
 له نية على ما ذكره منقول عن ابن عباس خبر قوله والشهور وهو يقتضي
 انه موقوف على ابن عباس وقدمه المصنف قريبا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 الزيلعي ايضا انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس من قوله انتهى
 فتعلم انه مستحب وبه مرجح في الذخيرة بقوله قال النجاشي والمستحب ان يقول
 بسم الله والله اكبر وذكرتم من الامية الطواني في شرح كتاب الصيد بسم الله الله
 اكبر بدون الواو قال ومع الواو يكون لانه يقطع فور التسمية انتهى لو
 قال بسم الله ولم يخصه النية اكل عند العامة وهو الصحيح وان لم يرد التسمية
 على الذبيحة وانما اراد شيئا اخر لا يحل له نوي غيره امر به كما في قاضي
 خان ولو قال بسم الله ولم يظهر لهما ان قصد ذكر الله حل وان لم يقصد ترك
 الها قصد المحل لان في الوجه الاول قصد التسمية والعرب قد تحذف حرفا
 ترخيا وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح كذا في التخميس والمريد والبرازية
 وقال في الذخيرة في المسئلة نوع اشكال فان المنقول عن الامية اللغة المشهور
 في كتبهم ان الترخيم لا يجوز الا في الندا خاصة انتهى ونوب نحو الى بل
 النحر قطع العروق من اعضاء العنق عند الصدر والذبح قطع العروق في اعلا العروق
 تحت اللحية كما في التبيين وعن المصنف بقوله تعالى قول الهداية والمستحب
 في الابل النحر وقد قال في الكثر وسن نحر الابل انتهى ولعل مراد صاحب الهداية
 السنة المستحب المصطلح في يديه قوله اما الاستحباب فلموافقة السنة
 المتوارثة انتهى فلا مخالفة بينه وبين الكثر اما التذبيحة في العورتين اي

في التخميس

في التخميس

في التخميس

في التخميس

صورة دمع البقر وصورة خزال الابل واجتماع العروق في المخراي من الابل
 وفيما اي البقر والنعيم في المنع كافي الهداية او سقط في بر ولم يكن
 اي وعلم موته بالمرح او اشكلت الظواهر ان الوقت منه وان علم انه ميت من
 المرح لا ياكل كافي التبين واذا نذرت في المصير تحل اي الشاة تطير ما قال
 قاضي كان دجاجة تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا خلاف عليها الوقت
 والوقت فزماها لا تاكل وان طاف القوات فزماها تاكل انتهى فلا يتقدم على
 اخذها كذا في التبين والهداية وقال في منية المفتي بغير او ثور في المصير ان علم
 صاحبه انه لا يتقدم على اخذه الا ان يجتمع جماعة كثيرة فله ان يرميه انتهى فلم يشترط
 التقدير بل التمسر وقد مر ان المراد من ما حيوان يصيد بنابه او بحبله احرف
 به من الجمل والحمار والبعل اي التي امة انا انا اذ لو كانت حرسا كان على الخلاف
 المعروف في لحم الخيل كافي التبين والحيل كذا قال ابن كمال بانسا عطف على
 قوله لا يخلو فتاب ومثله في الاحتياط وعادة القدوري والهداية ويكره اكل لحم الفرس
 عند اي حيفة انتهى والكروغ غرما يطلق عليه عدم الحبل وعند ما حل الحبل
 اي مع كراهة التزيم كافي المواهب واليه حال صاحب الهداية عبارة الهداية
 ثم قبل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تزييم والاصح انتهى لانه روي
 ان ابا يوسف قال ابا حنيفة رحمه الله اذا قلت في شيء اكرهه فاراك فيه
 قال التزيم ومبني على اختلاف المشايخ في قوله اي حيفة رحمه الله على اختلاف
 اللفظ المراد منه فانه روي عنه اخص بمعنى العلم في لحم الخيل فاما انا فلا
 يعجبني اكله وهذا يلوح الى التزيم وهو روي عنه انه قال اكرهه وهو يدل على
 التحريم على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله كذا في العناية والجمع اي
 الغراب اكل الحيف والغداف غراب القبط اي الحرو وهو مخم ياتي الحيف
 وكذا لا ياكل الخناش لانه دواب كافي النزاهة وقال العيني في مختصر الظاهر
 اختلف في اكل الخناش ولا ياكل الشمر او وهو طائر اخضر يحل له قليل جدا

علي

علي كل شيء واخذ فراخه انتهى وهو الذي يحوت في البحر حفافه بلاسيب
 اي بلاسيب معروف ثم يعاين فيظهر يعني وبطنه فوق الماء كذا قال في الذخيرة
 نقل عن الجامع الصغير اذا وجد السمكة ميتة على وجه الماء وبطنه من فوق الماء لم ياكل
 لانه طاف وان كان ظهر من فوق اكل لانه ليس بطاف ومثله في النزاهة
 ومنية المفتي ثم قال في الذخيرة وفي المستفي من محمد اذا كانت السمكة استقلت
 الماء ماتت لم تاكل لانه ان ركت طفت انتهى ولا يخفى ان سببه موطن معلوم
 والطاوي خلافه والخلاف في البيع والاكل واحداي فلا يصح بيع ما لا ياكل
 من حيوان الماء كالضفدع والسرطان عندنا وكذا ان وجد في بطنها سمكة اخرى
 اي فكل خلاف ما لو خرجت من جوف السمكة فلا تاكل لانه قد استقلت عنده
 كافي الجوامع والاولا شيئا القاه في الماء باطلة فمات منه اي وذلك معلوم
 فلا بأس باكله كافي العناية وان ما تنكر لما اوردته الى كذا ذكر الروايتين
 في الهداية مطلقين من غير ترجيح وقال في العناية الخلق القدوري رحمه الله
 الروايتين ولم ينسبهما الى احد وذكر شيخ الاسلام رحمه الله انه على قول
 اي حيفة رحمه الله لا حل وعلي قول محمد رحمه الله حل انتهى قلت لكن صاحب
 الهداية قال في التحجيس والمزبد السمكة اذا قبلها حراما اوردته قال اي لما
 لا تاكل كافي الطاوي وقال محمد توكل وهذا الظاهر وارتقى بالناس انتهى فقد قيد
 الخلافة في الهداية انتهى وفي منية المفتي ومن محمد حل وبه يعني انتهى وعليه اكثر
 المشايخ وقال الفقيه قول المشايخ اي القائلين بالحرمه اعجب لخصا حاتم
 باقة نصا وكوفا باجماع الماء وقال القاضي فانه تاكل عند الحل ولو ارسلت
 السمكة في الماء لخص فذكرت فيه لا بأس باكلها لكان كذا في النزاهة انتهى ويظهر
 الفرق بينهما وبين الجلالة سيل على الم دليل حل الجراد ميتا ومنه قول
 النبي صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتات ودماء اما الميتات فالسمك
 والجراد واما الدماء فالكد والطحال كذا في التبين والعقود

السمكة اذا نبت في
 النجس تاكل

قال في العناية لا بأس بالعلم عند أي حنيفة وهو الصحيح وفي البرازية لا بأس
بالعلم ليس له غلب خطف به والمهدد والخطاف والقرى والسوداني والرزور
والعصافير والفاخرة لا بأس به ومثله في النجيس والمزيد وفي محقرة الظميرة واليوم
يركل قال المعوق قد رأيت هذا خطه والذي رحمه الله انتهى **قوله** فخرج شاة لهم
حياتها فخرجت أو خرج الدم حلت كذا في الكثر وقال في البرازية نقل عن شرح
الطحاوي أن خروج الدم لا يدل على الحياة إلا إذا كان يخرج من الحي وهذا عند العامة
وهو ظاهر الرواية انتهى **كتاب الجهاد** هو أهم وغلب في مرق العنقا
على جهاد الكفار وهو دونه فيهم إلى الدين الحق وقتالهم أن لم يقبلوا وكذلك
السير في سيرة وهي فعله بكسر الفاء من السير غلب في لسان أهل الشرع على
الطريق المأمور بها في فز والكفار وكان سبب ذلك كونها تستلزم السير وقطع
المسافة وفي غير كتب الفقه يقال كتاب الغاري وهو أيضا أهم لأنه جمع معزاه
مصدر سمعي لغزي دال على الوحدة والقياسي فزو وغزوة للموضع كغزوة
وهو قصد العدو والقتال حتى في مرقهم يقتال الكفار وهذا أفضل الجهاد
عظيم من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قتل الرجل في الصف
في سبيل الله أفضل عند الله من عبادة الرجل ستين سنة رواه الحاكم وقال
على شرط البخاري ومن توابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يومهم هجوم
العدو فيه لتقصد فقه الله تعالى ومن فضله ما في صحيح مسلم من حديث سلمان
رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل
الله خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه أجري عليه عمله الذي كان يعمل
وأجري عليه رزقه وأمن القتال رواه مسلم زاد الطبراني وبعث يوم القيامة
شهداء من مات رباطا من القرع الأكبر وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إن صلاة الرابطة تعدل خمسين صلاة وتغفر الديار والدرهم
منه أفضل من سبعين دينارين تغفر في غير كل شيء القدير وفرض عين

إذا

إذا جهلوا كذا في الكثر وغيره وهو يقتضي الافتراء على طاعة الناس سوا فيه أهل
محل جهل العدو وغيرهم وهو مخرج ما قال في منية المفتي في التغير العام يجب على كل
من سمع ذلك الخبر وله الزام والراطة انتهى وما قال فاضل خان أن وقع التغير
وبلغهم الخبر أن العدو إلى مدينة من مدائن الإسلام كان للرجل أن يخرج بغير
إذن الأيوبيين عند الخوف على المسلمين أو على ذرارهم أو على أموالهم وإذا كان
التغير من قبل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج إلى القتال وإذا ملك
الزاد والراطة ولا يجوز له الخطف إلا بعد تعيين انتهى فالمتن عام وقد خصصه
المصنف بقوله فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد وقد
نقل الكلام ما قاله في النهاية ثم قال هكذا ذكرنا وكان معناه إذا دام الحرب
بغير ما يصلح لا بعد ذلك وبلغهم الخبر والله هو حكيم في ما لا يطاف بخلافه إنقاذ
السير وجوبه على كل من يجد من أهل المشرق والمغرب ممن علم وجب أن يقاتل
من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروجه الناس وتكاسلهم أو فتور السلطان
أو منعه انتهى **فأما** عالم ليس في البلدة أفقه منه ليس له أن يغزو لما يدخل
عليهم من الصناعات كذا في منية المفتي **قوله** مع في أي مع وجود شيء فسر النبي بالشئ
ليبين أن المراد به وجود مال بيت المال سواء كان أصله من النبي أو من غيره كالأموال
الصانعة انتهى **قوله** إذا لم يوجد في لا يكره العمل هو الصحيح وقيل يكره وأطلق
الاباح في السير ولم يقيد بشئ واستدل عليه بقوله عليه السلام المؤمن يغزو
وباجر كمثل أم موسى فوضع ولدها لنفسها وتأخذ عليه الأجر وكانت تأخذ من
فروع بني نضير كل يوم كذا في التبيين **قوله** قال أبو أفيان الجزية هذا في حق من
تقبل منه الجزية كاهل الكتاب والمجوس وعمدة الوثائق من النجم وأما عمدة الأموات
من العرب فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو الإسلام أو السيف كالمتردين كذا في التبيين **قوله**
وقطع شجر وأفساد زرع قال الكلام هذا إذا لم يغلب على الظن أنهم يؤخذون
بغير ذلك فإن كان الظاهر أنهم يعطون وإن أفسد بآدم كره ذلك لأنه أفساد

في غير محل الحاجة وما اجمع الاطهار انتهى وفي شرح البخاري كذا في الفتح والمسلطون
في التعليل بقوله وفي شرح البخاري وظاهر هذا التعليل سواء وقع قتله او باس
الان الكمال خصه بقوله التعليل قبل القطع باس به اذا وقع قتله كذا في رزق قطع
اذنه ثم ضرب فقا حينه فلم يفته فقطع انفه ويده ونحو ذلك انتهى وشيخ
فان قال الكمال المراد بالشيخ الفاني من لا يقدر على القتال ولا الصياح عند
التقا الصنفين ولا على الاحبال لانه يحيى من الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره
في الذخير وزاد الشيخ ابو بكر الرازي في كتاب المرتد من مدح الطحاوي
انه اذا كان كامل العقل يقتله ومثله تقتله اذا ارتد والذي لا يقتله الشيخ
الثاني الذي حلف وزال عن حدود العقل والميزان فهذا احب فيكون بمنزلة
المجنون فلا تقتله ولا اذا ارتد قال الرافعي فهم بمنزلة الشيوخ فيجوز قتلهم اذا
راى الامام ذلك لا يقتل سائر الناس به بل يكون عقلا ونقتلهم ايضا اذا
ارتدوا انتهى ولا يقتل مقطوع اليد اليمنى والمقطوع يده ورجله من خلاف
ونقتل مقطوع اليد اليسرى او احدي الرجلين وان لم يقاتل انتهى ما قاله
احق من النظر مقطوع اليد الكمال قلت وفي النصي من قتل الاقطع من خلاف نظر لما لا ينزل عن مرتبة
اليمين كما لا يخفى والله اعلم الشيخ القادر على الاحبال او الصياح انتهى للنهي عن قتلها في الحديث ومع
ذلك لا يفرص قاتل من يحيى من قتله منهم لان مجرد حرمة القتل لا يوجب الضمان
كما في الفتح والقبين الا ان يكون احدهم مقاتلا لكن الصبي والمجنون
يقتلان في حال قتالهما واما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم فانهم يقتلون
بعد الاسر والذي يحسن ويفيق يقتل في حال افاقة وان لم يقاتل والمرأة المملكة
تقتل وان لم تقاتل وكذا الصبي المملوك والمعتوق لانه في قتل الملك كسر شوكتهم
كما في الفتح وبلا قتله كافر سواء ادركه في الصف او غير لا يقتله وان لم
يكن ثم من يقتله غير الابن لا يكتفه من الرجوع حربا على المسلمين وبما لم يخوض
قوايم فرسه والحال به الي مكان حتى يحيى غيره فيقتله وكذا الملام والجداد والحجرات

احق من النظر مقطوع اليد الكمال قلت وفي النصي من قتل الاقطع من خلاف نظر لما لا ينزل عن مرتبة
اليمين كما لا يخفى والله اعلم الشيخ القادر على الاحبال او الصياح انتهى للنهي عن قتلها في الحديث ومع
ذلك لا يفرص قاتل من يحيى من قتله منهم لان مجرد حرمة القتل لا يوجب الضمان
كما في الفتح والقبين الا ان يكون احدهم مقاتلا لكن الصبي والمجنون
يقتلان في حال قتالهما واما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم فانهم يقتلون
بعد الاسر والذي يحسن ويفيق يقتل في حال افاقة وان لم يقاتل والمرأة المملكة
تقتل وان لم تقاتل وكذا الصبي المملوك والمعتوق لانه في قتل الملك كسر شوكتهم
كما في الفتح وبلا قتله كافر سواء ادركه في الصف او غير لا يقتله وان لم
يكن ثم من يقتله غير الابن لا يكتفه من الرجوع حربا على المسلمين وبما لم يخوض
قوايم فرسه والحال به الي مكان حتى يحيى غيره فيقتله وكذا الملام والجداد والحجرات

المقاتلين

المقاتلين بكرة قتلهم ومن سوي الاصول من ذوى الرحم المحرم الحسين فلا
مايس يقتلهم وكما اهل البني والحوايج فكل في رجم محرم من لا يجوز قتله كالملاذ
كما في القبين والجوهر والفتح في سرية قال الكمال ما نصه وفي فتاوي قاضي
حات قال ابو حنيفة اقل السرية اربع مائة واقل العسكر اربعة آلاف انتهى الذي
راية في فتاوي قاضي حات نصه قال ابو حنيفة اقل السرية مائة واقل الجيش اربع مائة
قال الحسن بن زياد اقل السرية اربع مائة واقل الجيش اربعة آلاف انتهى وقول
ابن زياد من تلقا نفسه عليه نص الشيخ اهل الدين بعد ما قاله وعن ابو حنيفة رضي
الله عنه اقل السرية مائة انتهى لما فيه من تعريض المصحف على المستخفاف
بموالنا ويل الصحيح كما في الهداية واخر زب عباد كوفرا الاسلام عن ابي الحسن
القمي الصدق والشهيد عن الطحاوي ان ذلك ايه النهي عن اخراج المصحف
انما كان عند قتله المصاحف كيلا يقطع عن ايدي الناس ولما اليوم فلا يكره انهم
وما قاله صاحب الهداية من النواويل منقول عن مالك راوي الحديث
قال راى ذلك مخافة ان ياله العدو والحق انها من قول النبي صلى الله عليه
وسلم كما في الفتح وينبغي ان خير اقتضاك اقول لا يكفي مجرد اعلامهم بالنبد
بل لابد من مضي مدة يمكن ملكهم بعد علمه بالنبد من القا الجزالي الحراف مملكة ولا
يجوز ان يثار على شي من بلادهم قبل مضي تلك المدة وان كانوا حرا من حصونهم
وتفرقوا في البلاد في مساكن المسلمين او حاربوا حصونهم بسبب الامان فحي يهود
كلهم الي ما منهم ويعبروا حصونهم مثل ما كانت توقيا عن العذر وهذا واضح
انه اذا اسلمهم مدة فواي نقض قبيلها واما اذا مضت المدة بطل الصلح
بمضيها فلا ينبغي اليهم واذا كانت المودة على جعل رد ما يخص ما تبقى من
المدة بالنبد قبل مضيا كما في الفتح والقبين وقبل نبد لو كانوا
بدا بفتح القاف وسكون اليا الموطقة وفتح اللام والنون وسكون الواو
بعد ها وتوين النون المجهة المكسورة قال في الحاشية وغيره وان بد واجبا

قاتلهم ولم ينفذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم لانهم صاروا ناقضين للعهد
فلا حاجة الي تقضائهم وكذا اذا دخل دار الاسلام جماعة منهم لم ينفذ باذ
ملكهم وقاتل المسلمين بلائمة لما ذكرنا وان كان دخولهم بغير اذن ملكهم انتفى
العهد في حقهم ولا ينتقض في حق غيرهم لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم
منعة لم يكن نقضا للعهد كذا في التبيين **قوله** وحديث كذا في الهداية لان اصل
السلام وهو ظاهر الرواية وذهب نفع الاسلام في شروح الجامع الصغير الى انه
لا يمكن حيث قال وهذا في السلام وما فيها لا يتناول به الا بصنع فلا بأس
بذكر ما بيع المزامير وابطال ما بيع الخمر ولم يبيع العنب باسما ولا يبيع الخشب
وما اشبه ذلك **قوله** ولو بعد الصلح كذا في الهداية مطلقا بانه على شرف النقص
والانقضاء فكانوا حرا باطليبا وهذا هو القياس في الطعام والثوب الا اننا
عرفناه بالنسبة فان النبي صلى الله عليه وسلم امر ثمانية ان يبيعوا اهل مكة
وحرم حرب عليه انتهى **قوله** صحيح امان حر قول من المناظرة الامان قولك الحر
لا تحق ولا توجل او تفرس او تكلم عهد الله او ذمة الله او تعال فاسمع الكلام
ذكره في السير الكبير وقال الناطقي في السير امان سالت ابا حنيفة عن الرجل يبيع
باصلابه الى السما لرجل من العدو فقال هذا ليس بامان وابي يوسف استحسن
ان يكون امانا وهو قول محمد رحمه الله عليهم اجمعين كذا في الفتح وقال في
الجوهرة نقلا عن النيسابغ اذا قال اهل الحرب الا امان فقال رجل حمد
من المسلمين او امارة حرة لا تخافوا ولا تدهلوا او عهد الله وذمته وتعالوا
واسمعوا كلام الله فهذا كله امان صحيح انتهى **باب المقسم وقسمته**
قوله ان شأخها اي جعلها اخصا من اخص الفقهاء والباقي للغانمين على اسياس
ثم قسمها بيننا يعني قسم باقيا وهو الاربعة الخا من لقوله بين الغانمين
وسيد كرقسمه الخمس بعده او اقواهلها عليها الخ نص على ان الباقي لهم

ذمة

ذمة وتلكم الراخي فخرج ما ينقل اذ لا يجوز للمسلمين ان يردوا الشرع
وانه لا يدوم والجواز باعتبار الدوام نظرا للمسلمين ولهذا لا يجوز بالرقاب
وحد هابدون الارض وانما يجوز تبعا للاراضي واذا امن عليهم بالرقاب
والاراضي يدفع لهم من المنقول قدر ما يتاقي لهم به العمل يخرج عن حد الكرامة
كما فعل عمر رضي الله عنه كذا في التبيين والهداية وان لم يدفع وقسم الجميع للغانمين
بما ذكره لان عمر رضي الله عنه لم ينعله ولعدم التمكن من الزراعة بلا التنا كذا في
الطائي والامام ان شاققت له سري فيه اشارت الى انه اذا لم يشكوا من
اسلم لا يقتل وقيد بالامام لانه ليس لواحد من الغزاة قتل اسير بنفسه
وان قتله بلا علة بان خاف القاتل ان لا يسير كان للامام تعذيبه ولا يضمن
شيئا كذا في الفتح واذا عزم على قتل الاسير لا ينبغي تعذيبهم بالجموع والعطش
وغیر من التعذيب كذا في البدائع او استرقهم ولا يباي استرقاقهم
اسلامهم بعد الاسلام لوجود بعد سب الملك وهو لا سب خلاف ما اذا
اسلموا قبل الاخذ فانهم لا يسترقون كاسياني **قوله** وهوان يترك
الكافر للاسير وياخذ منه مالا هذا اعلى المشهور كذا في المواهب والفتح
واية السيف تحت المضادة وعوتب على الغدا يوم بدر او اسير اسلما
في مقابلته هذا اعلى احدي الروايتين عن الامام وعليها مشي القدوري وما
الهداية وعلي الرواية الثانية يجوز قتل اسرا باسراهم كذا قال ابو يوسف
ومحمد ومي اظهر الروايتين كذا في المواهب والتبيين وقال الكال وجد
هذه الرواية الموافقة لقول العامة ان غلب المسلم اوي من قتل الكافر
للانتفاع به لان حرمته عظيمة وما ذكر من الضرر الذي يعود البنا بدفعه
اليهم بدفعه ظاهرا المسلم الذي يتخلص منهم لانه ضرر شخص واحد فيقوم
بدفعه واحد مثله ظاهرا فيقتل كذا في فصوله غلب المسلم والمسلم وتكفيه من
عبادة الله كما ينبغي زيادة رحيق وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الاشياء اما ضعف من
الويل

من يبيع اسرا بغير اذن
الامام فهو كافر
او اسير اسلما
في مقابلته هذا اعلى
احدي الروايتين عن
الامام وعليها مشي
القدوري وما
الهداية وعلي
الرواية الثانية
يجوز قتل اسرا
باسراهم كذا قال
ابو يوسف
ومحمد ومي
اظهر الروايتين
كذا في المواهب
والتبيين وقال
الكال وجد
هذه الرواية
الموافقة لقول
العامة ان غلب
المسلم اوي من
قتل الكافر
للانتفاع به
لان حرمته
عظيمة وما
ذكر من الضرر
الذي يعود
البنا بدفعه
اليهم بدفعه
ظاهرا المسلم
الذي يتخلص
منهم لانه
ضرر شخص
ا واحد فيقوم
بدفعه واحد
مثله ظاهرا
فيقتل كذا في
فصوله غلب
المسلم والمسلم
وتكفيه من
عبادة الله
كما ينبغي
زيادة رحيق
وثبت ان رسول
الله صلى الله
عليه وسلم

وهذا التبيين
الروايات ان هذا
هو الجواب
الذي هو
الاجابة

يكون مضمونا بالانكلاف انتهى وقال في المحيط لو وطئ جارية لا يجد ويؤخذ
منه العقران وطئها في دار الاسلام دون دار الحرب لانه انكف منافع بعضها
انتهى قال صاحب البحر بعد نقله كلام المحيط وهذا هو الظاهر لان الوطئ
في دار الحرب لا يجب فيه شيء وقد نقله في الترخايم بصيغة قال محمد فكان هو
المذهب قال وكذا اذا قتل واحد من السبي واستهلك شيئا من الغنيمة
في دار الحرب فلا ضمان عليه لافرق بين ان يكون المستهلك من الغنيمة
او غيرهم انتهى وقد نقله صاحب البحر بعد نقله كلام الشيخ كالدين ولم
ينص على التقييد عليه وان كان فيه اشارة الى التقييد وقول العدايع واموية
الولد توقف على ملك خاص يشير الى ما قاله الكمال انه اذا قسمت الغنيمة
على الروايات او العرافة فوفقت جارية بين اهل راية صح استيلاء واحد
لها وقتها اذا كانوا قليلا والقليل ما به فساد ولها وقيل ارجون والاولى
ان لا يوقت ويؤكد الى اجتهاد الامام انتهى وحرم بيعه اي الغنم قبلها
سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز بدارنا كما اشار اليه في الشرح وهذا
ظاهري في بيع الفزاة واما بيع الامام لها فذكر الطحاوي انه يقع لانه مجتهد
فيه يعني انه لابد ان يكون الامام راي المصلحة في ذلك واقوله تخفيف اكرام
الجل عن الناس او عن الهائم وغرور وتخفيف مونة عنهم فيقع عن اجتهاد في
المصلحة فلا يقع جرافا فينقد بلكرا اهة مطلقا كذا في الفتح انتهى
في الحديث كذا قال في الهداية وقال الكمال واما الحديث الذي ذكره
وهو انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب فغريب جدا
انتهى والرد بكسر الراء وسكون الدال المهملة بعد ما منعت
وعدد يلحقهم ثمة اي ولو بعد القتال كما في شرح الجمع والمعد الجماعة الناصرون
للجند وقال في البحر وشرح المختار انما ينقطع شركتهم اما بالاحراز بدار
الاسلام او بالغنيمة في دار الحرب او بيع الامام الغنيمة في دار الحرب

فإذا

فإذا وجد احد هذه المعاني الثلاثة انقطعت الشراكة لان الملك يستقر به
واستقلال الملك يقطع الشراكة انتهى وتقييد المصنف لحقوق المدد بدار
الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر بدار الحرب واستظهر واعليه ثم لحقهم
المدد لم يشركهم لانه صار بلاد الاسلام فصارت الغنيمة محرقة بدار الاسلام
نص عليه في الاختيار ولا مردقات لعدم الملك اشارة الى ان الغنيمة
لم تقسم ولو قسمت ثمة كان بمنزلة الاحراز فيورث نصيبه كما في شرح الجمع عن
الحاتمي قلت وينبغي ان يكون كذلك اذا باعها الامام بدار الحرب لحصول
الملك وحل فيها طعام اي طامن لهم او دفع في الغنيمة ولمن معه من
النساء والاولاد والمالك ولا يطعم الساجر والاجير الا ان يكون خيرا الحنطة
او طبع اللحم فلا بأس به حنيفة لانه ملكه بالاستهلاك ولا فرق في الطعام بين الهيا
للأكل وغيره حتى يذوق المواشي واكلاها ترد وجودها في الغنيمة وكذا في كل
الفاكهة الرطبة وغيرها والسكر والسمن والزيت وكل ما كوك عادة في البنية
والاختيار وغيرهما وحطب اي طاز للطبخ وللأصطلا للبرد اذا كانت
معد للوقود وان معد للاخذ القصاع والقداح وله قيمة لا يساح استعماله
كذا في مختصر الظهيرية وعلف اي ولرب الحنطة اذا لم يوجده الشعير كما في
مختصر الظهيرية ودمن يعني كالسمن والزيت فيدهن ويستصبح
ويخرج دابته به وليس له فعل ذلك بغيره من الدواب كالبنفسج والزيتون الخري
كما في الظهيرية والهداية الا ان يكون له حاجة له لمرض حوجه اليه فيجوز استعماله
كلبس الثوب كما في الفتح وسلاح عند الحاجة التقييد بالحاجة واجع للسلاح
حاجة على اتفاق الروايات قال في مختصر الظهيرية الانتفاع بالسلاح والثياب
وبغيرها لا يجوز الحاجة باتفاق الروايات انتهى وقال في الفتح استعمال
السلاح والكرراع كالفرس يجوز بشروط الحاجة بان ماته فرسه او انكسر سفيحه
اعاذا اراد ان يوفز سفيحه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز ولو فعل ثم ولا ضمنا

عليه لو تلف اثني واما غير السلاح ونحوه مما تقدم الانتفاع به كالطعام والوقوع
 فشرط في السير الكبير وهو الاستحسان فيه قالت الامة الثلاثة فيوزل من
 الغني والفقير سواء كذا في الفقه وهذا ظاهرا اذ الم بينهم الامام عن الانتفاع فاذا
 تمام من ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به كذا في مختصر الظهيرية ولا سيما وتولا
 شامل لما لم يملكه اهل الحرب من مسل في جبل وياقوت وفيروز ووزع وزمرد
 وفضة وذهب من معدن فان جميعه مشترك بين الواحد واهل العسكر فلا يخفى
 به فان بلغه نظر الامام فيه فان كان ثمة انتفع قسمه في الغنيمة وان كان المبيع
 انتفع فسخ المبيع واسترد المبيع وجعله في الغنيمة وان لم يكن المبيع قابلا لغير
 بيعه ففعل ثمة في الغنيمة ولو حشر حشيشا او استقي ما وباعه من العسكر طاب
 له ثمة كذا في البحر عن الترخاينة ومن اسلم الخ هذا اربع مسائل احداها
 اسلم الحرب يدان ولم يخرج النيا حتى ظهرنا عليهم والحكم ما ذكره للمصنف
 ثانيها خرج النيا مسلما ثم ظهر على الدار فخرج ماله هناك في الا اولده
 الصغار لا سلامهم تبعاله والا ما اودعه مسلما او ذميا لعمته يد يما ثا لثا
 اسلم مستامن يدان ثم ظهرنا على داره فخرج ما خضع حتى صغار اولده في
 لا نقطاع العممة وعدم تبعيتهم له في الاسلام بباين الدارين رابعها دخل
 دارهم تاجر مسلم او ذمي يامان واشترى منهم اموالا واولاد ثم ظهرنا
 على الدار فالكل له الا الدور والارضين فانها في وتمامه في الفقه
 ممن دخل منهم فارسا اي وفسه صالح للمقتال بان يكون محمدا كبيرا فلو
 كان مهرا او كبيرا لم يغننا لا يستطيع القتال عليه فله سهم راجل كما في التبيين
 والاختيار وسواك في البر او البحر كما في الاختيار وغيره وسوا استعان
 او استاجر للقتال ففرضه فانه يسهم له وان غصبه وحضر به استحق سهم
 من وجهه مخطور ففرضه به كما في الجوهرية ففوق ففسه اي مات
 فشهد الواقعة واجلا فله سهم فارس وكذا اذا قاتل راجلا لصيق الكا والو

ك

سفينه في

غيب

غصب ففسه قبيل الدخول قد دخل واجلا ثم استرده فيها فله سهم فارس وكذا لو
 ركب عليه فيرج ودخل دار الحرب او غنم او غنم الفرس فاتبعه ودخل واجلا
 ثم وجده فيها استحق سهم فارس ولا سهم لغرس مشترك للمقتال عليه الا اذا
 استاجر احد الشريكين حصته الاخر قبيل الدخول فالسهم للمستاجر وقيد المله
 بموت الغرس لانه لو باعه ولو في حال القتال على الاصح او رهنه او اجره او موه
 فانه لا يستحق سهم فارس في ظاهر الرواية لان الاقدام على هذه التصرفات
 يدل على انه لم يكن من قصد الحيازة للمقتال فارسا الا اذا باعه مكرها كما في
 البحر عن الترخاينة انتهى قلت كذلك لو اكره علي غنم المبيع من الرمن ونحوه
 استحق سهم فارس لما ذكر من العلة انتهى وادابا بعد الفراغ من القتال لم
 يسقط سهم الفارس كما في الجوهرية والقبين الحسن للقيم والمساكين وابن
 السبيل مفيد انه يقسم الخمس ثلاثة اقسام على الثلاثة الاصناف وقال قاضي
 طان ان صرف الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جائز عندنا انتهى
 ومثله في البحر من فتح القدير وعلله في البدائع بان ذكره هو الاصناف لبيان
 المصارف لا لاجاب الصرف الي كل صنف منهم شيئا بل لتبين المصارف
 حتى لا يجوز الصرف الي غير هؤلاء في الصدقات انتهى وقدم فقراد في
 القرني اشارة الى دخول ذوي القرني القياي والمساكين وابنا السبيل
 في الاصناف الثلاثة اذا كانوا اقاربا لكن يدايم وشوق استحقاقهم هو الاصح
 وقال الطحاوي بسقوطه كما في الكافي للسنن وقال في الجوهرية سهم ذوي
 القرني يستحقون بعد النبي صلى الله عليه وسلم بالقرني يقسم بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم من بني
 عبد شمس وبني نوفل انتهى وفي البدائع تعطي القرابة كفايتهم ولا
 شي لغنيهم فان قيل فلا فائدة حينئذ في ذكر اسم القيم حيث كانت
 استحقاقه بالفقير والمساكين لا بالقيم احيب بان فائدة دفع نوصهم

في

ان اليتيم لا يستحق من الغنيمة شيئا لان استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا
يستحق كذا في البحر كالصفي قال في طلبه الطلبة وكان النبي صلى الله عليه
وسلم لا يستأثر بالصبي زيادة على سهمه او باذن الامام سواء كانت
للمستأذن منعة او لم يكن قال في الجوزة اذا دخل واحد او اثنان باذن
الامام ففيه روايات المشهور انه يحبس والباقي لمن اصابه لانه لما اذن لهم
فقد التزم نصرتهم انتهى ومثله في الكافي وللامام ان ينقل اي ندب له
كاسيد كره المصنف واذا نقل فلا خمس فيما اصابه احد وبورث عنه ولو
مات بداء الحرب وان لم يخل وطبها مع استنابها بداء الحرب عند اي خيفة لو
كانت امة نقلها خلافا لمحمد كافي قتاري قاضي طائفة او يقول من اخذ
شيئا فهو له يدخل فيه الامام كافي ميتة المقي لا يستحق الامام النقل اذا
قال من قلته انا قال في الظهيرة الا اذا غم بعد ويقع التغيب على كل قتال
في تلك السفرة مالم يجهوا ولا يبطل بموت الوالي وعزله مالم يمينه الثاني كذا
في البحر او يقول لسرية الامام كذا ان عاذه متناحسفة ما نقله
عن السير فاقتفي صحة السرية دون العسكر وقد نقل في البحر عن الكمال
عن السير السرية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال
للعسكر كل اخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس او للسرية لم يجز لان فيه
ابطال السهين الذين اوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس والراجل
وكذا لو قال ما اصبتم فهو لكم ولم ينقل بعد الخمس لان فيه ابطال الخمس
الثابت بالنقل ذكره في السير الكبير قال الكمال وهذا يمينه يبطل ما
ذكرناه من قوله من اصاب شيئا فهو له لا غارة الا انهم فيها وهو بطلان
المهمين المنصوصه بالسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئا اصلا
بانتهائه فهو اولى بالبطلان والفرع المذكور من الخواشي وبه ايضا يتفق
ما ذكره من قوله انه لو نقل جميع المأخوذ جاز اذا واري المصلحة وفيه زيادة

ايكاش

ايكاش الباقي وزيادة القننة انتهى **قوله** لا بعد الاحراز هنا الا من الحرس
ظاهرا من هذا فيما فيه وصار يرد اما التغيب بما يحصل من اهل حرب وظهور
وانما فالحكم طال قتالهم بداءهم **باب استيلاك الكفار قوله**
واذا سبي بعضهم بعضا الى قال في مختصر الظهيرة الحزبي اذا قهر حربيا انما
يملكه اذا كانوا يرون ذلك قال المصنف اقاويل المتأخر فيه مختلفه قال بعض
مشتاخيها ثبت الملك بمجرد القهر وعن محمد في النوادر ان الحزبي لا يملك حربيا
اخر بالقهر انتهى فملك ما ملكوه بالظفر عليهم ولو كان بيننا وبين الروم
لما خرد من موادة كافي المواب وانما سلوا قبل الظفر فلا سبيل لا صاحب
الاموال فيها لقوله عليه السلام من اسلم علي مال فهو له كافي الجوزة
واخر زرع بداءهم قيد لغلبتهم على ما لنا خاصة دون ما استولوا عليه
من اموال بعضهم لانه ذكر في الهداية مسيلة استيلاكهم على اموالنا مقيدة
بالاحراز بداءهم والخلق غير باعنه ومديرنا ظاهرا في المدبر المطلق
واما المقيد فهل يملكه او لا يملكه وفي تعليل المصنف بان الاستيلاك انما يكون
سبيا للملك اذا لاقى محلا قايلا للملك اشارة الى ملكهم المقيد فليست حكمه
فيهم لالكم قبل القسمة وبعدها بلا شيء اقول ويوضح الامام من وقع
في سهمه من بيت المال قيمته كافي في البحر وعبدنا ابقا هذا ان لم يرتد فان
ارتد وابق اليهم فاخذه ملكوه بخلاف ما اذا كان كافرا اصليا لانه ذي تبع
لمولاه وفي العبد الذي اذا اتى قوله كذا في البحر عن فتح القدير فانهم اذا
اخذوه وقيدوه ملكوه عند ما خلا فانه مقيد انهم اذ لم ياخذوه فهو لا يملكه
اتفاقا وبه صرح في البحر عن شرح الرقاية فلم يبق محلا للملك اي فيما اخذه
ماله قبل القسمة وبعدها بلا شيء عند اي خيفة واخذه بالقيمة بعدها
مقيدة انه لا ياخذ بالمثل لو مثليا لعدم الفايده كاسيد كره ولو كان عبدا
فاعتقه من وقع في سهمه فقد عتقه وبطل حق المالك وان باعه اخذه مالكة

بالمثل وليس له نقض البيع كذا في الجوهر اختي فان قيل لو ثبت الملك للظفر
بالاستيلاء على مال المسلم لما ثبت ولاية الاسترداد للمالك القديم من الغاري
الذي وقع في يده او من الذي اشتراه من اهل الحرب بدون رضى احب
بان بقا حرا لا استرداد الحق للمالك القديم لا يدل على قيام الملك له الا في
ان للوامب الرجوع في البتة والعادة الى قديم ملكه بدون رضى الموهوب
له مع ذوالملك الوامب في الحال وكذا الشفيع ياخذ الدار من المشتري حتى
الشفعة بدون رضى المشتري مع شوق المالك له انتهى كذا في العناية بقيمة
ماله اي ماله ذات الماخذ قال الزيلعي لو كان البيع فاسدا ياخذ بقيمة نفسه
كذالروهبه العدو لسلم ياخذ بقيمة دفعا للضرر عنهما اذ ملكه فيه ثابت
فلا يزال يغير شي فالمولي القديم اخذ العبد بثمن اخذه به من العدو ومفيد
انه لا يقطع عنه شي من الثمن بتعيب العبد عند المشتري ولا تعييبه له والتول
المشتري في قدر الثمن يمينه وان افلما البيعة فعلى قوليها البيعة بينه المولي
القديم وقال ابو يوسف بينه المشتري كذا في البحر المأمور من الفرق يعني قوله
وانما فرق بين الحالين والم قال الزيلعي لما قد من النظري المجانين
وكذا اذا كان الماسور منه الثاني غايبا ليس الاول اخذه كذا في الظاهر
والمراد بالثاني المشتري الاول وبالأول المالك القديم ولذا قال الزيلعي
وكذا لو كان المشتري الاول غايبا وهو الماسور منه فاني انتهى فاذ لم
يثبت المتضمن اي عود ملك المشتري الاول لم يرد ما في الضمن وهو حق
الاخذ للمالك الاول اخذ العبد بخلافه اي سيدة وهذا عند ابي حنيفة
رحم الله وقال لا ياخذ العبد ايضا بالثمن ان شاعا وبالحالة الاجتماع بخالفه
الانفراد قال الزيلعي اتباع مستامن عبد امسلا كذا لو كان عبدا فملا
ينفق باذخاله دار الحرب وهذا عند ابي حنيفة بخلافهما فملا كذا في البايغ
او اسلم عبده وجاهنا خروجه مومنا ليس قيد احترازا اذ لو خرج

قا

قا فاجرا غلاما مولاه فامن في دار الاسلام فاحكم كذا لك بخلاف ما اذا خرج
باذن مولاه او بامر حاجته فاسلم بدارنا فان الامام يبيع ويحفظ نفسه
مولاه الحربي ولو اسلم عبد الحربي لم يرد الى دار الاسلام حتى اشتراه
مسلم او ذمي او حربي في دار الحرب يعتق عند ابي حنيفة وكذا يعتق اذا عرفه
مولاه على البيع من مسلم او كافر قبل المشتري البيع او لم يقبل كذا في البحر فملا
ثلاث مسائل اخرى فالجمل ثمانية يعتق فيها العبد بلا اعتاق وصوره واحدة
لا يعتق باعتاقه وهي لو اعتق حربي عبدا حريا في داره وهو في يده ولم يعلم اي
قال له اخذ ابده انت حر لا يعتق حتى لو اسلم والعبد عنده هو ملكه وعند ابي يوسف
ومحمد يعتق لصدور ملك العتق من اهله بدليل صحة اعتاقه عبد امسلا في
دار الحرب في محله لكونه مملوكا ولا في حنيفة رحمه الله انه يعتق بميانه مسترق فملا
وهذا لان الملك كذا في ذلك يثبت بالاستيلاء الجديد وهو اخذه بيده في دار
الحرب فيكون عبدا له بخلاف ما اذا كان مسلما لانه ليس يحمل الملك بالاستيلاء
كذا في النبيين والكلاني **باب المستامن قوله** لا يتعرض تاجرنا فملا
لوما يهم لم ينص متنا على انه دخل بامان لما ان التاجر لا يدخل الا بامان
حفظا لماله وكذلك لا يتعرض لاهل حرب افاروا على الدار التي هو فيها الا
اذا خاف على نفسه ان القتال لما كان تعديضا لنفسه على الهلاك لا يحل الا ذلك
او خلا كلمة الله وهو اذ لم يحف على نفسه ليس قتال هو الا اعلا الكفر كذا في
البحر من المحيط فما اخوجه ملكه حراما اذا دانه اذ لم يخرج وجب رده على
صاحبه لوجود التوبة عليه وهي لا تحصل الا بالرد عليه فاشبه المشتري فاسدا كما
في البحر من المحيط فيصدق به فان لم يتصدق به ولكنه باوه مع بيعه ولا
يطيب للمشتري الثاني كما لا يطيب الاول كذا في الجوهر **باب** الا اذا اخذ ملككم
ماله كذا لو اظا راهل الحرب الذين فهم النساء حصون على ذراعي مسلمين
فاسروهم ومروا على المستامنين وجب عليهم نقض العهد وقبالتهم اذ اقدروا

عليه لا يملكون وقائهم فتقرى في ايديهم فتقرى على الظاهر ولا يضمنوا
لهم ذلك بخلاف الاموال لانهم ملكوها بالاحراز كذا في البحر الا اذا وجب
امانة الماسوق او ام ولد استثنى منقطع ويصح ان يرجع ضيقه الى الناجر
والاسير وفيه اشارة الى بقا النكاح مواسيعة الزوج قبل زواجه او بعده
وفي فتاوي قاري الهداية ما خلاف هذا من ان الماسوق تبين وسببونه
في النكاح لان الله تعالى لم يقض لواحد منهما بشي اشارة الى انه
يفتي المسلم برد العتوب وقضا الدين وعليه نص في التبيين والبحر لمصادقة
ما لا غير معصوم طاهر في مال الحربي واما مال المسلم فلهما بحسب اعتقاد
الحربي عدم عصمة طليتهما لا يصير عينا للمسلم وعونا علينا العيين
جاموس الغنوم والعتك الطير على الامر كذا في النهاية عن المبسوط مرج
العتابي بخلافه فقال لو اقام سنين بطل مقال الامام له لا يكون ذميا
قال الكمال وهو الاوجه كذا في البحر فوضع عليه خراجا المراد بوضع
الخراج التزامه بمباشرة الزراعة او تعطيلها مع التمكن كذا في التبيين حتى اذا
اصاب زرعاه لا يصير ذميا لعدم وجوب الخراج كذا في البحر عن السراج
فيه اشارة الى انه لا يصير ذميا بشرا ارض الخراج حتى يوضع عليه الخراج
اي عاقلنا من مباشرة الزراعة او تعطيلها مع التمكن وهو الصحيح لان الترافد
يكون للتجارة فلا يدل على التزام احكام الاسلام كذا في التبيين او تكنت
ذميا بشرا الى انه لو صار زوجها ذميا او اسلم بعد حاد خلا بلعان تغيير
ذمية بالاولى كذا في البحر وغيره في شامل لما عصبته مسلم او ذمي لعدم
النيابة عنه كذا في البحر عن الفتح **باب** اسلم حربي ثم اخرج مستدرك بقوله
سابقا قتل مسلم من اسلم ثم **باب** او باخذ الدية في عهد يعني رضي القاتل
وهل اد اطلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كذا في الولي فليست نظره
تمه لهذا المبحث الخ من الكافي وفصول العمادي وسيل قاري الهداية

يدان

من البحر الملح امن دار الحرب او الاسلام فاجاب بانه ليس من دار احد
الفرقتين لانه لا يقر لاحد عليه انتهى **باب الوطائف قوله**
العذيب هي قرية من قري الكوفة مجرى فتح الحاد والجيم واحد الاجاد
ومسرة باليمن مسرة بمهرة بن جذاب ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية
كذا في الجوهرة واما العرض فانه من ورميل عالج الى حد الشام
ل الزيلعي حد صاعرضا من جدته وما والاها في الساحل الى حد الشام
انتهى وحد الشام منقطع السهارة فجلة ارض العرب ارض الحجاز وتمامه
واليمن ومكة والطائف والبرية اي البادية كذا في الكافي ولو قسمها بينهم
ووضع الخراج يجوز الخيالة ما قال الكمال اذا قسمت بين المسلمين بوظف
العشرون سقيت بما الاضمار ويستات مسلم او كرم له كان دار
تقدم في باب العتوب احسن من هذا لانه هذا مطلق وان كان تعينه يعلم
بقوله الاي وكل منهما اي الاراضي العشرية والخراجية ان سقيها العشرية
منه العشرية العذيب بضم العين المهمة وفتح الذال المجبة وبالبا الموحدة
مالتيهم وطوائف بضم الحاء المهمة اسم بلوى العتبت بفتح العين المهمة وسكون اللام
وبالسا المثناة قرية موقوفة على العلوية على شرقي دجلة ومداول العراق وعبا دان
حصن صغير على شاطئ البحر وما فتح عنوة واقراهله عليه حصن من مكنة
وخوها لان النبي صلى الله عليه وسلم افتتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف
الخراج انتهى ووضع الخراج على مصر حني افتتحها مروان العاص كذا في
الهداية وقال الكمال الماخوذ الان من اراضي انا هو يدل اجارة لاخراج
الايري ان الاراضي ليست مملوكة للزراع وهذا بعد ما قلنا ان ارض
مصر خراجية والله اعلم كانه لو لم يملكها شيئا فشيئا من غير خلاف ورثه
فصار بيت المال انتهى ولصاحب البحر رسالة في الاراضي المصرية مفيدة
او اجلاهم الامام من اراضيهم اي قبل ضرب الخزينة عليهم او بعده

باب الوطائف

هذا هو معنى قوله
في العتوب والعنا بوج
السمع الى ملك العتوب
بسم الله تعالى
من ارض العتوب
سم يسميهم
هه

ولا مشرف في خارج ارضه كذا لا زكاة مع العشر او الخراج ولا احد
يجمع وعقد وطلد وثني وطلد ودمم وزكاة تجارة وصدقة فطر وقطع وضمان
ويتم ووضو وجبل وحيش ونقاص كافي البحر **وجب العشر في الاراضي**
الموقوفة ليس على عموم لان الارض المشترقة من بيت المال اذا وقفها مشترعا
لا عشر فيها ولا خراج كما ذكره صاحب البحر وافوده برسالة **وصل في الجزية**
الجزية اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزية كالجمية ولما لا يجزي عن
القتل كذا في البحر على كافي سواء كان من العرب او الجم لقله تعالى من
الذين ادنوا الكتاب حتى يعطوا الجزية كذا في العناية كطهر غناه الى هذا
ما اخاره الطحاوي قال صاحب البحر وهو احسن الاقوال انتهى وقال
في الاختيار اختلفوا في حد العتيق والمتوسط والفقير المختار ان ينظر في كل
بلد الى حال اهله وما يعتبرونه في ذلك وتجب في اوله الحول لاسقاط القتل
وتنقسط على الاشهر تخفيفا وليكن الادا انتهى لا على وثني عزلي فان
طهر عليهم نفرة وطفله في كذا في التبيين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يسترقه واربعه مشوكي العرب وابو بكر استرق نسائي خيفة وصبياهم انتهى
واذا طهر على عبدة الاوثان من العرب والمتردين ففسا ودمم وصبياهم في
الا ان ذراري المتردين ونسائهم مجبورون على الاسلام ودمم ذراري
عبدة الاوثان ونسائهم كذا في العناية ولا يقبل منهما الا الاسلام
او السيف الخ استدله في الاختيار بقوله النبي صلى الله عليه وسلم يوم
حين لو كان بحري علي عزلي رق لكان اليوم وكذا الاسلام او السيف
انتهى قلت فيراد بالعزيب الرجل البالغ غير الكافي لما تقدم من استرقاق
نسائ العرب وذراريهم انتهى وفي العناية ترك القياس في الكافي العزيب
لما قدمناه من نص الامة ولو لوله لدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
لو كان بحري علي عزلي رق الحديث اما وثني العرب فلان النبي

عليه عليه وسلم نشأ بين الظهور والهم وهو ان ثلث المكاني فقد حصر الكتاب
كأنه مناه والوقت من الجثة من خشب او حجر او فقه او جرم او نحت والجمع
او ثلث كافي المذهب وفي السراج الوثق ما كان منقوشا في طابطة ولا شخص
له والعنم اسم لما كان على صورة الانسان والعليق ما لا ينش فيه ولا صوت
تعبه كذا في البحر **الماء** وروي عن ابي حنيفة انه يوضع عليه اذا كان يتدر
على العمل جزيره في الاختيار حيث قال ولا على الرعيان العتولين والمراد
الذين لا يتدرون على العمل او الساجين ونحوهم اما اذا كانوا يتدرون
على العمل فيجب عليهم وان انزلوا وتركوا العمل لا ينهم يتدرون على العمل يصاروا
كالعتولين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كتعطيل رضى الخراج انتهى ومثله
في الجوهرة مقصدا عليه وضمن الزمانه عدم بعض اعضاءه او تعطيل قواه
كذا في البحر من البناءه وبقية لا يكتب قال في البحر هو الذي لا يتدرون على
العمل والعتل المكتسب الذي يتدرون على العمل وان لم يحسن حرفة ويكتفي
ببعضه في اكثر السنة انتهى فاذا ترك العمل تؤخذ منه الجزية كتعطيل رضى
الخراج وفيه مطبق العمل معتبرا بالارض التي لا تنصلح للزراعة اعتبارا بالخراج
الروس بخراج الارض كذا في الاختيار وتنقطع بالموت والاسلام
كذا تنقطع اذا عمي او زمن او اقعده او صار شيخا كبيرا لا يستطيع العمل
او اقعده بحيث لا يتدرون على شيء ولا فرق في المسقط بين ان يكون بعد
تمام السنة او في بعضها وتنقطع جزية سنة مرض نفسها كذا في البحر
وتدأخل بالتركه خلف في معنى التكرار والمصحح انه اذا دخلت السنة
الثانية سقطت جزية السنة الاولى وذلك لانها تؤخذ في اخر الحول
قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم او يومان عنده ابي حنيفة كذا في البحر وقال

في الهداية في الجامع الصغير من لم يخدمه خراج راسه حتى مضت السنة
وجاءت سنة اخرى لم يخدمه عند أبي حنيفة انتهى وهذا خلاف ما قد علمنا
والله اعلم بالصواب

عن الاختيار انها تنقطع على الاشهر انتهى وقال في البحر قيد الجزية لا ت
 الديون والاجرة والخراج لا ينقطع بالاسلام والموت اتفاقا واختلف
 في سقوط الخراج بالتدخل فعند الامام يستقطر وعند عمال وقيل لا تدخل
 فيه بالاتفاق كالتشريع **تنبيه** لا تقبل الجزية لو بيعت على يد نائب
 في ارجح الروايات بل يكفي ان ياتي بنفسه فيعلم قايما والفايض منه قاعد
 وفي رواية ياخذ بتبليبه ويمنع هراويقول اعطى الجزية يا ذمي كذا في المداير
 والقبيل او يقول له يا يهودي او يا نصاري يا ذمي والله كافي غاية البيان ولا
 يقال له يا كافر وبان القائل اذا اذاه به كافي القية وفي بعض الكتب انه
 يصنع في عنقه حين اذ الجزية كذا في البحر لا تحدث بيمعة وكفيسة وميت
 نار هنا اي في دار الاسلام لم يقيد فمثل القرية كالا مصار وهو المختار كما في
 البحر عن فتح القدير بمنزلة الذي لم فيه اشارة الى جوارسكاه مع المسلمين
 لكن في جملة حاشية في المعتمد كافي الاشياء والنظائر وهذا في غير ارض العرب
 لما قال في الاختيار يمنع المشركون ان يتخذوا ارض العرب سكوا وطنا
 لقوله صلى الله عليه وسلم ديننا في ارض العرب ويموتون من اكلها والنواحي
 والربا والمزايير والطناير والعنا وكل لهم حرمة في دينهم لا يجمع هذه
 الاشياء كما في جميع الادبيات وان حضر لهم عبيد لا يخرجون منه صلبا منهم
 انتهى ويركب على سور كافي العتمة انه لا يركب مطلقا وان ركب
 لضرورة ترك في الجامع ويضيق عليه في المروءة كافي الاشياء والنظائر
 لا ينقص هذه ان امتنع من الجزية كذا لا ينقص هذه بالقول خلاف
 اما ان الجزية فانه ينقص بالقول كافي البحر عن المحيط ولا يوجب من اخطاهم
 كذا في اومهم اي في تغلب المسلمين على ضعف مكانا وهي مقدمة في حق
 الفقراء المسلمين كذا في الاختيار وبما في الجزية والخراج الى بيان لمصرف
 لسد يوسف مال المسلمين وهي اربعة اهل جزائره ومصرف الاول ما ذكره

هل يستقطر الخراج
 بالتدخل

بيوت
 المال
 رجب

المصر

المصنف ومن جملة هذا النوع ما يات في العاشر من اهل الحرب واهل
 الذمة اذا امر واعليه ومال اهل جزائره وما صولح عليه اهل الحرب على ترك
 القتال قبل زول العسكريين احقهم كذا في ذلك يعرف الى مصالح المسلمين
 الثاني الركاز والعشر ومصرفها من يجوز صرف الزكاة اليه الثالث
 خمس الغنائم والعمارة والركاز ومصرفها كذا في قوله تعالى فان لله خمسة
 اولى والرابع اللقطات والتركات التي لا وارث لها او لم يتركها **تنبيه** لا يملك
 له ومصرفه اللقطة الفقير والفقير الغني لا اوليا لهم يعطيه من نفقتهم
 وادويتهم وكفنتهم ومقتل جنائهم وعلى الامارات يحمل لكل نوع من
 هذه الامواع بيتا حصه ولا يخلط بعضها ببعض ويستقرض من بعضها
 لبعض عند الحاجة اليه ثم يرد اذا حصل الا ان يكون المعروف من الصدقات
 او خمس الغنائم على اهل الخراج وهم فقرا فان لم يرد شيئا لم يمسحوا
 للصدقات بالفقير وكذا في غيره اذا صرف الى المسحق كافي القيس وغيره وقال
 في البحر ليس للذمي شيء من بيت مال المسلمين الا ان يكاد يملك فيعطيه الامام
 منه قدر ما يسد جوعته انتهى وكذا في الحاوي القدي **تنبيه** عمارة الكعبة
 المشرفة ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول من بيوت المال وما حال
 الجزية والخراج وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بنبرقتك وما يات في العاشر
 حتى من اهل الذمة والحرب اذا امر واعليه ومال اهل جزائره وما صولح عليه
 اهل الحرب لترك القتال قبل زول العسكريين احقهم كذا في ذلك يعرف الى
 مصالح المسلمين كذا في مقدم ومن معظما عمارة الكعبة المشرفة وفي الظهيرية يجوز
 صرف الخراج الى نفقة الكعبة انتهى وقد اوردته رسالة سبيلها اسعاد ال عثمان
 المكرم بينا بيت الله المحرم وذراتهم جميع يعود الى الكل من القضاة
 والعلماء والمقاتلة لان العلم يشمل الكل كذا في مثل مسكين في شرفه لكثرة في
 الهداية ما يوجبهم التخصيص كشرح الجمع حيث قال وذراتهم اي ذراير

الذي ليس له وارث له
 ورد تركه الى بيت
 المسلمين

الفاطمة انتهى وقال صاحب البحر والمير كذلك انتهى **قوله** وموت القاضي في ذلك
السنة قال في المحرر لو استوفى رزقه سنة وعزل قبل استكمالها الاصح انه يجب
الرد انتهى اي رد رزقه ما بقي من السنة وكذا صح في الكافي انتهى فبقي هذا التصحيح
بغير ان يرد اذا علمت ما بقي منه من الرزق لباقي السنة **قوله** وقيل لا يسقط حرم
في البغية لم ينص القصة بان يرد رزق خلاف رزق القاضي كافي في المساء والنظائر

باب الرد قوله عرض عليه الاسلام هو مستحب على ما قالوا وليس سائيا في
بواب كذا في التبيين وجس ثلاثة ايام ان استعمل في طاهر الرواية انتهى وقال في المحرر
في الموايد لا يجوز الامهال بدون الاستعمال في طاهر الرواية كذا في الجرموسم ان
فادله يستعمل قبل من ساعته الا اذا كان الامام يوجب اسلامه كافي في الجرموسم في قوله
وقيل مطلقا اي قبل سعة مطلقا وهو مروي عن اي حنفية واي يوسف
وفي الجامع الصغير يرضى عليه الاسلام فان لم يرضه لم يرضه كذا في المحرر
لم يستعمل كذا في الجرموسم واذا استعمل فظاهر الميسر وجوب امهاله فانه قال
اذا طلب الناحيل كان على الامام ان يهمله ومن الامام الاستصحاب مطلقا كذا
في الجرموسم قال واقاد باطلا فانه يفعل ذلك بالمرئيات الى انه اذا تاب
ضربه الامام وخلي سبيله وان ارتدنا لتاتم ثاب ضربه ضربا وجيعا وجسمه
حتى يظهر عليه آثار التوبة ويرى انه مسلم مخلص ثم خلي سبيله فان عاد فعل به
هكذا كذا في التاتارخانية فان تاب بالتبري الى اي مع اتيانه بالشهادتين
سئل ابو يوسف كيف يسلم قال يقول اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله وبقية ما طعن عند الله ويتبرأ من الذي اتخذه كذا في الجرموسم شرح الطحاوي
او صرح في العناية بان التبري بعد الاثبات بالشهادتين محل قوله
توبة المستند ما لم يكن ردة بسبب النبي او بغضه صلى الله عليه وسلم كقدمه للمصر
فان كان به قتل جواد لا يقتل توبته سوا جانا بيا من نفسه او شهد عليه بذلك
خلا فيه من المكورات فان امكنها توبة لكنه حدد نكاحه ان شهد عليه

البيعة في القضية

مع

مع انكاره وكذا يقتل حوا بسبب الشخين او الطعن فيهما ولا يقبل توبته
عليه ما هو المختار للفتوى كذا في الجرموسم خلاف المرتبة يصح ان يتعلق بقوله
والاقل ولا يسترق والمصر قصص علي الاخير انه سيد كرم لا يقتل المرتبة
وخص ذلك يعني هذا عن بعض اذا لخصت بدار الحرب فانها تسترق
قيد به لا لا تسترق ما دامت في دار الاسلام في طاهر الرواية وعن اي حنفية
في النواذر تسترق في دار الاسلام ايضا قبل ولو اتي بهذه الاماكن به فيمن
كانت ذات زوج حمالا تصد بها السي بالردة من اثبات الفرقة وبقي ان
يشترط لها الزوج من الامام او يهملها اذا كانت مصفيا لها صارت فيها للمسلمين
لا يختص بها الزوج فيملكها ويتولى حينئذ حبسها وجبرها على الاسلام في ردة
مردقة عليها كذا في الفتح ردة احد الزوجين فسخ سيذكر في النكاح
ايضا وهذا هو ظاهر الرواية وقد اتي الدوسي والعنبر وبعض اهل المدينة
بعد وقوع الفرقة بالردة رداعليها وعينهم مشوا على الظاهر لكن حكموا بجبرها
على تجديد النكاح مع الزوج وتقرب خمسة وسبعين صوطا واخاره قاضي
خان للفتوى كذا في الفتح عن مدبر كذا مدبرها اذا لخصت وطاع بونا
كافي في الفتح وكسب اسلامه لو ارثه المسلم العبرة لكونه وارثا عند موت
المتردد او قتله او القضا بلحاظ في الاصح وهو رواية عن محمد وترثه امراته المسلم
اذا ماتت او قتلت او قضى عليه بالخطأ وهي في العدة لانه صار قارا كافي
التبيين وقضي دين حال من كسبها الكسب بفتح الكاف وكسرها وهذا
قول فقرو وهو رواية عن الامام قال في البحر وهي ضعيفة وفي رواية الحسن
عنه انه اي دينه بقضي من كسب الاسلام الا ان لا يقضي به فيقضي الباقي من
كسب الردة وهو الصحيح لان دين الانسان يقضي من ماله لا من مال غيره
وكذا دين الميت يقضي من ماله لا من مال وارثه وماله كسب اسلامه فانما
كسب الردة فقال جماعة المسلمين فلا يقضي منه الدين الا لصروقه فاذا لم

الصور سيرة واه محمد
عن الامام كافي في الكهانة
والخافي والتبدي واتقوا
في الكهانة الاكل

فيه كسب الاسلام تحققت الضرورة فيقضي الباقي منه كذا في البدائع وهكذا
 صحح الولولي انتهى ومع طلاق واستيلاده هذا بالانفاق وكذا بقوله
 المحبة وتسلية الشفعة ويجوز على ما زونه وتوقف مفادته كذا في مقرة على
 ولهم الصغير كما في البقيين وتدين كذا في مقرة موقوف كما في الكثر
 ووصية اي التي في حال ردة اما وصية في حال اسلامه فالذكر في ظاهر
 الرواية من المبسوط وغير انها تبطل مطلقا قرينة او غير قرينة من غير ذكر
 خلاف وذكر الولولي ان الطلاق قوله وقال لا بعد بطلان الوصية بغير قرينة
 قيل اراد بغير القرينة الوصية للناسخ والمغنية كما في الفتح وان جازما
 بعده وماله مع وارثة اخذ يعني بالقضاء او الرضا قال في البحر والناظر
 وما كان قابلا في يد الورثة انما يعود الى ملكه بقضاء او رضاه ذكر في السير
 الكبير ان وارث المرتد اذا تصرف في المال الذي ورثه بعد ما عاد المرتد مسلما
 فقد تصرف انتهى وبه جزم الزيلعي مطلقا بانه دخل في ملكه حكم شرعي فلا يخرج
 عن ملكه الا بطريقه انتهى ثم قال صاحب البحر ولم اذكر استرداده من الامام
 كسب ردة والذي يظهر عدم استرداده لانه لم يأت به بطريق الخلاف بل
 لكونه مال جزئي كالجزئي الحقيقي يسترد ماله بعد اسلامه انتهى اخبر
 بارتداد زوجها لم يبين شرط الجزم لم يذكر اخبار الزوج بارتدادها وقال
 في المبسوط لو تزوج امرأة فلم يدخل لها حتى قاب فآخروها فبطلت ارثها
 عن الاسلام والعياذ بالله والخبر ثقة عنده وهو حر او مملوك او محبوس في قنفذ
 ومعه ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها لانه اخبر بما ورد في موطأ طحاوي
 الاربع له وهذا امر بين وبينه وكذا اذا كانت ثمة وكان اكبر رايه انه
 صادق لان خبر الناسق يتايد باكثر الراي وان كان اكبر رايه انه كاذب
 لم يتزوج اكثر من ثلاثة لان خبره يسقط عما روى اكبر الراي بخلافه ولو كانت
 المحرأة ان زوجها قد ارتد فلها ان تزوج بزوج اخر في رواية هذا

الكتاب

الكتاب ايضا وفي السير الكبير يقول ليس لها ذلك حتى تشهد عندها بذلك
 رجلان او رجل وامرأتان قاله لعدة الزوج انما هي في الاستحقاق
 القيل بخلاف ردة المرأة وما ذكره هنا اصح لان المقصود الاخبار بوقوع الفرقة
 لا اثبات الردة انتهى ومثله في قاضي خان كما في الاخبار وموته ونظائره
 ويشترط فيه ما قال في الواجب لو اخبرها ثمة ان زوجها الغائب مات او طلق
 فلا او غير ثمة معه كذب بطلاقها ولم تدركه ثمة الا انها خوت فخرج صدق
 جاز لها الاقتداء والتزوج انتهى لا تقبل موقدة قال في البحر الا انها
 كانت ساحرة تعتقد انها هي الخالصة لذلك فتقتل في الصحيح انتهى اي ما لم
 تبطل وان قلها احد لا يضمن شيئا حرة كانت او امه الخ خالفه في ضمان الامه
 ما قال في الترتيب عن الغياثه يضمن لولاها كما في البحر والامه تجبرها
 لولاها اي تدفع لولاها فيجعل حبها في بيت السيد سوا طلب ذلك امر لا
 في الصحيح مما بين حق الله تعالى وحق السيد في الاستخدام لكنه لا يطوها
 صرح به الاسيوطي بخلاف العبد المرتد لانه يقتل كذا في البحر ويروي بغير
 في كل يوم انما قاله لانه لم يذكر من ردها في الجامع الكبير ولا في ظاهر الرواية
 ويروي عن ابي حنيفة انها تضرب في كل ايام وتدرها بعضهم ثلاثة وعن
 الحسن تضرب كل يوم تسعة وثلاثين سوطا الى ان تقف او تسلم ولم يخبر
 حرة ولا امه وهذا قتل معني لان مولاة الضرب تقضي اليه كذا في الفتح وقال
 الزيلعي تضرب في كل ثلاثة ايام مبالغة في الجمل على الاسلام انتهى فقد مشي على
 ما قدره البعض جازما به انه المذهب لعدم حكمية فيه وظاهر كلام الكمال
 عدم ارتضايه وكسباها لورثتها ولا يرث الزوج اذا ارتدت في محبتها
 ولما اذا ارتدت وهي مريضة فمات من ذلك المرض ورث الزوج منها
 لانها تصدق الزار والزوج اذا ارتد وهو صحيح فانها رثت منه لانه يقتل
 فاشبه الطلاق في مرض الموت كذا في المجموع كذا في النصارية اراد به

من محل له وطوها من الكتابات فظهر عليه اي غلب عليه قال
 في الغريب ظهر غلب وظهر على الغلب وهو من قولهم ظهر فلان السطح
 اذا علاه وحقيقته ما روي عليه ظهره انتهى كذا في البحر وحكم القاضي بالحاقة
 قيد المسيلة حكم القاضي وليس ظاهرا الرواية كما سنذكر وقد اطلقها في الكفر والردة
 من بعد الظاهر الرواية كالجامع الصغير فهو وارثه قبل التسمية بين الغائبين
 اي بنيرتي وان وجد بعد ما اخذ بقتيمته ان شاول كان مثليا فقد تقدم
 انه لا يورث لعدم التاميد كافي الفتح والثاني انتقل الي ورثة حكم القاضي
 بالحاقة وكان الوارث مالكا قدما هذا التوجيه لما ذكر من تسمية المسيلة حكم القاضي
 بالحاقة وعلي ظاهرا الرواية من انه لا يحتاج للقضاء باخذ الوارث ما اخذه
 المرتد بعد عودته ورجع به ثانيا يوجب ما بان عوده واخذه والحاقة ثانيا يوجب
 عدم العود ويؤكد مقتور دعوة حكما وما احتج الى القضاء بالحاق بصيرورته ميراثا
 الا يرجع عدم عودته مقتورا فقامته ثم مقتور دعوة فكان رجوعه واخذه ثم عوده
 ثانيا بمنزلة القضاء في بعض روايات السير جله في ان يجرى الحاق بصيرورته
 المال ملكا للورثة والوجه ظاهرا الرواية كذا في فتح القدير واذا علمت هذا فقد
 تساهل صاحب البحر لتعليم المسيلة بانه انتقل اليهم ببقايا القاضي بالحاقة
 وقد ذكرنا نقلناه عن الكاتب **الحاق** مسالما يعني قبل اداء البذل للابن اذ
 لو كان بعده يكون الولد للابن وقيد بالكتابة لان الابن اذا دبره ثم جاز الاب
 مسالما فان الولد للابن دون الاب كافي البحر من التاخرية بدليل منقذ
 هو القضاء بالعبد فذمته في كسب الاسلام هذا عند اي حنيفة وقال ايضا
 اكتسبه في الردة واما على هذا اذا عصب مال فاضاعه بحب ضمانه في
 مال الاسلام وعند ما في الكل كذا في الفتح من غير تعيين بشي انتهى وهذا
 يناقض ما قدمه المم من ان دين كل حال بقضي من كسبها ووضح على الصحيح
 الذي قد مرناه الحاق في كسب الاسلام الا ان لا يفي بقضي كسب الردة انتهى وقد

فصل

فصل فيه في الفوائد الظهيرة فقال ما عصب من شي واستهلكه وقد ثبت ذلك
 بالعبادة او البينة ففهم ان ذلك في كسب الاسلام والردة يودي من اي الما لين
 شام من غير ان يرتب احدهما على الآخر عند جميعا وان ثبت ذلك باقراره
 فعند ما يستوفي من الكسبين جميعا فعند اي حنيفة من كسب الردة لان المقاتل
 نصف منه فيصح في ماله وكسب الردة ماله عند انتهى وان لم يلحق في
 كذا الحكم لو لم يلحق ولم يبق بالحاقة وجاهد على ان مات من النطق فانه يجب دية كاملة
 على النطق على قولهما ونصف دية على قول محمد وقاله فخر الاسلام لا يرض فيه
 والصحيح انه على الخلاف الذي ذكرنا قاله تميم لا يرض فيه كذا في الفتح **قوله** مكاتب
 او تده فليكن فاكتسب ماله الا انما قيد بكسب المال بعد الردة لينفذ ان حكم ما
 اكتسبه قبل ذلك كذلك بالاولي ثم ان هذا ظاهرا على ما علمه لان كسب الردة
 ملكا اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتبا اذا كان مكاتبا بالمولف فالردة اولى
 واذا كانت ملكة فمقتضى منها مكاتبته واما عند اي حنيفة وجه الله فيشكل لانه لا يملكه
 كسب الردة اذا كانت حرا وملكه اياه مكاتبا وجهه ما افاده المص بقوله والرد
 لا تورث لخصا الى قيد به لانه لو مات الزوج فارتدت الزوجة ولحقته ثم ولد
 منها ثم ظهر على الوارثان الولد لا يترق ويرث اياه لانه مسلم تبعا لايه فان
 صبيت ثم ولدت في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لايه موقوف تبعا لايه ولا يرت
 اياه لحرمانه بالرد كذا في البحر عن البدايع **قوله** بلاقيل ان ابا احد مساميل
 لم يقتل فيها المرتد الشاذي المسلم بالتبعية لا يورثه اذا بلغ مرتد الثالثة اذا
 اسلم في حفره ثم بلغ مرتد الرابعة المكره على الاسلام اذا ارتد استحقنا
 في الجميع ولو قتل احدنا لم يلزمه شي **الحاق** التقيط في دار الاسلام محكوم
 بالاسلام ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولو يقتل كالمولود بين المسلمين اذا بلغ
 كافرا كافي الفتح **باب البغاة قوله** قوم مسلمون خرجوا عن
 طاعة الامام لم يقيده بكونه تباول بل من الخواارج عن طاعة الامام اربعة اصناف

في الكتاب الذي في خطه كما لا يخفى بالمولف
 عند الاشارة الى كسبه

كذا في الفسخ احدها الخارجون بلا فاء وبل عنهم وبلا منعه باخذون احوال
المسلمين ويقالونهم ويخفون الطريق وهم قطاع الطريق وسيد كرمهم الم
كثير في كتاب المدة وكان الانسب هنا لكون قالهم من الجهاد والثاني
قوم كذلك لانهم لا منعة لهم لكن لهم تاويل فحكم قطاع الطريق والثالث
قوم لهم منعة وجميع خروجهم عليهم بتاويل يرون انه على باطل كغيره ومعه منة يجب
قتاله بتاويلهم وهم لا يسمون بالخوارج يستحلون دماء المسلمين واموالهم
ويسبون نسابهم ويكفرون الصحابة وحكمهم عند جمهور الفقهاء وجمهور اهل
الحديث حكم البغاة والرابع قوم مسلمون يخرجون طاعة الامام وطريقتهم اما
استباحة الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذرارهم وهم البغاة وحكمهم ما
ذكره المصنف فدعواهم الى العود ويكتشف شبهتهم ليس ذلك واجبا
بل مستحب لانهم كمن بلغتهم الدعوة فان اهتموا بغيره من طاعتنا قالهم
برأيك اذا ذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده وهو المذهب عندنا وذكر القدوة
في مختصره لا يبداهم بقتاله حتى يبدوه وهو قول الشافعي هكذا قاله الزيلعي
ثم قال ولو امكن دفع شرهم بالحبس بعد ما حذر وافعل ذلك ولا يقاتلهم لانه
امكن دفع شرهم بما هو منه والجهاد معهم واجب بقدر ما يندفع به شرهم
والمروي عن ابي حنيفة من لزوم البينة بحمله على عدم الامام واما اعانة الامام
من الواجبات عند القدرة انتهى وقال الكمال يجب على كل من اطاع الدفيع
ان يقاتل مع الامام الا ان ابدوا ما يجوز لهم القتال كان ظلمهم او ظلم غيرهم
ظلم لا شبهة فيه بل يجب ان يعينوهم حتى ينصرتهم ويرجع عن جور خلاف
ما اذا كان الحال مشتبها انه ظلم مثل تحيل الحيات التي للامام اخرها والفاق
الضرر لها لدفع ضررهم من انهم ويقتل جزعهم كذا السيردي وان
راي ان علي بن فضال فان عليا رضي الله عنه كان اذا اخذ اسيرا استخلفه
ان لا يعين عليه وظاهره وان شاحبه وهو الاحسن لانه يؤمن شر من غيره قتل

كذا

كذا في الاحياء انتهى واذا اخذت المرأة من اهل البني وكانت تقابل حصة
ولا تقتل الا في حال مقاتلتها د فعا وانما تحبس للمصينة ولمنها من الشر والفتنة
كذا في الفسخ **قوله** وحسب احوالهم قاله في الجوهري الا ان الامام يبيع الكراخ ويحسب
منه لان ذلك انظر وايسر لالكراخ يحتاج الى مودة وقد تاتي في قيمته فكذا
بيعه انفع لصاحبه انتهى ومثله في الكافي **قوله** واستعمل ملامهم الخ **قال**
في الاختيار معناه اذا كانت لهم فيه انتمى ولم يمان بائلا منها كسبي كرم المصنف
قوله لا شيء يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم المولى من عبارة الكافي ويمن قتل
باغ مثله ثم ظهر ما عليهم لم يجب شيء **قوله** خلاف ما اذا اخرجوا فيه احكامهم اي
فلا تؤد ولديته ولكن يستحق عذاب الاخرة كذا في الفسخ **قوله** مدعي ذلك
الباعى حقيقة اي حكم القتل وحال طلب الميراث لما قال الكمال وان قتل
الباعى القاتل وقال كذا على حق وانا الا انه على الحق ورثة انتهى وكذا قال
في شرح المجمع وان قتله الباعى وقال كذا على حق وانا الا انه على حق ورثة
انتهى ومثله في الكافي **قوله** كره بيع السلاح خرج به ما يتجه منه السلاح لانه
لا يقاتل به الا بصحة وهم لا ينفرون لها خلافا لاهل الحرب فانه يكره ذلك ايضا
قوله قال في مجمع الفتاوى قد مرنا ان اول الباب الكلام عليه **كتاب**
احياء الموات **قوله** ويعتد من العامر هو المختار وعن محمد انه يعتبر
ان لا يرتقى به اهل القرية وان كان قريبا وجه المختار يتعلق حقهم به حقيقة او
دلالة فلا يكون مواتا وكذلك اذا كانت محتطبا لا يجوز احياءه لانه حقهم
كذا في الاختيار ملكها محيها اي يجب فيها الشرع على المسلم والخراج
على الذي لانه ابتداء وضع فيجب على كل منهما ما يليق به وان سقاه بما الخراج
اعتبر به كذا في الاختيار قالوا هذا ديانته يقتضى الخلاف فيه وقد جزم به
في الاختيار وشرح المجمع لكنه يكون كالسوم على سوم غيره اربعون
دراهما قال في شرح المجمع عن المحيط اذا كان على السير اريد اعلى الاربعين

واد عليها ولا حزم للنهر الا حجة الى اطلاق الخلاف في مطلق النهر وقال
 في شرح الجمع نقلنا من الكتابة الاختلاف في تركب لا يحتاج الى كونه في كل حين
 اما الاضمار الصغار التي تحتاج الى كونه في كل حين فلها حزم بالاتفاق انتهى
 وقاله مساندة الى كذا في الجمع ثم عقبه بقوله وقيل هذا بالاتفاق وعلم
 الشارح بما نصه قال المحققون للنهر حزم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لغيره
 الاحتياج انتهى ومثله في شرح الاحتيار انتهى ثم ان المصنف رحمه الله لم يبين
 مقدار الحزم عند ما قال في الجمع وفي رواية بقدره ابو يوسف الحريم
 بنصف عرض النهر من جانبيه لان طينه يلقى من جانبيه فيقسم عرضهما وقد
 محمد بك عرض من كل جانب لانه قد لا يمكن ان يلقى الطين من جانبيه جميعا فتقدر
 بعرضه من كل جانب انتهى كذا في الكافي للتشبيه لا للتشليل

جمع المصنف رحمه الله بين هاتين التسميتين
 للكتاب وغير افزده باحديهما وبعضهما سماه كتاب الخطر وبعضهما سماه
 كتاب الزهد والورع اما تسمية بالكرهية فلما فيه من بيان ما يكره من الافعال
 وما لا يكره وبيان الكروء اهم لوجوب الاحتراز عنه واما تسمية بالخطورة فلان
 فيه ما منع من استعماله شرعا والخطر المنع والحبس قال تعالى وما كان
 قطار بك مخطورا اي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والعلاج والخطور
 ضد المباح والمباح ما خبر المكلف بين فعله وتركه من غير استحقاق ثواب
 وله عقاب واما تسمية بالاستحسان فلما فيه من بيان ما حسنه الشرع ونجحه
 ونظف الاستحسان احسن اولون اكثر مسايله استحسان الاحمال للقياس فيها
 واما تسمية بالزهد والورع فلان فيه كثرة امن المسائل الهلتهما الشرع
 والزهد والورع تركها كذا في الاختيار والجوهري فرض الاكل بقدر دفع
 الهلاك الى وكذا الشرب وسائر العورة وما يدفع الحر والبرد وفي اطلاق الاكل
 اشارة الى فرضية اكل الميتة وما لا الغير لدفع الهلاك فان ضمن مال الغير

في كتاب الكراهية والاسواق

ووجوه على ذلك لما في الاحتيار وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ليوجر
 في كل شيء حتى الله في منها العبد الى فيه فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد
 عصى لان فيه الفاء النفس الى الهلكة وانه منهي عنه في محكم التنزيل
 ويستحب بقدر ما يتدبر به على صلاة قايما وصومه لقوله صلى الله عليه وسلم
 المؤمن القوي احب الي الله تعالى من المؤمن الضعيف وان لا اشتغال بما يقوى
 به على الطاعة طائفة وسيل ابود رضى الله عنه عن فضل له اعمال فقال الصلاة
 واول الخبر اشارة الى ما قلنا كذا في الاحتيار وايضا الى الشئ اي من كل
 وظاهر ان المباح له اجر ولا وزر فيه ويحاسب اليه حسابا يسيرا كما في المواهب
 والاحتيار والوجوه ما فوقه الا الى كذا لا باس بالزيادة ليقينا به كان ان
 بن مالك رضى الله عنه باكل الوان الطعام ويتقياء فيفسده ذلك كذا في
 البرازيه وقاضي خات فلا حصر فيما ذكره للمصنف واذا اكلت المرأة الفتيمة
 واشباه ذلك لاجل العمن قال ابو مطيع البلخي رحمه الله لا باس به ما لم
 تاكل فوق الشبع كذا في قاضي خات وحرم بول الاكل كان ينبغي ان يقول
 وكراهه كذا قال في البحر الا نانا الخلاف فيه كذا الاكل بمسقطها مستفاد حكمه
 مما تقدم من قوله والكل وشرب وادهاك وتطيل من انا ذمب وفنم ووجه
 الحرمة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب في اية الذهب والفضة وقال
 صلى الله عليه وسلم من شرب في انا فضة وذمب فطنا بخر حر في بطنه فارجعتم
 والنفس وان ورد في الشرب فالباقي في معناه لا يستوي الاستعمال والجامع
 انه زى المنكرين وتسم المترفين وانه منهي عنه فيمنع الكل ويستوي فيه
 الرجال والنساء العموم النهي وعليه الاجماع كذا في الاحتيار وان كان لا يكون
 الفضة في موضع النهم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند اخذ القول
 محرمة تلقية باليد ضعيف لما قال في الاختيار يجوز الشرب في الحفا المفضض
 اذا اكله يتقي منه موضع الفضة وقيل يتقي خطه باليد انتهى ومثله في الحرمة

والهداية وفي التوكيل ظاهر عطف على المعاملات مغايرة لها وهو
قد منها قال في الجوزية يقبل في المعاملات قول القائل مثل الوكالات
والمضاربات والاذن في التجارة وهذا اذا اعلب على الراي صدقة اما اذا اقلب
عليه كذبه فلا يعمل به انتهى كالحبر عن نجاسة المأكلة الواضحة عدل بانه ذبيحة
محمية لا اجل اكله ولكن لم يرد بقوله على يابه كافي النزاهة وفي اليه وليمة
فيها منكر وعلمه لم يحضر اي سوا كان مقتدي او غير وغير اي غير المقتدي
انه فقد واكلا جان هذا اذا كانت الفناء واللحم في ذلك المنزل لا على المائدة
فان كان على المائدة فلا ينبغي ان يتعد لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع
القوم الظالمين فان اجابة الدعوة سنة الى تقليل لما اذا اكلت غير حلال
ولم يكن الله على المائدة ولم يعلم به قبل حضوره لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا
كان هناك منكر وفي جوارس المقتدي به فتح باب المعصية وشين الدين كما
في البرهان والكافي لا يلبس رجل حريرا كذا المصنف
من غير الحرير عزرائل او عصفا او ورس فانه مكروه للرجال كافي النزاهة وقال
في الاختيار بكرة الاحمر والمصنف انه صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المعصفر
انتهى الا قد راجع اصابع عرضا اي مضمومة كذا في الجوزية والنزاهة
وفي نوادر هشام عن محمد بن بكر بن لينة الحريري القتب وتكة الديباج والايديم
لانه استعمل تام كذا في الاختيار وعند مما حل في الحرب هذا اذا كان
صفيقا يحصل به اتقا العدو في الحرب لما اذا اكلت رقيقا لا يحصل به الاتقا
لاجل لبسه بالاجماع لعدم الغاية كذا في الجوزية ولكن ظاهر الهداية فينبغي
ذلك قال ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب عند ما لا روي الشيء
انه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب ولان فيه ضرورة
فان الخالص منه ارفع لمعرة السلاح واهيب في عين العدو لبريقه
وتوسد به ويقتضيه هذا عند اي حنيفة قال في مواهب الرحمن وتوسد
الحرب

الحرب واقفة اشبه وجعله ستر احلال عندنا وحرماه وهو الصحيح انتهى قلت
هذا التصحيح خلاف ما عليه للتون المعين المشهور والشروع ويلبس
ما سداه حرير ولحمة غيره فكنه يكره ما سداه ظاهر الهداية وقيل لا يكره كذا في
المواهب في الاختيار وسوي بين القولين حيث قال وما كان سداه ظاهر الهداية
فيل يكره لان لا يلبس في مظهر العين لاس حرير وفيه خيل وقيل لا يكره اعتبارا
بالحمة الا لا يتم فقهة والسنة ان يكون قد رقتا فنادوته ويجعل في خمر
السري وفيه اليه باطن كنه خلاف النساء لانه للزينة في حقهن خلاف الرجل
وتجوز ان يجعل نفسه عتيقا او في زج او ياقوتا وغرم وان ينقش عليه
اسم او اسم من اسماء تعالي لتقابل الناس وما روي انه عليه السلام قال
اجعلها في يمينك فتمسوخ وقد صار ذلك علامة للبغي والفساد والحكمة في
المعصية ولو كانت خاتم من الفضة كحبة خاتم النساء بان يكون له فصان او ثلاثة
كره استعماله للرجال من النزاهة والاختيار وحلية السيف منها اي
الفضة وطيل السيف من حلة طيبة كافي النزاهة وعمره الركاب والخاص من
الفضة كافي الاختيار ولا يختم بالحديد والفضة لا يحل له ذلك لما سداه
وكذا لا يجوز للرجال التخلي باللولو لانه من حل النساء كذا في الجوزية ولا
يشد سنة الا بفضة هذا عند اي حنيفة وعند محمد بن باس بالذهب ايضا
قال في الهداية وعن اي يوسف مثل قول كل منهما وعنه مثل قول اي حنيفة
انتهى والخلاف في شد السن اما اتخاذ الذهب من الذهب فلا خلاف في جواز
كل في المواهب وجاز حرقه اي جاز حلها ولو جعلها غير حادة يعني
بان كان تكرر الما في الهداية انما تكرر اذا كان عن تكرر وصار كالترجيع في الخلوس
انتهى والرم استدل لجواز في الهداية بقوله وقد روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يربض امكاه بذلك ولا نهى لبس يعبث لما فيه من الغرض
الصحيح وهو التذكر عند النساء انتهى حتى يتكرر كشف

الركبة اي يرفق بغير عليه في الهداية واليه يشير قول المصنف بعده وفي الخبز
يعتد اي تنظر المرأة الى الملاء والرجل الى كذا في الهداية ثم قال وفي كتاب
الحق من الاصل ان تنظر المرأة الى الرجل لا يجزي من تنظر الرجل الى عماره وهو
لان النظر الى خلاف الجنس غلط انتهى اذا تمت الشهوة لا يعلم حكم ما اذا لا ينظر الى
خافت او شكت وبه صرح في الهداية بقوله فان كان في قلبها شهوة او كبرياها والصدق
انها تشتهي او شكت في ذلك يستحب لها ان تعرض بصرها انتهى ولو كان الناظر والعصاة
اليها هو الرجل وهو هذه المصنف لم ينظر وهذا اشار الى التحريم ووجه الفرق
ان الشهوة يلين غالبية وهو كما لم يتحقق اعتبارا فاذا اشتهى الرجل كانت
الشهوة موجودة من الجانبين وذلك كذلك اذا اشتهت المرأة لان الشهوة غير
موجودة في جانب حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمتحقق من الجانبين
في الافضا الى المحرم اقوى من المتحقق من جانب واحد وينظر الرجل الى فوج
زوجته وامته المصنف ينظر المرأة والامه الى فوجها وقال في الهداية الاولى ان
ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم
اهله فليستهم استطاع ولا يتجرد العير ولا ذلك يورث
النسيان لوروده الا تركه ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاولى ان ينظر الى
المنكح فيحصل معنى اللذة انتهى يقول ابن عمر رضي الله عنهما يعني به وقت
الجماع وروي عن ابي يوسف رحمه الله في الاما في قال سالت اما حنيفة رحمه
الله عن الرجل يمس فوج امرأة او تمس فوجها هل تزي بذلك
باسا قال لا ارجو ان يعظم الاجر انتهى وفي الجوهرة عن النبايع يباح للرجل
ان ينظر الى فوج امرأة ومملوكته وفوج نفسه الى انه ليس بالادب انتهى
من محرم المحرم من لا يجوز المناكحة بينه وبينها على التاميد بسبب او
سبب كالرضاع والمصاهرة وسواها كانت المصاهرة من كتاب او مصنف في الاصح
كذا في الهداية ولم يمس ذلك ان اراد شراها وان ظاف شهوة قال

في الهداية كذا ذكر في المحرم واطلق ايضا في الامع الصغيرة ولم يفعل قال
مشايخنا يباح النظر في هذه الحالة وان اشتهى للضرورة ولا يباح المساءة
او كان اكثر ذلك لانه نوع استمتاع انتهى واختلف المشايخ في طالمسافرة
والطوق بامه المصنف اتم على نفسه وعليها كذا في العناية وينظر الرجل
الى وجه الاجنبية وكيفية الاولى عبارة الهداية لا يجوز للرجل ان ينظر من الاجنبية
الى فقط تنصيص على انه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة انه
يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابي يوسف انه يباح النظر الى ذراعها ايضا
لانه قد يبد منها عادة ولا يحل لمس ما جاز النظر اليه من الاجنبية وان
كان يامن الشهوة لقيام المحرم وعدم الضرورة والبلوي بخلاف النظر لان
فيه بلوي والمحرم قوله صلى الله عليه وسلم من مس كف امرأة ليس منها يسيل
وضم على كنهه يوم القيامة وهذا اذا كانت شابة تشتهي اما اذا كانت
عجوزا لا تشتهي فلا بأس بمسها فحتم ومس يد هذا اذا امن على نفسه وعليها
والصغيرة التي لا تشتهي يباح مسها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة كذا في
الهداية وسيدته قال في الخلاصة لكن للعبد ان يدخل على مولاه بغير
اذن اجماعا واجمعوا على انه لا يسافر بها ومثله في قاضي خان
ينص للمع على الكلام مع الاجنبية وقال في الجوهرة اذا عطست وكانت عجوزا
شمتها والا فلا وكذا رد السلام عليها على هذا انتهى وشاهد يشهد
عليها يعني يودي الشهادة عليها لما انه لا يباح النظر للمتحلل اذا اشتهى على
الاصح لانه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة بخلاف حالة الادا كما في الهداية
وبهذا كان ينبغي حذف لفظة الملوك من قول المصنف وان خاف اي الرجل
او الملوك الشهوة ويغزل عن زوجته به الملاء بها الحرة واما الامه
فبازن مولاه كما سيذكره المصنف في كتاب النكاح وقال قاضي خان واذا
غزل عن امرأة بغير اذنها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا في زماننا يباح لسواها

استنساخ من الاطراف
استنساخ من الاطراف
استنساخ من الاطراف

واذا سقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستن شي من طقته لانهم قال
رضي الله عنه ولا قول به فان المهر اذا اكسر يخر الصبيد يكون صافا لانه
اصل الصبيد فلما كان مواظبا للجزا ثم فلا اقل من ان يلحقها ثم اذا سقطت
منه بعد رالا انها لا تاتم اثم القتل ونحو ذلك يريد به المجرى
بعد كتابه او بدل منقعة لما استاجر والمستولي عليها من دار الحرب
او مشتراة من محرما يريد بخلاف من الرضا عنه والمشتراة من ابن واطيها
كافي العنايه بان باعه ابو اي باع المشتري للجارية او الصبيد ويصح ان
يرجع الصبيد في بابه للجارية وذكر الصبيد باعتبار المال لقوله بعد وكذا
الحكم اذا اشتراه من مال ولده الصبيد ودواعيه شامل للمسيبة وقال
في الحديث لم يذكر الدواعي في المسيبة يعني في ظاهر الرواية وعن محمد بن الحسن
لا يخلو في قولها في غير الملك لانه لو طهرها قبل لا تصح دعوى الخزي بخلاف
المشتراة انتهى واجاب عن اشكاله فيه صاحب العنايه والمنطقة للحنف
ان اراد به الاية فلا يصدق فيه لانه عين ما مضى قبله وان اراد به المدة الطهر
يناقضه قوله الذي انه لا يقدور في حقها في ظاهر الرواية ويناقضه قول محمد
انه مقدر بشهرين وخمسة ايام وظاهر قوله كذا في الكافي ان هذا فيه كذلك
ولم يذكر في الكافي من هذا القسم بل جعله تسيما له فانه قال وان كانت الجارية
لا تحيض من صغرها وكبرها مستبلا وها بشهر لان الشهر قايما مقام الحيض في العقد
فكذا في الاستبراء ثم قال واذا ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي من
حيض تركها حتى اذا تبين انها ليست حامل وقع عليها وليس فيه تعدي في ظاهر
الرواية الا ان مشايخنا قالوا بينين ذلك بشهرين او ثلاثة اشهر وكان محمد
يقول يستبرأها اربعة اشهر وعشرة ايام اعتبارا بما اكثر المدة وهي مدة الوفا
في الحيض ثم رجح وقال يستبرأها شهرين وخمسة ايام والفتوي عليه انتهى
لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اخلاط المياه الى ما مضى لهذا

مصح

مصح ما قلنا قد بيعت بعد انقضاء عدتها بالولادة بعد الطلاق
لو وطئها قبل الاستبراء ثم ولا استبراء بعد ذلك عليه كافي السراج والمفتي
لان الواجب عليها الانسب تذكير الصبيد ولو طئها ايضا ولادة
كذلك فيه خلاف لابي يوسف او مسلمة فكانت بها لو قال او غير محسنة
كان اولى ليتناول الكتابة سابقة على القبض لا يحتاج للاستبراء وهي من جملة
الحيل التي سئذكرها اشترى من ماذونه من طاعتت هذه قيد بحضها
عنه الماذون اذ لو باعها لمولاه قبل حيضها كان على المولي استبراء وان لم
يكن الماذون مديونا كافي قاضي خان خلافا لما هو القياس وقول
ابي حنيفة استحقاق كذا في قاضي خان لا عند عود البقرة اي في دار
الاسلام وفي ابطال بيع غيار البايع او المشتري ولو سلم للمشتري في
قول ابي حنيفة وكذا اذا باع مدبرة او ام ولد وسلم للمشتري ثم استردها
فيلزم للمشتري بل يلزم للاستبراء كافي قاضي خان ورد المفضوبة
اي اذا لم يبعها الغاصب فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المفضوب
منه بقضا او رضا فان كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على
المالك وطئها المشتري من الغاصب او لم يطاوا ان يطير للمشتري وقت
الشرائها غصب ان لم يطا لا يجب الاستبراء وان وطئها في القياس لا يجب
وفي الاستحقاق كذا في قاضي خان وفي باقي المول كذا في الهدية
وهي ان يتزوجها المشتري قبل الشراء قال قاضي خان ثم يسلمها المولي
اليه ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء انما يشترط تسليم الجارية اليه قبل الشراء
كيلا يوجب القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح انتهى ولا بد من هذا فكان
ينبغي للمع ذكره قال ظهير الدين راي في كتاب الاستبراء المشايخ
المعنى على انه لا غير الامام ظهير الدين وقال قاضي خان قال الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين عند ي بشرط الخفيف انه لم اي يعيد على

الاجل

بطلانها فان حشي عدم طلاقه زوجها علي ان امرها يدع متى شاء كذا في قاضي
خان والعنايه ثم يطلق الزوج اي قبل الوطى كما سيذكره وقد بطلان بعد
تقبيل المشتري لانه لو طلقها قبله كان على المشتري الاستبراء اذا قبضها في اصح الروايات
عن محمد رحمه الله لانها اذا اطلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض حكم العقد عند
العقد صار كأنه اشتراها في هذه الحالة وليست في نکاح وعلقه قبله الاستبراء
كذا في العنايه وقاضي خان **في** او زوجها المشتري قبل القبض من يوثقه
ويقبض اليه اخر شرحها مستدرک بما هو متصل قبله قلت بوجله رابعه هي
احسن الخيل وهي ان يكاتبها المشتري ثم يقبضها فيضع رضاءها كذا في الواجب
وغیرها وهذه اسهل الخيل خصوصا اذا كانت علي مال كثير حال او غير يقرب
فتجرب عنه او يفتنه بمثل الكلب بخلاف الاجارة والتدبير **قوله** وكذا تقبيل
الرجل لم يقيد بموضع من جسده فمثل كذا قال في الهداية ويكون ان يقبل فخذ
الرجل او يده او شيئا منه وهو قول ابي حنيفة وقال لا باس بالتقبيل
والمعانقه ولو عليه قميص او حبه لا تكون المعانقه هذا بالاجماع وهو
الصحيح كما في الهداية وعن عطاء الخ كذا في العنايه ورحمنا الشيخ
الحمد وقال في العنايه من سفیان تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يد غيره
لا يخص فيه انتهى وقال في الاختيار لا باس بتقبيل يد العالم والسلطان
العادل لان المعانقه رضي الله عنهم كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن سفیان بن عيينه انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل
سنة فقام عبد الله بن المبارك وقبل راسه انتهى وقال قاضي خان لا باس
بتقبيل يد العالم والسلطان وتكلموا في تقبيل يد غيرهما قال بعضهم
ان اراد تعظيم المسلم لسلامه فلا باس به والاولي ان لا يقبل انتهى
كمصلحة لا تختص بالمصلحة بالعالم والنوع لما قال في الهداية لا باس بالمصلحة
لانه هو للتوارث وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صالح اخاه المسلم
وحرك

وحرك يده تناثرت ذنوبه انتهى وكان الاولى ان يقال لا باس بل يندب او
يخبر للآثر في المصلحة **تقريب** لم يتعرض للقيام للغير وقال في مواجب الرحمن
بحر من قبيل الامن بين يدي العالم للحقيه وقيام الثاني للداخل عليه الا ان ساد
اوابيه ويكره الاخذ للسلطان او غيره قبل والقيام للتعظيم كتقبيل يده نفسه
او يد المولى عند السلام انتهى وقال في العنايه لم يذكر القيام تعظيما للغير
وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره القيام
وعن الشيخ الحكيم ابي القاسم رضي الله عنه انه كان اذا دخل عليه احد من الغنى
يقوم له ويعلمه ولا يقوم للفقر وطلب العلم فقيل له في ذلك فقال لان الغنى
يتوقعون مني التعظيم فلو تركت تعظيمهم لتضرروا والفقر وطلب العلم لا يظن
من ذلك وانما يطعون جواب السلام والكلام معهم في العلم وخوف ملائحته
بترك القيام ونحوه انتهى وفي مجمع التناوي للافتاكي قيام الغاري جائز
اذا اطلع علم منه او استاذه الذي علمه القرآن او العلم او ابوه او امه ولا يجوز القيام
لغيرهم وان كان الحاي من الاحل والاشراف وفي مشكل الفتاوى القيام للغير
ليس بركوه لعينه انما المكروه تحية القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له
لا يكون انتهى كره بيع العذر الكراهة لا تمنع صحة البيع ولكن مقابله
بقوله وصح في الصحيح مخطوطه بتراب او رماد يفتق عدم صحة بيع الما لعمه
الا ان يراد بالصحة لكل غالب عليا كذا قيد بالغلبة في الثاني حيث
قال وانما يفتق بها مخطوطه بتراب او تراب غالب عليها ولم يقيد بالغلبة في
الهداية حيث قال ويجوز بيع المخطوطه وهو المروي عن محمد وهو الصحيح وكذا
يجوز الانتفاع بالمخطوطه لا يبيع المخطوطه في الصحيح انتهى كبيع السرقين
ما ورجع ما سوي الانسان حيث جاز في الصحيح ببيعان ببيع السرقين
لا يجوز في مقابل الصحيح ولم ار خلافا في عدم كراهة بيع السرقين عندنا
ولذا قال في الثاني وقد عول السلوك السرقين وانتفعوا به فانهم يلقونه

ليست شعرك ما ذا يصير ادا

في الارض لا يستحار الريح من غير نكير من احد من السلف انتهى وقال
 الذي يلي الصحيح عن اي حنيفه لا يخالف لتصح المدايه الذي قدمه من انه
 يجوز الانتفاع بالعدوق المملوطة لا حاله فقد اختلف الصحيح في حاله
 وجاز تخليه المصحف الحلية غير التوبة لما فيه من تعظيم وكذا
 كره مد الرجل اليه اما اذا كان معلقا لا يكره لانه على العلوق كانه واذا صار
 خطا بحيث لا يقرافيه جعل في حرطه ويدفن كالمدايه في الزاويه وقال في غير
 ينسل في ما جاز ولا يحرق انتهى وفي قاضي خان يكره على تصغير المصحف
 وان يكتب بقلم رقيق واذا امسك المصحف في بيته ولا يقرافيه ان نوي به
 الخير والبركة لا ياتم بل يرجي له التواب انتهى وجاز دخول الذي للمسجد
 اطلقه قتل المسمى بالحرام وبه صرح في الهداية وعند مالك والشافعي يكره
 الحلاق الكراهه عند محافه تساهل لانه لا يكره عند الامام الشافعي ودخول
 الذي غير المسجد للحرام وكرهه مالك مطلقا والمراد عندنا بالبيع في قوله تعالى
 فلا يقرؤوا القرآن للحرام بعد عامهم هذا منعهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون
 عراة كذا في التبيين وجزا عيادة اطلقه قتل المجوسي وقيل ان كان محوسبا
 لا يعود لانه ابعد من الاسلام من اهل الكتاب وقيل يعود لما فيه من
 الظاهر كحسن الاسلام وتزنيه وتالفه وقد ندد بناليه ولم يدعوا للذي
 بالمعصية ولو دعي له بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم اهد
 قومي فانهم لا يعلمون ولو دعي له بطوله العرقيل لا يجوز لانه فيه التماذي على
 الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره نفع المسلمين باده الحزبه فيكون دعالهم
 وعلى هذا الخلاف الدعاء بالعافية ولا بأس به والاسلام على الذي ولا يزيد على
 قوله وعليكم ولا يبداه بالسلام لان فيه تعظيم وتكريمه وان كان له حجه
 فلا بأس ان يبداه كذا في التبيين واختلفوا في عيادة الفاسق ايضا والاصح انه
 لا بأس بها لانه مسلم والعيادة من حقوق المسلمين كافي العناية وخصا

حكم الامام العاقل

ابهايم

ابهايم شامل للسور وبه صرح في الزاويه وفيها لا بأس بكى الاغنام وكى الصبي
 ان من مرض لا بأس به انتهى قوله والمحقه يريد بها التدوي لا التمين
 فانه لا يباح كذا في الهداية وله فرق فيها بين الرط والمراة وانما يجوز ذلك
 بالاشياء الطاهرة ولا يجوز بالجرح كذا في كذا تدوي لا يجوز الا بالباطل
 وفي النهاية انه يجوز التدوي بالمحرم كالجرح والبول اذا اخبر طبيب مسلم
 ان فيه شفا ولا يحد من المباح ما يقوم مقامه والحرمه تقع للضرر
 فلم يكن من تدوي بالمحرم فلم يتناول حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه علم
 السلام قال ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم او كحل الله في داء
 عوف له دوا غير المحرم كذا في التبيين **نعم** لا بأس بالرقا لانه عليه السلام
 كان يفعل ذلك وما حافيه من الذي يحول على رقا الجاهلية اذ كانوا يرقون
 بطراف كذا في التبيين وقال قاضي خان امرأة ارادت ان تقنع نعا ويدات
 ايها زوجها بعد ما كان يبعثها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لعل
 انتهى ولعل وجه ما قال في التبيين عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقا والتيام والتوق
 شرك والتورة ضرب من السحر قال الاصمعي هو يوجب المرأة الي زوجها انتهى
 وفي الكافي ان كذا قاله الزبلي وجزا اجاز امة فقط اي دون
 الثلاثة الباقية المذكورة متسا وهذا ظاهر اذ كان في حجرها واما اذا كان
 في حجر الم فاجرة امة صح عند اي يوسف لانه من الحفظ وقال محمد
 لا يجوز له الحفظ من الم كذا في الكافي وفي رواية القدرية يجوز ان
 يوجه الملقط ويسلمه في صناعة فجعله من النوع الاول وهذا اقرب لان
 فيه ضرر ونفعا محضا للصغير كذا في التبيين الى الاب ووصيه

حكم التدوي بالمحرم

اي ثم وصيه والصحيح انه يجوز الاطارة ولو بالقل هذا ولو بالقل
 على القيد اليسير دون الفاحش انتفت الخالفة وجزا حمل خروجه باجبه
 الحزب اجزه احد من المملوك والاب
 كان باجر المملوك والاب
 الحزب اجزه احد من المملوك والاب

اي فيليب له الاجر عند اي حيفه خلافا لما له عليه السلام لعن في الحر
 عشر منها ما عليها ولا في حيفه ان الحمل ليس بحصية والحديث محمول على الحمل
 المقرون بقصد المعصية وعليه هذا الخلاف اذ الجرد ائمة لقتل الحر ونفسه
 لرجي الحر فيليب له الاجر عند وعندهما يكون كافي التبيين واختلف
 في جمع ارضها اقصر في الكثر على جواز بيعها وقال شارحه قد تغارف الناس
 ذلك من غير نكر وهو من اقوي الحجج ثم قال ويكره اجازة ارضها لقوله عليه
 السلام من اكل اجورا راض مكره فكل ما اكل الربا وشمله في الكافي والهداية من
 غير ذكر خلاف فليست الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز الاجازة
 وفي التبيين فراه الزيلعي للنهاية **مسألة** ذكر استخدام الخصى قال مثالا مسكين
 اطلاقه ليشترى ان مطلق الخدمة مكروه وذكر في الاوضح انما يكون استخدام
 في الخدمة المعهودة وهو الدخول في الحرمة انتهى ويكره اقراض بقائه
 دراهم لياخذ منه ماشا اي حتى يستوفي ما يقابل الدراهم جزا جزا في النهاية
 وهذا اذا شرط عليه حال القرض ان يبيعه شيئا فشيئا فان باعه ولم يكن
 البيع مشروطا عليه في اصل القرض جاز ذلك ولم يكن به ماس وكذلك لو
 اقضه دراهم غلة فان شرط عليه رد صحيح كره وان رد صحيحا من غير شرط
 لا يكون كافي غاية البيان عن الكرخي انتهى وجعل المسئلة في التجنيس والمزيد
 على ثلاثة اوجه اما ان شرط عليه في القرض ان يأخذها بغير ما اوثرا ولم
 بشرط ولكن يعلم انه يدفع لهذا او قال قبل ذلك ففي الوجه الاول
 والثاني لا يجوز لانه قرض جرم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط
 المنفعة واذا ائذ يقول في كل وقت ياخذ فهو على ما قاله طهنتك عليه
 وذكر اللعب بالشرع كذا في كره السلام على عيب استحقاق اراهم واهلها لهم
 عند اي يوسف ومحمد ولم يرا بوجيفه به ما سأل شغلهم من اللعب بان
 يقول احد الصاحبه لانه كذا الوشرط ثالث لا يستقيم فهو طريكم في الاختيار

بشيء من الاجر عند اي حيفه خلافا لما له عليه السلام لعن في الحر عشر منها ما عليها ولا في حيفه ان الحمل ليس بحصية والحديث محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية وعليه هذا الخلاف اذ الجرد ائمة لقتل الحر ونفسه لرجي الحر فيليب له الاجر عند وعندهما يكون كافي التبيين واختلف في جمع ارضها اقصر في الكثر على جواز بيعها وقال شارحه قد تغارف الناس ذلك من غير نكر وهو من اقوي الحجج ثم قال ويكره اجازة ارضها لقوله عليه السلام من اكل اجورا راض مكره فكل ما اكل الربا وشمله في الكافي والهداية من غير ذكر خلاف فليست الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز الاجازة وفي التبيين فراه الزيلعي للنهاية مسألة ذكر استخدام الخصى قال مثالا مسكين اطلاقه ليشترى ان مطلق الخدمة مكروه وذكر في الاوضح انما يكون استخدام في الخدمة المعهودة وهو الدخول في الحرمة انتهى ويكره اقراض بقائه دراهم لياخذ منه ماشا اي حتى يستوفي ما يقابل الدراهم جزا جزا في النهاية وهذا اذا شرط عليه حال القرض ان يبيعه شيئا فشيئا فان باعه ولم يكن البيع مشروطا عليه في اصل القرض جاز ذلك ولم يكن به ماس وكذلك لو اقضه دراهم غلة فان شرط عليه رد صحيح كره وان رد صحيحا من غير شرط لا يكون كافي غاية البيان عن الكرخي انتهى وجعل المسئلة في التجنيس والمزيد على ثلاثة اوجه اما ان شرط عليه في القرض ان يأخذها بغير ما اوثرا ولم بشرط ولكن يعلم انه يدفع لهذا او قال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز لانه قرض جرم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة واذا ائذ يقول في كل وقت ياخذ فهو على ما قاله طهنتك عليه وذكر اللعب بالشرع كذا في كره السلام على عيب استحقاق اراهم واهلها لهم عند اي يوسف ومحمد ولم يرا بوجيفه به ما سأل شغلهم من اللعب بان يقول احد الصاحبه لانه كذا الوشرط ثالث لا يستقيم فهو طريكم في الاختيار

قوله

الا اذا اؤظلا ثالثا بينهما اي وفسره كقولهم ما ولو لم يكن مثلها لاجر
 لانه لا فائدة في ادخاله بينهما فلا يخرج من ان يكون مما راكدا في الاختيار
 وايهما سبق اخذ المال اي ولم يستقهما الثالث فان سبقهما اخذ منهما
 واذا قال الامير لجماعة الفرسان او الرماة من سبق منكرو او اصاب الهدف
 فله كذا جاز لانه يخرج عن تعليم اليه الحرب والجهاد كما في الاختيار وقال
 ابو يوسف لا بأس به لما كذا في الهداية والبيان والكافي ثم قال في الهداية
 والكافي وكذا نقول هذا خبر واحد فكان الاختياط في الامتناع وقال
 الزيلعي والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيخالف القطعي في المشتابه
 يثبت بالقطعي انتهى وفي الاختيار وما رواه جبر احاد ولا يترك به الاحتياط
 وكره احتياط وقوت البشر والبهائم والاحتياط حجب الطعام للغلاء
 اقتضاه من حكر اذا ظلم ونقص وحكم بالشئ اذا استبعد به وجسه عن غير
 وتقييده بقوت البشر والبهائم قول اي حيفه ومحمد وعليه الفتوى وقال
 ابو يوسف كل ما اخرا لعمامة جبهه فهو احتكار وان كان ذميا او فضه
 او ثوبا كذا في الكافي في بلد يضربا هذه اطلاق البلد وقال في الهداية
 والكر والکافي في كره اذا كان يضربهم بان كانت البلدة صغيرة بخلاف
 ما اذا لم يضربهم كان المصر كبيرا لانه حجب مكره من غير اضرار بغيره وكذا
 قلقي الجلب على هذا التفصيل اذا لم يلبس المنلق على التجار سعر البلد
 فان لم يلبس فهو مكروه سواء اضر او لم يضر بالبلدة لقوله صلى الله
 عليه وسلم الجالب من روق والمحتكر ملعون كذا في الهداية وزاد في الكافي
 قوله صلى الله عليه وسلم من احتكر على الناس الطعام رماء الله بالجذام
 والافلام وكذا في الاختيار فوجب ان يامر القاضي ببيع ما فضل
 عن قوته وقوت اهله اي الي من يعتبر فيه السعة كافي الهداية والبيان
 والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا واضح على قولهما وكذا

قوله

على قوله اي حنيفه فانه ربي الجحضر عامر كل في الطبيب الجاهل والمكاري
 المفلس وفي الاختيار قد قال اصحابنا اذا خاف الامام على اهل مصر الملاك
 اخذ الطعام من المحكرين وفرقه عليهم فاذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا
 حجة او انما هو دفع الضرر كذا في تلك المخرصة انتهى ونقله عنه الزليعي وافترق
 عليه ومدة الحبس قبل ان يعون يوما لقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر
 طعاما اربعين ليلة فقد برى من الله وبرى الله منه كذا في الهداية انتهى وفي الكافي
 مرويا من احتكر الطعام اربعين يوما يطلب الفخط فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس اجمعين لا يقبل الله منه شيئا ولا عدله فالصرف النفل والعدل
 الغرض انتهى ولو تكن ما ذكره وان قلت المدة كذا في الكافي والاختيار ثم قال
 فالخلاص ان التجارة في الطعام مكرهه فانه موجب المقت في الدنيا والام
 في الآخرة انتهى وفي شرح الكفر لغلل مسكين هذا اذا كان على قصد الاحتكاك
 وتبرير الغللا وقصد الضرر بالناس اما اذا لم يكن شي من ذلك فهو محمود
 انتهى ومجوبه من بلد اخر هذا عند اي حنيفه وقال ابو يوسف يكن
 ان تحبس ملطبه من بلد اخر لا طلاق ماروينا والحاك الضرر بالعامة وقال
 محمد ان نقله من موضع تجلب منه الى المص في الغالب يكن حبيسه لاحق
 العامة تعلق به كذا في التبيين وكذا في الهداية موقرا قول محمد بدليله
 قوله فيسعر مشوق اهل الراي ومن باع منهم عما قدره الامام صح لانه
 غير مكره على البيع كذا في الهداية وقال في المحيط وشرح المختار ان كان البائع
 خاف ان نقص ضربه الامام لا يحل المشتري ذلك لانه في معنى الكروع والحيلة
 فانه يقول لم يعنى ما تحب فحينئذ ياي شي باعه على كذا قاله الزليعي انتهى
 وفي الاختيار لو اتفق اهل بلد على سعر الخبز والتمر وشاع بينهم فذبح
 رجل الى رجل منهم ما درهما يعطيه فاعطاه اقل من ذلك والمشتري لا يعلم
 رجع عليه بالنقصان من الثمن لانه ما رضى له بسعر البلد قال قاضي

كان

جائز في الصلاة

كان الموهبة اذا قلها الظاهر او حتى تتعرج ينبغي ان يدفن ذلك فان وحيه
 فلا بأس وان الفاه في الكنيف او في المختل يكون ذلك لانه يورث دأورا
 عن الامام قال طفت راسي بمكة فخطا في الحجام في ثلاثة منها التي طست مسند
 فقال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال اليمين وارده ان
 اذهب بعد الحلق فقال ادفن متكررا قد فنته انتهى ويحيى شارب
 الاحفا الاستيمال قال صلى الله عليه وسلم احفوا الشارب واعفوا
 الها واعفا الهية قال محمد عن اي حنيفه ركا حتى تكث وتكثر والتقصير
 منها سنة فيما زاد على القصة لا يفارينه وكثر تقاضا من كمال الزينة وطولها
 الفاحش خلاف الزينة والسنة الشف في الابط ولا بأس بالحلق ويبيدي
 في طوق العانة من تحت السر كذا في الاختيار والسنة حلق الشارب وقصه
 حسن وهو ان ياخذ منه حتى يمتص من الاظفار وهو الطرف الاعلى من
 الشفة العليا انتهى وقال قاضي خان حتى يوازي الطرف من الشفة العليا
 ويصير مثل الحاجب انتهى وان كان امرد عبارة قاضي خان فان
 كان امردا صبح الوجه فلا بد ان يمنعه من الخروج مراده بالعلم
 العلم الشرعي من كلام المص والضمير راجع لقاضي خان دون علم الكلام
 يعني فيما ورا قدر الحاجة لما قال في الاختيار كره ابو حنيفة نقله الكل
 والمنظر فيه ورا قدر الحاجة انتهى ثم اذا كانت في المسيلة وجوه
 لوجب الا كفار ووجه واحد يمنعه من ميل العالم الى ما يمنعه اي تجب عليه
 لما قال في مختصر الظهيرية على المعنى ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير
 تحسنا للنظر بالمومن فان لم يسأل حتى صلى جماعة كان مسلما
 كذلك يكون مسلما لو اذن في وقت الصلاة لا في غير وقتها او صلى في
 وقت الصلاة منفردا امتوجها الى القبلة اولى وطاف كما يطوف المسلمون
 لا مجرد التلبية كذا في مختصر الظهيرية والبرازية وفيها عن النبي صلى الله عليه وآله

نخلة كحاجم للامام

بوزن قاسم كالحاصل

صلي وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلما لانهم يستقبلون قبلتنا وقدم
المص هذا في كتاب الصلاة وان صلي في جماعة وكبر ثم افسد لا يكون مسلما
انتهى **قوله** وفي النوادر قتل شهادة رجل وامراتين علي الاسلام **قال**
قاضي خان ولكن لا يقتل لان نفسا ما لا تقتل بشهادة النساء انتهى
كتاب النكاح قوله اختلف في معناه لغة علي اربعة اقوال
قبل مشترك بين الوطى والعقد اشتركا لفظيا وقيل حقيقة في العقد
مجاز في الوطى ونسب الاصوليون للشافعي وقيل قلبه حقيقة في الوطى
مجاز في العقد وعليه مشايخنا وقيل حقيقة في الضم صرح به مشايخنا ايضا
وقال الكمال لامناظة بين كلامهم لان الوطى من افراد الغم والموضع
للغم حقيقة في كل من افاده كائنات في زيد فهو من قبيل المشترك
المعنوي انتهى وعارضه صاحب البحر عالم يرتفع شيخنا رحمه الله تعالى
انه الغم والجمع العطف للبيان ولذا اقتصر في الكلام علي قوله النكاح
في اللغة الضم انتهى والمتبادر من لفظ الغم تعلقه بالجسم لا الاقوال
لانها اعراض بتلاشا الاول منها قبل وجود الثاني فلا يصادف الثاني
ما ينضم اليه فوجب كونه مجازا في العقد لما انه يؤول الي الضم لان الزوجين
حالة الوطى مجتمعان وينضم كل الي صاحبه حتى يصيرا كالشخص الواحد
ومعناه شهرا عقد موضوع للملك المتقاي في عرف اهل الشرع وهم الفقهاء
لانهم اطلق في الكتاب والسنة مجردا عن القرابين فهو للوطى فقد
تساوي المعني اللغوي والشرعي وكذا قال قاضي خان انه في اللغة
والشرع حقيقة في الوطى مجازا في العقد كذا في البحر والمراد بالعقد
الحاصل بالمصدر واختار عن المعني المصدر الذي هو فعل المتكلم
كذا افاده المص في مناهيه وان ههنا عللا اربعة عطف علي قوله
فظهر ان اللام وبينهما تناف اي بين التفسيرين ووجه

ال

الاندفاع ظاهر مما قررناه اي من ان اللام في ملك المتقاي ليست صلة
بل لغاية **يسن** البيان لصفة النكاح وانما سبب مشروعيته وان
ان في اصل محطوا تعلق بقا العالم به المقدر في العلم الذي علي الوجه الاحتمال
وترطبه نوقان عام وخاص الاول اهل به بالعقل والبلوغ في الوطى في الزوج
ولم يتولي العقد والنوع الثاني الخاص لان عقاد وسماح اثنين بوصف
خاص لانجاب والقبول وركنه الانجاب والقبول حقيقة او حكا كاللفظ
القائم مقام ما وحكمه كحل استمتاع كل منهما بالآخر وحرمة المصاهرة وقام
صفة تذكرها منقسمة الي ستة اقسام منها **ويجب في التوقان وهو**
الشوق القوي اي مع عدم خوف الوقوع في الزنا وان كان تحت لولم يتزوج
لا يجزئ عنه لان النكاح فرضا بشرط ملك المهر والنقمة ومنها **ويكون تحت**
المجوزاي وهو يتمكن من الاحتراز عنه وان كان لا يتمكن كان النكاح حراما وان
خاف العجز عن الايفاء بواجبه كان مباحا وهذه ثلاثة اقسام مع الثلاثة التي
ذكرها المص في ستة ذكرها في البحر **ويعقد بايجاب وقبول اي في مجلس**
لانه يشترط لصحة القبول المجلس كالبيع لا الفور وصورة اختلاف المجلس ان
يوجب اصدما فيقوم الاخر قبل القبول او يستعمل بعمل يوجب اختلاف
المجلس مسكوده بعد الانجاب لا يضر اذا قبل بعده ويشترط لان عقاد ان
يكون القبول بعد ذكر ما انقل به الانجاب من ذكر المهر حتي لو قبل قبله
لا يصح كقولها تزوجك عاتية دينار فقبلت ان تقول عاتية دينار قبل لا ينعقد
لان اول الكلام يتوقف علي اخيه اذا كان في اخر ما يغير اوله كذا في الفتح
ويشترط ان لا يخالف القبول الايجاب فلو اوجب بكذا فقال قبلت النكاح
وله اقبل المهر لا يصح وان كان المال فيه تبعا كما في البحر عن الظهيرية
ففيه اشارة الي انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فبشارة الي انعقاده بالكتابة
من الغاييب لكن بشرط اسماع الشهود قراءة الكتاب مع قبولها او حكايتها

ال

ما في الكتاب مع القول وان كان بلفظ الامر كزوجي نفسك مني
لا يشترط اعلامها بالشهود عما في الكتاب لانها تنفي طري في العقد حكم الوكاله كما
في الفتح عن المصنف عن الكامل اشارة الى ان ما وقع للاستقبال
ليس من كمال الجواب والقول هذا على طريقه صاحب الهداية لما ذكر
واعاد لفظه يعتقد بلفظين بنفسها الى مراد المصنف من هذا ان صاحب
الهداية جعل العمدة باعتبار انه توكل بالنيابة والواحد يتولى طرفي
النكاح فيكون تمام العقد على هذا قايما بالحب وصرح غير صاحب
الهداية بان زوجي ايجاب فيكون تمام العقد قايما بهما اي الموجب
والقابل في قناوي قاضي خان قال ولفظ الامر في النكاح ايجاب وكذا
في الطلاق وغيره ومثله في الخلاصة قال الكمال وهذا احسن لان الجواب
ليس الى اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى او لا وهو صادق على لفظ
الامر فليكن ايجابا انتهى قال صاحب البحر فقد علمت اختلاف المشايخ
في ان الامر ايجاب او توكل فاني المختص اي الكفر على احد القولين فاندفع
به ما اعترض من لا خسر ومن ان صاحب الكفر خالف الكتب ولم ينتبه
لما في الهداية فالمعترض فغل من القول الى خرج حفظ شيئا وثابت عنه
اشياء من ان الداعي كونه ايجابا انتهى فبحر ان يراد به الاستقبال
ما يتناول المضارع الى يرجح القول بان الجواب هو الصادق اوله لان
المثال الذي جعله لهذا بقوله اي اتر وكن فتقول المرأة زوجت نفسي
منك لا يقتضي الانعقاد بالتوكيل بلفظها فقط لعدم صلاحية اي
اتر وكن للتوكيل فيكون تمام العقد قايما بهما انتهى وينعقد بالمضارع
المبدوء بالتأثير وجني نفسك فقال قبلت منه عدم قصد الاحتياط
لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف المبدوء بالهبة لانه لا يستحق نفسه
عن الوعد ولو قال يا امر الفاعل كقولك جيتك خاطبا ابتك او لزوجي

ابتك

ابتك فقال الاب زوجك فالنكاح لازم وليس لمخاطب ان لا يقبل
لعدم جريان المساومة فيه كذا في الفتح وان لم يعلم معناه هذا على
قول البعض لما في البحر عن التقي بنسب لو عقد النكاح بلفظ لا ينهات تونه
نكاحا هل ينعقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ينعقد لان النكاح
لا يشترط فيه قصد ان يبي بدليل صحة مع الحرف وظاهره ترجيح ان يبي
لفظ البحر وقال الكمال لو لقيت المرأة زوجت نفسي بالعزيمة ولا تعلم مقنا
وقبل اي الزوج والشهود يعلمون ذلك او لم يعلمون فصح النكاح في الطلاق
وقيل لا لا يبيح كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل اذا القنة ولا يعلم
معناه انتهى واذا عرف الجواب في الطلاق والعناق ينبغي ان يكون
النكاح كذلك الى نقله الكمال من قاضي خان لم يبين حكمه بما في الاحكام
من الخلع والبراعن الحقوق الى وقال الكمال اختلفوا في الخلع قيل لا يبيح
الصحيح قال القاضي فينبغي ان يقع الطلاق ولا يفسد المهر ولا النفقة
وكذا لو لقيت ان تبريه وكذا الديون اذا القن رب الدين لفظ الامر الى
ببر انتهى وعلمت بما قد ساءه عدم صحة البيع ومثله التملك كذا لو قال
امرأة هذه امراتي وقالت هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحا كذا قال الكمال
وقال في البحر عن الخلاصة والواقعات انه المختار وصح في الذخيرة ان لا قرار
ان كان مختصا في الشهود صح النكاح وجعل النساء والافلا انتهى وهذا مما
فضل قاضي خان بين ان يخبر بما لم يكن لا ينعقد ولا انعقد انتهى ثم قال الكمال
ولو قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فقالا نعم انعقد لا ينعقد بلفظ الجعل انتهى
وانما يصح بلفظ النكاح الى اورد عليه انعقاد النكاح بغير هذه
الثلاثة بلفظ الرجعة وكوفي امراتي فقبلت واجاب عنه في البحر بان العبرة
في العقود للمعاني حتى في النكاح فليراجع لا يصح النكاح باضافة
لجزي شايخ في الصحيح كذا في الفتح وصرح في القناوي الصغير في خلافة ونقشها

قال زوج نصف نفسي منك بهذا الصريح انه يعتقد اني فلا يصح بلفظ
الاجارة هو الصحيح اما اذا جعلت اجرة فيعتقد اتفاقا لانه مفيد ملك
العين للمالك في الجملة بان شرط الحول او جعلت كذا في البحر وقال في الفتح
لو جعلت بدل الاجارة او راس مال المسلم ينبغي ان لا يختلف في جواز
والاعارة هو الصحيح وفي غاية البيان هذا اذا قيدت بالمكان نقل
التقييد في البحر عن الوكالة والظهيرية ثم قال والمعتد بالطلاق لان الرخصة
محال عن التملك فلو اعتقد بها كان محال في النكاح والجار لا يجازله انتهى
وبخالفه ما قال الكمال وعن الكرخي ان قيد الوصية بالحال بان قال اوصيت
لك بثلثي هذه المنة يعتقد لانه صار محال عن التملك انتهى وبسبب
ان لا يختلف في صحة حينئذ فالاحتمال ان اذا قيد بالحال يصح ان يمتد كلامه
الكلام وفي الترخائية المحال كذا في التبيين وهو يفيد انه لا يفيد بما يفيد
ملك العين اذا خلا الحال عن ربة وذكر المهر في المبسوط لا تشتط الفية
مطلقا وفي فتح القدر المختار انه لا بد من فهم الشاهدين اشار الى
رد ما قيل انه يعتقد بحضرة الناعين وان صح فهو ضعيف لان من صح
قال لا يعتقد بحضرة الاصمين على المختار فلا فرق بين النائم والاصم لعدم
السمع ولقد انصف المحقق الكمال حيث قال ولقد ابعد عن الفقه وصرف
عن الحكمة الشرعية من جوار حضرة الناعين كذا في البحر فلا يعتقد بحضرة
الاصمين وهشدين لم يفهما كلامهما هو الصحيح كذا في الفتح وكان ينبغي
ذكر قيد الفهم متناهي عن التفرع عليه عند ذميين اي ولو خالفين
اعتقادا كذا في السبيل في امر الله بخصما يعني رجلا ليفيد حكم
الصحة مما صوره من عقد حضرة امرأتين اذ لو كانت الشخص امرأة شرط
حضور رجل وامرأة اخرى انتهى وتقبل شهادة المأمور اذ لم يذكر انه
عقد بل قال هذه امرأة بعقد صحيح ونحوه وان بين لا يعتل شهادته على فعل

نفسه

نفسه كذا في البحر حرم على الرجل ان يشروع في بيان شروط من شروط
النكاح وهو كون المرأة محلاة واختلاف المصليوت في اضافة النكاح الى المبيات
فيل محار والمهر حقيقة الفعل ونحو انه حقيقة واختلاف المارة للنكاح
شرعا باحد تسعة اشياء النسب والمصاهرة والرضاع وحرمه الجمع كاللحم
والخنس والتقدم ونحو غيره وعدم دين بماوي والتناهي كنكاح السيد
والحرمة الغليظة بالثلاث كذا في البحر وسيد كرها المهر وعنه وخالفه
كذا في جرح وخالفه وعنه جدته وخالفها الاشقاء وغيرهم واما العمة لام فلا تحرم
عنه وكذا الحالة لاب لا تحرم خالتها والتوجيه لا يخفى وهو في البحر وبنت
زوجته كذا بانك الربيب وان سلفين ثبتت حرمتهم بالجماع كذا في البحر
وان لم توطأ المهر صوابه الزوجة او البنت بدل المهر وحرم زوج
اصل مربيته احرم الميعة والية اناها في دبرها وهو الصحيح وعليه الفتوى
وثبت الحرمة بالمس لم يمس لكونه سببا للحرمة وهي مقدمة في هاتين
الصورتين وكذا الصغير الذي لا يشبهه خلاف الذي يوسف كذا في البحر
ومسوسة شامل جميع البدن وفي الشعر اختلاف وفي الخلصة ما على
الامر كالبطن خلاف المسترسل وتقبل الشهادة على كذا في المختار واختار
ابن الفضل عدم القبول لانه امر مبطن واذا ادعى عدم الشهوة صدق
الاذا قبل الفم او من الفتح كذا في البحر عن الجوهري الي فرجها الداخل
هو المعنى به وقيل الي الشق او منابت الشعر وحد الشهوة مختلف فيه
صح في المحيط والخلف وغاية البيان ان يشتهي قلبه ان لم يكن مشتهيا او زوا
اشتهاه ولا يشترط تحرك الاله وصح في الهداية انه لا بد من الانتشار او زياده
ان كان منتشر والمذهب ما في الهداية ومحل ثبوت الحرمة ما لم يتصل به نزال
بالس فان انزل به لا يثبت الحرمة في الصحيح وعليه الفتوى كذا في البحر والكا في
مغني الشيخ والعين غلظة الشهوة ان يحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل

المحرر

ذلك وان كان فيه داد التحرك والاشتبا قال عاية العلماء الشهرة ان يحمل
 قلبه اليها ويشتهي ان يواقعها كذا في قاضي خات لا تحرم تزوج المنظور
 الي فرجها الداخل من مائة لا يصح هذا الا ان يقدر مضاف في حال لا يحرم
 تزوج اصل و فرع المنظور الي فرجها لما انه لا يحرم نفس المنظور الي فرجها
 فرجها الداخل بالانكاح من لا يحرم له من غير محرم راجع للمنظر ومفعوله
 محذوف تقديره اصلها وفرعها وكان ينبغي ان يعدي بعلي كذا في قاضي
 قاضي خات وللخلاصة يعي بالمعنى الذي ذكرته وبعبارة قاضي خات لو نظري
 مائة قطوع من مائة لا تحرم عليه اما وابنتها لانه لم يفرجها وانما راي عكس فرجها
 انتهى فان بنت تسع سنين قد تكون مستهانة وقد لا تكون اخراج اللث
 عن ظاهرها ان بنت تسع سنين مستهانة قطعا مطلقا وكذا قال في البحر قال
 الفقيه ابو الليث ما دون تسع سنين مستهانة وعليه الفتوى وقال في المراج
 بنت خمس سنين مستهانة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مستهانة اتفاقا وفيما
 بين الخمس والتسع اختلاف المتأخر والرواية والاصح ان لا تثبت الحرمة انتهى
 والجمع وطيا بملك يمين تقدم قريبا في كتاب الحظر لكنه تبع غيره من
 المصنفين لذكرهم له في الكاين انتهى ما فرضت ذكر المجلد الاخرى اي سوا
 كان نسب او رضاع والمراد بالحرمة الموبدة اما الموقفة فلا يمنع ولذا لو تزوج
 امته ثم سبى فاحرم موقفة زاول ملك اليمين وقيل لا يجوز تجوز
 السيد عليها منظر الي مطلق الحرمة كذا في البحر فجاء الجمع بين امرأة وبنت
 زوجها لم يذكر على صيغة الحصر فاذا تصور مثلها وهو اولي من قول قاضي
 خات قالوا كل امرأتين لو كانت احدهما ذكرا والاخرى اني حرم النكاح
 بينهما لا يجوز ان يجمع بينهما في النكاح الذي مسيله اذا جمع بين امرأة وبين
 ابنته زوج كان لها انتهى لانه قال في البحر كذلك يجوز الجمع بين المرأة وامارة
 ابها فان المرأة لو فرضت ذكر الحرمة عليه لا يجوز با امرأة ابنة وقلبها فيه

خبر

لانه اجنبي ونسي قيد به لانه الزوج لو بين احدهما بالفعل بان دخل
 بها او بين انها سابقة فبني على حال القضاة ففرقا بينهما وبين الاخرى ولو
 دخل باحدهما وبين بعد ذلك ان الاخرى سابقة يعتبر الثاني لان الاول
 بيان دلالة والثاني صراحة والدلالة لا تقاوم الصريح كذا في شرح الجمع
 فرق قال الكمال والظاهر ان طلاق حتى ينقض لعدده وطول بالفرق بينه
 وبين ما اذا طلق احدي نسائه بعينه ونسبها حيث يور بالتحسين ولا
 يوافق الكل واجيب بامكانه هناك لا من لان نكاحهم كان متيقنا الثبوت
 فلان يدعي نكاح من شأ بعينه منهن متمسكا بما كان متيقنا وطريقته
 نكاح واحد منهما بعينه فادعواه حينئذ تمسك بما لم يتحقق ثبوتة انتهى
 فان ادعها اي الاولية كل فلها تمام للمهرين ان فرق بعد الدخول
 اقول اذا كان التفريق بعد الدخول لزم لكل مهرها ولا يشترط له دعوى
 الاولية وانما تشترط للمزاحمة في نصف المسمى قبل الدخول انتهى ولذا قال
 الزيلعي وان كانت الفروقة بعد الدخول يجب لكل واحد المهر كاملا لانه استقر
 بالدخول فلا يسقط منه شيء انتهى ولم يقيده بدعوى الاولوية وبقي ما لو
 دخل بواحدة والحكم معلوم مما ذكرناه والاي وان لم يعلم المسميات
 فنصف اي فلكل منهما نصف اقل المسميين فيه نظر حكمه شرعا فنصف اقل
 المسميين لكل واحد فتأخذ ان مهرها كاملا وليس لها الا نصف اقل المسميين
 انتهى ويمكن اصلاح المقرر بالعناية فيقال والاي وان لم يعلم المسميات
 فنصف اقل المسميين يعني لهما والفا للمواخذة على ظاهر ظاهر لقوله فان
 اخلافا فان علما فلكل ربع مهرها والا فنصف اقل المسميين انتهى فتأمل
 مع نكاح الكاين قال الكمال والاي ان لا يفعل ولا يأكل في بيحتم
 الى الضرورة وتكون الكاين الحربية اجماعا لا فتاح باب الفتنة مع امكان
 التعلق المستندي للمقام معها في دار الحرب وتغريض الولد على النطق بالطلاق

لا تترك ذبايح اهل
 الكاين
 الا كفروا

اهل الكفر وعلى الرق بان تنسب وهي حلي فتولد الولد رقيا وان كان مسلما
انتهى المقر بنبي كذا قال الكمال الكافي من يفر بيني ويوم من كتاب
وفي المصنف قالوا هذا يعني حل نكاح الكاكية اذا لم تعتقد المسيح الهاما
ان اعتقدت فلا وفي مبسوط شيخ الاسلام وجب ان لا ياكلوا ذبايح اهل
الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح الهاما وان عزير الهاما ولا يترجوا نساءهم قبل
عليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج انتهى
وهو موافق لما في مبسوط شمس الاله في الذبيحة قال ذبيحة المنصرين حلال
مطلقا سواء قال بثالث فلا تله اوله وهو موافق للكتاب انتهى كلام الكمال
ويوافق ما قدمناه في الذبايح والصيد من ابقاء الاحكام على ما يظهر من
لا على ما يضررون ولو كانت اومع طول الحق علمت كراهة نكاح الكاكية
الحق وصرح في البدايع بكراهة نكاح الامة عند عدم الضرر والظاهر انها
نزهية فلم يخرج عن اللباس بالكلية وان كانت الترك راجحا على الفعل كذا في البحر
من الفتح ونكاح الحرم عليها كذلك يجوز معها وبطل نكاح الامة
اي لا يجوز نكاح الامة على الحق قيد النكاح لا يجوز مراجعة الامة على الحق
لان الملك باق فيها ذكره الزيلعي في الرجعة والمراد النكاح الصحيح فلو دخل
بالحق بنكاح فامسح لا يمنع نكاح الامة ولو تزوج اربعا من الامة وخمس من
الحرام في عقد صحيح نكاح الامة لان نكاح الحرام باطل فلم يتحقق الجمع فنصح نكاح
الامة كذا في البحر لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الامة قالت الله تعالى
بعده فان خفتن ان لا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم فاستقدنا ان حل
الاربعة مقيد بعدم خوف عدم العدل وثبوت المنع عن اكثر من واحدة عند
خوف قاله الكمال في باب القسم وفي البحر عن البدايع ما طامع من يفتدانه اذا
خاف عدم العدل يستحب ان لا يزيد الا انه يحرم والتخصيص على العدل ويمنع
الزيادة عليه كذا في الهداية والفتاوى وهذا الاطلاق في قولنا بالمفهوم ولا نقول به

في هذا الموضع
منه

وكان

وكان ينبغي ان يقال كذا في الكافي والاقتصار على اربع في موضع الحاجة
الى البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه لكن لا نوطا حكم الدوام
كالوطي لا حل كذا في البحر لئلا يستقي ما زرع غيره فان قيل فم الرحم
ينسد بالحبل فكيف يكون ما قيا قلنا شعر ينبت من ما العنبر كذا في البحر عن
المعراج ومثله في الكافي انتهى ولا يخفى ان المراد ما زرع ياد نبات الشعر لا اصل
نباته ولذا قال في التبيين والكافي ان به يزداد سمعه وبصره حتى كاجاء
في الخبر انتهى وهذه حكمته والا فالمراد المنع من الوطى قال في الفتح قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان
يسقي ما زرع غيره يعني اتيان الحياي رواه ابو داود والترمذي
وقال حديث حسن انتهى ويستحب المولي ان يستبرأها صيانة لما به
كذا في الكافي ثم قال واذا جاز النكاح فللزواج ان يطاها انتهى اي حل له
وطاها كما في التبيين انتهى اي قبل استبرائها وقال محمد لا اجب قبل استبرائها
وكذا الزانية على هذا الخلاف وقيل لا خلاف في الحقيقة لانها يقولان بعدم
وجوب الاستبراء محمد يقول باستبراءه فلم يتقابل النفي والاثبات فكان
قوله تفسير القول لما انتهى وفي البحر عن الذبيح الصحيح انه يجب على المولي
استبرأوها اذا اراد تزويجها واليه مال شمس الاله السرخسي وفي الحاوي
الحصري جعل الوجوب قول محمد انتهى حتى لو راجع امره تزويج
فترجعه لجاز وله ان يطاها خلافا لمحمد كذا قال الزيلعي وخلاف محمد في
حل الوطى لا في صحة العقد فتقوله خلافا لمحمد متعلق بقوله وله ان يطاها
لا يمان لان نكاح الزانية جائز اتفاقا اذا لم تكن حلي وان كانت حلي صحيح خلافا
لابي يوسف كذا في شرح الجمع لان نكاح امته يجمع عليه احكام النكاح
من ثبوت المهر في ماله المولي وبقاء النكاح بعد المعتقد ووقوع الطلاق
عليها وعدوها عليه خامسة انتهى قلت وكذا ثبوت نسب ولدها وان لم

يدعيه والكل منتف انتهى اما اذا تزوجها من غير ما على سبيل
 الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حق او معتقة الغيا ومطوف عليها
 بعقدها وقد حث الخالف وكثيرا ما يقع سيما اذا تداولها الايدي كذا في البحر
 انتهى ولا يخفى ما في عدم مدعها خامسة ونحو من عدم الاحتياط في وقوعه في
 المحرم وصاحبة عابدة كوكب لا كتاب لها قال في البحر هذا ظاهر
 المصداق ان منع نكاح من مقيد بقيد من عبادة الكواكب وعدم الكتاب
 فلو كانا جبره الكواكب ولهم كتاب يجوز منا كنههم وهو قول بعض المشايخ
 زعموا ان عبادة الكواكب لا يخرجهم عن كونهم اهل كتاب والصحيح انهم
 ان كانوا يعبدوننا حقيقة فليسوا اهل كتاب وان كانوا يتصورون انهم
 للمسلمين الكعبة فله اهل كتاب كذا في المحتوي انتهى اختلف في تفسير العايب
 وهو لا يشبه مذهبهم لانه النكاح محمول على الوطى اي فيما استدله
 من قوله تعالى ولا تتكلموا بالمشركات لا في المذكور من كلام الفقهاء لما قدمناه
 والنكاح الوقت ولو ابي ما يمتد ستة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح
 وشمل المدة المجهولة ايضا وقيد بالوقت لانه لم يزوجها على ان يطلقها بعد
 شهر فانه جائز ان اشترط الفاطم يدل على انعقاده مودعا ومطل الشرط
 كما في الفتية ولو تزوجها بنية ان يقعد معها مدة نواها فان النكاح صحيح
 لان التوقيت انما يكون باللفظ كذا في البحر لم يغل والموقت ليلانهم
 منه عطية على المتعة فينقضي وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسع
 الوطى وهو المفتوح كما في مواهب الرحمن انتهى وقال في البحر ذكر الفقهاء ابو الليث
 ان الفتوى على قولهما في عدم انعقاد باطنها وفي الفتح والنهاية قول ابي حنيفة
 لوجه فان التعليق لا يصح وان صح النكاح لم ار من قال بصحة النكاح
 المعلق سوى المصنف بل كلامه في السبع يخالف هذا حيث قال النكاح
 لا يجوز اضافة الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه من معي التمار
 انتهى

انتهى ومرج بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية على اصل
 والحائض والشارع فيه وقنا وحي ابي الليث وجمع الفصولين والفتية وعله
 اشبه النكاح المعلق على شرط بالنكاح الشرطية مع شرط فاسد وبنيهما فرق
 وانصح **قوله** ولا اضافة الى امر في المستقبل مثل ان يقول المينا قفرك بصحة
 النكاح المعلق اذ لا فرق بين المعلق والمضاد في عدم الصحة قال في الذخير
 تعليق النكاح بالشرط لا يجوز وكذا اضافة الى وقت في المستقبل انتهى وفي
 الفتية لا يصح تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافة الى مستقبل **قوله** الا
 ان يكون الشرط كائنا مستثنى من قوله لا يصح تعليق النكاح بالشرط **باب**
الولي والكفو قوله الولي شرط صحة النكاح الم هذا احد نوعي الولية في
 النكاح لان الولية فيه نوعان الاول ولاية تدب واستعجاب وهو الولية
 على البالغ العاقل والثاني ولاية اجبار وهو الولية على الصغير والمعتقة
 والرقية والولي البالغ العاقل الوارث لخرج الصبي والمعتوق والعبد والكافر
 على المسئلة والولي في اللغة خلاف العدو وفي اصول الدين هو العارف بابنه
 نقالي باسمه وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب المعاصي
 الغيرة المنهك في الشهوات واللذات كذا في البحر فيعتقد نكاح حق مكلف
 بلا ولي اي يعتقد لازما وقال الكل ان خلاف المسحب وهو ظاهر المذهب
 انتهى وله الاعتراض في غير كفو ما لم تلد فان اختار الزمة شرط لها فضا
 القاضي ولا تكون طلاقا كذا في البحر روي عدم جواز وبه يعني قال الكل
 وهذا اي عدم انعقاده اذا كانت لها ولي اما اذا لم يكن فانه صحيح لازم
 انتهى وقال في البحر بعد نقله فلها منع نفسها وفي الخلاصة كثير من مشايخنا
 اتوا بظاهر الرواية انها ليس لها ان تمنع نفسها انتهى وهذا يدل على ان
 كثير من المشايخ اتوا بانعقاده فقد اختلف الاقنا انتهى بمات البحر
 ورضي البعض كالحل لا فرق فيه بين ما اذا كان قبل العقد او بعده كذا في البحر

قوله

عن القتيبة وقيد بالرضا لان المقدمين بانه كفون البعض لا يسقط حق من انكر
لانه يتكر سبب الوجوب وانما سبب وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له كذا في البحر
عن المبسوط وان ظاهر اي الولي الزوج لا هذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتا
عند القاضي قبل خصامة الولي اياه فاما اذا لم يكن لا يكونه رضي بالتمام فباسا
واستحسانا كذا في البحر عن الدخيل لا سكوت اي عالم تدر كما قدمه المصنف
وقال في البحر ينبغي الخلاف الجبل الظاهر بالولادة فلا يجعل رضي الا في
مواضع مخصوصة ليس هذا منها قد جمعها الكمال بتطوره في هذا المحل بفتح القدير
وزاد عليه صاحب البحر مسائل اخر او رسوله سواء كان عدلا او غير
انفاقا فقلت بوصول خبر التزوج ان كان برسوله فهو كما ذكرنا وان
كان فضوليا شرط العدد او العدالة عند اي حنفية خلافا لما كان يذكره المصنف
وهو في الهداية لا المهر اي علم المهر ليس بشرط هو الصحيح كما في الفتح
وهذا احد اقوال فلا تفتي وتاثيرا يشترط ذكر المهر لان رغبته خلفا خلافا
الصداق في الفقه والكثرة وهو قول المتأخرين من مشايخنا كما في الذخير وفي
الفتح انه لا وجه وثالثها التفرقة بين ان يكون المزوج ابا او جلا فلا يشترط
ذكر المهر وان كان غيرهما يشترط وصح في الكافي والعراج وكان اذا زوجها
الولي عندها فسكت بكون سكوتها كذا في الصحيح وهو من قايده لان التفرقة
انما هي في تزوج الصغيرة الخ كما سذكر عن المحقق ابن الممام ومحمد
لان للنكاح صحة بدون اي بدون ذكر المهر اقول التعليل لعدم اشترط
ذكر المهر لان النكاح صحة بدون اي بدون ذكر المهر لان في نكاح توفرت شروط صحة
ولزومه ولم يذكر فيه مهر فكون مهر المثل لازما بلا ضرر واما اذا لم يعلم
الولي الكبير فبعدم المهر واعلم بالزوج فقط وقد سمع لها فطرط يرضيها بكون
الزاد بالنكاح لكونها حنفية اضار بها اذ ليس لها غير المهر ان ذكر المهر لها
مع علم بالزوج هو لا وجه فلا يعبرك عن هذا القول وهو الذي اخبره

المتأخرون

المتأخرون لا يغير من الا قول الثلاثة اذ ازوجها الولي عند ما فسكت
يكون سكوتها اذ ياتي الصحيح قال الكمال ينبغي تقييده بما اذا كان الزوج حاضرا
او عرفة قبل ذلك انتهى قلت وبشرط علمها بقدر المهر على ما قدمناه من انه
الوجه وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا فهو كقول كتمينها المازاد
الكامل قول المهنيبة والفحك سر وطلا استهزا وحيد فلا فرق سوى ان سكوت
البكر رضي خلاف الثب لا بد في حتمها من دلالة رابدة على مجرد السكوت
ولكن ان الكمال من قبيل القول الى التمكن فثبت بدلالة نص التزام القول انتهى
وفيه مناقشة لصاحب البحر فليراجع والصحيح ان المزوج ان كان ابا او
جدا لا رده الكمال بخلافه قال بعد نقله عبارة الكافي والوجه الاطلاق
وما ذكره في الكافي من التخصيص ليس بشي لان ذلك في تزوج الضمير غير
الجهر والكلامة في الكبير التي وجب مشاورة لها والاب في ذلك كالاخيه
لا يصدر عن شي من امرها الا برضاها غير ان رضاها يثبت بالسكوت عند
عدم ما ينعطف ظن كونه رضي ومقتضى النظر انه لا يصح بلا تسمية المهر
لها جواز كونها لا ترضي اباها لزايد على مهر المثل بكمية خاصة انتهى
الزاد بكارتها اي عذر لها وهي الجدة التي على المحل ان البكر اسم لمن لم يتزوج
بنكاح ولا غير وهو قول الكل على الصحيح كما في البحر او زنا يريد به المحل
الذي لم تشتهر به بان لم يقر عليها الحد ولم يصير عادة لها بكر حكا واضح
في الزنا واما في غير فهي بكر حقيقة وحكما لما نقلناه عن البحر وفي مسئلة
من طلقت بعد الخلوة الصحيحة ولم تنزل بكارتها او طلقت قبل الدخول
بها او فرق بينهما بعنه اوجب تزوج كالابكار وان وجبت عليها العدة
لانها بكر حقيقة والحيا فيها موجود كذا في البقير والبحر والفتح اختلفا
في السكوت اي قبل وجود ما يدل على رضاها اي اذا قال الزوج
للبيكر البالغ بلفظ النكاح الى انما فرض السيلة لهذا المثال لا لها لوقالت

المتأخرون

بلغني النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قوله والرد
في البحر وتقبل بنية على سكوها اي لاذالم يكن لها بينة لانه يتوحيط به على
الشاهد وان اقامها فبينتها اولى باثبات زيادة الرد وقد يكون ادعي
السكوت لانه لو ادعي اجازتها واقاما البينة فبينته اولى على ما في الثانية لا متولها
في الاثبات وزيادة بينته باثبات الزهر وفي الخلاصة عن ادب العالج
للمضاف بينتها اولى كذا في البحر خلافا لما سياتي ان الفتوى على
قولها في الاشياء الست او زوج ابنه الصغيرة فيه تامل لان الكفاة
غير محتبة في جانب المرأة للمرجل لك كان لها اوجلا فزيد لقوله بغين
فاحش وغير كفول لاسل المسيلة لان صحة نكاح الصغيرة لا يشترط لها الحد
والرب كما هو ظاهر بان زوج بنته الصغير ونقص من مهرها نقضا
فاحشا كذا لو نادى في مهر زوجته ابنه الصغيرة زياده فاحش فلا احتصاص
بما فرض المهر ولو كان سكران لا يصح اتفاقا اي لا يصح النكاح وهو
الصحيح حتى لو زوج بنته من فقير او محقر حرفة دينيه ولم يكن كفوا
فالعقد باطل كذا في البحر بشرط القضا في سنة اخرى الفقه بالجمع كذا يشترط
والعنة وعدم الكفاة ونقص المهر والاباء عن الاسلام واللعان بخلاف
خيار العتق والخير يعني من هذا القسم الذي لا يحتاج الي القضا الفرق
بالايل والرحمة وتباين الدارين وملك احد الزوجين صاحبه والنكاح
القاسم كذا في البحر اي اذا اشترط الفقة بالقضا ومات احدهما قبل
القضا بلغ اوله ورثة الاخر اقتصر على بعض مفاد المتن الوراثه فيما ذكر
لان افادة الوراثه قبل فوقه لا يحتاج الي القضا ظاهرا وان بعثت
خادمها المحمول على ما اذالم تفسخ بلسانها حتى فعلته كذا في البحر ولو
سالت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سالت على الشهود بطل خيارها
قال الكمال هذا تخفيف لادليل عليه غاية الامر كون هذه الحالة محالة بانها

القول

النكاح ولو سالت البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها النكاح وكذا عن المهر
وان كان عدم ذكره منها لا يبطل كون سكوها رضي على خلاف فان ذاك
اذالم يسأل عنه لظهور انها راضيه بكل مهر والسؤال يفيد نفي ظهور في
ذلك وانما يتوقف رضاها على معرفه كيه وكذا السلام على القادم لا يملك
على الرضا كيف وانما ارسلت لغرض الاشهاد على الفسخ انتهى وفيه بحث لما حب
البحر في تامل واما الصبي والصبية اذا رافقا يجب عليهما تعلم الايات
واحكامه فيه نظر لان المراهق صبي وله وجوب عليه ما لم يبلغ فانه لا يب
ثم له بيه ثم لو صبيهما فيه نظر لان النكاح في مال الصغيرة لا يب ثم لو صبي
ثم للمجد ثم لو صبي ثم للعاصي ثم لو صبي كاسد كره المهر في اخر الماذون
وفي اخر باب الايصا اخر الكتاب وهو الصواب القصبة فيه نوع
تدافع من حيث النظر الى قوله لا النكاح في مال الصغيرة لما انه شامل للاب
والجد ولهما النكاح في المال اي يقدم الجرح لا يكون الا في نكاح
من جن ادعيته ذكر اكان او انثى والجب تأكيد لقوله على ترتيب
الارث وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيدا له كافر
او سلطانا ذكر الزليبي قال الكمال وقايله صاحب الدراية ونسب
الي الشافعي ومالك قال اي صاحب الدراية ولم ينقل هذا الاستثنا
عن اصحابنا والذي ينبغي ان يكون مراد اورايت في موضع معزق الي
المبسوط الولية بالسبب العام ثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة
والشهادة وله ثبت للكافر على المسلم فقد ذكر على معنى ذلك الاستثنا
انتهى ثم هو في المولاة هكذا قال الزليبي وقال الكمال وهو الذي
اسلم على يد ابي الصغيرين ووالاه يرث فيثبت له ولاية التزوج انتهى
ثم نقاض كتب في متسوس لكنه لا يزوج بيه من ابنة كوكيل مطلقا
اذا زوج موكلة من ابنة خلاف ساير الاوليا لان النكاح للقاضي حكم

منه وحكمه لا يحد ولا يجوز خلاف تصرف الولي كذا في الفتح للابعد الترتيب
الم كذا للابعد الترتيب بمفضل القرب بالاجماع كذا في البحر عن الخلاصة قلت
والمراد بالابعد القاصي دون غير ذلك هذا من باب دفع الظلم ولنا
وساله لدفع التعارض الحاصل في هذا المثل مسماة بكتشف العضل فمن
عضل وقيل ما لم ينتظر الكفو الخاطب الم قال في البحر اثنان اكثر
الشيخ كما في النهاية وصح ابن الفضل وفي الهداية هو اقرب الي الفقه
وفي المحقق والمبسوط والذخيرة هو الاصح وفي الخلاصة وبه كان يفتي الشيخ
المقام الاشارة انتهى اقرو لي صغيرا وصغيرا الم كذا في الكافي
وعندما يصدق بلا شهود وتعد في قال في فتح القدير قال في الصغرى
عن استاذة يعني الشيخ عميد الدين ان الخلاف فيما اذا اقر الولي في صغرته
فان اقران موقوف الي بلوغها فاذا ابلغا وصداقها يتعد اقراره ولا يبطل
وعندما يتعد في الحال وقال انه اشار اليه في المبسوط وغيره قال
هو الصحيح وقيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقروا الولي
اما لو اقر بالنيكاح في صغره صح اقراره انتهى ثم قال الكمال والذي
يظهر ان الراجح قول من قال ان الخلاف فيما اذا ابلغا فانكر النكاح
اما اذا اقر عليهما في صغرهما يصح اتفاقا انتهى هو لغة كون ثوب
نظير آخر كان الاستدراك عقب قوله في الكفو ولم يذكر تعريفه شرعا
لوضوح انه من اجتماع فيه ما ذكر من شروط النكاح بين الرجل والنساء
كان ينبغي ان يقال في الرجال للنساء كما قاله في الكافي اذ لا تشترط في النساء
للرجال وكلفه بين لا يفيد هذا لزوم النكاح اي يشترط قيام
الكفاة في ابتداء النكاح للزوم ولا يضر زوالها بعد كافي البحر عن الظاهر
وقد معنا القول باشتراط اللصحة خلافا لما لك كان الاول ان يذكر
خلاف الكوفي من مشايخنا ايضا لما افقت لما لك كافي الفتح ففتش
اكتا

اكتا القرشي من كان من ولد النضر والوالي لهما شي من كان من ولد لاشتم
بن عبد مناف والعرب من معهم اب فوق النضر والوالي سولم كذا في الكافي
اي سوي العرب وان لم يمسهم رق كافي الفتح والعرب اكتا اطلقه
لا لکنز واخرج في الهداية والكافي من عموم بني باهله فقال وبنو باهله
ليسوا باكتا لعامة العرب لانهم معروفون بالخصاسة انتهى قال الكمال
ولا يخو من نظري استثنائي باهله فان النضر لم يفصل مع ان النبي
صلي الله عليه وسلم كان اعلم بقبائل العرب واخطاهم وقد اطلق وليس
كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون فصيلة منهم او بطن معا ليك
فعلوا ذلك لا يبري في حق الكل انتهى وقال في البحر بعد نقله فالحق الاطلاق
والابوان فيه كالا بالوشي ضمير فيه واخرج عن اعتبار الحرية لكان خيرا
لنفيد ذلك في الحرية ايضا كما قال صاحب الكنز وابوان فهما كالا با
فالعجز عن المهر والتفقه ليس كفو الفقيرة غير معتبر المفهومة لان من عجز عن
احدهما لا يكون كفوا كما في الهداية واذ لم تكن مطيعة للولي فهو كفو وان لم
يقدر على النفقة لانه لا تنفقه لها ويعد قاردا على المهر بيسار ابيه وامه وجبن
وجدة ولا تعتبر القدرة على النفقة بيسار الاب كذا في الفتح فالقادر
عليهما اي المهر والتفقه كفو مفيد لما نقلناه عن الهداية فالعجز والباران
كفوان اشارة الي ان الاعتبار في الحرمة التقارب لا حقيقة المساواة قاله
شمس الدين اللؤلؤي عليه الفتوي كذا في البحر والعالم الفقير الم لم يند غير
ما تنقده لانه اذا ملك المهر وقدر على النفقة كان كفوا فانما بقية النفقة زيادة
العلم لم تؤثريا على كلام المصنف انتهى نعم وصف العلم بحج خلل الفقر بعدم
ملك المهر على ما نصه الذي يعي بقوله وقيل اذا كان ذاهبا كالسلطان
والعالم يكون كفوا وان لم يملك الا النفقة لان الخلل بخير به ومن ثم قال
الفقير العجز يكون كفوا للمعزى الجاهل لا اعتبار الكفاة فيما بين

اهل الذمة الا ان بنت ملكهم اذا اخذها طابك او سايس يفرق بينهما تنكحا
 للفتنة لا لعدم الكفاة للولي ان يتم المهر او يفرق وفيه اشارة الى
 انه لو مات احد الزوجين ليس للولي يتم المهر قال في البحر المارد بالولي المعينة
 وان لم يكن محرما على المختار يخرج القريب الذي ليس بعصبة وخرج القاضي
 انتهى قلت التعليل يقتضي التفريق لكل قريب وسواء كان الولي ذارعا محرما
 او لا كان المهر هو المختار كذا في الفتاوى انتهى امر رجل خصما اطلق
 الرجل الامر مثل الامير وغيره وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا ان يزوج
 امراة تكفيه كما في الفتح والفتن كما اذا اذن وجماعته مثال لموضع الهمزة
 ولم يكن مانع كما اذا كانت حرة حرة تنصب على الشرط الثاني لصحة
 تزوج المأمورة امراة وامراتين لا اي في صورة قوله زوجي امراة
 غير معينة اما لو عينا فزوجها له مع اخرى لزمنة المعينة كما في البحر بعقد
 واحد يجوز اي لا ينفذ كما هما على الامر فيوقف فان اجازهما مع وقول
 صاحب المصداية فحين التفريق لا يستقيم لان له ان يجزئكما معا ولو قال
 فاشترى الزوم استقام قاله الزيلعي سواء كان فضوليا او وكيللا اما
 كونه فضوليا فواضح ولما ان كان وكيللا فغير صحيح بشرط المصنف الاجازة
 لصحة مع قول الوكيل والا فلا معنى لعدم الاعتقاد موقفا فيما اذا
 قبل العاقد الفضولي ايضا عن الغايب كقولها زوجت نفسي من فلان ثم قال
 وقبلت منه لا يتوقف بل يطل فقول المصنف اشارة الى رد ما قيد بعضهم
 عدم توقفه مما اذا تكلم بكلام واحد اما اذا تكلم بكلامين فانه يتوقف بالاتفاق
 ذكره في شرح الكافي والحواشي قال الكمال بعد نقله وله وجه لهذا القيد
 في كلام اصحاب المذهب بل كلام محمد علي ما في الكافي الحاكم اي الفضل الذي
 جمع كلام محمد مطلق عنه واصل المبسوط قال عنه او فضوليا من الجانبين
 قال الكمال ان قبل من فضولي اخر توقف اتفاقا والا فليخلف الاتفاق انتهى

وصورة

ح
 الدار

وصورة ان يقول الفضولي الثاني قبلت لها فاذا اجاز انقد
 للفضولي في النكاح فصح قبل الاجازة عند ابي يوسف رحمه الله حتى لو اجاز من
 له الاجازة بعد ذلك لا ينفذ في قول ابي يوسف لا حرقا له على البيع وليس
 له ذلك عند محمد رحمه الله وبقرق بان حقوق العقد في البيع ترجع الى الفضولي
 بعد الاجازة لانه يصير له لو وكيل بخلاف النكاح كذا في الفتح وقال قاضي خان
 رجل زوج رجلا امراة بغير امره لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا العقد
 انتهى من غير ذكر خلاف وكلت رجلا بتزوجها فزوجها لم يجر كذا عكسه
 فيوقف على الاجازة المدة تقول من شئت انتهى واذا اذن زوجها من غير كفو
 لم يصح على قول الكل في الصحيح خلاف تزوج المهر بملء امة والفرق
 لانه حينئذ ان المدة تغير بعد الكفو فيقيد به بخلاف الرجل كذا في الفتن
المهر لما ذكر دكن النكاح وشرطه شرع في بيان المهر
 لانه حكمه فان المهر يجب بالعقد او بالتمسية فكان حكمه وله اسلمى مهر صداق
 حلة اجر فضيلة عقر كما في العنايه صح النكاح بلا تمسية لا خلاف فيه كما في
 الفتح لقوله تعالى واصل لكم ما وراذ لكم ان يتبعوا اياموا لكم غير
 الا نسب للمقام فانه في بيان صحة النكاح بلا تمسية مهر في بيان لزومه
 فكان ينبغي الاقتصار في الاستدلال للصحة على قوله تعالى لا جناح عليكم
 ان طلقتم النساء فبقاوا والمهر واجب شرعا لقوله تعالى ان يتبعوا اياموا لكم
 كما فعل صاحب الكافي واقوله قد روي عن ابي بصير في نسخة من
 ان يكون كل واحد من الزوجين امة او حرة وان كان قيميا اعتبر قيمة يوم العقد
 لم يوم القبض كما في الجوهر فاذا انقص من العشرة وقت القبض ليس لها عشرين
 وتعتبر القيمة يوم القبض بالنسبة لهما فلور زوجها على عرض قيمته
 عشرة فقبضته وقيمته عشرين وطلقا قبل الدخول وقد هلك الثوب صح النكاح عند ما لا مهر لها
 ردت عشرة كما في البحر عند الوطى متعلق بالوجوب غير مستلزم للمهر وجب
 او لا يبار

عبارة الكافي النكاح صح
 بلا تمسية لانه لا ينبغي
 الا عن الايضاح فصح
 بالتمسية في العقد
 شرعا لقوله تعالى ان يتبعوا
 اياموا لكم فصار واد
 صح النكاح عند ما لا مهر لها
 او لا يبار

بالعقد ولكنه يتأكد لزوم تمامه بنحو الوطى ولو حكما كالوطى معذرة وطلقتها
قبل الوطى والخلوة او ازال بكارتها بنحو حجر ونحوه نصف منه لها بدفعه
وطلقتها قبل الدخول والخلوة كافي للحرر او موت احد مما فاته ايضا موكد
للمهر موبدا فلما قلناه فكان عليه ان يذكره كذلك فيما قبله ونصفه
بطلاق قبل الوطى لا يصح ان يكون اليا للتبعية لما قلنا ان وجوب المهر
بالعقد فهو للمصاحبه وهو ان يزوج كل من الزوجين بقية المهر لا يصح
هذا المثال للشعار اصطلاحا لزيادة شرط جعل يضع كل منهما نظير
بضع الاخرى لانه لو لم يكن كذلك بل مثل ما اقتصر عليه المهر لا يكون شغارا
اصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو قال احد منهما على ان
يكون بضع بنتي صداقا لبنتك ولم يقبل الاخر بل بد وجه بنته ولم يجعلها
صداقا فليس بشغارا وان وجب مهر المثل لصحة العقد كذا في البحر
او تعلم القرائن قاله صاحب البحر فيمنع ان يصح تسمية مهر
على القول بجواز الاستحجار عليه ولم ار من تعرض له انتهى قلت لكنه يعارضه
انه خدمة لها وليست من مشتركة مصالحها فلا يصح تسمية التعليم
ولو تكلمنا على رعي الغنم او الزراعة لم يجوز على رواية الاصل قال الكمال
ولا على رواية الجامع وهو لا يصح انتهى قال في البحر وجب مهر المثل
والصواب ان يسلم لها ان كان ينبغي ان يقال والوجه او الظاهر لان
لفظ الصواب يقتضي خطأ ما يقابل ولا يقال ان الرواية الثانية خطأ
انتهى على ان الكمال رحمه الله قال كونه الوجه الصحيح انما يلزم لو كانت
الغنم ملك البنت دون شبيب وهو منصف انتهى والدليل قاصر لانه
غير وارد في الزراعة ووجه القول بصحة تسميتها ان كلام من الزراعة والرعي
لم يتخصص خدمة لها اذ العادة اشراك الزوجين في القيام بمصالح ما لهما
فليس من باب خدمة الزوج ووجهه الذي ان المهر اذا استأجر اياه

الخدمة

للخدمة لا يجوز ولو للزراعة والرعي صح كافي الفتح انتهى والمراد بالزراعة
ان يزرع ارضه بذرها وليس له شيء من الحاريج فان شرط له شيء فقدت
التسمية ووجب مهر المثل كذا في البحر لجعل عتقها صداقا كان
يقول اعتقتك على ان تزوجني بنفسك بعوض العتق فقبلت صح وهي بالخيار
في تزوجه فان تزوجه فلها مهر مثلها وان ابنت الرضاها بقيتها ولو كانت
ام ولد قال ابو حنيفة لا يجب عليها قيمتها لان راقها غير متقوم عنده كذا
في الفتح وجب متعة بمعنى لزوم المفوضة بكسر الواو من فوضت امرأ
لولها وزوجها بلامهرو وبقيتها من فوضها ولها الي الزوج بلامهرو وفي كلامه
اشارة الى ان الفرق من قبل الزوج اما لو كانت من قبلها فلا يجب لها المتعة
وبه صرح الرضوي وروى بالبدال المهر ما نلبسه المرأة فوق القميص ولم
بذكر الدرع في الذخيرة وانما ذكر القميص وهو الظاهر والخيار ما تقتضي به
راسها والمحنة الملاة وهي ما تلحق به المرأة كذا في البحر وقال الكمال هذا الذي
المتعة انتهى وفي البحر عن اخو الاسلام ان هذا قيمتها في ديارهم اما في ديارنا
تلبس اكثر من ذلك فيراد على هذا ازار ومكعب انتهى ولو اعطاها قيمتها بغير
على القبول كافي البداية لا تزيد على نصفه قال الكمال واذا كان حولا
فالواجب المتعة لا نقا الفريضة بالكتاب العزيز وقيل يعتبر طاهما الخ
اعتبر الامام الحنفى ومحمد بن الوليد وقال عليه الفتوى قال صاحب
البحر فقد اختلف الترجيح والراجح قول الحنفى ان من سمى لها المهر
وطلقت قبل وطى اي فلا تستحب ولا يجب لها المتعة وهذا على ما وقع في
بعض نسخ القدوري حكاه للطلاق ولو كانت مستحبة كانت لمعنى اخر في
قوله لا يكره في طريق المصلي في عيد الفطر عند أبي حنيفة اي حكاه للعبد ولو
كبر جاز واستحب فليس المهر بدفع الثواب بل ان هذا
ليس حكما من احكام الطلاق وانما على ما في المبسوط والمحيط والمصدر

والمخالف فان المتعة تسقط للوطي قبل الدخول وقد سمي لها مهرا
 انتهى من الجهر والكافي وغيرهما ثم ظلمها قبل الدخول لا ينصف المسمى
 بعد العقد يشير الى انه لو دخل لها او مات عنها كان لها المسمى وهو ما فرضه
 بعد العقد وبه صرح في الهداية لانه تعين الواجب بالعقد خلاف ما قدمه
 من ان الوجوب بالوطي فهذا يرجع الى الصواب ومع حطها اي لزم
 وان لم يقبل الزوج بخلاف الزيادة فانه لا بد من قبولها في المجلس لصحتها
 ويرتد حطها بده وقيد في البدائع ابراع المهر بان يكون دينيا اي دراهم
 او دنانير وطلسم او حط المهر العين لا يصح لان الحط لا يصح في الاعيان
 ويشترط لصحة ابراعها معنى اللفظ حتى لو كتبه ولم تحسنه لا يصح خلاف
 الطلاق والعتاق حيث يتعان والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة دونها
 كذا في الجهر لانه المهر بقا حقا اما قال بقالانه في التداخي الاوليا من
 حيث الاعتراض اذا تقصته عن مهر مثلهما حيث لا يكون معهما ما قل الطلقة
 كمال الكمال واذا اكلت منهما ثالث استوي منعه لصحة الخلق بين ان
 يكون بصيرا او اعمى يقطان وانما بالغ او صبيبا يعقل لان الاعى يحسن والنايم
 يستيقظ ويتناول فان كان صغيرا لا يعقل او مجنون او مخمرا عليه لا يمنع وقيل
 المجنون والمخمر عليه عيما انتهى واستثنى في مختصر التلمية جازتها فقال لا تمنع
 على المفقود وقال في الجرم والظهار كجارية كافي الخلاصة وعليه الفتوى كافي
 المشي انتهى نحو من لا حد مما يمنع الوطي قال الزيلعي او يلحقه ضرر
 وقيل هذا التفصيل في مرضها واما مرضه فمات مطلقا لا يعري عن تكرار
 فتور عادة وهو الصحيح انتهى وصوم من مرضه ادا رمضان لما
 يلزم من الكفارة بافساده دون القضاء والندور والكفارات على الصحيح
 لعدم وجوب الكفارة بافسادها كافي البين كالوطي في كونها مكررة للمهر
 اشارة الى انها ليست كالوطي في غير من نحو الاحصان والميراث كافي الجهر

المهر المسمى في العقد
 المسمى في العقد
 المسمى في العقد

او ما يفرض في الصحيح يعني به غراد او مضان والا ناقص ما قدمه من شرط
 لصحة الخلق عدم صيام الفرض وتصحيحة ما حملناه على اد الفرض - ويجب
 العدة في الكل كذا في الهداية ثم قال فيها وذكر القدوري في شرحه ان المانع
 ان كان شرعا يجب العدة لتبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقيا كالمومن
 والصبر يجب له بعد التمكن حقيقة انتهى واحتمل قاضي خان في فتاواه كذا
 في الجهر قال فيه والمذهب وجوب العدة مطلقا وكذا ان كان المهر
 مكيلا او موزونا اخر في الزمة اشارة الى انه لو كان معيناً فهو كالفرض وليس
 له اريد ما كان معيناً ولم تره بخيار روية وثبت فيه حيار العيب فلم يرد
 بالعيب الفاحش ورجع بقيمة صحيح كذا في الفتح والافضل للثلاثة اشارة
 الى انه لو ظلمها قبل الدخول كان لها نصف المسمى سواء في بشرطه او لا لان مهر
 المثل لا ينصف كذا في الجهر ثم اخذ العبد او هذه العبد واحد مما او عكر
 حكمه للمثل هذا اذ اكل بشرط الخيار لها اذا خذت او اشأت او الخيار له على ان
 يعطي اياها فان شرط مع اتفاقا لا شفا المنازعة كذا في الفتح فان
 طلق قبل وطئ فنصف الا وكس في ذلك كله بالاجماع كذا في الهداية وليس
 على الطالقة لانه شامل لما اذا اكلت نصف الا وكس اقل من المتعة وليس في ذلك
 بقاء لكان نصف الا وكس اقل من المتعة تكون لها المتعة صرح به قاضي
 خان وقد اشار اليه في الهداية بعد ما تقدم بقوله والواجب في الطلاق قبل
 الدخول في مثله المتعة ونصف الا وكس يزيد عليها في العادة فوجب له غلظة
 بالزيادة انتهى وقال الكمال بعد هذا فالحكم في الطلاق قبل الدخول في
 الحقيقي ليس لامتنع مثلهما انتهى شرط البتة ووجدنا ثبنا لزمه الكل
 كذا في شرح المنظومة لانه بين الشبهة عن الواقعات وقاضي خان والعمادية عن
 المستفي وفي العمادية على قياس ما اخبره صدر الاسلام البزدوي ومن
 وافقه من ائمة بخاري في مسيلة الجاهل ينبغي ان يرجع عليها بما زاد على شيئا مائة

المسمى في العقد

تستبان

مثلا وفيها عن القصة زوجها با وريد من مهر مثلها على الخطا بكر فاذا هي ثيب
 لا تحب الزيادة انتهى وقال في البراءة والتوفيق واضح للتأمل لكن صرح في
 فوايد الامام طهيد الدين انه لا يرجع في كلتي الصورتين انتهى عبارة البرازية
 وان رد في الميزين القلة والكثرة للشبهة والبراءة فان كانت ثيبا لزمه
 الاقل والاخر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل مما سماه عند ابي حنيفة
 كذا قاله الكمال ثم نقل عن الدبوسي كافي في فتاوى قاضي روج امانة على النبي
 د ومات كانت جميلة وعلى الفان كانت قبيحة قالوا يبيع النكاح والخطبات
 عندهم بالاتفاق حتى لو كانت جميلة كانت المهر الذي ورثه وان كانت قبيحة
 كانت المهر الفالان لا خطر في التسمية لها اما ان تكون قبيحة او جميلة
 انتهى ثم قال الكمال واستشكل بان مقتضاها ثبوت صحتهما اتفاقا فيما
 اذا تزوجا بالبيان كانت مولاة او لم يمت له امارة وبالفين ان كانت
 حرة الاصل له امارة لكن الخلاف منقول بينهما والا ولي ان يجعل مسيلة
 للفتنة والجميلة على الخلاف فقد نص في نوادر ما بين سماعة عن محمد بن علي الخلاف
 فيها وان بينهما اية صفة ايضا كما بين جهمه فلم يوصف اللادم لا يفي
 ما فيه من اتيام لزوم الزوج ما بين صفة وجهمه من غير الكيل والوزن
 وليس مراد ابل هو ما في الكيل والوزن الذي بين صفة وجهمه فلا يفي
 بين ادايه واد اقيمت بل بحبر على ادايه في ظاهر الرواية لانه ثبت في الذمة
 صحيحا حال قرضا وموجلا سلما بخلاف غير الكيل والوزن فانه مخير بين ادايه
 واد اقيمت ولو بالغ في وصفه لانه ليس من ذوات الامثال كما في المهادنة
 والفتح والعدة من وقت التفريق قال في البحر ظاهر كلامهم ان ابتداء
 هذا تضاد بانه وفي فتح القدير هذا تضادا فيما بينهما وبين الله تعالى
 اذا علمت انها كانت تدلنا بعد اخر وطى ينبغي ان يحل لها التزوج ديانة
 والمتاركة كالنفرقة ولا تحقق المتاركة الا بالقول ان كانت مدخولة لها كقوله

هذا الكلام
 من كلام
 الامام
 طهيد الدين
 في
 الميزين
 القلة
 والكثرة
 للشبهة
 والبراءة

تركتها

تركتها طيب سبيلها واما غير المدخول لها فتحقق المتاركة الا بالقول ان
 كانت مدخولة لها واختلف التصحيح في اشتراط العلم بالمتاركة لصحتها
 ويشفي ترجيح القول بعدم العلم انتهى وقال في البحر لا احداد عليها ولا تنقذ
 في هذه العدة لها بان تكون بنت عم ابي كذا لا حقيقة اي بنت عم ابيها
 وفي نسخ بنت عم ومي الاول والى وحالة قال الكمال وقيل لا يعتبر الحال في
 بنت الحسبة والشرف بل في اواسط الناس وهذا جدي انتهى وكال
 خلق زاد الكمال عدم الولد ايضا لم ير مثل الامنة على قدر الرغبة كما في
 الفتح عن شرح الطحاوي صح صمات الولي مهرها هذا اذا كان في محنة
 اما في مرض مودة فلا لانه تبرع لوارثه في مرض مودة كما في الفتح انتهى وهذا
 بعينه صحة ضمانه من الثلث في مرض مودة اذا لم تكن وارثة ولو كانت
 صغيرة كذا الوضوح والى الصغير من المهر ويرجع في ماله ان اشهد انه يدفع ليرجع
 في اصل النكاح والا ليرجع له كما ان يكون للصغير مال وان ضمن الوضوح
 مطلقا كذا في الفتح وتطالب المرأة ايا شات من زوجها اي اذا كانت
 بالفاوطا مطالبة اب الصغير ضمن او لم يضمن كما في شرح الطحاوي والتمه
 لها من الوطى كذا الوطى ان كانت صغيرة ولو كانت غير الامة والمجد فلا
 يسلمها قبل قبض العداق لمن له ولاية قبضه فان سلمها فالتسليم قاسر وترد
 ولو ذهبت بنفسها لولها ردها حتى يعطى زوجها مهرها الا ان يست من
 اهل الرضى كذا في الفتح والسفر كذا في المهادنة ولو قال بدله والمخرج
 كما في الكفر لانه اولى لانه رعا يوم انه ينقلها لغيره من بلدتها وليس له ذلك
 ما لم يدفع مهرها صرح به في البحر لا خد ما بين تجيلة قال الكمال اي
 اذا لم يشترط الدخول في العقد قبل حلول المهر فان شرطه فليس لها الاستماع
 بالاتفاق حتى لا يكون لها ان تجلس نفسها فيما تقورف تاخير الى
 الميسر بخلافه ما قال الكمال ليس لها منع نفسها لقبض المهر مدة معلومة او قليلة

بعض القول عند بعضهم
 ان لا يولد لها وعند بعضهم
 لا يكون

هذه المطالب على قول
 المصنف لا وبما في
 كلامه لا يفي

الجهان كالحصاد وغيره بخلاف المتفاحشة كالميسرة وهو بوب الرخ حيث
يكون المهر طالا انتهى ومثله في البحر والتاجيل بالطلاق او الموت صحيح علي
الصحيح انتهى وينقلها فيما دون مدتها نقاها لم قال في البحر كذا ظاهر
الكافي وذكر في القنية اختلافنا في نقلها من المهر الى الرضا فنفرد الى كتب
انه ليس ذلك ثم عزالي غيرها ان له ذلك قال وهو الصواب انتهى قلت
ينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المهر الى القنية في زماننا لما هو ظاهر
من فساد الزمان والقول بنقلها الى القنية ضعيف لما قال في الاختيار
وقيل ببيانها الى قري المهر القنية لا بها لميت بغيره انتهى وليس المراد
بالسفر في كلام الاختيار الشري بل النقل لقوله لا لها لميت بغيره

وان حلف بغير المهر المثل قال صاحب البحر وظاهر كلام المصنف بغير المثل
بالفاما بلغ وليس كذلك بل لا يراد علي ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعية
للقسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو كان هو المدعي لها كما اشار اليه
في البداية انتهى اقول لغيره تحت لان هذه ليست مسيلة النكاح كما كذا
اعتز صاحب البحر على حد الشرعية فقال وفيه نظر لان الظاهر هنا على
المال لا اصل النكاح فينتفي ان يحلف منكر التسمية اجماعا انتهى وان
كان بينهما ما خالفنا يشير الى انه اذا نكل احد مما لزمه دعوى صاحبه فيجب ذلك
ولا تخير فيه لكونه مسمي ولذا حلفا وجب مهر المثل بدفع منه قدر ما اقرب به
تسمية فلا تخير فيه والزائد بخير فيه بين الدراهم والدنانير او برهنا
قضي به لهما تر البينين ونحوهما هو الصحيح ويجب مهر المثل بخير
الزوج فيه كله بين دفع الدراهم والدنانير كما في الفقه والتميز وبه
يقضي كذا في الفقه انتهى وفي فتاوي قاضي خان الفتوي على قولها كذا في البحر
ذكره الزيلعي راجع الى قوله قال مشايخنا هذا كله الم ونقله في البحر
عن المحيط ثم قال صاحب البحر عقبه واقره عليه الشارحون ولا يخفى ان محله

فيما

فيما اذا ادعي الزوج اتصال شيء اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى وفيه

قائل لا ينبغي ما قاله في حال موتهما فلما سائر الاموال اي ما فيها
بعد ما هي الاكل نحو الحنطة والشعير والعسل والسمن والجوز واللوز والدقيق
والسكر والشاه الحية فالقول فيه قول الزوج بيمينه ذكره الكمال ثم قال
والذي يجب اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من الحنطة الم يكون القول
فيه قول المرأة لان المقارن في ذلك كله ادسالة هدية والظاهر مع
المرأة لا معه ولا يكون القول له الا في نحو الثياب والجارية انتهى وظاهر
انه للكمال فالقول قول الزوج وعليه الاب البينة اختار السعدي
واختار الامام السرخسي كون القول للاب لان ذلك يستفاد من جمعه
والظاهر للفتوي القول الاول ان كان العرف ظاهرا بذلك كما في بارهم
كما ذكره في الواقعة فتاوي الحاصي وغيرهما وان كان العرف مشتركا
فالقول للاب كذا في الفقه وقال قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب علي
التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقتل قوله انه عادية وان
كان من طيحه النيات بمثل ذلك قبل قوله انتهى ثم قال صاحب البحر بعد
نقله والواقع في ديارنا الفاضل ان العرف مشترك فيفتي بان القول
للأب ثم قال هل هذا الحكم المذكور في الأب يتأني في الامر والجد صاروا
واقعة الفتوي ولم ارضها نقلا عن صاحب انتهى **باب نكاح الرقيق**

والظاهر قوله باذن المولى الاول ان يقال علي اذن المولى ان كان
المهر بغير المهر ان كان النكاح بغير المهر وان كان به معلق
المهر بغيره مستدرك بما ذكر قبله من قوله فان تكواه فالمر والنقده
عليهم لكنه اعاده ليرتب عليه حكم حوازيه دون المدبر ونحوه منهم من
قال يجب المهر ثم يسقط ذكره يحيى ابن ابي رافع ومنهم من قال
لا يجب صحه الولو الحى وقال في البحر هذا صحيح ولم ارض من ذكره في هذا الخلاف

ويمكن ان يقال انها تظهر فيما لو زوج الاب امة الصغير من مبدع فعلي قول
من قال يجب ان يسقط قال بالصحة وهو قول اي يوسف ومن قال بعدم
الوجوب اصله قال بعدمها وهو قولهما وقد جزم بعدمها في الولو الجيد من
الماذون معللا بانه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد من كسبه
للمال انتهى لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فكون اجازة
اي اقتضا ويرد عليه طلب الفرق بينه وبين ما لو قال لعبد كذا من بينك
بالمال او تزوج اربعا لا يعنى مع ان كلامهما لا يكون الا بعد الحرية واجب
بان اثبات الشرط الذي في اصول كالحرية والاهلية لا تكون بطريق
الاقتضا للمحقق بالرق وليس ما نحن فيه كذلك لان النكاح ما ثبت للعبد
بطريق الاصل لثبوت تبعه للادمية والعقل وانما توقف لا يستلزم
تعيين مال الغير لقوله طلقا رجعا يتعين رفع المانع اقتضا لاثبات
ملك النكاح بطريق الاصل كذا في الفسخ لا طلقا قال في المحرقة بانه
لو قال اوقع عليها الطلاق كان اجازة لانه لا يقال للمتاوكة كافي الفسخ وكذا
اذا قال طلقا تطليقا تقع عليها اجازة لان وقوع الطلاق مختص
بالنكاح الصحيح كذا في التبيين ولو تكلمنا تأمينا ولو صححنا بغير حذف ولو
من البين لان اثباتها يقتضي بقول الحكم بالنكاح الفاسد ومعه لا تظهر
لم يكوها الزيلعي زوج قيدا ماضيا ونامدا يونا مستند ركة ما قدمه من
للخفد لانه غير مشروع بلامه كذا قال الزيلعي وفيه تسامح لا يمس
المراد ظاهره اذ النكاح لا توقف مشروع عيته اي صحته على المهر بل المراد انه
لا ينفك عن لزوم المهر كما صرح به في الهداية بقوله والنكاح لا يلاقي حق
الزواج بالابطال مقصود الا انه اذا صح النكاح وجب الدين اي المهر
بسبب عدمه فتشابه دين الاستهلاك انتهى في مثل هذه الصورة
احتراز عما لو زوج لولي امة على احد القولين السامقين

فيه انه لا يجوز للاب ان يجازي
الذي يعقبه ما يحسد
اثره فانه يشوع تزوج
الامة فان تزوج الامه
ابا جاز للاب مثلا
كافية من معة انتهى

امة

امة لا تجب التوبة التي ولو شرطها الزوج على الولي في العقد لانه لا يقتضيه
ولا يسلطه النكاح بالشرط الفاسد والفرق بينه وبين صحة شرط حرية
اولدها وان كان لا يقتضيه العقد ان قبوله من المولي على معنى تعليق الحرية
بالولادة وهو صحيح بخلاف التوبة فانها لا تقع بتعليقها عند ثبوت الشرط
فكوطا عند محو كذا في الفسخ اذ يطل الزوج ان طهره كان ينبغي ان
يقول لا اكثر ويطل الزوج لان اذا ما طهره او تعليلية ولا محل لها هنا
ولو ضمت بلا استخدام لا يعني في بعض الاحيان لما قال في الجوز ق
قالوا انه اد ابواها فكانت تخدم المولي احيانا من غير ان يتخذ الم تسقط
تقبتها وكذا المديون وام الولد حكمها حكم الامة ولما المكاتبه فلها النفقة مسا
بها المولي او لا لخصا في يد نفسها لاحق للمولي في استخدامها انتهى وهذا اذا
اذا المخرج بغير اذن الزوج والا في ناشق وله اجار عده ولعله على
النكاح المراد بهما غير المكاتب وان صدق عليه لفظ العبد والامة واليه
اشاء بقوله وانما جاز له مملوكه رقة ويد انتهى اي خلاف المكاتب فلا ينفذ
تصرف المولي عليه بالرضاء وعن هذا استطرفت مسيلة نقلت من المحيط
هي توقف نكاح المولي على ثبوت الصغير على اجازة حال ثبوتها بالنكاح
باللغة فيما بيني على الكا به فلم يوجبني عقدت توقف على اجازة المولي لا
على اجازة لانه لم تنق مكاتبته وهي صفيق ليست من اهل اجازة فاعتبر
التوقف على اجازة حال رق ولم يعتبر بعد عقدها وهذا من اجب المسائل
ولو رضيت قبل العقد ثم عقدت لا خيار لها الحال لانها صغيرة ولها خيار
العقد اذا بلغت لزيادة الملك لا خيارا للزوج لان الملك كان قائما للمولي
وامتناع التقاد لحقها فاذا ارضيت فقد بالولاية الاصلية وهي ولاية المولي
فلو عرفت عن ابدل النكاح بطل النكاح لانه طرأ على الحل الموقوف حل نافذ
وفي المكاتب الصغيرة لا يسلط النكاح لانه لم ينع من على الحل الموقوف حل ثابت

امة

فتفي ذلك الموقف فيجوز باحاطة الولي كذا في الظاهر وما جبه الكمال في التوقف
على إجازة الولي ذكر جوابه في البحر ويسقط المهر يقتله أي الولي قالوا لو كان
الولي القاتل صبيًا جبه أن لا يسقط المهر عند أي حيفه رحمه الله كذا في الظاهر
وذكر في البحر ما يرجح أنه امتة أي غير المالكية كما هو ظاهر لأن المهر لها كما
لو باعها ودفع لها المشتري المنة تسامح لأنه لا يسقط المهر في الصورة الأولى
والثالثة لأنه لو أحضرها بعد له المهر وبصر في البحر عن المحيط والظهير
فلا يسقط فيها إلا المطالبة لا بقسط الحرة نفسها قبله كذا الامتة في الصحيح
لأن المهر لو لها ولم يوجد منه منع فلو قال المهر لا يسقط المنة نفسها قبله لأن
أولي وكذا لا يسقط يقتل وأدت الحرة أياها قبل الدخول لأنه لم يسبق
وارثا فصارت كالأجنبي كذا في البحر كذا الامتة شامل للقنف والمدة والمالكية
وأم الولد وفي أم الولد لا ينفذ نكاحها لأن العدة وجبت عليها من المولي كما
عققت والعدة تمنع نكاح النكاح كذا في المحيط والحائنة وينبغي أن يقال
فإن نكاحها إلى لم الولد يبطل لأنه لا يمكن توقف مع وجود العدة إذ النكاح في
العدة فاسد كذا في البحر فالأب والجد والولي والقاضي والوصي المالك كذا
أثبت الولي أيضا في البرارية وليس لولي غير الأب والجد والوصي والقاضي ولاية
في التصرف في مال الصغيرة كقدمه المصنف وكذا لم يذكر غير ذلك في مختصر
الظهيرية وهو الصواب خلاف ما ذكره هنا والعبد المأذون في هذا
عند ما خلا فالله يوسف فإنه يقول بأنهم مملوكون تزيج الامتة كذا في البرارية
وأما ثبت إذا كانت في ملكه لأب من وقت العلق إلى وقت
الدعوة احتراز عما لو علق في غير ملك الأب أو في ملكه ثم أخرجها ثم استردّها
فادعى الأب لم تصح دعوته كذا في التبيين وهذا إذا كذب الأب فإن صدقه
صحت دعوته وله ملك الجارية كما إذا ادعاه أجنبي وكلوا كانت أم ولد للأب
أو مدبرة أو مملوكة كذا في البحر بعد دعوته أي موقف الأب لو قال حال

عدم

عدم ولايته لأن أمي ليفيد أن الجد كالأب دعوته أو دفعه أو جوبه أو كفره
فلا يفتق منه النكاح ليشير إلى أنه لم يزد على ما أمر به إذ لو زاد عليه
بان قال بملكك بالف قد اعتقت لم يصح حيا النكاح ما بطل كان مبتدأ ووقع
العتق عن نفسه كذا في غاية البياض فلا يفسد النكاح كذا في البحر أسلم
المزوجة بلا شهود صحته نكاحها منفق عليها بين أيمتنا الثلاثة وقال زفر
هو فاسد أو في عدة كافر معتقد ذلك هو قول أبي حنيفة وقالموا
بفساده إلا أنه لا يعترض له ما تركه لا تقر إذا نكحها أو أسلمها أو أحدهما
والعدة باقية وجب التفريق عندهم لا عند أبي حنيفة وإذا كانت المرافعة أو السلام
بعد انعقادها لا يفرق بالجماع كما في التبيين عن النهاية والمبسوط أو تراخا
ضمن المحرمين خاصة لا لما قبله كما هو ظاهر بخلاف ما أمر به يديه تزوجها
في العدة أو بلا شهود وبمرافعة أحدهما لا هذا عند أبي حنيفة وعندهما
يفرق بمرافعة أحدهما كذا في التبيين وقال في المجموع قال أبو يوسف
لفرق بينهما سواء تراخى أو اللينام أم لا وقال محمدان ارتفع أحدهما فرقت
والفلا انتهى لم يذكر المصنف رحمه الله نكاح المرنه ولا تلج أحدا
يعرض للإسلام على الأخر يعني أن كان بالغًا وصبيًا يعقل الأدب أن كان
أي فرق وأن كانت الصبي محبونا عرض على أبيه فأيها أسلم بقى النكاح
وأن لم يكن محبونا لكنه لا يعقل الأدب أن يقتصر عقله لأن له غاية معلومة
بخلاف الجنون كذا في الضمخ فإن أسلم والفرق بينهما لا فرق بين أن
يكون المهر صبيًا مميزًا أو بالغًا حتى يفرق بينهما ما يليه كذا في التبيين
وأما طلاق هذا عندهما وقال أبو يوسف ليس طلاقًا وإذا كان صغيرًا
أو محبونا يكون طلاقًا هذا عند أبي حنيفة ومحمد ومي من أفراد المسائل
حيث يقع الطلاق منهما وظاهره إذا كانا محبوسين أو كان المحبوس عنيفًا فكأن
القاضي يفرق بينهما ويكون طلاقًا اتفاقًا كذا في التبيين ولا مهر في هذا

نكاح الكافر

استنفي ما ذكره في باب الردة

ما يقع فيه الطلاق على شخص

الا للمطوعة شامل للصغير المحبونة التي فرق بابا والدعا قبل المولود لها
ولا تنفع لها في اسقاط حقها به فيكون واردا على انه لا يتصرف الا فيما فيه نفع للصغير
فليست جوابه لم تبين حتى يتبين ثلاثا هي وان لم تكن فتلاثة لغيره ولا تكون
عدة ولذا يستوي فيها المدخول لها وفيها ولا يلزم لها عدة بعد البينة بحسب الحيف
ولو كانت هي المسلمة عند اي حيفه كافي الهداية تبع الميسر كذا في البحر قال
في اللطيف ان ان تكون طاعة انتهى والطلاق الطاوي وجوب العدة عليها لو شئ
عليه على اختيار قولها وهذه الفرقه طلاق عند اي حيفه ويحد عند اي يوسف نفع
وهو نظيرة عنهما كذا في المحيط لان الاسلام ليس سببا للفرقة ويدين ان السبب
هو الباعن الاسلام بشرط معنى الحيف او الاشراف فيمن لا يختص وعرض
الاسلام معتد به عدل به عن قول الهداية والعرض على الاسلام معتد به من
باب القلب لان العرض عليه يجب ان يعقل ونظيره في اللغة عرضت الناقة
على الخوض قال في العناية وهذا مما لا يسبح عليه الا افراد البلقا فانما
شرطها اي شرط الفرقه وهو معنى الحيف مقام السبب يعني به الباعن الاسلام
فقال في النهاية وهو اي السبب تفريق القاضي عند ابا الزوج عن الاسلام
وكانه اراد به انه سبب بطريق النية والى فقد تقدم ان سبب الفرقه
هو المبالغة في العناية كافي حيز البر يعني به ان لا يضاف الى الشرط عند
تقدرا لضافته الى العلة نظير في الشرع وهو حاف البر في الطريق يضاد
ضمان ما نلف بالخطوط فيه الى الحفر وهو شرط لان العلة ثقل الواقع وقد
تقدركونه طبيعيا فاضيف الى الشرط وهو الحفر لانه لم تعارضه العلة
وموضع اصول الفقه تبين الدارين سبب الفرقه يعني تبينها
حقيقة وحكما لان به لا ينظر للمصلحة حتى لو ترك مسلم حرية كتابية ثم خرج
عنها باشت عندنا ولو خرجت قبل الزوج لم تبين كذا في مختصر الظهيرية وعليه
في الجوامع التباين وان وجد حقيقة لم يوجد حكما لافاضا راف من اهل دار

لما كان في المهر

الاسلام

الاسلام والزوج من اهلها حكما خلاف ما اذا اخرجها احد كرها فانها تبين لانه
ملكها يتحقق التباين حقيقة وحكما لافاضا في دار الحرب حكما وزوجها في دار
الاسلام حكما واذا دخل الحربي دارنا بامان او دخل المسلم دارهم بامان
لم تبين زوجته انتهى فلهذا تعلم ان الماسوق لا تبين به لعدم تباين الدارين
حكما لافاضا من اهل دار الاسلام حكما فيتامل فيما عكالف هذا في فتاوي قاري
الهداية طيل صاحبه تركه بل اعق هذا عند اي حيفه وعليها العدة عند ما
كافي الهداية وجه جواز النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم الا بالاولاد والجناب
عليكم بالاولاد بالغا ارتداد احد مما نفع في الحال جواب طاهر المذهب
وهو الصحيح ومانعه شايخ بخلافه في ربي اقبى به ويحبر على الاسلام وعلى تحديد
النكاح مع زوجها بغيره ولو ديارا او طلقا فاض فعل ذلك وحيف ام لا
وتقوى خمسة وسبعين وبعض شايخ يلج وسمعت اقاويدم الفرقه برضا
حسما لا خيالا على الخلاص باكثر الكبار ولا بتطهير فيه اسند راك
بما قدمه من قوله ولا يبر في هذا اي اباها الا للوطوق ارتداد او اسما
معالم تبين المراد بقوله معاظم من ان يعلم لهما ارتداد بكلمة واحدة او لم يعرف
سبق احد مما قال في المحيط واذا لم يعرف سبق احد مما على الى اخر في الودة
جعل الحكم كانهما وجدا معا كافي الفرقا والحقا كذا في البحر **مسألة** لو اسلم
ونحن اكثر من اربع او من لا يجوز الجمع بينهما واسلم معه او من كتابيات
فعد اي حيف واي يوسف ان كانت زوجته في عقد واحدة فرق بينه
وبينهن وفي عقد فنكاح من كل سابقة جاز ونكاح من تاخر فوقع به الجمع
او الزيادة على اربع باطله كذا في الفقه **باب القسم قوله** يجب العود
فيه لزام بالعود كافي بالقسم وحقيقته مطلقا منتفعا كما اخبر سبحانه بقوله
ولن نستطيع ان تعدوا بين النساء ولو حرمت فلا تملوا كل الميل فتدروها
كالعقبة فقد اوجبه الله سبحانه وصرح بانه مطلقا لا يستطاع فعلم ان الواجب

منه شيء معين كذا في الفتح ويجوز ترجيح بعض على بعض في شيء منها اخراج
 المتن عن افادته موافقة ما سبذ كره في النفقة من انها معتبرة كالمال والعدل
 في الكل واللبس بعدم تعدي الواجب فاذا كانت احدي نساه غنية لا يكون نفقة
 على الاخرى الفقير مثلها فتفسير العدل بان لا يجوز ترجيح بعض على بعض لا يكون
 المعنى القول بلقاء رجل الزوج وليس هو المفتي به او عمل على تساوي حال النساء
 في الفتى والفقير والكبر الخ كذا المجتهد التي لا يخاف منها مع العاقلة والمراحمه
 والمريضة والحرة والمطهر منها والمطلقة وجعيا ان فقير رجعتا مع مقابلتها
 والمجرب والمجنون والعين كالفعل كافي البحر وعاد القسم الليل ولا يخاف الملة
 في غير يوم ولا بدخل ليل على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها في احوالها جودا
 في مرضها في ليلة غير هاتان ثقل مرضها فلا بأس ان يقهر عند حاجتي فتشفي او يموت
 كذا في الجوز في القسم عند تعدد الزوجات فمر له امرأة واحدة لا يتعين
 حتما في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية ويوم بان يصحها احيانا على الصحيح
 ولو كان لمستولدا واما فلا قسم ويستحب ان لا يظلمهن وان يسوي بينهما
 في المضاجعة كذا في البحر ليس اللازم بعد تمام الدور على نسائه
 ان يتتدي الدور عليهن عقب تمامه فانه لو ترك البيت عند الكل بعض الليالي
 وانفرد بنفسه او كان بعد تمام الدور على نسائه مع حواشي وامرات اولاده
 لم يمنع من ذلك كالتقاء في رسالة ميمتها تجد المرافقة بالقسم بين الزوجات
 مشتملة على فوايد طيلة وفي الجوز قد قالوا ان العمل اذا امتنع من القسم
 يوجب لانه لا يستدرك للحق فيه بالحبس لانه يفوت بعض الزمان انتهى ولا يغور
 في المرة الاولى **اذا عا** بعد ما افاه القاضي او جمع عقوبة وامر بالعدل
 لانه اذ به وارتكبه محرما وهذا مستثنى من قوله القاضي تخير في التعزير
 بين الحبس والعزم لا يختص هذا بغير الحبس كذا في البحر **كما**
الرضاع يفتح هو الاصل ويكرها الغرض كذا في العناية وقال في الفتح

الراء

الرضاع

الرضاع والرضاعة منها وفتحها اربع لغات والرضع الخامسة وانكر الاصمعي
 الكسومع الما وفعلة في النصيح من حد علم يعلم واهل الجذ قالوا من باب ضرب
 وعليه قول السلول يذم علما زمانه وحوالنا الدنيا وهم وضوفا انتهى
 وفي الشرع مصر العبي تقبيلهم بالمرحى جري على الغالب لانه المراد
 وصول اللبن الى جوفه من فيه او انفه لا بالافطار في الاذن والاطيل والجايفة
 والمنة والحقة كافي البحر وعند صاحبها ان فقط به يبقى كافي المواب
 ثم مدة الرضاع اذا انقضت لم يتعلق به التحريم اي سوا فطر اولم ينظم
 كافي الفتح وعليه الفتوى ذكر الزيلي قال الكمال في واقعات
 الناطق الفتوى على ظاهر الرواية انها تثبت اي الحرة ما لم تغض من
 الرضاع ولا يعتبر الفطام قبل المدة اقامة للمطعم مقام المينة فان ما قبل
 المدة مطعم عدم الاستقنا انتهى وقال صاحب البحر بعد فطره وقبل فطره
 عن الوالي فاذا ذكر الشايع اي الزيلي من ان الفتوى على رواية الحسن
 من عدم شوبها بعد خلاف المخذ لما علم من ان الفتوى اذا اختلفت
 كان الترجيح لظاهر الرواية انتهى ولا يباح الرضاع بعد مو
 الصحيح كافي البحر وقال في شروح المنظومة الرضاع بعد مدة حرام
 لانه جزء الاذي والانتفاع به بغير ضرورة حرام على الصحيح نعم اجاز
 البعض التداعي به اذا علم انه يزول به الرهد كذا ذكر الترمذاني والبغوي
 لم يجوزوا شرب للتداعي انتهى وقد مناهما يجوز الانتفاع بالحومر لانه
 هذا ضروري لم يوق حراما وابوه زوج المرضعة كذا ابو بصير مولي
 المرضعة واللبن منه واما ان كان اللبن من زنا فقد اختلف في اثبات
 الحرمة لرضيعة على فروع الزاني واصوله والوجه رواية عدم تحريمه رواية
 كاتوبه عبارة صاحب البحر من اطلاق كلام الكمال الى وجهية وقد استاذنا
 عما قلناه في هامش نسخة من فتح القدير وعلم بما ياتي في حواشي كلام الكمال انتهى

اذا اختلفت الفتوى
 فالرجح لظاهر الرواية

حكم التداعي بين
 المراه

وفي الجورقة ان وطى امرأة بشبهة فحلت منه فارضعت صبيا فهو ابن الوالي
من الرضاة ويلي هذا كل من ثبتت نسبته من الرائي يثبت منه الرضاة ومن لم
يثبت نسبته منه لم يثبت منه الرضاة انتهى ويكون ولد الزوج الاول
ما لم تلد من الثاني هذا عند ابي حنيفة ويحمله ابو يوسف من الثاني ان كان
زفيرا او مطلقا وقال محمد بنهما ولو در بعد ما جف اختضها كما في المولود
واخت ابنه الى لا حرم فيها ذكر اذ يتصور الحمل في اخت ابنه ومثله نسب
ما كان يدعي شركا في امة ولدها فاذا كان لكل بنت من غير امة حل لشريكه التزوج
بها وهي اخت ولده نسبيا من الاب والعز لها في شرح المنظومة واجاب عنه
ومن حل رضاعا لاسباب ام ولد وله اي يوجب التحريم لبن البكر هذا اذا
حصل من بنت تسع سنين فصاعدا ولو لم تبلغ تسع لم يعلق بلبنها التحريم كذا
في الجورق او لبن المرأة المحلو لم يلبس امرأة اخرى او شاة اذا غلب يعق
او ساوي ويثبت التحريم من المائتين اجماعا اذا تساوي لبنها كما في الجورق
واذا غلب لبن احد مما ثبت منها عند ابي حنيفة يوسف وقال محمد ثبت
الحرمه منها جميعا وعن الامام روايتان مثل قولهما ورجع بعض المشايخ
قول محمد واليه مال صاحب الهداية لنا حرمه دليل محمد كما في الفتح وقال
في البحر عن الغاية قول محمد الظاهر واحوط وفي شرح الجمع قيل انه لا صح انتهى
لان فيه اثبات التحريم وانتشار العظم وهو المعتبر في الباب فبما اشار
الي ما قال في البحر عن البداه ان اذ جعل محض او رايا او شيئا او جينا
او اقطا فبنا وله الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاة لا يقع عليه ولذا
لم يثبت التحريم ولا يثبت العظم ولا يكتفى به الصبي في هذا فلا يحرم به انتهى وقاله
ما قال في الجورقة اذا جبن لبن المرأة والظم الصبي يعلق به التحريم انتهى
وله خمسة النامق فدان اذ امستة لا يحرم وهو باطل ثقاف ولو قلب اللبن كما
في الفتح وقال من لا مسكين في شرح الكثر لو كانت النار قد مست اللبن وانضجت

الطعام

الطعام حتى تغير طعمه يحرم سواء كان اللبن غاليا او مغلوبا انتهى وقيل
يثبت بكل حال اي من حالتي التقاطر عند حمل اللقمة وعدمه اذا ابتلا ولم
لقه لقمة اما لو حساه فقد قال في الجورق عن المستصفي اعلم ثبت التحريم
عند ابي حنيفة اذ لم يشربه اما اذا حساه حسوا اي شربه شيئا فشيئا
ينبغي ان يثبت الحرمه في قوله جميعا ولغظه ينبغي عمق يجب ولذا اخذوا
قامت فان فقال هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حساه حسوا ثبت
الحرمه في قوله جميعا انتهى فان اللبن لا يتصور امة الولادة اي
لا يتصور انه لبن علي التحقيق فالمعوية لا يتصور حكمه انتهى وليس الخشخشة
السلطان واحكامها واضح وانما اشكل ان قال النساء انه لا يكون على قرارية
الامانة بعلق به التحريم احيا طردوا ان لم يقبل ذلك لم يعلق به التحريم كذا
في الجورق واذا احقن به الصبي كذا في الهداية وقال في النهاية صوابه
حقن لا احقن يقال حقن المريض دوا به بالحقنة واحقن الصبي غير صحيح
لعدم قدسته على ذلك في مدة الرضاة واحقن مينا للمفعول غير جائز
فحقن حقن ولكن ذكر في تاج المصادر والمحققان حقنه كردن فجعل
متعديا فاعلى هذا يجوز استعماله مينا للمفعول وهو الاثر في استعمال
الفقهاء انتهى كذا في العناية وقال الكمال هذا غلط لان ما في تاج المصادر
من التفسير لا يفيد انتقاله من المفعول المخرج كالصبي في عبارة الهداية
حيث قال واذا احقن الصبي بل الى الحقنة وهي الى الحقن والاطعام
في بناءه للمفعول الذي هو الصبي ومعلوم ان كل فاعل يجوز بناؤه للمفعول
بالنسبة الى المجرور والظرف كحقن في الدار ومرزوق وليس يلزم من
جواز البناء باعتبار الالة والظرف جواز ما بالنسبة الى المفعول بل اذا كان
متعديا اليه بنفسه انتهى ارضعت ضرفها جرمتا التحريم الكثر في
لا لقها ام امراته واما الصغيرة فان كان اللبن من الرطب حرم من عليه ايضا

الامن تقصير

منتف منهن لعدم خفا امر الجبل فلا بد ان يكون بدعيًا فيما فاعله
 يكون عاصيا باجماع الفقهاء كما في الفتح وشرح الجمع والأصح وجوب
 الرجعة كذا في الفتح وعند بعض مشايخنا شح قال الكمال كانه
 قول محمد في الاصل وينبغي له ان يرجعها لانه لا يستعمل في الرجوع
 فاذا طهرت طلقها ان شاء ظاهرا ان له تطلبا في الطهر الذي يلي الحقيقة
 التي طلقها وارجعها فيها وكذا ذكر الطحاوي وفي الاصل خلافه وهو نص
 القذوري وصاحب المروية حيث قالوا اذا طهرت وطهرت ثم طهرت
 ان شاء طلقها وان شاء أمسكها قال الشيخ ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي
 قول ابي حنيفة وما ذكره في الاصل قولهما والظاهر ان ما في الاصل قول
 الكمال لانه موضوع لاثبات مذهب ابي حنيفة الا ان حكى الخلاف ولم يحكم
 خلافا فيه فلذا قال في الكافي انه ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وما ذكره
 الطحاوي رواية عن ابي حنيفة كذا في الفتح لانه مطلق اي فيما اذا لم
 تكن له نية فتيان ولا الكامل وهو السني وقوعا وايضا ثم لا يقع عليها
 قبل التزوج شي مفدا لانه لو تزوجا ثانيا طلقت اخري وكذا انما لا يصرح
 به في الفتح وقال في البحر فاني المراج من وقوع الثلاث الحالك بالجماع
 هو ظاهر انتهى ويعلم من كلام الكمال انه لو راجع المدخول لها لا يخل
 البين فتطلق بعده في طهرين طلقين فليست نظر ولو تكررت فان
 طلاقه صحيح لا اقرار بالطلاق لان الاقرار خبر محتمل للصدق والكذب
 وقيام السيف على راسه يرجح جانب الكذب ولا كذلك لا نشأ لا نعرف
 الشيين فاختاروا موتهما وفوت الرضا لا يخل بوقوع الطلاق كالهاتل
 كافي التبيين او سكران اي من محرر على الاصح كافي الروايب فلو كان
 سكران الاصح عدم وقوع طلاقه كذا في قاضي طح واختلف التعيين
 فيما اذا سكر من الشربة المتخذة من الحبوب او العمل والقوي انه سكر

مطل
 قولهم ينبغي لا تغدر الرجوع

مطل
 الاصل موضوع لعدم
 الامام مالم يتصل بالطلاق

سكر من محرر فيقع طلاقه وعقاة كافي الاشياء والنظائر داخل العقل
 وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولم السامر للرجوع وفي شرح بكر السكر
 الذي يصح به التفريقات الذي يصير حال يستحسن ما يستقيم الناس
 ويستقيم ما يستحسنه الناس لكنه يعرف الرجل من المرأة كذا في الفتح
 باثارة اليهودية اي المقررة بتصويت منه وسواء في الكتابة او لا استحسانا
 وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع بالاشارة لا بدفاع
 الضرورة مما هو ادل من الاشارة وهو قول حنبل وبه قال بعض مشايخنا
 كذا في الفتح او ما هي باعني مخطيا لما ذكر من المثال ولا بد من لما قال
 في النبلية قال الامام ابي ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز الغلط في الطلاق
 وفي العتاق يدين والغلط ما ذكرنا من سبق اللسان وقال الامام
 الثاني اي ابو يوسف لا يدين فيما انتهى والظاهر كذا الاستتقظ فطال
 اجرت ذلك الطلاق او اوقعه لا يقع به لانه اعاد الضمير الي غير معتبر
 كافي للجورق واذا ملك احد مما الاخر يعني ملكا حقيقيا فلا يقع
 الفقة بين المكاتب ووجهه اذا اشترى اها لقيام الرق والنايت له هو الملك
 وهو لا يمنع بقا النكاح كافي الفتح الغاه ابو يوسف واوقعه محمد كذا
 في شرح الجمع لابن الملك ونفي وقوع الطلاق قول ابي يوسف الاخر
 ويطلق في قوله الاول وهو قول محمد كذا في قاضي طح ويخالفه نقل
 الكمال من المبسوط انه لا يقع طلاقه في قول ابي يوسف الاول وهو قول
 محمد وفي قول ابي يوسف الاخر يقع انتهى لم يذكر المص على السبيل
 ومي بالوحرر ما بعد شرايه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول
 محمد واي يوسف الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول
 رفر وعليه الفتوى قاله قاضي طح انتهى فعليه تكون الفتوى على ما مشي
 عليه الم تبع للجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حرره في بعد شرايهما

باب انقاع الطلاق وقوله الطلاق ضربان اي
 التطلق كافي الغنايه **ظهور** اي بكنه الاستعمال والصريح ما يقوم
 لفظه مقام معناه حقيقة ذلك او بخلاف الصريح ومباني بيان الحقيقة
 والجزء مطلقا اي سوا نوي واحدا باينا او اكثر منه شامل لقوله وطلاق
 وليس يصحح على المشهور انه لا فرق بين المصدر والمجرد عن اللام والمحل
 فيقع به الثلاث على المشهور اذا نوي لا نه محتمل كلامه باقبا والجنس فان
 قيل كيف تقع به الثلاث وقد اريد به انه فاعر مقام طالق ولا يصحح به
 الثلاث فيها قلنا انه يراد على حذف مضاف او ذات طلاق او جعل ذاتها
 طلاقا للمبالغة فلا يرد الا يراد كذا في الفتح والبحر والنبين يعني اذا
 قال انت طالق ونوي به الطلاق عن وثاق لعله انما قال يعني وخبره
 بالصورة بطالق لان المتن شامل لقوله مطلقه وطلاق فينظر هل يعمل
 نية الطلاق من وثاق فيهما ديانة اول والمرأة كالتقاضي لا يخل بها
 ان تمكنه المقتضى عن نفسها بغير القتل على المختار للفتوى وعلى القول
 بقتله تقتله بالرد وكافي البحر وهذا اذا كان بعد انقضاء العدة ولم يكن
 قرنها فيها واما اذا كانت العدة قائمة فلا يجر عليه ولوها لانه رجعي فلا
 تمتعه عن نفسها ولو صرح به صدق مطلقا هذا اذا لم يصرح بالعدد
 فلو قال طالق ثلاثا من هذا القيد وقع في القضا كافي البحر عن المحيط
 وان نوي تمام العدد صح ظاهره في غير قوله طالق تطبيقه لان النية انما
 تعمل في المحتمل وتطبيقه بتا الواحدة لا يحتمل الثلاث كما ذكره الكمال قيل فصل
 الطلاق قبل الدخول وسذكر في الكايات عن الكافي ان التخصيص على
 الواحدة ينافي نية الثلاث انتهى وذكر الكمال في الكايات المصدر والمحدث
 بالاحتمال والواحد والثبات في الامة يشير الى انه لا يصح نيتها في الحق
 ولو سبق لها طلقه وما في الجملة من صحة نيتها فمن سبق مطلقها سهو كافي البحر

عليه ان روحها
 يطأها بعد البيوت

قوله

وان اضاف الى الاضافة بطريق الوضع في انت طالق وبالحجر وفيما
 يعبر به عن الجملة كرفقتك وسوا اشار الى ما يعبر به عن الجسد كهذا الرأس
 ام قال راسك امالو وضع يده على رقبته فقال هذا العضو طالق او
 قال الرقبه منك طالق لم يقع في الاصح انه لا يجعله عبارة عن الكل كافي البحر
 وكان ينبغي ان يذكر جواب الشرط في شرح هذه القول ليجس استدلاله
 لا طلاق نحو الرقبه على ارادة الذات فيما عطف عليها والفرج كالات وهذا
 فيقع بقوله استنك طالق كافي البحر عن الخلاصة وثلاثة اوصاف
 طلقة طلقتان قال الغنايه هو الصحيح وان نوي مع شتين او شتين
 وشتين وهي مدخول لها ثلاث كذا قال الزيلعي مع زيادة كافيها انتهى
 فقيد الدخول خاص بالصورة الاخير وجب الطلاق الاول عند المعية
 لا يفرق فيها حال الدخول عن عدمه كما علم من قوله بعد قوله كواحدة في شتين
 ان في ثاني معنى مع انت طالق قبل موته بشهرين كذا قال الكمال
 لو قال انت طالق قبل موته او قبل موته بشهر يعني وماتت لتمامه عند ما
 لا يقع شيء وترتبه منه لا متاع وقوعه مقتضرا كما هو قولنا بعد الموت وعند
 يقع مستندا حتى اذا كان صحيحا في ذلك الوقت لا ترتبه منه وعليها العدة
 ثلاثا حيفر انتهى اقول في الحكم بعدم نوبتها وماتت فيها المرات فليست
 وقيد فاعمل الخلاف مونة لتمام العلوق لانه لو ماتت قبل تمامه لا تطلق اتفاقا
 ولو ماتت بعد مضيه طلقت اتفاقا كافي شرح الجمع وان مات بعد
 طلقت يعني اتفاقا واشار الى ما ذكرناه من انه اذا ماتت لتمامه كان الوقوع
 مستندا عند الامام فيقع ومقتضرا عند ما لا يقع بل متى حتى يموت
 احدهما مفيد ان موته كونه وهو الصحيح كافي الهداية وليس مثل هذا
 حطه على الدخول حيث لا يقع موته لانه يمكنه الدخول بعد فلم يحقق الياس
 موته خلافه ان لم اطلقك لتحقيق الياس عنه موته فبحث قبيله كافي البحر

استدل لا في نية كافي
 هذا جعله وهذه النية
 في هذا لا طالع ولا في
 السابعة كالمعنى ومن رسته
 عبا يات الدية شتين

نظر لان الصوم في
 الدخول بها والطلاق
 رجعي مما دامت العدة
 باقيد صرح صرح

هذا هو
الكتاب
الذي
هو
الكتاب
الذي
هو
الكتاب

في الامرك بيديك يوم اتزوجك اليوم من طلوع الفجر الى الغروب
قاله بقر بن شميل وعليه الفقه وقيل من طلوع الشمس والنهار والبياض
خاصة وهو من طلوع الشمس الى غروبها كافي التبيين اليوم اجماعا
قرون بفعل عمد الم قال المحققون انه يعتبر في الممضاء وعدمه الجواز
وهو الطلاق هنا ومن المتأخر من تسامح فاقترع المضاف اليه فيما لم
يختلف فيه الجواب وهو ما يكون به العلق والمضاف اليه مما يندرج امره
بيديك يوم يسير فكان كذا في الفتح وقال صاحب البحر قول الزبلي ان
ان يعتبر المتقدم ليس بالواجب وقول محمد والشريع انه ينبغي ان يعتبر
المتقدم ليس بما ينبغي مع عقوبتك لم يصرح بالمضيق كذا في حيث
قال مع عقوبتك اياك لما فيه من استعانة الحكم للعلم لان المراد الاتفاق
ويقع بان طالق هكذا اقيده هكذا لانه لو لم يذكره فقال انت طالق
مشيرا بالاصابع تقع واحدة كافي الفتح يشير بطن الاصبع بعدد
المنثور وبظهر بعد المضموم ضعيف والعتبر المنثور مطلقا وعليه
المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضا للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين
والواجب وقاضي خان والبحر والفتح ومنها كذا في قول اخر قيل المنثور لو لم يجر
والطريق عن نشرو قيل ان كان بطن كذا في السما فالمنثور وان الى الارض
فالمضموم او طويلة او عريضة الم كذا في الهداية وقال الكمال عن كافي
الحاكم لو قال انت طالق طول كذا او عرض كذا او كذا في واحدة ثانية
ولم يكون ثلاثا وان نواها انتهى ويقع بها ثلاث بالنية كذا في الكثر
والعداية وكذا ذكر الصدر الشهيد وقال العتاي الصحيح انه لا تشرية
الثلاث في طالق تطليقة شديده او عريضة او طويلة لانه نفس على التطليقة
وانها تتناول الواحدة ونسب الى شمس الية ورجح بان النية انما تتناول الحمل
وتطليقة بتا الواحدة لا تحتمل الثلاث كذا في الفتح اما الاول فظاهر

اي

اي وجهه لا يخاف بان بالاولى لا الى عدة واحدة والمصرع كذا في الوقال
واحدة ونصف او واحدة واخرى او واحدة وعشرين بضم العين وفتح
الواحدة يقع في الاول والثاني ثمان والثالث ثلاث لما الاول والثالث
فلا نه ليس لهما عبارة احضر منهما فكانت ضرورة خلاف واحدة
فانه يمكنه تثنيته واما الثاني فلعدم استعمال اخرى ابتداء واستقلاله
كافي التبيين واما البواقي من قبيل الطلاق الجمع واردة المشي لان
الباقى صورتان واحدة قبل واحدة وواحدة بعدها واحدة فلات
الواحدة الاولى منها وصفت بالقبيلة يعني بالاصح فصارح فيها بالقبيلة
وباللائم ففهم لم يصرح بان العبدية في قوله بعدها واحدة صفة للاحقة
فوقعت الاولى قبلها ضرورية وفي الفتح تقع واحدة اذ لا يبقى للثاني
والثالث محل يعني فيما لو ذكرته الثالث قال امراني طالق وله امران
الي قوله ذكر الزبلي عبارة الزبلي وفي الغناوي اذا قال لامرأة انت
علي حرام ثم قال ولو كانت له اربع نسوة والسبيلة كلها يقع على كل واحدة
منهن طلقة بانه وقيل تطلق واحدة منهن والبيان اليه وهو لا يظهر
والاشبه فليست من طلق امراته ثلاثا لما قد تقدم الا ان يقال
اعيد لما فيه من التعليل لان ان ينوي قسمة كل واحدة منهن فطلق
كل واحدة منهن ثلاثا يعني في غير قوله يمكن تطليقات لانه بقسمة
كل واحدة من الثلاث على اربع يصيب كل زوجة ربع من كل طلقة من
الثلاث فيكمل كل ربع طلقة فيصير المجمع ثلاث تطليقات ضرورة
ويقسمه كل واحدة من اربع كذلك وزيادة واما بقسمة الواحدة منهن
قطا مرانه يصيب كل واحدة ربع ويقسمه كل من الثنتين يصيب كل واحدة
ربع من كل واحدة فيجتمع لكل ربعان فلا تطلق كل زوجة ثلاثا منها ولو
نوي لان الواحدة منقسمه ضرورة اربعة اربع لا يصير ثلاثا وكذلك

ما اشبه
بالحمل

الربيعان من قسمة كل من الطلقتين عليهن هذا ما ظهر لي ثم راسية
نصا بفتح القدير ولو قال يمكن خمس تطبيقات يقع على كل واحد
طلعتان هكذا الى ثمان يعني اذ لم يكن لديه فان نوي انقسام كل واحدة
عليهن طلقت كل واحدة منهن ثلاثا ولا يخفى الوجه بفتح القدير
حقيقة كان او مجازا قال في البحر عن الاستيعاب كل واحد من الحقيقة والمجاز
اذ كان في نفسه حيث لا يستمر المراد فصح والافكاية فالحقيقة التي لم
تخرج من تحت التي خرجت وغلب معناها المجازي كناية والمجاز الغالب
الاستعمال صريح وعبر الغالب كناية انتهى وقال في المنايا ما قال الطلاق
سميت مجازا انتهى وقال الكمال في التحرير ما قيل لفظ كناية الطلاق
مجاز لانها عوامل عقائما غلط اذ لا تنافي الحقيقة الكناية انتهى وبسط
ال كلام عليه في فتح القدير اما صاحب الجواب فقط كما عدي الي اختاري
جعل منه في الموامب شرحك فارقتك انت حرة وهبتك لاهلك الحق
باهلك وقيل الدخول جعل مستعارة عن الطلاق كناية في الجملة
كما قال الزيلعي وهو ممنوع لما قال الكمال اما اذا قاله اي لفظ اعتدي
قبل الدخول فهو مجاز عن كونه طلاقا باسم الحكم عن العلة لا السبب عن
السبب ليرد ان شرطه اختصاص المسبب والعلة لا تختص بالطلاق
لشروطه في ام الولد اذ اعتقت والجواب بان ثبوته فيما ذكر لوجود
سبب ثبوته في الطلاق وهو الاستعارة لا بالاصالة غير دافع سوال
عدم الاختصاص انتهى وفي البحر ما يفيد انه من باب الاقتضاء في غير الدخول
لها ايضا فلا حاجة الي تحلف المجاز وان لم يكن مسيا هنا يعني قبل
الدخول ولا عبرة باعراب واحدة عند عامة المشايخ طو الصحيح كما في
الفتح فانها يصلحان للرد والشتم ضمير التثنية واجمع الي امرك بيديك
اخاري لا يختص اخاري ومرادها من أي لغة كان وقع السؤال
عن

عن التطلق بلغة الترك مل هو رجي باعتباره او باين باعتباره مدلول
او بفتح سن بوشن اوله لان معناه خالية او خلية فليست في المحيط ذكر الطلاق
بالفارسي مفيد الحكم في هذا فليراجع اما صاحب الجواب والرد اليه قوله
الحق باهلك جعل في الموامب الحق مما هو صالح للجواب فقط وفي معناه
شرحك جعل في الموامب من المصالح للجواب فقط كما ذكرناه وفي معناه
فارقتك هو من القسم الاول كما في الموامب فغاية الرضى يعني المجردة
عن حوال الطلاق اما اعتدي فلان حقيقة الامر بالحساب الي
قوله وقد مر ان عولم العرب لا يفرقون بين وجوه الاعراب مكرر
وهذا الاستشلال بد منه ولم يقع في اكثر مواقع في اكثر في الباب الذي
يلي هذا كما ذكر المصنف ايضا فيه والاعراض اصله للزيلي والجواب ان اخاري
ليس من الكنايات فذكره هنا استطراد وانما هو من كنايات التقويض
وله باب مستقل وقد قيده في باب لا اعراض وان لم يوجب اي بالتالي
شيئا فثلاث جعله في التبيين على اثني عشر وجها قوله ان فواه محل وقوع
الطلاق بالنسبة عند الامام اما اذ لم يوكد النفي باليمين اما اذا كره به فلا
يقع شيء وان نوي بانقضاء جميعا لما في الحدادي وقد اتفقوا جميعا انه
لو قال والله ما انت لي بامارة اولست والله لي بامارة او على حجة ما انت
لي بامارة فانه لا يقع شيء وان نوي انتهى اوسيل فقال هل لك
امارة فقال لا ونوي الطلاق لا يقع كذا في التبيين وفي الجوزية قال ان نوي
كان طلاقا عندني حنيفه وقال لا يكون شيء من ذلك طلاقا ولو نوي انتهى
وعند محمد لا يصير بائنا اخذ في الحايي الغدي يقول محمد في هذه
وفي التي قبلها من عدم جعلها ثلاثا انتهى وخالفه تصحيح قاضي خان انه
يصير بائنا وثلاثا اقول قوله حتى لو قال عنت به البيوتة الطيط
الم تبدك قطعنا على انه اذا بالها الم قلت ما استدك عليه مصرح به في شرح

الشيخ محمد بن عبد الله الغزي بقوله اعلم ان الطلاق الثلاث من قبيل
الصرح اللاحق لصرح وبيان كافي فصح القدر ويحاط به طلب وكذا الطلاق
علي مال بعد البايين فانه واقع فلا يلزم المال كافي للخلاصة فالمعتبر فيه
اللفظ المعنى والكليات التي تقع رعية تلحق بالخلعة كقوله بعد الخلع
انت واحدة ثم نقل عن الجوامع لو قال للخلعة التي هي مطلق بتطليقتين
انت طالق يقع الطلاق بكونه صريحا وان كان يصير ثلاثا وهو باين انما
قال وهذا ظاهر في اعتبار اللفظ المعنى وبه يندفع ما نسب نقله
الي بعض علماء الحنفية المحققين من انه لو طلق امرأته يا يينا ثم قال لها في العدة
انت طالق ثلاثا قال بعضهم يقع الثلاث لانه صريح في اللفظ والصرح
يلحق البايين وقال بعضهم لا يقع الثلاث سواء كانت في العدة او لم يكن وهو
الاصح وعليه الفتوى لانه باين في المعنى والباين لا يلحق البايين باعتبار المعنى
اولي من اللفظ انتهى بلفظه هكذا وقفت عليه بخط بعض الفضلاء منسوبا
الي قاضي خان لكي يراقف عليه في فتاواه المشهورة وما يدل على عدم
اعتباره ايضا ما في الخلاصة والبرازية والمحيط لو قال للمبانة انت طالق
باين يقع اخري مع ان العلة المذكورة موجودة فيه امي كونه باينا في المعنى
وفي البرازية ايضا قال للمبانة ابتك باخري يقع لانه يصلح جوابا لهذا
ليس الصريح فيه ظاهرا وقد حكم بالوقوع وما ذاك الا ان تقديره بتطليقة
اخري وحيفه لا يمكن جعله جنرا عن الاول والله اعلم انتهى **قوله** طلق امرأته
قبل الدخول الى ذكر ثانيا فيما مضى وهذه ثالث مرة **باب**
في التقويم قوله لانها من كتابات الطلاق الصواب انهما من
كتابات التقويم فلا يعملان بالانية هذا في غير طالع المذاكرة الطلاق
لما اذا خيرا بعد المذاكرة فاخارت نفسها فقال لم انو الطلاق لا يصدق
فتضا وكذا اذا كان في غضب او شتم فلا يسع المرأة ان تعيم مع الاصحاح

هذا هو الصواب في كتابات الطلاق
فانما يقع في كتابات الطلاق
التي هي من كتابات الطلاق
والتي هي من كتابات الطلاق
والتي هي من كتابات الطلاق
والتي هي من كتابات الطلاق
والتي هي من كتابات الطلاق
والتي هي من كتابات الطلاق
والتي هي من كتابات الطلاق

مستقيل

مستقيل كما في الفسخ لا بد من علمها بالتحبير حتى لو خيرا ولم
تعلم به فاخارت نفسها لم تطلق عندنا كما لو صرف الوكيل قبل العلم بالوكالة
وقال زفر طلفت وان لم تعلم كالوحي لو صرف قبل العلم بالوصاية
كافي السراج واخواته من طلاق الجمع وادارة المتي والاولي واختيه
في تلك الحال اسم الاشارة راجع الي انا اطلق نفسي لانه فعل
اللسان اي لان التطلق فعل اللسان وقوله ولم يوجد فيها اي والحال
انه لم يوجد فعل اللسان الذي هو التطلق مع نطقه بهذا الخبر الذي هو
انتا التطلق بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستعمل اجتماعهما
بخلاف البيهقي قال الزيلي وبخلاف الامر باليد لانه يعني عن التملك وضعا
بصفة العموم اما الاولان يعني به عدم التقيد بالجلس ورجوع الزوج
وقوله فلما مر يعني من ان متى شئت ومتى ما شئت لعموم الاوقات ومن
انه تملك طلاقا لها لا توكل واما الثالث يعني عدم الرد بردها
لما تاتم الا زمان اي وضعا لا لفا تقيد عموم الانفراد اي في الافعال
والازمان ولا تطلق بعد زوج اخري يعني اذا اطلقت نفسها ثلاثا
ولو طلفت ووطا ثم تزوجت باخر ثم عادت الي الاول لها ان تطلق
واحدة واحدة الي ان توقع الثلاث كافي للبيهقي فوجب اعتباره
معني خصوص ما ولا بد من زيادة هذه اللفظة ليصح عطف قوله او عموما
بعده عليه كافي عبارة الزيلي يقع قبل المشية هذا عند اي جنسفة
ولا يقع عند ماما لم نشا وعلى هذا الخلاف است جركيف شئت وقوله
تقع رعية ظاهرا في الدخول لها وان كانت غير مدخول بها باينة واحدة
وخرج الامر من يدها لعدم العدة فلا يصح منها مشية الثلاث
وان اخلقت بينهما فيه تسامل لان المراد اختلاف مشيتها مع نية
بان ارادت يعني شات فبقي ابتاع الزوج اي بالصرح

ونسبة لا تعمل في جعله بائنا ولا ثلاثا كما في الفسخ وان لم ينو فاشات
 لم يذكر في الاصل ويجب ان تغيب مشيتها كما في الفسخ وقد مر في الهيا
 اي عدد اشات مفيد ان الواحد عدد على اصطلاح الفقهاء وبه صرح الكمال
 فقال الواحد عدد على اصطلاح الفقهاء لما ذكرهم من اطلاق العدد واردة
 وكلام المصنف ظاهر في كم واما في ما قد اوردنا من استعمال للوقت كما تستعمل
 للعدد فوقع الشك في تفويض العدد فلا يشك واجب بانه معارض بالمثل
 وترجع اعتبارها للعدد بان التقويض عليك مقتصر على المجلس ما لم يكن موقفا
 كما في الفسخ طلق ما شئت فيه لا يقال كيف اخرج لها ذلك ولا يباح
 للزوج وهي قائمة مقامه لان المراد مشية القدرة لا مشية الباحة او نقول
 انه لا يكون في حقها لانها لا تقدر ان تفرق على الاطهار والخروج الامر من يدها
 بالتفريق بخلاف الزوج لقدرة كما في التبيين لان هذا امر اري شات
 وفي قوله ان طالق من ثلاث ما شئت فطلق ما دونهما عبارة
 اكثر وغيره في طلقي من ثلاث فليست طرحة هذا ومن قد تستعمل للتمية
 اي للتبيين او بعموم الصفة اي في طلق من نسائي من شات
 وسيرة انها كثيرة لا فرق بين ان تكون مفردة او كانت معها
 زوجها على الدابة او الممل او يكون ولو كان في المجلس بقوده الجمال ومما فيه
 لا يسلط ذكره في التبيين من الغاية وهو في المفسر ضمير هو راجع
 للطلاق الواقع بالاختيار اي والطلاق في الطلاق المفسر من احد
 الحائنين وهذا لان قولها اخرت مبهم فلا يجعل تفسير المبهم الا بذكر النفس
 او الاختيار كما سيأتي ويستلزم ذكر المفسر متصلا وان انفصل فان كان
 في المجلس صح والافلا كما في التبيين قال تاج الشريعة الم نقل في البحر
 عن فتح القدر ما عالج من عدم الاكتفا بالتصادق ثم قال فليتامل
 فان ذكر الاختيارية كذكر النفس كذا ذكر التلقية او تكرار قوله اخاري

ما هذا الا وانه لا
 اكاد اقول العج من
 الشرح حيث

يقوم

يقوم مقام ذكر النفس كما سيأتي وكذا قولها اخاري او امي او اهلي
 او الا وراج يعني عن ذكر النفس ثلاث اخرت اخي او عتي وان قالت
 اخنت نفسي وزوجي فالعبرة للسابق ولو قالت اوزوجي يبطل كراه
 في التبيين ولو قلنا الم لا فرق بين ان يعطف بالواو او بالفاء او بتم
 اما وقوع الثلاث في الاولي يعني قولها اخرت الاولي او الوسطى
 او الاخيرة جوابا لقول الزوج اخاري ثلاثا وعوها يعني الوسطى
 او الاخيرة وان كان لا يفيد من حيث الترتيب اي الصفة كالاولية
 والوسطية لعدم الترتيب بين الطلاقات في نفس الامر يفيد من حيث الافراد
 اي من حيث الوحدة فان اولية الاولي اذا كانت لغوا فوحدة وانقاده مع
 متحقق في نفسه والكلام للترتيب اي اصالته اي في اصله وصحة الوحدة
 تابعة له فاذا لم يبق في حق الاصل اي اصل الكلام الذي هو الترتيب
 لغوي في حق البناء اي السبع الذي هو الافراد بلانية من الزوج اي قضا
 كذا في الدابة وذهب قاضي خان وابو المعين النسفي الى اشتراطها لان
 التكرار لا يزيل اليهام قال الكمال وهو الوجه انتهى وقال في البحر بعد
 نقل الخلاف والحاصل ان المعتمد رواية ودراية اشتراطها اي النسبة
 دون اشتراط النفس انتهى اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي
 يتكرر راي فتعين له واخياد الزوج لا يتكرر بخلاف تكرار اعدي لا محالة
 نعم الله وهي لا تخفى فقول فيه روايات ليس مسبا عما قبله فينبغي
 التعبير بالواو وبامرك بيدك وقوي الثلاث فقالت اخرت
 نفسي ذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى لو لم تذكرها لا يقع او قالت
 في جواب قوله امرك الم ذكر النفس في قولها طلقت نفسي شرط لوقوع
 الطلاق كما في التبيين عن المحيط ويدخل الليل في امرك بيدك
 اليوم وغدا يشير الى انه لو اعاد لفظ الامر مع ذكر الغد كان امرا مبتدئا

لم يخرج مع القاف السببه

لا نهما حملتان كل منهما مستقلة بذاتها ويتفرع عليه عدم صحة اختيارها
نفسها لئلا فلا يغفل عنه كافي الفتح لان القوم قد جلسوا في الكذا في
التبيين والهداية ولا اعتبار به تعليل لدخول الليل في التملك المضاف
الي اليوم وغدا لا يفتي في دخول الليل في اليوم المفرد لذلك المعنى وهو
هو الليل ومجلس المشورة لم يقطع كافي الفتح قال طلق نفسك الى
قوله ولقي به التبيين فيه مستدرك بما ذكر اول الباب والاى وان
لم يوتلا فاسوالم بنواصلا او نوي واحدة فرجيه ليس قول الامام لانه
صرح الزيلي وصاحب المحطة بان التفرع بالواحدة ومنها سوانى عدم
وقوع شيء بتلخيصها تلاقى في جواب قوله طلق نفسك عند اي حنفية وعند
تقع واحدة في الصورتين وصرح قاضي خان ماله لوقال طلق نفسك
ولم يوال عدد فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول اي حنفية
رحم الله وتقع واحدة في قول صاحب انتهى وهذا مستفاد من
مفهوم عبارة الهداية والكنز التي هي وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن
انتهى لان موجب طلق هو الفرد الحقيقي فثبت وان لم يوال الفرد الاعتباري
اعني الثلاث متحولة وهو لا يثبت الا بنية كافي شرح المنار لان الملك
فانها بالثلاث اشتغال بغير ما فرض اليها فلا يقع شيء ولم يقرر
الزيلي وصاحب العناية لسائر هذا المختار فنه وقد علمت فنه المهد
والله ولقي به التبيين ليس المراد انه لا يقع شيء اصلا لقوله بعده كنا
اخرقت بل يقع بنية التبيين واحدة بتلخيصها ويصح بنية التبيين ان
كانت امة تكونها جميع الجنس في حقها كافي التبيين وما ثبت
نفسى رجعية ظاهر الرواية كافي المواهب وعن اي حنفية انه لا يقع شيء
بحوالها ابنت نفسي كافي الفتح ولقي عكسه لانه اذا طلقت ثلاثا
دفعه اما لو فرقت الثلاث فانه يقع بالاولى اتفاقا لا يقع شيء كافي

التبيين

هذا قول الزيلي
في قوله طلق نفسك
عند اي حنفية
وقد علمت فنه المهد

التبيين فقالت طلقت نفسي واحدا باننا فيه لما قال الشيخ القليل
مطلما اذا قالت طلقت نفسي بامته اما اذا قالت ابنت نفسي لا يقع شيء
فانتم هذا القيد فانك لا تجوز في شرح من الشرح والله المحدث على ما وصف
انتهى كلامه والطلاق لا يقع الا بمشقة الثلاث ومشيها الضمير راجع
الى الثلاث ويصح ان يكون للمرأة والمفعول محذوف تقديره الثلاث
واما الثاني يعني به قوله لا بعكسه خلاف قوله اردت طلاقك حيث
لا يني عن الوجود قال الكمال بل هي اي الارادة طلب النفس الوجود
عن ميل وغاية الامران المشية والارادة في صفة العباد مختلفان وفي صفة
الله عز وجل كانت كما هو اللعنة فيها مطلقا وتماه فيه

باب التعلق

التعلق كافي القاموس من علقه تعليقا جعله معلقا وفي الاصطلاح
هو ربط حصول مضمون بجملة حصول مضمون جملة اخرى بشرط صحة كونه
للشرط معدوما على حظر الوجود وخرج ما كان محققا كقوله انت طالق ان
كان السما فوقنا فهو بخير وخرج ما كان مستحيلا كان ذلك الجمل في اسم الحنا ط
فانت طالق فلا يقع اصلا لان غرضه من تحقيق المتبقي حيث علقه بامر محال
وهذا يرجع الى قوله ما امكن الشرط انعقاد اليه خلافا لما في يوسف
كافي في منع الغناء للعزير شرط صحة الملك الى هذا اذا كان التعلق
بشرط الشرط وان كان بمعنى الشرط كقوله المرأة التي تزوجها طالق فانما
يتعلق اذا كانت غير معينة وان كانت معينة كقوله هذه المرأة التي تزوجها
طالق لا يقع اذا تزوجها لانه عرفها بالاشارة فلا يراى فيها الصفة فتبقى قوله
هذه المرأة طالق كافي شرح الجمع وفتح القدير ونقل في الفتح عن المحيط
لوقال كل امرأة اجتمع معها في فراشها طالق فتزوج امرأة لا يطلق وكذا
كل جارية اطواها حرة فاسترق جارية فوطها لم يفتقر لان الفتى لم يصف
الي الملك وفي الثاني طلق الشافعي اي في اضافة التعلق الى الملك

هذا الكلام هكذا
مضافا الى قوله
العلين ايضا فان الملك
ظاهر اذا كان العلين
الشرط اما ان كان
مع الشرط كما كان
فيشترط ان يكون
قوله المرأة التي تزوجها
طالق هي اذا كانت معينة
كقوله هذه المرأة التي
تزوجها طالق لا يقع عليه
الطلاق اذا تزوجها

قوله فلا تطلق اجنبية مفرغ على قولنا انه مفرغ في الملك او مضافا اليه لا على قول الشافعي رحمه الله **قوله** ويطلبه اي التعلق بزال الخ لاي الخ لا على ما اطلقه بالطلاق الثلاث **قوله** يعني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق الى بالفا في الجواب لان الجواب اذا انحصر عن الشرط يكون بالفا هو ان لم يؤثر فيه الشرط لا لفظا ولا معنى ولك حذف الفان توي تعليقه به ومنه نظم

الكلام مواضع الفان قوله

متعلم جواب الشرط حتى قرأه **قوله** يعني اذا ما فعله طلبا الي

قوله كذا جامدا او مقسرا كان او بقوله **قوله** ومبين او بسوف ادري اني

قوله او اسمية او كان منفي ما وان **قوله** من بعد ما حدته **قوله** يعني

علا في ما اذا ابا بها اي مادون الثلاث ان اي مكر المقول ولو

بالفتح طلقت لخال وكذا اذا دخلت في القضا وان اراد التعلق دين كما

في السراج والفاظ الشرط ان لا يخفى ان كلمة ان صرف الشرط لانه

ليس فيها معنى الوقت وما ذراها لم يخط لها لما فيها من معنى الشرط لا لفظا

على الوقت الذي هو علم عليه ومن جملة الالفاظ لو ومن واي واما وان

واني كما في التبيين وكل وطء ليس بشرط الاشارة الى كل وهي من

العلم المعنوي فان دخلت على المنكر اوجبت عموم افرادها وان دخلت

على العرف اوجبت عموم اجزائه او قال كلما تزوجك فانت طالق

كذا اذا قال كلما تزوجت امرأة كما في الفتح **قوله** يكثر وقوله قال

في السراج نقلا عن المتقدم قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وظلما

طقت حرمت فزوجها فبانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج قال يجوز

قال فان عني بقوله كلما طقت حرمت الطلاق فليس بشيء وان لم يكن

اراد به طلاقا فهو بين **اختلاف** في وجود الشرط فالقول له

اي مع التبيين كما في الغاية وكذا الواحدا في لصله كما في الجمع

حفت

ان تزوجت امرأة
طالق وكلما طقت
حرمت

حفت المثلة التعلق بحبها وبغضها قال الكمال واعلم ان التعلق بالحبة
انما يفارق التعلق بالحيف في انه يقتصر على المجلس كونه محبها او ابها
لو كانت كاذبة تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وفي الحيف لا يقتصر على
المجلس كسائر التعلقات ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الا ان تكون
صادقة انتهى **صدقت** في حقا اذا قال حفت وانما يقبل قولها اذا
اخرجت والحيف قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيشترط
فيه قيام الشرط كذا في التبيين وقال في السراج لو قال لها وهي حبيضة
اذا حضت فانت طالق او وهو مرتين اذا مرضت فهو على حيف ومرض
مستقبل فاذا عوفي ما يحدث من هذا الحيف او ما يزيد من هذا المرض فهو
كأن في خلاف ما اذا قال صحح ان صححت او بصير ان ابصرت او سمعنا
ان سمعت فانها تطلق حين سكنت انتهى **فيما** بالطلاق بعد الدم
ثلاثة ايام من اولها قال في التبيين ويكون بدعيya نطقا اذا طهرت
قال في السراج وكان منبئا انتهى ويقبل قولها في الطهر الذي يلي
الحضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده كما في التبيين فولدتها
ولم يعلم الاول قال الزيلعي فان اختلفا فالقول قول الزوج
علق الثلاث بشعبيين عدله عن قول الكثر والملك يشترط الاخر
الشرطين لما قال الكمال وجعله في الكثر مسيلة الكتاب من تعدد الشرط
ليس بذلك لان تعدد الشرط بتعدد فعل الشرط ولا تعدد في الفعل
هنا بل في متعلقه ولا يستلزم تعدد المتعلق بتعدد الفعل فانها لو طمتم
معا وقع الطلاق لوجود الشرط وغاية تعدد بالقوة انتهى وقال
صاحب البحر اعتراض الكمال على المتنازع في جعله مسيلة الكتاب من
تعدد الشرط هو لانه انما جعله من قبيل الشرط المشتمل على وصفين
وعليه حمل عبارة المصنف لان قبيل تعدد الشرط انتهى فليتنا مل

فكر الملك بشرط حال التعليق خاص نحو هذا المثال والافعال تعليق نحو
 طلاق من تزوجها الملك فيه منعدم مع صحة التعليق لاضافته الى الملك
 فلا يقر اي في ظاهر الرواية كافي للوامب وهو بغير العيب وفي الفسخ
 المصوب ومصدق المرأة كذا في القاموس وفي المصاح ان ذرية فرج المرأة
 اذا غصب ثم كثر حتى استعمل في الهر وبقضها الجرح كذا في النهر باللبث
 بغير اللام ومكون التبا الملك من لبث كسح وهو قادر لان المصدر من فعل
 بالكسر قياسه بالتحريك الم يتعد كذا في النهر عن القاموس بل بابل لاجد
 ثانيا قال في النهر حقيقة او كما بان حرك نفسه اوانت حروجا حرك
 به عما لو عطف مراد فلو قال انت حروجا حرك نفسه اوانت حروجا حرك
 فاصلا وصرح الاستثناء كذا في الخلاصة والبرازية انتهى وفيه تنبيه على انه
 بشرط في صحة الشرط الاتصال كذا في الاستثناء وعروض اللغوية وبين الجرا
 فاصلا بطل التعليق كذا في الفسخ وكذا ان شاء الله انت طالق اذ قاله
 في الوامب فجعل ابو يوسف ان شاء الله للتعليق ومما لا يبالغ وبه يفتي
 وقيل الخلاف بالعكس فلو قال ان شاء الله انت كذا مطلقا يقع على الاول
 ويلغو على الثاني وقد بسط الكلام في هذه صاحب النهر لانه تعليق
 مما لا يوقف عليه مفيد انه كذلك في قوله ان شاء الله الجرا او الحابط وكل من لم
 يوقف على مشيئة وبه صرح في الفسخ فان علم العبد في المجلس وشا اي
 بان قال شئت ما جعله الى فلان وقع ذكر الطلاق اولا كذا في النهر
 في الوجع العشرة او لها بمشيئة الله الذي العلم الجرا كذا في الفسخ عن الكافي
 ثم قال والوجه ان يراد العلم على مفهومه واذا كان في علم تعالى انها طالق
 فهو من حقيق طلاقها وكذا نقول القدر على مفهومه فلا يقع ان معني انت
 طالق في قدرة الله تعالى ان في قدرته تعالى وقوعه ولا يستلزم سبق
 تحققه يقال للقاسد الحال في قدرة الله تعالى صلاحه مع عدم تحققه

في

في الحال انتهى **قوله** وبالله ثلاثا يقع ثلاث كذا انشاي طواني الانشاي
 اما اذا كانت الاستثناء بغير لفظ المستثنى كانشاي طواني الانشاي وهذا
 ويكره وعدم فانه يصح ولو اني على الجميع كذا في التبيين **قوله** فطلق القوم يعني
 طلاقا بانها لان المبانة لا قسم لها بخلاف المطلقة رجعيها اذ لها القسم فتمت
 خير من شوه **باب طلاق العار قوله** كويض عجز عن اقامته
 مصالحة خارج البيت قال في الزيلعي هو الصحيح انتهى وبالله ما قال
 الكمال اذا امكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح انه صحيح
 انتهى وهذا في حق الرجل واما في المرأة فصالح في النهر عن البرازية فيان تجز
 عن المصالح الداخلية وهذا اولى من قوله في فسخ القدر اذ لم يكن المصعد
 الى السطح هي مريضة انتهى وهو مذكور في الذخيرة ومقتضى الاول انها
 لو قد رف على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر انتهى
فسخ الشجر الصحيح في فسخ الطاعون كالمريض عند الشافية وفي الفسخ
 لم اره كشاحنا انتهى لكن قواعدهم تقتضي انه كالمريض قال القسطلاني
 في كتابه بطل الماعون وهو الذي ذكره في طاعة من علمهم وفي الاشياء
 والنظاير غاية ان يكون كذا في طلق وهو في صف المثال فلا يكون ظرا
 انتهى ومن يادر رجلا قدير بعضهم ما اذا علم ان المبادر ليس من
 اقراة بل قوي منه كذا في النهر او ركب سفينة فانكسرت ليس كسرهما
 شرطا بل كذلك لو تلاطمت الامواج وخسف الغرق كذا في البحر عن البسوط
 والمدايح وقيد الاستيعا في بان موت من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات
 لا تزت انتهى ولم يخزن ان هذا شرط كونه فارا فلا يخفى هذه العمارة
 والمفاجيع الم اقتصر المم على هذا القول وهو احدى خمسة اقوال
 فيه لانه انقضى به برهان البرية والعدو والشريد كذا في البحر والمرأة في جميع
 ما ذكرنا كالرجل فيه تسامح لانه يوم انها كالرجل في اشتراط عجزها عن

ما في النهر هو الذي اورد
 صاحب الكافي في تفسيره عليه

انظر ما اورد من كونه مشرا
 مع ان الشايع لا يفتقر الى
 الزموت من النهر في الشرط

وليس مسلما اذ لا مماثلة
 بين من هو مع يوم
 وبين من هو مع يوم
 ثم نوره كذا في الفسخ
 حالة الطاعون يوم يوم

قال الزبيدي أي بعد ما لها من شهر انتهى قلت ولا يخفى ان العادة صغوبه

هو الوجه الذي ليس كحقيقته وان سكن كان الوجه ليسكن

لا يعجب ما لم ياحدها الطاق في مفهومه ما ملأه المعلوم انما يعجب من

فان كان في ذلك ما يوجب له الموت فانه لا يملك ان يفر من الموت

هذا الكتاب

ای کادکر ادا القدم مذکور متساویان اولی ان بقول قدم بالاین لار الری

السبب لارتعاشها في مرض موتة غير حيدة لها اي الزوجية مسب ارتعاش عند موتة

موتة والزواج قصداً كذا في الفصح وهو تعليل لقوله هدا في البابين يومئذ

ان قصد الابطال انما هو في البابين لا الرجعي فكان ينبغي تقديمه على ما قبله

الموت وفي الرجعي بشرط الموت ولو زها الورث بعد الموت

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا افلاحيك الربيعي هذا
عبارته وهي لا تكون
فارغ الا اذا حادها الطلوع
حار ما لا يكون بعد ما لم يكن
شبه انما هو في
و قوله بعد ما لم يكن
فلان ما لم يكن على فني
مجلسي كالفن ما لم يكن
عنه على ما لم يكن
ينور اذا مضى ذلك المعتبر
ثبت لها ذلك كما لو كان
فمن احدها في المثلث
وكن فيقول لا نسب
ذلك فيقول لا نسب
لا نسب في حاله
سواء كان في حاله
افلاحيك الربيعي هذا
الالتقييد بعد المربع
على التقييد للمربع
مكونا في حاله
هو لا لا ما لم يكن
ان ذلك اما اذا
ليست عليه ما بعد
و لا الكلام الحق على
ذلك لا ما لم يكن
عنه على ما لم يكن
مؤنه في حاله
مؤنه في حاله
مؤنه في حاله

وليس محققا بل الرجحان فهو تعليل بقوله سابقا لبقاء الزوجية بينهما فصح

لأن السبب وهو النكاح قد زال يعني بالنظر إليه لقصد الذي رد

مولان الزوجه في هذه الحالة ليست موجبة لارتباطها معها وانما هي موقوفه

III. في قصص وكنوز الدنيا في كل المصنفات الواردة عليه قصص وكنوز في قصص

نزد علی کاف و الح و الطائفة کذا ثم مسانه قلمت امن زوجها خرج يد اى

طاعة او مكرهه لرضاها با بطلان حكمها في الطوع ولو فزع الفرقه بفعل غير الباطل

ايضا المستدرك بدون سطر فلها الاقل منه ومن الارث هذا اذ لم وجب

به او اومی کذا فی البحر عن فصول العمادی لفتی ولیست من فیها صلیه لافعل

وافضل استعمل باللام فيجب ان يقال او من المرفعة له لمالك فيقول

لما قل من الآخر فلو الو او يعني او او ملوك على معناها لكن يراد بها

لا الاولية فانه من حيث رتبته في العالم من حيث رتبته في العالم

الدلالة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

و حسن غنایم الکلام
شیرازی فایده من در
ان دگر تمیز

وجه النقل ذكره عن السيد
العلامة رحمه الله تعالى
والله اعلم بالصواب

وطلعت الشمس من بين يديه
فوجد من بين يديه
وطلعت الشمس من بين يديه
فوجد من بين يديه

و لا ينفذ الاما هو في
مع الاما هو في
هو سمعه سطور
الاما نيا فذكرها
عشا لم تزل

عليه السلام. رحمه الله عليه واخيه

ما بها اذا كانت للجمع في افعال بحسب زمانين لا يجب اذا كانت صلبة ان يكون
الواجب اقل من كل واحد منهما ومعلوم ان لها احدهما الا غير نعم لا يجمع من
واللام وجعلها في افعال اصلاح متعلقة بالظرف اي ثبت لها ايمان من الموصي
به ومن الارث ما هو اقل انتهى **سب** عدلها من وقت الاقرار على ما عليه
الفتوي وما نأخذ له شبه بالميراث فانوي كان على الكل وشبه بالدين
حتى كان للورثة ان يعطوها من غير الزكاه كافي النهر **قوله** اذا علق طلقها
بفعل اجنبي اي الطلاق البائن وسواء كان فعل الاجنبي له منه بدا ولم
يكن كافي **البحر قوله** او كان التعليق في الصحة المأخوذ محمد اذا كان التعليق
في الصحة فلا ميراث لها مطلقا حتى يفعلها الذي لا بد لها منه قال غير الاسلام
وهو الصحيح كذا في النهر **قوله** ثم اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه قال
عنه **نظر القسمة القليلة** في النهر انما على ستة اوجه لان التعليق اما في الوقت او بفعل اجنبي
اما بالنظر كما في **سب** الامر فيك سئل ما يوجب او يفعله او فعلها وكل وجه على اربعة اوجه لان التعليق والشرط اما ان
ما ان يوجد في الصحة او في المرض او يوجد احدهما دون الآخر انتهى **قوله**
فان لزوجها المريض المتيقن من قوله كذا ثبت طالته وجب طلق
ثلاثة اقسام عن هذا **قوله** خرافة ازوجها هذه المسئلة ذكرها الزيلعي في
باب اليمين في الطلاق والعنف ولا ثبت مطلقا اي سواء دخل بها
ام لا الا انه ان دخل بها فلها مهر ونصف وعطها بالحض عند وعندهما
لها مهر واحد وعليها العدة لا بعد الاجلين **باب الرجعة** **الجهو**
على ان الفسخ فيها انصح من الكسر خلافا للزهري في دعوى اكثرية الكسر
ولكي تعالى به دريد في انكار الكسر على الفقهاء تنعدي ولا تنعدي يقال
رجع الى اهله ورجعت اليهم وددته رجعا ورجوعا ومجعا كذا في النهر
بنحوك واجعتك يريد به واجعت امرتي وارجعتك ورجعتك وردتك
وامسكتك ومسكتك وهذا صريح واشترط في بعض المواضع في ردك
الصل

عنه نظر القسمة القليلة في النهر انما على ستة اوجه لان التعليق اما في الوقت او بفعل اجنبي
اما بالنظر كما في سب الامر فيك سئل ما يوجب او يفعله او فعلها وكل وجه على اربعة اوجه لان التعليق والشرط اما ان
ما ان يوجد في الصحة او في المرض او يوجد احدهما دون الآخر انتهى قوله

الصله كافي او الى نكاحي او الى عصمي ولا يشترط ذكر الصلة في الارتجاع ولا الرجعة
قال الكمال وهو حسن اذ مطلقة يستعمل في ضد القول ومن الصريح التكاليف
والترجيح عند محمد وهو ظاهر الرواية وفي البامع وعليه الفتوى وهذا ركن
الرجعة لانه اما قول او فعل والقول الفسخ ما تقدم والكافية انت عندي
كما كنت وانت امرتي فلا يصبر مراجعها بالنسبة كافي الفسخ والنهر
وبما يوجب حرمة المصاهرة بيان للرجعة بالفعل ولكنه مكرهه كافي البحر عن
الجمهور ونقل عن الخاوي القدي اذا راجعها بقبلة او لمسها لا فصل ان
يراجعها بالاشهاد ثانيا انتهى لان المسئلة للرجعة بالقول والاشهاد واعلامها
كافي شرح الطحاوي من الوطى وغيره يعقوب المسئلة والقبلة على اي
موضع من بدنها والنظر المخرجها الدائل بشهوة وان لم يقصد الرجعة
كافي البحر في فرق بين كون القبلة والمسئلة النظر منه او منها بعد كونه يعلم
ولم يمتها انقلافا كافي الفسخ بشرط ان يعقدتها كافي البحر فان كان اخلاسا
منها كان كان نائما او غائبا وهو كرك او محتوم ذكر شيخ الاسلام وشمس
الدين انه على قول ابي حنيفة ومحمد ثبتت الرجعة خلافا لابي يوسف واجمعي
عليها بادخالها فزجه في فراجها وهو نائم او مجنون كافي الفسخ والوطى في الرد
رجعة على المفتي به كافي النهر ورجعة المجنون بالفعل ولا يصح بالقول وقيل
كدام بالعكس وقيل **سب** فيما دون الثلاث بيان لشرط
الرجعة وطا شروط خمس تعلم بالتأمل وان انت اي بعد العلم وكذا
لوم قلم لها اصلا وما في العناية من اشتراط اعلام الغاية بها فهو كذا في النهر
اجيب بلضا اذا تزوجت بغير سوال الخ قال الزيلعي وهذا مشكل ايضا
من حيث انه وجب عليها السوال والمعصية بالعمل ما ظهر عندها انتهى قال
الكمال وليس للسوال الا دفع ما هو متوهم الوجود بعد تحقق عدمه فهو وزان
اعلامه اياها اذ هو ايضا مثل ذلك فاذا كان مسخيا ان لم يقصد

الرجعة كذا في هذه في الهداية والاطلاق في الكفر وهو الذي لا بد من الرجعة
 بالنظر لادخل في حرم وهو مكره فينبغي ان لا يدخل عليها حتى يودعها ولو
 قصد الرجعة ونحو الوقوع الرجعة بالكره وصرح الولوالجي بالاطلاق كذا في
 البحر لا يقع نظر على ما لا يدخل نظر اليه فيه تأمل اذ الكلام في المطلقة
 رجعيًا ولا يجرم ولو كان النظر مثله بل او لم يكن يكون مقدما عليه ويعضد
 قوله لانها مطلقة في الجملة بل انما تدب اعلامها بدخوله خوف ان يقع به
 على موضع يصير به مراجعاً وهو لا يريد ما يحتاج الى طلاقها فيطول عليها
 الغدة فيلزمها الضرر بذلك فليأمل ولا يمين عليها لما ياتي اي على قول
 الامام وحلف عندهما وعليه الفتوى كافي واجتنب ليس هو مثل المشبه
 به من جهة عدم اليمين لا كما حلف هنا عند الامام ووقع في التبين وتبعه
 في الفتح انما حلف هنا بالاجماع وفيه بحث وذلك لان الرجعة محتملة على
 وتختلف والذي في البدائع وغيرها الاقتصار على قول الامام واجلب في
 الحواشي السعدية بان المراد انهما لو قالوا قال الامام به عدم صحة الرجعة
 وتطرد لك في المراجعة فراجعها انتهى وبعد لا يخفى والله الموفق كذا في النهر
 وصدقه مسندها وكذبته اي ولا يثبت فالقول لها في قلبه القول لمسيدها في
 الصحيح كافي الموالمب وفي النهر هو الصحيح او قالت مضت عني وانكرت الي
 اي واستمرت عليه اذ لو اختلفت بانه كان كذا بالرد الرجعة لم يقل انقضت
 بالولادة لا يقبل اليه يمينه ولو قالت اسقطت يميني مستبين بعض الحلق
 فلم يطلب يمينها على ان صفة كذا لا فرق في ذلك بين الامة والحر كافي النهر
 وهو الحيض الثالث لو اقتص على قوله بوجه قبله اذ اظهرت من الحيض
 الاخيرة كان او لم يكن الامة حتى لو بقي من الوقت بعد الانقطاع الى قوله

فيه ان المصحح من كلامهم
 في ما سكت كحضر
 ان من الاعتناء
 الطهر اذ كان الاغتسال
 فلا يشترط لزوم الصلاة
 تدين بغيره ولا يجب ان يغسل
 هذه هي باب الحيض

الحيض

الحيض من حيثية لزوم الصلاة عليها فلو ان الاغتسال حذف هذا الموضع من
 المحل واقتصر على قوله بعد لان الحيض لا يزيد على العتق الزلفين له
 حتى يقتضيه هذا اذا كانت مسلمة ولو كان غسلاً بسوط مع وجود الماء
 المطلق والكلامية تنقطع رجعة بمجرد الانقطاع لمادون العتق لعدم حطائهما
 وينبغي ان تكون الجنونة والمعتومة كذلك كذا في النهر او تقيم وتقبل
 مكتوبة او قتلوا بشرا الى انقطاع حتى تفرغ من الصلاة وهو الصحيح كافي
 الفتح عن المبسوط ومصحح في التبيين وشرح المجمع وفي المجموع خلافاً هذا
 ونصه صحيح في الفتاوى انما تنقطع بالشرع انتهى ولو مست المعنف او قاتل
 القاتل او دعت المسبحة قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا تنقطع به كذا في
 الفتح نسبت غسل عضو المراد به كاليه والرجل لمراد منه كالا صبح وبعض
 الساعده ولو بقي احد المخبرين لم تنقطع قال الكمال وفيه بالنسيان لا قالوا
 نهبت انقاما دون عضو لا تنقطع كافي البحر وطلق من ولدت لقل الماء
 يعني من وقت التزوج والولد الثاني والثالث رجعة المراد من كون الولد
 الثاني والثالث رجعة انه طهر صحة الرجعة السابقة به كذا في البحر انتهى ولا
 يلزم ان يكون الوطوحوا اذا قد توري المقاس اصلاً كافي التبيين والمطلقة
 الرجعي تنزيت فيه ايما الى ان الزوج حاضر وقيد من لا مسكن يكون الرجعة
 مرفوعة فان كانت طرحتها الشدة بنفسه لها فالحال لا تفعل لان حل
 الحلية باق كذا في الهداية وقال الكمال هذا تركيب غير صحيح والصحيح ان يقال
 لان حل الحل باق او لان الحلية باقية وهذا لان الحلية هي كون الشيء حلاً ولا معنى
 لنفسه الحل اليها اذ لمعنى حل كونها حلاً انتهى وقال شيخنا يجوز ان يكون للاضافة
 بيانته انتهى ومنع الغيرة جواب عن سؤال مقدّر حتى يطأها غير يعني
 لو جامع مثلاً وان افضاها وان كانت صغيرة لا جامع مثلاً او اعطى او اشرك
 الى بلان بقية نفسه فلا يحلها الشيخ بايلاج مساعد يدع الا اذا انتعش وعمل

قوله سابق قوله تعالى فاذا
 طهرت النساء كذا في الصحيح
 بالنظر الى قوله تعالى فاذا
 ردا الى صبح

والصواب انه عجلها كذا في شرح الزاهدي ولزوم الوطى ثبت حديث
 مشهور قال الزيلعي وبشارة الكتاب واجماع الامة انتهى وفيه اشارة الى
 رجوع سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن قوله بان الدخول ليس شرطا
 لها للاول نص على رجوعه عنه في القية ونقله عنها في البحر وراى الزيلعي
 الاجماع العالي فلا يقدح فيه كون بشر المربي وداود الظاهري والشيعة
 قائلين بما رجح عنه سعيد وقال الصدر الشهيد رضي الله عنه من اتي هذا
 القول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا في الفتح ولو راقط
 غير بالغ صفة كاشفة قال في شرح الجمع المراهق من قرب البلوغ وتحرك
 التماسه في قديم المراهق لانه عليه السلام شرط الكثرة من الطرفين انتهى وفي
 في صدر السبعة انه وصل فوايد شمس الامة انه مقدور بغير سنين كذا في الفتح بنكاح صحيح يخرج
 الفاسد ونكاح غير الكفو اذا كان لها ولي على ما عليه الفتوى والنكاح الموقوف
 ونحوه عدته اي الزوج على سبيل الجواز فلو قال اي عدة النكاح لكان
 اولى قال العيني والاول اقرب والثاني الظاهر وكذا شرط التحليل
 ايمكراهة عزمه كذا في الفتح وان حلت للاول قال في شرح الجمع
 يعني عند الامام الشرطان جازان حتى اذا لم يطلقها بعد ما طمها جبر عليه
 انتهى وقال الكمال هذا الاخبار مما لم يعرف في ظاهرها الرواية ولا ينفى ان
 يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه منصرف الثبوت بتبوعه قواعد المذهب
 وماذا اخيف ان لا يطلقها المحلل تقول زوجتك نفسي على ان امري بيدي
 ما اريد فلان اطلق نفسي كما اريد فاذا قبل جاز النكاح وصار الامر بيدها
 ما اريد من شرط له انتهى اما اذا اضمر ذلك في قلبها فلا يكون اقوال
 بل يكون ما جوز لان مجرد النية في المعاملات غير معتبرة وقيل المحلل
 ما جوز وتاويل اللعن اذا شرطه الاحرار في البحر فتقدم الزوج الثاني
 مادون الثلاث هذا اذا دخل بها ولم يدخل بها الاخدم اتفاقا كذا في الفتح

في صدر السبعة انه وصل
 ال ادنى سن البلوغ ولم
 يبلغ

قوله وعند محمد وزفر والشافعي لا تقدم انصر الكمال لمحمد ما يطول ثم
 قال ايضا فظهر ان القول ما قاله محمد باقى لا يفتقر **قوله** مطلقه الثلاث اجتهاد
 عني العديتين اي قالت قد انقضت عدتي وزوجت ودخل في الزوج الثاني
 وطلقتي وانقضت عدتي كذا في الهداية وفي النهاية انما ذكر احبارا ههنا
 مبسوطا لا لخالها لكانت كل فتروهما لم يكن التلقا دخل في ان
 كانت عالة بشرائط الحل لم يصدق ولا انقضت وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق
 في كل حال وعن الرضا لا يخل له ان يترجها حتى يستفسرها لا خلاص
 الناس في طهارتها بعد العقد كذا في الفتح **قوله** وسياتي في اخر العدة يعني في
 اخر فصل الاحداد **باب الاصل** **قوله** وشرا حلف على ترك قربانها
 مدته تعريف لاحد قسمي الايلا وهو الحقيقي لما في اليمين وهو التعليق بما يتق
 على نفسه فيبغى ان يراى او تعليق بما يستشقه وحكمه الا لم يبين ركنه
 نصا وهو الحلف او التعليق بما يستشقه شرطه وهو محلية المرأة وسببه وهو
 قيام المشاجرة وعدم الموافقة كما في النهر والله لا اقربك هذا بشرط ان
 لا يكون حاضيا كما في النهر لولا اقربك اربعة اشهر فارق فيه بين الحاضرين
 وغيرها فعلى ج او نحو يريد بخوم صوم يوم او شهر او عدة وهذا اذا
 كان مسلما لان ايلا الذي يابده منعقد عند اي حيفه في حق الطلاق ودون
 الكفار وقال لا يكون ايلا وبالطلاق والعناق يصح اتفاقا وصوم او عدة
 لا يكون موليا اتفاقا كذا في شرح الجمع لا بقوله فعلى صوم هذا الشهر ولا بقوله
 في رجب والله لا اقربك حتى اصوم شعبان وكذا بقوله فعلى صلاة عند اي يوم
 خلافا لمحمد وقال الكمال لا يكون موليا بخوان وطيبك فله على ان اصلي كعتين
 او اغزطيه ليس ما يشق على النفس وان تعلق اشفاقه بعارض وميم في النفس
 من الجن والكسل وجب صحة الايلا فيما لو قال فعلى ماية ركة ونحوه انتهى
 او عدة حر هذا اذا استمر في ملكه الا ان مات او باعه ولم يسترده او استرجعه بعد

معنى

وطها وان استرده قبل وطها او ملكه باي سبب قبل الوطى عاده الا بلامن
 وقت الملك كافي الغنى فان قرضها لا لافرق بين العامل وغيره في الحث
 فلو تكلمنا ناسيا او قالنا اشار به الي انه لو لم ينكحها وبقيت عدتها حتى
 مضت مدة ثانية وثالثة لا يبين وهو الصحيح كافي التبيين ومضت المدتان
 اختلف في اعتبار ابتداءها قال الزيلعي ذكر في الكافي والمعدية ان مدة
 هذا الايلا تعتبر من وقت التزوج اي فقد اطلقنا في ذلك وقال في الغاية
 ان تزوجها في العتق يعتبر ابتداءها من وقت وقوع الطلاق الاول ولو
 تزوجها بعد انقضاء العدة يعتبر ابتداء الثانية من وقت التزوج ولم يخل خلافا
 مشطفي النهاية وهذا لا يستقيم الا على قول من قل ان الطلاق متكرر قبل
 التزوج وقد بينا ضعفه انتهى قال الكمال بعد نقله فالاولي اعتبار الطلاق
 كافي المهدية انتهى والله اعلم بقرينة شهرين وشهرين اشار به الي ما قال
 في النهر لود كرمح المخطوف حرف النهر او القسم لم يكن موليا لافوله
 بعد يوم خوران واديه مطلق الوقت او انه اتفاق والله اعلم بقرينة شهرين
 وشهرين بعد الشهرين الاولين مقول القول وانت خير بان هذا لا يصح
 مثلا للمنفق لا جمع بين اربعة اشهر بحرف الجمع بعد الشهرين الاولين فصار
 كالجمع بلفظه وبه يصير موليا النكح من وطها اربعة اشهر بعد الشهرين الاولين
 فلا يصح نفي الايلا عنه فالصواب ان يكون العيان هكذا لا قوله بعد يوم واحد
 لا افر بك شهرين بعد الشهرين الاولين لتعليل المص رحمه الله بقوله لا نه لما
 فصل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين يوم لم تنكح مدة الايلا
 وهي اربعة اشهر انتهى فهذا اثنين ما ذكرناه صوابا وكذا قوله بالصرح
 نفي الايلا ما هو فيما اذا لم يكن بينهما اربعة اشهر اما لو كان بينهما اربعة اشهر فهو
 مول على ما فرغ قاضي خان والمرغيبا في فقيه باللسان للبعد ولم يعتبر ا
 والا فما المجموع له بمدة الايلا كونهما اجتماعا خروجهما فيلحقان قبل مضي المدة واما على ما في جوامع
 بعد ان كان العتق من اربعة اشهر في ان الحسنة

قوله وفي غيره وجب
 من اربعة اشهر
 الكندي
 رحمه الله
 في النهر
 في النهر
 في النهر

الظاهر ان الشيخ
 على هذه
 من هاهنا
 لم يعتبر
 والا فما المجموع
 بعد ان كان
 او ما ذهب
 اربعة اشهر

الفقه

الفقه فانه يعتبر التقاد وما قبل مضي المدة فلا يصير موليا الا ان كان بينهما ثمانية
 اشهر فاقولها فاذا كان يصير النكاح باللسان انتهى وعلم من البحر منقذ القدر حسن
 هذا المقرر يخرج عن الوطى الى هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلا الى مضي المدة
 حتى لو القاد را ثم عجز عن الوطى او عاجزا ثم قدور في المدة لم يصح نفيه باللسان
 ولو الي مريض بالاموبدا وبات بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض ففها
 بلسانه لم يصح عند جماهير عند ابي يوسف وهو الصحيح كافي التبيين وقولها
 ظاهرا لمذهب كافي الجامع الكبير انتهى واختلف فيما لو جسد هل يفي بلسانه
 اوله بد من الفعل صح في الدواع الاول وفي شرح الطحاوي لا يكون فيه
 باللسان وهو جواب الرواية ووفق بينهما بالامكان وعدمه كافي الفقه
 نفسه قوله فت اليها ليس المراد خصوص هذا اللفظ بل ما يدل عليه كرجعت
 عما قلت او راحتها او ابطلت ايلا ما كافي الفقه وهذا ان نوي الكذب
 قال البرخي انما يصدق في نية الكذب وديانه لان هذا بمن ظاهرا فلا يصدق
 في المضاني نية خلاف الظاهر قال في الفقه وهذا هو الصواب على ما عليه
 العمل والفتوي والاول ظاهرا والرواية لكن الفتوى على العرف الحادثة
 انتهى وفيه نظرات الفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق لا في كونه يمينا
 كذا في النهر عن البحر ولو كانت له اربع نسوة والمسئلة على ما لم يتم هذا
 على ما في المسئلة لان الخطابة مفردة به فلا يقع الاعلان هذا ما ظهر لي ثم رأت
 موافقة في النهر مع زيادة قوله وجب ان يكون معناه والمسئلة على ما يعني
 في التحريم لا بقيد ان كل ما يحق انتهى قلت يعني انه قال امراني على حرام ولم
 يعني واحدة وله نسوة لا انه قال خطبا المعينة منهن وله انه ثم فقال نسائي
 هو فصل من كتاب المراهبة الصحيح فخرج
 على حرام
 القاسم وما بعد الردة فانه لغو لا ملك فيه كافي النهر عن الفصول ولا
 ما مر به بل قال الزيلعي هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة بما يصلح

هذا التقيد
 في النهر
 في النهر
 في النهر

في النهر

اللهم متعلق بقوله حال وكان ينبغي اسقاط لفظ عام من عما يصلح وتاخر قوله
 ولا بأس به عند الحاجة انتهى وقال في الكثر وما يصلح مبرا صلح بدل الخلع وقال
 في النهر ظاهرا ان القضية الموجبة تنعكس جزئية وانعكاسها كلية قضية كاذبة قال
 وجوز الاتفاق في انعكاسها كلية صادقة وعليه جري العيني ومنع المحققون انعكاسا
 كلية وينتقل الى اعطاء قبوله يعني ان شرط فيه المال اي جاز رجوعا
 قبل قبوله الضمير للخلع ومطل بقيامها عن علمها وكذا ابتدله حكما
 وجاز شرط الخيار لها هو غير مقدرا بالثلاث ذكره البردوي والفرق
 في البحر كما هي احكام المعاصرة اي باعتبار اصلها بان يقول الزوج
 خالعك ليس هو من مورد المسئلة وانما ذكره ليعني عليه ما هو في حكمه على فيه نظر
 مال شامل للمبدول والمبراعه سوا ذلك عليه اصاله او كفايه كافي النهر لا سوتق
 والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام ليس هو بغيره
 الفرق بل الجمع وما الفرق الا قوله لان بدل الخلع الى طلاق باين لو
 قضى يكون فسخا فني نقاضه قوله في الخلاصه ولا يخفى انه قضاء هذا الزمان
 ليس لهم الا القضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه القوي باينا
 وافق لم انوبه الطلاق اتم كذا الوادي من شرط او استننا اذا القوي
 على محنة دعواه الا اذا وجد التزام البدل او قبضه كافي النهر وكرو له
 اخذ شي ان شرعي يبي كروا من شرطه والمحرم بغيره كروا لان الاخذ حرام قطعا
 كذا في البحر ويخفى به الامر من صداقها كافي النهر وفي رواية الجامع الصغير
 لا يكره من الذي جزم به في المواهب اكرها عليه اي على الخلع تطلق اي
 باينا ان وقع كلفظ الخلع لان طلاق المكر واقع في التعليل نظر لان
 المطلق هو الزوج وليس بكره بل هو الحامل عليه وفي القضية لو اختلفا في
 المكر والطوع فالقول له مع العين وايضا لا وجه لاجاب المسمى للاسلام
 اي لان الاسلام مانع عن تلك الحزم الحزم والميتة وتلكها ولا شيء في يدها

فقد

فيه اذ لو كان فيها شيء من المال كان له ولو قليلا فيما اذا قالت من حال
 او دراهم لا فرق بين كونها ذكرها منكرا او معرفة كافي النهر
 ردق مهرها فيه اي الى انه مقبوض ولا فرق في ذلك بين كونه مسمى او مهر المثل
 فادالم يكن مقبوضا فلا شيء عليها كافي العمادية وكذا لو كانت قد ابرأته منه كافي
 المجموع كذا في النهر خالعت على عبد ابن لها على راقها من ضمان لم تبوا
 خالفا البراءة من عيبه فانها صحيحة كافي النهر فطلقها واحدة الى هذا طلق
 في المجلس حتى لو قام فطلقها لا يجب شي كافي الفتح خلاف ما اذا بدا هو فقال
 خالعك على الف فانها تعتبر مجلسها في القبول لا مجلسه حتى لو ذهب من المجلس
 ثم قبلت في مجلسها ذلك صح قبولها كذا في البحر عن المجموع يقع في الاولى
 باينة ثلث هذا اذا لم يكن طلقا قبل ذلك شيئين فان كان فطلقها واحدة
 كان له كل الالف كافي المبسوط وغيره كالوطئها ثلاثا دفعة او متفرقة في مجلس
 واحد كذا في النهر والبحر فقبلت بات المارة يعني اذا قبلت في المجلس
 وهو مستدرك لانه لم من قوله اول الباب الواقع به وبالطلاق على
 مال طلاق باين كذا في البحر وقالت قبلت فالقول له اي بميتة كافي
 الفتح ولو اقام باينة فميتة المارة اولي كافي التاتارخانيه وفي القضية اقامت
 بميتة على خلع زوجها المجنون في صحة واقام وليه او هو بعد لافاقه انه
 في جنون فميتة اولي كافي النهر ويسقط الخلع والمباراة كل حق الى المارة
 الخلع العباد بين الزوجين لانه لو طعنها مع اجني بماله لا يسقط به مهرها
 والسقوط فيما اذا كان الخلع بصيغة الفاعلة لما قال في البحر وفي النظرية
 قال لها خعتك فقالت قبلت لا يسقط شي من المهر ويقع الطلاق باين
 بقوله اذ انوي ولم دخل لقبولها حتى اذ انوي الزوج الطلاق ولم تقبل المارة
 يقع البايء وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق قضاء وباتة خلاف
 قوله خالعك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة انتهى قلت وتتم

ح
 المسئلة في محتمل القدر

عبارة البراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر
 لان الحال المذكور عرفا انتهى وفي شروح المنظومة تفسير المبرارة والخلع بماء
 اذا قالت المرأة بارسى على كذا فقال ما راتك او قالت خالعتني على كذا فقال
 خالعتك او قال الزوج ذلك وقالت قبلت انتهى وقال في البحر المبرارة
 بالهزقة وتركها خطأ ومضى ان نقول للزوج بريقته من بكاك بكذا كذا في شرح
 الوقاية ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وقد صورها في
 فتح القدير بان يقول ما راتك على الف ولم يذكروا وقوع الطلاق به وقد
 صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية لكن قال فيها بانه
 الطلاق في الخلع والمبرارة شرط الصحة لان المتاع لم يشترط في الخلع
 لغلبة الاستعمال ولانه الغالب كون الخلع بعد مذكر الطلاق فلو كانت
 المبرارة ايضا كذلك لا حاجة الى البينة وان كان من الكتابات على الاصل
 انتهى كالمهر المبرارة به مهر النكاح المخلع منه حتى لو ابا الخاتم تزوجها مهر
 اخر فاجلعت منه على مهرها يري من الثاني دون الاول كافي الخلاصة
 والمنتهى كالمهر كافي البرازية قال الزوج خالعتك ولم يذكروا الخ
 كذا في قاضي خان وعبارته رجل قال لامرأته خالعتك فقبلت يقع الطلاق
 ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وان لم يكن عليه مهر كان عليها رد ما
 ساق اليها من الصداق كذا ذكر الحاكم الشهيد في الاقرار ومن المختصر والشيخ
 الامام المعروف بخوامر واده وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله وهذا ابو زيد ما ذكرنا عن ابي يوسف رحمه الله ان الخلع لا يكون
 الا بعوض من انتهى عبارة قاضي خان وفي كلامه اشار الى الخلاف في المسئلة
 وفيها ثلاث روايات احدها لا يبرأ من المهر فهاخذ ان لم يكن مقبوضا قال
 في البدائع وهذا ظاهر جواب ظاهر الرواية الثانية يبرأ كل منهما عن المهر
 لا غير فلا يطالب به احد مما الاخر وهو الصحيح على قول ابي حنيفة قبل

الدخول

الدخول او بعده مقبوضا او غير مقبوض الثالثة راء كل منهما عن المهر وعن
 دين اخر كذا في شرح منظومة ابن وهبان انتهى وفي تفسير قاضي خان
 بقول المرأة اشارة مخاير الحكم لما اذ لم يقبل وهو ما قاله بعد ذلك في
 فصل الخلع بالفارسية رجل قال لامرأته خالعتك ونوي به الطلاق يقع
 الطلاق ولا يبرأ من المهر لان قوله خالعتك من الكتابات وفي غيرهما من الكتابات
 يقع واحدة باينة ولا يبرأ من المهر فكذلك ههنا انتهى في الطلاق
 على مال روايتان واكثرهم على انه لا يوجب البراءة عن المهر وهو ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى كذا في الفصول وذكر القاضي انه عندهما لا خلع والصحيح
 من الروايتين عن الامام هو انه كذا في المهر وسنذكره في النفقة ايضا ان
 شاء الله تعالى فتدب النكاح الهه ابي الصحيح وروى الحسن عن ابي
 حنيفة انه يبرأ كل منهما عن حقوق النكاح وعن دين اخر كذا قدمناه **قوله** خلع
 الاب حفيضة قال في المهر قيد بالاب لان الام لو وقع الخلع بينها وبين زوج
 الصغير فان اضافت المهر الى مال نفسها او قبلت ثم الخلع فلا حرجي
 وان لم يضيف ولم تضمن لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب
 كذا في البرازية **قوله** فان قبلت فدية اذ لو قبل عنها الاب لا يصح في المصحح
 في التبيين **باب الظهار** **قوله** من عضو محرمة نسباً او رضاعاً
 يريد به الجمع على غير ما هو به الجرح ام المرفق لها وبنتها فانه لو شبهها لها لا
 يكون مظاهراً بل يصح عليه في شرح الطحاوي كافي النهاية لكن هذا قول محمد
 ورثته في العمادية وقال ابو يوسف يكون مظاهراً قيل وهو قول الامام
 قال القاضي والامام طهيد الدين وهو الصحيح انتهى كذا في المهر وقال في
 الخاتمة لا يكون مظاهراً في تشبهها بام او بنت كمن منها او نظري في جهات
 في قوله ابي حنيفة رحمه الله قال ولا يشبه هذا الوطى ودوايه كالمس
 والقبلة يريد به النظري وبخلاف النظري شعرها وظهرها وبطنها

هذه الحكاية قد مر في
 موطأ مالك بن النضر

حيث يجوز طي الطارية قبل استباها كافي السراج من الخطر فان سبب التكفير
هو الظاهر والورد عليه العامة وقيل الظاهر هو السبب والورد شرط وقيل
عكسه وقيل غير ذلك كافي البحر لانه هذه الحجة لا تنزل بغير التكفير
يعني اذا كان الظاهر غير موقت اما اذا اقيم بوقت كثير او سنة فانه يقط
الظاهر يعني ذلك الوقت كذا في النهر من النهاية لو علقه بمشقة الله
تعالى بطل ولو عشي فلا لانه او عشيها كان على المشقة في المجلس كافي النهر
عن الحاشية وقال سعيد بن جبير هذا وقال النخعي ثلاث كفارات
ذكره الزبلي وذا في الظاهر والمبشر الى هذا الوقت لم انت على كذا في
او انا عليك كذا فيكون ظاهرا قالوا ولا يمين ايضا وهو الصحيح وفي
المؤمن عليه الفتوى كذا في النهر وفي قوله انت على كذا في مثل ما
نواه من الكرامة او الظاهر او الطلاق قال في المواهب والحاشية وان نوي
تحرما كان ظاهرا في الصحيح انتهى ولا بد من اداة التشبيه اذ لو مجرد الكلام منها
فقال انت اي لا يكون مظاهرا ويكره لقوله من التشبيه ومثله يا فتى يا
اخي وغور طي السور انت على حرام طي ما نواه قال الزبلي وان لم تكن
له نية فهو ظاهر وعند ابي يوسف ابلا انتهى وكونه ظاهرا رواية محمد وهو
الصحيح من مذهب الامام رحمه الله وروي ابو يوسف عنه انه ابلا
كافي الحاشية ولو قال انت على كالميت او الدم او الحبر روايات اصحابه انه
ابلا ان لم يوشيا وطلاق ان نواه كافي للمواهب وقال في الحاشية وان
نوي ظاهرا لا يكون ظاهرا انتهى يجب لكل كفارة كذا الوطأ مورا ولو
في مجلس من امرأة كافي الحاشية والمواهب ولو اراد التكرار صدق في التضا
اذا قال ذلك في مجلس محال كافي السراج ولو بشر اقرب به بنتها لو
قال بملك قومه بنتها لان ابي ليشمل المحبة والصدقة والوصية وفي
قولنا بملك اشارة الى اخراج الارث كالاخي بخلاف الامور تقدم قريبا

شرط

شرط كاهنا والذي يجوز ويفيق بحرية يعني اذا اعتقه في حال افاقت
كافي الفقه والمطامعة والمقطوع بده كذا قطع ثلاث اصابع من كل
يد غير الهمامين او ابهامه يعني ابهامي اليدين فلو قال او ابهامها لان
لوي يخرج ابهامي الرطين اذ لا يمنع قطعها كافي السراج او مكاتب ادي
بعض يدك هذا على المشهور وقبل مطلقا يجوز وان عجز عن العتق
عجز بان لم يكن في ملكه او لم يقدر على ثمنها وقت الادا ولو كانت في ملكه
لكنه يحتاج اليها لزوم العتق كافي النافذة خاتمة قال في الحاشية بخلاف
المسكن وعلى هذا فما في السراج لو كان له عبد الحرمة لا يجوز له الصوم الا ان
ان يكون زمن انتهى يعني العبد هو الموافق لكلامهم ويحتمل ان يرجع الضمير
الى الولي لكنه يحتاج الى نقل كذا في النهر ليل اعدا الواسع والحمد ليس
بغير محجج للسهول مما سواني وجوب الاستيناف كافي البدائع والتخفة
والاختيار وقال في البحر والتقيد بالبعد اتفاقا وخطافا جنته انتهى والسهو
بوما مفيد بالولوية الاستيناف بالعدفية فلا حاصل ان وطها مطلقا
عدا الواسع واليلا او نهارا بوجوب الاستيناف ووطي غير هال يوجه الا ان يكون
مفطرا او يومالم يقل ظاهرا ليدخل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
كافي التبيين وقال في النهر كانه على العرف والى قال شرعي من طلوع الفجر
ولم يقدركم الكفر بالصوم على الاعتاق الى كذا الوقت وعلى الصوم في
اخر الطعام لزوم الصوم وانقلب الطعام نقلا وان عجز المكفر عنه اي
عن الاعتاق اطعم الصواب ان الضمير في عنه انما هو للصيام لانه لا يحزبه
الاطعام الا بعد عجز عن الصيام كانه لا يحزبه الصيام الا بعد عجز عن
الاعتاق فيلزم ان يقال وان عجز عنه اي عن الصيام اطعم الخ
مستن من مكينا لا يجب ان يكون كل منهم طابعا ولا يشترط ان يكون بالعاقل
مراعاة الشبعان وغيرهما من لا يحزبه كافي البدائع انتهى وقال الزبلي لو كان

احدهم فليما لم يخرج انتهى ولا يخرج ما فيه من افادة ما خالف البدائع من انه
لا يشترط ان يكون مرافقا انتهى وانما عيب المسكين لمطابقة لفظ النفس وال
فالمعنى مثله **قوله** يعنى امر غير ان يطعم عنه الا فدية لا مراد بغيره لم يخرج و
بالطعام لانه لو امر غير بالعتق عن كفارة لم يخرج عنه مما خلافا للثاني ولو
يجعل سواه جازا فاقا ولم يذكر المصنف حكم الرجوع ولا يرجع المأمور الا ان قال
له الامر على ان يرجع على وان سكت لم يرجع عن ذلك امام في ظاهر الرواية
خلافا للثاني واجموا انه في الدين يرجع بمجرد الامر كذا في النهر عن المحسب
قوله لان الواحد لا يستوفى في يوم واحد طعام سنتين مسكينا هذا خلاف
الكسوف في كفارة اليمين لانه لو اعطى فقيرا عشرة ايام كل يوم ثوبا جاز ولا يشترط
معنى زمان تحدد فيه الحاجة الى الكسوف كذا في التبيين **قوله** واذا اشبعهم بالغدا
والغدا لا يشترط فيه اتخاذ العقل فهما اذا لو غدي سنتين وعشي سنتين اخرين
لم يجز الا ان يعيد على احد المستثنين غدا وعشا كذا في التبيين وكذلك
يشترط اتخاذهم في الغداين او العشاين كذا في الفقه **قوله** وارفعهما واعد لهما
الغدا والعشا اي اذا كان في يوم واحد وقول كذا لك العشا والسحر في الرق
قوله فان ربح صاع بربو نصف صاع شعير او تم يبلغ بالكيل نصف
صاع رفيه تساع فلو قيل يبلغ بالتقدير نصف صاع وكان اولي وكذا
فيما بعده **قوله** وان اعق عن قتل وظهار لم يخرج عن واحد هذا ما ذاك
مؤمنة وان كانت كافرة جاز عن الظهار استحسانا كذا في التبيين **باب**
اللعان **قوله** معنى لما في الخامسة من لمن الرجل نفسه قاله في التبيين
وهي من تسمية الكل باسم البعض كالقهره انتهى وفي النهر ولم يسم بالعتب
وان كان موجودا فيه لما في طينها لان لعنه لسوق والتبني من اسباب التراجع
قوله وشراها هاديات الى ركنه وسبب العتق شقروته ما للمعنى اي والعتب
كافي المواعظ **قوله** قايمة مقام حد القذف في حق ظاهر الاطلاقة يقتضي عدم قبول
تهادقه

تهادقه ايد و بجرم العيني هنا تبعا للاختيار و ذكر الزيلعي في حد
القذف انما تقبل التهمة والمراد من انه قائم مقام حد القذف في حقه اذا كان
كاذبا ومن انه قائم مقام حد الزنا في حقها اذا كانت كاذبة وهو صادق اشار
اليه كذا في الفتح كذا في النهر وعلمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد النكاح عن
الحصول البيهوتة القائمة في التقليل نظرا لان الحرمة لا توقف على البيهوتة فيجرم
الوطء والاستمتاع بعد الفلاحة ولو قبل التفريق نص عليه في التتوير عن
الفتح وشرطه ان لم يذكر بقية الشروط صراحة وكان ينبغي التفرغ لها
ليحسن التفرغ الذي ذكره وهي عدم اقامة البيهوتة على صفة وطئها وطلبها
اللغات وعقبتها والعقل والاسلام والمولوع والحرية والنطق وعدم الحود
في قذف وكذا بما يدار الاسلام كذا في النهر فمن قذف زوجته بالزنا قيد
به اذ لم رماها بجل قوه لوطلم يجب اللعان عنه وعند مما يجب بنا على
وجوب الحد كذا في النهر عن البدائع كمن يكون معها ولد ولا يكون لهام
معروف يتامل في الشبهة والشبه به حتى لا تجري اللعان بين الكافرين
الى كذا بين الصغيرين والمجنونين ومن احد ما كذلك او نفي ولدها
اضاف الولد اليها البشك ما اذا كان منه او من غيره بان يقول ليس بي
او من الزنا كذا في النهر بل عن اي ان اعترفه بالقذف او اقامت عدلين
مع انكساره وان اقامت وطلا وامرأتين لا يقبل وان لم يقر بيته لا يخطف
في الحد واللعان اتفاقا ذكره للعيني في الدعوي فان ابي جعفر
حتى يلاعي قال في ايضاح الاصلاح فقهنا غاية اخر عبيد يفتي الجبر عند
وهي ان تبين منه مطلقا وغيره ذكره الامام الرضوي في المبسوط انتهى
وهو معناه من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية وسيطرح به اخر
الباب واذا استمع جميعا من اللعان قال الاستماع في محبتات وينبغي
جله على ما اذ لم تعف المرأة وان لم يصح العتق في حد القذف لانه قال

في شرح الجمع لو عا المقتدوف لا يجد القذف ولا صحة الدعوى بل ترك طلبه حتى
لو عاد وطلب عدائتي فان لا عن لا عنت لو اخطا القاضي فبدأ بالمرأة ينبغي
ان يعيده ولو قذف قبل الاعادة جاز كذا في النهر من البدايع وفي الغاية لو بدأ
بلعنا فخطا الخطا السنة ولا يجب اعادته قال الكمال وهو الوجه انتهى
ولو صدقة في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد مما اقول هذا اذا مضت
عدة التهنيت كما سيدكره المصنف لان نفيه في مدة التهنيت صحيح فامل فلا
حد عليه كما اذا قذفها اجني يعني به الزانية ونحوها كالمدة دون المجرودة
في قذف لطفاله كانت عفيفة وقذفها اجني حد وحاصله ان يتامل
في عدوله عن معنى ما نطق به النص من حد في بعض الموكدات التي ما يري
فليس صوابا ثم اعلم ان المذكور في المصدايق وغيرها فيما دميها به وهو
ظاهر الرواية والخطاب هو رواية الحسن عن الامام نظرا الى انه اقطع للاحتمال
وجه الظاهر ان ضمير الغايب اذا انقلبه لاشارة بنقطع الاحتمال
ايضا كما في شرح الجمع فان التقا فرق القاضي يعني وجوبا كما في شرح
الجمع وان فرق بعد وجود الكثر للعان صح ولو لم يفرق حتى مات او غرك
فان القاضي الثاني يعيده كالوشهد اعده كذلك كذا في النهر ولا يجب
قبله كثر عزم عليه وطوها كالمدة او نحو ذلك يعني الحسن والوطو
الحرام لا ما اذا من احدهما وشروطه ان يكون العلوق طال جريان
اللعان لو قال في حال تجري بينهما فيه اللعان لكان اولي كما هو ظاهر
فان اكذب نفسه حدي اذا اكذبتا بعد اللعان وان كذب قبله فيظهر
فان لم يطلعه قبل الاكذابة فكذلك وان ابا لها ثم اكذب نفسه فلا حد
ولا لعان كما في التبيين وقال في النهر وسوا كان الاكذاب باعتراف او بسبب
او دولة بان مات الولد الثاني من مال فادعي بنبه انتهى ثم قوله فان اكذب
نفسه ليس بمرارا بما تقدم من قوله جرحي بلا عن او يكذب نفسه فيجد لان
قال

ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده **قوله** فله اي بعد ما جاز له ان
يرد وجهها الحد ليس قيد الحمل ثم وجهه لا قال في النهر وكذا اذا لم يجد او صدق
قوله فعلي هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً هو الصواب ووقع في بعض
النسخ لفظه القذف بدل الحد وهو هو **قوله** لا لعان بقذف الاخرس
كذا لا حد كما في شرح الجمع وفي كلام المصنف لشارة اليه **قوله** ولا ينفى الحمل
لان قيامه عند الحمل غير معلوم الصفة في قيامه للحمل فلا يصح ان يقال لان
قيام الحمل عند الحمل غير معلوم فالصواب ان يقال لان قيام الحمل عند القذف
الم كالمثل الزيلعي فليتام **قوله** لنفي الولد عند التهنيت فيه اشعار بكون الولد
حياد به صرح في البدايع ولو كان الزوج غايبا فنق بلغة الخبر يكون كوقت
الولادة فتقبل كالمثا ولدت الاكف فله النفي عند اي حنيفة في مقدار ما يقبل
فيه التهنيت وعندهما في مقدار مدة النقاس بعد القذف كما في الفتح وقال
في شرح الجمع وعندهما ان بلغة الخبر في مدة النقاس فكذلك اي هو كوقت
الولادة وان بلغة بعد ما فعند اي يوسف له ان بنفيه الي ستين وعند
محمد الي اربعين يوما انتهى **قوله** ومدتها سبعة ايام من حيث العادة
اشارة الي ان لم يقدر زمنها بشي كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره
سبعة ايام وفي رواية الحسن بسبعة وضعفه السرخسي بان نصب القادر
بالرأي لا يجوز **قوله** او سكوتة اشارة الي ان ولد الملوكة اذا جني به فسكت
لا يكون قبول كما صرح به في شرح الجمع **قوله** واقر بالثاني حد قال في النهر
عن الفتح على هذا لو كانا ثلاثة اقربا الاول والثالث ونفي الثاني ولو
قال بعد ذلك مما ابتلي او ليسا بابتلي فلا حد عليه انتهى **باب**
العنين وغيره **قوله** هو من لا يقدر على الحجاج مطلقا اي لا يقدر على
جماع الثيب ولا جماع البكر في القبل ولو قدر على الاثبات في الدبر فقط فلا
لاب عقيل اذا لا يكون عنده عينا كما في النهر عن المعراج وجهت زوجها

المراد بها من لم تكن عالمه كماله ولا رتقا ولا امة كما سذكر وهو مقطوع
 الذكر والخصيتين قال في النهر لم يذكر ومقطوع الذكر فقط والظاهر انه
 يعطى هذا الحكم ايضا انتهى فرفق بينهما في الحكم ان طلبت اية فرق في
 حال طلبها لا يقيد كونه علي فزوجها به حتى لو اقامت معه زمانا وهو يضاهاها
 كانت علي خاها لم يملك كماله وقت العقد او علفت به ولم يرض كافي النهر
 يعني انه القاضي يشير الي انه لا يصرح بتأجيل غير ولو قضى قاض بعدم تأجيله
 لم ينفذ قضاءه كذا في البحر قرية في الصحيح هو ظاهر الرواية ووجهه في
 الوقعات واختاره صاحب الهداية وهو بالاهلة والشمسية بالايام
 كافي الواهب والتمين وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه احتاره
 السرخسي كذا في التبيين واداك كمال في الفقه قاضي خاك وظهر الدين انتهى
 وقال في الخلاصة عليه الفتوى وقال في النهر عن المختار خلاف في الاعتبار
 بالايام اذا كان التأجيل في اثنا الشهر سوى مدة مرضه ومرضها كذا
 مدة جهلها وغيبتها واستأجرها عن محالها في السجدة مع وجود ظوة به ولو لم
 تقبض مهرها وعن ابي يوسف ان مرضه اذا كان اقل من نصف شهر احتسب
 عليه وان كان اكثر لا يحتسب عليه قال الزبلي وفي المتنقات عليه
 الفتوى وفي المحيط هو اصح الروايات عن ابي يوسف وفي النهر عن الحاشية
 هو اصح الاقوال انتهى وقال الكمال وعن محمد لو مرض في السنة بوجله
 مقدار مرضه قبل وعليه الفتوى انتهى فانها اذا كانت وتقال بعد التأجيل
 ليس المراد انه يفسخ الحكم لقوله كذا اذا كان الزوج مجبوا بل انه لا خيار
 للرتقا كما صرح به في النهر عن الحاشية اية تفرق القاضي يعني اذا امتنع
 الزوج من طليقها كما سذكر المص وقال في الواهب فان وصل اليها
 والا فالتمس في الحكم بطلبها لوجرة اولها وهو ظاهر الرواية وبما قاله
 او قلن انها تكرر المحرم في المختار لبيان المعنى ويمكن في قول امرأة ثقة

وقول

وقول امرأتين احوط وفي البدايع اوثق وفي الاحكام افضل كما في التنوير
قوله ثم اذا قامت عن مجلسها الى مكان روي عن محمد وعليه الفتوى كافي النهر الحاشية
 عن الوقعات وقال في الجوهر هذه التحريم يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف يقتصر كذا في البحر انتهى **قوله** ولو فرق بينهما فزوجها زمانا
 لم يكن لها خيار هو المقتضى كافي النهر **قوله** والفتوى على الاول كذا قال الزبلي
 وفي النهر الحاشية نقلا عن الحاشية اذا تزوجته مائة بعته اخلف الروايات
 والصحيح ان لها المخاصمة **قوله** والعرق بفتح القاف وسكون الراء في الزها
 وقيل بضمها والرتق بفتح التاء كذا في النهر **باب العدة قوله**
 هي ترض بلزم المرأة غير شامل لعدة الصغيرة اذ بلزمها التبرؤات
 كان الوجوب علي ولها بيان في زوجها حتى تقضي العدة فلو عجز عنها بما عجزت
 في البدايع بالاجل المضروب لا تقضي ما بقي من اثار النكاح ليشل كذا في النهر
 قلت لكن مرجح الزبلي بالوجوب علي الصغيرة في مقام الاستشهاد به فانما
 انه متفق عليه بقوله لو طلق في مرضه لم تقعد عن ابي حنيفة اذ لم يكن في
 معتقدهم وقال عليها العدة لانه العدة حتى الزوج وان كان فيها حتى التبرؤ
 ولهذا يجب علي الصغيرة انتهى وترجع الرجل للارم عليه منعة من الزوج حتى
 تنقضي العدة في خمس وعشرين موضعا ذكرها الفقيه ابو الليث في خزانة وقيل
 عنه في البحر لا يسمى عدة اصطلاحا وان وجد معنى العدة فيه وجاز الخلاف العدة
 شرعا انتهى اراد به المطلق الصحيح في اقتضائه عليه لشرح منته قصور
 لانه شامل لمن يك معتدة وطلقها قبل الوكي فان كانها متاكد حكم ومن
 حكمه منع جواز تزوج غيره قال العلامة الشيخ قاسم قلت حرمة نكاح غيره
 عليها من ركنها مكيف يكون من حكمها انتهى فليتأمل وملك احد الزوجين
 الاخر لم ينع على الحلافة بل هو فيما اذا ملكته لانها اذا ملكها انتهى وقال
 في مصلح الاصلح هذا ابي ملك احد الزوجين الاخر وتقبلها ابن الزوج

العدة بلزم الرجل في
 خمس وعشرين موضعا

حالة
 الزينة

رفع وليس يفسخ حتى اذا اطلق في الحيض وجب تكمل كمثل الحنفية بعض
 الرابعة لكنها في الغيبة في نكاحها راجع للحيضة من حيث هي لا للرابعة كذا لم
 ولد لم يعق لها من لم تكن منكوبة ولا معتقة منه اما اذا كانت فلا عدة
 عليها بموت المولي ولا بالعنف لعدم ظهور فرائسه كافي للبين انتهى وفي
 الثاني رطانه من شوح الطلوي اجمعوا على ان المدبر او اللذة اذا مات
 سيدها او اعتقه فلا عدة عليها انتهى وفي الحديث ولو كان يطوها انتهى
 مطلقا اي سواء طهت او لم تسلمة كانت او كناية صغيرة او كبيرة
 حران زوجها او عبدا وفي حق امته تحيض الماذ لها التي رق كالم الولد
 والمدبر والمكاتبه ومعتقه البعض عنده اي حيفه لوجود الفرق في الكل كافي
 للبين وضع حملها قال في النهر عن الهارونيات لو خرج اكثر الولد
 لم تنضم الرجعة وحلت للازواج وقال مشايخنا لا تحل للازواج ايضا احتياطا
 وفي قاضي كان فان خرج منها اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعا ينقطع
 حتى الرجعة لا يحل لها ان تزوج احتياطا انتهى ولا يقبل قولها ولدت
 بلاينة فلو طلب بمنها بانيه لقد سقطت سقطا مستبين الملقى طفت اتفاقا
 كافي للزايه ولا نسب بينهما الم المراء بالصبي غير المطلق لانه لو كان مورا
 وجب ان ثبت النسب منه كافي النهر ويعلم وقت الحمل بالوضع فان جات
 به بعد للولك لدون ستمائة شهر فقبل الموت والا فبعده وللرجعي
 ما الموت عطف على البايين وهو متعلق بامارة الفان ولا يصح هنا الطلاق
 الفان على المطلق رجعا وهذا ايضا ليس صحيحا حكاه في كتابه انها اذا طلقت
 رجعا و زوجها مريض فانقضت لها اربعة اشهر وعشر وطوي لا ترثه
 مع بقا شيء من حيضها وهذا خطأ باطل لبقاء عدتها لانها من ذوات الاقار قد
 طلقت رجعا فعدتها بالحيض ولو طال الزمن لا بد من انقضاء ثلاثه حيض
 ويقتضي ايضا انها اذا طاحت ثلاثه حيض وطوي ولم تحض اربعة اشهر وعشر
 ترث

مما تفرده المراهق

ترث من وقد صار في اجنبية وهو غفار وهذا خطأ ايضا واما اذا
 مات وقد بقي من عدتها بالحيض شيء فانها تنقل لعدة الوفاة وليست مما
 عن فيه فان التلام فيمن عوفه زوجها الفان في عدتها المطلقة رجعا ليس
 زوجها فادار عدتها بحسب طاعتها ان كانت تحيض فثلاثه حيض والا
 فثلاثه اشهر والحامل وضعه وقد وقع الإيهام في كثير من الكتب كالقافي
 وشرح المجمع والاعمل فاجتنب ومنه قوله في شرح المجمع قيدنا طلاقها بالحيضة
 لانه اذا كان رجعا فعليها عدة الوفاة اتفاقا انتهى وقد نبه عليه محقق بمثل
 ما قلنا فقده بقوله هذا اذا ماتت وعدة الطلاق باقية لانها حينئذ
 زوجة وعلي الزوج ترصيل ربعة اشهر وعشر اما اذا كانت منقضية فلم تكن
 فوجه فلا يجب عليها المودة شيء ولا ترثه انتهى فاعتنم لاهل الماورث
 جعل النكاح قايما حكاه الم ليس تعليل القول وللرجعي ما الموت بل لقوله
 للباين بعد الاطمين وهو وجه الاستصحاب وذلك لان الزبلي قال
 وقال ابو يوسف تعتد بعيني من ابا لها عدة الطلاق وهو القياس وذكر
 وجهه ثم قال وجه الاستصحاب انها لما ورثت جعل النكاح قايما الى اخر ما
 ذكره المفرد ويشير اليه قوله لانها لما ورثت جعل النكاح قايما حكاه الى الموت
 لانه النكاح في الرجعي قائم حقيقة اليه مادامت في العدة ويرشد اليه ايضا قوله
 فصارت كالمطلقة رجعا حيث شبه المبان بها ثم ولدت الدم على ما دلها
 قال في النهر عن المراج والبرازيه لا بد وان يكون الدم احمر واسود فلو كان
 احمر او اخضر او تربية لا يكون حيضا وعليه الفتوى واكثر المشايخ انتهى
 لان عودها يبطل الدماس هو الصحيح وظاهر الرواية القول بالانقضاء
 مطلقا اي فيما معنى ه فيما يستقبل وصح في النوازل عدم الانقضاء فيما
 معني فلا تفسد الا نكحة المباشرة بعد الاعتداد بالاشهر ففي القاضي لها ولو
 لم يقض وخلف في البرازيه وذكر في البحر مستقوال فيما معني فلهذا راجع

فصل من التقريبات ما وقع في عبارة صدر الشريعة من قوله فقبل انقضاء
لها كانه هو غير مسلم لانها اذا رأت في اثنا العدة بالاشهر الخمسة تساقطت
كانت انقضاء بالشهر من طاعت جيفته ثم استغاثت لزوم السكوت
عن الحكم فيما اذا رأت بعد تمام الاعتدال ولا يصح كاد اطلقا فلا يقال
لحقت انها غل في قال في الدراية فيه نظر لانه هذا من قبيل شبهة الفعل والنسب
لا يثبت فيها بالوطي ولو ادعى من الحلق واذا لم يثبت النسب لم يجب العدة
كذا في النهراني وقال لا كمال كل من جلت في عدتها فعدتها ان تقع طهرها
والموقوف عنها اذا حلت بعد موت الزوج فعدتها بالشهر او اربعة اشهر وعشراته
وانتدوا بها عقبتها اي عقب الطلاق يستثنى منه من بين طلاقها فان
عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احد الاطالق وان طالت قبل البيان
لزوم طهرها عدة الوفاة تستكمل بها ثلاث حيف في البراءة انتهى ولو اقر
بطلاق امرأته منذ سنين فكذلك او قالت لا ابري فتعد من وقت اقرار
ويستحق النفقة والسكنى وان صدقت اعتدت من حين الطلاق وقيل الفتوى
على وجوبها من وقت الاقرار بالنفقة كذا في الواجب اي تمام القاضي
للمراد به ان يحكم بالتفريق بينهما كذا في البحر والعيان بيان يقول تركت
الم هذا في المدخول بالماني السراج اما علة المدخول بافتك في عرف الابدان
وهو ان يتركها على قصد ان لا يعود اليها وقد مر في باب الرجعة هو
كذلك لكنه مشي فيه على قول الامام بعدم التحليف واخا على كتاب الدعوى
فيكون طلاقا بعد المدخول لا يقال على هذا علة الرجعة لانه صريح لانا
نقول تحصيل المهر وجوب استيفاء العدة للاحتياط والاحتياط في انقطاع
الرجعة كذا في الفقه ولا على ذميه طلقها كذا الوفاق عنها كذا في التبيين
قوله ولا على حرمية خرجت النكاح الى احوالها تقدم في اخر كتاب
الكاف والله الوفاق منه وكرمه **فصل في الاحداد قوله** قد يعي

وجوب

وجوبها وبغير الحاد وكسرهما من باب نصر وضرب ومن الثاني يقال احرف
بحر احاد افني كذا في الفقه والشهور انه باطل المهملة ويروي بالجميع من جود
التي قطعت اطهارا للتاسف على فوت نعمة النكاح الى اشار بذلك الى
لا على انها ان تعد على غير الزوج كالولد والوالدين وان كان اشدها من الزوج
لفقد العدة كذا في التبيين وقال الكمال قال محمد في النواذر لا على الاحداد ان
حافت ابوها او ابنتها او عمها او اخوها وانما هو في الزوج خاصة قبل ارا
بذلك فيما اذا زاد على الثلاث لما في الحديث نفسه قوله صلى الله عليه وسلم لا
على امرأة قوم ما بعده واليوم الاخران عد فوق ثلاث الاعلى زوج ولو
كانت امته كذا الم الولد والمدة والمكاتبه ومعقبة البعض عنداي حيفه كذا في
التبيين بخلاف المنع من الخروج الى هذا الم يتوهم حتى لو كانت مبيعة
لا يجوز لها الخروج الا ان يخرجها المولى وعن محمد ان لها الخروج لعدم وجوب
حق الشرع كذا في التبيين بترك الزينة يخرج به الثوب المحرم الملق الذي لا يقع
به الزينة كذا في التبيين وليس المزعفر والمصفر قال قاضي خان الم اذا
كان غسيلة لا ينقصر لئيم ولا اذا لم تجد غيره ولو لم يكن لها سواه فلا بأس
بالضرورة كذا في التبيين وينبغي تقييده بقدر ما مستحدث ثوبا غيره اما
ببيعته والاستحداث بثمن او من مالها ان كان لها مال كذا في الفقه
والطبيب اي لا تطيب ولا تخضر عله ولا تجرفه وان لم يكن لها كسب الا
فيه كذا في الفقه والمراد من منعها من التجارة فيه اذا قطعها بنفسها كالموظف
والدم من بالفقه مصدر ومن اسم معني وبالضم اسم عين معني ترك
استعمال الدم من سوا كان مطيبا او مخا وكذا ترك الامتشاط بالاسنان
الضيقة لا الواسعة الثمانية كذا في التبيين لا بعد ريقه بالجميع
لا تحطب معقبة المتقرضا هذا اذا كانت من وفاة اما اذا كانت عن طلاق
فلا يجوز التقرض ولو كان بابيا كذا في التبيين ولا يخرج معقبة الطلاق

يلبس

وجبا كان او باينا يعني اذا كانت بالغة اما الصغيرة فتخرج في البايين وكذا
تخرج الكاوية والمعتوقة في البايين الا انه من ههنا من الخرج صيانة لما به
خلاف الصغيرة كافي التبيين ومعتوقة الغرة بفتح كافي شرح النقاية
وبعض الليل المراد به اقل من نصفه كافي التبيين والمطلقة ليس لها
ذلك لدور النقص حتى لو اخلعت على ان لا تنقص لها خرج لها والمعامتها
وقيل لا يخرج وهو الاصح لانها هي التي اسقطت حقها كافي شرح الجمع وهو
الخارج كافي قاضي خان وقال الكمال والحق ان على المفق ان ينظر في خصوص الوقايح
فان علم في واقعة هذه المتخلة عن المعيشة ان لم يخرج افتاها بالحل وان علم
قد رطبها افتاها بالحرمة انتهى وتعدان في بيت وحيث فيه شامل ليقوت
الاجنية الا ان يظهر عدل من الغرض الذي يد من امر الميت لانها لم تنقل
خاف عليها من ذهاب العقل او نحو خلاف قليل الخوف كافي قاضي خان
وان صاف للمزول عليهما او كان الزوج الخ كذا في الهداية وقال في مختصر التلمية
للصغير رحمه الله ومن خطه نقلت ما نصه وان كان ما جانا خاف عليها منه فانه
يخرج ويسكن من لا اخر غرزا عن المعصية انتهى ونوب ان يحمل بينهما امراة
ثقة في عبارة الهداية وان جعل بينهما امراة ثقة فقد روي في الحيولة فحسن
انتهى ونقبتها في بيت المال كافي التبيين في خصوص الجامع من لم يخص قط فاقعد
بالاشهر المكر رعا قدمه في باب العدة من قوله لو بلغت بسن ولم تحض ثلاثة
اشهر ثم ان قوله كذا من رأت يوما دما فاقطع حتى مضت سنة يعني دمه
مطلقا بعد السنة كافي شرح الجمع انتهى ولم ارجع في المسئلة وهل السنة شرط
او وقع اتفاقا فينظر واعتبار الشهر في العدة بالايام لا الهلة ليس
على الهلة لما في قاضي خان والتي لم تحض قط فهي بمنزلة الصغيرة تعتد بالاشهر
فان طلقا في غرة الشهر تعتد ثلاثة اشهر بالاهلة وان طلقا في
خلال الشهر قال ابو حنيفة رحمه الله تعتد ثلاثة اشهر بالايام كل شهر ثلاثون يوما

يوما وقال جاحياه تعتد بعد معنى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهر من
بالاهلة وتكمل الشهر الاول ثلثين يوما بالشهر الاخير انتهى قوله طلقا فصالحه
الم كذا في قاضي خان وفيه لو صالحته من السكنى على راسهم لا يجوز انتهى قوله
اخبرني بعض عدته المكر رعا قدمه اخر باب الرجعة قوله مصنفها هو بعض هذا
في حرمة **باب شوب النسب قوله** ولو بطل معزل
ظل المعزل مثل لقلته لان طله حالة الدوران اسرع زوالا من سائر الطلال
وهو على حذف مضاف تقديره ولو بقدر ظل معزل ويروي ولو بطلت معزلة
ايه ولو بقدر دوران فلكه معزل كافي البحر لوجود العلوق في النكاح
او في العدة فان قيل ينبغي ان عمل على انه يولي بعد الطلاق لان الحادث
تحمل على اقرب اوقات الامكان وفيه اثبات الرجعة ايضا احتياط فكان اولى
قلنا الحادث انما تحمل على اقرب اوقاتها اذا لم يوجد مقتضي خلاف ذلك
والجما اذا وجد فلا وهنا وجد مقتضي ان الطلاق الرجعي يقتضي البتة
عند انقضاء العدة والقول بثبوت الرجعة ابطال له فلا يجوز وما فيه من حمل
للمسلم على خلاف السنة وهو المراجعة بالفعل مع ما فيه من اثبات الرجعة بلشك
وهو ايضا لا يجوز فلا يصار اليه مع امكان غيره كافي التبيين والظاهر
انه منه لا يتقارن زمانها لا يرد عليه حل طاله على خلاف السنة وهو المراجعة
بالفعل وتقدم صوت المسلم عنه لانه لا يلزم ان يكون بالفعل بل بالقول
ويمكن ان يلزم كونها بالفعل لانه اخف من حملها على الزنا ولولم املأ لا
قال في البحر هذا مشكل فانهم اتفقوا على ان اكثر مدة الحمل ستان والحقوا
الستين بالقل منها حتى انهم اشتهوا النسب اذا جازت به تمام ستين وجوابه
بالفرق فان في مسئلة المستوتة اذا جازت به ستين من وقت الطلاق لو
اشتهت النسب منه للزوم ان يكون العلوق متابعا على الطلاق حتى تحل
الوطئ فينفذ يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من ستين خلاف غير المستوتة

حل الوطى بعد الطلاق انتهى وقال الكمال والوجه ان عمل على تفرع قاضي خان
المتقدم انه يجعل العلوق في حال الطلاق بان طلقها حال جامعها وصادف
الآن الى الطلاق فاذا ثبت به تمام سنتين ثبت نسب لوجود العتقي وهو
الامكان مع الاحتياط انتهى وانما يثبت النسب بالولادة لتمام السنين فيما
لم يكن تواما لما اذا كانت طليقة ولدت الثاني لاكثر من سنتين والاول لاقل
منها ثبت نسبهما من وقتها خلافا للمذهب في البقيين الا بدعوة قال
الكمال وفي اشتراط تصديق المرأة روايات والوجه انه لا يشترط ان ياتي
واستشكل الزبلي ثبوت النسب هنا بان وطى البتة بالثلاث من قبيل
شبهة الفعل وقهر لا يثبت النسب وان ادعاه واحاب عنه في الجريان به
لو تحقت الشبهة للفعل وهنا لم تحض بل هي شبهة عقد ايضا والزم على الجواب
في منع الغفار ابطال الطلاق عامة للثبوت من ان النسب لا يثبت في شبهة الفعل
وكان عليهم ان يفصلوا فيها بين المحضة وما فيه شبهة فقد كنهم لم يفصلوا اللهم الا
ان يقال ذكر ذلك في ثبوت النسب اعناهم عن التخصيص في كتاب الحدود وانتهى
واضا يحتمل ان يطاها في العدة قال الكمال وطو المبانة في العدة لا يثبت
به النسب انتهى فهذا ليس وجه لا يثبت النسب الا بالدعوة فلم يعد مجزئا
عنه فلا فائدة بذكره لم يظهر فيها امارات البلوغ الى اي ولم تدع حبل
ولم تفرع في العدة فانها ان اقرت بالانقضاء ثم ولدت فحكمها حكم المقر وان لم
تقر بالانقضاء ادعت حبل فان كان الطلاق باينا يثبت الي سنتين من وقت
الطلاق وان كان رجعيا يثبت النسب الي سبع وشرعت شهر وان لم
تدع الحبل ولم تقربا نقض العدة قال ابو حنيفة ومحمد وعمرهما الله هذا
ومما اقرت بانقضاء العدة ثلاثة اشهر سواء قال ابو يوسف هذا وما لو
ادعت الحبل سواء كان في قاضي خان لان العلوق حينئذ يكون في العدة
فيه ايا الى انها مدخل لها وهو مقيد به اذ لو كانت غير مدخول لها فان

ولدت

ولدت لدون ستة اشهر ثبت نسبها والا فلا كذا في الفتح وكذا معتد
اي معتدة طلاق كان ينبغي للمدعي ان يثبت انما اعتد عليه بترك هذا العقد
لان معتدة الوفاة مثل المعتدة عن طلاق كذا في الجوهري اقرت شامل لاقرار
الماهية والبالغة ولدت لقل من نصف ستة من وقت الاقرار اي ولدت لقل
من سنتين اعظم من وقت الفراق بالموت او الطلاق والا فلا يثبت نسب ولو
ولدت لدون ستة اشهر كذا في البقيين ظهور كذا في بيقين الى هذا اذا كانت
انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لقل من ستة اشهر من ذلك الوقت والا
فلا يعلم البقيين لو قالت انقضت عدتي ولم تقل الساعة ثم حلت به لقل من
سنة اشهر من وقت الاقرار ولدت لقل من سنتين من الفراق اذ يمكن صدقها وينبغي
ان لا يثبت نسب كذا في البقيين او ظهر حملها بعيني قد وجرت ولدت لها كما
صرح به في الكثر وظهور الحمل ان قاضي به لاقل من ستة اشهر كذا في السراج وقال
الشيخ قاسم المراد بظهور الحمل ان تكون امارات حملها بالغة مبالغا بوجوب عليه
ظن كونه حاملا لعل من شاهد هذا انتهى والاف ثبت اذا ثبتت ولدت لها
نحو ثمانية شامل للمطلقة رجعيا وفيه اذا حلت به لاكثر من سنتين اشكال
لان الفرائض ليس عن عتقي في حقها لانها تكون مراجعة تكون العلوق في العدة
على ما بينا فينبغي ان يثبت نسب ولدها بشهادة القابلة من غير زيادة شيء
اخر كذا في المسكوت ذكره الزبلي وقال الكمال والطلاق المم يشمل المعتدة
عن وفاة وطلاق باين او رجعي فوافق نص في قاضي خان وغيره السلام بحولان
الخلاف في الرجعي وشتمس الامة في صورة المسيلة بالباين ونحو فعل صاحب
المختلف واذا تقررت ان النكاح بعد الرجعي قائم من كل وجه فيجوز تقييد
الخلاف بالباين كما نقله شمس الامة ويكون الرجعي كالعممة القايمة حتى حل الوطى
ودواحيه والخلاف انما هو بعد الموت وبالطلاق الباين انتهى فان وقع اشكال
الزبلي رحمه الله فالخلاف ان المعتدة اذا ولدت ولد الم يثبت نسب

عند اني خضعت اليه في صورة حمود الولادة والحاصل المذكور ناقص صورة
تصدقني الورثة التي سجدت لها المصعب هذا فكان ينبغي ذكرها في هذا الحاصل
هذه مسيلة ذكرت في الهداية بقوله وثبت نسب ولد المتوفي عنها
زوجها الخ تمام قول الهداية ما بين الوفاة وبين الستين وقال في الخ
وسواء كان قبل الدخول او بعده كما في الجوهرة هذه مسيلة ذكرت في الهداية
ثانيا في نكاحها فذكر في هذا الوضع الموضع عدم فائدة ذكر الثانية
بتصدقني الورثة في المصوتين بل المسيلة الاولى ذكرت لبيان اللق التي ثبتت
فيها ولد المتوفي عنها زوجها والمسيلة الثانية ذكرت لبيان شرط ثبوت
نسب ذلك الولد والحاصل ان المتوفي عنها زوجها يثبت نسب ولدها
اذا ولدته لقل من ستين من الموت بشرط ظهور رجلها او اعتراف الزوج لو
تصدقني الورثة او جهة تامة وهذا ظاهر لمن تدرب الهداية بفهم القدير
وان الزوج ولدها يثبت بشهادة امرأة واحدة وكذا رجل واحد كما
في الجوهرة وان ولدته لقل منها اي سنة اشهر لا يثبت الا في وينسخ
النكاح الا ان يكون الحمل من الزنا عند اي خيفه ومحمد اذا ادعاه ولم يقلح من
الزنا ثبت نسبه كما في الجوهرة فان ولدته اليه قوله صدقت قال الكل
ثم لم يخرم عليه هذا النفي كما سيأتي اي في الدعوى في المسائل الست
ولدت لخصف سنة عند نكاحها له اي الزوج نسب قال الزيلي وشرطه
اي ثبوت النسب ان تلد سنة اشهر من وقت الزوج من غير نقصان ولا زيادة
لانه اذا جاز به لقل منه تبين ان العلوق كان سابقا على النكاح وان جازت
به لاكثر منه تبين انها علفت بعده لانا جئنا حين وقع الطلاق بعد م
وجوب العدة لكونه قبل الدخول والحلوة ولم يبين بطلان هذا الحكم انتهى
وقال الكل وقد عنيو الثبوت نسب ان لا تكون اي ولادة اكثر من ستة اشهر
من وقت النكاح ولا اقل ولا يخفى ان نفهم النسب فيما اذا جازت به لاكثر من

انكرهم

سنة

سنة اشهر في مدة يتصور ان يكون وهو سنتان ولا يجب للمنفق عنه ينافي
المحيط في اثباته واحتمال كونه حدث بعد الطلاق فيما اذا جازت به سنت
اشهر ويوم في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل اكثر منها وربما تمضي
ومور لم يسمح فيها ولادة لست اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه
احتمال فاي احتياط في اثبات النسب اذا نفينا لاحتمال ضعف يفتي
فيه وتركنا ظاهرا يقتضي ثبوت انتهى وقال الزيلي نقلا عن النهاية مغررا الي
المستغارة اي الزوج لا يكون به محصنا انتهى وقال الكل انه مشكل لما كتبه
لصريح المذهب انتهى **قوله** ومهرها اي مهر واحد كاملا لانه لما ثبت النسب
من خفي الوطون حكا ومواقوي من الحلوة تاكد به المهر وكان ينبغي ان يجب عليه
مهران مهر بالوطي ومهر بالنكاح وعن اي يوسف انه يجب مهر ونصف للطلاق
قبل الدخول والآخر بالدخول كذا في التبيين **قوله** لوجود العلوق في العدة فيه
مطلوبه ملزم للعدة عليها في هذه الحالة وتقدم فيما نقلناه عن الزيلي انه لا عدة
عليها **قوله** وان كان اقرب للحمل فعلق الخ علم هذا الخلاف لو كان الحمل ظاهرا لم يخفى
التبيين **قوله** نكح امه فطلقها الخ يعني بعد الدخول طلقه باينة لانه لو كان قبل
الدخول لا يلزمه الا ان تلد له لقل من ستة اشهر من وقت طلاقها لانه لا عدة عليها
او بعده والطلاق نشان ثبت النسب الي ستين من وقت الطلاق واذا
طلقها واحدة رجعية يلزمه وان طلق به لكثر من ستين بعد الطلاق فاكث بعد
كونه لقل من ستة اشهر من الشرا وان واحد باينة ثبت الي اقل من ستين او
تمام الستين بعد كونه لقل من ستة اشهر من الشرا كما في الفسخ **قوله** وجعلت
حرميتها لا تزق قال الكل ولكن لا مهر المثل **قوله** وقد ثبت ان النكاح بعد
ما صح لا يقبل الفسخ يعني هذه الدعوى **قوله** ولدت امته الوطوة مذكور
في باب الاستيناد ايضا **باب الحصانة** هي بكسر الحاء وفتحها **قوله** الا
ان تكون موقدة الخ كذا اذا كانت تخرج كل وقت وتترك البنت طليعة **قوله**

كما في الفسخ

يصلح جوابا لما قاله صاحب البحر لم أر من صرح بان الاجنبية كالعمة وان
الصغير تدفع اليها اذ كانت متبرعة والام ترد الاجر على الحضانة ولا تقاس
على العمة لانها حاضنة في الجدة وكل حاضنة له مي كذلك انتهى فليشمل **باب**
التفقه **وله** يجب ما سبب الموت ومنها جسد النفس لصالح الغير والعامة
كالعتي والمصارف اذا سافر عمال المضاربة كل في الضم والوصي كل في التبين
ولو صغير اقال قاضي خان وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب
تفقه او يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر او صغير توطا
قال في التبيين واختلفوا في حقه فقيل بنت تسع سنين والصحيح انه
غير مقدر بالسنة وانما العبرة للاحتمال والقدرة على الجماع فان العينية الضحية
تحتل الجماع وان كانت صغيرة السن انتهى وقال الكمال اختلفوا فيها فقيل
اظهار سبع سنين وقال القنابي اختيارا يحتاج تسع سنين والحق عدم
التقدير موطوع لولا مستقني عنه بما تقدم من قوله كبيرة او صغيرة توطا
بقدر طاهما اي من غير تقدير وانما يجب بقدر كفايتها بالعرف فيجب
الربان والمكان والتفقه الواجبة المالك والملبس والسكن اما الاكل فكالذي
والما والخلب والماء والدهن ولا تجبر قضاء على الطبخ والحز وياتها بطعام
مها او يمن عليها الطبخ والحز واما ديانته فيجب عليها الطبخ والحز وكس البيت
وغسل الثياب كارضاع ولدها كل في الفقه وقال الفقهاء ابو الليث اذا امتنت
عن الطبخ والحز انما ياتها بطعام من امة اكلات من نبات الاشراف يكن
لها علة متقها اما اذا لم تكن كذلك لا يجب عليها ان ياتها بطعام مهيا
وهذا خلاف ظاهرها اذا امتنت عن الطبخ والحز لا يجب لها التفقه على زوج
المرأة لقابلتها بالحزمة كل في قاضي خان ولم يبين المم قد والكسوة وقال
قاضي خان واما اللبس من ذكر محمد في الكتاب وقد والكسوة بدرين وعارين
ولمخنة في كل سنة واختلف في تفسير المخنة قال بعضهم هي الملاة تلبسها المرأة

عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء الليل ليس في النهار وذكر درعين
وعارين اراد به صيفا وشتا رقيقا لزمان الحز وحثنا لدفع البرد ولم يذكر
الراوي في الصيف ولا يدمنه في الشتاء وهذا في عرفهم واما في ديارنا
يجب الراويل ونباب اخري كالجبة والفوش الذي تمام عليه والخلاف وما
يدفع به اذي الحز والبرد في الشتاء درع خروجة قزو وطارا ريسم ولم يذكر
الحق والمكعب في التفقه لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج وليس عليه تقيته
اسبابه انتهى وسيد كرام المسكن وقال الكوفي يعتبر حال الزوج
قال قاضي خان وقال بعض الناس يعتبر حالها وقال بعض المناخرين من
ائمة يلج لا يستحق المهور واية عن ابي يوسف واخا زها القذوري وليس
الفتوي عليه وقول الاقطع الشيخ ابي منصور في شرحه ان تسليمها نفسها شرط
بالاجماع متطوفا فيه ثم قرره على وجه رفع الخلاف وهو انه اذا لم ينقلها الي
بيته ولم تمتع مي يجب التفقه كذا في الفقه او مرضت في بيت الزوج
الطه فمثل ما قبل البناءها وما بعده وما فصله قاضي خان رده صاحب
البحر فانه يستأثر بها الى قال في الفقه فاذا لم يكن الانتفاع لها بوجه
من الوجوه تسقط التفقه وان كان مرضا يكن الانتفاع لها بنوع انتفاع
لا تسقط وهذا تقييد للاول انتهى واستحسنه في الهداية عبارة
قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب ما يشير اليه انتهى وقال في الفقه ولا
يجوز ان اقارة الكتاب هذه مبنية على ما اختار من عدم وجوب التفقه
قبل التسليم في منزله على ما قدمه وقد منا انه مختار بعض المشايخ ورواية
عن ابي يوسف وليس الفتوي عليه بل ظاهر الرواية وهي الاصح تعليلها
بالعقد الصحيح ما لم يقع نشوز فالمستحسنون لهذا الفصل هم
المختارون لتلك الرواية عن ابي يوسف وهذه من بعينها المختار وجوب
التفقه حتى تنود الي منزله اي ولو بعد ما سافر كافي الزهر عن الخلاصة

ومحبوسه بدین سوا حبت قبل القلة او بعدها قدرت على وقال الذين
اول على ما عليه الاعتماد كذا في التبيين وهذا اذا كان لعين الزوج ولم يقدر
على الوصول اليها في النهر فقلنا عن السراج لو حبسها لم يدين له عليها فلها
النفقة على الاصح ولما قال قاضي خان وهذا اي عدم النفقة بحبس عينا الزوج
اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس فليس منه اي فليس المانع من الزوج
فلا نفقة عليه ومرويه لم ترق هذا مني على شرط التسليم لزوجها
وهو خلاف ما عليه الفتوي وهو ما قدمه بقوله ولو هي في بيت ابها كما
قدمناه عن الكمال وطرحه يدونه اي سوا كان فرضا ام نقلا كما في النهر
ولما دها الواحد يعني الملوك لها في ظاهرها رواية ومنهم من قال
كل من يخدمها كما في التبيين وفيه المسئلة في الخلاصة بينا في الاسواق كما في النهر
والبحر لو مورا الميسار مقدور بصلاب حرمان الصدقة لانها وجوب
الزكاة كذا في البحر عن غاية البيان لان كتابها واجبة عليه وهذا من
تمامها لكنه انما يجب نفقة الخادم باز الحذرة فاذا امتنع من الطبخ والخبز
واعمال البيت لم تستحقها بخلاف نفقة الزوجة فانها في مقابلة الاحتباس
كذا في البحر عن الذخيرة ولم لعدم ايقاب الخ فان كان طاهرا وقالت انه
يطيل الغيبة عني فطلب كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك
وقال ابو يوسف اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوي
فلو علم انه يمكث في السفر اكثر من شهر اخذ عند الي يوسف الكفيل بالكتاب
من شهر كذا في الفقه وتومر بالاستدانة اي اذا لم يكن لها اخ او ابن
مورا ومن يجب عليه نفقتها لولا الزوج لما في التبيين عن شرح المختار ان
نفقتها حينئذ على زوجها ويومر الابن او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به
على الزوج اذا اليسر ويحبس الابن او الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف
اي يقول لها القاضي في هذا التفسير المختص بالاستدانة بالشرعية

وفي المختار ان الاستقراض وقابلة امر القاضي بالاستدانة رجوع التزيم
على الزوج وبدونه رجوع على المرأة وهي رجوع بالغرض من على الزوج وقايدته
ايضا الرجوع على الزوج بعد موته احد مما كان في البحر فابسر الزوج تم
كذا عكسه لو اعسر يسر كما في الواجب وبه طه ما عنت لم يبين مقدار
زمنه وذلك شهر قال في البرهان بان غاب عنها شهرا او كان طاهرا وامتنع
من الاتفاق عليها وقد املت من مالها وطالبة بذلك انتهى وذكر في الغاية
ان نفقة ما دون الشهر لا تسقط وعزاه الى الضرر وكذا من جعل القليل
مما يمكن البحر زعمه اذ لو سقطت بمضي يسير من المدة لما عنت من الاخذ
اصلا كما في التبيين وتعمدنا حذرها سقوطها بالموت قول واحد عن
اصحابنا كما في شرح المنظومة لابن الشحنة او طلالها ضعيف فلا تسقط
النفقة بالطلاق ولو باينا اما الرجي فلما قال في الجواهر المقتضى به ان
الرجي لا يسقطها انتهى ولما قال الزيلعي ولا تسقط بالطلاق في الصحيح
انتهى واما الباين فلما شمله الزيلعي كما ترى ولما قال في الفيض الطلاق على
مال فيه روايات عن ابي حنيفة والصحيح انه لا يوجب المرأة انتهى وذكر
صاحب البحر وجوه لتضعيف القول بالسقوط بخلافه رحمه الله
يعني ان مات احد مما الخ قاض لعدم شرعه حكم السقوط بالطلاق
ولا تسترد المحلة هذا عند ما عليه الفتوي وقال محمد زود القايم كما في النهر
يعني ان عمل لها نفقة سنة مثلا ثم مات الخ كذا لم يطلها لا يسترد
ما عمل لها سوا قبل الدخول وما بعده كما في البحر مثلا عند البيع المهر
فيه حد الشرعية وفيه تسامح لانه يومهم انه يباع فيما بقي عليه من اللف
وليس بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول الذمب
والله بشركلام المهر الذي قريبا في الفرق وتسقط بموته اي العبد
وقوله هو الصحيح كما في الهداية والتبيين وقيل لا تسقط بالقتل لانه اخطف

القيمة فتقبل البكسار الديون وانما سقطت ان لو فاق المثل الى خلفه كالعبد
المطابق اذا قبل بالجناية وهذا ليس بشي اني ولا فرق بين ان يكون الزوج
حر او عبدا يعني لعن سيد الامه اذ لو كان عبدا متفقها على السيد بواها اول
كافي البتة اني ويقتلها لو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه في بيت ابي
كامل المرافق كافي البرهان ولو من ماري خلق على حدة كافي البتة ومنه بعض
المتأخرين من الهداية عن ان عباداً فقيدان بيت الخلا لو كان مشتركا في دار
وله غلق على حدة فاسكنها في بيت من تلك الدار يكفها وليس لها ان تطلب منه
مسكن اخر فيه تطلقوا ان البيت لا بد ان يكون كامل المرافق ولو كان الاشراك
في الخلا ولو مع غير الاطراف ضرر ظاهر في الحال من اهل الزوجين شامل
لولده من غيرها كافي الهداية قبل ان لا يكون صغيرة الا بينهم الجماع فلا سكون
مها كافي الفقه وله ان يسكن ائمة من في المختار كافي البرهان غرابة لا يطاها
عوضها كانه لا يحل له وطور وجهه عوضها ولا عوضه الفقه كافي الفقه
قال في النهي لم ينفذ كلامهم ذكر الموصية الامه يسكنها بين قوم صالحين
حيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران
ولا سيما اذا كانت تحشى على عقلها من معنة اني قلت في بحثه بطور المسئلة
مذكورة في المحرق ليس عليه ان ياتي لها بما رة تؤمنها في البيت اذا خرج
لعدم يمكن عندها احد كافي فتاوي سراج الدين قاضي الهداية اني وقال
في البحر قد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعي
والصحيح انه لا يمنع من خروجهما الى الوالد ان قال الكمال ومن ابي يوسف
تقيده خروجهما بان لا ينفذوا على اتيانها وهو حسن وقد اختار بعض المتأخرين
منها من الخروج اليها والمخفى لا يظن بقول ابي يوسف اذا كان الابوان بالصلة
المذكورة وان لم يكونا كذلك ينبغي ان ياذن لها في زيارتهما في الحين بعد
الحين على قدر مقتضى اما في كل جمعة هو بعيد فان في كثره الخروج فحق

باب

باب الفتنة خصوصاً الشابة والزوجة من ذوي الهبات وحيث اجنبا لها
الخروج فانما يساح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة اليها ما يكون دأمة لتغير
الرجال والاسماء انتهى **قوله** ودخول محرمة غيرهما في كل سنة لم يذكر خروجها
للمحرمة ولا منع من زيارته كل سنة كافي للبتين والفقه واما غير المختار من زيارتهم
وعنايتهم والولاية لا ياذن لها لذلك ولا يخرج ولو اذن وخرجت كما طأ
عاصيين كافي الفقه وفيه وتمنع من الحمام ثم قال بعد جزمه به وقول الفقيه
وتمنع من الحمام كالفقه فيه قاضي خات قال في فصل الحمام من فتاواه ودخول
الحمام **حرم** للنساء والرجال جميعا خلافا لما قاله بعض الناس اني كلام
الفقه ويمكن ان يقال انه لا مخالفة لان **المشروعية** لا تنافي المنع الا يريانه
يمنعها من صوم النفل وان كان **حرم** وعائتي وانما يساح اذا لم يكن فيه
انسان مكشوف العورة وعليه ذلك فلا خلاف في منعهم من دخوله للعلم بان
كثيرا منهم مكشوف العورة وقد وردت احاديث نوبت قول الفقيه كافي الفقه
قوله ويحظر ان لم يعطها التفقة ويكفلها كذلك ياخذ الكفيل من الغريب
وله اذا يحلفه **قال** في الجومة وبأخذ منهم كفيلا بذلك لان القاضي
ما ظهر محتاطا وفي اخذ الكفيل نظر للغايب اني اي وكذلك في التخليف
ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليست **قوله** لا باقامة بينة على النكاح يعني لو
لم يقر من بيده المال بذلك ولم يعلم القاضي كافي البتة **قوله** وبهذا اي يقول
وقد عمل الحاجة كذا قال في البرهان والاصح قبولها اني وقال
الخصاف وهذا الفرق بالناس كافي النهي وهو المختار كافي ملتقى المحروفي
غيره وبه ينفي **قوله** واعلم انه لا يتضي تفقه في مال الغايب الا لقوله المذكورين
كفا في الهداية وهم الزوجة والولدان والولد الصغير اني وبمقتضى ذلك
عليه الاول والكل بالانفاث والذكور الكبار الزموني وخوهم لانهم كالصغار
للمعز عن الكسب انتهى كذا قاله الكمال وينظر ما اذا يريد بخوهم **قوله** خلاف

غيرهم من الفاروق لعل المراد به خوالع فليست كخيار العتق والبلوغ
هذا مثال لغير المنقضي ولو وقعت الفقة باللعان أو العنة أو الحيف فلها
النفقة وكذا الواسلت وأما الزوج ان يسلم لأمه كذا في التبيين وعدم
الكراه مستدرك بقوله قبله والتقريب لشموله هذا النفقة والسكنى
كذا الكسوة كذا في الخانية والغاية والمحقق قالوا وأما ما يذكرها محمد في الكتاب
لان العدة لا تطول غالباً فيستغني عنها حتى لو احتاجت إليها تفرض لها كذا
في دفع الغفار لا الموت شامل لما لو كانت طاملاً إذا كانت أم ولد طاملاً
فلها النفقة من جميع المال كذا في الهند على الجومة والمعصية مستدرك
عاقبة من قوله والتقريب لا معصية وتسقط بارتداد معتدة الثلاث
ليس بقيد لان المباشرة بما ذكره كذا في شرح العيني الا ان المرتدة
تجب حتى تتوب ولا نفقة للحبوسة يشترى قول الزيلي لو أسلمت المرتدة اي
بعدها ابانها وعادت الى منزل الزوج وحيت لها النفقة كذا لو عادت الى
منزل مرتدة كذا في الفقه انتهى كالناشرة اذا رجعت خلاف ما اذا وقعت
الفقة بالردة حيث لا يجب لها النفقة وان سلمت وعادت الى منزل
الزوج ولو لحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة فلا نفقة لها كيف ما كان اي
سوا كانت الفقة بالردة او ارتدت بعد الفقة لان العدة تسقط بالحقاق
حكم التباين الدارين لانه بمنزلة الموت فانعدم السبب للوجوب انتهى وهو
يشير الى انه قد حكم بالحقاق وهو محمل ما في الجامع من عدم عود النفقة بعد ما
لحقت وعادت ومحمل ما في الدخيل من انها تقود نفقة بعودها على ما اذا لم
تكن بالحقاق توقفاً بينهما كذا في الفقه لولده الفقير صغيراً قال في الفقه
واذا بلغ اي الغلام الصغير كذا في الكسب كان للاب ان يوجعه وينفق عليه
من اجرة فلو كان الاب مريضاً يدفع كسب الابن الى امين كذا في سائر املاكه
انتهى او كبيراً عاجزاً عن الكسب قال الحنفية وانما كان الاب

عاجزاً

عاجزاً ايما يتكفف الناس وينفق على ولده وقيل نفقة في بيت المال وان
كان الاب قادراً على الكسب اكتسب فذا امتنع عنه حبس خلاف سائر الديون
ولا حبس والدوان علا في دين ولده وان سفل الى في النفقة كذا في الفقه
او كبيراً عاجزاً يعني به الذكر أما الابن فلا يشترط فيها العجز بل عدم الزوج كذا في
وكذا اطلبية العلم قال الحلواني رايت في بعض المواضع هذا اذا كان
مهماً كذا في الفقه لانه التزمه بالعقد احسن من اللدي وعلي المومر
كذا قيد باليسار اقول الهداية وعلي الرجل ان ينفق على ابويه فاذا انه لو لم
يكن مومراً لا يجب عليه نفقة اصوله وفيه تفصيل صرح به في الجومة بقوله
فان كان الابن فقيراً او لا بمقتضى الا انه صحيح البدن لم يجز له ان ينفق الا ان
يكون الاب مريضاً لا يقدر على الكسب فاشترك الابن في نفقة واما الام اذا كانت
فقيرة فانه يلزم الاب نفقتها وان كان معسراً ومي غير ممنة لانها لا تقدر على
الكسب انتهى لكن قال الكمال بعد التقييد باليسار فلو كان كل منهما اي
الاب والابن كسولاً يجب ان يكسب الاب وينفق على الابن انتهى فلم يشترط
اليسار هنا وشروطه ثم فليست في الفتوى على انه مقدر على الكسب مضاجحاً
الصديقه وهو محتار ما حب الهداية وهو قول ابي يوسف وفي الخلاصة هو نصاً
الزكاة وبه يعني وعن محمد انه قد ربح ما يفضل عن نفقة نفسه وعياله سهرراً
كان من اهل الخلعة وان كان من اهل الحرف هو مقدر بما يفضل عن نفقة
ونفقة عياله كل يوم قال الكمال وهذا الوجه وقالوا الفتوى على الاول
ثم قال وقال السرخسي الى قوله محمد وقال صاحب النفقة قول محمد ارفق
ثم قال واذا كان كسولاً يمتنع قول محمد وهذا يجب ان يقول عليه في الفتوى
انتهى لاصوله شامل للجد والجدة الغاسدين وفيه استدراك عما قدمه من
قوله كنفه ابويه وزوجه وقال في الجومة وان احتاج الاب الى زوجة
والابن مومر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له طرية ويلزمه نفقتها وكسوها

حالة

وان كان الاب اكثر من وجه لم يلزم الابن النفقة واحدة يورثها الاب عليهن
انتهى من غير ذكر خلاف في نفقة زوجة الاب وقال في البحر عن نفقات الخواوي
فيه روايات في رواية كافلتا وقيد في اخرى وجوب نفقة زوجة الاب
بكونه مريضا او به زمانة اما اذا كانت صحيحة فلا تجب نفقة زوجته علي ولدانها
بدليل ما قبلها هو قوله تعالى وان جاهدك علي ان تشرك بي ما ليس لك
به علم فلا تطعهما فافادت وجوب النفقة في حق الكافرين يعني الذين
لا الحزبين ولو مستأمنين كما سيأتي واما الاجداد والجدات فلا يلزمهم من
الاباء الامرات قال الكمال ظاهر انهم يدخلون في اللفظ اعني لفظ الابوة
الذي هو مرجع الضمير في صاحبهما وفيه نظر فانهم في مسيلة الامان في
اموتها علي ايضا مرجح لعدم دخول الاجداد لعدم انتظام اللفظ وان
اراد الخاقم بالقياس فلا حاجة بل لا ينبغي ان يعزل دخولهم بانهم من الاباء
بل يعزل استحقاق الابوين النفقة بتسببهم في وجوده ويلحق به الاجداد وغيره
في عموم المجاز هذا ولو قال انهم من الوالدين والوالدان كان اقرب لان ضمير
صاحبهما الوالدان لا الابوان انتهى ولهذا يقوم الجهد مقام الاب عند عدمه
اي في الوارثة وولاية الانكاح والتصرف في المال كما في الفقه الفقهاء يوافقون
باطلاق قول الرخصي المعتبر في ايجاب نفقة الوالدين مجرد النفقة قبل هو ظاهر
الرواية لان معنى الذي في اطلاقه الي الكو والمقب اكثر منه في النافذ
المحرم بقوله تعالى ولا تقل لهما اف ويا لقول الخواوي انه لا يجب اذا كان
الاب كسوبا لانه كان غنيا باعتبار الكسب فلا ضرورة في ايجاب النفقة علي الغني
ثم نقل الكمال بعد خورقة عن كافي الحاكم لايجز الموسر علي نفقة احد من قرابته
اذا كان رجلا صحيحا وان كان لا يقد ر علي الكسب الا في الوالد خاصة اذ في
الجدات الاب اذا مات الولد فاني اجبر الولد علي نفقة وان كان صحيحا
انتهى وهذا جواب الرواية وهو شديد قول شمس الائمة الرخصي خلاف الخواوي

انتهى كلام الكمال بالسوية بين الذكور والاناث كذا في المهداية وهي
رواية الحسن كافي البرهان وقال الكمال والحق الاستواء في التعلق للزوج
بالولد وهو يشبهها بالسوية بخلاف غير الولدان الزوج علي فيه بالمرث
انتهى وقيل تجب بقدر الميراث كافي البرهان لقوله علي الله عليه وسلم انت
وما لك بكم احض من المدي لما ذكر صوابه لما ذكر لانه لم يتقدم وسيدكر
ان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة علي البنت اي لقرنها
علي ولدها اي للمخرجة وصدق الثاني علي اخت الزوج لعدم
صحة نكاحها دون الاول يجب ان يكون منكوبة الغير والحاشية لمن له
اربعة زوجات ونحو محرما وان غير مستقيم فينبغي ان يقال وصدق الثاني
علي المخت رضاء علي بقدر الميراث متعلق بحجب المقدري يعني في قوله قبله
ولكل ذي رحم محرم فوجب نفقة البنت البالغة والابن الزمن البالغ
علي ابويهما الا ان كانا رواية الحنفية والحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة
علي الاب وجه الفرق علي الرواية الاولى بين نفقة الصغير والكبير الزمن انه
اجتمعت للاب في الصغير ولاية وموتة حتى وجبت عليه صدقة قطوع فاخص
بلمزم نفقة عليه ولا كذلك الكبير لعدم الولاية فتشارك الام فاعتبر كسب
المحارم كافي المهداية بالفقه فليهن احكاما كادته يعني علي سبيل العزم
والود اقول لا اشكال اصلا المغيث مسلم قاله قوله الثانية ان جميع النفقة
من باب الحفظ ولا يلزم من كون الاولى اجابية كون الثانية كذلك
هو رد الاشكال علي ما ذكر من منع الملازمة وليس بظاهرا لان جميع المنقول
لاجل الحفظه خلاف فيه فلم يفتقر الحكم بين المقدمتين ومن البين ان
هذا ليس بحجت الزيلعي اذ حجت في منع البيع للنفقة عندهما والذين عند
الكل لكون ان يجوز البيع اما جوزه باعتبار البيع لا جل الحافظة ثم اذا صار
من جرحه صرفه للنفقة ومما يوافقك علي بيعه حينئذ الوصي كما صرح به

الذي يلي في وجه القياس وحيث اتفقوا على بيعه تحسنا فاي مانع يمنع الملب
من حرقة عبده لنفقة وقد صار من جنس حقه وهذا هو معنى الزيلعي في اللانغ
له من البيع بالنفقة عندهما انتهى على ان الخلاف في عرض الملبن الكبير انما الصغر
فلا يبيع عرضه بالنفقة اجماعا كما في الجرح عن شرح الطحاوي انتهى واليه
يشير كلام المصنف في الزيلعي واما قوله او بالدين عند الكل فتوجهه انه من المسلم
بيع الملب لاجل التحسين كما تقدم واذا صار من جنس دينه لا مانع من صرفه
اليه لكونه ظرفا لجنس حقه كما هو مقرر وفيمن ظرفا لجنس ماله على غرضه انه ياخذ
بغير رضى وقضا وبهذا يعلم ايضا عدم صحة ما ادعاه من بطلان كلام
صدر الشريعة رحمه الله ولا تتبع الامم ماله الخ كذا في الهداية وقال
بعد شرحه في فتح القدير لكن نقل في الذخيرة عن الاقضية جواز بيع الملبين
وهكذا ذكر القندوري في شرحه فانه اضاف البيع اليهما فيجوز ان يكون
في المسئلة روايتان وجه رواية الاقضية ان معنى الولد جعما وما وما في
استحقاق النفقة سواء على تعدد التقاق وتاويله ان الملب هو الذي يملك
البيع وينفق عليه وعليها اما نصها فبعد انتهى ولا يخفى عدم الطراد التاويل
عند عدم الملب فان قيل قد سبق الملب قد مناه هذا الملب في استحقاقها
مال الملبن الا ان يكون الشوق بدلالة النص ضمن مودع الملبن الخ هذا
قضا وكذا من عنده ماله كالمضارب والمديون كما في النهر عن الولو الحمية
ولا رجوع للمودع وخوجه عليها لانه بالضممان ملكه مستندا الي وقت
التعدي وهذا اي الضمان اذا كان يمكن استطلاع رأي القاضي ولو لم
يمكن استطلاع لا يضمن استحضانا وعليه هذا بيع بعض الرفقة متاع بعضهم
لتجيزهم وكذا الواغى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحضانا كما في التبيين
والقييد بالضممان قضا النبي ضمانه فيما بينه وبين الله تعالى حتى لو مات
الملبن الغريب له ان يخلف لورثته انتهى ليس لهم عليه حتى كما في النص

قوله

ومضت مدة يعني طويلا كثيرا لا مادونا واستثنى في التبيين نفقة الصنف
المفروضة فانها قصيرة دينا بالمقضا دون غيره **قوله** والا اي وان لم يقد ر
عليه يعني بان كان زمانا او اعم او امة لا يوجب مثلها خشية الفتنة كما في الفتح
والبرهان انتهى فعلم من هذا ان النفقة هنا ليست امانة العجز بخلافها
في ذوي الارحام انتهى ولم يتغير من المصنف نفقة البهائم وهي لازمة ديانة
على مالها ويكون اثما محاقبا في جهنم بحسبها عن البيع مع عدم الرضا ف
ولا يقضي عليه لها عندنا وقيل يوجبها ابو يوسف كما يجب في الدابة المشتكة
انتهى ولذا قال في الفتح وعن ابي يوسف انه يجزى الحيوان وهو قول
الشافعي ومالك واحمد وظاهر المذهب الاول والخم ما عليه الجماعة
يعني ابا يوسف ومن وافقه وفي التبيين في غير الحيوان يكره له ان ينفق
عليه ولا يعني ذكره في النهاية والله الموفق منه وكرمه **كتاب**
الاعتاق قوله والاعتاق شرعا اثبات القوم الزمنية هذا التعريف
عليه ههنا وعند الامام الاعتاق اثبات الفعل المنفرد بالحصول العتق
فلهذا يتجزى عنه لا عند ههنا كما في البرهان وشرح العيني على ان المصنف
انه ذكر فيما ياتي في باب عتق البعض ان هذا التعريف غير مسلم لا مطلقا
تعلقه باثبات القوم الشرعية لا يستثنى عنه خروج من مما يقدر عليه الحر فلا
يتجه نفى الاطلاق وقوله بل بازالة الملك لا وجه للاضرار على ما سبق
بازالة الملك الذي هو ضعف حكمه نظرا لان الضعف الحكمي انما هو الرق الذي
هو سبب للملك على انه ذكره في عتق البعض بقوله واشباهه اي القوق الحكمية بازالة
عندها الذي هو الرق وازالة الملك ذكره شرطا توطية لقوله مطلقا
والا فهو مستغني عنه بقوله قبله بازالة الملك اي غير مقيد بكونه ملكه
بفتح الهمزة وتشديد اللام وفتح الكاف ويلزمه اي يلزم ازالة الملك
مطلقا اثبات القوة الشرعية حيث يكون اهلا للاول قبل المذون

المراد بالاول النافع المحض كالمصحة وبالثاني المزمع كالبيع
واعتقك كذا اعتقك الله على الاصح والعتاق عليك وعقك على ولو زاد واجب
لم يعتق ولو زاد وجوبه بعتان او نذر في الفسخ ما انت الا حرا قال
الكامل هذا هو الحق المفهوم من تركيب الاستثناء لغة وهو خلاف قول الشايع
في الاموال وقد بيناه في الاموال وانه لا ينافي ظهور الاستثناء التكلم بالباقي بعد
الشيء انتهى او هذا مولى او مولى ليس من الصريح بل ملحوق به اي بالصرح
كافي التبيين او ياحرا او ياعتق الم قال الكامل اما النذر فالحر فيه لا يثبت
وضعا بل اقتضا فان لفظ الاخبار تعليل لقوله كانت حر فكان ينبغي
ذكره عقبه فانصح كلام العاقل لظاهره انه تعليل لما قبله وفيه نظر
فينبغي قطعه عنه بان يقال ذلك صحيح كلام العاقل ويقول وهبت لك
نفسك او بعت مولى بالصرح عتق وان لم يقبل قال الكامل ولا يرتد
بالره ولا بكايات الطلاق وان نوي شامل لجميع العاقلين اصرح به
الكامل والزيلعي وقاضي خان حتى لو قال احاري فاحترقت نفسها ونوي
العتق لا يقتضي ان ياتي الله استثنى منها في النهر يقلع عن العداية امرك بيدك
واخاري فانه يقع بالنية انتهى والاستثناء منقطع لان امرك بيدك واخاري
من كايات التوفيق لا كايات الطلاق انتهى وفيه مقال لها امرعتك بيدك
او جعلت عتقك في يدك او قال لها اخاري العتق او خرتك في عتقك او
في العتق لا يحتاج الي النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العتق في المجلس لانه
عليك انتهى كذا يا ايها الذي قال في حجة الفقهاء هذا اذا لم يوافق انتهى وقال
الكامل لو قال يا ايها الذي لم يعتق لان النذر الى اخر ما علقه هناك ثم قال
وعلى هذا فينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف بالنسب
والا فهو مشكوك اذ يجب ان يثبت النسب بقدر يقاله فيعتق ولا يقوله
لا سلطان لي عليك وان نوي كذا في البرهان وقيل يعتق ان لو اياه وليس

بمعيد

بمعيد لتبين النية في السلطان للعتق انتهى وقال الكامل فالذي يقتضيه
النظر كون نية السلطان من الكايات وانت مثل الحر هذا اذا لم يوافق وان
نوي عتق لما في التبيين والبرهان وفي خلاف الامامين الخلاف في الحر سنا
لا في العبد لما قال في الحر مرق واما اذا كان يولد مثله لمثله الا انه معروف
النسب فانه يعتق اطلاقا لانه لا يستثنى عنه لانه محتمل ان يكون مخلوقا من
ما به يشبهه او زنا انتهى فيعتق ويثبت النسب لظاهره ان يثبت النسب
من غير تقدير موارثه صغيرا لا كبيرا ويعبر عن نفسه وموطأه في الصغير واما
الكبير اذا ادعى سيده بنوته وكان يولد مثله له او ابوته او مومته وكان يولد
مثله لهما ولا شك الحق معروف فقبل لا يحتاج الي تقدير العبد لان اقرار
المالك على مملوكه يعبر عن غير تقديره وقيل يشترط تقديره فيما سوي دعوة
النسب لان فيه حل النسب على الغير كافي التبيين ولكن سيد كرام في كتاب الاقرار
انه يثبت النسب من المولى بمجرد اقراره ولم يحكم فيه خلافا وقد علمته اوقال
لعبد هذا ينبغي ذكره في الرهان اسم الاشارة موشا وقيل لا يعتق بالاجماع
هو الظاهر لان الاشارة اليه اذا لم يكن من جنس المسمى فالعبد لا يعتق كالوابع فصلا
على انه يلقوف فاذا مورطح كان ما ظلا والذكر والعتق من بني ادم جنسان
فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور تصحيح الكلام في المعدوم احابا
او اقرارا كذا في البرهان الا انه انصر على ما اذا قال هذه بنيت لعبد ولم يذكر
فكسه وقد نص عليها الكامل الا اذا قال ابواي ينبغي ان لا يحصر في هذا اذا
ابواي بل اعم منه مثله فارحم محرمة يعني ومحرمة بالقراءة لا الرضا ع
حتى لو ملك ابنه عمه وهي اخته رضاعا لا يعتق **لا في العتق** ولا فرق بين ما اذا كان
المالك مسلما او كافرا في اولا اسلام قديم اولا اسلام احرازهما لو ملك قريبا
محرما بدار الحرب فانه لا يعتق عندهما خلافا لابي يوسف والمطاب اذا
اشترى اخاه لانه لا يملك ينفق حذق لفظه لانه اذ ليس له ملك تام

يبنى ان يقال انه لا ملك له في الحقيقة واغالة التكسب خاصة وقرابة الولد
عجب مواسا لها بالتكسب دون غيرها من الافارب فكذا التكتاب انتهى وفي رواية
كقولها يتكاتب كل في التبيين او اعنى لوجه الله اوله سلطان اوله الصم واد
عليه قوله لما ذكر الحق الحاصل الى ذلك هذا احتياري فكيف يكون مما ليس باختيارى
الانه ليس ثابتا في بعض النسخ وعليه الاعتراض او مكره لا فرق بين الاكراه الجلي
وغيره كافي النهر او سكران يعنى من محرم لا يحاط به مباح كالمضطر والذي
لم يقصد السكر من مثله ومن حصل له بعد الاداء والى البحر بان قال
ان دخلت الدار فأت حرمت الصواب ووقع في كثير من النسخ فأت طالق وهو
سهو والجملة يعنى يعنى انه تبعها لها المنة نظرا لانه لا يخلو اما ان يكون قوله
تبعها لها مثلا يتعلق بقوله بعد اذا اولد بعد عتقا لافل من ستة اشهر او
يكون شوطا فان كان متنا بعارض تقييد التبعية بدون ستة اشهر ما سئل
ان التبعية تكون مطلقا وان كان شرط لا يصح المتى لانه يفيد انه لا يعتق
الحمل باعناق الام الا ان تلده لدون ستة اشهر وان يعنى مطلقا ولهذا يظهر
ان في عبارة صدر الشريعة تسامحا غير مسلم بل الحق ما قاله صدر الشريعة وفي
عبارة المصنف صرح بما يفيد من قوله وان اعتقت وهي غير معلومة الحمل بان
ولدت للاكثر يعنى تبعها انتهى فهو يشير الى انه يعنى مقصودا فيما اذا ولدت
لدون ستة اشهر وصرح به المصنف في كتاب الولد في مسيله جباله لكن عجز
ولا ولى الى مولد الجاهل هو الصواب خلاف ما في كثير من النسخ من ذكر الام مكان الاب
كما مر صوابه كاسيا في ادلم بتقديم الام ميان في كتاب الولد بل يعنى الحمل
فقط اهل من التبع وهو واجبه انه كرا لا يحكم يعنى الولد الا ان يلد لافل
من ستة اشهر او لما يولد في حكمه من وقت الاعناق ولو زاد عن ستة اشهر كما اذا
كانت معقدة عن طلاق او وفاة او جاف يومين الاول لدون ستة اشهر والثاني
لاكثر ورق ام الولد ما نص قال الكمال وما لو ورد من ان الرق لا يقبل

البحر

البحري فكيف يقبل النقصان برفع بان المراء بنقصان الرق نقصان طاله
لا نقصان دانه **قوله** والعن وفروعه مستدرك بما تقدم من قوله والحمل
يعنى يعنى امه وكذا وقع مثل هذا في غيرها ككتاب ولعل اعارته ليرتب عليه
قوله وفروعه **قوله** فولد الامه الم كان يبنى ان يعنى يعنى على المذكور او لا فاولا
فيقول فولد العاصى من الضريبة ليس بشريف مثلا الم ولم يفرع لقوله والرق
ويمكن ان يقال وولد المسبية بان سبها طحلا فولدت **قوله** وولد العزوة
حر بالقيمة اي قيمته يوم الحضومة كاسيا في **قوله** فان الاول مقدور العبد
ويرتب عليه مقدور الله تعالى يوم القول بعدم مقارونة العلول للعلم وهو
مخالفة لقولنا بمقارنته له **باب عتق البعض قوله** حتى
لو استولد نصيبه من مدبره اقص عليه قال الكمال حتى لو مات المستوله تقى
من جميع ماله ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله انتهى فكل الاستيلاء مخرج
تسب كاله لما قال الكمال واعاظ في القبة لانه لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد
ملكه من حين الاستيلاء فصار مستولدا جارية نصيبه فثبت عدم البحري ضرورة
فكذلك الاعناق اي مخرجا او مضافا ويبنى ان لا يقبل مضافا الى زمان
طويل لانه كالنديم ولود بر وجب عليه السعاية في الحال فيعنى كما مر جوابه
فيبقى ان يضاف الى مدة تشاغل مدة الاستسعا كما في الفسخ او الاستسعا
وعجز عليه واذا امتنع بوجع جوار ولا يرجع العبد على العتق عا ادي باجماع
اصحابنا كما في الفسخ او بضمنه يعنى اذا اعتق بغير اذنه كاسيا في لوموسا
المراد به يسار والتفسير لا يسار العتق كما ذكره المصنف والمعتبر طاله يوم الاعناق
حتى لو ايسر بعده او اعسر لا يعتبر وان اختلفا في حكم الحال الا ان يكون بين
الحضومة والعتق مدة يختلف فيها الاحوال فيكون القول للمعتق كما في التبيين
بان ملك بعد رقة نصيب الاخر يعنى فاضلا عما يحتاج اليه من ملبوسه
ونفقة عياله وشكاه كما في التبيين شهد كل يعنى نصيب الاخر كذا الوشهد

احدهما على رتبة باعتناق نصفه فانكر سعيها فبقى موقوف الا ان يتفق على
 اعتاق احدهما قال في البحر عن الفسخ فلو مات قبل ان يتفقا وجب ان يأخذه
 بيت المال انتهى على احدهما عنقه بفعل عدله قال الكمال ولا يخفى ان
 من صورة المسئلة ان يتفق على موت الملك لكل الى اخرها **وسعي**
 في نصف لهما لا فرق فيه بين كونها موسرين او معسرين او مخلصين والوجه
 لهما في البرهان **و** عند محمد سعي في كل هذا اذا كانا معسرين كافي التيسر
 ملكا ولو احدهما كذا الحكم في كل ذي ربح محرم كافي الفسخ **علم ان ترك**
 حاله اوله موطن الرواية عن الامام وروى الحسن عنه نصيب الاب اذا لم يعلم
 الترك **للمسئلة في التيسر** وابو حنيفة يقول انه رخص في فساد نصيب
 الى اخره لا يخفى ما فيه وينبغي ان يقال كافي التيسر لان سبب الرضا تحقق من غير
 علم والحكم يدور على سببه لا على حقيقة لانه مبطل لا يمكن الوقوف عليه وان
 اشتراه الاب من مالك كله مكره بما تقدم من قوله او اشترى نصف ابنه من
 مولاه واخره من غيره عن الثامن احد التركيبين لانه لو شره منه موصرا لزمه الضمان
 لاخره بالاجماع كافي التيسر **واعتقه** اخر يعني بعد كماله في شرح
 من السالك مدبره قال الكمال ويرجع به على العبدان مثلا وهي ثلثا قيمة
 الفتن قال الكمال ان له الامتاع بالولي والسعاية والبدل وانما زال الاخر
 فقط واليه مال العبد والشهيد وعليه الفتوى الا ان الوجه يخص المديون
 دون المدين وقيل سيال اهل الخبز ان العلم بالوجود وايض هذا في النفقة
 المذكورة كم يبلغ فاذ كره بوقته وهذا حسن عندي وقيل قيمة فناء وهو غير
 شديد وقيل نصف قيمة فناء وقيل بقوم خدمته مئة عمره حوزا فيه فابلغت
 في قيمة انتهى **وظاهر** العبد للمدين سعي على عدم تجزي التذخير عندهما
 فتعوى السعاية لم يتعرض فيه لنفقة وكسبها وجناتها وفي المختلف في باب
 محمد نفقة في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقة على المنكر ولم يذكر خلافه في

على

النفقة

النفقة وقال غير نصف كسب المنكر ونصف موقوف ونفقة من كسبها فان لم
 يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصف الجارية للمنكر وهذا لا يخفى
 بقول ابي حنيفة وينبغي على قول محمد ان لا نفقة لها عليه اصلا لانه لا حقة له
 عليها ولا احتباس واما جناتها فتسعى فيها على قول محمد طالمات وتاخذ الجنانية
 ممن جنى عليها فتستعين بها وعلى قول ابي حنيفة جناتها موقوفة الى تصديق احد
 صاحب كافي الفسخ **وقال** لها القيمة قال في الهند وهي ثلث قيمتها فنه وبه قال
 الجمهور انتهى **وله** في حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم انه لم يذكر فيه الجواب
 عن وجه قياس قولها وليس مما ينبغي فان كان حيا امر بالبيان كالت
 ينبغي للمدركه وهو كمال الكمال وللعميد مخالفته في ذلك فاقا بين
 العقوق في الثابت الذي لم يخرج بالكلام الاول اي بينه بالكلام الاول عتق
 وبطل الكلام الثاني وان ثبت بالكلام الاول عتق الخارج ويومر ببيان الكلام
 الثاني ويعمل ببيانه وان بدأ ببيان الكلام الثاني فقال عتقت بالكلام الثاني
 الداخل عتق ويومر ببيان الاول فايها بينه من الخارج والثابت عليه وان
 قال عتقت بالكلام الثاني الثابت عتق وتعين عتق الخارج بالكلام ولا يبطل
 فالمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يبين وهو ما تقدم ثانيا ان يموت احد
 العبيد فالوقت بيان ايضا فان مات الخارج تعين الثابت للعقوب بالاجاب
 الاول والدخل بالاجاب الثاني وان مات الداخل امر ببيان الاول فان
 عني به الخارج عتق الثابت ايضا بالاجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الاجاب
 الثاني قالها ان يموت المولي قبل البيان وهي مسئلة الكتاب انتهى فان قيل
 يشكل هذا على اصلهما من عدم تجزي الاعتاق فالجواب ان عدم تجزيه لما وقع
 في محل معلوم ولا تقسام هنا ضروري انتهى وقال في البرهان وتام الكلام
 على هذه المسئلة في اول باب عتق احد العبيدين من الكافي وما اصاب
 النصف الذي عتق ينبغي ان يقال فما اصاب بالثاني بالاول وقيم العبيد

في اول الامر وبطل الاجاب
 الثاني وان كان الثابت
 تعين الخارج

مستأوبة ليس هذا القيد تابعا حكا قسم التثنية على هذا قال الكمال ولا
يجوز ان الحاصل للورثة لا يختلف انتهى يعني يجب جعلها مالم يقتضيه او جهة
لا يتصور في مسيلة فلهذا اجتماع نصين في الحاق قط المنفى بلا سلاح
هو من على المو الكلام عليه كالكلام على فقه العبد فيما تقدم وعن من
دخلت هذه حجة محمد عليهما فالزمها المناقضة والجواب عنها والكلام على
تقاربها في الفقه والوطو والموت بيان في طلاق ميم هذا اذا كان الطلاق
قبل الدخول او بانه لا يكون وجوبا لا يكون الوطو بها نال الطلاق الاخرى
لحل ولي المطلقة وجوبا ذكره في الفقه عن النوار ونظيره ابن الصياغ عن
فقيه المشي انتهى الى انه فيه نوع اشكال لما قالوا ان المسلم لا يفعل خلاف السنة
والسنة ان لا يملك المطلقة طلاقا رجما قبل رجعتها بالقول فوجهه هنا
على هذا مع علم اياه في غير هذا المجل على عدم مخالفة السنة لا يثبت
البيان في الطلاق بالمقدمات كافي الزيادة وقال الكرخي يثبت بالتقبل
كالحصل بالولي كذا في الفقه كسبح شامل لما فيه الخيار له حد المتابعين وللناسد
بدون قبض على الصحيح كافي الفقه والامساك والرجوع والعرض على
المبيع كالمبيع كافي النسخ وتدبير كذا الكلام والخرسان كافي البحر وسوا
كان الخمر مخر او معلقا كافي النسخ والمراد بالخمر ما لا ينفك عنه فالت
قال عنيت به الذي لزمي بقوله احد كما حرم صدق قضا وحمل قوله اعتقك
على اختيار العتق اي اخرجت عتقك كذا في البحر وهبة وصدقة مسلمين
هذا القيد اتفاقا لما قال الزيلعي عن الكافي ذكر التسليم في الهبة والصدقة
في المهادية وقع اتفاقا يعني لا يحتاج اليه وقال الكمال قالوا ذكر القباض
لو كبره للشرط لما في المبسوط والمحيط وغيرهما ان البيات باعتبار دلالة
تصرف يختص بالملك وللعق من كل وجه بالتدبير والاستيلاء اي ولم
يقول للعق من كل وجه وهو العق الملتزم بقوله احد كما حرقا حاصلا

تعلق

تعلق كامل بالبيان وبالتدبير والاستيلاء لم يبق عتقا كاملا لاستحقاقه
العتق عند الموت فحقن الاخر كذا في الفقه لا ولى فيه قول ابي حنيفة ومحمد
اذا لم يحصل منه عتق اما لو عتقت عتقت الاخرى اتفاقا كافي الفقه
وعندهما بيان اي وان لم يحصل منه عتق وبه يفتي كل في البرهان كشار
بزيادة لولي العبادة الخ قبل وجه ذلك ان حجة فقهية اينا وقعت صفة
لولد فيحمل الكلام الى قولك اول ولد موصوف بهذه الصفة فانت حرة فانظر
هل لقولك فانت حرة اربنا لم يعاقلم بوجه خلاف ما اذا قدرت اداة الشرط
كان ولو قبلت اول ولد فلهذا ان اربنا فانت حرة فانه يرتبط بما
قبله على الجزاية لانه يحل الى قولك اول ولد موصوف بالولادة ان كان اربنا
فانت حرة ولهذا سقط ما قبل وجه الفساد ان كان عدم وجود الرابطة في
حالة الخبر فقد يستغني عنه بنا على ظهور كعتق ولادة وخو وان كان قد عين
وجود العاقبة الخبر فقد يجوز دخول على قبله وقايله خولا فان لم يفتاتهم خصوصا
اذا كان المبتدأ فكرة موصوفة بحكمة على ما بين في محله هذا ما نسيره قاله مسلا
مصطفى الرومي حفظ الله انتهى وفي حكمه بالسقوط عما ذكره تامل عتق
نصف المم ونصف المم هذا اذا تصادقا على عدم معرفة المولود الاول
وهذه المسئلة على وجوه احدها ما تقدم ثانيا ان يتصادقا على اوليه
الغلام فتعق المم والبنت ووجه ثالثها ان يتصادقا على اوليه البنت فلا
يعق احد رابعها ان تدعى المم اولية الغلام والبنت صغيرة وسكر المولود فان
حلف على نفي العلم لم يعق احد منهما خاصة ان تقيم المم بينة بعد ذلك على
اولية فتعق اسادها ان تدعى المم كالتقدم وبطل عن اليمين فتعق اسابعها
ان تدعى المم اولية الغلام والبنت كصيرة ولم تدع شيئا من الحرية لنفسها
وبطل فتعق المم خاصة ثامنها ان تقيم المم بينة والبنت ساكنة فتعق المم
دونها تاسعها ان تدعى اولية وبطل فتعق اسابعها ان تقيم بينة

بأولية فتعقبا حادي عشرها ان يقيم البنت بينه بأولية والام مساكته فتعق
دونا ثاني عشرها ان تدعي كذلك وتكفل فتعق دون اما كما يوجد ذلك من الرهاك
بفتح القدر **قوله** متى نصف الام والبنت كذا في الجامع الصغير من غير خلاف والمذكور
لمجد في الكيسانيات في هذه المسئلة انه لا يحكم بعتق واحدة وصح في النهاية ما في
الكيسانيات وحقيقة ابطال قول ابي حنيفة وابي يوسف انه لم يرد عنها رواية
شاذة بخلاف ذلك الجواب كذا في الفقه **قوله** اية شهد رجلان على زيد بعتق
احد مملوكي لغت يشير الي انهما لو شهدا بعد موته انه قال في صحاح احمد حرقيل وهو
الصحيح اعتبار المشيوع كافي الفقه **قوله** وطلاق مبهم قال في الهداية ونجبر على
ان يطلق احد من اثنى ولعل المراد بخبر علي البيان لانه يقتضي الطلاق
باب الحلف بالعتق الحلف بالكسر مصدر سماعي وله مصدر اخر
اعني طمنا بالاسكان يقال حلفا وحلفا وتطلف التالفة لقول الفرزدق
لم تزايني ما هدت ربي وانني لبين رجاج قايما ومقام
علي طمنا لا اشم الدهر مكلما ولا طارح من في زور طلام
والمراد بالحلف تعليق بشرط كافي الفقه **قوله** قال ان دخلت المراد وهو
من اهل التجيز لما قال في الرهان لو قال عبد او مكاتب ما ساء ملكه حر فتعق
فلنك عبد فهو من عنده لان من ليس اهلا لتجيز العتق ليس اهلا لتعليقه
وحكم بعتقه لان العلق بالشروط كالشجر عند وجوده انتهى وقال الكمال
في باب التدبير لو قال العبد او المكاتب اذا اعتقت فكل مملوك املكه
حر فتعق فلك مملوكا عتق بخلاف ما لو قال كل مملوك املكه الي خمسين سنة
فهو حر فتعق قبل ذلك فلك عند ابي حنيفة وقال يعقق انتهى فليثبت له
فانه دفتق فهو حر كذا في الهداية ولا حاجة الي لفظه فهو وقت
الدخول عدل الي لفظه وقت عن لفظه يوم ليفيد ان لفظه اليوم
مراد به الوقت حتى لو دخل ليلا عتق ما في ملكه لانه لا يضيف الي فعل لا يمتد

وهو الدخول كذا اي يعقق من في ملكه دون ما ساء ملكه اذا قال
كل مملوك لي او قال كل ما املكه حر بعد دخلا يتناول من يشتره بعد الحلف
لان قوله املكه للحال حقيقة يقال انا املك كذا ويراد به الحال ولذا استعمل
له من غير قرينة وفي الاستقبال بقرينة السين او سوف فيكون مطلقة للحال فكان
الجزا حرية المملوك في الحال مضنا فالما بعد الغد ولا يتناول ما يشتره
بعد اليمين كذا في الهداية وهو احد المذاهب الثلاثة لاهل العربية اخاره
صاحب الهداية لان مذهب المحققين منهم كذا في الفقه حيث يتناول
العتق اي في صورة قوله كل مملوك لي او املكه حر بعد عد من ملكه مذ طلف
فقط ولا يتناول من يشتره بعده كما قدمناه والتدبير اي في صورة
كل مملوك لي او املكه حر بعد موت من ملكه مذ طلف فقط لان ملكه بعد
الحلف فالذي كان عنده مذبذب يطلق لا يصح بيعه بعد هذا القول والذي
يشتره مذبذب يفتد بخور بيعه قبل موت سيده لان قوله كل مملوك لي
للحال قال الكمال ووجه كون كل مملوك لي حالا ان المختار في الوصف
من اسم الفاعل والمفعول ان معناه قيام حاله التكلم عن نسب اليه علي
وجه قيامه به او وقوفه عليه والسلام للاختصاص اي لا اختصاص من
جرت معني متعلقا اليه اي بمعنى التعلق وهو مملوك فلم من التركيب
اختصاص يا المتكلم بالمتصف بالمملوكية للحال وهي اثر ملكه فلم قيام
ملكه في الحال ضرورة انضافه باثرها في الحال والاشتباه لا يلا موثر
لكن عتق اي موت المولى عتقا من ثلثة فان خرجت منه فها وان ضاف
عنها يضرب كل منها فيه بقيمة وهذا ظاهر المذهب عن الكل اي الامام
وصاحبيه كافي الفقه وقال ابو يوسف لا يعق من ملكه بعد اليمين
ليس الظاهر عنه بل رواية السواد عنه نص عليه في الهداية بقوله وقال
ابو يوسف في السواد راجع وكذا في الفقه بعد حكمية ما قدمناه من عتق الجميع

في ظاهر المذهب عن الكل فكان ينبغي للمعينة ولهذا صار من كان
في ملكه وقت البيع مديرا في الحال دون الاخر كما في الفسخ ولما ان
هذا اي مجموع التركيب لا لفظ ام ملكه فقط كما في بعض الشروح كذا في الفسخ
والوصية انما تقع بعد الموت اي انما تقع معتبر في التعاقب ما بعد الموت
لان بيعته في الوصايا الحالة المنقولة والحالة الراهنة ما كان موجودا وما سلك
الموصي قيدا بالذكري قال الكمال هذا بنا على ان لفظه ملك ام الذات
متصفة بالملوكة وقيد التذكري ليس جزءا المفهوم وان كان الثابت جزءا مفهوما
ملوكة فيكون ملك اعم من ملوكة والثابت فيه عدم الدلالة على الثابت لا الدلالة
على عدم الثابت ولما ان الاستعمال استمر في الاعية فوجب اعتباره كذلك
انتهى **وله الكاتب قال الكمال** خلافا للزفر ولا يدخل الملوك المشترك
كالجنين لان بيعهم ولا عبده الناحر وهو قول ابي يوسف لان بيعهم
سواء على العبد دين ام لم يكن وفي قول محمد يعتقون فواهم اذ عليه دين او لا
وعلى قول ابي حنيفة ان لم يكن عليه دين يعتقوا اذ انواهم والافلا وان كان
عليه دين لم يعتقوا ولو فواهم انتهى **باب العتق على جعل قوله**
الجعل ما جعل للانسان الم كذا الجعيل وكذا الجماله بالكسر كذا في الصحاح
وفي ديوان الادب بالفتح فتكون فيه وجهان كذا في الفتح وقاله في البحر
الجماعيل جمع جعيل او جماله بالحركات بمعنى الجعل كذا في المغرب والمراد
هنا العتق على مال انتهى اعني على مال او به فقبل العبد يعني في مجلس
علم او مجلس خلاف ما اذا علق عتقه بأدايه كما سجد كرو ليس له القبول
بعده ولا بد من قبوله الكل فلم يخرج عند الامام في بعضه وقاله يجوز ويعتق
كله بالالف بناء على عري الا عناق وعدمه كما في البحر لانه لما كان معاوضة
المال بعين شاة النكاح اي في ان الجماله اليسيرة معتق بان قال
سواء ان ادت الي الف درهم فانت حرة فتشاه لان لا يفتي في المحر

بذلك

بذلك اذ جميع ادوات الشرط كذلك وقيد الجواب بالفاشارة الي ان
يفسخ عتقه اذ اقاله بالواو او لم ياذ بحرف عطف لكونه ابتداء لاجوابا كل
في البحر مما دون لم يشترط قوله هنا اي فيما اذا علق عتقه بأدايه اذ
يحتاج اليه ولا يبطل بالرد كما في النيين خلاف المسئلة السابقة ويعي ما اذا قال
له انت حرة على الف خلاف الكاتب الخ بقي مسائل اخرى مخالفة فيها المكاتب
اذا مات العبد وترك ماله ليوذي منه عنه ولو مات السيد وفي يده العبد
كسب بضاع ولو كانت امة وادت لم يعتق ولدها تبعا ولو حط عنه المولى بعض
البدل وادي الباقي لا يعتق ويقتصر على المجلس ان علق بان فلو امرض او
اخذ في عمل اخر فادى لا يعتق والمولى ما طفر به من كسبه قبل ادايه له واذا
فضل عن بدله في بعد ادايه اخذه المولى كذا في فتح القدير وزاد صاحب
البحر ما اذا قال سيده ان ادت الي الفاني كسب ابيض فاداه في اسود لا
يعتق واذا قيد اداه بشهر واداه في غيره لم يعتق وفي المكاتب لا يبطل الا بالملك
او التراضي ولو لم يرغ بالاداء فادى لا يعتق انتهى ولو اجر المولى على
القبول كذا في الهداية وهو للزفر في الايضاح وطوجه الاستحسان
ولا وجه وذكر شيخ الاسلام انه لا يجب قبوله لان وجوب قبول الكل التحقق
شرط العتق وليس كذلك البعض وجه الاستحسان دفع الضرر عن العبد
لانه قد يجز عن الاداء دفعة وما تخلف مشقة الاكتساب الا لذلك الغرض
كذا في الفتح او اد المال بالمجلس مصدر مضاف لمفعوله وفاعله العبد
لا اختصاص له لاداء نفسه لما قال في البحر عن المحيط لو امرض بالاداء فادى
لا يعتق لان الشرط اداؤه ولم يوجد فلا حاجة الي ادائه لانه قادر على ادايه
خلاف الكتاب لانه معاوضة حقيقة فيها معنى العتق فكان الاصل فيها
المعاوضة وحصول البدل هو المقصود فيها واعتقه الوارث كذا قال
صاحب الهداية عن المشايخ لا يعتق ما لم يفتقه الورقة وزاد غيره او الوحي

او الفاضي ان اشترى او توقف عتقه على الاعتاق هو الامح وقيل يعق بلا اعتاق
والوارث يملك عتقه شجر او تعليقا والوجه يملكه شجر فقط ولو اعتقه الوارث
من كفارة عليه وقع عن الميت امر الكفارة والولاية الميت لا للوارث من الفسخ
والجرح يعني ان هذه الخلافية مبنية عن خلافة اخري قال الكمال
ولا يخفى ان بناء هذه على تلك ليس يؤولي من عكسه بل الخلاف فيها معا ابتداء
انتهى لان اشتراط البدل على الاجنبي جازي في الطلاق وفي العتاق قال
الكمال لان الاجنبي في الخلع كالمرة لم تحصل له ملكة مالم تكن ملكة بخلاف
العتق فانه يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك البيع والشراء وغير ذلك ولا
يجب العوض الا على من حصل له العوض انتهى واما اذا قال ان عتقه
كذا مدة الى قدم المهر انه ان علق بان قيد او ادوم بالمجلس ولعل الفرق ان
اد المال ممكن في المجلس فيتعبد به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه فلم
يقتصر على المجلس ولو قلنا بان فلينظر كما مر كذا في الهداية حيث قال
وقد قررناه من قبل انتهى وقال الكمال يعني في خلع الاب ابنته الصغرى
فكنه لم يذكر ان اشتراط بدل العتق على الاجنبي غير صحيح انتهى وابتلى
امتنعت الامة عن النكاح عتقت اشارة الى انه لا يجب عليها شي ولا يلزمها
تروجه لانها ملكت نفسها بالعتق قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها طريق
القيمة ان تقسم قيمة الامة الى مهر مثلها وتقسم عليها الالف التي اشترطها الاجنبي
فاما ان يتساوي القيمة ومهر المثل فيجب عليه نصف الذي سماه المولي
ويسقط عنه النصف واما ان يتفاوتا بان كان قيمتها مثالا الفين ومهر
مثلها الفاضي فيكون ثلث الالف وسقط ثلثاها وهكذا امثل ان يكون
قيمتها ثلاثة الاف ومهرها الفاضي فيجب ربع الالف كما يعلم بفتح القدير
فلو لم تبا الامة مهرها حصه مهر المثل منه اي يجب لها دون المولي
لانه بدل بضعها وقد ملكته بالاعتاق وهو ثلث الالف لا يكون لها ثلث

الالف

الالف الا في صورة ما اذا كان قيمتها الفين ومهر مثلها الف اما اذا تساوى
القيمة ومهر المثل فيكون لها نصف الالف وان كان قيمتها ثلاثة الاف ومهر المثل
الفاضي لهاربع الالف فلا يخص بما قيد به المصنف فكان تركه مما ينبغي
في صورة الفم اي ضم بقي وتركه لكنه في صورة الفم يستحق المولي ما يخص القيمة
ويسقط عن الباقي في تركه الفم ولو اعتق امته على ان تروجه ففهمها شامل
للمدبر والمكاتبه دون ام الولد لان قوله فان ابنت فعيلها قيمتها في قولهم
جميعا لا يشمل ام الولد لما قال في البحر عن الظانية ام الولد اذا اعتقها مولاها على
ان تروح نفسها منه فقبلت عتقت فان ابنت ان تروح نفسها منه لا سعة عليها
انتهى وشروعا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدير
في المطلق والمقيد خلاف ظاهر كلام عامة ائمتنا حيث قصروا شروعا على المدير
المطلق فلم يستعملوا في المقيد كما قال المحقق ابن المهنا التدبير شرعا العتق الموقف
بعد الموت في الملوكة معلقا بالموت مطلقا لفظا او معنى انتهى ولما كانت عبارة
المبسوط بخلاف ذلك اعترضها الزيلعي والعميني حيث قال لا بعد سياقها قوله
الكنه هو تعليق العتق بمطابق مائة اي موت المالك في المبسوط التدبير عبارة عن
العتق الموقف في الملوكة بعد موت المالك وما قاله الشيخ اي صاحب الكراحي
لان الثاني يدل عليه المدير المقيد بان قال ان مت من سفري او مرضي هذا
او مرضي كذا او نحو ذلك مما ليس بمطابق واحترار الشيخ عنه بقوله بمطابق موته
انتهى فهذا اوضح انه شرعا ليس الا للمطلق لان السببية في المقيد لم تتعقد في
الحال للتردد في وقوع تلك الصفة ولا يثبت له حكم التدبير الا في اخر جزء
من اجزاء حياة سيده لتحقيق تلك الصفة فاذا ذاك يصير مدبرا وسيذكر
المصنف انه اذا انتفى معنى السببية لتردده بين الثبوت والعدم بقي
تعليقا كسائر التعليلات سواء كان مائة او مائة غير يعارضه
قول صاحب البحر خرج بتعليقه بمائة بتعليقه بموت غير كقوله ان مات

بار القيمة قال

فلان فانت حرفانه لا يصير مدبرا اصلا مطلقا ولا مقيدا اما اذا مات فلان
 عتق من غير شيء انتهى وما يوكد كون اشتراكه معنويا قول الامام شمس الامية
 في المبسوط علمت اعتراض الزيلعي والعيني عليه وان كلام صاحب الكفر احسن
 فالاعتراض على الكفر وشارحه ومصدر الشريعة غير مسلم نعم رد على المبسوط
 ايضا ان قوله بعدم موت المالك ليس كالموت في خروج المعلق بموت العتق من المقيد
 الايراد ساقت بما قلناه عن البحران المعلق عتقه بموت غير مسيده ليس مدبرا اصلا
 او انت حر يوم اموت هذا اذا لم يوالها ففقط اذا لو نواه دون الليل
 لا يكون مدبرا مطلقا لاحتمال ان يموت بالليل كما في التبيين او انت حر
 ان مت الى مائة سنة الم هذا عند الحسن بن زياد وقال ابو يوسف
 ليس مطلق لان العتق للتوقيت ولا ينظر الى طول المدة او قصرها كما في
 التوقيت في النكاح والختار هو الاول كذا في التبيين وعليه مشي في الهداية
 ويملكه بانه كالنكاح لا محالة انتهى وقال الكمال والمصنف اي صاحب
 الهداية كالمستأقصة فانه في النكاح اعتبر توقيتا واطل به النكاح وهذا جعله
 تامدا موجبا للتدبير انتهى وقال صاحب البحر قد كذب عنه بانه في باب
 النكاح اعتبر توقيتا للنهي عن النكاح الموت فالاحتياط في منعه تقديم الحر
 على الكبير لان النظر الى الصورة محرمة والى المعنى بيحة واما هنا فنظر الى التاميد
 المعنوي ولا مانع منه فالاصل اعتبار المعنى فالم يمنع مانع فلا تناقض ولذا
 كان هو المختار وان كان الولو الى حرمه بانه ليس مدبرا مطلقا بتسمية بينه
 وبين النكاح انتهى لبقا الملك في الجملة فيه فامل لعتمها بقوله كل ملوك
 البحر ويسمي في كله لومديونا بمعنى مستغرقا رقبه المدبر اما لو كان دون
 فانه يسعي في قدر الدين والزيادة على الدين قلها وصية ويسعي في تلبي الزيادة
 كذا في البحر من شرح الطحاوي وساقى في كلام المصنف بيان قيمة المدبر
 وولد المدبرة تدبر مطلقا اما ولد المدبر مقيدا فلا يكون مدبرا كما في النسخ

قوله

الاجماع الصالحة يعني الاجماع السكوني كما في النسخ او مات فلان قد منا
 انه لا يكون مدبرا اصلا بل معلقا عتقه بشرط وعتق من الثلث ان
 وجد الشرط شامل لعقبة عتقه بموت فلان كما ذكره واذا مات فلان
 والسيد في كيف حكم بالعق من الثلث لان العتق على قول ابي حنيفة
 يستند الى اول شهر قبل الموت كما علم الكمال وبوجه ما قاله ابي
 الكمال في باب الاستيلاء والتدبير سبب للعق في الحال وثبوت سببته
 في الحال على خلاف القياس في سائر العقليات لفروقه في ان تاخير كغير
 من العقليات يوجب بطلانه لان ما بعد الموت زمان زاد الى اهلية القرف
 فلا تاخير سببية كلامه اليه فينقد رتبة الضرورة انتهى كذا في
 الحاشية نقله في البحر عنها ايضا ثم نقل عن الجني انه اذا مضى شهر فاكثر الشايج
 على انه يجوز بيعه وهو الاصح انتهى وقال في البدائع ذكر في الجامع انه اذا
 مضى شهر قبل موت الوكي لا يكون مدبرا وجوز بيعه ولم يذكر الخلاف وهو
 الصحيح وذكر وجهه ولو قال انت حر بعد موتك شهر مات بعده
 لفظة بعد زائدة لاحاطة اليها بل يعتق الوصي والوارث او القاض
 لي بعد مضى المدة ويعتق القاضي او المتع الوارث قيمة المدبر المطلق
 نصف قيمته لو كان قنا موالحا وكذا في البحر عن الولو الى واختاره الصدر
 الشهيد وقيل ثلثا قيمته قنا موالحا بقي به كذا في البحر ايضا
 سببه عند علمائنا الثلاثة ثبوت نسب الولد شرعا وقال
 زفر ثبوت النسب مطلقا سوانت شرعا او حقيقة فلو ملك من اقربا مومة
 ولد لها من زني لها وصدقة مولاها لم تقصام ولده عندنا وهو استحسان
 والقياس نصير وهو قول زفر بدليل انه لو ملك الولد عتق عليه بلا خلاف
 بين اصحابنا كما في البدائع طولفة طلب الولد اي مطلقا وام الولد
 تصدق لغة على الزوجة وغيرها ممن لها ولد ثابت النسب وغير ثابت

حالة
عبد

قال المصنف في قوله لا يكون مدبرا
 انما هو في النكاح والختار
 لان العتق في النكاح والختار
 لا يكون مطلقا بل مقيدا
 بوقت او بشرط

استلاد

النسب كما في الفسخ وشرعاً طلب الولي الولد من أمته بشرط الجاهل من
الأمه التي خرجت من العموم إلى الخصوص كالنكاح والطلاق وأما قال من أمته
وان كان حكم المشتبهة ومن ولدته بنكاح فلكلها كذا كذا نظر الغالب وحل
الحال على الصلاح لأن أم الولد هي التي ثبتت نسب ولدها من مالك كلها أو بعضها
بأقراره شامل لا قرار المريض مرض الموت لكنه إذا لم يكن معها ولد
ولا حامل منه تنقذ من الثلث بأقرار المريض كما في الجهر لم تملك قال الزيلعي
أي لا يجوز تملكها وهو الصواب خلاف قول المصنف أي لم تكن ملوكة ملكاً تاماً وأد
بقيها الملك في الجلة ويناقضه ما قدمه في كتاب العتاق أن الملك فيها كامل
وهو الصواب وكما سذكر في الإبان أن لفظ الملوكة يتناول أم الولد فتعق
بقوله كل ملوك في حريته ثبوت الملك انتهى أي الملك الكامل لقول الزيلعي أن
المطلق ينصرف إلى الكامل وملكه كامل المدبر وأما ما ذكره من خلاف الكتاب
لأن الملك فيه ناقص انتهى وحكمها كالمدبر من أمته تنقذ بيعه خدمتها
منها كبيع العبد من نفسه كما في الفسخ لكنها تنقذ عتقه من الكل يعني إذا
أقربها أم ولده وليس معها ولد ولا حامل في مرض موته فإنها تنقذ من
الثلث كما قدمناه فانه ولدته ولد آخر ثبتت نسبته بلاد عوق إذا بدعوق
الأول تعيين الولد مقصود منها فصارت فراشاً كما في الهداية وقال
الكمال وهذه اثنين أن الأولى في تعريف الفرائش كون المرأة مقصوداً من وطئها
الولد طاهر كما في أم الولد وهو الذي عرفناه بالفراش وظاهره ليس الفرائش
ثلاثة كما تقدم في فصل المحرمات بل فراشان قوي موافق المنكوحه وضعيف
وهو فراش أم الولد فاشق ولدها مجرد النفي وولد المنكوحه وضعيف
وهو فراش أم الولد باللعان وقد صرح المصنف أي صاحب الهداية
فيما تقدم أن الأمة ليست بفراش لولاها وذلك لعدم صدق حد الفرائش
عليها وهو كون المرأة معينة لثبوت نسب ما نافي به أو كلفها بقصد بوطئها

الوا

الولد انتهى والذي تقدم في المحرمات طو مثل ما في البدائع الفرائش ثلاثة قوي
وموافق المنكوحه حتى ثبتت النسب بلاد عوق ولا يشترط باللعان وضعيف
موافق الأمة حتى لا يثبت منه النسب إلا بالدعوى والوسط فرائش أم الولد
حتى يثبت فيه النسب من غير دعوى ويتفق من غير لعان انتهى ومحل ثبوت
نسب ولد أم الولد ما لم يعارضه مانع من حلي وطئها كحرمتها بموعدة بوطئ
مولاها أمها أو بنتها أو وطئ ابنه أو أبيه لها أو حرمتها بارضاءها زوجة
الصغير أو بكائها أو بتر زوجها فلا يثبت نسب ولدها إلا أن تاتي به
لدون ستة أشهر من وقت ثبوت الحرمه كما في الفسخ ولكن استثنى فيه يستثنى
منه ما راعته فانه يثبت نسب ولدها إلى سنتين من يوم العقد كما إذا
مات ولا يمكن نفيه لأن فراشها تارك ما جريه وفي البسيط أنها يملك في ولد أم الولد
إذا لم يقبل القاضيه أو لم يتناول الزمان فاما بعد القضا فقد ذكره بالنص
فلا يملك إبطاله والتناول دليل إقراره لأنه يوجد منه دليل إقراره من
قول التهمة وغيره فيكون كالتفخيخ بأقراره واختلافه في التطاول سبق في
اللعان كذا في الفسخ لأنه هذا الظاهر أي كون الولد من نسب الظاهر
عدم زنا المسلمة يقابله أي يعارضه ظاهر آخر وهو كونه من غير لوجوه
أحد الدليلين على ذلك ومما العزل أو عدم التحسين ولا شك في أن كونه
من غير عند ضبطه العزل ظاهر وأما طهر كونه من غير إذا افطن إليها ولم
يعزل عنها محل نظر كما في الفسخ وان زوجها خاف بولد فهو في حكم أمه
أي فيما لا مانع منه لأن الولد لو كان جارياً لا يستحق لها لأنه وطئ أمه وهذه
أجماعية قال الكمال وهي واردة على إطلاقه حيث قال طو في حكم أمه انتهى
والجواب عن ظاهر والنسب يثبت من الزوج لأن الفرائش له نفع عباد
الهداية وان كان النكاح فاصداً فانه ملحق بالصحيح في حق الأحكام انتهى وهذا
إذا انفصل الدخول كما في الفسخ ولو ادعاه الولي لا يثبت نسب منه أي وقد

فيها

جاء به ستة أشهر فما فوقها إذا ولد عامه السيد وقد جاز به لدون سنة
أشهر كان ولده بل يحتاج إلى دعوة كما قدمناه ويظهر عدم صحة الكلام
وتصير أم ولده لا قرار له يستحسن هذا من صاحب الهداية لأن الكلام
في تزويج أم الولد وإنما جسد لو كان في تزويج الامة التي ليست أم ولده كالصو
المذكورة في المبسوط زوج أمته من عبده فولدت له قاله الكمال وإذا
ما في المولي عتقت من جميع المال كان ينفى عدم ذكره لأنه قدمه متساو وليس
من تعلق السابقة خاصة في كلام الهداية بل حكم أم الولد في حد ذاتها
ولذا قال الكمال عتقت يعني أم الولد انتهى والاشارة في قيمتها
قال في الهداية ومالية أم الولد يعتقها الذي منقومة ويتركه وما
يعتقده ولا يملكها أن لم تكن منقومة فهي محترمة انتهى ولو جاز عن حوال
يرد على قول الإمام بنفي مالية أم الولد انتهى وقيمة أم الولد ثلث قيمتها
كذا في الفقه وعتقت بعدها قال الزبلي ولا يرد إلى الرق لو عتقت
نفسا والمذكر إذا أسلم كأم الولد انتهى وقال زفر عتق للحال والسعاية
دين عليها وإذا مات مولاهما عتقت وسقط عنها السعاية لأنها أم ولده
كذا في الفقه وعند أبي حنيفة يصير نصيبه أم ولده إشارة إلى أن
الاستيلاء لا يجري عنده لا عند ما إلا أنه قد يتكامل عند وجود سبب التكامل
وشروطه وهو ما كان التكامل وقيل لا لا يجري عنده أيضا لكنه فيما يجتنب نقل
الملك فيه وأما ما لا يجتنب فهو منجز عنده كذا في البدائع لأنه قابل للتملك
عبارة الزبلي للملك انتهى وقال الكمال تعليل ملك نصيب شريكه بأنه
قابل للملك تعليل بعدم المانع وهو لا يصلح للتعليل يقال سافر للتجارة
والعلم ولو ميل لمن الطريق عدجنونا انتهى إذا لم يحصل لها من أسباب
الحرية شيء كالنذير وغيره يعني قبل ملكه وتعتبر قيمتها يوم العلوق
كذا العقر كما في الفقه خلاف الأب إذا استولد جارية ابنه يشير إلى أنه

لا فرق في ضمان نصف النعمة والعقر بين ما لو كان الشريك حنيفيا وبين ما لو
كان أبوا والفرق بين استيلاء الأب لها ولا ملك له فيها وبين كونه شريكا لابنه
فيها أم لا إذا لم يكن له فيها ملك مست الحاجة إلى إثبات الملك فيها سابقا على
الولي بغيره عن الزنا فلا عقر وإذا كان له فيها ملك كقولك فعتقه نصف
العقر كذا قيل وإن ادعى ما يحافظها هذا إذا لم يكن مع أحد من الزوجين
فلو تزوج أحد من المملوك بعارضة المرحوم فيقدم الأب على الابن والمسلم على الذمي
والحر على العبد والذمي على المملوك والكافي على الحربي والعبرة بهذه الأوصاف
وقت الدعوة لا العلوق كما في غاية البيان وقد يكون بينهما اختلاف فيما
زاد عليهما فعند أبي حنيفة يثبت النسب من المدينتين وإن كثر وأما
أبو يوسف يثبت من اثنين من ثلاثة وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وقال
زفر من خمسة فقط وطور رواية الحسن بن زياد عن الإمام ولوثان فيهما أحدا
ثان قضي به بينهما وعند ما لا يبقى للأبين وغام التفرع في البحر وإنما يخالف
في حق وجوب العقر كذا يخلف في كونها نصير أم ولدها فلا نصيب المشرأ
حلي أم ولدها بادعائها ولدها لا هذه دعوة عتق لدعوة استيلاء
فيعتق الولد مقتصر على وقت الدعوة خلاف دعوة الاستيلاء فكان شرطها
كون العلوق في الملك كما في الفقه وضمان قيمة أم الولد صواب في
الولد باسقاط لفظة الأم كما في عبارة الأحم لزبلي وغيره أنه هو محل
الاختلاف حتى ترفع عليه ضمان نصف قيمة الولد بادعائها الشريك وقد
اشترى بها حلي خلاف ما إذا حصلت في ملكها فادعاه أحد ما فإنه لا يلزم
نصف قيمة الولد ويثبت لكل منهما فيه الولي يعني إذا ادعى ما معا
لأنه مخير على ما عرف يعني من أن هذه دعوة عتق فيعتق مقتصر على
وقت الدعوة لدعوة استيلاء ذلك شرطها العلوق في الملك وهو منتف كما
قدمناه وورثته أرث أب ينفذ أنه إذا مات أحد ما قبل الولد

بجميع ميراثه للباقي منها وان الولاية عليه في التصرفات المالية مشتركة وهذا عندهما
وعند ابي يوسف تنفره كما في الحائنه واما ولاية الانكاح فلكل منهما الافراد قال
الزبلي النسب وان كان لا يتخري لكن يتعاق به احكام مخبريه كما في ائمة التقه
والحنافه والتصرف في المال واحكام غير مخبريه كالنسب وولاية الانكاح وصدقة
فطرح عند ابي يوسف على كل منهما صدقة تامه وعند محمد عليهما صدقة واحدة
كذا في الجهر
اورده ههنا قال في العناية
ذكر في بعض الشروح ان ذكر كتاب المكاتب عقيب العتق النسب ولهذا ذكره
الحاكم الشهيد في الكافي عقيب كتاب العتق لان الكتابه ما لها الولاء والولاية
من احكام العتق ايضا وليس كذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض
والكتابه ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص منقطة لعين وهو النسب
للاجارة لان نسبة الذوات اولى من العرضيات انتهى وشرعا قال
الزبلي وسمى هذا العتق كتابه ومكاتبه لان فيه ضم حرية اليد الي حرية الرقبة
اولا لان كلاهما يكتب الوثيقة وهو اظهر انتهى وفي البرهان معناه كتبت
لك علي شي ان تعتق مني اذا وفيت بالماله وكتبت لي علي نفسك ان تبني
بذلك او كتبت عليك الوفاء بالماله وكتبت علي العتق انتهى فان المكاتب
مالك يد اقال الكمال في اول باب التدبير لا معني في التحقيق لقوله
مالك يد ابل الواجب ان يقال ملكه منزله اذ لا شك في انه مالك شرعا
لكنه بعرضه ان يزول بتجيز نفسه انتهى كان يقول لعمدة ابي اديت
الي العتقات حر من اقص لما قدمه في باب العتق علي جعل فانه قال المعلق
عقطة بالادابان قال مولا ان اديت الي الف درهم فانت حر ملذون له
مكاتب فجازيه ولا يكون احق بمكاتبه انتهى فكيف يجعله من صنف المكاتبه
وحكمه امتناين فتأمل وشرطه ان يكون البدل معلوما زاد الزبلي
كغيره وكون الرق في المل انتهى ولم يتعرض لمصر لاسبابها وهو الرافعي في البدل

ماطل

عاجلا وفي الثواب اجلا ولا منعها وهي مندوبه لمن علم فيه خيرا ونذبح حاشي من
بدلها والمراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق وان كان يضرهم فلا فضل
ان لا يضرهم وقيل خيرا اي وفا وامنه وصلاط وقيل المال والخير اذ به المال
قال تعالى ان ترك خيرا ابي مالا وما تنفقوا من خيرا يال وهو ان يكون
كسوبا يقدر علي اد البدل قاله الزبلي اذا كانت قنه جري علي الغالب
لان لو كاتب عوام ولده مع والوسي والاب مع منها استحسانا عن الصغير
بخلاف الاعاق علي مال اسيد كره المهر ولو صغير يعقل احترمه عما
لو كان لا يعقل فلا يصح اتفاقا الا ان يكون تعا فلا تصح مكاتبه المجنون والصغير
الذي لم يعقل ولو قبل عنه رجل ورضي المولي ولا يتوقف علي اجازته بعد
البلوغ في الصحيح ويرجع الرجل بما آذاه علي المولي لانه لم يسلم العتق لعدم القول
من المكاتب وهو شرط منصف باثقا اهليه المكاتب له كما في البدع
بالسقيده احترازيا عن الخدمة لما سياتي وقال محمد اذا كانت عبده علي
ان يخدمه ثم القياس لا يجوز والاستحسان يجوز كما في الذخير او مقل
موافق كافي السراج او قال جعلت عليك الفاتو ذيه نحو ما لم ذكره
بعد قوله او تخم ليفيد ثبوت حكم الكتابة بلفظها وما يودي معناه ثم الكاتبة
اما عن النفس خاصة او عنها وعن الماله الذي في يد العبد وكلاهما جاز ولو
كان ما في يده اكثر من بد لها وليس للمولي الا بدك الكتابة لا غير كما في السراج
وعزم المولي العتق ولو لم يكن مكاتبته العتق اذ ذكر في الحرار واذ به مهر
المثل واذ اذكر في الاما فهو عتق فتمت ان كانت بكر وان كانت ثيبا فتصف
عشر قيمتها كما في الجوهري ولو ولي مرارا لا يلزمه الا عتق واحد ولو شرط وطهرها
صدقت الكتابة كما في الدراية وتعتق باد البدل ولا يثبت لها شي من الاحكام
المتعلقة بما قبل الاد او هذا حكم الفاسدة بفوات شرط من شروط الصحة واما
الباطلة وهي التي فاتها شرط من شرائط الاعتقاد فلا يثبت لها شي من الاحكام

الا ان علق عتقه باده المال فيعتق به كسائر الشروط كذا في البدائع لا يخفى
بعقد الكتابة خرجت من يد المولى الى كذا اقال في البدائع لو وطها المولى غم العقر
لها تسعين به على الكتابة لانه بدل منفعة ملكة لها انتهى وقد قال
في البدائع قبل هذا ان مال العبد ما يحصل بعد العقد بخاره او بقبول
الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه ما كان من مال
المولى في يد العبد قبل العقد لان ذلك لا ينسب الى العبد ولا يدخل فيه
الارض والعقر وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه لا ينسب الى العبد
انتهى فليتنامل وكذا قال الحدادي واما ارض الجراحة والعقر فذلك
لا يدخل وهو للمولى انتهى فليست فيه مع الزام المولى العقر ووطها والارض بالجأ
عليها بان قال ان ادت الي قيمتك فانت حر قد منا انه يمثل هذه الصيغة
يكون ما دونها لا يكتب فليتنامل كذا قال الزيلعي في الاراد مدفع
لان ما حكاه للمع عن الكافي قد صدر به الزيلعي في تحليل المسئلة ثم قال
فليتنامل لان هذا عقد يشتمل على بيع المولى وليس صار اخلا ينسب الى الخطا
تبعه في ادائها اي وان لم ينص المولى على تعليق العتق بايديها في ظاهر الرواية
كافي الاختيار تنبيه ان الاول للمولى في بيع الكتابة الفاسدة كادكر قاضي
خان الشافعي لم يبين المهر رحمه الله حكم العتق في باقي الصور الفاسدة فنقول
انه يعتق باواقعة اذا كانت عليها لانه معلومة من وجه وتصير معلومة من
كل وجه عند الادا حتى تصير معلومة القدر والحسن والصفه انتهى وانما يشترط
اداء القيمة بتصادقها واداء الفضي ما يقع به تقوم المقومين واداءا كتبه
على عين لغرض شقين بالقياس قال الزيلعي لا يعتق العقد اصلا انتهى
وقال في العناية لم يعتق العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال له اذا ادت
الي فانت حر فحينئذ يعتق بحكم الشرط انتهى فهذا ينبغي ان باطله فاسد
واما اذا كتبه على مائة ليرد سيده اليه وصيفا فذلك الكتابة مجهول القدر

فان

فلا يخفى كذا اصله الزيلعي وقوله فلا يخفى يعني فتكون باطلة لما قاله الزيلعي بعد ذلك
ان الاصل عند علمائنا الثلاثة ان المسمى متى كان شيئا لا يصلح عوضا لجهالة القدر
او لجهالة الجنس فان العبد لا يعتق باء المسمى ولا باء القيمة او لا يعتق هذا العقد
اصلا لا على وجه المسمى ولا على القيمة انتهى وقال زفر لا يعتق الا باءا فيه
نفسه قال الزيلعي معطل لانه لان البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة فيعتق
باوايه ولا يعتق باءا ليس بدله هكذا ذكر في الكافي وغراه الى المبسوط والذخيرة
وكذا في الهداية انتهى قال في الكفاية وفي نسخ الهداية يعني في بعض
نسخها منسوبا زفر الا باءا قيمة الخ لما قال الزيلعي بعد ما قدمناه من موافقة
الهداية لما في المبسوط والذخيرة وفي بعض نسخ الهداية وقال زفر لا يعتق
الا باءا قيمة الخ وهو غلط من الكاتب انتهى وانه مشكل جدا قد علمت انه
غلط وقد تبع هذا الغلط في الاختيار فليكن في ملك ولو على منته ونحو
بطل قال في الاختيار والكتابة على المبتة والدم باطلة لانها ليسا مال
اصلا ولا موجب لها ولوحت على العتق باوايهما عتق بالاد والوجود الشرط ولا
يخفى عليه لعدم المالية ثم قال ولو علق عتقه باءا ثوب او دابة او حيوان فادى
لا يعتق للجهالة الفاحشة انتهى قلت ويخالفه قول الزيلعي انه يعتق ذكره قريبا
من قوله قال وصح على حيوان غير موصوف ونصه خلا ان ما اذا كتبه على ثوب
حيث لا يعتق باءا ثوب لانه مختلف لانه مختلف اصلا فاحشا لا توقف على مراد
المولى فكاتب الكتابة باطلة فلا يعتق اصلا حتى لو ادى قيمته ايضا لا يعتق الا
اذا علق به قصد اياك قال ان ادت الي ثوبا فانت حر فحينئذ يعتق باءا ثوب
لانه تعليق خرج فصار من باب الامكان وهي تعتق مع الجهالة فيصرف الى ما
ينطلق عليه اسم الثوب انتهى وصحت على حيوان ذكر جنسه كالعبد كذا قال
في العناية اذا كتبه على حيوان وبني جنسه كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه
تربي او هندي ولا الوصف انه جيد او ردي حذرك وينصرف الى الوصف وانما

مع العقد مع الجهالة لا يفسد ومثلها تجل في الكتابة لان مبالغة المساواة
 فيعتبر جهالة البدن جهالة الاجل فيه حتى لو كانت له الحصاة وصحت وقد ثبت ان ابن عمر
 رضي الله عنهما اجاز الكتابة على الوصف جامع وصيف وهو العبد للخدمة انتهى ولكن
 قال في الاحتيار والكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح ان عين النوع صحيح وان
 اطلق لا يبيع انتهى فليتأمل واعلمه اراد بالنوع الجنس والافاقه ما في العناية
 ويؤدي الوسيط قدم ابو حنيفة في العبد ما قيمته اربعمائة درهم وقال لا
 مولى قدر غلا السهم ورضه كذا في العناية وعن بعض الحكماء كذا في الكفر
 وقال الزبيدي قال في الكافي هكذا ذكر بعض المتأخرين كالفاضي طهر الدين
 وفي شرح الطحاوي والتمتاض لو ادي المهر لا يفتقر ان الكتابة اشقلت الى التهمة
 ولم يفتقر المهر كذا انتهى وقال في العناية فكان في العتق مباد المهر روايته انتهى
 وعلى خدمته ثم رآه او لغيره استحسان والقياس عدم الجواز لانه الخدمة
 مختلفة وجه الاستحسان ان الخدمة المطلقة تنصرف الى اليهودية فتصير معلومة
 بالعادة كذا في البدائع او حفر يراوينا دار اذا بين قدر المهر ببيان
 ان يسمى له طول اليد وعظمها ومكانها وفي الدار يريه اجرها وجسمها وما يبي لها
 فتصح الكتابة لانه كانه على بدل معلوم كذا في البدائع والاجر بالبدن وضم
 الجيم اللين المحرق والف على ان يوردها الى غيره اي صحت عليها وكذا اذا
 ادا كانه على الف يضمنها الرجل عن سنده فالكتابة والضمان طرآن كذا في البدائع
 والف ووصيف والف وخدمته ستة اي صحت الكتابة لان البدل
 معلوم وليس صفقه في صفقه وخدمته ابد لا يبيع اذا كانه على الف وخدمته
 ابد الا نصح لما ذكر من منافاته لمقتضى العقد قال ابي الف عتق وقال بشر
 المربي هذا غلط لان العتق لا ينزل الا بعد ادا جميع المشروط عليه وقد
 شرط عليه مع الالف شيئا اخر فكيف يفتقر مباد الالف قلنا اشترط الخدمة
 عليه ليس بطريق البدل لما اوجبه له بله باعتبار بقائه ملك نفسه في الخدمة كما
 لو كان

لو كان من قبله فلا يكون استثناء موجب العقد فاما البدل المشروط عليه
 فلو اختلف فاذا اداه يفتقر لوجود الشرط كما في البراءات انتهى اي لا يجوز
 هذا ويريد به الصورة الاخيرة فقط وهي ما اذا كانه على الف وخدمته ابد
 وان كان فيه نوع خفا فشرحه اوضحه قال في الهداية الكتابة تشبه
 البيع يعني انها لها مبادلة المال بالمال انها اقرب لم يمين صاحب
 الهداية تشبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم
 صحتها بلا بدل واحتمالهما الفسخ كما ذكر في العناية وقد نفي صاحب الهداية
 شبه الكتابة بالبيع فيما تقدم من ذلك القبيل حيث قال وقال الثاني
 لا يجوز ان يفتقر العقد الكتابة على حيوان غير موصوف وهو القياس لانه معاوضة
 فاشبهت البيع ولنا انها معاوضة مال بغير مال او بمال كمن على وجه يستحق
 الملك فيه فاشبهت النكاح والجامع الخافتي على المسامحة انتهى وقد منع
 في العناية شبه الكتابة بالبيع ابتداء وانما فقال ولنا ان هذا قياس فاسد
 لانه قياس الكتابة على البيع اما ان يكون من حيث ابتداءها ومن حيث الانتهاء
 والاول لا يصح لان البيع معاوضة مال بمال والكتابة معاوضة مال بغير
 مال لانها في مقابلة فك المهر في الابتداء وكذلك الثاني لانها وان كانت
 في الانتهاء معاوضة مال بمال وهو الرقبة لكن على وجه يسقط الملك فيه
 فاشبه النكاح في الابتداء وانما وفي ان يمين كل منهما على المسامحة وهذا المقدار
 كاف في الحادتها بالنكاح انتهى لانها مبادلة المال بغير المال وهو الوضع
 صوابه وهو فك المهر كما قال الزبيدي والكتابة معاوضة مال بغير مال ولا ابتداء
 اذ البدل مقابل منك المهر ابتداء وهو ليس بمال انتهى ومثله في العناية
 صحيح بيحه وشراره كذا
 اجارته واعارته وايداعه واقراره بالدين واستيفائه وقبوله حواله بدين
 عليه لان لم يكن عليه وله ان يشارك عنا لنا لا معاوضة لا مستلزام الكفالة

في النكاح

مثل
صلح العقد
البدلان

وهو ليس من اهلها كما في البدائع وذكرها حكم وصيته ميسوطا ولو بالخطابة
يعني اليسير لما قال قاضي خان ولا تخاف في محابة فاحشة كالعبد المادون انتهى
لانه ليس في صلح العقد يعني ليس متكنا في صلح لانه فيه اخل في صلح
العقد وهو ان يدخل في احد البديلين كما اذا قال كاتبتك علي ان تحمدي مدة او
زمانا وهذا ليس كذلك لانه لا شرط له في بدل الكتابة ولا فيما يقابل فلا تميز
به الكتابة انتهى ومع كتابة رقيقه يعني الذي لم يكتب عليه بقرينة الولاد
وان لم يوده بعد عتقه بل قبله فله ولاه قال الرافعي ولا ينقل عنه
باد الاول بعده لان المولى جعل معتقا والولا لا ينقل عن المعتق الي غيره انتهى
وان ادب جميعا معا لم كذا في البدائع اي لا يصح تزوجه بمعنى لا ينفذ
تزوجه بلا اذن المولى والتصدق الا بيسير يعني من المأكل قال
في البدائع حتى لا يجوز له ان يعطي فقيرا درهمه وان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز
له ان يهدي الا بتي قليل من المأكل انتهى وقال في الجوهرة ولا تصدق
الا باليسير يعني كل لرفف ونحوه والبصل والمخ ونحو ذلك انتهى وفي غير ذلك
اداو منه او تصدق به ثم متى رد اليه حيث كانت الهبة والصدقة كان هذا عقد
لا يحجز له حال وقوعه فلا يتوقف كذا في البدائع والتكفل اي بالنفس
ولا بالمال لا باذن المولى ولا بغير اذنه لا لها تبرع والمولى لا يملك كسب
المكاتب فلا يصح اذنه بالتبرع به كذا في البدائع وقال في الجوهرة فان اذله
مولا في الكفالة فكل اخذه بعد العتق انتهى وقال شيخ مشايخ الفقهاء
رحمهم الله في شرحه نظم الكفر ولو كفل عن حميده صح لان بدل الكتابة عليه فلم
يكن متبرعا انتهى ويعني لو كان باذن المولى ليكتفي بقضاها بما ادى عن بدل
كتابة الاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب فيمكن ان كتابته عنده يعني
استحسانا واذا اقر الاب او الوصي بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة
مخفية من الشهود يصدق ويعتق المكاتب وان لم تكن معروفة لم يحجز اقراره

بالعتق

بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصح وفي الثاني بالعتق وهو لا يصح كذا
في البدائع ولا يملك شيئا منهما اي التزوج والكتابة ويتكاتب عليه
بالشرع بينهما ولا يدهم الاصول وان علوا والزواج له وان سفلا وعلى
هذا يتقانون في الاحكام منها ان المولى لا يطالب من دخل في الكتابة بتعادل
مقصود او لا يطالب الشئ حال قيام المتبوع والوالدان يردان الى الرق كانه
مات ولا يورثان حالا ولا موقلا كذا في اليقين والعناية وبخالفة ما قال في البدائع
اذا مات المكاتب من غير مال يقال للولد المشرى او للموالدين لهما ان تودوا
الكتابة حالا والاردد فلكم في الرق خلاص الولد المولود في الكتابة انتهى لكن يقتضي
الخالفة محل ما في البدائع على قول الصاحبين ومحل غيره على قول الاعلم كما صرح به
في مختصر الظهيرية وسند ذكر وقال المكاتب عليه اي ويسمى على نحوه عندهما
كل في الطائفة تزوج المكاتب امته من عبده هكذا في غير ما كاتبت مع ما تقدم
من ان المكاتب لم يزوج عبده فليست امه وقد يقال انه لا منافاة لان
تزوج المكاتب امته من عبده ليس مفيدا صحة عتقه وملكه اياه وما ذكر من
انه لا يزوج عبده عام غير انه ان زوج عبده من امته وان لم يملكه لم يمنع ثبوت
العهد ودخول الولد في كتابة امه فانه النسب يثبت للتبعية كالنكاح
القاسد وكان المكاتب لا يملك الشري ومع ذلك لو وطئ امه اشترى اهله
فادى ولد ما ثبت نسبهم منه ويكون كسبه له دون امه كما في غاية البيان
وهنا كسبه لانه كونه جوا لها كاذكر المصنف وليس تزوج المكاتب عبده
كثر وجه يكون موقفا اذ لا يحجز له حال مدوره وتزوجه طوله محجز وهو المولى
الحرف صار تزوجه كعبته الكثير وفي غاية البيان هبته وصدقة غير اليسير
لا تصح فيسترده بعد عتقه اذ لا يحجز له حال الهبة والصدقة لان
حق المولى اي مولي الامه التي طهرت مستحقة هناك الاشارة الى مسيلة
الحرم الغرور وهما بقية متاخرة الي ما بعد العتق الزام لمحمد رحمه الله

بما يقوله من ان القيمة لازمة للمغور بعد حريته كما صرح به في شرح الجامع الصغير
من ان قيمة الاواد عند اي ممد يتاخر اداها الي ما بعد العتق فكان المانع
من الحاقه بالحر موجود او هو الضرر اللاحق بالمسحق بالتاخير الي ما بعد العتق
فتبقى اي الولد على الاصل في تبعية الام والرق او بقي المكاتب على الاصل
ومورق ولده لرق امه ولم يلحق اي المكاتب ولا الماذون به اي بالحر فلا يكون
ولده حرا بالقيمة في هذه الصورة او اشتراها شرعا صحيحا فاستحققت
الاستحقاق يمنع صحة الشرا فكيف يوصف الشرا فكان ينبغي ان يقال
كافي الموامب لو وطئ مشتراته فاستحققت اوردت لفساد البيع الم فليكون
الاذن بالشرا اذنا بالوطئ غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتضار على ما ذكره
قبله وبعده يوضحه ما فرق به في العناية بان الكتابة اوجبت العقر ولا كذلك
النكاح انتهى والاسمي في ثلثي قيمة او ثلثي البدل بموته معسرا هذا عند
اي حنيفه لان الثلث مستحق بالتدبير المتاخر فنيقسط به ثلث بدل الكتابة
وعما اي ابو يوسف ومحمد عينا الاقل منها للسعاية وهو الاظهر والخلاف
هنا في الخيار واما المقدار فتفق عليه وهو القول بالثلثين كافي البرهان
بحود ان يستولد مكاتبته فبرجيد فان مراده التمسك بالجواز الصحة
لا الحل لانه قدم في ثبوت النسب انه لا دخل للمولي وطئ مكاتبته وبه مرجح الاكل
وغيره فلو قال كالتكر ولدت مكاتبته من سيدها لم يخلص من هذا فخصير
ام ولده يعني وان لم يصدق له انها مملوكة له رقة كافي التبيين لكنها لو ولدت
وللاخر حال كتابتها لم يثبت نسب من غير دعوة الحرمة وطئها عليه واذا ماتت
من غير وفاسمي هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولو مات
المولي بعد ذلك عتق وبطل عنه تعب السعاية كافي التبيين وتأخذ
العقمة كذا في التبيين وموطا ما رويما اذا اقربوطها حال كتابتها لما لو طاق
بالولد لدون ستة اشهر من الكتابة ولم يقر بالوطئ بعد الكتابة لا يتوجه

استحقاق

استحقاقها العقرب عليه فليستظر فلا يجوز ان لاخير في ثلثه كذا بصورة ايراد
الثلث في النسخ وصوابه في ثلثه بالثنية والضرر المضاف الي الثلثين راجع
للقول والمراد بعدم الجواز عدم اللزوم فهو موقوف على اجازة الورثة لتعلق حقهم بالثنية
ولو كانت على ضمان اي الى اجل ولم تجز الورثة ادي ثلثي القيمة حالا او رد
ريقا في قولهم جميعا فتعذر في الثلث لا الثلثين اي ضم نصفه في ثلثي ثلثه
في الاستقاط والتاخير لكره الاستقاط ذلك الثلث لم يبق التاخير ايضا ولم يصح
نصفه في ثلثي القيمة لا في حق الاستقاط ولا في حق التاخير كذا في العناية
وان قبل العبد فكاتب قال الربيعي ولو قال العبد لا قبله فادي عنه
الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز ذلك العقد ارتد بده انتهى صورة الخ
انما صور هذه لانه يعتق فيها العبد قيا ساد استحقاقا باء الحر القابل والا
فقد قيل صورة مسيلة الكتاب ان لا يذكر الحر في مكاتبته لتعلق العتق على
ادائه بل يكفي ان يقول كاتب عبدك فلانا على الف درهم وكنت يعتق احبانا
لا قيا ساد ولو ادي الحر البدل لا يرجع على العبد قيد به لانه قيل يرجع
به على مولاه كافي التبيين لانه متبرع يعنى وقد حصل مقصوده وهو
عتق العبد ولا بد من هذه الزيادة لانه اذا ادي بعض البدل يرجع ما اداه
على المولي لعدم حصول مقصوده وهو العتق سواء ادي بضمك او بغير ضمان
واذا ادي كل البدل بضمك يسترد ما اداه لانه كان باطلا كما لو ضم بدل
الكتابة الصحيحة فادي يرجع ما اداه فنهنا اولى بخلاف ما اذا اداه بلا ضمان
لا يرجع لانه تبرع به لتحصيل العتق فتم مراده كذا في التبيين كوتب حاض
وغائب قبل الحاضر كان ينبغي ان يريده صح الحاجة الي تخلص عينه هو
الصواب ووقع في بعض النسخ لفظ دينه بدل عينه وهو غلط وقول
الغائب لغو كذا رده كافي التبيين فان حرره سقط عن الحاضر حصته
بخلاف ما اذا ابراه اي المولي الغائب او هبه مال الكتابة لا يصح لعدم

وجوبه عليه ولو اراد الحاضر او وهبه له عتقا جميعا كما في التبيين كوتبت
امته وطفلا له اشارة الى ما ذهب اليه بعض المناجح رحمهم الله ان شئت الحواز
هم هنا قايما واستحسان لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبي فانه استحسان لا قايما
قال في العناية وارجي انه الحق انتهى

وقابضة انه اذا لم ياذن فله حق الفسخ قال في البدائع لانه لا يتصور ما الكتابة في
الحال وفي ثاني الحال لانه لا يجوز بيعه في الحال لان نصفه مكاتب وفي ثلثي الحال
يصير مستقسي فكان له حق الفسخ والكتابة تحتل الفسخ ولا يصح فسخه الا بقضاء
القاضي او برضا العبد فان لم يعلم حتى ادب العبد عتق نصفه ويرجع الشريك الذي
لم يكاتب على شريكه بنصف ما اخذ لانه كسب عبد بينهما ويرجع الذي كاتبه على
العبد ما فسخ شريكه منه لانه كاتبه على يدك ولم يسلم له ف يرجع عليه الى تمام البدل
وما يكون من الكسب في يد العبد له نصفه بالكتابة ونصفه لشريكه الذي لم
يكاتبه هذا في الكسب الذي اكتسبه قبل الاداء وما اكتسبه بعد الاداء هو له
خاصة لانه بعد الاداء يصير مستقسي وهو حق مما فسخه وحكمه من السيد

والقول له فيه لان الكسب حادث في حال حدوثة الى اقرب الاوقات انتهى
ولو فسخ كله عتق نصفه اي القاضي الذي اذن شريكه في مكاتبته نصيبه وليس
له مشاركة فيما قبض ان كان اذن له بقبض البدل والاشاره فيه كما تقدم
وضمن للادول نصف قيمتها يعني حالة كونها مكاتبته وهذا عند اي يوسف
لانه تملكه في حالة كتابتها وسوا كان موسرا او معسرا لانه هناك تملكه وهو
لا يخالف بها وقال محمد بن ابي الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من
بدل الكتابة لان حق الشريك في نصف القيمة على اعتبار العجز عن الاداء وفيه
نصف بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقل متيقن فيجب كذا في التبيين
وقية المكاتب نصف قيمته قنا لانه حريدا وقيمة الرقبة كذا في الفسخ
واي رفع اليها العقر صرح لان الكتابة ما دامت باقية الا كان الاول في

التعليق

التعليق ان يقول كما قال الزيلعي لانه حقها حال قيام الكتابة لا اختصاها بغيرها
فاذا عجزت رده الى المولي لظهور اختصاصها بها فخرجت ضمن الحر ونقض
قيمتها لشريكه يعني اذا اختار تضييعه وان شا عتق او استعصى ورجع
النص من به عليها عنده يعني ان شا لانه قام مقام الساكن وعندهما لا
يرجع قال الزيلعي ويستعيها الساكن ان كان العتق يرجع عنده لا عندهما
لم يقدم المصنف رحمه الله ذلك بل حكى عنه وذكره في وجه عدم الرجوع عليه
عندهما انه ضمن حصة شريكه باعتاقه وموقعه فلا يلزم اضمات مال له به بفعله
لان الاعتاق لا يجري عندهما

تمام يعني في حق المولي اما في حق العبد فغير لازم نظرا له فيملك الفسخ من غير رض
مولاه كما في البدائع وعقوبته لو قال ولد له كذا كذا كان اولى ليشمل التام
وباداه حكم بعتق ابيه قبل موته ومعتقه كذا جعل العتق مستندا صاحب
الكفر والخالفه ما في الظهيرية اذا مات عن وفا واديت كتابته يستند العتق الى
اخر جزء من اجزائ حياته وان مات لا عن وفا لكن ترك ولدا ولدا في الكتابة وسمي
على خور ابيه وادي لا يستند بل يقتصر على وقت الاداء انتهى وينظر الحكم فيما لو
كان الولد صغيرا رضعا او لم يصل لقدرة الكسب فيما مل فيه ترك ولدا
اشتراه فيها الا اشارة الى ان الوالدين ليسا كالولد فيما عاكيا اركسابه وهذا
عند ابي حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولدا امثري او ابيا او اما يسمي
على خور المكاتب كالولد المولود في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية لانه اي المتزوج
ان كان غنيا يعني بنى بالبدل لتعليق ما كان الوفا في الحال فيكون القضا
في مجتهد فيه فينفذ وتفسخ الكتابة جواب عما قيل في الكتابة مبني على نفوذ القضا
ولزمه وذلك لصيانة القضا عن البطال وفي صيانة بطالان ما تجب رعايته
وهو الكتابة رعايته على المكاتب وليس له البطالين اذ هو واجبه ما ان القضا
اولي لانه اذا اتي فصل مجتهد فيه نفذ بالاجماع وصيانة ما لم يجمع عليه اولى به

مجلس انتهى يعني او تفتي
قوله وهذا يعني على ما كان
الساكن اذا ضمن القضا

ندم في الاصل انما الجمع اذا
اورد نصه المذكور تناول
الاناث اسم عبد الاصل لا
انظر المارعبت خسران

مجلس انتهى

صيانة كتابة مختلف العجائب في كتابها كذا في العناية طاب لمولاه صدقة اداها
اليه فخر هذا ما لا يحصى وكذا يطيب للسيد ما يجد في يد عبده من الصدقة بعد
العجز بالاجماع على الصحيح طاب ما اخذه الفقير صدقة ثم استغنى او تركه لوارثه
الغنى وما اخذه ابن السبيل ثم وصل الى حاله كما في التبيين والبرهان ومن
الاصول المقررة انما يشير الى انه لو لم يتبدل كما اذا ادا الفاجر الفقير للفقير او الهاشمي
ما اخذه من الزكاة لا يحل او ادا ما اشتراه فاسدا لا يطيب ما لا يباح ولو ملكه يطيب
كما في التبيين الاقل من قيمته ومن الارش هكذا ذكر الكرخي وغيره وقال
في الهداية الجارية ان عقد موهبة للقيمة وهو يشير الى ان الواجب هو القيمة
لا الاقل منها ومن ارش الجارية وهو مخالف لما ذكرنا من رواية الكرخي واللبوط
وعلى هذا يكون ملوفا بل كلامه اذا كانت القيمة اقل من ارش الجارية كذا في العناية
وان تذكر قبل القضا الزمته قيمة واحدة فيه تصور حكمه بلزوم القيمة واللائم
الاقل منها ومن الارش وفيه نوع احد رآه بقوله سابقا او جنابا فخطا
وكان غني عن هذا ان بقوله ثمة او جنابا فخطا قبل القضا الخ او الياس
عن الدفع اي دفع رقبته لردده الى الرق واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا
في القاعدة قد اوعم المصنف وابعده ان المسئلة في شرح الجمع واما الاجاهام
فلا خلاف انبطل اصلا بل في حق المولى للعود في الرق ويؤخذ لما بعد العتق عند
اي حنيفة خلافا لما روي في شرح الجمع لو قتل خطا فصاح على مال او اقربه فقبض
عليه بالقيمة ثم عجز او اقر بقتل عدائهم صاخر ولم يود حتى عجز فهو مطالب بعد
العتق عند اي حنيفة وقال مطلقا اي يطلب به في الحال وبيع فيه بعده انتهى
ومثله في البرهان فان قضى به اي موجب الجناية وهو الاقل من قيمته ومن
ارشها ويودي البدل اليه ورثته على نحو هذه اذا كانت وهو صحيح ولو
كانت وهو مريض لا يصح تأجيله الا من الثلث اي فيودي ثلثي البدل حالا والباقي
على نحو ما في التبيين فيكون الاعتاق منهم ابرا انتضا يشير الى عدم صحة

ابرا

ابرا بعضهم لان البراة منهم جميعا لم تنبث الى انتضا في ضمن العتق واذا لم يثبت
العتق لا يثبت المقتضى وهو ابراهان كما في البرهان فملكها لا يحل له اي لا يجوز
له ان يملكها حتى تنكح زوجها غير فيه نظرا له اما ان يقي على الكتابة حتى ملكها والموت
لا يملكها مولاهما وليس للمكاتب التسري بها لعدم اهليته له واما ان يعتق قبل ملكها
ثم ملكها والحكم في عدم صحة نكاحها كذلك وتصحيح عبارة منته ان يقال فملكها
بعد عتقه لا يحل له اي وطوبى بملك اليه حتى تنكح زوجها غير انتهى ولكن ياباه
قوله اي لا يجوز له ان يملكها لقوله تعالى آية الاستدلال به فاصلا لا قدم
ان المراد به الطلقة الثالثة فيحتاج الى ان يقال والتشاك في حق الامة كالثالث
في الحق مولعة من الولي بمعنى القرب ولذا
يقال بينهما ولا اي قرابة وشرعا قرابة حكمية حاصلة من العتق او المولاة
يشير الى انه نوعان لا خلاف السبب لانه سبب ولا العتاق العتق على الملك
في الصحيح خلافا لما قاله اكثر اصحابنا ان سببه الاعتاق ووجه الصحيح ان
العتق يكون بلا اعتاق كعتق الغريب بالورثة وسبب ولا المولاة العتق كذا في
العناية لمعتق غير حرز في الاستثنى منه اعتاق المسلم عبد الحرز به بالحرز
لانه لا يعتق باعتاقه بالقول وانما يعتق بالقيمة عند اي حنيفة وعند اي يوسف
يصير مولاه لثبوت العتق بالقول وقوله محمد مضطرب حتى لو خرج مسلمين
لاولا للمعتق عند اي حنيفة خلافا لاي يوسف كما في البدايع فان كلامها
اعتاق فيه تسامح لان بملك القريب يحصل العتق بلا اعتاق وكذا الاستيلاء
والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت المولاة لعصبة المولى يعني المنعصين
بأنهم فانه المستحق له تنفع عليه قضا ديونه ونحوها منه
حيث يجوز انفراد الاموي افراده ولو ولد ولدا بعد عتقها للاكثر اي
من الاقل فهو شامل للسنة فانها قوله اي للاكثر من ستة اشهر فاصري
لغادة مقته حكم السنة كما فوقها فانه اعتق الاب جردا لا ابنه اي قومه هذا

كتاب الاموال

اذالم تكن معتدة فان كانت فجات بولد لاكثر من سنة من وقت العتق ولا قل من
سنتين من وقت الفراق لا ينقل ولادة اليه مولي الاب لانه كان موجودا عند
عتق الام كذا في التبيين عجم مولي موالاة انا فرضه فيمري مولي موالاة ليكون
من ليس له مولي موالاة اولى منه في الحكم المذكور سواء كان معتقها من العرب
او غيرها اشارة الي ان وضع العقد وري الخلاف في معتقة العرب اتفاقا في
ذكره الزيلعي وصاحب الجوهري ولعمري الاول عليه المستدرك بقوله
قبله عجم له مولي موالاه ولهذا قالوا لا تقبل الشهادة بالتسامع في الموالاة
هذا عند من لا خلاف في يوسف كما في مختصر الظهيرية والاب اذا كان كذلك
فلو عربيا ولا عليه اي مولي ولد مطلقا فتبيده بالعربي اتفاقا لانه لو كان
الاب مولي عربي لا ولا احد على ولده لان حكمه حكم العربي لقول النبي صلى الله
عليه وسلم ان مولي القوم منهم كذا في البدائع وثبوت على الولد يكون من قبل
الام يعني بالاصالة لانه ثبت من قبل الابطال اليه باعتاقه وقد جلت بالولد
بعد عتقها ثم اعتق الاب فخرج ولا ولدن الي موالية كما تقدم فلا يكون زواله
عن الولد الا من قبل معتق الام يعني زواله بواسطة كما سيذكر والاف الحصر غير
مسلم لان الولد اذا ملك ثم اعتقه مالكه كان الولي له لا لموالي الام ولا لموالي
الاب وكذا لو كان حلا او صبيبه فاعتقه الموصي له به وليس كذلك بل
مراده بالحق انه فيه تكلف ظاهر لان العطف يقتضي المفارقة فالحالفة ثابتة
وحصل التدافع في كلام المنية على هذا التخييل لولا على من امره حرق بالاصالة
ثم نفيه عنه بعده واذا كانت الام معتقة والاب حر الاصل بذلك المعنى
وان كان عربيا صوابه حذف ان من وان كان عربيا لكونه قسيما لقوله بعده
وان كان غير عربي وفي نسخة بغير التفرع ولا اعتراض عليها خلافا لابي
يوسف اي فانه يقول الولد يتبع الاب في الموالاة كما في العربي لان النسب للاب
ولان ضعفه ولها انه للنصرة ولا يضره من جهة الاب لان من سوي العرب

حاشية
الدلائل

لا يتناحرون بالتبديل يبقى بالميراث والولاء لها اطلقه فمثل مالوكان
المال بيد احدهما وكان ينبغي ان يترجح صاحب اليد لكن لانها ثبتت له لولا
اذ هو المقصود في هذه الدعوى وبما شيا ولم يرجح صاحب اليد لان سببه
الولاء وهو العتق لا يتأكد بالنقض بخلاف الشراكا في مختصر الظهيرية انتهى وهذا
اذالم بوقتا ولم يسبق القضاء باحدى البينتين لما قال في البدائع لو وقتنا فالسابق
اولي لانه ثبت العتق في وقت لا ينافيه فيه احد ولو كان هذا في موالاة الموالاة
كان صاحب الوقت الاخير اولي لان موالاة لا يحتمل النقص والضعف فكان عقد
الناسي فقط للاول الا ان يشهد شهود صاحب الوقت الاول انه كان قتل
عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فاشبه ولا العتاقه وان اقام البينة انه اعتقه
وهو يملكه لا يعلم له وارثا سواء فقضى له ثم اقام اخر البينة على مثل ذلك لم
تقبل لان يشهد والله اشترى من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو يملكه
فيستل قضا الاول لانه بين ان كان باطلا انتهى مجهول النسب مفعول
والي لا صفة لحر كما توهمه بعضهم لان الام على يشترط فيه حمل النسب كما كونه
غير عربي وكان الانسب للمم تاخير ذكر المفعول عن موالاة العبد والصبي غيرهما
فيجعل العبارة هكذا والى حر مكلف او صبي عاقل او عبد باذن وليه وسيدة
مجهول النسب على ان يرثه انتهى وغير عربي يعني ولا مولي عربي كما في
البدائع ويعني عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة
او صبي يادن ابيه عطف على حر على ان يعقل عنه الام لا بد من اشتراط ذلك
في العقد لما قال في الهداية ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكره في
الكتاب لانه بالالتزام وهو بالشرط انتهى وقال في الجوهري ومنها اي الشرايط
ان يشترط الميراث والعقل انتهى واعترض صاحب غاية البيان على وجوب
اشتراط الارث والعقل لصحة عقد الموالاة بما يدل عليه كلام الحاكم في الحاشية
ورده قاضي زاده بانه ليس في شيء مما ذكر مما يدل على عدم اشتراط الام

والعقل فليراجع بخلاف ولا العتاقة حيث لا يرث الا الاطلاق قد يرف كل منها
صاحبه باعتبار عتاقه له كما اذا اشترى مستام من قبل ابدار الاسلام فاعتقه
رجع المستامن لدار الحرب ضيق فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما يكون مولى
صاحبه وكذا الذي اذا اعتق ذميا كان عبدا له فاسلم ثم موب سيدة ناقضا
للعمد الي دار الحرب ضيق فاسلم فاشترى عتيقه فاعتقه فكل منهما مولى صاحبه
وكذا لو ارتدت املة بعد عتاق عبدا ولحق ثم سببت فاشترىها عتيقا فاعتقه
واسلمت كما في البدائع ولو شرط من الجانبين يتوارثان اي طلاق يرف
احدهما صاحبه اذ حقيقة التفاعل مستتفة انتهى وذكر مثل قوله المصنف
في غير ما كتاب كالجوهر من عن المبوط والمجذبي من غير خلاف ولكن نقل العلامة
الشيخ علي المقدسي رحمه الله عن ابن الصياح ما نصه ولو كان رجلا ان ليس لهما
وارث مسلم ومها مسلمان في دار الاسلام فوالي احدهما صاحبه ثم والاه
الاخر فمقداني حنفية بصير الثاني مولى الاول ويبطل ولا الاول وقال
كل منهما مولى لصاحبه لا مكان الجمع بين الولايتين اذ يجوز ان يكون شخصان
كل منهما مولى من صاحبه ويعقل عنه كالآخرين واني لم فلا يصح صحة احدهما
انتفاء الاخر ولا في حنفية ان المولى الاسفل تابع للاعلى وقومه كالمعتناب
للمتوفى لذا يرف الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون التسع متبوعا والمتبوع
تبعه فلم يخرج الجمع وتضمن صحة الثاني انتفاء الاول انتهى الا انه يشترط
في هذا اي في فتح عند المولاة كذا في النهاية والكتابة وقال ناج التريفة اي في
انتقال الولاة الي غيره وتبري الاعلى عن ولا الاسفل مخف من الاخر المراد
من الحضرة العلم حتى اذا وجد العلم بلا حضور كني كذا في غاية البيان
كذا الوقت به اشارة الي ان هذا العقد يثبت بالاقرار كالثبوت للمفسر
ومواظن الاقرار في الصحة او للمرضع به في البدائع اقول نظامه
مشكل الى الاطلاق مدفوع لانه نص في البدائع علي ان الاسلام ليس بشرط الصحة

هذا

هذا العقد فصح وهو مولاة الذي الذي والمسلم الذي الذي لان
المولاة بمنزلة الوصية بالمال والوارثي الذي الذي والمسلم الذي الذي بالمال
جازت الوصية كذا المولاة وكذا الذي الذي ذوا الي ذميا ثم اسلم لا يملكها لمطلقا
انتهى
التمال البمين مشترك بين الجارية والتم والتم لغة التوق لبيان من هو
وسيب وركنه وشرطه وحكمه فاما من هو منه اللغوي فجملة لولي انشائية فترجى
الجزء يرد كونهما جملة بعد ما خبرية وترك لفظه لولي يصير غير مانع
لدخول غير زيد قائم زيد قائم وهو على نفسه فان الاول مولى الموكدة بالثانية
من التوكيد المطلق وجملة لم من التعليلية كلف ما به لا فعله لو اخط
والا لينة مقدمة الخبر كعلي بعد الله او مخرجه نحو لم ترك ما فعلن وهو مثال
ايضا الغير المخرج نحو بها ومنه والله وقامه فان الحرف جعل عوضا عن الفعل
واما هذا المعنى التوكيدي مسته الخلف والتم والتم والميثاق والايلا
واليمين وخرج بالانشائية نحو تعلق الطلاق والاعتاق فان الاول ليمين يثاب
فليست التقاتل ايمانا لفظه ومنها الغاي تارة ايقاع صدقة في نفس السامع
وتارة عمل نفسه او غيره على الفعل او الترك فبين المنهزم اللغوي والشرعي
عموم من وجه لقصد تمام في اليمين بآبده وانتم اد اللغوي في الخلف بغير مما
يعقل وانتم الاد اصطلاح في التعليلات ثم قيل يكره الخلف بالطلاق والعتاق
لقوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فلجلف بآبده الحديث والاكثر على
انه لا يكره لانه لمع نفسه او غيره ومحل الحديث على غير التعليل مما هو عرف
القسم وركها اللفظ الخاص وشرطها الاسلام والعقل والبلوغ وحكمها الذي
يلزم وجوبها وجوب البر فيما اذا انعقدت على طاعة او ترك محمية فيثبت
وجوبان الامرين الفعل والبر وجوب الحث في الخلف على ضد مما لو ندم
فيما اذا كان الخلف عليه طرا ولزوم الكفارة فيما يجوز فيه الحث او يحرم

كذا في النسخ والبحر وشرعا تقوية الخبر بذكر اسم الله الاول منه قول صاحب
 الكفر تقوية احد طرفي الخبر بلنعم به لقوله الحلف بصفت الدابة ولكون التقوية
 بتعلق الخبر لا ذات الخبر والتعلق على تقوية الخبر وصحة ما قاله الكمال
 واما مفهوم الاصطلاح في جملة اولي انشائية مقسم فيها باسم الله تعالى او صفة
 بذكرها مضمون ثانية في نفس الصامع ظاهرا او محلا المتكلم على نحو معناها
 قد دخلت بقيد ظاهرا الغموس او التزام مكروه كذا وروايل ملك على تقدير لمع
 عنه او محبوب ليجل عليه قد دخلت التعليلات مثلا ان فعل فهو يهودي والى
 دخلت فانت طالق نعم الثاني من دخلت لمنع نفسه وبكسرهما لغيرها اي المرأة
 وان بشرقي فانت حرة واما في هذا عند الفقهاء فيخرج عليه انه لو حلف
 ان لا يحلف لحلف بالطلاق ونحوه حيث الغموس قال في البحر الميسر
 الغموس ليس بمينا حقيقة بل ما كبر في محضه واليمين عقد مدع والكبير
 ضد المشروع ولكن بحيث مينا مجاز لان ارتكاب هذه الكبيرة بصورة
 اليمين كاسم مع الحرف مجاز الوجود صورة البيع فيه انتهى والمراد بترتب
 الاحكام عليها ان يثبت له الايمان اربعة لان الحلف على الماضي صادق
 كالغف في عدم المواخاة فكان له حكم فلا وجه لاستطاله احدها اليمين
 الغموس على الوصف كما في اصح نسخ الهداية وفي بعضها يمين الغموس هي اضافة
 الموصوف الى صفة وهي موعنة والغموس فعول معنى فاعله بصيغة المبالغة
 كما في النسخ فان الغموس لما لا ينفذ اشارة الى انه لا لغو في الحلف بيمين
 انه لما قال في الاختيار روي ابن رستم عن محمد بن احمد انه لا يكون اللغو الا
 في اليمين بالله وذلك لان من حلف بالله على امر ينطه كما قال وليس كذلك لغا
 الحلف عليه ويحق قوله والله فلا يلزم شي واليمين بغير الله يلغو الحلف عليه
 ويحق قوله امر الله طالق لوعده حرام عليه فيلزم انه في روي عفو
 كذا علقه بالرجاء محمد بن الحسن حيث قال رجواك لا يواخذ الله بها صاحبها

الغموس
 الحلف

تعالى

قوله

قلنا الم واحد ما قبله في الجواب عن التعليق بالرجاء مع القاطع بعدم
 المواخاة والاصح ان اللغو بالتفسيرين اللذين ذكرهما المصنف متفق
 على عدم المواخاة به فلم يتم العذر عن التعليق بالرجاء فلا وجه ما قبل انه
 لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والتادب فهو كقوله صلى الله عليه
 وسلم لاهل المقابر وانا ان شاء الله بكم لا حقون كذا في النسخ والاختيار
 فان قلت ان كيف هذا السؤال مع قول صاحب الاختيار
 اليمين اما ان يكون على الماضي او على الحال او على المستقبل فان كانت على
 الماضي او على الحال فاما ان يتعد الكذب فيها وهي الاولى اي الغموس او لم
 يتعد وهي الثانية اي اللغو وان كانت على المستقبل فهي الثالثة المتقدمة
 انتهى بل الصواب في الجواب ان مفيد الجواب عن عدم ذكر الحلف على
 الحال ولا ينفذ بيان انه من اي الامتصاص وبعلم حكم مما قدمناه عن الاختيار
 انه اما ان يكون متعدي الكذب في الغموس او لا في الغموس اي مخطيا
 لا بصورته الثاني لان الحلف ناسيا لا يتصور ان لا يحلف ثم نسي حلفه وعلى تفسير
 النسيان بهذا هنا وفي الحث بحقيقته يلزم منه استعمال اللفظ في حقيقة
 ومجازة وانما وجب فيهما الكفارة لقوله صلى الله عليه وسلم ان كذا استدل
 به في الهداية وقال الكمال اعلم انه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه دليل لان
 المذكور فيه جعل الحلف باليمين جدا والهازل قاصد لليمين غير راض بحكمه فلا
 يعتبر عدم رضاه به شرعا بعد مباشرة السبب مختارا والناهي بالتفسير
 المذكور لم يقصد شيئا أصلا ولم يدبر ما منع وكذا الخطي لم يقصد قط
 التلفظ به بل شي اخر فلا يكون الوارد في الهازل واردا في النامي انتهى
 فتجب الكفارة بالحث كيف كان اي الحث وقال بعضهم
 كل اسم الم رتبه بعضهم بانه ان كان مستحلا لله تعالى وغيره لا ينعين ارادة
 احدهما الا بالنية انتهى كذا في النسخ ورتبه في غاية البيان وقال صاحب

الحلف
 الا ان
 الحلف
 ان لا
 حلف

ب

البحر وهو خلاف المذهب لأن هذه الهمما وان كانت تطلق على الخلق
 لكن نفس الخلق مراد به لالة القسم أو القسم بغير الله لا يجوز فكان الظاهر
 أنه أراد به اسم الله تعالى جلاله على الصحة إلا أن ينوي بغير الله
 فلا يكون يمينا لأنه نوي ما يحمله كلاله فيصدق فيما بينه وبين ربه
 كذا في البداية انتهى أو بصفة المراد به اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتا
 ولا يحمل عليها هو كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم كذا في النعم
 فما تعارف الناس الخلف به من صفاته تعالى يكون يمينا أي نوا
 كان من صفات الفعل أو الذات وهو قول مشايخ ماوراء النهر وهو الأصح
 لأن الإيمان مبنية على العرف وكل مومن يعتقد تعظيم الله تعالى وتجليل
 صفاته وقال مشايخ العراق صفات الذات مطلقا بمن كثره الله
 لا صفات الفعل كالرضي والعقب لأن صفات الذات كذا ذكر الذات وصفات
 الفعل ليس كذا ذكر الذات والخلف بالله تعالى مشروع دون غيره كافي
 البرهان لم الله فيضم العين ونحوها إلا أنه لا يستعمل المضموم في القسم
 ولا يلحق المضمومة الواو في الخط بخلاف عمر والعلم فإنها الحقت للفرق
 بينه وبين كذا في النعم وهو مرفوع بالابتداء أي لدخول اللام وإذا
 لم تدخل اللام نصب نصب المصادر فتقول عمر الله ما فعلت ويكون علي
 حذف حرف القسم كافي الله لا فعلن كذا في النعم والبرهان وعبد
 الله وميثاقه إذا قصد به غير اليمين يدين كافي البحر واقسم وأخلف
 وأشهد وإن لم يقل بالله إنما يعتقد أنه ذكر مقسم عليه لا كائن أن مجرد قوله
 أقسم ونحوه يعتقد ويؤيده كلام محمد في الأصل كذا قاله ابن الصيا
 لأنه للحال قال الكمال لأن معناه أخلف إلا بالله انتهى لا
 يشير إلى رد ما نقل عن الشيخ إسماعيل الزاهد والحسن بن أبي مطيع أنه
 معين كافي النعم وفي مختصر الظهيرية الصحيح اثنين أن أراد به اسم الله تعالى

قوله

ولو قاله والحق يكون يمينا قدمه حتمنا فيكون يمينا بغير الله أي
 فلا يعتد وحروفه الواو والالف الكمال ثم قالوا الباقي الأصل
 لأنها صلة الخلف ثم الواو بدل من الالف نسبة معنوية وهي ما في الاصاق من
 الجمع الذي هو معنى الواو فلو كان بدل لا انحطت عنها بدرجة قد خلت على
 الظاهر لا القسم والتأبدل عن الواو لأنه من حروف الزيادة ثم قيل
 ينصب بنوع الحافض أي ينصب الاسم وهو أكثر استعمالا وقيل يحذف وهو
 قليل شاذ في غير القسم وحكي الرفع أيضا نحو الله لا فعلن على أنما رتبته الأخير
 وهو الأولي لأن الاسم أكثر ما عرف المعارف فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير
 الله قسمي أو قسمي الله لا فعلن كذا في البرهان والنعم لكل ثوب يستتر عامه
 بدنه هو اللازم والأفضل كسوة ثوبين أو ثلاثة كما في النعم وقال الطحاوي
 هذا إذا دفع إلى الرجل ما إذا دفع إلى المرأة فلا بد من مخرج الثوب لأن
 صلاتها لا تصح دونة قال الكمال وهذا يشابه الرواية التي عن محمد في
 رفع السراويل أنه للمرأة لا يكتفي وهذا كله خلاف ظاهر الجواب وإنما ظاهر
 الجواب ما ثبت به اسم المكلف وينبغي عنه اسم العريان وعليه في عدم اجزا
 السراويل لأصح الصلاة وعدمها فإنه لا دخل له في الأمر بالكسوة إذ ليس معناه
 ألا جعل الصغير مكفيا على ما ذكرنا والمرأة إذا كانت لابسة فيها سائلا وأزالا
 وغارا على راسها وذنها دون عنقها لا شك في ثوب اسم أنها مكفية لأعرابية
 ومع هذا لا تصح صلاتها فالعبر في ثوب ذلك الاسم صح الصلاة أولا
 انتهى ولم أر حكما ما يغني راس الرجل أيضا فلم يجز السراويل قال في البحر لكن
 ما لا يجزيه عن الكسوة تجزئه عن الطعام باعتبار القيمة فإن عجز عنها شرط
 لأنه لو كان عنده أحد الثلاثة لا يجوز له الصوم وإن كان محتاجا إليه كذا في
 البحر وقال قاضي خان لا يجوز التكبير بالصوم إلا ممن عجز عما سوى الصوم
 فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفاة لو يملك بدله فوق الكفاة

والكفارة منزلة يسكنه وتوب بلبسه وبستر عورته وقوت يومه ولو كان
له عبد يحتاج لخدمته لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتناق
انتهى وقت الاداء قد به لان اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة
التكفير بخلاف الحد فان التعريف وقت الوجوب حتى تتعفف بالرق كافي
النعيم ولنا ان الكفارة تسير الجناية ولا جناية ههنا اي فيما قبل الحث
لانه اي الجناية تحصل بحدك حرمة الله تعالى بالحث كون الحث جناية
مطلقا ليس واقفا اذ قد يكون فرضا وانما اخرج المصالح من مخرج الظاهر
المتبادر من خلاف المحلوف عليه والحاصل ان الكفارة تجب بسبب الحث
مواكف به معصية او لا والمراد توقيف ما يجب لائم الله عليه فهذا يفيد
ان السبب الحث كذا في النعم وانما اضيف اليها لاضافة الكفارة
الي اليمين اضافة الى الشرط بخلاف كافي النعم اي ينفى ان تحت اي تحب
عليه ان تحت ويكفر واعلم ان المحلوف عليه انواع منها يجب فيه الحث وهو
ما ذكره المصنف ومنها يكون الحث افضل كالحلف على ترك وطى زوجته
مخو شهور والحلف لغير من عبده وهو يستاهل ذلك او لشكون مديونه
انه لم يوافه غدا لان الرق ايمين والعفو افضل وكذا يتسير المطالبة ومنه
ما يكون البراءة كالحلف على ترك اكل هذا الخبز ولبس هذا الثوب ولو
قال قاتل ابنه واجب لقوله تعالى واحفظوا ايما نكح على ما هو المختار في قاتلها
انه البر فيها امكن انتهى كذا في النعم وبقية قسم رابع وهو ما يكون البر فيه فضا
كله ليصلين ظهر اليوم ذكره في الحث ولا كفارة على كافر كذا الوارد
بعد طه ثم حث بعد اسلامه لا يلزمه شي ولما اختلف الغاضي ونحوه فالمراد
به صورة اليمين فان المقصود منها رجا النكول لان الكافر يعتقد في نفسه
تقويم اسم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا ثاب عليه كذا في النعم
من حرم ملكه ليس قيدا بل المراد به شي ما من الاشياء سوا ملكه او عينه ليشمل

الايمان

الايمان والافعال وما كان حلالا وما كان حراما كقوله كل ما لم يكن على حرامه
وتقوله الزوجا انت على حرام او حرمتك فاحمها طاعة او مكرمة خنتت
ودخول منزلك والخبر على حرام اذا لم يرد به الخبر بل اراد اليمين كافي النعم
اي من حرم على نفسه قيد به لانه لو جعل حرمة معلقة على فعله فلا
تقره الكفارة كالوقا ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا تحت
كافي النعم من الخلاصة والفتوي انه يمين امراته الم قال البردوي في مبسوط
هكذا قال بعض مشايخ مرقند ولم يتضح لي عرف للناس في هذا لان من لا
امراة له يحلف به كما يحلف ذو الحليلة ولو كان العرف مستقيما في ذلك استعمله
الاذا والحليلة فالصحيح ان يمين الجواب في هذا او قوله ان نوي الطلاق يكون
طلاقا فاما من غير ذلك فلا احتياط ان يتقيد لاشان فيه ولا يخالف المتقدم
انتهى نقله الكمال عنه ثم قال واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا
بل المتعارف فيه حرام على كل احد ونحو كذا ولبس دون الصيغة العامة
وتعارفوا ايضا الحرام يلزمه ولا شك في انهم يريدون الطلاق معلقا ظاهرا
بذكره بعد لا افضل كذا او لا فعلن وهو مثل تعارفهم الطلاق
يلزمه لا افضل كذا فانه يراى ان فعلت كذا فهي طالق تعجب اصناف عليهم انتهى
اذا لم يكن له امراة وقد حلف بالصيغة العامة يلزمه كفارة يمين
اذا اكل وشرب كذا في النعم من النهاية كذا قوله طلاق يزوي حرام من
الهداية ومعناه الحلال عليه حرام المنذور اذا كان له اصل في الزوج
اي اصل مقصود ليخرج الوضوء لم لزومه بالنذر لزوم الناذر اي
لزوم الوفا به من حيث هو قوبه لا بطل وصف التزمه به او عين كما سبذكر
انه لو نذر التصديق لهذه الدراهم اجزاء التصديق بغيرها عنها كافي
النعم اي عليه الوفا به اي ما نذر ولا يجوز به كفارة يمين وصرح

الحرام يلزمه

صاحب الهداية في الصوم بان المذور واجب انتهى ومن المناخرين
 وقال بغيره انما بالندور للاجماع ونحو الاظهر كما في البرهان
 وفي او كثر وبه يقتضي اي يفتي بالتحريم بين ايتايم بما التزم وبين كفاية بحسين
 وهذا التخصيص في المعلق بشرط يريده وبشرط لا يريده انه في الاول يلزمه
 عين ما نذرته وفي الثاني تحريم بين ايتايم بعين ما نذرته بين كفاية بين مختار
 صاحب الهداية وهو وان كان قول المحققين فهو خلاف ظاهر الرواية
 ونظريه صاحب العناية وبين وجه النظر وقال عليه الوفا بنفس النذر
 ولا ينفع كفاية بين لاطلاق الحديث نذر بعقوبة رتبة المذوق في التبع
 نذر لغيره مستدرك بما قدمه في كتاب الصوم قال
 ان برت من مرضي هذا تحت شاة لم يلزم كذا الوفا على شاة ادعها كما في
 النعم الا ان يقول فسد على ان ادعها كذا يلزمه لو قال ادعها وانصدق
 بلها ولو قال فسد على ان ادع جزورا فانصدق بلها فذبح مكانه سبع
 شياه جاز كما في النعم لكن ان افطروا ما قصاه ولا يلزمه الاستقبال
 وان قال حنابعا هذا خلاف ما اذا نذر شهرا بغير عينة وشرط الشايع
 فانه يلزمه الاستقبال ففطر يوما كما في النعم نذر بتصدق الف
 درهم من ماله الخ قال قاضي طائفة وانه كان عنده مروض او خادم يساوي
 مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم
 يكن له شيء فلا شيء عليه لكن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل
 سنة حجة انتهى وصل خلفه ان شاة الله بطل كذا نذر وطلاقه
 وعقاقه واقراء عبادة او معاملته وسائر العقود وسوا وصل حقيقة او حكم
 كانه قطع لتفقد او سعال وسوا قصد الاستئناس لم يقصد علم حكمه او لم
 يعلم

عندنا

عندنا اي اذ لم تكن نية فالتكاثر والمغطة يحمله انعقد اليمن باعتبار
 كذا في النعم وقال في البحر من الحاوي للحصري المعتبر في الامكان الالفاظ
 دون الاعراض انتهى ولعله فضا وما قاله الكمال ديانة فلا مخالفة
 وعند الشافعي على الحقيقة يعني اللغوية وعند الامام احمد على النية
 مطلقا تحت بدخول صفة لم ينفذ بكونها مستغفرة وقال الكمال تحت
 بالصفة بعد ان تكون مستغفرا كما هي صفات ديار فانه قال بعد هذا السقف
 وصف فيه اي البيت وهذا ينبغي ان ذكر السقف في الدليل لا حاجة
 اليه انتهى فكذا الصفة لان البيت اعم من السقف المستغف لا يسر
 شرطا فيحتسب واذا لم يكن مستغفرا لم يسد كونه المصنف وقيل تحت
 اذ ييات فيه عادة كذا في الهداية لانه لو اعلق الباب كان داخل او قال
 الكمال اذا اطلق البيت في العرف فانه ياراد به ما ييات فيه عادة فدخل الدار
 اذا كان كبيرا حيث ييات فيه لان مثل يعتاد بيتوته للضيوف في بعض
 القرى وفي المدن يبيت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيحتسب انتهى
 بل لم يدرى كونه بيانه للبيتوته بخالف ما مشى عليه سابقا من تحت
 بدخول الصفة لما فيها من معنى البيت ولذا مشى الكمال عليه كما قد حسنا
 مخالفا لصاحب الهداية لان صاحب الهداية فتح تحت بدخول الصفة
 دون الدليل مع ان المعنى فيها واحد فكان وكما للكمال في الفتوى بينهما
 او ظلة باب دار وهو التي انفسر الظلة بهذا التكون حابا طلائ
 الظلة اذا كان حجابها مأمورا اخل البيت مستغفرا فانه تحت بدخوله
 لانه ييات فيه كذا في البحر وقال الكمال الحاصل ان كل موضع اذا اعلق
 الباب صار داخل لا يمكن الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتوته من
 سقف تحت بدخوله انتهى وقد علمت من كلامه ان السقف وصف فالقييد
 به اتفاق وفي لا يدخل دار لم تحت بدخولها حرة يعني حيث لم يبق

بنا اهلها بان صارت محرقة اذا دخلها بعد ما زال بعض حيطانها فنهذه
دار حرة فينبغي ان تحت في المنكر الا ان يكون له في النعم وقيل
في عرفنا لا تحت كذا في الهداية انتهى وموقوف المتأخرين وقال الكمال
لوجع بين قول المتقدمين والمتأخرين بان يحمل جواب المتقدمين بالحث
على ما اذا كان للسلطان حضور وجواب المتأخرين المعبر عنه بقوله وقيل في عرفنا
يقول العجم لا تحت بالوقوف على السلطان على ما اذا لم يكن له حضوره وهذا اعتقادي
انتهى وفي هذه الدار قيد بالاشارة مع التسمية لانه لو اشار ولم يسر
كلا خلف لا يدخل هذه فانه تحت بدخولها على اي صفة كانت والاولى
او حاما او ستا لان اليمن سقطت على العين دون الامم واليمن باقية
كما في البحر من الذخيرة كما لو جعلت مسجد الا يشير الى انه لو خلف لا يدخل
هذا المسجد فهدم ثم بني مسجد اخر حث لعدم اعتراض ام اخر عليه
او دخلها بعد هدم الحمام كذا الوصية دارا بعد هدم نحو الحمام
فدخلها فدخلها فانه لا تحت ايضا لانه غير ملك الدار التي منع نفسه من
الدخول فيها كذا في البحر لا يدخل هذه الدار الى لو كان الخلف على
الخروج انعكس الحكم وادار لى وهو يشهد في الشيء فغتر او زلق فوقع في الدار
او دفعته الزرع او وضعه في الدار وهو لا يستطيع الاعتصام لا تحت
في الصحيح كذا في البحر فاخذ في النقلة من الدار الى ولو كان شيئا فثابت
لا تحت النقلة وليس عليه ان يستاجر من ينقل متاعه في يوم ولا يلزمه
النقل باسرع الوجع بل يتدر ما يسمى ناقل في العرف كذا في النعم فان
لبث على حاله ساعة حث يعني اذا استكنه النقل فاما اذا لم يتدر فان كان
ببذر الليل وخوف اللص اي منع ذي سلطان او عدم موضع ينقل اليه
حينئذ او اغلق عليه الباب فلم يستطع فتحه لو كان شريفا او ضعيفا لا
يقدري على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقلها لا تحت ويلحق ذلك الوقت

بالعدم

بالعدم للعذر والفرق بين هذا وبين ان لم اخرج من هذا المنزل
اليوم فكذا فقيده او منع او قال ان لم تخضري الليلة فنهى بها الواجب
تحت ان الموقوف عليه ان كان عدما لا يتوقف على الاختيار وان فلا يتوقف
عليه كالسكنى لان العقود عليه الاختياري وينعدم بعدمه فيصير مسكنا
لا ساكنا فلم يتحقق شرط الحث كذا في النعم فتقدم معنى مكث وتطير
لا يخرج ولا يترجى ولا يظهر فاستدام النكاح والطهارة لا تحت كما في
النعم لا بد من خروج به اهلها قال الكمال فاذا خرج ولو ترك
متاعه واهله فيها ولم يرد الرجوع حث كذا الخلف لا يمكن في هذه
الحالة او السكة لو خرج بنفسه عازما على عدم العود ابدأ حث وان خرج
على عزم ان يرسل من ينقلهم لانه بعد المتاهل ساكنا على سكنى اهله وماله
عرفنا وهذا اذا كان الخلف مستقلا بسكاه قائما على عياله فان كان سكا
تبعه لابن كبير ساكن مع ابيه او امرأة مع زوجها خرج بنفسه وترك اهله
وماله وهي زوجها وماله لا تحت وقيد الفقيه ابو الليث ايضا بان يكون
خلفه بالعروة فلو عقد بالنارسية لا تحت اذا خرج بنفسه وترك اهله
وماله وان كان مستقلا بسكاه انتهى هذا عند ابي حنيفة رحمه الله
ابو الليث واخذه لكن استثنى منه الشايع ما لا يتاخر به السكنى كقطعة
حصير وود كذا في البحر وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر قال
ما جاب المحيط والنوايد الطهيرية والكا في الفتوى على قول ابي يوسف
كذا في النعم وقال محمد يعتبر ان هو اصح ما يتوق به من التصحيين
كما في البرهان بخلاف المصرو القرية جعل القرية بمنزلة المصرو هو
الصحيح من الجواب كما في الهداية وهو احتراز عن قول من جعل القرية كالدار
فقال بالحث بينا الاصل والمتاع كذا في النعم بان يكون عليه اي
على الحمل اشارة الى ان الاكله على الخروج بنفسه لا يعتبر في حث بخروجه

بنفسه اذا اتى عليه لما عرف ان الاكراه لا يعدم الفعل عندنا كالو حلف
 لا ياكل هذا الطعام فاكره عليه حث بأكمله ولو اوجر في حقه لا بحث كما
 في النسخ وكان ينبغي للم اقتصار في الشرح على قوله اي وبدون الامر
 لا بحث به يحذف قوله بان يكره عليه لانه لا يناسب قوله بعده ولو
 راضيا اذا الاكراه الرخي ولو راضيا هو الصحيح وقيل بحث ثم اذا لم
 بحث هل تكل البين باخراجه بغير امر قال السيد التتبع تكل وهو ارفق
 وقال غيره من المشايخ لا تكل وهو الصحيح وذكر الترمذي وقاضي خان كذا في
 النسخ فالاقسام ان يخرج بامر موأبه ان يدخل تكون موضوع المسئلة
 وعدمه في الآخرين ومن حكم عدم اخلال البين في الصحيح كما تقدم في
 الخروج فخرج لها ورجع هذا اذا تجاوز عمران مقامه كان رجوع قبل
 مجاوزة عمران لا بحث كما في التبيين ولو كان بينه وبين المحلوف عليه دون
 مدة السفر خلاص الخروج الا الى جنازة فانه بحث بانفساله عن داره
 بخروجه لغير جنازة ولا بحث بخروجه من منزلها الى صحر الدار ثم رجوع كل
 في البحر وفي ما يتبعها حتى تدخلها وتحت بالوصول قصد او لم يقصد خلاف
 الخروج والذهاب فانه يشترط وجوده عن قصد كذا في النسخ عن جامع
 قاضي خان والفوائد الظهيرية وخبراه به بخروجه قال صاحب البحر
 لم ارجع بل غط الرواح من اعتنا وهو كثير الوقوع في كلام المصنفين في
 ايمانهم لكن قال الازهري لغة العرب بان الرواح كذهاب سراكات
 اول الدليل واخره اوفي الدليل قال النووي هذا هو الصواب انتهى
 فعلى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو معنى لا يذهب وهو معنى الخروج
 تحت بالخروج عن قصد وصل الى انتهى والدليل خاص بالذهاب لئلا
 والمديعي اعم فينبغي ان يبنى على العرف قيل لو كان لا يتيان قول نصير فلا
 تحت حتى يدخلها وقيل بالخروج هو قول محمد بن مسلمة واختاره غير الامام

جامع

وقال

وقال في الهداية وهو الاصح وهذا اذا لم ينو بالذهاب شيئا ولو نوى به
 الخروج او الايتان تحت نيته كافي النسخ وحث في بيان مكة اعم
 يشير الى انه لو قيد اعتربه فلو قال ان لم افعل فدا كذا فعبدي حرقا
 قبل الغروب ولم يفعل لا يتق العبد لتعلقها ما خرا الوقت كافي النسخ وروى
 نية الحقيقة لعلمه بنية الحقيقة وهذا يشير الى انه لا يصدق قضا وطواحدة
 روايتين والثانية بعد قضا ايضا لانه نوى حقيقة كلامه اذا كان
 اسم الاستطاعة بطلان بالاشتراك على كل من المعنيين والاول اوجه لانه
 وان كان مشتركا بينهما لكن يتقورف استعماله عند الاطلاق عن الزمة لاحد
 المعنيين بخصوصه وهو ملازمة الاف الفعل ومهمة اسبابه فصار ظاهرا
 فيه مخصوصه فلا يصدق القضي في خلاف الظاهر كذا في النسخ فبحث
 بالدخول في دار تكون ملكا لفلان ولا يكون ساكنها فيها سواك ان غير ساكن
 فيها اولاد عبارة الحائنه وان دخل دارا مملوكة لفلان وهو لا يسكنها
 تحت انتهى ومثله في مختصر الظهيرية ثم قال في الحائنه حلف ان لا يدخل
 دار فلان فاجر فلان داره فدخلها الخالف قيل تحت وقيل لا تحت قالوا
 ما ذكرناه لا تحت ذلك قولنا في حنفية واي يوسف لان عندهما كما تطل
 الاضافه بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك اليد للغير ثم قال
 ولو دخل دارا مملوكة لفلان وساكنها غير تحت ايضا ثم قال ولو دخل دارا
 اجرها فلان تحت ايضا قيل هذا قول محمد اما قولنا في حنفية واي
 يوسف لا تحت وقد مرقت المسئلة انتهى وفي مختصر الظهيرية ولو اجسر
 فلان داره فدخلها الخالف هل تحت فيه روايتان انتهى فهذا عند
 ان الدار اذا لم يكن مالكها ساكنها ولا غير فالنسبة باقية فيحت الحالف
 ولما اذا ساكنها غير فقد علمت الاختلاف على قول محمد تحت وعلى قول
 اي حنفية واي يوسف لا تحت فاقصر المصنف على ما ذكرنا من اعادة

الحانية والطيرية لكن ذكر شمس الائمة الم علمت انه قول اي حنيفة واي
يوسف وقال ابن الفيا واما الدار الملوكة فلان ان كان يسكنها غير ولا
سكني لما لكها بوجه فانما غن حشة بدخولها انتهى وقال في الاختيار لا يدخل
دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا بحث انتهى
اي موالات راكم او ماشيا هذا الم تكن نية فان نوي ماشيا وظهر اركبا
لا بحث كما في البزارية فان المعنى الحقيقي ههنا هو ريشير الى ما قال
الكامل انه لو وضع احدي رجله فيها لا بحث على جواب ظاهر الرواية
لان وضع القدم ههنا محاذ عن الدخول ولا بحث في لا يدخل بوضع احدي
رجليه انتهى فاني محقق الطيرية حلف لا يضع قدمه في دار فلان فوضع احدي
قدميه فيها بحث انتهى خلاف ظاهر الرواية وشرط للبر في لا يخرج الا
باذني كل خارج اذن كذا بغير اذني او رضاي او علم او الاقتناع او حلف
وهذا مقتضى بقا النكاح ونحو لان الاذن انما يصح لمن له المنع فلو اباها فمهر
تزوجها فخرجت بلا اذن لا يظن وان كان زوال الملك لا يملك اليمن عندنا
لاننا لم نتخذ الا على مدة بقا النكاح ولو فول اذن مرة واحدة صدقة يانه
لا قضا ولو اذن لها اذنا غير مسموع لم يكن اذنا في قول اي حنيفة ومحمد هو
الصحيح وقال ابو يوسف ولو اذن ولا بد من علمها بالاذن في غيبتها
وفهم الخطاب وطرق اسقاط هذه الحلف ان يقول كما اردت الخروج فقد
اذنت لك ثم اذا انها قال لم يعمل بحسبه عند اي يوسف خلاف المجد كما في النسخ وهذا
خلاي ما لو قال لا اكل فلانا الا باذن فلان او قال لرجلي في داره وانته لا يخرج
الا باذن في فانه ينكر اليمن لانه مما لا يتكرر عادة كما في النسخ والبحر فخلصت
ساعة ثم خرجت الم كذا في الهداية وفي النسخ ما يشير الى عدم اشتراط تغيير
تلك الهيبة الحاصلة مع ارادة الخروج حيث قال امرأة تبيت للخروج فحلف
لا يخرج فاذا طست ساعة ثم خرجت لا بحث لان قصده ان يمتنع من الخروج

الذي

الذي تبيانه فانه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوي
شيئا لم يخرج قيام مقامه فعوله شرط صوابه فاعلى شرط مركب الما فوله
ليس لولاه الم قال في البرهان على هذا الخلاف دخول عبدا ما ذونه في حكم
حررق عبيدي لم تحت عند اي حنيفة ان كان عليه دين مستغرق موافقه
ما اذا نوي فتياد لم يولاه لانه لا ملك للمولى في كسبه عبده المديون المستغرق وفي
المحيط لو ركب دابة مكانه لا بحث لان ملكه ليس مضافا الى المولى لادانها
ولا يدا كذا في البحر يراد بالاكل من الشجر ثم يشير الى انه لو تلف لا كل عين الشجر
لا بحث وهو الصحيح وكذا يراد من الشجر يراد عماره وطلعه وما يخرج من الشجر بلا
تغير مصنع حديد فلا بحث بالنفوذ والحل والاطف والديس الطوبخ واحتراز
في غير الطوبخ وهو ما يسيد بنفسه من الرطب فانه تحت به وفي بعض المواضع
تحت بدبسه والراد عصير ثم هذا الم كان للشجر ثم وانه له فان نوي عنها
لا بحث ثمها لانه نوي حقيقه كلامه وادالم تكن له نية ولا ثمها ان عقدت
على ثمنها فبحث اذا اشترى به ما كوله كذا في النسخ زاد في البحر واكلم انتهى وقد
تقال يراد بالاكل الاتفاق في اي شيء فبحث به اذا نوي فليست بغيره وهذا
للبرهان يشير الى انه اذا كان المحل فطية مما يוכל عنه تعبد به فلو حلف لا ياكل
من هذه الشاة بحث ما لم يخاطبه ولا بحث ما لم ين والزبد كما في البحر
تضمه اي اكله لان النقص الاكل باطراف الاسنان ولا يخرج الحث به وقم
منه بانه علم وقد يكون الخطه معينة لانه لو حلف لا ياكل حنطة يمتنع
ان يكون جواب الامام كجواب الامام كره شيخ الاسلام قال الكامل ولا يخفى
انه حكم والدليل المذكور المتفق على ايراده في جميع الكتب بعم العينة والمكره وهو
ان عيناها ما كوله انتهى وعند مما بحث به ايضا اي كما بحث بضمه عند ما
على الصحيح كذا في الهداية وقال الكامل وقوله هو الصحيح احتراز عن رواية
الاصالة لا بحث عندهما اذا اقمها ومما في الذخيرة ورع شمس الائمة وقاضي

كان رواية الجامع انه بحث قال له الماي صاحب الدلية واليه الاشارة بقوله
في الخبر بحث ايضا اليه من مما خالفه في بعض النسخ والايام واستدل
اللفظ حقيقة وهو ما راجع من عموم الجار لا يرد له الدقيق ما يتقدم
يشير اليه لو استفاد الدقيق لم تحت وهو الصحيح كما في المهداية لا بالان
والجوزي اي عند قدم النية فان نوى ما يشري على كالبض والفول الاحمر
الذي يسمى في عرفنا شوي العروص كذا في الفقه وبما يطبخ طبع اللحم يعني خالصة
نحو العروص فانه نوى على كافي البرهان وقال الكمال ان ما تحت قلية من اللحم
لا يسمي طبخا ولا تحت به وهذا الي التقييد بطبخ اللحم يقتضي ان لا تحت بالار
الطبخ بل اللحم في الخلاصة تحت بالار واداهم بكونه كانه يسمي طبخا بخلاف
ما لو طبخ ربه او غيره انتهى اي لا يسمي من ربه قال في التقييد بالقلبي وما
طبخ من الادهاك يسمى من ربه انتهى وفي البرهان العرف الظاهر اصل في مسائل
الايام انتهى والعرف لان اطلاق الطبخ على ما يطبخ نحو العروص فيه تحت
لانه المختار في تبيين الجاه الاطلاق لا خلاف العرف والزمان وعلى المعنى
ان يقتضي عامر المعتاد في كل ضرر وقع عليه الحلف كما في الفقه وعند من
الغيب والربط فالحكمة قال في البرهان المتأخر قالوا هذا اختلاف وما
في رواية لم ينفك بل يمين التواكه فاقى على حسب ذلك وفي رواية فاقوه منها
فلانها مبدوءة في الحسب العبرة للعرف فاقول على سبيل التمسك عامرة
ويجوز ما كسبه في العرف يدخل تحت اليمين وما لا فلا يقتضي ويراد بالشو
من هذا الكرخ هذا اذا لم تكن له نية فان نوى بافاد او غيره عليه وفيه ما التمسك
لانه لو طبخ لا يقتضي من التمسك ولا يثبت عليه ملائمة فالحلف الكرخ منها لا تحت بها
في الصحيح بل بالاعتقاد ان منها اما لم تكن له نية كما في الفقه بخلافه ولو طبخ
لا بالايام هذا الجار لا يعلم هذا الصبي المأخذ اذا لم ينو الحقيقة فبما يمينه
فيها وانما ما يقتضيها لانه نوى حقيقة كلامه والظاهر لا يخالفه كذا في

البرهان

البرهان او هذا الشاب قال في البحر عن الذخيرة الصبي من لم يبلغ
وكذا الغلام فاذا بلغ فهو شاب وفيه الى ثلثين سنة او ثلثا وثلاثين على اختلاف
فهو كمل الى اربعين فهو شيخ الي خمسين انتهى لان تلك الاوصاف غير دائمة
الي يمين قال الكمال في هذا انظر لان الحمل ليس محمودا في الضان ككثرة وطوامة
زيادة حتى قيل فيه النقص بين الجيد من خلافه ككثافته فان له حنفية كترقوة ونحو
للبدن لقلة وطوامة فصار كالحلف لا ياكل من هذا الربط فاطه ثم لا تحت واعلم
ان اي اريد مثل هذا وما قبله في مسيلة لا اكل هذا الصبي زبول عن وضع هذه
المسائل ونسيان المضافات في العرف فيصرف اللفظ الي المعنوية في العمل والعرف
في القول وان المتكلم لو اراد معني تعذر اداؤه من اللفظ لا يمنع منه الامر بخلاف اطلاق
الفتيلك وعدارة الصبيان فلا ينبغي كون حالف من الناس عرفت عدم طيب
الحمل ومواد صبي علم انه لا يردى الا ترك الكلام معه او علم ان الكلام معه يضره
في عرضه او دينه فتصرف يمينه حيث مر بها فلا تحت بالكلام معه بعد فوات
تلك المدة التي ارادها ولا تحت في كل الحما ياكل بمك ايله ذالم انك
له نية فلما اذا نواه فاكل بمك طريا او غير طري تحت كما في الفقه والقياس
ان تحت روي شاذ عن اي يوسف وجه الاستحسان المأخذ في المهداية
وهو منقوض بالالية لانها تنقصد من الدم ولا تحت باكلها ونعم ان اسم
اللحم باعتبار الانقضاء من الدم بل باعتبار الالتصاق بالتمسك لاي حنفية
انما هو بالعرف كما في الفقه كما سبب بكسر الحاف عنقود النخل والجمع كما بين كذا
في البحر لان الشرا يصاد في الجملة والغلوقة تابع خالفه ما قبل في البحر
من الخانية لو طاف لا يشترى اليه فاشترى ثمة حذو حذو كان حاشا وكذا لو طاف
لا يشترى راسا انتهى وحسب في لا ياكل رطبا المأخذ في حنفية
وقال ابو يوسف لا تحت باكل المذب وروي عن محمد الحنفية وعدمه كما في
البرهان وعليه القوي اشارة الي رد ما قيل ان العرف العملي يقتضي اللفظ

لما صرح به في الاموال من ان الحقيقة تركه بدلالة العادة كذا في البحر
وقال محمد ما يוכל مع الخبز غالباً فهو اعم عليه الفتوى كما في البحر عن محمد بن
الغضائري وعن المحيط قول محمد اظهر وجه اخذ الحقيقة ابو الليث وهو رواية
عن ابي يوسف قال في الحر وعن ابي يوسف ان نسيمة هذه الاشياء على ما توارث
اهل تلك البلاد في كلامهم الغد اي التقدي لان الغدا بقسم الغنم الحجة
والمدام لما يوكلي في الوقت الحاضر لا الاكل الاكل ليس المراد به مطلق الاكل
ولا مطلق المأكول لانه يشترط ان يكون المأكول مما ياكله اهل بلده حتى لو شرب
اللبن او اكل التمر او الارز حتى سمع لم يحث ان كان حضرياً وان كان بدوياً حث
ولو اكل اقل من اكثر الشبع لا يحث حتى في السحور لان الشرط ان يزيد على اكثر
نصف الشبع كما في التبيين والفتح من طلوع الفجر الى الظهر كذا في الفرق كذا
في التجر يد وفي الخلاصة وقت التقدي من طلوع الشمس الى الزوال وكذا قال
الاسيحاوي في شرح الطحاوي كذا في الفتح وقال صاحب البحر ينبغي ان يكون
هو المتمد للعرف لان الاكل قبل طلوع الشمس لا يبرهن غدا انتهى والعشائنة
الي نصف الليل كذا في الهداية وقال الخجدي والاسيحاوي هذا في عظم
لما في عرفنا فالعشا من بعد صلاة العصر كذا في الجوهر والفتح ان اكلت
او شربت كذا ان اغتسلت او نكحت او سكنت دافلاك ثم قال غيب من
جنابة او امرأة دون امرأة او باجر ولم يسبق قبل ذلك كلام بان استاجر بها
منه او استعارها فاني خلف ينوي السكنى بالاجارة او الاعارة لا يصح نقض
ولا ديانة كما في الفتح ولابد لالة لها على المفعول الاقتصا كذا في الهداية
وقال الكمال التحقيق ان المفعول في الاكل واليسر ليس من باب المقتضي
وهو من باب حذف المفعول اقتضارا وناسباً لان المقتضي ما يتقدم لتصح
المنطوق وذلك بان يكون الكلام مما يحكم بكذبه على ظاهره مثل رفع الخطأ
والنسيان او بعدم صحة شرعاً مثل اعتق عبدك عني وليس قول الفاضل لا اكل

يحكم بكذبه

تلك بكذبه مجزؤه ولا يقتضينا حكماً لا يصح شرعاً نعم المفعول اعني المأكول من
مرويات وجود فعل الاكل ومثله ليس من باب المقتضي والا كان كل كلام
كذلك اذ لا بد ان يستدعي معناه زماناً ومكاناً فكان لا يفرق بين قولنا الخطأ
والنسيان مرفوعاً وبين قام زيد وجلس عمر اصلاً اي لاقتضا ولا ديانة
قال الزيلعي وعن ابي يوسف انه يصدق ديانة وبه اخذ الحضاة ونحن
نقول نية غير المنطوق لا نصح انتهى ولو ضم طعاماً وشراباً وبين هذا خلافه ما لو
حلف لا يتزوج امرأة وتوي كونه او بغيره لا نصح لانه تخصيص الصفة ولو نوي
جنسية او عربية صحت فيما بينه وبين الله تعالى لانه تخصيص الجنس كذا في الفتح
امكان البراء حقيقة لا عادة فيما فيه رجاء الصدق اي حقيقة
لاعادة او كان فيما يقب قال صاحب البحر ظاهر كلامهم انه لا فرق
بين ان يكون قد صبه الخالف او غير او انقب من غير فعل احد لم
تحت جواب المسائل الثلاث واطلاق المصنف يثل ما اذا علم الخالف ان
الكوز فيه ما وماذا لم يعلم وهو الصحيح كما في الهداية والتبيين والبحر وفي
ليصدق السماء المطلقه احتراز عما اذا قيد الصعود وقلت الخمر مدة لانه
لا يحث قبل مضياها حتى لو مات قبل مضياها لا تجب الكفارة كما في الفتح وقيد
بالفعل لانه لو حلف على الترك بان قال ان تركت من السما فغدي حر لحر
تعتقد يمينه لان الترك لا يتصور في غير المقدور كذا في البحر كذا في التيقن
فلاننا عالم بموت الخالف الحلف على ضربه لما قال قاضي خان حلف ليضرب فلانا
اليوم وفلان ميت ان علم موته لا يحث وان لم يعلم فكذلك وان كان حياً
وقت الحلف ثم مات لا يحث في قول ابي حنيفة ومحمد ونحوه في قول ابي
يوسف انتهى شهر على انسان سيفاً وحلف ليقتلنه فهو على حقيقة
مثله ما قال في شرح المختار لا ضرر بك بالسيف حتى يموت فهو على الوقت حقيقة
انتهى وكذا في البرهان وقاضي خان وكذا في البرازية قال لا ضرر به بالسيف

الدار

حتى يموت فانه لا يبرأ من الضرب حتى يموت انتهى ولكن قال الكمال لا ضربتك حتى
اقتلك فهو على الضرب الشديد وعندي ايضا على الضرب الشديد لا ضربتك بالسيف
حتى يموت ولا ضربتك بغيره ولكن على الارض حتى يشق نصفين فهو على ان يضرب به
الارض ويركبه فقط وظلت هذه ليس بصحيح انتهى والركل الضرب بالرجل الواحدة
على الصحاح واما باليد والعين للميتين فهو القصد فيعد حال ولايته
قال الكمال وفي شرح الكثر ثم ان الحالف لو علم بالبداع ولم يعلم به لم يحث الا اذا
مات هو او المستطاف او غزل لانه لا يحث في اليقين المطلقة الا باليأس الا اذا
كانت حقة فيحث معنى الوقت مع الامكان انتهى ولو حكم بانفسا هذه للنور
لم يكن بعيدا نظر الى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره فالراي بحجب
التقييد بالنور اي فور علمه انتهى كلام الكمال
فاما ما كان او خطا وما ان كان الحلف بالطلاق والعناق نحو ذلك وان كان
الحلف ما به عز وجل فان كان الحالف مظلوما فغير نيته والاعتبر بنية الحالف
المحلف عند اي حنيفة ومحمد كذا في مختصر الظهيرية وبعد ما غزل لم يلزم
الاعلام كذا الوعاد الى الولاية لا يعود اليقين لسقوطها كذا في النعم والضرب
والكسوة الى الاصل فيه ان كل فعل يلزم ويوم ويقيم ويسرع على الحياة دون
المات كالضرب والشم والجماع والكسوة والدخول عليه ومثله التقييل اذا
حلف لا يثقلها قبلها بعد الموت لا يحث وقيل ان عقد على تقييل ملتح تحت او على
امراة لا يحث وهو اي التقييل على الوجه انتهى كذا في النعم الكلام
من حلف التزول لا الفعل فذكره هنا استطرادا والتزيب مقيد عادون
الشهر كذا المعاجل فلا يحث ان مات قبل مضي الشهر عند عدم النية فاما ان
توفي بالتزيب ونحوه مدة معينة فهو على ما توفي حتى لو توفي سنة او اكثر صحت
وكذا الى اخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الاخرة كذا في النعم واول الشهر
قيل معنى النصف وقرن الشهر الليلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة ايام

هذا هو المختار في هذه المسألة
فان كان الحالف مظلوما
فغير نيته والاعتبر بنية
الحالف المحلف عند اي
حنيفة ومحمد كذا في
مختصر الظهيرية وبعد
ما غزل لم يلزم
الاعلام كذا الوعاد
الى الولاية لا يعود
اليقين لسقوطها كذا
في النعم والضرب
والكسوة الى الاصل
فيه ان كل فعل يلزم
ويوم ويقيم ويسرع
على الحياة دون
المات كالضرب والشم
والجماع والكسوة
والدخول عليه
ومثله التقييل اذا
حلف لا يثقلها
قبلها بعد الموت
لا يحث وقيل ان
عقد على تقييل
ملتح تحت او على
امراة لا يحث
وهو اي التقييل
على الوجه انتهى
كذا في النعم
الكلام من حلف
التزول لا الفعل
فذكره هنا
استطرادا
والتزيب مقيد
عادون الشهر
كذا المعاجل
فلا يحث ان
مات قبل مضي
الشهر عند
عدم النية
فاما ان توفي
بالتزيب
ونحوه مدة
معينة فهو
على ما توفي
حتى لو توفي
سنة او اكثر
صحت وكذا
الى اخر الدنيا
لانها قريبة
بالنسبة الى
الاخرة كذا
في النعم واول
الشهر قيل
معنى النصف
وقرن الشهر
الليلة الاولى
مع اليوم الاول
وثلاثة ايام

لغة والسلم لغة من الثامن والعشرين الى الاخر وعرفا من التاسع والعشرين
وراس الشهر وراس الهلال واذا عمل الهلال ولايته له فعلى الكيلة التي
يحمل ويومها وان توفي الساعة التي تحمل يصدق لانه تعليل عليه واخراول
الشهر واول اخره الخامس عشر والسادس عشر كذا في مختصر الظهيرية وقريبا
من سنة فهو على نصفها والي صفر لا يدخل اوله على المعني كذا في البرازية
وقيل لا يحث في حال الملاعبة هو الصحيح كذا في مختصر الظهيرية والبرازية وقاضي
من غزلك اي مغزوك فهو مدي اي عليه اهداوه الى مكة وقال
الكامل وان نذر ثوبا جاز الصدق في مكة بعينه او قيمته ولو نذر اهداها
بنقل كالدار فهو نذر قيمتها وان نذر هدي شاة او بدنة فاعا يخرجها عن العهد
ذبحه في الحرم والصدق به هناك فلا يجزيه اهدا قيمته وقيل في اهدا قيمته
الشاة روايتان فلو صرف بعد الذبح ليس عليه فيرمي انتهى وفي هذا تنبيه على
معارضة الصدقة بمكة لان مدلول الهدي خاص بما يكون بمكة والصدقة
لا يخص بها من قطن ملكه يوم حلف يعني وقت حلف وله ان يغزل
المرأة عادة يكون من قطن الزوج كذا في الهداية وقال الكمال والواجب
في ديارنا ان يفتي بتولها لان المرأة لا تغزل الا من كان ثمنها او قطنها
فليس الغزل سببا للملكة للغزول عادة فلا يستقيم جواب ابي حنيفة رحمه
الله فيه انتهى والعناد هو المراء وذلك سبب ملكه المسمى كونه سببا
كونه ظاهرا وقع ثبت الحكم عنه وكون الغزل في العادة يكون من قطن ملوك له
يستلزم كونه ظاهرا وقع ثبت عنه ملك الزوج في الغزول ولهذا فارق سبب
النسري حيث لا يحث فيها بالشر بعد الحلف لان الاضافة الى النسري ليس
اضافة الى سبب الملك لان الملك لا يثبت عند النسري اثره بل هو اي الملك
مقدم عليه اي النسري كذا في النعم وقبل هذا اختلاف عمرو زمان
ويقوي قولهما كذا في الهداية وقال الزيلعي وفي الكافي قولهما اقرب الى عرف

ومارنا فيقولون انما لان التحليل به على الافراد معتاد وعلى هذا الخلاف اذا
 ليس قد رجع او لم يرد غير مرضع انتهى وان تخم خاتم فتمت لا بحث قال
 الزبلي وذكر في النهاية مغربا الى التوايد الظهيرية ان خاتم النفقة اذا أصبح
 على هيئة خاتم النساء كان ذا فقه عت وهو الصحيح انتهى وقد ما كان
 لانه ليس حوارا او خطا لا او قلادة او قطلا او ملوفا حش به ذلك كله ولو
 من نفقة كذا في النعم او لا ينام على هذا الفرائض فتاوى على فرائض فوفى
 كذا في الهداية وقال الكمال وروي عن ابي يوسف رواية غير ظاهرة عنه
 انه بحث لانه يسمي ناعيا على فرائض فلم تنقطع النسبة ولم يصرا حوا معا
 للاخر وحاصله ان يكون الشيء ليس بعالمه مسلم ولا بغيره ناعية في الفرائض
 بل لا اصل بنفسه ويتحقق البحث بتعارف قولنا قام على فرائض وان كان
 لم يماه الا لا على انتهى قرار هو المستر المنقش والقرنة المحبس وهو ما يسط
 فرق المثال وقبله مما يعنى كذا في المغرب وبجعل يقع على مرة قال
 الكمال سوا كان مكن ما فيه او ناسيا اصيلا او وكلا واذا كانت البهائم مطلقة
 لا بحث حتى يقع الباس عن النمل يموت الخالف او فوات محل النمل وان كانت
 منبذة مثل لاله اليوم سقطت بقوات محل النمل قيل متى الوقت عندنا
 على ما سلف في مسئلة الكور خلافا لابي يوسف ولو مات الخالف قبل مضيه
 لا بحث عليه ولا كفارة ولو جن الخالف في يومه حث عندنا خلافا لاهد انتهى
 بعلي المتي الى بيت الله قال الكمال اي اذا اراد به الكعبة ولو اراد
 بعض المساجد لم يلزمه شي وكذا لا يلزمه شي بقوله على المتي الى بيت المقدس او
 مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم او الكعبة كذا على المتي الى مكة
 او مكة بالبا في النعم ما شيا اي من يتيم في الدراج لامر حيث تحرم من
 المقيات واذا كان النادر بركة اختلاف في لزوم المتي حال ذهابه الى العمرة
 الى ان يجاوز الحرم او لا يلزمه المتي لا بعد رجوعه قال الكمال والوجه

بمقتضى

يقتضى لزومه ما قدمناه في الحج من انه يلزم المتي من بلدته انتهى وروى
 انه ركب قال في الهداية والقبين وان شاربك وارق دما انتهى فاستبعد
 منه التحجير بين المتي والركوب لكنه مستحسن بالاث فانتهى عن علي رضي الله عنه
 كذا في الهداية وقال في العناية قال محمد رحمه الله في الاصل بلعنا عن علي بن ابي
 طالب رضي الله عنه انه قال من جعل علي نفسه الحج ماشيا حج وركب ودفع شاة
 لركوبه كذا في بعض الشروح ولين مطابق لما عرفت في الجواز ان يكون ذلك فيمن
 جعل علي نفسه الحج ماشيا بغير هذا اللفظ وليس الظاهر فيه ذلك اخرون روي
 عن علي رضي الله عنه انه اجاب في هذه المسئلة بان عليه حجة او عمر وهذا
 مطابق وقد روي يحيى رحمه الله في شرحه ان اخذ عقبة ابن عامر فذرت
 ان يمشي الى بيت الله فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان تحرم حجة او عمر انتهى
 قلت المطابق وما بعده لا يستفاد منه التحجير بين الركوب والمشي فالمدعي اعم
 ويرد على اطلاق التحجير ما قد ورد في بعض الطرق وانها لا تحت عامر لا تطبق
 ذلك اي المتي او المتي الى الحرم او المسجد الحرم هذا عندنا في حنفية وما لا
 في قوله على المتي الى الحرم او المسجد الحرم عليه حجة او عمر كذا في النبين
 وفي لا يوم حث بصوم ساعة تقرب في جامع الصغير وهو الاصح خلافا لما ذكره
 الترمذي انه لا بحث لانه لتعظيم الله تعالى وذلك لا يحصل بالنامد الا اذا كانت
 في الماضي كما في النعم ويلا يصلي بركعة شاملة لحته بالصحيحة والنامدة
 ولو قيد بذكر الركعة لا بحث بالنامدة لما قال في النعم عن الذخيرة ومثله
 في قاضي خان والبرازية لو قال لعبدك ان صليت ركعة فانت حر فعلى ركعة
 ثم تكلم لا يفتق ولو صلى ركعتين عتق بالركعة الاولى لا منه في الصورة الاولى
 ما صل ركعة لا لها تثير امهي عنها فبما يمنع الصحة لو فعلت بخلاف ما اذا
 شفعنا انتهى ولو طف لا حج فهو على الصحيح دون النامد كما في البحر من الظهيرية
 ولو وضع صلاة فبشع اختلاف في وقت حته والظاهر انه ان عقد عينه

عقبه بنه

على مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يفعل صلاة بحيث قبل النعدة لان الحقان
الاركان الحقيقيين هي الخمسة والنعدة ركن زائد على ما هو وانما وجبت
للمتم فلا تعتبر ركنا في حق الحنث وان عقد ما على الفرض كصلاة الصبح ولو كفي
الجزءين ان لا يحث حتى يتعد كافي النعم وكذا الوفاك لامة يعني وكذا
حنث لو قال لامة الاله وليست الاشارة للطلاق كما يومه ظاهر العبارة والله
شرح منه بعبارة الهداية ومنه اولى كالنكح وشرحه الزيلي بعبارة الهداية
بطلاق جزا الطلاق كذا في الهداية والامانة بيانية لانه لا يصح
الصبر للجزا صرح به في العناية بقوله لانه اى الجزا وقوله لا يصح للقييد يعني لا
يتقرر الجزا للقييد بحياة الولد لا مستغنا الام عن حياته فلم يكن الشرط للطلاق
والعاقبة الا الولادة وقد تحققت وفي القضاة وبه اليوم كذا الحلال
حلف به الدين فقال ان لم اقض ما لي عليك اليوم وان لم استوف كافي النعم
او باعه به شيئا وقضه كذا في الهداية وليس القرض قيد الاحتراز بالمال
سبب ذكره المصنف فكان عليه ان لا يشترط القبض وقد تحققت بالبيع
اي مجرد البيع تحققت المقاصد فكانه شرط القبض ليقدر القضاة
كذا في الهداية يشير اليه ان ما وقع في الجامع الصغير من التقييد بالقبض ليس
احترازيا وانما هو محمد علي القضاة تأكيد للبيع ليقدر الدين على ربح
الدين لان الثمن وان وجب بالبيع كونه على شرف السقوط لجواز ان يملك البيع
قبل القبض كذا في النعم وقال الزيلي اشتراط قبض المبيع في الجامع الصغير
وقع اتفاقا لانه شرط البراءة لا اى لا يبر لم يتعرض لحنث في المعايل
الثلاث وحنث بمعنى اليوم في اعطاء السقوفه والرماس تكون اليقين موقته
باليوم واما في الهبة فكذا في غير الموقته لما قال الكمال اذا وعبه وكذا اليقين
مقبدة وقبل الهبة والوقت بل لم يبر ولم يحث ولا يستلزم ارتفاع القضاة
ومما البر والحنث لان القضاة الذين يجب صدق احد علماء ايمان في الامور

الحقيقية

الحقيقية كوجود زيد وعدمه اما في الامور الشرعية فاما ثبت حكمها مادام
السبب قايما فاذ فرض انتفاء الحق والبرهان كانت اليقين مطلقة فلا شك
انتمت بالانفاق لان النعم لا يشترط قبضه في اليقين المطلقة بل في الابتداء
وحين حلف كان الدين قايما فكان تهور البراءة بانها تعقد ثم حثت بعد ذلك
من يقدر فيه على القضاء بالياس من البراءة الهبة انتهى فان قبض دينه
في ورشتهين المراد منه والوزنات لا حضور المشتري والحيلة ان يتقوى على المديون
ورمما اذا انعقد المجلس واني ان كان لي الامانة في جعله من حلف الفعل
قامل لا يتم بفتح الياء والثن مضارع تمت الطيب بكسر الميم في الماضي
اللغة المشهورة المنصحة كذا في النعم ان ثم ورد ايعني فصدافلو وجد
رحمه بلا فقد ووصلت الراحة الي دماغه لم يحث كافي النعم لانه ام
لما اساق له كذا في الهداية وقال الكمال وفي المرفوعة الزحان كما طاب زعمه
من التلات وعند الفقهاء ماله ساق راحة طيبة كما لورقه وقيل في عرف اهل
العراق اسم لما لا ساق له من القول مما لا راحة مستلذة وقيل اسم لما ليس
له شجر ذكره في المبسوط ثم قال الكمال والذي يجب ان يقول عليه في ديارنا
احد ذلك كله لان الزحان متعارف لنوع وطور كان المحام واما كونه
الزحان الترخي منه فيمكن ان لا يكون لانهم يلزمونه التقييد فيقال يرتحان
ترخي وعند ما يطلعون اسم الزحان لانهم منه الا الحياض فلا يحث الا بعين
ذلك النوع انتهى وقال صاحب البحر ما قاله الكمال هو الواقع في مصدر
والخيار هو الاول

قال في البرهان وهو الاظهر لانه لا اذن مشتق من الاذان يريد به
الاشتقاق الكبير وان باعه جميعا بان لا يفتق قال الزيلي ينبغي ان
تحل اليقين لوجود الشرط وهو البيع حقيقة انتهى يعني ان حلف لا يبيع حث
بالبيع القاسد قاصر عن افادة الكثر لانه شامل لما اذا كان الحالف هو المشتري

ولما اذا جلت شخصانه لا يبيع ولا يشتري وقام من شرحه صورة البيع الوقوف
فتقول اذا كان البيع فاسدا وكان الحالف هو البائع ينظر ان كان العبد
في يد المشتري مضمونا عليه مثل غصب لا يعتق لانه كاتم البيع يزول عن ملكه
كالباع الصحيح البات وينبغي ان تحمل اليمن لما قلنا في الصحيح البات وان كان
العبد في يد البائع عتق لانه لا يزول ملكه قبل التسليم ولو كان المشتري
هو الحالف بعنته فاشتره فاسدا وطوى في يده مضمون بمثل غصب يعتق
لعدمه في ملكه كاتم البيع والافلا واذا كان البيع او الباع موقوف الصدد
عن مضمون فيبحث به لوجود البيع حقيقة لوجود ركنه وشرطه ومحلّه وكذا
حكا على سبيل التوقف كما في التبيين او برأي تدبر مطلقا لوجود
العلق عليه هو عدم البيع لوقوع الياس عنه بفوات المحلّة فيبحث وهو الصحيح
ولا يعتبر توهم منع الياس بارتداد الامة وقضا القاضي ببيع المبرور ولو
العبد الذي يدار الحرب كما في النسخ وبحث بفعله وفعل وكيله لوقال
حامره لك ان اولى لمثل رسوله لانه بحث بالرسالة في هذه الاشياء وكان
يستغنى عن ايراد الافتراض على التوكيل بالاستقراض ووجهه ان الوكيل
فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الي الامر اي فيما له حق من الامور المذكورة
وذلك لانها منقولة الي ثلاثة انواع الاول ما ترجع حقوقه الي الامر الثاني
ما لا حقوق له اصلا الثالث ما هو من الافعال الحسية ذكره في البحر
ولو نوي المباشرة بنفسه فقط صدق قضا وديانه فيما كان من
الحساب كالضرب والذبح وصدق ديانته فقط فيما كان من الحكيما
كالنزع والطلاق كما في النسخ اي دون فعل وكيله في حلف البيع
قال في البرهان الادانوي التوكيل ايضا لانه شدد الامر على نفسه
او كان ذا سلطان لا يباشر هذه الامور بنفسه عادة فحينئذ تبحث
بالتقويض فانه كان يباشر قارة ويقوض اخري يعتبر الغالب انتهى

وضرب

وضرب الولد اي الصغير وقال الكمال مقتضي عرفنا الحنف بالامر بضر
الولد يقال فلا ضربه ولده بامر مودبه بذلك ولا بحث في تعليم
فترا المراك او صرح او هلال او كبر في صلاته متفق عليه وهو استحسان
الحنف او خارجها غير ظاهرا المذهب وهو قول شيخ الاسلام خواجه
كذا في البرهان واليه ذهب الصدر الشهيد والعتابي وذكر ابن الفضا
وقال الكمال اخذ المشايخ انه لا بحث ايضا بجميع ذلك خارج الصلاة
واختير للفتوي من غير تفصيل بين عقد اليمن بالعربية والفارسية لان من
الايان على العرف المناخر انتهى لكن نقل في البحر عن الواقعات ان المختار
للفتوي ان اليمن ان كانت بالعربية لم يثبت بالقرارة في الصلاة وبحث
بالقرارة خارجها وان كانت بالفارسية لا يثبت مطلقا قال صاحب
البحر قد اختلف الفتوي والافلا بظاهر المذهب او لي انتهى قلت
الاولوية غير ظاهرة لما ان مبني الاعمال على العرف المناخر ولما علمت من
الكثير من النسخ انه انتهى ونقل عن محمد بن الغلابي انه لا يثبت بقرارة
الكتب ظاهرا وباطنا وعرفنا انتهى لان الغاية كحق اعاقا
ذلك لانها تخالف الشرطية لانه اذا مات زيد سقط الحلف في الغاية
كنزله لا اكله الا ان يقدم زيد ولا يسقط الحلف في غيرها كنزله انما يطلق
الا ان يقدم زيد فانه ان قدم فلاك لا يطلق وان لم يقدم حتى مات فلاك
طلعت لانه لما تعذر الاستثناء لعدم الجائز بين الطلاق والقدم كان
عليها على الشرط او لي من جعلها على الغاية لان الطلاق لا يحمل الناقية كما في
التبيين ان اشار وزالت اضافة جواب الشرط غير ثابت فيما رايه
من النسخ ولا بد منه وهو كما قال في الكثر وفعل لا يثبت لان اليمن
عقدت على عينه لا تعليل لعدم الحث المستفاد من جواب الشرط الذي
ذكرنا انه مخدوف من النسخة وفي غير اي غير المشار اليه في هذا اذا

لم تكن له ينة واما اذا نوي فعلي ما نوي لانه محتمل كلامه كما في النيتين
حين و زمان بلا ينة نصف سنة قال الكماله ويعتبر ابتداءها من وقت
النيتين بخلاف لامون حيننا او زمانا كان له ان يعين اي سنة اشهر شيا
انتهى ودهر لم يدر يعني اذا لم يكن له ينة كما في البرهان انتهى فان
فيل ذكر في الجامع الكبير اجمعوا فيمن قال ان كلته دهورا او شهرا او حيننا
او جها او اياما يتبع على ثلاثة من هذه المذكورات فكيف قال ابو حنيفة
لا ادري الدهر قلنا هذا تفريع لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر
كما فرغ مسائل المزارعة على قوله من يري حوزها قال ابن الصيارمه انه
انتهى ونقل التوقف عن الائمة الاربعة بل من النبي صلى الله عليه وسلم
وجبريل عليه السلام ولقد احسن شيخ الاسلام برهان الدين ابن ابي
شريف حيث قال

- عمل الامام ابا حنيفة دينه • ان قال لا ادري لتسعة اسيله •
- اطفال اهل الشرك ابن محلم • وهل الملايكة الكرام مفضلته •
- اما بنينا الله ثم اللهم • جلالة التي يطيب الاكل •
- والدم مع وقت الحنان • وصف العلم التي وقت حقله •
- والحلم من حنني اقبال من • فرجه مع سور الحمار استشكله •
- واجاز نقش الجوار مسجد من وقفه • امر لم يحزان يفعل •

انتهى كذا نقلت من حظ استاذي شيخ الاسلام محمد المجي امتع الله حياته
انتهى قلت ولا يخفى ان الدهر في كلام هذا الناظم معروف وهو لم توقف
فيه الامام الاعظم بل في المنكر انتهى وقال صاحب البحر توقف الامام
ابو حنيفة رحمه الله في أربع عشرة مسئلة كما في السراج الوهاج انتهى
وايام حال كونها مسكرة ثلاثة هو الصحيح كما في الجامع الكبير وذكر في الاصل
انه يتبع على عشرة ايام قال في البرهان وكذا ثبت انجنا على انه غلط والصحيح

ما ذكر في الجامع والايام والشهور عشرة كذا السنوك والجمع والدور
والا زمنة بالتعريف عشرة من تلك حتى يلزمه في الا زمنة خمس سنين لان
كل زمانه ستة اشهر عند عدم النية عند الامام وقال في الايام ينصرف
الى ايام الاسبوع وفي الشهور الاثني عشر شهرا وفيما بقي الي جميع وهو الا بد
كذا في الفتح وانضم وحده عني الثالث احتزبه بما قال واحد فانه
لا يتيقز ولا يفرق بينهما ان وحده يقتضي الانفراد في الفعل المقروء به ونحوه
الغراميه في ذلك الفعل ولم يقتضي الانفراد في الذات وواحد يقتضي الان
في الذات وتأكيد الموجب فلم يتعلق الحكم به فلم يقتض الا اذا نوي معنى التوحد
في حالة الشرا وتعامه في النيتين والفتح وقال صاحب البحر واذا كان محرو
فهو وصف للعبد فهو كوحده انتهى وفي اخره لم يذكر حكم الوسط ولا يكون
الا في وتز لا شفع فاذا اشترى عبدا ثم عبدا ثم عبدا فاشا في وسط فاذا اشترى
رابعا خرج عن الوسط فاذا اشترى خامسا صار الثالث وسطا وهكذا
كما في البحر عن البدايع يوم شري من الكل عنده يعني ان كان شراوه
في صحة كما في النيتين متفرقت كذا في الهداية وقال الكمال اي متعاقبت
انتهى ولو كتبت احد من اليه كتابا بالبشارة يعني الا اذا نوي المشاهدة ولو
ارسل اليه رسولا لا يتيقز في البشارة والخبر بخلاف الحديث لا يثبت الا بالمشاهدة
ويشترط الصدق في البشارة وفي من اخبرني بعدد زميد بخلاف من اخبرني
ان فلا فاقدم فانه ينطلق على الكذب والصدق كذا في البحر صح شرابه
للخاداة اشار به اليه لا يجزيه عنها بالارث لانه ثبت فيه الملك بلا اختيار
فلا يتصور النية فيه انتهى ويجزيه عن الكاداة اذا نواه منها عند قوله تعبه
او وصية او صدقة لسبق النية مختارا في السب كما في عليه في الفتح والنيتين
وقد ذكر صاحب البحر بحثا ثم قال ولم أره منقول من حال كنه زاده في بحثه
ما اذا جعل من الخزاه الله عن سعيه المشكور خير انتهى ولا يخفى انه اذا

جعل بعد لا عن خلق او صلحاً عن دم ونحوه يكون كذلك مجزياً بالنية عند
 قوله وكذا ابنه لو قال وكذا كل قريب محرماً كان اولى لقوله
 لان الشرط قران النية بعلية العتق وهي اليقين اي ولم يوجد حتى لو اقررت
 النية به بان قال انه اشتريتك فانت حر من كفارة يميني فاشتراه جاز
 عنها لا فتران النية بالعلية كما في التبيين وسيد كره المم واما الشرا
 فشرطه مفقود لفظه مفقود زائده يخل بها فهم الكلام وبان
 شريته التسري هنا ففعل من السرية وهو انكادها والكرية بالضم اما باللام
 ان كانت من السرور او من تغييرات النسب ان كانت من السرور ومعنى
 عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان تحصن الامة ويعدوها للجماع افضى اليها
 بما به او عزل عنها وعند اي يوسف ان لا يعزل ما به منها فغرف انه لو وطئ
 لمة له ولم يفعل ما ذكرنا من التحصين والاعداد لا يكون تسرياً وان علق
 منه فلا تحت في خلفه لا يتسري كما في المنع لا في شراها فشرها فيه
 الي انه لو علق من غيرها او الطلاق بالتسري لها تحت ذكره صاحب
 البحر امره بمحظفه فانه غلط فيه بعض معاصريه لسوء الملك فهم اي
 كذا رتبة ويد اولونوي الذكور دون الاناث صدق ديانة لاقتضوا ولو
 نوي السود دون غيرهم او النساء دون الذكور لا يصدق اصلاً ولو قال
 لم انزل المدينتين في رواية يصدق ديانة لاقتضوا في رواية لا يصدق
 اصلاً كذا في المنع لا مكاتبهم الا بغيرهم كذا مقتضى البعض عند
 اي حنيفة كما في المنع والتبيين خلقت الاخيرة وخيرة الاوليين
 اشارت بان هذا الكلام يذكر للثاني والثالث خبراً قال ذكر له خبراً بان
 قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او هذا حر وهذا وهذا
 حران فانه لا يعتق احد ولا يطلق بل بخير ان اختار الاجاب الاول عتق
 الاول وحده وطلعت الاول وحدها وان اختار الاجاب الثاني

عتق

عتق الاخيرات وطلعت الاخيرات كذا في التبيين وحماسة بن الاولين
 يعني ضيعتها لمن شامها وهذا هو الصواب وعليه الفتوى خلافاً لما قاله
 صاحب المغني من ان نصف الاول والنصف الاخر للاخيرة
 قاله الزيلي لان وضع اللام للاختصاص واقوى وجوهه الملك
 فاذا جازت اللام الفعل وجب ملكه اي الفعل لا ملك العين وذلك
 يفعل ما به لان تقع ذلك له حتى لو دخل الحرف عليه ثوبه في ثياب الخائف
 فباعه ولم يعلم لم تحت لان تقدير الكلام ان بعث بكذا لك وامرك ولم يوجد
 كذا في البرهان هذا نظير التعليق بالعين اي العلق والاشارة لقوله
 متا تحت في ان بعث بكذا لك واما نظير التعليق بفعل قبل الشيا
 الم تخصيص علياً لا فرق بين تقدم اللام على مفعول الفعل او تقدم مفعول
 الفعل عليها لان هذا الفعل اعني الاكل والشرب والدخول وضرب الولد مما
 لا يملك بالاعتد فوجب صرف اللام اليها بملك وهو العين بخلاف الفصل
 الاول فان كل واحد منهما مما يملك فترجنا بالقرب فانه ولم يذكر المصنف
 ما لو نوي باحدهما الاخره لو نوي بعث لك ثوباً بعث ثوباً لك او عكسه
 ويصدق ديانة وقضا فيما فيه تعليل عليه لا فيما فيه تخفيف لانه نوي
 ما يحمله كلامه بتأخير اللام عن محله في الفصل الاول ويتقدمه علي
 محله في الفصل الثاني والكلام على القديم والتأخير كذا في البرهان وقال
 في البحر لو نوي ما فيه تخفيف صدق ديانة لانه محتمل كلامه ولا يصدق قضا
 والفرق بين الديانة والقضا لا ياتي في اليقين بالله تعالى لان الكفارة لا
 مطالب لها انتهى وصحبة غيرها ديانة لاقتضوا عن اي يوسف الخالف
 تطلق قضا ايضا لان كلامه حزم جواباً لما فتقدهم بالكلية السابق وهو
 تزوج غيرها واختاره شمس الائمة السرخسي وكثير من المشايخ وقال
 قاضي خان به اذ ثبتنا وذكر في الغاية مغزياً الي الذخيرة الاولى ان يحكم

الحال ان جري بينهما مشاجرة وحفوة تدل على غيبه يقع الطلاق عليها
 ايضا وان لم يكن كذلك لا يمنع كذا في البحر والله الموفق عنه وكومه تم الى كتاب
 الايمان بفضل الملك المنان

الناليف في اوابيل حر
 ربيع الثاني سنة
 اربع وثلاثين
 والاف خفت

بغير
 وصلى
 الله على
 سيدنا محمد
 وعلى الوصية وسلم

من الله على علم الفقار
 الفقار الفقار المعروف بالبحر
 والنقص محمد بن محمد بن
 الدين السروسي سبط
 على القدرسي

تلى كتاب الحمد



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE
Yeni Havi	HÜSEYİN PASA
Eski Kavi No	177